

**لمحات من**  
**عراق القرن العشرين**

الكتاب الرابع

٤ - ١١

العراق الملكي: الجزء الأول

الفترة بين تأسيس الدولة ونهاية الحرب العالمية الثانية

١٩٢١-١٩٤٥



الدكتور كاظم حبيب

لمحات من

# عراق القرن العشرين

الكتاب الرابع

٤ - ١١

العراق الملكي: الجزء الأول

الفترة بين تأسيس الدولة ونهاية الحرب العالمية الثانية

١٩٢١-١٩٤٥



دار اراس للطباعة والنشر

أربيل - إقليم كردستان العراق

جميع الحقوق محفوظة ©  
دار اراس للطباعة والنشر  
شارع كولان - اربيل  
اقليم كردستان العراق  
البريد الإلكتروني aras@araspress.com  
الموقع على الانترنت www.araspublishers.com  
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب  
لمحات من عراق القرن العشرين - الكتاب الرابع  
منشورات اراس رقم: ١٣٦٢  
الطبعة الأولى ٢٠١٣  
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة  
مطبعة اراس - اربيل  
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥١ / ٢٠١٣  
الايخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

## محتويات الكتاب

٩	الفصل الأول
٩	طبيعة العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي
٩	المبحث الأول: نشاط الرأسمال الأجنبي في البلاد
١٧	المبحث الثاني: النشاط التجاري
٣٩	الفصل الثاني
٣٩	السكان والتحويلات الطبقيّة في العراق
٣٩	التطورات الجارية في البنية السكانية
٥٢	المبحث الرابع
٥٢	الإقطاعيون (كبار ملاك الأراضي الزراعية)
٨١	المبحث الثاني: الفلاحون
٩٢	المبحث الثالث
٩٢	البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة
١٠٤	المبحث الرابع
١٠٤	الطبقة العاملة خلال الفترة ١٩٢١-١٩٥٠
١١٢	الحياة السياسية والتيارات الحزبية في الفترة ١٩٣٢-١٩٤٥
١١٤	المبحث الأول: جماعة الأهالي
١٢٢	حق الدولة في التدخل في تنظيم شؤون المجتمع وفق الدستور والديمقراطية.
١٣٥	المبحث الثاني
١٣٥	جماعة الأهالي وانقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦
١٥٠	المبحث الثالث
١٥٠	القوى القومية العربية وحركة شباط/مايس عام ١٩٤١
١٥٠	أولاً: بدايات تطور الحركة القومية العربية في العراق

١٨٣	ثالثاً: تقييم حركة شباط - مايس عام ١٩٤١
١٩٤	خامساً: العراق في أعقاب سقوط حركة شباط - مايس/ أيار ١٩٤١
٢٠٥	الفصل الرابع
٢٠٥	نشوء وتطور الحركة الشيوعية في العراق
٢٠٥	المبحث الأول
٢٠٥	نشوء الحلقات الماركسية الأولى
٢٠٩	الحلقات الماركسية في بغداد
٢٤٣	الفصل الخامس
٢٤٣	تأسيس الحزب الشيوعي العراقي
٢٦٢	الفصل الحادي عشر
٢٦٢	الحزب والحركة الشيوعية العالمية
٢٦٢	المبحث الأول
٢٦٢	فهد في المدرسة الحزبية لكادحي الشرق
٢٧٧	المبحث الثاني
٢٧٧	قبول الحزب الشيوعي العراقي عضواً في الأممية الشيوعية
٢٩٨	الحزب الشيوعي العراقي بين التأسيس ونهاية الحرب العالمية الثانية
٣٠٦	المبحث الأول
٣٠٦	فهد والحزب الشيوعي العراقي
٣١٥	المبحث الثاني
٣١٥	فهد وعملية إعادة بناء الحزب فكرياً وسياسياً وتنظيمياً
٣٥١	الحزب والحركات الانشقاقية
٣٦٢	أولاً: الصعيد الفكري
٣٦٩	ثانياً: الصعيد السياسي
٣٧٨	الفصل السابع
٣٧٨	الشرعية الحزبية في الحزب الشيوعي العراقي
٣٨٣	الكونغرس الحزبي الأول والميثاق الوطني

٣٨٣	ستراتيج وتكتيك الحزب الشيوعي العراقي
٣٩٤	المبحث الثاني
٣٩٤	المؤتمر الوطني الأول للحزب وإقرار نظامه الداخلي
٣٩٨	المبحث الثالث
٣٩٨	موقف الحزب الشيوعي العراقي من حركة شباط-مايس ١٩٤١
٤٠٨	خلاصة الكتاب الثالث
٤١٤	الملاحق
٤١٤	الملحق رقم ١ القانون الأساسي العراقي
٤٣٢	الملحق رقم ٢ نص معاهدة ١٩٣٠ وملاحقها
٤٤٨	المصادر
٤٤٨	-المصادر باللغة العربية
٤٥٤	المجلات والجرائد
٤٥٥	المصادر باللغات الأجنبية





## الفصل الأول

### طبيعة العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي

#### المبحث الأول:

#### نشاط الرأسمال الأجنبي في البلاد

مع الاحتلال البريطاني للعراق وسَّعت الاحتكارات الرأسمالية نشاطها الاقتصادي وتحرياتهما الفنية عن مجالين أساسيين هما: التنقيب عن النفط الخام لتوظيف رؤوس أموالها فيه والمشاريع الأخرى المرتبطة بنقله وتصديره كالنقل والمواصلات البرية والنهرية أولاً، والتحري عن إمكانيات تنمية زراعة المحاصيل الحقلية ثانياً. كما عمدت إلى توسيع دورها وتعزيز سيطرتها على عمليات استيراد وتصدير السلع والمواد الأولية المختلفة. اقترن هذا المسعى المحموم بتسليط استغلال شديد على العاملين في مشاريع هذه الشركات، رغم أن أوضاعهم كانت أفضل من أوضاع بقية الشغيلة في المشاريع التابعة للقطاع الخاص المحلي. وأصبح قطاع النفط الخام الاستخراجي يحتل المركز الرئيسي في توظيفات الرأسمال الأجنبي في الاقتصاد العراقي والمجال الأساسي لإرباحه، إضافة إلى تحول الإدارة البريطانية والمستشارين البريطانيين، وخاصة في قطاع النفط الخام والسكك الحديد والموانئ، إلى دولة فاعلة داخل الدولة العراقية. كما هيمنت هذه الشركات الأجنبية على قطاعات اقتصادية ومرافق عامة أخرى لتستكمل السيطرة الفعلية على المفاتيح الأساسية في الاقتصاد العراقي وعلى حركة رؤوس الأموال ومصادر التمويل المالي مثل شبكة إسالة الماء ومحطات إنتاج الطاقة والبرق والبريد والهاتف... الخ.

وخلال الفترة الواقعة بين البدء باستخراج وتصدير النفط الخام العراقي وقرار تأميم النفط في إيران من قبل حكومة الدكتور محمد مصدق استطاعت الشركات الاحتكارية الأجنبية التهام النسبة الأكبر من إيرادات العراق من النفط الخام المصدر وحرمان الدخل

القومي منه وتصديره إلى الخارج، وبالتالي، منعت عمليا تنمية التراكمات الرأس مالية الضرورية لتحقيق التنمية في الاقتصاد الوطني وتعجيلها. ومن شأن الجدول التالي أن يقدم مقارنة بين حجم صادرات النفط العراقي ومقدار حصة العراق من عوائد النفط بين عامي ١٩٣١-١٩٥٠.

كميات النفط المصدرة وعوائد العراق المالية من تصدير النفط الخام

للفترة ١٩٣١-١٩٥٠

السنة	كميات النفط المصدرة/	ألف طن عوائد العراق المالية بـ ١٠٠٠ د.ع.
١٩٣١	-	٠,٤٠٠
١٩٣٢	-	٠,٥٧٨
١٩٣٣	-	٠,٧٤٢
١٩٣٤	٠,٦١٨	٠,٧٩٦
١٩٣٥	٣,٥٥٨	٠,٩٢٩
١٩٣٦	٣,٨٩٤	١,١٥٥
١٩٣٧	٤,١١٣	١,٢٥٩
١٩٣٨	٤,١٣٨	١,٨٩٤
١٩٣٩	٣,٧٨٨	٢,٢٢٢
١٩٤٠	٢,٣٢٥	١,٧٨٠
١٩٤١	١,٣٦٢	١,٦٢٦
١٩٤٢	٢,٢٦٧	١,٦٣٣
١٩٤٣	٣,٣٢١	٢,٠٣٢
١٩٤٤	٣,٨٩٨	٢,٤٤٤
١٩٤٥	٤,٣١٥	٢,٦٠٤

٢,٧١٣	٤,٣٧٠	١٩٤٦
٢,٦٩٦	٤,٣٥٤	١٩٤٧
٢,١٣٠	٣,٠٥٠	١٩٤٨
٣,١١٩	٣,٧٠١	١٩٤٩
٦,٦٧٤	٦,٥٤٥	١٩٥٠

• المصدر: - محمود، طارق شاكر د. اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط " أوبك"، مصدر سابق. ص٢٠٠.

- Al-Durra, Sabah. Zur politischen und konomischen Problematik.. S. 364.

مصدر سابق

ومن الجدير بالإشارة إلى أن شركات النفط الاحتكارية كانت تتحكم تشريعاً وفعالياً، وفق قانون منح امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره، بأربع مؤشرات أساسية هي:

١. كميات النفط المستخرجة سنوياً من الآبار العراقية.
  ٢. كميات النفط المصدرة سنوياً.
  ٣. الجهات التي يصدر إليها النفط الخام.
  ٤. أسعار النفط الخام والتي كانت تخضع في الغالب الأعم لإرادة الاحتكارات المنتجة والمصدرة له، وليس بالضرورة لحركة السوق الدولية.
- ومما لا شك فيه فإن تطور صناعة استخراج النفط الخام في العراق كان لها أكبر الأثر على عدد من المؤشرات الاقتصادية المهمة. فقد ساهمت صناعة استخراج النفط الخام في تشغيل عدد كبير من العمال، وأوجدت مورداً مالياً مهماً للعراق يتيح له فرصة تحقيق معدلات أسرع في التنمية الاقتصادية من ذي قبل، كما حسنَ من موقع العراق المالي ونمى السيولة النقدية الداخلية وحرك الأسواق المحلية وأعطى دفعة مهمة لعملية التصنيع بشكل خاص. إلا أن النقص الأساسي قد تجلى في ثلاثة مؤشرات، وهي:

- أن اتفاقية الامتياز قد حددت حصة العراق بمقدار ٤ شلنات ذهب لكل برميل يستخرج ويصدر إلى خارج العراق. وهو مبلغ ضئيل جداً بالمقارنة مع الأرباح الهائلة التي كانت تحققها شركات النفط العاملة في العراق. وهي بالتالي حرمت العراق من مورد مالي كبير كان يمكن استخدامه في عملية التنمية.
  - ونتيجة لذلك أعاققت هذه الشركات إمكانية العراق في الحصول على موارد مالية أكبر يمكن استثمارها في الاقتصاد الوطني وتحقيق عملية تراكم رأسمالية ضرورية تسمح بتعجيل التنمية والخلاص من التخلف.
  - حرمان العراق من استخدام نفطه في التنمية الصناعية التحويلية والاقتصاد على استخدام كميات قليلة منه في إقامة وتشغيل بعض المصافي العراقية. وبالتالي حرم العراق من إمكانية زيادة حلقات الإنتاج المرتبطة بوجود النفط والصناعة الاستخراجية وزيادة المشتغلين في الصناعة والمرافق الأخرى التي بالإمكان تنشيطها وتطويرها، وبالتالي، حرمان العراق من تعظيم ثروته الاجتماعية وإبقاء اقتصاده وحيد الجانب وتابع.
  - كما أن هذه السياسة المناهضة لتصنيع النفط الخام في العراق قد عرقل نمو الطبقة العاملة كما تسبب في وجود بطالة واسعة في المدينة والريف، ثم أعاق نمو البرجوازية الوطنية والعلاقات الإنتاجية الرأسمالية.
- وفي منشآت النفط الخام والمؤسسات التابعة لها وفي المنشآت الصناعية والمرافق العامة كالموانئ والسكك الحديدية نشأت وتطورت النواة الأساسية للطبقة العاملة العراقية. وفي هذه المنشآت التابعة في حينها للاحتكارات الأجنبية خاضت الطبقة العاملة أولى معاركها السياسية ذات الطابع الوطني والطبقي والنقابي وراكت تجاربها ومعارفها الثمينة في فهم طبيعة الاستعمار والهيمنة الأجنبية. وبرزت أولى تلك الفعاليات النضالية في منتصف الأربعينات، إذ ما تزال معارك كاوروباجي في عام ١٩٤٦، ومسيرة عمال النفط في حديثة وأضرابات عمال الموانئ في البصرة وأضرابات السكك في بغداد طرية في أذهان الناس رغم مرور عدة عقود من السنين على تلك الأحداث.

من كل ذلك يتبين للقارئ بأن الطبقات والفئات الاجتماعية التي وجدت وتطورت في العراق خلال هذه المرحلة هي:

- جماهير الفلاحين بمراتبها وفئاتها المختلفة التي كانت تشكل حتى ثورة تموز وما بعدها بسنوات النسبة الأكبر من سكان العراق. ورغم وجود الوعي السياسي في صفوف المسيحين منهم، فإن الجماهير الواسعة كانت ما تزال أمية وغير متنورة اجتماعياً ودينياً ومنتشبة بالتقاليد التي أنتجت العلاقات الأبوية والعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والاستبداد الشرقي في البلاد وريفها على نحو خاص.
  - الطبقة العاملة بمراتبها المختلفة والتي كانت ما تزال حتى ذلك الحين قليلة العدد وبطيئة النمو، رغم تزايد دورها في الاقتصاد وفي تكوين الدخل القومي والحياة السياسية نتيجة تنامي دور قطاع استخراج النفط الخام في تكوين الدخل القومي العراقي.
  - فئات البرجوازية الصغيرة في مختلف فروع الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية والتي كانت تشكل نسبة مهمة من سكان العراق، ابتداءً من الحرفيين ومرورا بالعاملين في تجارة المفرد والمرافق العامة وموظفي ومستخدمي الدولة والمتقنين... الخ.
  - البرجوازية الوطنية العراقية - المتوسطة - التي شغلت حيزا مهما في الحياة السياسية العراقية ابتداءً من العقد الرابع من هذه القرن. وقد توزع وجودها في الصناعة والتجارة والنقل والخدمات العامة وفي الزراعة بحدود ضيقة جداً.
  - البرجوازية التجارية (الكومبرادور) ذات المصالح المرتبطة مباشرة بمصالح الاحتكارات الأجنبية. وقد مدَّ هؤلاء نشاطهم إلى مجالات العقار والمال والمقاولات.
- \* كبار ملاكي الأراضي الزراعية والإقطاعيين .

والجدير بالإشارة إلى أن المجتمعات النامية التي ما تزال مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فيها ضعيفة والتي ما تزال تسود فيها علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية ومحدودية نمو علاقات الإنتاج الرأسمالية، لا يمكن أن يتبين الإنسان فيها بشكل واضح حدود الطبقات والفئات الاجتماعية كما هو عليه الحال في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة،

بل تتداخل نهايات بعضها مع البعض الآخر. ففي الوقت الذي كانت تمتد نهايات الطبقة العاملة ببدايات فئات البرجوازية الصغيرة في المدينة والريف، فإن نهايات فئات البرجوازية الصغيرة كانت، وهي ما تزال كذلك، في نهايات الطبقة العاملة والفلاحين في الريف. وتتجلى هذه الحقيقة في العلاقات العائلية وعلاقات العمل وتعدد المهن التي يقوم بها الفرد لضمان تحسين مستوى حياته ومعيشته، أو ارتباطه المستمر بحياة ونشاط الريف والزراعة. إلا أن نهايات البرجوازية الصغيرة تمتد أيضاً في البرجوازية المتوسطة والعكس صحيح أيضاً. وهكذا الحال أيضاً بين البرجوازية المتوسطة وفئات من البرجوازية التجارية الكومبرادورية وكبار ملاك الأراضي في الريف. وعند الحديث عن النهايات المتداخلة يفترض أن ينصرف الذهن أيضاً إلى تشابك المصالح في ما بين هذه الفئات التي هي موضوع بحثنا. وإذا كان في هذا الأمر ما هو إيجابي، ففيه ما هو سلبي كذلك، وخاصة عند إعداد وتنفيذ البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت عملية التطور والاستقطاب متواصلة بالنسبة إلى جميع الطبقات والفئات الاجتماعية في العراق ووجدت تعبيرها في اشتداد التناقضات الطبقيّة والصراعات السياسية والوطنية في المجتمع. ونشأ عن التخلف والتشوه الشديدين في هيكل الاقتصاد العراقي وبنية المجتمع وتبعيته للاقتصاد الرأسمالي العالمي وتحكم الأخير في اتجاهات ومضامين تطوره ما أعاق حقاً التعجيل في بلورة المصالح والحدود الطبقيّة. واستمر الفلاحون وفئات البرجوازية الصغيرة في المدن يشكلون في الفترة موضوع البحث ما يقرب من ٩٠٪ من سكان العراق وتوزعت النسبة المتبقية على بقية الطبقات والفئات الاجتماعية بما فيها الطبقة العاملة. وتجلت حقيقة هذه الظاهرة في طبيعة تكوين الأحزاب السياسية في العراق ودور فئات البرجوازية الصغيرة فيها واحتلالها مواقع أساسية فيها. وهي ظاهرة ما تزال مستمرة حتى الوقت الحاضر. ومنذ الثلاثينيات من هذا القرن حتى نهاية هذه الفترة برزت في العراق العديد من الأحزاب السياسية التي كانت تسعى إلى التعبير عن مصالح طبقات وفئات اجتماعية معينة والتي سنتطرق إليها فيما بعد.

من كل ذلك يمكن أن يخرج الباحث باستنتاجات هامة حول الوضع الاقتصادي للجماهير الشعبية الواسعة في العراق والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية:

١- يمتلك العراق ثروات أولية عديدة، سواء أكانت النفط الخام والغاز الطبيعي، أم مواد أولية أخرى غير النفط وذلك الأرض الزراعية ومصادر عديدة للمياه. وهي كثيرة بالمقارنة مع عدد النفوس. إلا أن هذه الثروات الأولية لم تستخدم بشكل عقلاني لصالح تنمية الاقتصاد الوطني وتشغيل جميع القادرين على العمل وتحسين مستوى حياة ومعيشة السكان. فمن جانب كانت الاحتكارات النفطية تسيطر على القسم الأعظم من عوائد النفط الخام وتمنع عمليا تصنيع جزء منه في الوطن، وكانت تؤثر بشكل مقصود على اتجاهات خاطئة في التنمية تعيق تحقيق التشغيل التام والتراكم الرأسمالي والتمثير الإنتاجي ورفع الإنتاجية وتعظيم الثروة الوطنية. وبقي الاقتصاد العراقي حتى نهاية هذه المرحلة يتسم بخصائص الاقتصاد المتخلف والمشوه الوحيد الجانب. لقد كان الاقتصاد العراقي حتى نهاية هذه المرحلة هامشي الدور ومحيطي الخصائص يدور في فلك المركز الرأسمالي البريطاني على نحو خاص، مقيد باتفاقيات اقتصادية غير متكافئة عقدت في فترة الانتداب مع بريطانيا العظمى ولا تصب في مصلحة الاقتصاد والسكان.

٢- وفي ضوء ذلك، وبالارتباط مع سياسة مجلس وزارة الإعمار في العراق، استمرت البلاد تعتمد في تكوين دخلها القومي على إيرادات النفط الخام. ورغم ضعف عملية التنمية الصناعية، فإنها كانت في بعض الجوانب أفضل حالا من أوضاع القطاع الزراعي التي بقيت متخلفة جدا تساهم في تصدير الأيدي العاملة غير الماهرة الهاربة من استغلال وظلم الإقطاع إلى المدن. ولم تكن هذه الظاهرة السلبية هي الوحيدة الناشئة عن سيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في ريف واقتصاد العراق، إذ نشأت عنها ظواهر أخرى مهمة منها مثلا: تردي مستوى خصوبة الأرض الزراعية وزيادة الملوحة فيها وخسارة مساحات واسعة من الأراضي الزراعية نتيجة ذلك. ضعف شديد في معدلات غلة الأرض السنوية وقلة إنتاج الثروة الحيوانية وضعف حجم الإنتاج الإجمالي للمحاصيل الزراعية الأساسية مما كان يدفع بالعراق إلى زيادة وارداته السلعية السنوية من المنتجات الزراعية. وكان هذا الواقع يترك

أثره على دخول الفلاحين أو العوائل الفلاحية، وبالتالي على قدرة السكان الشرائية للمنتجات الصناعية. وفي ما عدا ذلك فقد كان تخلف استخدام التقنيات الحديثة يزيد من صعوبات العمل في الريف والزراعية العراقية ويتسبب في ارتفاع نسبة الوفيات والتكاليف.

٣- وارتفعت حصة العراق من إيرادات تصدير النفط الخام منذ العام ١٩٥١ على أساس المناصفة مع شركات النفط الاحتكارية صاحبة امتياز استخراج وتصدير النفط الخام. وعلى هذا الأساس ارتفعت إيرادات العراق إلى أكثر من الضعفين بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥١ وإلى أكثر من ثلاثة أضعاف في العام ١٩٥٢ وإلى أكثر من أحد عشر ضعفا في عام ١٩٥٨ قياسا إلى عام ١٩٥٠. ومع أن هذه الزيادة المالية قد حركت النظام العراقي إلى تشكيل مجلس الإعمار وفيما بعد وزارة الإعمار لغرض استخدام إيرادات العراق النفطية في معالجة التخلف وإشكاليات التنمية الوطنية، ورغم التوظيفات الكبيرة التي خصصت في المناهج الاستثمارية لمجلس ووزارة الإعمار خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٠ و ١٠٥٨ فأن ما تحقق فعلا في هذا الصدد كان محدودا وبقيت الموارد المالية في إطار التخصيصات فقط ولم ينجز منها الكثير. وساهمت إيرادات النفط الخام في زيادة عدد المشتغلين في البناء والصناعة والخدمات المختلفة، كما تحرك السوق الداخلي وازدادت السيولة النقدية وتحسنت رواتب الموظفين والمستخدمين وأجور العمال ومدخولات جزء من الفلاحين، إلا إنها كانت محدودة قياسا للإمكانات التي كانت متاحة فعلا، إذ أن الفساد الذي كان قد بدأ يعم في أجهزة الدولة وكبار المسؤولين والوزراء قد ساهم في تعطيل القدرة التنفيذية في الاقتصاد الوطني والمجتمع وفي تبذير الإيرادات ونهب قطاع الدولة الجديد. وقد قلص هذا الواقع إمكانية استفادة الشعب مما وفرته موارد النفط المالية من إمكانات فعلية لتنشيط عملية التنمية وإيجاد فرص عمل جديدة لعدد غير قليل من العاطلين عن العمل، إضافة إلى تعظيم الثروة الوطنية.

٤- ونتيجة لكل تلك السياسات كان مستوى دخول الغالبية العظيمة من سكان العراق واطئة جدا، وبخاصة العمال والفلاحين وأشباه البروليتاريا وأعداد غفيرة من الكسبة والحرفيين وصغار الموظفين والمستخدمين. وبجوار ذلك كانت توجد فئة صغيرة من



الأغنياء والميسورين، من كبار الإقطاعيين وفئات الكومبرادور التجاري والبرجوازيين العقاريين وكبار موظفي الدولة. وكانت الفجوة الفاصلة تتسع من سنة إلى أخرى لصالح الفئة القليلة من مالكي وسائل الإنتاج.

٥- وفي الوقت الذي كان معدل النمو للسكان مرتفعاً نسبياً، رغم نسبة الوفيات العالية بين الولادات الجديدة والأطفال الصغار ومعدل الأعمار الواطئ عموماً حتى ذلك الحين، كانت معدلات النمو الاقتصادي واطئة ومعرقة لتحقيق تحسين مناسب في الدخل ومستويات المعيشة، رغم الإيرادات العالية نسبياً المتأتية من قطاع النفط الخام.

٦- وكان الاقتصاد العراقي القائم على أساس الإنتاج السلعي الصغير عاجز عن توفير فرص العمل الضرورية للأيدي العاملة الجديدة التي كانت تضاف من سنة إلى أخرى لتراكم عدد العاطلين عن العمل، وبالتالي تساهم في خفض مستويات المعيشة وتتسبب في مشكلات اجتماعية وسياسية جديدة أو تزيد من تعقيدات الوضع والتوترات السياسية.

### المبحث الثاني: النشاط التجاري

كان العراق يشكل في مطلع القرن العشرين سوقاً متسعة تدرجاً لتصريف السلع الأجنبية وتموين الأسواق الأجنبية بمجموعة من السلع الزراعية، إضافة إلى أنه كان سوقاً لعمليات إعادة التصدير إلى البلدان المجاورة، رغم أوضاعه الاقتصادية المتردية بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة العثمانية وولاتها في العراق حينذاك. وحسب المعلومات المتوفرة فإن صادرات العراق في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين قد تركزت على السلع التالية: الشعير والتمور والحنطة والصوف والأفيون والرز والحبوب والسجاد والصبغ والشعر والجلود والخيول وعرق السوس والسهمس. أما استيرادات العراق فكانت الملابس القطنية والصوفية والحريرية والسكر والقند والأخشاب والغزل والمأكولات والتوابل والقهوة والشاي والقرطاسية والتبوغ والمشروبات الروحية والنفط والنيكل والنحاس والحديد والفولاذ والرصاص وعيدان الثقاب والأدوية والأصبغ والحبال والصابون والزجاج والأواني

الزجاجية والشموع والفخاريات<sup>١</sup> وطيلة سنوات هذين العقدين تميز الميزان التجاري بالعجز. وهكذا كان الحال في سنوات العقد الثالث وما بعدها. فالمعدل السنوي لحجم التبادل التجاري بين عامي ١٩٢٦-١٩٣٢ بلغ ١٠٠٣٧٠٠٠ ديناراً، وبلغ معدل العجز في الميزان التجاري ٣٢٧٦٠٠٠ ديناراً، أي بنسبة ٣٣٪ من حجم التبادل التجاري. وقد ساهمت استيرادات شركات النفط الأجنبية التي كانت قد بدأت عمليات التنقيب عن البترول بزيادة مقدار العجز السنوي في الميزان التجاري العراقي. وفي ظل الانتداب وما بعده تركّز التبادل التجاري العراقي، رغم اعتماد العراق سياسة الباب المفتوح في التجارة الخارجية، مع إنجلترا والهند تقريباً. ولو ألقينا نظرة سريعة على واقع التبادل السلعي العراقي مع العالم الخارجي حصلنا على لوحة دقيقة نسبياً تعبر عن واقع ومستوى تطور البنية الاقتصادية الوحيدة الجانب، التي نشأت بفعل تلك الهيمنة العثمانية المتخلفة التي أعاقت عملياً أي تطور حضاري لا في العراق فحسب، بل وفي سائر أرجاء الدولة العثمانية. ويمكن للجدول التالي تقديم صورة الاستيرادات العراقية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٥-١٩٣٢، أي مع صدور القانون الأساسي العراقي ودخول العراق عصبة الأمم.

---

١ النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. رسالة ماجستير. الطبعة الأولى. مطبعة الأزهر. بغداد. ١٩٦٨. ص ٨٧. ٧٦٢

أقيام وبنية استيرادات العراق السلعية خلال الفترة ١٩٢٥-١٩٣٢

المبالغ (٠٠٠) دينار عراقي

١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠	١٩٢٩	١٩٢٨	١٩٢٧	١٩٢٦	١٩٢٥	السلعة
								سلع استهلاكية:
١,٥٥٧	١,٦٤٠	١,٣٨١	١,٩٣٦	٢,٠٠٠	٢,٢٩١	٢,١٨٨	٢,٣٦١	الأنسجة
٣٩٧	٣٩٣	٤١٧	٥٧٩	٥٩٠	٧٦٢	٦١٦	١,٠٠٠	السكر
١٢٥	١٨١	٢٠٢	٢٥٣	٢٨٧	٢٧٠	٣٠٠	٣٩١	الشاي
١٣٧	١٠٠	١٠٨	١٩٨	١٢٣	١٣٣	١٣٥	١٤٣	الملابس
٧١	٦٨	١١٦	١٢٧	١٢٢	١١٤	٩٨	٨٣	الصابون
٦٠	٥٢	٨١	١٠٦	١١٨	١٢٢	٧٥	١٥٨	المشروبات
٢٩٨	١٠٥	١٥٠	١٨٨	٢٢٦	٢٢٨	١٥٨	١٢٨	السيارات
								سلع إنتاجية:
٣١٤	٢٨٨	٢٦٦	٣٢٨	٢٩٤	٣٦٢	٥٤١	٥٤٩	النفط
٨٣٧	١٣٣	٢٨٧	٣١١	٢٤٩	٤٠٦	١٦٥	١١٣	المعادن
٢٤٨	١٠٩	٢٤٤	٤٢٧	٣٩٣	٣٩٤	١٠٥	٧٥	المكائن
٣٥٨	١١٨	٢٥١	٣٢١	١٨٨	١٩٣	١٨٨	٢٥٦	الأخشاب
١,٨٣٦	١,٦١٠	١,٨٤٩	٢,٤٩٢	٢,٥٣٣	٢,٤٨١	٣,٢٩٨	٢,٨٥٢	سلع أخرى
٦,٢٣٨	٤,٧٩٧	٥,٣٥٢	٧,٣٦٦	٧,١٢٣	٧,٧٥٦	٧,٩٧٧	٨,١٠٩	الإجمالي

Quelle: Al-Abboud, Abdul Amir Rahima. Zu den Entwicklungstendenzen des

Aussenhandels der Republik Irak unter besonderer Beruecksichtigung des Exports.

Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 6.

Siehe auch: Jamil. Muthafar Hussein. Die Handelspolitik des Irak. Al-Nahtha Verlag. Kairo. 1949. S. 74.

ويستدل من هذا الجدول على أن هذه الفترة شهدت تذبذباً واضحاً في الموارد الموجهة لأغراض الاستيراد، إضافة إلى تراجعها النسبي من سنة إلى أخرى، بسبب ضآلة الموارد المالية المتوفرة للحكومة العراقية حينذاك، وليس بسبب تراجع حاجة السوق للسلع المستوردة. ومع أن استيرادات بعض السلع كان متماثلاً من سنة إلى أخرى، فأن نسبة المبالغ الموجهة لاستيراد السلع الاستهلاكية قد تراجعت بشكل ملحوظ خلال الفترة المذكورة، في حين ارتفعت نسبة الموارد الموجهة لاستيراد السلع الإنتاجية نسبياً. ففي الوقت الذي بلغت نسبة الاستيرادات الاستهلاكية ٥٢,٦ ٪ تقريباً في عام ١٩٢٥، انخفضت في عام ١٩٣٢ إلى ٤٢,٤ ٪. هذا مع العلم أن إجمالي الاستيراد بالنسبة إلى عام ١٩٣٢ قد تراجع إلى ٧٦,٩ ٪ بالقياس إلى عام ١٩٢٥.

وبالنسبة إلى صادرات العراق خلال الفترة المذكورة فقد عرفت التطور التالي:

قيمة وبنية صادرات العراق السلعية خلال الفترة ١٩٢٥-١٩٣٢ (عدا النفط الخام)

المبالغ (٠٠٠) دينار عراقي

المعدل السنوي	المعدل السنوي	القيمة	السلعة
١٩٣٢-١٩٢٨	١٩٢٩-١٩٢٧	١٩٢٥	السنة
٨٥٦	١,٣٢٨	١,٥٤١	التمور
٧٤٢	٩٢١	٨٣	الحبوب والدقيق
١٩٧	٥٨٧	٦٠٠	الصوف
١٢٨	٢٦٦	٢٩٣	الجلود والفرو
٩٥	١٥١	٩٠	الحيوانات الحية
٤٤	٧٤	٢٣٣	المصارين
١٥	٥٠	٦٠	القطن
١٧	٣٢	٤٥	الجزور الحلوة
٧٦	١٥٥	٨٣٧	سلع أخرى
٢,١٧٠	٣,٥٦٤	٣,٧٨٢	الإجمالي

Quelle: Vgl.: Al-Abboud, Abdul Amir Rahima. Zu den Entwicklungstendenzen des Aussenhandels der Republik Irak unter besonderer Beruecksichtigung des Exports. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 8. Siehe auch: Jamil. Muthafar Hussein. Die Handelspolitik des Irak. Al-Nahtha Verlag. Cairo. 1949. S. 96, 261

ويشير هذا الجدول إلى ضآلة صادرات العراق السلعية وتركزها الأساسي في السلع الزراعية، النباتية منها والحيوانية، وهي مواد أولية عموماً وليست مصنعة، في حين لم تكن هناك سلعاً صناعية تقليدية عرف بها العراق قديماً. وكانت قيمة الصادرات بدورها قد تراجعت من سنة إلى أخرى، كما نما العجز التجاري في غير صالح العراق. وتركزت تجارة العراق في هذه الفترة مع بريطانيا، بسبب الهيمنة الكاملة للتجار البريطانيين، وبمساعدة قوات

الاحتلال، على السوق العراقية استيراداً وتصديراً مع إجراء تقسيم عمل مع التجار العراقيين المرتبطين بأسواقهم التجارية.

ومع البدء باستخراج وتصدير النفط في العام ١٩٢٧، رغم ضآلة الكميات المستخرجة والمصدرة، فقد بدأ العراق يحقق دخلاً مالياً متواضعاً نما بسرعة ابتداءً من عام ١٩٣٦، وبالتالي ساعد المعارضة العراقية على المطالبة باستخدام أفضل لتلك الموارد ويتوفر مستلزمات التنمية. وعلى هذا الأساس بدأت الحكومات العراقية حينذاك بوضع مناهج استثمارية وتشجيع زيادة استيراد السلع المصنعة لإغراض الاستهلاك المحلي. وكانت الموارد المالية المتأتية من استخراج وتصدير النفط الخام العراقي والمدفوعة للحكومة العراقية قد نمت من ٨ آلاف دينار في العام ١٩٢٧ إلى ٧٦٨ ألف دينار في العام ١٩٣٣، وإلى ٣ و٢ مليون دينار تقريباً في عام اندلاع الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ وعلى أساس أربع شلنات ذهب لكل برميل نفط مصدر إلى الخارج.

وخلال الفترة التي أعقبت دخول العراق في عصبة الأمم حتى بداية الحرب العالمية الثانية تحرك التبادل التجاري العراقي ببطء شديد ولم يحقق القفزة المرجوة لصالح التنمية الصناعية أو تحديث الزراعة، رغم الجهود التي بذلتها القوى السياسية المعارضة للدفع باتجاه التصنيع. وعند الإطلاع على الجداول الخاصة ببنية الاستيرادات والصادرات العراقية سيتبين للقارئ واقع التخلف والتشوه في بنية الاقتصاد العراقي حينذاك التي لم تشهد تطوراً كبيراً رغم ما قيل عن وضع وتنفيذ مناهج استثمارية. والجدول التالي يوضح قيمة الاستيرادات العراقية وبنيتها خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٣-١٩٣٩.

قيمة وبنية الاستيرادات السلعية في العراق خلال الفترة ١٩٣٣-١٩٣٩

المبالغ (٠٠٠) دينار عراقي

١٩٣٩	١٩٣٨	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	السلعة/سنة
٨,١٥٦	٩,٣٦١	٩,٥٦٨	٧,١٧٦	٦,٨٠٤	٦,٠٨٨	٦,١٠٢	إجمالي الاستيرادات
سلع الاستهلاك، منها:							
١,٠٤٠	١,٠٠٢	٩٤٤	٧٣٨	٦٩٠	٧١٥	٦٣٢	مواد غذائية
١,٨٦٠	١,٨٤٢	٢,٢٦١	١,٦٥٤	١,٧٨٦	١,٦٥٧	١,٣٨٢	ملابس
٣,١٣٤	٣,٠٨٧	٣,٥٢٨	٢,٦٠١	٢,٦٥٨	٢,٥١٦	٢,١٧١	إجمالي الاستهلاك
٣٨,٠	٣٣,٠	٣٦,٩	٣٦,٤	٣٩,٠	٤١,٣	٣٥,٦	نسبتها
سلع الإنتاج، منها:							
٢,٣٣٦	٣,٤١٨	٣,١٦٠	٢,٢٧٥	١,٧٣١	١,٥١١	١,٥٢٧	تجهيزات سلعية
٢٤,٦١٢	٣,٦٧٦	٣,٤٠١	٢,٥٣٨	٢,١٦٠	١,٨٧٨	١,٨٢٣	سلع إنتاجية
٣٢,٠	٣٩,٣	٣٥,٥	٣٥,٣	٣١,٧	٣٠,٨	٢٩,٨	نسبة سلع الإنتاج
٢,٤١٠	٢,٥٩٨	٢,٦٣٧	٢,٠٣٨	١,٩٨٦	١,٦٩٤	٢,١٠٩	سلع غير محددة
٢٩,٥	٢٧,٧	٢٧,٤	٢٨,٣	٢٩,٢	٢٧,٨	٣٤,٥	نسبتها

Quelle:

- Vgl.: Al-Abboud: Abdul Amir Rahima. Zu den Entwicklungstendenzen des Aussenhandels der Republik Irak unter besonderer Beruecksichtigung des Exports. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 13

- Siehe auch: Said: Jalal. Der wirtschaftliche Austausch des Irak mit dem Ausland. Dissertation. Universitaet Paris. 1961. (Anhang Tabelle 49).

وعند إجراء مقارنة بين الاستيرادات العراقية خلال الفترة السابقة ١٩٢٥-١٩٣٢ وبين الفترة اللاحقة ١٩٣٣-١٩٣٩ يلاحظ الإنسان بوضوح إلى أن حصة السلع الإنتاجية بدأت بالتذبذب والتراجع لصالح السلع الاستهلاكية من حيث القيمة المطلقة والمكانة النسبية. كما نمت قيمة إجمالي الاستيرادات لتعود إلى أعلى من مستواها في العام ١٩٢٥. ولا شك في أن عائدات تصدير النفط الخام العراقي قد ساعد على زيادة المبالغ التي خصصت لأغراض الاستيراد، كما أن زيادة مستوى التشغيل نسبياً قد ساهم برفع مستوى القوة الشرائية عند فئات معينة التي وجهت مبالغ أكبر لشراء السلع الاستهلاكية، إضافة إلى أن قانون حماية الصناعة الوطنية قد ساهم بتعزيز نسبي للواردات السلعية الإنتاجية لإقامة بعض المشاريع الصناعية الأكثر تقدماً من الناحية التقنية لما كان موجوداً في العراق حينذاك. وكما كان الحال في الفترة السابقة، فقد كانت الشركات البريطانية هي المصدر الأساسي للسوق العراقي، حيث شكلت النسبة العظمى من قيمة استيرادات العراق.

وخلال هذه الفترة أصدرت الحكومة العراقية قراراً يقضي بأن يستورد، البلد الذي يصدر سلعاً للعراق نسبة معينة من قيمة الاستيرادات، سلعاً من العراق. ويشير الدكتور عبد الأمير رحيمة العبود إلى أن العامل الأساسي الكامن وراء هذا الاتجاه الجديد كانت رغبة بريطانيا في احتكار السوق العراقي لسلعها المصنعة<sup>٢</sup>، إذ كان العراق قد بدأ بالسعي إلى زيادة استيراداته السلعية من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبعض الدول الأوروبية والعربية، محاولاً أن يستفيد من المنافسة في السوق الدولي. ورغم أن هذا العامل كان صحيحاً، إلا أن هذه السياسة كانت صائبة أيضاً، إذ كانت تشمل بريطانيا وتساهم في تنشيط الصادرات العراقية، رغم أن السياسة التطبيقية للحكومة العراقية لم تجسد فعلياً فحوى هذا القرار. إذ يمكن أن تكشف عن هذه الوجهة العملية الأرقام الخاصة بصادرات

---

2 Al-Abboud, Abdul Amir Rahima. Zu den Entwicklungstendenzen des Aussenhandels der Republik Irak unter besonderer Beruecksichtigung des Exports. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 15.



العراقية السلعية ما عدا النفط الخام، الذي كان أساساً بيد الرأسمال الأجنبي وهو الذي كان يتحكم بمقدار الصادرات النفطية السنوية.

متوسط قيمة وبنية صادرات العراق خلال الفترة ١٩٣٣-١٩٣٩

المبالغ (٠٠٠) دينار عراقي

السلعة	متوسط القيمة السنوية ١٩٣٣-١٩٣٩	التوزيع النسبي
حبوب	١,١٠٥	١,٣٤
تمور	٨٨٨	٢٧,٤
صوف	٤٤٦	١٣,٧
حيوانات حية	٢٠٢	٦,٢
جلود وفرو	١٨٧	٥,٨
قطن	٩٧	٣,٠
مصارين	٨٠	٢,٥
بذور	١٤	٠,٤
دهون	٣٧	١,١
جذور حلوة	٢٢	٠,٧
أسماك	٢٣	٠,٧
بيض	٩	٠,٣
سلع أخرى	١٣٤	٤,١
الإجمالي	٣,٢٤٤	١٠٠,٠

Quelle: Vgl.: Al-Abboud, Abdul Amir Rahima. Zu den Entwicklungstendenzen des Aussenhandels der Republik Irak unter besonderer Beruecksichtigung des Exports.

Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 17.

Siehe auch: Jamil. Muthafar Hussein. Die Handelspolitik des Irak. Al-Nahtha Verlag. Kairo. 1949. S. 260, 261, 447, 448.

وعند المقارنة بين الفترة السابقة ١٩٢٥-١٩٣٢ والفترة الأخرى ١٩٣٣-١٩٣٩ سيجد الإنسان بأن تذبذباً محدوداً عرفته الفترة الثانية وتطوراً ضعيفاً بالنسبة لصادرات العراق الزراعية، كما لم تكن هناك سلعاً صناعية يمكن الاستناد إليها في تأمين زيادة مدخولات العراق من التبادل التجاري. وأن بنية الصادرات لم تتغير عن الفترة التي سبقتها، كما لم يتغير التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية.

ولكن الفجوة بين الصادرات (عدا النفط الخام) والاستيرادات العراقية شهدت نمواً ملموساً، رغم قرار زيادة صادراته بنسبة معينة من السلع العراقية إلى الدول التي يستورد منها سلعه الضرورية. وتشير المعلومات التي يوردها السيد عبد كانت على النحو الآتي: الصادرات ٣,٣٥٤ ألف دينار والاستيرادات ٧,٦٢٥ ألف دينار. وترتب على ذلك معدل عجز تجاري سنوي مقداره ٤,٠٩١ ألف دينار<sup>٣</sup>. الوهاب النجار أن معدل قيمة الصادرات والاستيرادات خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٣-١٩٣٩

وخلال فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٤٠-١٩٤٤، ورغم ظروف الحرب الصعبة، نمت التجارة الخارجية العراقية بفعل حاجة المجتمع إلى المزيد من السلع وحاجة القوات البريطانية، التي اتخذت من العراق موقعاً مهماً لحركة قواتها العسكرية وفعاليتها الحربية ضد دول المحور.

---

٣ النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. ط ١. مطبعة الأزهر. بغداد.

وفي الوقت الذي نمت الاستيرادات العراقية إلى مستويات لم تعرفها من قبل، بفعل إيرادات النفط المتزايدة نسبياً في تلك الفترة، ارتفعت الصادرات العراقية مع النفط الخام إذ بلغ المعدل السنوي لقيمة الصادرات والاستيرادات، وبالتالي معدل العجز في الميزان التجاري خلال هذه الفترة على النحو الذي يكشف عنه الجدول التالي<sup>٤</sup>.

#### قيمة الصادرات والاستيرادات وحالة الميزان التجاري في العراق

خلال الفترة ١٩٤٠-١٩٤٤

السنة	الصادرات (٠٠٠) دينار عراقي	الاستيرادات (٠٠٠) دينار ع.	عجز الميزان التجاري (٠٠٠) دينار ع.	مقدار العجز (-) (٠٠٠) دينار ع.
١٩٤٠	٣,٩٠٣	٧,٩٥٤	٤,٠٥١	٤,٠٥١
١٩٤١	٣,٩٠٥	٦,٧٠٣	٢,٧٩٨	٢,٧٩٨
١٩٤٢	٤,٤٨٠	١٢,١٢٢	٧,٦٤٢	٧,٦٤٢
١٩٤٣	٩,١٤٧	١٥,٦٣٢	٦,٤٨٥	٦,٤٨٥
١٩٤٤	٩,١٧١	١٤,٢١٨	٥,٠٤٧	٥,٠٤٧
المعدل السنوي	٦,١٢١	١١,٣٢٦	٥,٢٠٥	٥,٢٠٥

المصدر: النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ٩٢.

وتعاضد التوجه صوب الاستيراد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، خاصة وأن السياسة البريطانية كانت قد اتجهت صوب زيادة استخراج وتصدير النفط الخام من جهة، وبروز عجز في إنتاج القطاعين الزراعي والصناعي وفي الاستجابة لتنامي الطلب المحلي على السلع الزراعية والصناعية من جهة ثانية. إذ ارتفعت نسب نمو الاستهلاك العام بمستويات أعلى

٤ المصدر السابق نفسه. ص ٩٢.

من نسب نمو الناتج المحلي. فقد نمت معدلات صادرات واستيرادات العراق في الفترة الواقعة بين ١٩٤٥-١٩٥٠ على النحو التالي: المعدل السنوي للصادرات ١٢,٥٥٧ ألف دينار، وبلغ معدل الاستيراد السنوي ٢٩,٢٥٢ ألف دينار، وبلغ معدل العجز السنوي في الميزان التجاري ١٦,٦٩٥ ألف دينار. وهو مبلغ كبير جدا أرهق الاقتصاد العراقي وساهم في خلق إشكاليات كبيرة لميزان المدفوعات. ولم تكن حصة العراق من موارد النفط المالية تكفي لسد هذا العجز المتفاقم في الميزان التجاري. فقد بلغت حصة العراق من موارد النفط الخام في عام ١٩٤٥ حوالي ٢,٧ مليون وارتفعت إلى ٢,٨ مليون دينار في العام ١٩٤٧ وإلى ٦,٩ مليون دينار تقريبا في العام ١٩٥٠.

ويمكن للجدول التالي أن يوضح واقع هذا التطور التجاري في العراق.

تطور قيمة الصادرات والاستيرادات في العراق خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٥٠

المبالغ ب (٠٠٠) الدينار العراقية

السنة	قيمة الصادرات	قيمة الاستيرادات	مقدار العجز
١٩٤٥	٩,٨١٨	١٨,٢٣٤	٨,٤١٦
١٩٤٥	١٢,٧٢٢	٢٦,٠٦٧	١٣,٣٤٥
١٩٤٧	١٣,٨٠١	٣٥,٠١٧	٢١,٢١٦
١٩٤٨	٧,٥٨٤	٣٦,٧٠١	٢٩,١١٧
١٩٤٩	١١,٢٠٨	٣٠,٢٨٧	١٩,٠٠٥
١٩٥٠	٢٠,٢٠٦	٢٩,٢٠٤	٨,٩٩٨
المعدل السنوي	١٢,٥٥٧	٢٩,٢٥٢	١٦,٦٩٥

وضع الجدول في ضوء الأرقام الواردة في الجداول السابقة. ك. حبيب

٥ النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق. مصدر سابق. ص ٤٣٠.

ومما جاء في أعلاه يمكن تلخيص الوضع التجاري وتطور العلاقات الرأسمالية التجارية في العراق خلال الفترة المنصرمة إلى عدد من الاستنتاجات الأساسية، وهي:

١- كان الطابع المشوه لبنية التجارة الخارجية للعراق هي السمة الأساسية المميزة طيلة هذه الفترة، إذ كانت تجارته تعتمد على تصدير المواد الأولية، الزراعية الأولية والنفط الخام، وعلى استيراد السلع المصنعة الموجهة أساساً لإغراض الاستهلاك المحلي. لقد كان الاقتصاد العراقي مكشوفاً على الخارج وتابعاً له.

٢- وكانت الشركات التجارية البريطانية تهيمن على اتجاهات وبنية التبادل التجاري العراقي واحتلت الموقع الأول في الصادرات إلى العراق أو الاستيراد منه، كما ظلت التجارة الخارجية للعراق تابعة لمصالح الاقتصاد والتبادل التجاري البريطاني.

٣- وكانت الاستيرادات تنمو بمعدلات عالية جداً بالقياس إلى صادرات العراق غير النفطية. حتى بعد تزايد صادرات النفط الخام تميزت الفترة في الغالب الأعم بتغلب قيمة الاستيرادات على قيمة الصادرات.

٤- ونشأ عن ذلك عجز مستمر في الميزان التجاري العراقي الذي أثر بدوره سلبا على ميزان المدفوعات، رغم المحاولات التي بذلتها قوى المعارضة السياسية في أن تدفع بسياسة الحكومة صوب خلق بعض التوازن في صادرات واستيرادات العراق من خلال زيادة صادراته بنسبة معينة إلى البلدان التي يستورد منها.

٥- ولم تلعب سياسات التجارة الخارجية العراقية طيلة هذه الفترة دوراً إيجابياً متميزاً في تعجيل عملية التنمية، بل شاركت في إبقاء التخلف وتشديد ظواهر التبعية، رغم ما بذل من جهد لتطوير الاقتصاد الوطني. ويتجلى ذلك في هيكل التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً الذي يعتبر انعكاساً لبنية الاقتصاد ومستوى تطوره<sup>٦</sup>. إلا أن هذا لا يعني بأن

---

٦ - المصدر السابق نفسه.

- حسن، محمد سلمان د. التطور الاقتصادي في العراق. المكتبة العصرية. بيروت. ١٩٦٥.

مصدر سابق.

التجارة الخارجية لم تساهم ولو بقليل في تنمية بعض المشاريع الصناعية أو الحصول على موارد مالية من خلال تصدير النفط الخام، بل كان لها دور في ذلك، وخاصة في مجال الصناعة والبنية التحتية.

وكان القطاع الخاص الأجنبي مهيمناً على النشاط التجاري العراقي وبالتعاون مع قطاع التجارة الخارجية المحلي. ولم يكن للدولة دور يذكر في هذا الصدد. واستطاعت الشركات التجارية البريطانية الكبيرة العاملة في العراق تأمين علاقة وطيدة بينها وبين كبار التجار العراقيين الذين وجدوا من مصلحتهم التعامل التجاري بدلاً من السماح بتطور الصناعة المحلية، خاصة وأنهم كانوا يرتبطون بوشائج ومصالح غير قليلة مع الإقطاعيين وكبار الملاكين، باعتبارهم ينحدرون منهم ويستحذونهم أيضاً على مساحات غير قليلة من الأراضي الزراعية. ونشأت إلى جانب الكومبرادور التجاري فئات واسعة نسبياً من متوسطي وصغار التجار وباعة المفرد في أهم المدن العراقية الذين ارتبطوا بهذا القدر أو ذاك بالكومبرادور المحلي وبالتجارة الخارجية العراقية. وهو الذي أضعف بدوره حركة البرجوازية المتوسطة العراقية صوب المطالبة بتصنيع البلاد.

وكانت شركات النفط الاحتكارية المهيمنة على اقتصاد النفط الخام العراقي تتحكم فعلياً بعدد من المؤشرات الأساسية في السياسة الاقتصادية والنفطية في العراق. فكانت هذه الشركات تتحكم بحجم الاستخراج وكميات التصدير وأسعار النفط الخام، وبالتالي في حصة العراق من العوائد النفطية. وكان القسم الأعظم من الربح حتى العام ١٩٥٠ من حصة تلك الشركات، في حين كان العراق يتقاضى نسبة ضئيلة حقاً منها. وكانت تتحكم بإيرادات العراق المالية المتأتية من النفط الخام المصدر خمسة مؤشرات مهمة:

أ) ضعف إمكانية التوظيف في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية، وخاصة في قطاعي الصناعة والزراعة وقطاع البنية التحتية.

ب) ضعف إمكانية الاستيراد للسلع الأساسية الإنتاجية منها والاستهلاكية.

ج) محدودية إمكانية التشغيل للأيدي العاملة القادرة على العمل والمتزايدة سنة بعد أخرى، مما أدى إلى تنامي البطالة.

د) ضعف التوجه نحو تطوير الخدمات الأساسية للمجتمع عموماً وللكادحين منه على وجه الخصوص، بما فيها قضايا التعليم والصحة والنقل والثقافة العامة.. الخ.

هـ) النمو البطيء للدخل القومي ومتوسط حصة الفرد الواحد منه، خاصة وأن النفط الخام كان يصدر إلى الخارج كمادة خام، أو تكرير كمية قليلة جداً منه، في حين لم تتوجه الجهود صوب تصنيع النفط لتأمين المزيد من التراكم والتشغيل وخلق المزيد من الفائض الاقتصادي لصالح الاقتصاد الوطني، إضافة على قلة إيرادات العراق المالية من تصدير نفطه الخام.

وفي ظل هذه الأوضاع تفاقم التناقض بين الهيمنة البريطانية والشركات الرأسمالية العاملة في العراق والحكم القائم والفئات المتحالفة معها من جهة، والجماهير الشعبية الواسعة من جهة أخرى. وقاد بدوره إلى صراعات ونزاعات سياسية غير قليلة أثرت بدورها على اتجاهات التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد، كما حركت قوى سياسية صوب العمل العسكري لتغيير الوضع القائم.

وحققت علاقات الإنتاج الرأسمالية تطوراً بطيئاً جداً في قطاع الصناعة بشكل خاص وتركزت حتى نهاية الأربعينيات في مشروعات قليلة تابعة للقطاع الخاص. ورغم ذلك، ويفعل نضالات الشعب المتواصلة، أمكن خلال الفترة موضوع البحث إعطاء ثلاث دفعات معجلة لعملية إقامة المشاريع الصناعية الحديثة في العراق:

١- في فترة الأزمة الخانقة التي اجتاحت العالم الرأسمالي بين ١٩٢٩-١٩٣٣، إذ أمكن إصدار قانون الحماية الصناعية لعام ١٩٢٩ ومنح تسهيلات ضريبية للراغبين في توظيف رؤوس أموالهم في الصناعة وإعفاؤهم من الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد الماكائن والمعدات والمواد الأولية الموجهة لإقامة المشاريع الصناعية.

٢- وفي الفترة التي أشعلت النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية الحرب العالمية الثانية، حيث فرضت ظروف الحرب والتمويل المستمر لجبهات القتال بالمعدات الحربية والاستهلاكية على الحكومة البريطانية التساهل أمام إقامة جملة من

المشاريع الصناعية الاستهلاكية المعوضة عن نقص القدرات التصديرية للسلع البريطانية إلى العراق.

٣- كما أمكن توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة في سنوات الخمسينات، بالارتباط مع تصاعد النضال من أجل تأمين النفط في المنطقة وارتفاع حصة العراق المالية في نفطه المستخرج والمصدر من جانب شركات النفط الاحتكارية وتفاقم المشكلات الاجتماعية والبطالة في البلاد.

وخلال الفترة التي أعقبت الحرب شهد قطاع الصناعة التحويلية نمواً جديداً في نشاط قطاع الدولة إلى جانب القطاع الخاص بالارتباط مع إقامة مجلس الإعمار ووزارة الإعمار في أوائل الخمسينات وبناء على مقترحات من الخبراء الأجانب الذين زاروا العراق وقدموا توصياتهم بهذا الخصوص. وارتفع عدد المشاريع الصناعية الذي أقيم في العراق من ٨ مشاريع في العام ١٩٢٩/١٩٣٠ إلى ٥٢ مشروعاً صناعياً في العام ١٩٤٤/١٩٤٥، وإلى ١٤٩ مشروعاً صناعياً في العام ١٩٤٩/١٩٥٠. وسنبحث في هذه الفترة لاحقاً.

### المبحث الثالث: قطاع الدولة

لم تكن الدولة قد وضعت في نهجها العام وسياساتها التنفيذية تصوراً محدداً حول دور ومكانة قطاع اقتصادي حكومي، سواء أكان ذلك في مجال الزراعة والصناعة أم في مجال المصارف والمال أم في الخدمات الإنتاجية، إذ "كانت النخب الحاكمة في العهد الملكي، قبل ثورة تموز عام ١٩٥٨، تدين بالمذهب الاقتصادي الحر القائم على المشروع التنافسي الخاص" وعدم تدخل الدولة بالشئون الاقتصادية<sup>٧</sup>، رغم توفر الموارد المالية للدولة التي كان في مقدورها إقامة وتطوير مثل هذا القطاع، ورغم حاجة البلاد الفعلية له لدعم جهود

---

٧ السيد علي، عبد المنعم د. تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة. في كتاب: القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. بيروت. ١٩٩٠. ص ٣٢٧-٣٦٩.



القطاع الخاص في عملية إنهاض الاقتصاد الوطني وتجاوز حالة التخلف التي كان يعاني منها. واتجهت ميزانية الدولة الاعتيادية والاستثمارية في نشاطها بالأساس صوب القطاعات الخدمية، وخاصة تنمية وتعزيز أجهزة الشرطة والجيش والأمن الداخلي وقضايا التعليم والصحة وبعض مجالات النقل والبريد والهاتف، وكذلك قطاعات الري والطرق والجسور والشؤون الاجتماعية، بما يخدم مصالح القطاع الخاص ويساعد على تطوره. وتجسد هذه السياسة ميزانيات الدولة خلال الفترة الواقعة بين تشكيل الدولة العراقية ونهاية العقد الخامس تقريبا. ومع أن إيرادات النفط الخام قد بدأت عمليا منذ النصف الثاني من العقد الثالث وكانت في البداية ضئيلة جدا، ورغم وضع الدولة العديد من المناهج الاستثمارية خلال سنوات العقد الرابع، فإن أغلبها لم يشهد التنفيذ الفعلي، علماً بأن أغلب تلك المشاريع كان قد تركز في مجالات الري والبنز والأبنية الحكومية والطرق والجسور والنفقات الإدارية، أي في البنية التحتية التي كانت هي الأخرى ضرورية جداً لأي تطور اقتصادي منشود. لقد كان واضحاً بأن الحكومات العراقية المتعاقبة خلال الفترة موضوع البحث قد التزمت بسياسة ورغبة بريطانيا بابتعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي وعن إقامة قطاع اقتصادي عائد للدولة. إلا أن عوامل عديدة ألزمت الحكومات العراقية المتعاقبة بإقامة مشاريع اقتصادية تعود ملكيتها للدولة، نشير فيما يلي إلى أبرزها:<sup>٨</sup>

١- التخلف الشامل الذي كان يعاني منه الاقتصاد والمجتمع في العراق وانعدام الديناميكية الذاتية في بنية العلاقات الإنتاجية السائدة في البلاد وعجز الإقطاعيين عن التفكير في تحقيق التراكم الرأسمالي البدائي الضروري في الزراعة أو في قطاعات اقتصادية أخرى للانطلاق صوب عملية التنمية بالاعتماد على قدرات وإمكانيات القطاع الخاص، مما أستوجب موضوعياً تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية من جانب، وتنشيط قطاع الدولة

---

٨ حبيب، كاظم. تعقيب على بحث الدكتور عبد المنعم السيد علي. المصدر السابق نفسه. ص

على أسس رأسمالية الدولة من جانب آخر. وكان هذا التوجه بدوره يخدم نمو القطاع الخاص لأنه يوفر له مستلزمات تطوره الأساسية.

٢- توفر النفط الخام وتنامي حصة الدولة من عوائد تصديره، وخاصة بعد عقد اتفاقية المناصفة في العوائد بين الدولة والاحتكارات النفطية الأجنبية، مما لم يدع مجالاً للتسويق والمماطلة، إضافة إلى أن الاحتكارات الرأسمالية الأجنبية كانت تخشى من استمرار التخلف بذلك الحجم الخطير وتنامي البطالة والفقر في المجتمع أن يعود بأوخم العواقب على ذات الاحتكارات والفئات الحاكمة ويزيد من التوترات السياسية في البلاد.

٣- النضال الذي خاضته البرجوازية الوطنية وفئات الشعب الأخرى من أجل استخدام موارد الدولة المالية لصالح تنمية الاقتصاد الوطني وتعجيل معدلات نموه ومساعد القطاع الخاص في المجالات التي سيعجز عن توظيف رؤوس أمواله فيها، إضافة إلى المشاركة في إقامة الهياكل الارتكازية المساعدة على نمو وتطور القطاع الخاص أيضاً. وقد جاءت أحداث إيران بمثابة إنذار صارخ للحكومة العراقية في أن الشعب لا يمكن أن يتحمل التبذير الشائن بموارده المالية وإعاقة عملية التنمية الوطنية.

٤- المستوى المتدني جدا لحياة ومعيشة الغالبية العظمى من سكان العراق، وتدهور الأوضاع السياسية وتفجر الصراعات والفعاليات النضالية الوطنية التي كانت تسعى إلى تجاوز حالة التخلف والتبعية الاقتصادية ومكافحة البطالة المكشوفة والمقنعة المتفاقمة.

٥- استمرار عجز القطاع الخاص بسبب ضعف إمكانياته المالية عن ولوج دروب التنمية الوطنية التي تساهم في تصفية العلاقات الإنتاجية الإقطاعية وتفتح آفاق التخلص من الدور الرئيسي للرأسمال الأجنبي في اقتصاد البلاد وتصدير النسبة الأعظم من الفائض الاقتصادي المتحقق في قطاع النفط الخام بشكل خاص.

٦- انتقال مجموعة من منشآت الرأسمال الأجنبي وسلطات الاحتلال البريطانية في فترات متفاوتة إلى ملكية الدولة مثل منشآت سكك الحديد، البرق والبريدي والموانئ ومشاريع الكهرباء والماء.

٧- النجاحات التي تحققت حينذاك لقطاع الدولة الاقتصادي الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي وبقية بلدان المنظومة الاشتراكية، حيث كانت لها تأثيرات إيجابية على القوى السياسية الديمقراطية للمطالبة بإقامة وتوسيع قاعدة قطاع الدولة وتعزيز دوره وضمأن سلع جيدة وبأسعار مناسبة للفئات الكادحة من السكان التي كانت تشكل غالبية أفراد المجتمع.

٨- النظرة الكنزوية الجديدة التي كانت قد تبلورت في العالم الرأسمالي المتقدم أثناء فترة الكساد العظيم في العالم (١٩٢٩-١٩٣٢) وانتعشت بشكل خاص في أعقاب الحرب العالمية الثانية من أجل تعجيل إعادة بناء اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة التي تضررت من جراء الكساد العام والحرب العالمية الثانية. وقد وجدت هذه النظرية تأييداً واسعاً لها بين الأوساط المالية الدولية الداعية، ضمن مجموعة من الإجراءات، إلى تنشيط دور الدولة الاقتصادي وتعزيز رقابتها، إضافة إلى زيادة وتوسيع دور قطاع الدولة الرأسمالي في الاقتصاد الوطني وإقامة المؤسسات الاقتصادية من دون التقليل من نشاط ودور القطاع الخاص. وتجلى هذا الموقف في مبادرة الكثير من الخبراء الذين كانوا يعملون في المؤسسات المالية والعمرانية الدولية والذين أرسلوا للعمل كخبراء أو لتقدير إمكانيات تنمية البلدان النامية ومنها العراق. وقدم أكثر من خبير أجنبي قدموا إلى العراق في الخمسينيات من القرن العشرين تقارير يؤكدون أهمية قيام الدولة ببعض النشاطات الاقتصادية المعقولة في مجال استثمار مواردها المالية المتأتية من تصدير النفط الخام. وفي ضوء ذلك أيضاً جرى تأسيس مجلس الإعمار وثم وزارة الإعمار لاحقاً. كما آمن بهذا الرأي بعض الخريجين العراقيين الذي درس الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وفرنسا ودعا إليه أيضاً.

وعلى هذا الأساس عمدت الحكومات العراقية المتعاقبة، التي لم تكن تتباين في مناهجها وسياساتها عملياً، مرة أخرى إلى وضع المناهج الاستثمارية وتخصيص جزء من موارد الدولة، ومنها بعض موارد النفط، لصالح إقامة مشاريع اقتصادية عائدة للدولة وتديرها أجهزة الدولة الاقتصادية المرتبطة بمجلس ووزارة الإعمار، إضافة إلى زيادة تمويل

المصرف الصناعي لتقديم القروض إلى القطاع الخاص أو لإقامة مشاريع برأسمال مشترك وتقليص نسبة الفائدة المفروضة على تلك القروض.

إن اللجوء إلى قطاع الدولة ووضع البرامج الإنمائية لم يكن برغبة وإرادة الحكومات العراقية المتعاقبة، بل تحت ضغط الواقع والمطالبة الشعبية وقوى المعارضة العراقية، كما أنه بدأ عملياً في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، التي سنتطرق إليها لاحقاً. أما بخصوص الفترة التي نحن بصدها الآن، فيمكننا فيما يلي الإشارة إلى بعض الاتجاهات في هذا المجال.

اعتمدت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ العام ١٩٣١ على وضع وإقرار برامج استثمارية حكومية تسعى من خلالها إلى تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية بما يتوفر لها من عائدات النفط الخام والضرائب المجبأة. ثم كفت عن هذه السياسة مع بدء الحرب العالمية الثانية حتى العام ١٩٤٦<sup>١</sup>، حيث عادت إليها مع تشكيل مجلس الإعمار. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٣١-١٩٣٩ وضعت حكومات النظام الملكي سبعة برامج استثمارية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

---

٩ الدرة، صباح د. القطاع العام. دار الرواد للطباعة. بغداد. ١٩٧٧. ص ١٤.

تخصيصات البرامج الاستثمارية في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣١-١٩٣٩

البرامج الاستثمارية	فترة التنفيذ	مقدار التخصيصات المالية/د.ع.
البرنامج الخماسي الأول	١٩٣١-١٩٣٥	٢,٢١٠,٠٠٠
البرنامج الخماسي الثاني	١٩٣٤-١٩٣٨	٣٢,٣٧٠,٠٠٠
البرنامج الثلاثي	١٩٣٥-١٩٣٩	٧٦١,١٨٠
البرنامج الخماسي الثالث	١٩٣٥-١٩٣٩	٤,١٢٠,٠٠٠
البرنامج الخماسي الرابع	١٩٣٧-١٩٤١	١٣,٢٩١,٥٠٠
البرنامج الخماسي الخامس	١٩٣٨-١٩٤٢	٨,٣٢٠,٠٠٠
البرنامج الرباعي	١٩٣٩-١٩٤٢	١١,٣٥٠,٠٠٠
مجموع التخصيصات	-	٧٢,٤٢٢,٦٨٠

المصدر: قارن: شمم، أثير أيوب والواعظ، انتصار. نتائج متابعة تنفيذ الأهداف الاستثمارية للمناهج والخطط الاقتصادية بالعراق ١٩٥١-١٩٧١. دراسة موسعة. حزيران/يونيو ١٩٧٢. وزارة التخطيط. بغداد. ١٩٧٢. ص ٢١٠.

ويمكن، عند متابعة هذا الجدول والأرقام المتوفرة عن حقيقة التخصيصات وواقع التنفيذ، تسجيل الملاحظات التالية:

- إن مجموع التخصيصات الفعلية كانت أقل مما هو مثبت هنا، إذ أن هناك مبالغ متداخلة منقولة من برنامج إلى الذي يليه، وبالتالي فأن مجموع المبلغ كان ٤٣,٢٨٩,٦٨٠ دينار عراقي.
- إن الصرف الفعلي على هذه البرامج من الناحية المالية بلغ ١٢,٦٩٢,٦٣١ دينار عراقي فقط، أي بنسبة قدرها ٢٩,٣ ٪ من إجمالي التخصيصات الفعلية. وهذا يعني أن معدل

التنفيذ السنوي خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣١-١٩٣٩ بلغ حوالي ١,٤١٠,٢٩٢ دينار عراقي فقط.

- بلغت نسبة المبلغ المصروف لتنفيذ مشاريع البرامج الاستثمارية حوالي ٣٣,٨ ٪ من إجمالي عائدات العراق المالية من النفط الخام والتي بلغت ٣٧,٥٥٥,٧٤٢ دينار عراقي.
- تركز الصرف المالي على مشاريع الطرق والجسور والري والبناء، وهي مشاريع مهمة في بلد متخلف جداً في بنيته التحتية، ولكن الحكومة لم تعر أي اهتمام لإقامة مشاريع صناعية أو تنشيط القطاع الخاص في هذا المجال. إضافة إلى أن نسبة أخرى من موارد النفط الخام ذهبت للصرف على وزارة الدفاع والجيش والشرطة وعلى مواجهة الحركات السياسية والانتفاضات الشعبية التي حدثت في هذه الفترة بالذات والتي تحدثنا عنها في مكان آخر من هذا الكتاب، والتي لم تكن لتحصل لو كانت الحكومة واعية وواعية لما تمارسه من سياسات في العراق وإزاء الريف والقوميات المتعددة في العراق.
- لم يكن وضع البرامج الاستثمارية سياسة جادة أو ناشئة عن قناعة بذلك، بل جاءت بسبب الضغوط التي مارستها القوى السياسية المعارضة للحكم والتي كانت تطالب بصرف موارد البلاد النفطية لأغراض تجلب النفع والتقدم للبلاد والشعب، بدلاً من تبذيرها لصالح الفئات الحاكمة والنشاطات العسكرية للحكومات المتعاقبة. وكانت بمعنى آخر ذراً للرماد في العيون، كما أنها كانت إحدى وسائل الصراع بين الحكومات المتعاقبة، إذ كانت كل منها تتهم الأخرى بالعجز عن تنفيذ البرنامج، فتلغيه لتضع برنامجاً آخر، وهكذا عرفت هذه الفترة تبدلات وزارية بلغت ١٦ مرة وكانت هناك شخصيات سياسية شكلت وزارات متعاقبة في هذه الفترة، ولهذا لم يكن عدد البرامج بقدر عدد الحكومات، بل بقدر تبدل رؤساء الوزارات.
- وفي ضوء ذلك لم يبرز لقطاع الدولة أي نشاط اقتصادي في مجال التصنيع.

## الفصل الثاني

### السكان والتحويلات الطبقيّة في العراق

#### المبحث الأول

##### التطورات الجارية في البنية السكانية

أشرنا سابقاً إلى أن سياسات الحكومات البريطانية المتعاقبة إزاء العراق في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى النظام السياسي، في الفترة الواقعة بين ١٩٢٠-١٩٤٥، قد تبلورت في خمسة اتجاهات متشابكة أساسية، وهي:

● تكريس الوجود البريطاني في العراق وتأمين التحالفات الاجتماعية الضرورية لاستمرار الهيمنة المباشرة وغير المباشرة على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلاقات الدولية للعراق.

● توفير مستلزمات استثمار رؤوس الأموال البريطانية في العراق في ثلاثة قطاعات تشكل القاعدة الأساسية لاستمرار وجود وهيمنة بريطانيا على الاقتصاد والمجتمع العراقي، وهي:

- قطاع التنقيب عن النفط والخام واستخراجه وتصديره.

- القطاع الزراعي لتأمين إنتاج السلع الزراعية الأولية للمصانع البريطانية وخاصة القطن وبعض المحاصيل الحقلية.

- قطاع التجارة الخارجية والنقل والبنوك والتأمين لضمان تنشيط حركة التبادل التجاري والهيمنة الكاملة على الأسواق العراقية التي لم تكن قد شكلت سوقاً وطنية واحدة حتى ذلك الحين، بل كانت عبارة عن جملة أسواق ضعيفة وغير فاعلة في نظام أو شبكة واحدة.

● تكريس العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الزراعة والريف العراقي وتجلياته المباشرة وغير المباشرة على المدينة وعلى البنية الطبقية للمجتمع من خلال تحويل شيوخ العشائر إلى إقطاعيين يشكلون القاعدة الاجتماعية المهمة التي يستندون إليها في حكم البلاد.

● السيطرة المباشرة على اتجاهات التصنيع ووطبيعة المشاريع الصناعية التي يراد إقامتها في العراق والحد من نموها السريع لضمان ثلاثة أهداف مهمة، وهي:

- استمرار تصدير السلع المصنعة في بريطانيا إلى الأسواق العراقية، وكذلك استيراد المواد الأولية أو نصف المصنعة منه. وهي الوجهة التي تساهم في تحقيق المزيد من الأرباح للشركات الصناعية والتجارية البريطانية، في حين يحرم الاقتصاد الوطني من التنمية والإعمار والتشغيل وزيادة الدخل الوطني وتأمين جزء مناسب لأغراض التراكم الرأسمالي.

- إعاقة نمو البرجوازية الصناعية في البلاد التي عند نشوئها تنشأ معها تناقضاتها وصراعاتها الفعلية مع البرجوازية الأجنبية المهيمنة على الأسواق المحلية من جهة، ومع الإقطاعيين وكبار الملاكين الذين يحرمون الزراعة من التطور والنمو وإدخال الرأسمالية إليها من جهة أخرى.

- إعاقة نمو وتطور الطبقة العاملة وانتشارها في جميع ألوية البلاد.

● كانت هذه الاتجاهات في السياسة الاقتصادية والاجتماعية تحقق هدفاً أساسياً بالنسبة للدولة البريطانية، وأعني به إعاقة نمو الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذلك التنوير الديني المطلوب لأي تطور لمجتمع مدني صناعي، في البلاد، وبالتالي تأمين استمرار وجودها في العراق وتأثيرها على سياساته المختلفة.

وتجلت نتائج هذه السياسة في بنية السكان في العراق. فالتغير السكاني بين الريف والمدينة كان بطيئاً جداً، وكذا الحال بين سكان الريف والبدو، إضافة إلى توزيع السكان على مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، ومن ثم البنية الطبقية للمجتمع. كما أن دور المرأة كان ضعيفاً جداً في الحياة العامة وفي دوائر الدولة، رغم التحسن الملحوظ في فتح



مدارس للبنات وزيادة عدد الدراسات. يشير الجدول التالي إلى التغير الحاصل في توزيع السكان بين الحضر والريف على المناطق الجغرافية الثلاث في العراق.

التوزيع السكاني في العراق حسب الحضر والريف والمناطق الجغرافية

الولاية / السنة	الحضر	النسبة %	الريف	النسبة %	المجموع
١٩٠٥	١٣٣	٢٤,٦	٤٠٧	٧٥,٤	٥٤٠
الموصل (المنطقة الشمالية بضمنها كردستان العراق)					
بغداد (المنطقة الوسطى)	٣٣٥	٣٥,٨	٦٠٠	٦٤,٢	٩٣٥
البصرة (المنطقة الجنوبية)	٦٥	٨,٣	٧١٠	٩١,٦	٧٧٥
المجموع	٥٣٣	٢٣,٧	١٧١٧	٧٦,٣	٢٢٥٠
*١٩١٩	١٧٩	٢٤,٦	٥٤٩	٧٥,٤	٧٢٨
الموصل (المنطقة الشمالية بضمنها كردستان العراق)					
بغداد (المنطقة الوسطى)	٤٣٤	٣٥,٦	٧٨٤	٦٤,٤	١٢١٨
البصرة (المنطقة الجنوبية)	٧٥	٨,٥	٨١١	٩١,٥	٨٨٦
مجموع السكان	٦٨٨	٢٤,٣	٢١٤٤	٧٥,٧	٢٨٣٢
١٩٣٠	٢١٤	٢٤,٥	٦٦١	٧٥,٥	٨٧٥
الموصل (المنطقة الشمالية بضمنها كردستان العراق)					
بغداد (المنطقة الوسطى)	٥١١	٣٥,٥	٩٢٩	٦٤,٥	١٤٤٠
البصرة (المنطقة الجنوبية)	٨٣	٨,٥	٨٩٠	٩١,٥	٩٧٣

٣٢٨٨	٤٤٧٥	٢٤٨٠	٢٤٤٦	٨٠٨	مجموع السكان
١٣٤٨	٦٤,٢	٨٦٥	٣٥,٨	٤٨٢	<u>١٩٤٧</u> الموصل (المنطقة الشمالية بضمنها كردستان العراق)
٢٤٣١	٤٥,٣	١٣١٩	٤٥,٨	١١١٣	بغداد (المنطقة الوسطى)
١٠٤٧	٨٦,٧	٩٠٨	١٣,٣	١٣٩	البصرة (المنطقة الجنوبية)
٤٨٢٦	٦٤,١	٣٠٩٢	٣٥,٩	١٧٣٤	مجموع السكان

• قارن: - حسن، محمد سلمان د. دراسات في الاقتصاد العراقي. دار الطليعة. ط١. بيروت. ١٩٦٥. ص ١٦٤. - الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان - نموذج القطر العراقي. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠. ص ٢٤٤. - عيساوي، شارل د. التاريخ الاقتصادي للهِلال الخصيب ١٨٠٠ - ١٩١٤. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط١. ١٩٩٠. ص ٥٥.

• \* تقديرات الباحث في ضوء اتجاهات التطور للفترة ١٩٠٥ و ١٩٣٠، ووفق معدلات النمو السنوية. وهي مقارنة للإحصاء الرسمي الذي وزع السكان بين الحضر والريف حيث بلغ المجموع ٤٨١٦١٨٥ نسمة.

يستدل من الجدول في أعلاه على أن الحراك السكاني خلال الفترة الواقعة بين ١٩٠٥ - ١٩١٩، وكذلك الفترة الواقعة بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠، ثم الفترة الواقعة بين ١٩٣١ - ١٩٤٧ حيث جرى في العام ١٩٤٧ أول إحصاء عام ورسمي وناجح نسبياً للسكان في الدولة العراقية الحديثة<sup>١</sup>، قد اتسم بما يلي:

١٠ في العامين ١٩٢٧ و ١٩٢٨ برزت أول محاولة لجمع البيانات الإحصائية، ولكنها لم تكن ناجحة وألغيت نتائجها. ثم جرت محاولة أخرى في عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لأغراض تنفيذ قانون التجنيد الإجباري في العراق، ولهذا الغرض فقط. راجع في هذا الصدد: الدكتور فاضل الأنصاري في كتابه "مشكلة السكان نموذج القطر العراقي. مصدر سابق. ص ٤٦.

- كان النمو خلال الفترتين الأولى والثانية متقارباً على نطاق العراق عموماً، ولكنه كانت متبايناً على نطاق الولايات الثلاث، وفيما بعد المناطق الجغرافية الثلاث متبايناً، لصالح المنطقة الوسطى أولاً والشمالية ثانياً، في حين حافظت المنطقة الجنوبية بدون حراك ملموس فيها بين سكان الحضر والريف. ولكن تغير هذا الوضع في الفترة الثالثة، إذ حصل حراك ملموس في المناطق الثلاث مع استمرار التباين في معدلات النمو أو النمو الإجمالي للفترة لصالح المنطقة الوسطى ومن ثم المنطقة الشمالية، فالمنطقة الجنوبية. ولم يقتصر التباين في النمو على المناطق فحسب، بل شمل المدن المختلفة لصالح بعض المدن الوسطى، وخاصة بغداد، أو الموصل باعتبارها أكبر مدينة في المنطقة الشمالية، ثم البصرة في إطار المنطقة الجنوبية، رغم عدم توفر إحصائيات كافية عن جميع المدن العراقية. ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال نسب النمو في المناطق الثلاث، بما فيها كردستان بالنسبة إلى المنطقة الشمالية. ففي الوقت الذي بلغت نسبة سكان الحضر في المنطقة الوسطى في عام ١٩٤٧ حوالي ٤٥,٨٪، بلغت نسبتها في الشمال ٣٥,٨٪ في حين لم ترتفع في الجنوب عن ١٣,٣٪ فقط، وبالتالي ساهمت في تخفيض المعدل العام في عموم العراق إلى حدود ٣٥,٩٪، بالقياس إلى معدله الذي بلغ ٢٣,٧٪ في العام ١٩٠٥، و٢٤,٣٪ في العام ١٩١٩، و٢٤,٦٪ في العام ١٩٣٠.
- إن اتجاهات النمو السكانية في العراق تشير إلى حقيقة أساسية هي أن السنوات الواقعة بين ١٩٠٥-١٩١٩ و١٩٢٠-١٩٣٠ لم تشهد تغيراً ملموساً في البنية الداخلية للاقتصاد العراقي، كما عرفت الفترة الثانية منها الكساد العظيم الذي دفع بأعداد غفيرة من السكان القادرين على العمل إلى أحضان البطالة. في حين حصل تحول محسوس في الفترة الثالثة ١٩٣٠-١٩٤٧ نتيجة حصول تطور في قطاعي الزراعة والصناعة والنقل والتجارة الذي استخدم عدداً إضافياً من القادرين على العمل النازحين من الريف إلى المدينة، ولكنه بقى في الحدود الدنيا من التطور الصناعي والزراعي وبقية الأنشطة الاقتصادية، ومنها الخدمية أيضاً.

- وجدير بالإشارة إلى أن الحراك السكاني من الريف إلى المدينة لم يكن باستمرار إيجابياً، إذ أنه عبر عن عدة إشكاليات مهمة، وهي:
  - تراجع قدرة الريف والزراعة على استيعاب القوى القادرة على العمل وعلى توفير وسائل العيش لهم ولأفراد عوائلهم، مما كان يندفعون باتجاه المدينة بحثاً عن عمل.
  - بقاء عدد كبير من النازحين من الريف والزراعة إلى المدينة دون العثور عن فرصة عمل، وبالتالي
  - استمرار وجوده في حالة بطالة أو أعمال موسمية ومؤقتة أو العيش على هامش الحياة الاقتصادية. وتشكلت في المدينة خلال تلك الفترة فئة واسعة نسبياً ومتسعة باستمرار من أشباه البروليتاريا المعدمين.
  - مزاحمة سكان المدينة على الخدمات المحدودة التي كانت قائمة فيها وعجز الدولة عن توفير ما هو ضروري للجميع، وبالتالي أصبحت الحياة في المدينة صعبة على الفئات الكادحة على نحو خاص، علماً بأن هؤلاء لم يقطعوا صلتهم بالريف والنشاط الزراعي.
  - ورغم ذلك بقي احتفظ الريف بعدد كبير من الفلاحين بحيث لم يشعر أصحاب الأراضي ضرورة تغيير وتطوير طرق الزراعة ووسائل الإنتاج في الزراعة، وحافظت معدلات الغلة وحجم الإنتاج الإجمالي على تخلفها، بالقياس إلى المساحات الواسعة نسبياً المستخدمة في الإنتاج.
  - وكان لكل ذلك تأثيره السلبي على التراكم الرأسمالي في البلاد، إذ أن الإقطاعيين لم يجدوا ضرورة توظيف الربح المتحقق لهم من جهد الفلاحين في الزراعة أو الصناعة، بل استخدامه لأغراضهم الاستهلاكية والبذخية.
- أن معدلات النمو السكانية كانت، رغم ارتفاعها السنوي، واطئة حقاً خلال تلك الفترات، مع تحسن ملحوظ في الفترة الأخيرة نسبياً. ومع أن الأرقام المتوفرة كانت في الغالب

تخمينية ويصعب الاعتماد عليها تماماً، ولكن لا توجد غيرها ولا يمكن تجاوزها أيضاً. ويعود هذا إلى عدد من الحقائق المهمة، وهي:

- ارتفاع نسب الوفيات السنوية بين الأطفال الرضع والذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، رغم أن نسبة الولادات الجديدة في العائلة الواحدة أو إجمالي السكان كانت عالية، ولكن عدد من يبقى منهم على قيد الحياة بالنسبة للعائلة الواحدة أو للمجتمع كان واطناً.

- ويعود هذا الواقع إلى انتشار الأمراض وتفشي الأوبئة وحصول الكوارث الطبيعية، وخاصة الفيضانات من جهة، وتردي القدرات الحكومية على توفير الرعاية الصحية والأطباء والأدوية لضرورية، وخاصة بالنسبة للمناطق النائية من البلاد ثانياً، وإلى حالة الفقر العامة التي كانت تعاني منها غالبية العائلات الفلاحية، وكذلك الكثير من المدن الصغيرة والنائية والفقيرة.

- قلة الخدمات العامة، وبشكل طرق المواصلات والماء الصالح للشرب والتغذية المناسبة .. الخ، إضافة على الجهل العام وندرة التعليم وتخلف المستوى الثقافي للناس بشكل عام ونقص شديد في الوعي الصحي والاعتماد على الطب الشعبي والغيبيات والسحرة الدجالين في معالجة الأطفال المرضى أو غيرهم.

أما التركيب السكاني من حيث الجنس فقد كان حتى نهاية الثلاثينات تقريباً يُوْشر إلى وجود زيادة نسبية بسيطة لعدد الذكور على عدد الإناث. ولكن ومنذ العام ١٩٣٤ بدأت النسبة بالتغير لصالح زيادة نسبية صغيرة ومتنامية لصالح النساء. ويمكن تتبع هذا الواقع في الجدول الذي أورده الدكتور فاضل الأنصاري في كتابه الموسوم "مشكلة السكان نموذج القطر العراقي".

توزيع عدد السكان بين الإناث والذكور في العراق

السنة	المجموع (٠٠٠)	الذكور (٠٠٠)	الإناث (٠٠٠)	عدد الإناث إلى ١٠٠٠ من الذكور
١٩٢٧	٢٩٦٨	١٥١٢	١٤٥٦	٩٦٣
١٩٣٤	٣٣٨٠	١٦٨٨	١٩٩٢	١٠٠٢
١٩٤٧	٤٨١٦	٢٢٥٧	٢٥٥٩	١١٣٤

المصدر: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان نموذج القطر العراقي. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠. ص ٢١٦.

تؤكد المعلومات المتوفرة لدينا إلى أن الغالبية العظمى من نساء المدن كن ربات بيوت، في حين الغالبية العظمى من النساء في الريف كن، إلى جانب كونهن ربات بيوت، عاملات في الحقل وفي تربية الحيوانات الداجنة وتهيئة الوقود من فضلات تلك الحيوانات وجلب الماء وما إلى ذلك، وغالباً ما كان عمل النساء أشد وأقسى وأكثر كثافة من عمل الرجال في الحقل، رغم قسوة الأخير وشدته، بسبب سلوك الإقطاعيين وسراكيلهم إزاء الفلاحين العاملين في الأراضي التي كانت تحت تصرفهم من جهة، وبسبب تخلف التقنيات وأدوات الإنتاج البالية المستخدمة واساليب الإنتاج القديمة من جهة أخرى.

ولا شك في أن البنية السكانية الأساسية للنساء والرجال كانت فتيّة، إذ أن الأكثرية كانت في عمر الطفولة والصبا والشباب، رغم بعض الثغرات فيها، كما أظهره الدكتور الأنصاري في الهرم السكاني بالنسبة للفئة العمرية ٢٠-٢٩ سنة بالنسبة لعام ١٩٤٧ والمرتبطة بأحداث وظروف الثلث الأول من القرن العشرين على الصعيد العراقي، ومنها انتفاضة السليمانية وثورة العشرين، والأحداث الإقليمية والدولية، ومنها الحرب العالمية

الأولى والكساد الأعظم<sup>١١</sup>. ويمكن للجدول التالي الخاص بالعام ١٩٤٧، وعلى وفق الإحصاء الرسمي، أن يوضح فتوة الشعب العراقي في منتصف القرن العشرين تقريباً.

التوزيع النسبي للسكان على أساس الأعمار في عام ١٩٤٧

النسبة المئوية	التركيب السكان العمري
٤١,٤	١٥ - ٠
٥١,٧	٥٩-١٦
٦,٩	٦٠ فما فوق

المصدر: الخفاجي، سعد. مساهمة حول العلاقة المتبادلة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٧٤. ص ٥٢.

ويستدل من هذا الجدول على أن نسبة ٤١,٤ ٪ من مجموع السكان كانت في عمر يتراوح بين ١٥-٠ سنة. وهي نسبة عالية تدل على فتوة السكان، كما أن نسبة الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ سنة قليلة جداً تدل على أن متوسط عمر الإنسان كانت واطئة عموماً، إضافة إلى معرفتنا الواقعية بكثرة الوفيات بين الأطفال بسبب نقص الرعاية الصحية والمعالجة الطبية ونقص الأدوية والتغذية السيئة، وبشكل خاص في الأرياف والبادية. أما عن البنية السكانية الدينية فتشير المعلومات المتوفرة إلى الواقع الوارد في الجدول التالي:

١١ قارن: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان نموذج القطر العراقي. مصدر سابق. ص ١٨٦-

البنية الدينية للسكان في العراقي في عامي ١٩٣٢ - ١٩٤٧

١٩٤٧		١٩٣٢		السنة
النسبة %	العدد ٠٠٠	النسبة %	العدد ٠٠٠	الديانة
٩٣,٦	٤٥٠٩	٩٢,٧	٢٦٤١	مسلمون
٣,١	١٥٠	٢,٨	٧٩	مسيحيون
٢,٥	١١٨	٣,١	٨٨	يهود
٠,٨	٣٩	٥,١	٤٢	آخرون*
١٠٠,٠	٤٨١٦	١٠٠,٠	٢٨٤٩	المجموع

المصدر: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان نموذج القطر العراقي. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠. ص ٣٠. \* وتشمل أتباع الديانات الأخرى، وهي الصابئة المندائية في وسط وجنوب العراق، والأيزيدية في كردستان العراق وشماله والفرس في وسط العراق على نحو خاص.

وفي هذا الجدول تبرز ظاهرة تراجع نسبة اليهود إلى إجمالي سكان العراق، وهي ناجمة عن بدء نزوح أو الهجرة القسرية للمواطنين اليهود إلى إسرائيل، والتي اتخذت فيما بعد عملية تهجير حكومية فعلية لهم في ضوء قانون هجرة اليهود صدر بهذا الصدد في العام ١٩٥٠، سنأتي عليه في موقع آخر من هذا الكتاب. وتقلصت نسبة أتباع الديانات الأخرى إلى مجموع السكان. ولا توجد لدينا أرقاماً ملموسة عن عدد أصحاب الديانات الأخرى، ولكن توجد تقديرات أشرنا إليها في مكان آخر من الكتاب الثاني، لهذا فأنها شملت ديانات أخرى. وجاء هذا التراجع لحساب نسبة المسلمين إلى إجمالي السكان حيث ارتفعت النسبة من ٩٢,٧ % إلى ٩٣,٦ % أولاً، ثم لصالح زيادة نسبة المسيحيين إلى إجمالي السكان. ولكن الجدول السابق لا يوضح تماماً البنية الدينية للسكان بشكل واضح بقدر ما يبين ذلك جزئياً ويسمح بالمقارنة في إجمالي النمو السكاني. لهذا يمكن هنا الاستعانة بالإحصائية



التي أعدها حنا بطاطو. وهي تشمل في واقع الأمر الجانبين الديني والقومي للبنية السكانية في العراق خلال العام ١٩٤٧ واستناداً إلى الإحصاء العام الذي جرى في العراق في نفس العام، والذي اطلع على أولياته حنا بطاطو في وزارة الشؤون الاجتماعية.

التكوين الديني والقومي لسكان العراق في سنة ١٩٤٧\*

المجموع		ريف		حضر		الطائفة
النسبة %	العدد ...	النسبة %	العدد ...	النسبة %	العدد ...	
٩٣,٢٥	٤٢٥٦	٩٦,٨٢	٢٨٦٦	٨٦,٦٦	١٣٩٠	إجمالي المسلمين
٥١,٤	٢٣٤٤	٥٦,٥	١٦٧١	٤١,٩	٦٧٣	عرب شيعة
١٩,٧	٩٠٠	١٦,٠	٤٧٢	٢٦,٧	٤٢٨	عرب سنة
١٨,٤	٨٤٠	٢٢,٤	٦٦٢	١٠,٩	١٧٦	أكراد سنة
١,٢	٥٢	٠,١	٣	٣,١	٤٩	فارسيون شيعة
١,١	٥٠	٠,٣	١١	٢,٥	٣٩	تركمان سنة
٠,٩	٤٢	١,١	٣١	٠,٧	١١	تركمان شيعة
٠,٦	٣٠	٠,٥	١٦	٠,٩	١٤	أكراد شيعة فيلية
٦,٧٥	٣١٠	٣,٢٤	٩٦	١٣,٣٤	٢١٤	إجمالي غير المسلمين
٣,١	١٤٩	١,٨	٥٥	٥,٩	٩٤	مسيحيون
٢,٦	١١٧	٠,٢	٤	٧,٠	١١٣	يهود
٠,٨	٣٣	١,٠	٣١	٠,١	٢	يزيدية وشبكيون
٠,٢	٧	٠,١	٢	٠,٣	٥	صابئة
١٠٠,٠٠	٤٥٦٤	١٠٠,٠٠	٢٩٦٠	١٠٠,٠٠	١٦٠٤	المجموع

المصدر: قارن: بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٦٠.

\* باستثناء رجال القبائل الرحل المقدر عددهم ١٧٠٠٠٠ نسمة معظمهم من المسلمين.  
أي بلغ سكان في عام ١٩٤٧ العراق حوالي ٤٧٣٤٠٠٠ نسمة.

ومنه يتبين أن سكان العراق في عام ١٩٤٧ قد تكون من العرب والكرد والكلدان والآشوريين والأرمن واليهود والتركمان والفرس من الناحية القومية، أما من الناحية الدينية فكانوا من المسلمين والمسيحيين واليهود والصابئة والأيزيدية والشبكية والكاكائية (لم يرد ذكر الأخيرة في الجدول) . وهي لوحة تدلل على الموزائيك العراقي.

ومنه يتبين أن التوزيع النسبي للسكان بين القوميات كان على النحو الآتي: العرب ٧١,٣٪ (عدا القبائل الرحل)، والكرد ١٩,٨٪ (عدا القبائل الرحل)، والكلدان والآشوريين والأرمن ٣,١٪، واليهود ٢,٦٪، والتركمان ٢,٠٪، والفرس ١,٢٪.

ولا بد لنا من الإشارة الواضحة إلى أن هذه الأرقام ليست دقيقة في كل الأحوال، بسبب كون بعضها تقديرية أولاً، وبعضها الآخر لم يستطع الوصول إلى كل الناس لأسباب كثيرة، بما فيها الهروب من التسجيل خشية التجنيد الإجباري أو وجودهم في مناطق جبلية نائية لم يصل إليهم التعداد السكاني لعام ١٩٤٧ ثانياً، وإلى غيرها من الأسباب، بما فيها الأسباب السياسية. ويمكن لأغراض المقارنة أن نورد في الهامش الجدول الذي وضعه الأنصاري للسكان في العراق في عامي ١٩١٩-١٩٤٧ لنتبين واقع التغيرات التي طرأت عليه، مع وجود تباين في بعض الأرقام بالنسبة لعام ١٩٤٧ مع ما أورده حنا بطاطو<sup>١٢</sup>. وخلال

١٢ راجع: المصدر: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان. مصدر سابق. ص ٢٢.

#### البنية القومية للسكان في العراق

١٩٤٧		١٩١٩		السنة
النسبة ٪	العدد ٠٠٠	النسبة ٪	العدد ٠٠٠	القومية
٨٠,١	٣٧٤٦	٧٦,٧	٢٢٠٦	العرب

الفترة الواقعة بين ١٩٠٥ و ١٩٤٧ تغيرت بنية السكان في توزيعها بين البادية والريف والمدينة على النحو الآتي:

توزيع السكان بين الحضر والريف والبادية في سنتي ١٩٠٥ و ١٩٤٧

المجموع		سكان البادية		سكان الريف		سكان الحضر	السنة
المجموع	النسبة %	العدد ...	النسبة %	العدد ...	النسبة %	العدد ...	
٢٢٥٠	١٧,٥	٣٩٣	٥٨,٨	١٣٢٤	٢٣,٧	٥٢٣	١٩٠٥
٤٩٩٦	٣,٤	١٧٠	٦١,٩	٣٠٩٢	٣٤,٧	١٧٣٤	١٩٤٧

المصدر: قارن: - الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان - نموذج القطر العراقي. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي. دمشق. ١٩٨٠. ص ٢٤٤.

- بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ٦٠.

ومنه يستدل بوضوح على حصول تحول كبير لصالح زيادة سكان الحضر والريف على حساب سكان البادية أساساً، إذ كان التحول يجري من خلال انتقال سكان البادية إلى الريف، في حين كان انتقال سكان الريف أقل من النسبة المضافة إلى الريف من سكان البادية إلى المدن الرئيسية بشكل خاص أو المدن الأخرى. وارتبط هذا بعوامل عديدة سنبحثها عند معالجة البنية الاجتماعية للسكان في العراق. فخلال ما يقرب من ٤٢ عاماً

١٦,٩	٧٩٣	١٧,٤	٥٠٠	الکرد
١,٧	٨٢	٢,١	٦١	التركمان
١,٣	٥٦	٣,٨	١١١	الآخرون*
١٠٠,٠	٤٦٧٧	١٠٠,٠	٢٨٧٨	المجموع

المصدر: الأنصاري، فاضل د. مشكلة السكان. مصدر سابق. ص ٢٢.

تقلص سكان البادية من ١٧,٥٪ إلى ٣,٤٪ فقط، في حين ارتفع سكان الريف من ٥٨,٨٪ إلى

٩,٦١٪، وارتفع سكان المدن من ٢٣,٧٪ إلى ٣٤,٧٪. ولعبت سنوات الحرب العالمية الثانية وصعوبة الحصول على مجال للعمل والحصول مورد للعيش في المدينة إلى استمرار عيش الفلاحين في الريف والعمل هناك، أو العيش هناك والتسجيل في الريف، في حين كانوا يتحرون عن عمل في المدينة. ولهذا يصعب القول بأن هذه الأرقام تمثل واقع الحال حينذاك.

## المبحث الرابع

### الإقطاعيون (كبار ملاك الأراضي الزراعية)

دأب الولاة العثمانيون في ولايات العراق الثلاث إلى ممارسة سياسة معقدة ومركبة إزاء العشائر الرحل والمستقرة في أرياف العراق المختلفة. فهم من جهة كانوا يسعون إلى توطيئ القبائل الرحل وإسكانهم في الأرياف وعلى مشارف المدن وإخضاعهم للسلطة المركزية والسيطرة على احتمالات تمردهم وتأمين جباية الضرائب منهم. وكان هذا الاتجاه يهدف إلى تقليص دور وتأثير شيخ العشيرة على الفلاحين وإضعاف موقعه في المنطقة لصالح الدولة المركزية، إضافة إلى تفتيت التماسك الداخلي المعهود للعشيرة. ولكنهم كانوا، من جهة أخرى، يمنحون بعض شيوخ العشائر سلطات كبيرة ذات مضمون مركزي شبيهه بسلطة الدولة المركزية على أفراد العشيرة والمنطقة التي تقطنها العشيرة أو اتحاد بعض العشائر، كما حصل مع عشيرة آل السعدون في الناصرية أو مع عشيرة آل ربيعة في الكوت، على سبيل المثال لا الحصر. وكان هذا الاتجاه يعزز، وبالعكس من الاتجاه السابق، سلطة الشيخ ومركزه الاجتماعي والسياسي، خاصة وأن الدولة العثمانية كانت تمنح بعض هؤلاء الشيوخ ألقابا ووظائف رسمية ورواتب ثابتة، إضافة إلى وضع المزيد من الأراضي الزراعية

تحت تصرفهم واقتطاعها عملياً من الأراضي المشتركة التي تستخدمها العشيرة تقليدياً وتدعى "الديرة"<sup>١٣</sup>. وكان على شيخ العشيرة مقابل ذلك أداء واجبات محددة هي:

- تأمين خضوع أفراد العشيرة للشيخ ومن خلالها لسلطة الدولة العثمانية.
- تأمين جباية الضرائب المقررة على أفراد العشيرة ودفعها في أوقاتها المقررة.
- حماية الأمن الداخلي وطرق المواصلات والقوافل التجارية من قطاع الطرق.
- التعاون والتنسيق مع الجندمة العثمانية لإسناد الحملات العسكرية ضد بعض العشائر "المتمردة" التي لا تدين بالولاء للسلطة العثمانية أو للولاة أو بسبب منازعات مع عشائر أخرى مساندة للإدارة العثمانية.

وكانت الدولة العثمانية غالباً ما تلعب دوراً سلبياً في العلاقة بين العشائر العراقية، إذ كانت توجع البغضاء وتثير بعضها ضد البعض الآخر، أو تسند بعضها في صراعه مع البعض الآخر عسكرياً والمشاركة بالمعارك الدائرة بينهما، كما كان يحصل في منطقتي الناصرية والبصرة، أو بين آل السعدون وآل النقيب، أو في ما بين الأخوة من آل السعدون، على سبيل المثال لا الحصر. وكانت ترى في ذلك حماية لها من خلال ممارسة "سياسة فرق تسد"، وكذلك سياسة "الجزرة والعصا" إذ أنها كانت السياسة السائدة في فترة الحكم العثماني في المناطق التابعة للدولة العثمانية. واستخدمت الدولة العثمانية الأرض الزراعية أداة أساسية لممارسة هذه السياسة. ففي الوقت الذي كانت تصدر الأراضي الزراعية من الفلاحين المستثمرين لها لأسباب وبأساليب وطرق مختلفة، رغم قوانين الإصلاح التي أصدرتها في ما يخص سياستها إزاء الأرض الزراعية على امتداد القرن التاسع عشر، كانت تقوم بتوزيع هذه الأراضي على الموالين لها ومنعها عن المختلفين معها. وأنها، كما أشرنا سابقاً، قد سجلت مساحات واسعة من تلك الأراضي باسم السلاطين وخاصة في فترة السلطان عبد الحميد وعائلته وحاشيته، حتى شكلت هيئة خاصة لإدارة شؤون أراضي

---

١٣ الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. دار الطليعة. بيروت. ١٩٨٢.

السلطان. وتجلى ذلك أيضاً في توزيع الحصص المائية على مختلف المناطق وعلى المستحويين على الأراضي الزراعية من كبار الملاكين وموظفي الدولة.

ورغم هذه السياسة ذات التكتيك المزدوج التي أعاقت تسريع عملية توطين القبائل الرحل وبطأت من عملية التفكك المنشودة في العلاقات العشائرية وبين شيوخ العشائر وأفرادها، فأنها أضعفت، وإلى حدود غير قليلة، التماسك العشائري والولاء المطلق للشيخ من جانب أفراد العشيرة. وبمرور الأيام تبلور لدى الفلاحين الفقراء والمعدمين الذين حرّموا من الأرض الزراعية بشكل خاص واقع وسعة الفجوة الكبيرة بين مستوى حياتهم البائسة ومستوى حياة الشيوخ المرفهة، وبالتالي أوجدت نقاط احتكاك وصراع ونزاعات بين الشيوخ وأفراد العشائر في مختلف أرياف العراق.

وبخلاف هذه السياسة، ورغم وجود عناصر منها في السياسة البريطانية، انتهجت سلطات الاحتلال البريطاني سياسة جديدة ذات ثلاثة جوانب، وهي:

١. العمل على تعجيل عملية التوطين للبدو الرحل في الأرياف العراقية وعلى مشارف المدن.

٢. العمل على تعزيز دور شيخ العشيرة في حياة العشيرة وفي الوظائف التي يؤديها لصالح سلطات الانتداب البريطاني على العراق.

٣. العمل على تحويل شيوخ العشائر إلى ملاكين كبار للأرض الزراعية ونشر علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية في الريف العراقي.

فالتقارير التي كتبها الحكام السياسيون البريطانيون واللجان التي تشكلت أو الجماعة التي كانت تديرها وتشرف عليها الأنسة جيرترود بيل، (المعروفة بمس بيل في العراق، تشير إلى أن سلطات الاحتلال البريطاني وجهت اهتمامها الخاص نحو شيوخ العشائر العراقية، سواء أكانوا رحلاً أم مستقرين، بهدف الاعتماد عليهم في تكريس سيطرتهم في البلاد واعتبارهم القاعدة الاجتماعية الأساسية ولفترة طويلة قادمة لحكمهم في العراق. ومن أجل تأمين تطور هذه القاعدة الاجتماعية وتحسين مستوى الاستفادة منها عمدت سلطات

الاحتلال منذ نهاية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨ إلى تنفيذ جملة من الإجراءات التي يمكن بلورتها في الملاحظات التالية:

١. اعتماد نظام العشائر كأداة أساسية لتعزيز دور شيخ العشيرة في حياة البلاد الداخلية وفي تعزيز موقع بريطانيا في الصراع الدائر ضد الوجود البريطاني، ومن ثم ضد الانتداب البريطاني. إذ استفادت من المشروع الذي وضعه الخبير البريطاني بشؤون القبائل "السير روبرت ساندمان" لمنطقة بلوخستان لوضع نظام مماثل له في العراق. يشير الدكتور الطاهر بأن الإدارة البريطانية أخذت بـ "خطة مماثلة لتعزيز النظام العشائري، وبعث الحياة والنشاط في المشيخة. فوضع أسس هذا النظام الجديد "السيد هنري دويس"، لتعزيز المشيخة وإشراك الشيوخ في الحكم، ووضع نظام خاص لحسم النزاعات المدنية والجزائية بين أفراد العشائر وفق العادات والتقاليد العشائرية"<sup>١٤</sup>.

كانت جيرترود بيل ترى في هذا الاتجاه ضماناً كبيرة لتوطيد وتكريس الهيمنة البريطانية على العراق، حيث كتبت تقول: "إن التدابير التي اتخذتها الإدارة البريطانية في إصدار دعاوى العشائر قد قوبلت بكل ترحاب من قبل العشائر. وقد عبر عن ذلك شيوخ العمارة والمنتفق، وتقدم شيوخ العمارة برجاء إلى الإدارة البريطانية أن لا تضع أراضيهم في المزايدة ما دام المؤجر يقدم خدمات مهمة للحكومة البريطانية، مما يدل دلالة واضحة على إرضاء هؤلاء الشيوخ باستمرار الإدارة البريطانية"<sup>١٥</sup>. ولكن مس بيل لم تتحدث عن موقف أفراد العشائر والمجتمع العراقي من هذا القانون، كما لم تذكر الأضرار التي تلحق به من جراء تنفيذ قانونين مختلفين في العراق هما قانون مدني حديث وآخر عشائري متخلف، وبشكل خاص في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وتشير تقارير الحكام السياسيين البريطانيين إلى الواجبات التي كان على شيوخ العشائر القيام بها لصالح بريطانيا مقابل صدور وتنفيذ قانون العشائر، إذ أنهم التزموا بـ "... المحافظة على الأمن والقبض على

---

١٤ الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. مكتبة المثنى. بغداد. ١٩٧٢. ص ٤٠/٤١.

١٥ المصدر السابق نفسه. ص ٤٢.

المجرمين، وحماية طرق المواصلات، وجمع الضرائب<sup>١٦</sup>. ولتحقيق هذا الهدف زودتهم سلطات الاحتلال البريطاني "بالهبات والسلاح، وخصصت لهم الرواتب، وفوضت لهم الأراضي التي كانت تتصرف بها العشائر، مما أدى إلى حرمان كافة أفراد العشائر"<sup>١٧</sup>، من الأرض الزراعية. وتتطرق التقارير الرسمية البريطانية إلى تفاصيل العوامل التي دفعتهم إلى رعاية شيوخ العشائر والاستناد إليهم في تمشية الأمور والحكم في العراق فتشير إلى ما يلي: "إن العادات والحاجات المحلية هي التي توجد القوانين وتكيفها والقانون في كل قطر من أقطار العالم يستمد بنوره من الحاجات المحلية ومن التقاليد والعادات والفكر الاجتماعي والمقومات الحضارية دائماً"<sup>١٨</sup>. وللأسباب التالية تقرر وضع اعتماد نظام المشيخة ونظام دعاوى العشائر:

"١- عدم استطاعة تطبيق القانون المدني وقانون العقوبات وأصول المرافعات الجزائية على أفراد العشائر.

٢- إن وجود المجالس الإدارية المحلية في كل وحدة إدارية يجعل من الميسور التحقيق العاجل ومعرفة التقاليد والأعراف في المنطقة العشائرية.

٣- إن الموظفين الإداريين البريطانيين مثقلون بالمسؤوليات مما يستوجب أن تعطى بعض مسؤولياتهم وتناط بشيوخ العشائر ورؤسائهم.

تشجيع سلطة الشيوخ في مناطقهم العشائرية للمحافظة على الأمن والنظام"<sup>١٩</sup>.

ويتبين للمتتبع هنا بوضوح بأن سلطات الاحتلال البريطانية كانت تحاول تبرير انتهاجها تلك السياسة بالواقع القائم، في حين أنها كانت لا تشير إلى العمل الفعلي الذي دفعها إلى تطبيق قانون دعاوى العشائر، ونعني به مصالحها الاقتصادية والسياسية في

---

١٦ المصدر السابق نفسه. ص ٤١.

١٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤١.

١٨ المصدر السابق نفسه. ص ٤٢.

١٩ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣.



العراق وتكريس وجودها بغض النظر عن الخسائر التي تصيب المجتمع العراقي من جراء ذلك، فمصلحة بريطانيا فوق كل المصالح.

وجاء في أحد التقارير البريطانية السرية في هذا الصدد، والذي لخصه لنا الدكتور عبد الجليل الطاهر، ما يلي: "إن وجود قوات عظيمة من الجيوش البريطانية - النظامية أو غير النظامية - حجب الوضع الحقيقي عن الأنظار وخلق شعوراً موهوماً بالطمأنينة والاستقرار، بل علل البعض ذلك الهدوء بكفاءة الإدارة المدنية، ولكن هذا البعض نسي أن ذلك الهدوء قائم على الدعم الأجنبي. أما في المستقبل فيجب معالجة الأوضاع المتأزمة دون اللجوء إلى استخدام القوة. ومن الخطأ حقاً أن يتخيل المرء إمكانية تحقيق ذلك بوضع بعض القواعد مهما كانت جذابة لأولئك الذين تسحر قلوبهم الأفكار الحديثة. إن فرض القانون المدني في المناطق العشائرية يتطلب القوة... ولا يغيب عن البال، أن توازن القوى السياسية في أيدي طبقة الأفندية الصغيرة الحجم والقليلة العدد، في بلد يتألف من عشائر مسلحة تسليحاً تاماً. فعلى الإدارة البريطانية أن تعتمد من أجل المحافظة على سلطتها في المناطق العشائرية على قدرتها في الحفاظ على توازن القوة بين شيوخ العشائر"<sup>٢٠</sup> والجدير بالإشارة أن سلطات الاحتلال البريطانية قد منعت ولسنوات عديدة تعزيز وتوسيع الجيش العراقي لضمان بقاء العشائر قوة قادرة على الضغط المستمر على الحكومة العراقية وأداة مهمة بيدها ضد قوى المعارضة العراقية التي كانت تضغط على الحكومة لانتهاج سياسة شديدة إزاء رغبات بريطانيا في العراق.

٢. خلق قوة اجتماعية في الريف موازية للقوى الاجتماعية الأخرى في المدينة، خاصة وأن فئات المدينة، وعلى رأسها "الأفندية"، أي المثقفين والمتعلمين وموظفي الدولة ومستخدميها، قد دلل الكثير منها على تمرد على السلطات البريطانية ورفضه لكثير من القيود والمصالح التي كانت تريد فرضها على البلاد. إذ جاء في أحد التقارير البريطانية،

---

٢٠ التقرير السري المرقم S.O. ٢٢٤١ والمؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٣. راجع في هذا الصدد: الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. مصدر سابق. ص ٤٣.

الذي نقله إلينا حنا بطاطو، عن مسئول سياسي بريطاني في عام ١٩١٨، ما يلي: إن "الحفاظ على النظام القبلي لأطول ما يمكن هو الأفضل، وعندما يسقط هذا النظام في النهاية لأسباب طبيعية، يؤمل أن... لا يسمح لأي بغدادى وضيق الولادة الرقص على قبره قبل الأوان وبلا لياقة"<sup>٢١</sup>. وفي هذا تعبير عن استعلاء صارخ وصلف واحتقار لا مبرر له من جانب أغلب الموظفين البريطانيين "للأفندية" العراقيين، واستخفاف بإمكانياتهم. وكانت كيرتود بيل بدورها تخشى المثقفين والمتعلمين وتريد إبعادهم عن الهيمنة على الحكم، إذ رأت فيهم مصدراً لاحتلال مناهضة الحكم البريطاني في العراق بسبب وعيهم وروحهم الوطنية، ولذلك كانت تفضل شيوخ العشائر على الأفندية لحكم البلاد<sup>٢٢</sup>. وكانت تعتقد بأن شيوخ العشائر يشكلون القوة التي يمكن الاعتماد عليها لتكريس وجودهم في العراق. ولم يكن عبثاً قولها بأن شيوخ العشائر يشكلون العمود الفقري للبلاد، إذ كتبت في عام ١٩٢٢ تقول: "أنهم الناس الذين أحب، وإني أعرف كل رئيس عشيرة له قدر ما من الأهمية في طول العراق وعرضه، وأعتقد أنهم العمود الفقري للبلاد"<sup>٢٣</sup>.

ولكن قوات الاحتلال البريطاني لم تكن موحدة في وجهة نظرها في هذا الصدد، إذ كان هناك من يرى عكس ذلك، ويرجح التعامل مع المثقفين والمتعلمين، وكان يخشى ولا يرى فائدة قصوى من التعاون والاعتماد الزائد على شيوخ العشائر. فقد جاء في أحد التقارير البريطانية ما يلي: "إننا نميل إلى أن ننظر إلى الشيخ، كشيخ، على أنه ذو أهمية كبيرة في حفظ النظام في مقاطعته، في حين أن الحقيقة هي أنه يكاد يكون رئيساً صورياً فحسب، ليس له سوى قوة قليلة تضاف إلى ما يحصل عليه من دعم من الحكومة. وليس لشخصية الشيخ في هذا القطاع أكثر من حساب ضئيل جداً. لقد وقعنا في خطأ المبالغة في تقدير قيمته واستشارته أكثر من اللزوم، وإلى درجة استبعاد رجال متعلمين وبعيدي النظر من

---

٢١ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ١١٣.

٢٢ الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. مصدر سابق. ص ٤٢.

٢٣ المصدر السابق نفسه. ص ١١٣/١١٤.

طبقات أخرى... لقد فقدنا القدرة على رؤية حقيقة أن الشيخ لا يمثل المصالح الزراعية، لا من وجهة نظر "السركال" ولا من وجهة نظر الفلاحين الآخرين"<sup>٢٤</sup>.

ومع ذلك فقد كان المخطط البريطاني يرمي إلى السير بالعراق وفق ثلاث مراحل، وهي:

١. مرحلة فسخ المجال لهيمنة شيوخ العشائر على المناطق المختلفة من العراق والاعتماد على أفراد تلك العشائر في مواصلة حكمهم في العراق.

٢. ثم العبور من هذه المرحلة إلى مرحلة الحكم المزدوج أو الموزع بين شيوخ العشائر والموظفين البريطانيين الذين يمثلون الإدارة البريطانية للقيام بجباية الضرائب وحماية الأمن، والتي لاقت عدم استحسان من جانب شيوخ العشائر، في حين كانت المرحلة الأولى مناسبة جداً لهم.

٣. ثم الانتقال إلى المرحلة الثالثة حيث تؤخذ السلطة من شيوخ العشائر وتركز بيد الحكام السياسيين البريطانيين ومعاونيهم، إضافة إلى تكوين مجالس عشائرية مساعدة لهم<sup>٢٥</sup>.

وكانت سلطات الاحتلال البريطانية تسعى في الوقت نفسه إلى توطيد مشاركة رئيسية للإقطاعيين في حكم البلاد، من خلال وجودهم المباشر في السلطة التشريعية - مجلس النواب ومجلس الأعيان -، وتمثيلهم القوي في السلطة التنفيذية (الحكومة) أيضاً. وكان تحقيق هذا الهدف يستوجب تأمين الهيمنة الاقتصادية لشيوخ العشائر من خلال توزيع الأراضي عليهم، ومن خلال دعمهم سياسياً، إضافة لما يملكونه من تأثير اجتماعي على الفلاحين والريف عموماً. ومن الجدير بالإشارة إلى أن الحكومة البريطانية وحلفائها في العراق قد مارسوا المرحلة الأولى والثانية حتى نهاية عهد الانتداب في عام ١٩٣٢، وانتقلت السلطة بعد ذلك إلى العراقيين مباشرة. ولكن الحكم بقي موزعاً بين الفئات الاجتماعية المالكة للأرض والكومبرادور والبرجوازية البيروقراطية الماسكة بزمام الحكم، وبالتحالف التبعية الوثيق مع بريطانيا حتى سقوط الملكية في العراق في العام ١٩٥٨.

---

٢٤ المصدر السابق نفسه. ص ١١٤.

٢٥ الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. مصدر سابق. ص ٤٤/٤٥.

بدأت سلطات الاحتلال البريطانية منذ وقت مبكر، أي منذ العام ١٩١٨ وواصلتها في السنوات اللاحقة، بتوزيع الأراضي الصالحة للزراعة على شيوخ العشائر وبعض المتنفذين وكبار التجار والعائلات الميسورة في بغداد وغيرها من المدن العراقية بصيغ مختلفة. وقد منح في العام ١٩٢٧ الحق لمن ينصب مضخة مائية أن يتصرف بتلك الأرض الزراعية، ومن ثم اعترف له فيما بعد بحق تملكها أيضاً. ولم يكن هناك من يستطيع القيام بمثل هذا العمل سوى أصحاب الأموال في المدن، وهم في الغالب الأعم من التجار أو موظفي الدولة، وشيوخ العشائر. ولكن سلطات الانتداب، وبالتعاون مع الحكومة العراقية، بدأت منذ العام ١٩٢٩ بتنفيذ مشروع جديد يهدف بشكل مباشر وواضح إلى ممارسة عملية تحويل سريعة لشيوخ العشائر والتجار في مختلف أنحاء العراق إلى ملاكين كبار للأرض الزراعية. ففي العام ١٩٢٩ "استقدمت الخبير البريطاني أرنست داوسن، الذي كان يشغل وظيفة المساح العام في مصر، لتقديم مقترحاته حول سبل معالجة مشكلة الأرض وإيجارها والتزامها في العراق. وفي عام ١٩٣١ قدم داوسن تقريره، الذي أصبح الخط العام الذي اهتدى به المشرع العراقي لوضع تشريعاته بشأن حقوق التصرف بالأرض الزراعية في العراق"<sup>٢٦</sup>. ولخص عزيز سباهي الخطوط الرئيسية لهذا التقرير والمقترحات التي تضمنها بصواب كما يلي:

" ١. اعتبار الوحدات الكبيرة ذات أهمية بالغة من الوجهتين الإدارية والاقتصادية.

٢. تثبيت حقوق التصرف في الأرض. وبغية تعيين حدود ذلك التصرف اقترح:

أ - إجراء تسوية لحقوق الأراضي على أن يراعى في ذلك: القبول إلى أبعد الحدود بطرق التعامل المألوفة والعرف المتبع والاعتراف بالأمر الواقع.

ب - الأخذ باللزمة كاعتراف قانوني بالحقوق المدعى عليها في الأراضي الأميرية. ولكن لما كانت لزمة العشيرة السابقة قد تضاءلت وحلت محلها ادعاءات فردية،

---

٢٦ الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر

سابق. ص ١٠٨.

فأن من حق الذين يشغلون أرضاً أميرية ويزرعونها أن يواصلوا ذلك إن لم يكن هناك اعتراضات مقابلة.

ج - وحتى إكمال التسوية المنشودة فأَنْ الأراضي غير المملوكة أو المفوضة بالطابو تظل في أيدي الذين كانوا يتصرفون بها في السابق منذ عشر سنوات وأكثر، على أَنْ يدخل هؤلاء مع الحكومة في عقود إيجار يراعى فيها التعامل الجاري وقابلة للتجديد.

تشكيل جهاز خاص بتسوية حقوق الأراضي<sup>٢٧</sup>.

ويستدل من التقرير على أنه كان يتضمن مسألتين جوهريتين:

\*\* فهو من جانب قد التزم بشكل واضح جانب شيوخ العشائر الذين هيمنوا قبل ذلك على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي كان حق الانتفاع منها يعود في حينها إلى كل أفراد العشيرة بدون استثناء. وهذا يعني تحويل الانتفاع العام من الأرض إلى انتفاع خاص بشيخ العشيرة.

\*\* ولكن التقرير، من الجانب الآخر، كان حمال أوجه، وكان في مقدور المسؤولين عن تنفيذه تحويل جملة من مضامينه لصالح أفراد العشيرة والفلاحين. إلا أن المشرع لم يكن في باله بأي حال مصلحة الفلاح الفرد، بل مصلحة شيخ العشيرة.

أب أن حكام العراق حينذاك، وكذلك سلطات الاحتلال البريطانية، لم يكونوا إلى جانب أفراد العشائر والفلاحين، بل كانوا إلى جانب شيوخ العشائر وكبار المستحوزين على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية لأنهم كانوا يسعون على تعزيز القاعدة الاقتصادية الإقطاعية التي يستندون إليها وكذلك الفئة الاجتماعية التي تتحالف معهم لضمان مصالحهم ومصالحها في آن واحد. وعلى هذا الأساس صدرت مجموعة من القوانين خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٢ و١٩٣٨ لتنظم العلاقات الإقطاعية عملياً في العراق وتكريسها تشريعاً، وهي بمثابة استباحة رسمية لأراضي الدولة والتي كانت تحت تصرف أفراد

---

٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٨.

العشائر بصورة مشتركة، في حين تم تسجيلها بأسماء شيوخ العشائر وغيرهم من أفراد العائلة المالكة والوزراء وكبار موظفي الدولة وميسوري المدن. ونشير فيما يلي إلى أبرز تلك القوانين:

"قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢، وقانون اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢، وقانون العقر رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢، وكذلك القانون ٥١ لسنة ١٩٣٢، وقانون حقوق وواجبات الزراع رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣، وقانون استملاك الأموال غير المنقولة رقم ٤٣ لسنة ١٩٣٤"٢٨، وقانون تسوية حقوق الأراضي الثاني رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨.٢٩ لقد وضعت ونفذت هذه القوانين بما ينسجم كلية مع مصالح شيوخ العشائر والمستحويين على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، في حين أنها سلبت الفلاحين حقوقهم المشروعة في الأرض ومنعتهم حتى من حق الاعتراض على عملية السلب الجارية ضدهم. لقد أكدت هذه القوانين على تحالف المصالح الذي تم بين سلطات الاحتلال البريطاني، سواء قبل رفع الانتداب، ودور المستشارين البريطانيين بعد إلغاء الانتداب، من جهة، والحكومات العراقية المتعاقبة التي كانت تعمل لصالح شيوخ العشائر وكبار موظفي الدولة وميسوري المدن من جهة ثانية، والمشرع العراقي، أي مجلس النواب ومجلس الأعيان من جهة ثالثة لتكريس مصالح الإقطاعيين وإلحاق أكبر الضرر بالفلاحين. ورغم أن هؤلاء جميعاً كانوا يمارسون سياسة تعزيز مواقعهم في الاقتصاد والمجتمع العراقي، فأنتهم كانوا من خلال تلك السياسة يدقون إسفين المزيد من العداء بين الجماهير الواسعة من الفلاحين وأفراد العشائر وأوساطاً واسعة من سكان المدن من عمال ومثقفين وموظفي دولة من جهة، والفئات الحاكمة والملكية لوسائل الإنتاج وسلطات الاحتلال البريطاني من جهة أخرى، والذي تفاقم بمرور السنين،

---

٢٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٩.

— راجع أيضاً: حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مصدر سابق. ص ٤١.

٢٩ حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مصدر سابق. ص ٤١.

حتى لم يعد ممكناً حله بالطرق الاعتيادية، والتي سنأتي علي بحثها في الكتاب الرابع من مجموعة الكتب الخمسة الموسومة "لمحات من عراق القرن العشرين". وفي ضوء هذه القوانين التي وزعت الأراضي الزراعية على أساس الطابو، واللزمة والأراضي الأميرية الصرفة، نشأت في العراق ثلاثة أنواع من الملكية وحق التصرف في الأرض الزراعية، وهي<sup>٣٠</sup>:

١. ملكيات كبيرة خاصة، بما فيها ملكيات الوقف الديني.

٢. الملكيات الصغيرة العائدة للفلاحين.

٣. الملكيات العائدة للدولة.

وفي ضوء عمليات التسوية وفق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨ "كان ما يزيد عن مليون ونصف المليون دونم قد استحوذ عليها الملاكون، أغلبها في بغداد والكوت والديوانية والعمارة والدليم، ناهيك عن تلك الأراضي الأميرية الصرفة التي كان عدد من شيوخ العمارة وغيرها يستحوذون عليها فعلاً ويتصرفون بها عاماً بعد عام وكأنها ملكهم، رغم أنها تدرج ضمن سجلات الحكومة على أنها أراضٍ مؤجرة،..."<sup>٣١</sup> ويمكن ملاحظ ذلك من الجدول التالي:

---

30 Bodagh Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S.14.

٣١ الكاظمي، نصير سعيد (ساهي، عزيز). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. دمشق. ١٩٨٦. ص ١٢٠.

حصيلة تطبيق القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢

صنف الأرض	المساحة بالدونم	النسبة المئوية
المملوكة	٥٢٤٢٦	١,٠
المتروكة	٦٥٤٢٧	١,٢
الموقوفة	١٣٨٨٤٩	٢,٦
المفوضة بالطابو	١٠٩٠٦٨٥	٢٠,٦
الممنوحة باللزمة	١٦٦١٩٧١	٣١,٣
الأميرية الصرفة	٢٢٩٩٣٦٥	٤٣,٣
المجموع	٥٣٠٨٧٢٣	١٠٠,٠

المصدر: الكاظمي، نصير سعيد (سباهي، عزيز). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. دمشق. ١٩٨٦. ص ١٢٠.

إن جميع هذه الإجراءات وغيرها ساهمت في بلورة مجموعتين رئيسيتين من السكان في المجتمع العراقي، وهما: الفلاحون بمختلف فئاتهم، والإقطاعيون وكبار ملاكي الأراضي الزراعية، إضافة إلى وجود فئات اجتماعية أخرى مدينية، كان بعضها امتداداً للماضي وبعضها الآخر على طريق النمو والتطور التدريجي. وكانت جمهرة الفلاحين بمختلف فئاتها المعدمة والفقيرة والصغيرة والمتوسطة تشكل القاعدة الأساسية والنسبة العظمى من السكان، في حين شكل الإقطاعيون وكبار الملاكين الطبقة الصغيرة جداً ولكنها الحائزة على الأرض الزراعية باعتبارها وسيلة الإنتاج الأساسية في الاقتصاد العراقي حينذاك، وهي الفئة المستثمرة لتلك الأرض والمستغلة للفلاحين. وكانت فئات الحرفيين والمتعلمين والمتقنين وأغنياء المدن، إضافة إلى العمال، تشكل أقليات اجتماعية لم تكن حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تشكل وزناً كبيراً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأن كان وزنها



السياسي والفكري قد شهدا نمواً ملموساً، غضافة إلى ونها الثقافي المحصور بالمجموعة ذاتها تقريباً.

وتداخلت العلاقات الإقطاعية بالعلاقات العشائرية ذات الوجهة الأبوية والعلاقات الدينية في الريف العراقي، سواء الريف العربي منه أم الكردي. إذ كان بعض الإقطاعيين يحتلون موقع شيخ عشيرة وحسب، في حين كان البعض الآخر منهم يحتل موقعاً دينياً أيضاً. وغالباً ما نجد ذلك في المنطقة الكردية، كما نجد في المنطقة العربية بعض الإقطاعيين من السادة أو الأشراف، على أساس أنهم يعودون بنسبهم بشكل ما إلى النبي محمد بن عبد الله، ولكنهم لم يكونوا من رجال الدين مباشرة، بل كان رجل الدين يقف إلى جانب الإقطاعيين وكبار ملاكي الراضي الزراعية ويمنح بركاته لهم ليحصل على رزقه منهم.

توزع ملاكو الأراضي الزراعية على شرائح اجتماعية عديدة في إطار الفئة المالكة أو المستحوذة والمستفيدة من الأرض الزراعية. وكان المحدد في هذا الصدد أيضاً، إضافة إلى مساحات الأراضي التي تحت تصرفهم وعدد الفلاحين الذين يعملون على تلك الأرض، الدخل السنوي المتحقق لهم، بالارتباط مع خصوبة الأرض التي تحت تصرفهم وقربها من المياه أو الحصة المائئة المتحققة لهم فعلاً أو قربها من المدن واسواق تصريف السلع الزراعية أو خصوبة التربة وطبيعة المحاصيل التي تزرع في الأرض التي تحت تصرفهم ومقدار الغلة المنتجة في الدونم الواحد، إضافة إلى طبيعة توزيع المحصول بين المنتجين الفعليين، وهم الفلاحون بمختلف مراتبهم، وبين مختلف مراتب الإقطاعيين المتصرفين بالأرض الزراعية، وكذلك الثروة الحيوانية التي يمتلكونها. وكان لهذه المؤشرات تأثير بارز على دور شيخ العشيرة الملاك وتأثيره في عشيرته وفي المنطقة التي تخضع لسيطرته، بغض النظر عن وجوده في الريف أم في المدينة، إذ أن أغلب هؤلاء كانوا من سكنة المدن، ولكن هذه المؤشرات لم تكن وحدها، بل كانت تتداخل مع موقعه الديني أو علاقته بعلماء الدين أو بالعتبات المقدسة لدى الشيعة والسنة، كما في حالة سدنة الروضة الحسينية أو الحيدرية في كربلاء والنجف، أم بالنسبة لعائلة النقيب الكيلاني في بغداد بالنسبة لمقام الشيخ عبد القادر الكيلاني مثلاً، أو بالنسبة إلى موقعه من الحكم مباشرة أو مشاركته فيه.

وتشير المعطيات التي تحت تصرفنا إلى أن الحكم الملكي استطاع، بمساعدة قوات الانتداب البريطانية أو السفارة البريطانية في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩١٨ ونهاية الحرب العالمية الثانية، تسجيل مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بأسماء شيوخ العشائر وبعض أفراد العائلة المالكة وبعض الوزراء وكبار موظفي الدولة وبعض سادة أو أشرف بغداد والمدن العراقية الأخرى والعديد من أصحاب الأموال والتجار، سواء في المنطقة الشمالية من العراق، ومنها كردستان العراق، أم في مدن الوسط والجنوب. ويمكننا أن نشير هنا إلى أن كبار ملاكي الأراضي الزراعية يتوزعون على فئتين أساسيتين هما: الفئة الأولى المتكونة من شيوخ العشائر والأغوات، وهي تستند في ملكيتها بشكل خاص على الأرض الزراعية، باعتبارها وسيلة الإنتاج الأساسية في الزراعة، وتستغل الفلاحين على أساس ذلك ويتم توزيع الحاصل وفق مبدأ المحاصصة بين مالك الأرض والفلاح. أي أنها فئة تستحوذ على ما يطلق عليه بريع الأرض الزراعية بمختلف أوجه ظهوره.

أما الفئة الثانية فكانت تشمل مجموعة من المنتسبين للبرجوازية التجارية والبرجوازية البيروقراطية الحاكمة (كبار موظفي الدولة) والعائلة المالكة ومجموعة من أصحاب الأموال من أبناء العوائل الميسورة في المدن. وهذه الفئة كانت في علاقتها بالأرض لا تعتمد على الأرض الزراعية فحسب، بل على رؤوس الأموال التي تحت تصرفها أيضاً. إذ أنها كانت تحقق الربح من جهة، والربح من جهة أخرى من خلال علاقة ذات ثلاثة جوانب، وهي: أ. شراء ونصب المضخات والحصول على حصة من الإنتاج لقاء إيصال المياه إلى الأرض الزراعية.

ب. منح القروض المالية والحصول على فائدة عالية جداً تنتزع من الفلاحين، علماً بأن بعض هؤلاء البرجوازيين كانوا يأخذون قروضاً من المصرف الزراعي التابع للدولة بفوائد واطئة جداً، ويمنحونها للفلاحين بفوائد عالية جداً تفوق التصور وتصل إلى ٦٠ ٪ من مقدار القرض.

ج. عبر شراء المحصول من الفلاح على الأخضر أحياناً وبعد النضج أحياناً أخرى، ولكنها باستمرار بأسعار منخفضة جداً. إذ كان أصحاب الأموال يستغلون الفلاحين أبشع استغلالاً.

وإذا كان هذا التقسيم صائباً لمعرفة طبيعة نشاط وعلاقات كبار ملاكي الأراضي الزراعية بالأرض الزراعية وبالمدينة والتجارة والدولة، فإن هؤلاء الملاكين من الفئتين كانوا يتوزعون على نحو آخر ومهم أيضاً، أي وفق مساحات الأراضي الزراعية التي كانت بحوزتهم وعدد الفلاحين العاملين لديهم وملكيتهن للمضخات والمكائن الزراعية أو عدد الماشية التي كانت بحوزتهم ومستوى الربح السنوي المتحقق لهم. ومع أن أغلب هؤلاء كان يستحوذ على الأراضي الخصبة والقريبة من مساقط المياه ومن الأسواق، فإنهم كانوا يختلفون في ما بينهم في مدى الخصوبة والقرب من المياه والأسواق وعدد المضخات وحجم الثروة الحيوانية... الخ، وبالتالي كان الاختلاف يظهر في مقدار الربح المتحقق لهم سنوياً. ولهذا كان التوزيع يتم أيضاً على أساس الملكية بشكل عام، إذ لم يكن سهلاً الحصول على معلومات دقيقة عن أغلب المؤشرات الاقتصادية التي يكون في مقدورها الكشف عن التباين في ما بين هذه المجموعات، خاصة وأن أغلبهم كان لا يدفع ضرائب عن مدخولاته السنوية للدولة. وإذا اعتبرنا أن الفلاحين الأغنياء تتراوح ملكيتهم للأرض الزراعية بين ١٠٠ دونم و٤٠٠ دونم في الأراضي المروية وأكثر من ذلك في الأراضي الديمة، فإن متوسطي ملاكي الأراضي الزراعية يستحوذون على مساحة أرض زراعية تتراوح بين ٤٠٠ و١٠٠٠ دونم في الأراضي المروية، وأن كبار ملاكي الأراضي هم الذين تزيد ملكيتهم عن ١٠٠٠ دونم وتصل إلى أكثر من ١٠٠٠٠ دونم، في حين أن الإقطاعيين ممن تزيد مساحات الأراضي التي تحت تصرفهم عن ١٠٠٠٠ دونم وتصل لدى بعضهم، كما أشرنا في مكان آخر إلى ما يزيد عن مليون دونم. وهذا التقسيم المجازي بحاجة إلى إغناء بالأرقام الخاصة بالربح السنوي المتحقق لهم من نشاطهم الاقتصادي في الريف، وهو ما سنعالجه لاحقاً.

وعبر هذه العلاقات المتشابهة نشأت في العراق ما نطلق عليه بالعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية، باعتبارها الشكل المميز لعلاقات الإنتاج في الريف العراقي، التي تداخلت مع

بعض أشكال من العلاقات الرأسمالية البدائية ولكنها ذات طبيعة استغلالية عالية جداً. وكما هو معروف فإن هذه العلاقات تتميز بسمات عدة جوهرية، وهي:

السمة الأولى: امتلاك خاص لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية أو امتلاك حق استخدام تلك الأراضي الزراعية<sup>32</sup>.

السمة الثانية: تحقيق المالك أو المستحوز على الأرض الزراعية على دخله السنوي من ريع الأرض الناتج من عمل الآخرين في الأرض، وهو في الغالب الأعم لا يدفع أي ضريبة للدولة باعتبار الأرض ملكاً له، وفي حالة واحدة يدفع المستفيد من الأرض الأميرية الصرفة ضريبة منخفضة جداً للدولة يقطعها من حصة الفلاح أساساً وبطرق شتى.

السمة الثالثة: يمتلك المالك للأرض الزراعية أو المستحوز عليها بطرق شتى حق التصرف عملياً وبصورة غير مباشرة بالفلاحين الذين يعيشون على تلك الأرض ويعملون فيها، وهي علاقة تصل إلى مستوى القنانة في العلاقة بين الإقطاعي والفلاح الفقير المنتج للدخل<sup>33</sup>.

السمة الرابعة: يشكل الإنتاج السلعي الصغير السمة المميزة للإنتاج في الزراعة العراقية، إذ أنها تعتمد على تقسيم الأراضي إلى مساحات صغيرة مؤجرة من قبل الفلاحين أو من صغار أصحاب الأراضي الزراعية، وأن الإنتاج موجه لأغراض السوق. فالعلاقات السلعية النقدية هي السائدة. ومن الجدير بالإشارة إلى أن الغالبية العظمى من الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية لم تكن تقيم في الريف، بل في المدينة، وأنها بدأت تتحرى عن مجالات أخرى لنشاطها في التجارة، وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبشكل خاص كبار ملاكي الأراضي الزراعية في الموصل، إذ كان أغلبهم من التجار.

---

32 Marx Karl. Das Kapital. Dietz Verlag. B. III. Berlin. 1959. S. 663.

33 Marx Karl. Randglossen zum Programm der deutschen Arbeiterpartei.

Ausgewählte Schriften. B. II. Dietz Verlag. Berlin. 1960. S. 11.

السمة الخامسة: أن الغالبية العظمى من كبار ملاكي الأراضي الزراعية لا يستثمرون الربيع المتحقق لهم في الزراعة لصالح تطوير قوى الإنتاج، وبخاصة وسائل الإنتاج والطرق الزراعية، إذ يعتمدون في الغالب الأعم على استخدام أكبر عدد ممكن الفلاحين وبالطرق البدائية بسبب توفر عدد كبير من الفلاحين غير المالكين للأرض الزراعية، وبسبب ما يحقونه لهم من ربيع يفيض عن حاجتهم الاستهلاكية والبدخية. وبالتالي فالزراعة في ظل العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية تتميز بالاتساع الأفقي وكثرة عدد الفلاحين العاملين في الأرض الزراعية وقلّة الإنتاجية للفلاح الواحد ومعدل غلة الدونم الواحد في السنة، وبالتالي ضعف الإنتاج الإجمالي عموماً. والذي يجد تعبيره الأكثر قسوة على القليل المتبقي للفلاحين من محصولهم السنوي ومن دخلهم النقدي السنوي.

السمة السادسة: إن المالك أو المستحوز على الأرض الزراعية بصورة "قانونية" أو غير قانونية، يحتكر عملياً المياه الضرورية لسقي المزروعات، سواء بسبب امتلاكه للمضخة أم بسبب موقعه كمالك للأرض الزراعية، إذ أن الدولة توفر له مثل هذا الحق، كما يستفيد من السدود التي تقيمها الدولة دون أن يدفع لها مقابل ذلك شيئاً، في حين يقتطع من الفلاح حصة خاصة تضاف إلى حصته من المحصول تسمى "حصة الماء" دون وجه حق<sup>٣٤</sup>. ويصد هذه النقطة نشير إلى أن مناخ العراق يعتبر قارياً شبه مداري. والمناخ القاري يعني قلة سقوط الأمطار وقلّة الرطوبة النسبية وقصر الفصولين الانتقاليين (الربيع والخريف) وطول المدى اليومي والسنوي للحرارة، في حين يعني المناخ شبه المداري هطول الأمطار في الشتاء وانعدامها في الصيف، أي أن طبيعة المناخ شبه المداري عكس المناخ القاري<sup>٣٥</sup>. والعراق يتوزع على مناخات مختلفة، فحالة المناخ في الشمال والشمال الشرقي تختلف عن حالته في جنوب ووسط العراق. كما أن جنوب العراق يختلف بهذا القدر أو ذاك

34 Bodagh Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 18-25.

٣٥ دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. وزارة الإرشاد. بغداد. ١٩٦٠. ص ٦٢.

عن وسطه. وهكذا هو حال الأمطار. ففي الوقت الذي تتساقط الأمطار بمعدل ٧٥ ملم في السنة في المنطقة الجنوبية، تصل إلى ١١٠٠ ملم في السنة في أقصى الشمال الشرقي. وبعض السنوات تعاني البلاد من جفاف شديد بسبب انحباس الأمطار وما يرتبط بذلك من تقلص المياه في العيون وكذلك المياه الجوفية. وغالباً ما تحتاج زراعة الحبوب إلى معدل أمطار تصل إلى ٢٥٠ ملم في السنة. وهي الكمية التي لا تتوفر في مناطق الجزيرة مثلاً، إلا في بعض السنوات. "وتقع أغلب منطقة الزراعة المطرية (الديمية) التي تبلغ مساحتها ما يقرب من (١٥) مليون مشاركة في ألوية الموصل وأربيل والسليمانية وكركوك وديالى، وتعتمد في زراعتها صيفاً على مياه العيون المتفجرة من سفوح الجبال والهضاب، ولذلك لا يزرع منها إلا مساحات صغيرة جداً في الوديان التي تسيطر عليها مياه تلك العيون"<sup>٣٦</sup>. وإذ بلغت مساحة العراق الكلية في الفترة التي نبحت فيها ١٨٠ مليون مشاركة (دونم)<sup>٣٧</sup>، فإن مساحة الأراضي القابلة للزراعة بلغت بحدود ٤٠ مليون دونم، وأن ما يزرع منها فعلياً لا يزيد عن ٢٣ مليون دونم على طريقة زراعة النرين. وتقدر المساحات التي تعتمد في زراعتها على الأمطار بحدود ٩ ملايين دونماً، و ٥ ملايين دونماً تعتمد على مياه حوض نهر الفرات، سيجاً أم بالواسطة، وحوالي ٩ ملايين دونماً تسقى سيجاً أم بالواسطة في حوض نهر

---

٣٦ المصدر السابق نفسه. ص ٧٤.

٣٧ تقلصت هذه المساحة خلال الفترة التي أعقبت مجيء حزب البعث العربي الاشتراكي، جناح ميشيل عفلق -صدام حسين، إلى السلطة بسبب تنازل العراق عن بعضها للسعودية وبعضها الآخر للأردن وكذلك ترسيم الحدود الذي تم بعد حرب الخليج الثانية من جانب هيئة دولية ما تزال موضع خلاف بين العراق والكويت. وإذ بلغت مساحة العراق ٤٤٦,٧١٣ كيلو متراً مربعاً في عام ١٩٦٠، وفق ما جاء في الدليل العراقي في العام المذكور، فقد تقلصت هذه المساحة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٣٧,٠٧٢ كيلو متراً مربعاً، وفق ما جاء في تقرير المخابرات المركزية الأمريكية CIA، أي باقتطاع قدره ٩٦٤١ كيلو متراً مربعاً. راجع في هذا الصدد: الدليل العراقي لسنة ١٩٦٠. مصدر سابق. ص ٥٧. و CIA—The World Factbook 2000—Iraq. P. 2.

دجلة.<sup>٣٨</sup> وعلى هذا الأساس فإن ١٤ مليون مشاركة (دونم) من الأراضي الزراعية تعتمد في زراعتها على مياه نهري دجلة والفرات، وهي التي تتعرض عملياً لاحتكار الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية. كما أن عيون المياه في الشمال مثلاً تتعرض إلى دور وتأثير الأغوات في مدى استفادة الفلاحين منها في زراعتهم.

إن عملية احتكار المياه من جانب الإقطاعيين والأغوات ناشئة بفعل العوامل التالية:

١. طبيعة الحكم شبه الاستعماري شبه الإقطاعي الذي ساد العراق في هذه الفترة التي كانت تلتزم بشكل تام المصالح الملموسة للإقطاعيين وتدافع عنها ضد مصالح الفلاحين.

٢. التركيز الشديد للأرض الزراعية بيد عدد قليل من الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية.

٣. إمكانياتهم المالية التي كانت تساعدهم على شراء المضخات المائية ونصبها وتأمين اقتطاع جزء من المحصول لأصحاب هذه المضخات.

٤. إمكانياتهم المالية والاجتماعية التي كانت تساعدهم على كسب بعض الموظفين الحكوميين المسؤولين عن تنظيم توزيع المياه إلى جانبهم، وفرض التي يريدونها الإقطاعيون وكبار ملاكي الأراضي الزراعية.

إن ظاهرة التركيز والتمركز في الملكية والاستحواذ على الأرض الزراعية تعتبر السمة الأساسية المميزة للعلاقات الزراعية في الريف العراقي، وهي التي تحققت بفعل النشاط الواسع لسلطات الانتداب البريطانية والخبراء البريطانيين من جهة، ومصالح الفئات الحاكمة والعائلة المالكة من جهة أخرى. وأصبح العراق بفعل ذلك جحيماً لا يطاق لنسبة عالية من الفلاحين بمختلف مراتبهم، إذ أن الاحتكار أصبح مزدوجاً للأرض والماء من جانب الإقطاعيين وكبار الملاكين، كما يشير إلى ذلك بصواب الدكتور هادي مالك<sup>٣٩</sup>، إضافة إلى

---

٣٨ المصدر السابق نفسه. ص ٧٤.

39 Malik Hadi. Zur sozial/oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971. S. 20-24.

قدراتهم المالية التي تساعدهم على امتلاك حيوانات الجر أو المكاثن الزراعية أو المضخات المالية أو الماشية التي كانت تزيد من ثروتهم وتتوسع باستمرار من الفجوة القائمة بين مدخولات الإقطاعيين وكبار الملاكين من جهة، وفقراء الفلاحين والمعدمين والعمال الزراعيين من جهة أخرى.

إن الإحصائيات الرسمية للدولة العراقية تشير إلى أن ٨٠٪ من الفلاحين كانوا لا يملكون أرضاً زراعية حتى ثورة تموز عام ١٩٥٨، وأن ٢٠٪ منهم فقط كانوا يملكون أرضاً زراعية، ولكنها موزعة توزيعاً غير عادل وغير فعال، إذ كان البون هائلاً بين الملكيات الصغيرة والكبيرة. فكان التركيز شديداً عند مجموعة صغيرة من كبار ملاكي الأراضي الزراعية. فعلى مستوى العراق وجدت ست عائلات كانت كل عائلة منها تمتلك أرضاً زراعية تزيد عن ٥٠٠٠٠٠ دونم، وهي العائلات التالية: نايف ومحسن آل جريان، عبد الرزاق وعبد العباس آل مرجان، بلاسم وعبد الله آل ياسين، إضافة إلى عائلتين كانت تمتلك كل منها أكثر من مليون دونم وهما: أمير ربيعة وموحان الخير الله<sup>٤١</sup>. وفي ما عدا ذلك كان هناك ٢٥٣,٥٣٠ مالك للأرض الزراعية ٨٧٢٤ منهم يستحوذون على أكثر من ٧٠ من الأراضي الزراعية، في مقابل ٢٤٤,٥٣٠ مالك للأرض الزراعية لا تزيد مساحات الأراضي التي بحوزتهم عن ٣٠ ٪ من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والبالغة مساحتها في العراق حينذاك ٣٢,١٥٤,٨١٣ دونم<sup>٤١</sup>.

ويورد حنا بطاطو دراسة معمقة وتفصيلية وغنية بالأرقام عن لواء العمارة (ميسان حالياً)، باعتباره نموذجاً صارخاً لبقية ألوية العراق في العهد الملكي، تتضح فيه التطورات

---

40 Warriner, D. Land und Elend. Im Nahen Osten. Karo. 1950. S. 142. In: Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 17.

٤١ المصدر السابق نفسه. ص ١٧. المصدر: حنا بطاطو د. العراق. الكتاب الأول. مصدر

سابق. ص ١٤٩.



التي حصلت في الملكية أو الاستحواذ على الأرض الزراعية في هذا اللواء وعلى مدخولاتهم السنوية وعن حالة الفلاحين في المنطقة. فعلى سبيل المثال جرى تغير في عدد وفئات حائزي الأراضي في العمارة للفترة الواقعة بين ١٩٠٦ - ١٩٥١ على النحو الآتي:

عدد وفئات حائزي الأراضي في لواء العمارة للفترة ١٩٠٦ - ١٩٥١

٣٠٧٠٢١ نسمة	مجموع سكان اللواء في العام ١٩٤٧			
٢٦٧٢٠٠٠ دونم	المجموع المقدر للمساحة المزروعة في العام ١٩٣٠			
٣٦٤٧٧٩٢ دونم	مجموع مساحات حيازات الأرض في العام ١٩٤٤			
٣٤٢٢٧٣٣ دونم	مجموع مساحات حيازات الأرض في العام ١٩٥١			
ملا	أبناء المدن	مشايخ "سادة"	مجموع عدد حائزي الأراضي	السنة
١	١	١٧	١٩	١٩٠٦
	١	٢٩ ٣	٣٣	١٩١٨
	١	٣٧ ٥	٤٣	١٩٢١
١	١٨	٥٥ ٧	٨١	١٩٢٩
		١٤٨	١٨١	١٩٤٤
		١٤٤	١٧٧	١٩٥١

المصدر: بطاطو. حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ١٤٩.

- ويستدل من هذا الجدول على جملة من المسائل المهمة في السياسة التطبيقية المتحيزة لصالح شيوخ العشائر وكبار المستحويين على الأرض الزراعية وتشكيل القاعدة الاجتماعية الضرورية لدعم الوجود البريطاني في العراق، والتي نشير إليها فيما يلي:
- بلغت الزيادة في عدد حيازات الأرض خلال الفترة الواقعة بين ١٩٠٦-١٩١٨ (١٥) حيازة. وحصلت هذه الزيادة في العام ١٩١٨ حيث بدأت سلطات الاحتلال البريطاني بتوزيع الأراضي على شيوخ العشائر لكسبهم إلى جانبها. ثم ارتفع هذا العدد إلى ٤٣ حيازة عائدة في الغالب لشيوخ العشائر مع عدد قليل للسادة، لمواجهة ثورة العشرين ونتائجها حيث قفز العدد إلى ٨١ حيازة تركزت في الغالب في أيدي شيوخ العشائر. وتواصل هذا النهج السياسي-الاجتماعي حتى عام ١٩٢٩ حيث استقدم الخبير البريطاني أرنست داوسن لمعالجة مشكلة الأرض في العراق.
- وبعد صدور قانون اللزمة وقانون التفويض بالطابو في عام ١٩٣٢ وقانون التسوية الثاني لعام ١٩٣٨ قفز عدد الحيازات من ٨١ إلى ١٨١ حيازة في عام ١٩٤٤، أي بنسبة قدرها حوالي ٢٢٥ ٪. وبقيت النسبة العظمى من هذه الحيازات بيد شيوخ العشائر.
- وأدى هذا الواقع إلى ارتفاع كبير في مجموع مساحات حيازات الأراضي من ٢٦٧٢٠٠٠ دونماً إلى ٣٦٤٧٧٩٢ دونماً، أو ما يعادل ١٣٦,٥ ٪.
- وكانت حيازات الأراضي متباينة في توزيعها على شيوخ العشائر والسادة في لواء العمارة بين حيازات تتراوح بين ٢١-١٠٠ دونم و١٠٠٠٠ و٤٠٠٠٠٠ دونم كما يوضحه الجدول التالي:

توزع حيازات الأراضي في لواء العمارة في العام ١٩٤٤

عدد حائزي الأراضي	مساحات حيازات الأراضي
٩	من ١٢ إلى ١٠٠ دونم
٢٩	من ١٠١ إلى ١٠٠٠ دونم
٩٣	من ١٠٠١ إلى ١٠٠٠٠ دونم
٣٢	من ١٠٠٠١ إلى ٣٠٠٠٠ دونم
٢	من ٣٠٠٠١ إلى ٥٠٠٠٠ دونم
٩	من ٥٠٠٠١ إلى ١٠٠٠٠٠ دونم
٧	من ١٠٠٠٠١ إلى ٤٠٠٠٠٠ دونم
١٨١	المجموع

المصدر: حنا بطاطو د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ١٥٨.

ومنه يستدل على أن نسبة عالية من مساحات الأراضي الزراعية قد تركزت بأيدي عوائل محدودة جداً لا يزيد عددها عن ١٨ عائلة تراوحت مساحة الحيازات التي تحت تصرفهم بين أكثر من ١٠٠٠١ دونم و٤٠٠٠٠٠ دونم، وأن ٧ من هؤلاء تراوحت مساحة الحيازة التي تحت تصرفهم بين ١٠٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠٠٠ دونم. وبلغ مجموع المساحات التي تحت تصرف ٤ عوائل من ألبو محمد، و٢ عائلة من إزيرج، و٨ عوائل من بني لام و٢ عائلة من بني سعيد في العام ١٩٥١ حوالي: ١٦٢٧١١٠ دونماً. وهذا يعادل أكثر من ٤٧,٥ ٪ من مساحة الحيازات كلها. أي أن ١٠,٢ ٪ من عدد الحائزين استحوذ على النسبة العالية من الأراضي. ورغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتنمية هذه الفئة على نطاق العراق كله وزيادة مساحات الأراضي الزراعية التي تحت تصرفها بمختلف أشكال الحيازة، فإنها لم تكن تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً من الشعب العراقي. فلو أخذنا عدد الملكيات الزراعية التي تتراوح مساحتها بين ١٠٠٠ - وأكثر من ١٠٠٠٠٠ دونم لوجدنا أنها لا تزيد على ٣٤١٨ ملكية

زراعية، بغض النظر عن طبيعة الحيازة. وإذا ما افترضنا أن هذه الملكيات تعود لعائلات الإقطاعيين وكبار الملاكين والعائلة المالكة والوزراء وكبار موظفي الدولة وبعض الميسورين من سكان المدن، فإن تقدير مجموع أفراد العوائل المستحوذة على الأرض لا يزيد في الغالب الأعم عن ٥٠ ألف نسمة، أو بمتوسط قدره ١٥ نسمة للعائلة الواحدة. وهي تختلف من الريف إلى المدينة. ووفق نتائج الإحصاء الزراعي لعام ١٩٥٨ فإن هناك ٥ عوائل عراقية تملك كل عائلة منها أكثر من ١٠٠٠٠٠٠٠ دونم، و١٩ عائلة عراقية تملك كل منها بين ٥٠٠٠٠ دونم وأقل من ١٠٠٠٠٠٠٠ دونم، وأن هناك ٢٥١ عائلة تملك كل منها بين ١٠٠٠٠ دونم وأقل من ٥٠٠٠٠ دونم<sup>٤٢</sup>. ولكن هذه الفئة الصغيرة من المستحوذة على الأرض الزراعية كانت تستخدم نسبة عالية من الفلاحين في تلك الأراضي وتسخرهم بشكل صارخ لصالحها وتستغلهم أشنع استغلال، وبالتالي كانت تسيطر على النسبة العالية من الدخل المنتج في الريف والزراعة العراقية، في وقت كانت البلاد أحوج ما تكون إلى الاستثمارات والتنمية الاقتصادية، إذ كان النفط الخام حتى عام ١٩٣٣/١٩٣٤ لا يشكل إلا جزءاً ضئيلاً من إجمالي الناتج المحلي السنوي. لم تمنح بريطانيا شيوخ العشائر القوة الاقتصادية في البلاد من خلال تسجيل الأراضي الواسعة بأسمائهم وإخضاع أعدادٍ غفيرة من الفلاحين للعمل عملياً في الأراضي التي تحت تصرفهم فحسب، بل منحتهم أيضاً السطوة السياسية والتشريعية في البلاد. إذ عمدت سلطات الاحتلال البريطاني، وفيما بعد الحكومة العراقية، إلى تعزيز مواقع شيوخ العشائر في السلطتين التشريعية والتنفيذية من خلال زيادة عدد ممثلي العشائر في المجلس النيابي ومجلس الأعيان من جهة، وزيادة الأشخاص المؤيدين للإقطاع في التشكيلات الحكومية العراقية، بغض النظر عن الفئة الاجتماعية التي ينحدرون منها، إذ كان المهم بالنسبة لهم موقف هؤلاء من دور الإقطاعيين في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي هذا الصدد أجرى حنا بطاطو تحليلاً قيماً وأورد أرقاماً ناطقة

---

٤٢ حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. ط ١. مطبعة الغري الحديث، النجف. العراق. ١٩٧٦. ص ٤٤.

عن تطور سلطة الإقطاعيين وتمثيلهم في مجلس المبعوثان في الدولة العثمانية والمجلس  
النيابي العراقي. وتشير تلك الأرقام إلى الواقع التالي:

تمثيل المشايخ والأغوات في البرلمان في سنوات مختارة\*

النسبة المئوية	مجموع عدد النواب	المشايخ والأغوات	
٩,٢	٣٤ ***	١ **	- مجلس المبعوثان التركي ١٩١٤
٣,٣٤	٩٩	٣٤	- الجمعية التأسيسية المتبناة بريطانياً ١٩٢٤
- برلمانات فيصل الأول للسنوات التالية:			
٣,١٩	٨٨	١٧	١٩٢٥
١٤,٨	٨٨	١٣	١٩٢٨
١٥,٩	٨٨	١٤	١٩٣٠
٢٠,٥	٨٨	١٨	١٩٣٣
١٨,٩	١١١	٢١	- البرلمان الذي تبناه العسكريون ١٩٣٧
- برلمانات عبد الإله أو نوري السعيد للسنوات التالية:			
٣١,٩	١١٦	٣٧	١٩٤٣
٣٣,٣	١٣٥	٤٥	١٩٤٧
٣٤,١	١٣٥	٤٦	١٩٤٨
٣٦,٣	١٣٥	٤٩	١٩٥٣
٣٥,٣	١٣٥	٤٩	١٩٥٤ (حزيران/يونيو)
٣٧,٨	١٣٥	٥١	١٩٥٤ (أيلول/سبتمبر)
٣٥,٩	١٤٥	٥٢	١٩٥٨

• المصدر: بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ١٣٠.

\* الأرقام لا تشمل الرؤساء العشائريين الذين كانوا في الوقت نفسه "سادة" أو زعماء طرق باطنية. وهذا يعني بأن العدد والنسبة ستكون أعلى مما هي مثبتة بالجدول. \*\* هذا النائب ابن لعائلة مشايخ في الأصل، ولكنه لم يكن شيخاً نفسه. \*\*\* هذا عدد العراقيين فقط في المجلس، وليس عدد كل النواب العثمانيين.

ويستدل منه، وبالرغم من قوة شيوخ العشائر وسعة قاعدة العشائر الرحل والمستقرة لم يكن لهم في مجلس المبعوثان سوى ممثل واحد من مجموع ٣٤ مندوباً عن الولايات الثلاث الممثلة في هذا المجلس. كما أن هذا الشخص كان من حيث المبدأ مدنياً، وهو عبد المحسن السعدون، رغم انتمائه لعائلة آل السعدون في الناصرية. ومقابل هذا اتسع وتعزز تدريجاً وجود شيوخ العشائر وتمثيلهم في المجلس في الدورات المتلاحقة، ومرراً بمرحلتين، وهما:

المرحلة الأولى: وتشمل الفترة الواقعة بين ١٩٢٥ حتى نهاية دورة انتخابات عام ١٩٣٧. حيث تراوح العدد بين ١٣ و ٢١ من مجموع ٨٨ نائباً و ١١١ نائباً.

المرحلة الثانية: وتشمل الفترة التي أعقبت أحداث ١٩٤١ ووقوف الكثير من شيوخ العشائر إلى جانب الإنكليز وعبد الإله ونوري السعيد، حيث ارتفع التمثيل ليتراوح بين ٣٧ و ٤٥ في عامي ١٩٤٣ و ١٩٤٧، ثم ارتفع فيما بعد إلى ٥٢ في عام ١٩٥٢ من مجموع ١١٦ في العام ١٩٤٣ و ١٣٥ في الفترات اللاحقة و ١٤٥ نائباً في عام ١٩٥٨.

كما احتل الشيوخ موقعاً متميزاً وقوياً في مجلس الأعيان العراقي في الفترة موضوع البحث، إذ كان تعيينهم يتم بالاختيار والتنسيق بين الحكومة والملك وباستشارة سلطات الاحتلال البريطاني أو السفير البريطاني فيما بعد.

والجدير بالإشارة إلى أن هؤلاء الشيوخ ما كانوا يمثلون أفراد العشائر الرحل أو الفلاحية أو يعبرون عن مصالحهم، بل كانوا يمثلون أنفسهم وعائلاتهم فقط. وكانت الانتخابات تزيف بالكامل لكي لا يفوز فيها سوى الذين تم الاتفاق حولهم مع الحكومة والمتصرفين والقائمقامية في الأولوية والأفضية، كما هو حال التزوير الذي كان يشمل المدن أيضاً. وأورد حنا بطاطو مقطعاً مهماً من تقرير سري بريطاني كتبه مفتش إداري بريطاني

وجهه إلى المستشار البريطاني في وزارة الداخلية في عام ١٩٣٠ جاء فيه: "يمكن تقسيم الانتخابات عموماً إلى ثلاث مراحل. أولاً، يضع القائمقام نفسه في موقع قوي ما أمكنه باختيار الرجال المناسبين للاقتراع عليهم كأعضاء للجنة التفتيش. ثانياً، يجب على القائمقام أن يرتب إرسال رجل ذكي من اللجنة إلى المركز (المحطات) الخارجية لضمان ألا يصبح الشيخ فائق القوة بانتخاب كل أقربائه، إضافة إلى القهوجي وكل الطفيليين الآخرين المرتبطين "بالمضيف"، كناخبين ثانويين. لقد عرفت حالات لمشايخ تلاعبوا بالانتخابات بحيث سيطروا هم على كل الأصوات الثانوية في العشيرة وكانوا بذلك في موقع بيع ثلاثين صوتاً أو أكثر بالمزاد لمن يدفع السعر الأعلى. بعد أن يتم ترتيب المرحلة الثانية كما يجب، يصبح الوضع عندها جاهزاً للمرحلة الثالثة والأخيرة، أي لانتخاب النواب، الذي يتم كما يعرف كل إنسان، بشكل غير رسمي قبل الحدث من قبل المتصرف في خصوصية مكتبه ومكتب القائمقام صاحب العلاقة"<sup>٤٣</sup>. وكانت العملية تجري لصالح في فترة الملك فيصل الأول لصالح أحد الأطراف الثلاثة: سلطات الاحتلال البريطاني أو، فيما بعد، السفارة البريطانية، الحكومة العراقية، والملك فيصل الأول، أو، فيما بعد، عبد الإله. وكانت تجري إما بالتنسيق بين هذه الأطراف أو عبر المنافسة والصراع لكسب متصرف هذا اللواء أو ذاك من جانب هذا الطرف أو ذاك أو عبر تحالف طرفين ضد الطرف الثالث، ولكنها في المحصلة النهائية تخدم مصالح التحالف العام، وضد مصالح البلاد وتزويراً لإرادة الشعب.

ولم يكن تمثيل الشيوخ في السلطة التنفيذية يتم على أساس الانتماء العائلي، بل على أساس المصالح التي يلتزم بها ويدافع عنها. وكانت الحكومات المتعاقبة عموماً وأغلب الوزراء الذين شاركوا في تلك الحكومات يعبرون في سياساتهم عن مصالح الفئات الإقطاعية والكومبرادور الجاري والفئة البيروقراطية الحديثة التكوين، ويجسدون إلى حدود بعيدة تحالف هذه الفئات مع بريطانيا. ولا شك في أن قلة من شيوخ العشائر من استوزر منهم،

---

٤٣ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الأول. مصدر سابق. ص ١٢٩.

ومنهم عبد المهدي المنتفكي، وقلة من أبناء شيوخ العشائر من المتمدين، ومنهم عبد المحسن السعدون، إذ أن الغالبية العظمى منهم كانت أمية القراءة والكتابة، إضافة إلى أن عدداً غير قليل منهم كان بعيداً عن فهم تعقيدات الأوضاع السياسية أو تحليل اتجاهات التطور. لذلك كانوا يكتفون بالتأثير السياسي العام ويمارسون التأثير الاقتصادي والاجتماعي المطلوب. وعندما كانت تنشأ اختلافات في وجهات النظر، كانوا يستخدمون التهديد والوعيد أو التمرد والانتفاضة لإجبار الحكومة على تنفيذ رغباتها أو رغبات من تتعامل وإياه، وبشكل خاص الطرف البريطاني. وفي هذا الكلام استثناءات أيضاً، والتي، كما يقال، تؤكد القاعدة.

ضمان مستوى دخل سنوي عالي، إضافة إلى تقديم الامتيازات لهم، ومنها الإعفاءات الضريبية أو إغفال جبايتها. لقد استخدم الإقطاعيون، وهم مجموعة صغيرة من المستوطنين على أوسع المساحات الزراعية، جماهير واسعة من الفلاحين في زراعة الأرض وفق الطرق القديمة والبالية وحققوا نسبة ريع عالية على حساب اقتطاع نسبة عالية من الناتج الاجتماعي المتحقق في الريف، مما لم يترك سوى نسبة ضئيلة جداً للفلاحين المنتجين لا تكفي حقاً لإعادة إنتاج وتجديد قوة العمل في الريف، كما كانت تمنع تحقيق التراكم في الريف أو في الاقتصاد الوطني بشكل عام، بسبب استخدامه البذخي غير العقلاني على الشؤون الاستهلاكية والكمالية الخاصة للإقطاعيين وأفراد عوائلهم. وكان هذا الواقع يمنح الإقطاعيين قوة اقتصادية ومالية كبيرة على الفلاحين والمنطقة، رغم أن نسبة عالية منهم ما عادت تقطن بالضرورة في الريف، بل انتقلت إلى المدن، كما هو حال بقية لوردات الأرض في الدول الأخرى.



## المبحث الثاني: الفلاحون

شكلت مراتب الفلاحين العديدة والمتقاربة في مستويات معيشتها النسبة العظمى من سكان العراق خلال الفترة الواقعة بين قيام الحكم الوطني ونهاية الحرب العالمية الثانية، رغم الهجرة غير المنقطعة والكبيرة والجماعية في أحيان كثيرة من مناطق فلاحية معينة في الريف إلى المدينة. ولعبت الهجرة المتواصلة من البادية إلى الريف دورها في التغطية على واقع الهجرة المتزايدة من سكان الريف إلى المدينة، حتى أنها ساهمت في رفع نسبة سكان الريف في إجمالي السكان بين عامي ١٩٠٥ و١٩٤٧. ففي الوقت الذي بلغت نسبة سكان البادية في عام ١٩٠٥ حوالي ١٧,٥ ٪، تراجعت في العام ١٩٤٧ إلى ٣,٤ ٪ فقط من إجمالي سكان العراق، في حين ارتفعت نسبة سكان الريف من ٥٨,٨ ٪ في العام ١٩٠٥ إلى ٦١,٩ ٪ في العام ١٩٤٧ من إجمالي السكان، كما ارتفع سكان المدينة من ٢٣,٧ ٪ إلى ٣٤,٧ ٪ خلال ذات الفترة. أي أن التغير جاء على حساب سكان البادية، وهي ظاهرة إيجابية مهمة.

وإذا كانت الغالبية العظمى من فئة الإقطاعيين وكبار الملاكين ومجموعات من السراكيل تعيش في المدينة، فأن الغالبية العظمى من الفلاحين كانت تعيش في الريف وتعمل في الزراعة في ما عدا مجموعات صغيرة منهم كانت تحاول العمل في مواسم معينة في المدينة لتعود وتعيش في الريف في مواسم أخرى، أو أنها كانت تنتقل بين الريف والمدينة بسبب أوضاعهم المعيشية المتردية في الريف وتسعى للحصول على عمل هامشي إضافي يحقق لها دخلاً إضافياً يساعدها على مواصلة العيش.

ساهمت قوانين تسوية حقوق الأراضي التي وضعها أرنست داوسن في سلب الفلاحين المزيد من الأراضي الزراعية وحولهم إلى فلاحين يعملون بأشكال علاقات متنوعة لدى الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والسراكيل. ورغم التباين في تلك الأشكال من العلاقة بين الفلاح والمستحوذ على الأرض في مناطق العراق المختلفة، فأنها جميعاً كانت تجسد علاقات استغلال شبه إقطاعية. وكان الفلاحون في مثل هذه العلاقات لا يعتبرون أقناناً تماماً، ولكنهم لم يكونوا أحراراً تماماً أيضاً، فهم بين الاثنين ويواجهون أبشع

أشكال الاستغلال والقيام بأعمال السخرة لصالح المستحوزين على الأرض الزراعية والمتمتعين بامتيازات معينة لدى الإقطاعيين.

• فما هي أشكال العلاقات التي وجدت حينذاك؟

• كانت هناك مجموعات من الفلاحين المالكين للأرض الزراعية ذات المساحة الصغيرة والمستقلة في نشاطها الزراعي. ولم يرتفع عدد هؤلاء الملاكين خلال الفترة موضوع البحث، بل لوحظ فقدان عدد غير قليل منهم للأرض التي كانت بحوزتهم لأسباب عديدة، بما فيها ادعاءات كبار الملاكين بملكيتهم لها، أو بسبب تركهم للأرض وهجرتهم إلى المدينة لعجزهم عن مواصلة النشاط الزراعي بسبب الديون المتراكمة بذمتهم .. الخ. وكانت هذه الفئة من الفلاحين موجودة في مختلف مناطق العراق، ولكن على نحو خاص في منطقة الفرات الأوسط وعموم وسط العراق.

• وكانت هناك مجموعات أكبر من الفلاحين تعمل لدى كبار الملاكين المستحوزين على الأرض الزراعية على أساس استئجار الأرض الزراعية وتقسيم الحاصل بين أطراف العلاقة. وكانت حصة المستحوز على الأرض متباينة من منطقة إلى أخرى بالارتباط مع التقاليد والعادات التي درجت عليها المنطقة قبل ذلك. وكان الربيع الذي يستحوز عليه المستحوز على الأرض ومن حوله يشكل الحصة الكبرى من مجموع إنتاج الفلاح، وما يبقى منه لا يسد الرمق، ويجعل الفلاح مديناً دائماً للمستحوز على الأرض. فإلى جانب الإقطاعي والملاك الكبير كان المحصول يوزع، باعتباره ربيعاً، على النحو الآتي:

— تتراوح حصة المستحوز على الأرض الزراعية كريع، سواء أكان مالكاً لها أم ممنوحة له باللزمة أم مفوضة له بالطابو بين ٤٠ - ٧٥٪ من المحصول السنوي في الأرض التي وضعت تحت تصرف الفلاح لزراعتها وفق المناطق المختلفة من العراق ووفق العادات والتقاليد التي كرسها المستحوزون على الأرض الزراعية.<sup>٤٤</sup>

٤٤ حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مصدر سابق. ص ٧٤.

— " كان يتعين على الفلاح أن يدفع صنوفاً من الضرائب والإتاوات للملاك بحسب الأعراف المحلية المأخوذ بها في المنطقة. فقد كان يترتب على الفلاح أن يدفع أربع كيلات (جيات) في كل مئة كيلة أو مناً واحداً في "التغار"\* من مجموع المحاصيل في لواء العمارة للحراس الذين يخدمون لدى الشيخ في حراسة المحصول منذ نضجه وحتى تقسيمه، وتعرف هذه "الضريبة" بـ "الشحنية". ويدفع الفلاح في اللواء المذكور "القهوچيه" وتعادل ثلاث كيلات في المئة، أو مناً من كل "تغار" للرجل الذي يعد القهوة في مضيف الشيخ. ويدفع الفلاح مناً من كل تغار في الفرات الأوسط (خمس كيلات في لواء العمارة) لقاء ما كان يعرف بالمأمورية، أي ضريبة "المأمور" الذي يتولى الإشراف على توزيع المياه. وفي منطقة الفرات الأوسط كان يتعين على الفلاح أن يدفع ما يعرف بـ "البرطيل" وتعادل مناً من كل تغار لسد نفقات المضيف. وفي العمارة يدفع الفلاح ٥٪ من المحاصيل لقاء ما يعرف بـ "الغعادة" لتغطية مصروفات المضيف. وفي العمارة أيضاً يدفع الفلاح ثلاث كيلات إلى رجل الدين "المؤمن". ويدفع إلى الوزن خمس كيلات. وكان على الفلاحين في العمارة أن يزرعوا قطعة الأرض المخصصة إلى رجال الدين المواليين للإقطاعي والتي تعرف بـ "المحرمات"<sup>٤٥</sup>.

ووجدت إلى جانب هذه المجموعات الكبيرة من الفلاحين مجموعة أخرى يطلق عليها بالتعابة أو المغارسين. وقد انتشرت طريقة التعامل هذه في لواء البصرة على نحو خاص.

\* المن، وحدة وزن، وكذا التغار أو الطغار، وبتفاوت بعضها في المناطق المختلفة. وفي لواء العمارة كان (التغار) يعادل (١٠) ورنات والوزنة تعادل ١٠٠ حقة أو أقة اسطنبول والأقة تعادل كيلو وربع تقريباً. والمن يزن ٤٠ حقة أو أقة. راجع: الكاظمي، نصير سعيد. الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. الهامش على الصفحة ١٦٦.

٤٥ - الكاظمي، نصير سعيد. الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق مصدر سابق. ص ١٦٦.

- حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مصدر سابق. ص ٧٤/٧٥.

- بطاطو، حنا. العراق. مصدر سابق. الجزء الأول. ص ١٧٢.

حيث كان المستحوز على الأرض يقسم الأرض إلى قطع صغيرة ويضعها تحت تصرف الفلاحين لاستثمارها. "وطبقاً للعرف الذي كان سارياً، كما يشير إلى ذلك عزيز سباهي، فإن حقوق التعاب كانت إما "طينية" وتعني أن للتعاب، بعد انتهاء مدة العقد، الحق في ربع الأرض مع مغروساتها بعد إخراج "رقبة الأرض" منها. ورقبة الأرض هذه، التي تعود بكاملها للملاك، تعادل ربع كامل الأرض المزروعة بما فيها من مغروسات. وهذا يعني أن للتعاب الحق في ربع الأرباع الثلاثة المتبقية، أي ١٨,٧٥ ٪ من مجموع الأرض المتعوبة. أو أن تكون هذه الحقوق "تثمينية"، أي للتعاب بعد إكمال غرس الأرض قيمة ١٨,٧٥ ٪ من قيمة المغروسات فقط، أي لا حق له في الأرض ذاتها"<sup>٤٦</sup>.

ووجدت في الريف العراقي مجموعة من العمال الزراعيين الذين كانوا يعملون وفق أجرة يومية تدفع لهم لقاء أتعابهم. وكان أغلب هؤلاء العمال يشتغلون عند التعابة أو المغارسين في البصرة. وكانت أوضاعهم مزرية حقاً بسبب تردي أوضاع التعابة أنفسهم وقلة الدخل السنوي المتحقق لهم. وأغلب هؤلاء كانوا يستخدمون في زراعة البساتين أو في جني المحاصيل في مواسم معينة. وكان الأجر يدفع أحياناً بصورة عينية أو نقدية وفق وضع التعاب أو المغارس ووفق الاتفاق الذي يتم بين الاثنين. وغالباً ما كان التمر يشكل الأجر العيني الذي يدفع للعامل الزراعي.<sup>٤٧</sup>

ولا بد من الإشارة إلى أن الفلاح كان مضطراً إلى أخذ سلفة أو قرض من الإقطاعي المستحوز على الأرض أو من المرابين الذين كانوا يمولون الفلاحين بالقروض لقاء فائدة عالية جداً تصل إلى حدود ٦٠٪<sup>٤٨</sup>. وكان التجار ينزلون آخر ضربة بإيرادات الفلاح السنوية من خلال شراء محاصيلهم بأسعار واطئة جداً لا يكفي مردود الحاصل المتبقي لديهم عن

---

٤٦ الكاظمي، نصير سعيد. الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. مصدر سابق. ص ١٦٩.

٤٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٧١.

٤٨ فهد. كتابات فهد. مصدر سابق. ص ١٠٩.

إشباع حاجاتهم السنوية أو توفير ما هو ضروري لإعادة الإنتاج. وكانت عادة بيع المحصول "على الأخضر" سارية في مناطق مختلفة من الريف العراقي، حيث كان الفلاح مجبراً عليها لتمشية أمور معيشته اليومية والتي كانت تجهز على مورده السنوي بسبب ضآلة السعر الذي كان يشتري بها التاجر المحصول الزراعي قبل نضجه، والتي أشار إليها تقرير فهد إلى الكونغرس الحزبي في عام ١٩٤٤.<sup>٤٩</sup>

لقد كانت حياة الفلاح العراقي وحياة عائلته كلها بؤس وفاقة وحرمان وجهل ومرض، إذ كانت أنواع الأمراض تطاردهم يومياً وتقضي على حياة نسبة مهمة من الولادات الجديدة، إضافة إلى الأمراض التي كانت تصيب الكبار وتقلل من أعمارهم. نقل حنا بطاطو عن الدكتور مهدي مرتضى مقطوعاً من تقرير كتبه الأخير عن "الأوضاع الصحية في العراق" جاء فيه ما يدل على الحياة القاسية التي كانت تعاني منها العوائل الفلاحية:

"كان المريض يدخل إلى المستشفى. وبمجرد إلقاء نظرة عليه تعرف أنه مصاب بالانكلستوما، وهو ما يؤكد فحص البراز. أنك لتصعق من الدرجة القصوى لما يعانيه من فقر الدم والحالة الواضحة للجوع. فنسبة الهيموغلوبين في الدم (أي نسبة ما يحتويه الدم من حديد) وجدت أنها لا تزيد عن ٢٠٪. وكانت خلايا الدم الحمراء لديه مليون في كل سم<sup>٣</sup>. واعتماداً على الحديد في الفم والغذاء تحسنت أوضاعه. وفي شهر واحد ارتفع الهيموغلوبين لديه إلى ٥٠٪ وارتفعت خلايا الدم الحمراء إلى ثلاثة ملايين في السنتمتر المكعب. أعطي علاج ضد الانكلستوما، وهو ما لم تكن تسمح به حالته السابقة. وفي غضون أسبوعين ارتفع الهيموغلوبين على ٦٥٪ وخلايا الدم الحمراء إلى ٣,٥ مليون في السنتمتر المكعب الواحد. وصار يشعر بحالة أفضل، وبدأ التحسن واضحاً على قواه العقلية. وهو يرغب في العودة إلى بيته وعمله. ونضطر إلى السماح له بالعودة إلى ذات البيئة. وبعد عام أعيد إدخاله إلى المستشفى لنفس الحالة"<sup>٥٠</sup>. وكانت الهوسات الشعبية

---

٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٩.

٥٠ حنا بطاطو، العراق. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ١٧٠.

الفلاحية خير معبر عن حياة ومعيشة الفلاحين في الريف العراقي. تقول إحدى تلك الهوسات التي واجه قائلها مفوض الشرطة، الذي ترأس مجموعة من قوات الشرطة القادمة لضرب تحركهم الشعبي، ما يلي:

كريم يركب كادلاك وأنا بليه نعال

اسمع يا مفوض

كريم ياكل عنبر وأنا بليه دنان

اسمع يا مفوض\*

يتحدد مستوى معيشة الفلاح العراقي بعدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المهمة، وأهمها، كما يشير إلى ذلك بصواب الراحل الدكتور جميل بوداغ في رسالته للدكتوراه:

١. مستوى ملكيته للأرض الزراعية، انطلاقاً من أن الأرض أهم وسيلة إنتاج في الزراعة. ووفق أوضاع العراق حينذاك، واستناداً إلى طريقة الزراعة القائمة على أساس نير ونير (النيرين)، فإنه سيحتاج إلى ٦٠ دونماً في الأراضي المروية و١٢٠ دونماً في الأراضي الديمة (المطرية) لكي يستطيع الحصول على الحد الأدنى لمعيشته وأفراد عائلته. ويمكن للجدول التالي توضيح علاقات الملكية في العراق.

---

\* كريم، اسم لأحد الإقطاعيين في الفرات الأوسط. كاديلاك، سيارة أمريكية مرفهة، بليه، بدون. نعال، (نعل) الحذاء الشعبي الواسع الانتشار في العراق. عنبر، نوع من الرز العراقي الممتاز، دنان، نوع من حبوب العشب غير النافع الذي يختلط بالرز أثناء الحصاد.

توزيع الفلاحين وأصحاب الأراضي على مجموعات وفق ملكيتهم للأرض

نسبتها إلى مجموع القاديرين على العمل في الريف	نسبة المنشآت الفلاحية إلى المجموع	نسبتها إلى الأراضي الصالحة للزراعة	مساحة الأرض الدونمات	المجموعات
٨٠ ٪	-	-	-	فلاحون بلا أرض ومستأجرون
١٤,٩	٧٨,٧	٧,٥	أقل من ٦٠ دونم	فلاحون فقراء
١,٨	٩,٠	٥,١	بين ٦٠-١٠٠	صغار الفلاحين
٢,٣	١٢,٣	١٦,٠	بين ١٠٠-٤٠٠	متوسطو وكبار الفلاحين
٠,٦	-	٧١,٤		كبار الملاكين

Bodagh Jamil. Zu einigen Problemen der Ruckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 32.

ومنه يتبين أن حوالي ٨٠٪ من الفلاحين هم من الذين لا يملكون أرضاً زراعية ويعملون على أساس استئجار الأرض الزراعية من الملاكين ويعملون على أساس المحاصصة، وأن أكثر من ٩٥٪ من الفلاحين لا يملكون أرضاً أو يملكون الحد الأدنى الضروري لتأمين معيشتهم وإعادة إنتاج قوة عملهم، وأن ٣,٢٪ من الفلاحين ممن يعتبرون ضمن متوسطي وكبار الفلاحين، في حين أن نسبة كبار الملاكين إلى المجموع لا يتجاوز ٠,٦٪ من المجموع.

٢. مقدار ملكيته من حيوانات الجر. ومن المعروف أن قلة من الفلاحين ممن يمتلك حيوانات الجر.

٣. مقدار ملكيته للماشية، مثل الأغنام والماعز والبقر.

مقدار حصته من المحصول السنوي.

إجمالي وضعه المالي.

وفي ضوء ذلك يمكن الوصول إلى تحديد الفئات التالية في المجتمع الزراعي العراقي:

فقراء الريف: تشكل هذه الفئة من الفلاحين الغالبية العظمى من أصحاب الملكيات الزراعية الصغيرة التي تقل مساحة الأرض التي تحت تصرفهم عن ٦٠ دونماً وأحياناً لا تزيد عن خمس دونمات أو حتى أقل من ذلك. وهي تتوزع على مجموعتين كبيرتين هما: الفلاحين الفقراء والفلاحين المعدمين، أو كما يطلق عليهم أحياناً بأشباه البروليتاريا. ويتحقق الدخل السنوي للفلاحين الفقراء من عملهم وأفراد عائلاتهم في الحقل وعلى الأرض التي تحت تصرفهم. وتشكل هذه الفئة الكبيرة ٧٨,٨٪ من إجمالي أصحاب الملكيات الزراعية. وغالباً ما يصعب على هؤلاء الفلاحين تحقيق دخل مناسب لإشباع حاجاتهم وحاجات أفراد عائلاتهم الأساسية، وتجديد قوة عملهم أو حتى تجديد الإنتاج الزراعي، مما يدفعهم إلى طلب القروض من المرابين الذين يلتهمون جزءاً مهماً من محصولهم السنوي. وكثيراً ما فقد أفراد هذه الفئة أرضهم الزراعية بسبب الديون التي تراكمت بدمتهم أو بسبب هجرتهم إلى المدينة هرباً من أوضاعهم المتردية. ويضطر البعض من هؤلاء إلى العمل بأجرة في بعض المواسم الزراعية عند أغنياء الفلاحين أو كبار الملاكين لتأمين دخل إضافي يساعده على العيش والبقاء في الريف. ويصعب وصف حالة الفلاحين المعدمين، إذ أنهم لا يملكون أرضاً زراعية، وبالتالي يلجأون إلى استئجار قطعة أرض صغيرة للعمل مع أفراد عائلاتهم عليها. ويجري اقتطاع نسبة عالية من محصولهم السنوي لقاء إيجار الأرض، أو كفاية لقاء القرض الذي حصلوا عليه من المرابي. وأفراد هذه الفئة الكادحة غالباً ما يتركون الأرض التي استأجروها ويرحلوا إلى المدينة طلباً للرزق، أو أنهم يعملون لقاء أجر في أراضي الإقطاعي أو السركال، وأحياناً حتى دون أجر وما يسمى بالسخرة. إن أفراد هذه الفئة يشكلون المجموعة الأكثر فقراً وكدحاً والأقصر عمراً والأتعس عيشاً والأقل تمتعاً بخدمات الدولة والأكثر إصابة بالأمراض في المجتمع. وكان المهاجرون من هؤلاء إلى المدينة يعيشون في أوضاع بائسة جداً من حيث المأكل والملبس والسكن في أطراف المدن، والكثير



منهم يعاني من بطالة طويلة، ومستعدون للعمل في ما يطلب منهم، سواء كان في أعمال الطين أو النقل أو البيع بعربات في الشوارع... الخ.

صغار الفلاحين: وهي الفئة التي تتراوح ملكية الأرض التي تحت تصرفها بين ستين دونماً في الأراضي المروية و١٠٠ دونماً في الأراضي الديمة (المطرية). وأفراد هذه الفئة من صغار الفلاحين يحققون دخلهم السنوي من استهلاك قوة عملهم وأفراد عائلاتهم. ودخلهم السنوي يحقق لهم حداً أدنى من العيش في الريف، ولكنهم غالباً ما كانوا يعانون من وطأة الديون التي بدمتهم إلى المرابين. وكانت الهجرة إلى المدينة مصير عدد غير قليل منهم، مما سمح باستيلاء كبار ملاكي الأراضي على أراضيهم وبصيف شتّى. وفي المواسم الزراعية غير الجيدة، حيث تقل الأمطار أو صعوبة الحصول على مياه لإرواء مزرعاتهم، يجبرون على أخذ القروض من المرابين التي تبقى تطاردهم طويلاً وتصبح عبئاً ثقيلاً عليهم، مما يقود إلى فقدان البعض غير القليل منهم إلى الأرض التي كانت تحت تصرفه أو ملكاً له.

وسطيو وأغنياء الفلاحين: إن السمة التي تميز هذه الفئة من الفلاحين هو مشاركة أفراد العائلة في الزراعة، فدخلهم السنوي يحققونه بنشاطهم الاقتصادي أولاً، وعبر تشغيل بعض العمال الزراعيين في مواسم الحصاد أو البذار مثلاً. وأغلب أفراد هذه الفئة من الفلاحين تملك، إلى جانب الأرض الزراعية التي تتراوح مساحتها بين ١٠٠ - ٤٠٠ دونم، بعض حيوانات الجر، إضافة إلى بعض المواشي. وفي الوقت الذي يقومون باستغلال بعض الفلاحين والعمال الزراعيين، فإنه يتعرضون لاستغلال المرابين والتجار أيضاً، رغم أن بعضهم يقوم بتسليف الفلاحين بنسبة فائدة عالية<sup>٥١</sup>، وربما يستولي الفلاح الغني على أرض بعض صغار الفلاحين وفقراء الريف من جراء الديون المتراكمة بدمتهم له. وتسنى لعدد كبير من أغنياء الفلاحين وبعض متوسطيهم اقتناء مضخات نقل المياه أو بعض

---

51 Bodagh Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkrafte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 33/34.

المكائن الزراعية، سواء عبر مدخولاتهم السنوية أو عبر قروض تمنح لهم لهذا الغرض من قبل المصرف الزراعي.

العمال الزراعيين: وقد تحدثنا عن هذه الفئة في الصفحات السابقة. وهي تحقق دخلها اليومي نقداً أو عيناً من خلال بيع قوة عملها. وبالكاد يكفي هذا الدخل لإشباع حاجات العائلة وتجديد قوة العمل. وقد انتشرت هوسة بين الأوساط العراقية في الوسط والجنوب تشير إلى واقع أجرة الفلاح اليومية الواطئة جداً بالقياس إلى الجهد الذي يبذله، إذ أنها لا تزيد عن ٣٠٠ فلساً. وتقول الهوسة:

"شلون تموت وانت من أهل العمارة شلون تموت ويوميتك ثلثمية"<sup>٥٢</sup>.

إذ لم يعد لهذه العائلة العمالية الزراعية الفقيرة من لواء العمارة (ميسان حالياً) من يساعدها على توفير مصاريف العيش والحياة. وقد قدر عدد أفراد هذه الفئة من العمال الزراعيين حتى نهاية الحكم الملكي بحدود ٤٠,٠٠٠ شخص<sup>٥٣</sup>. أما الذين يعملون على أساس عيني، فهم في الغالب يرتبطون بالعوائل التي تشغلهم بأواصر القرى والعيش المشترك، أو أولئك العمال البؤساء الذين يشتغلون عند المغارسين أو التعابة الفقراء في لواء البصرة.

ومما هو جدير بالإشارة إلى أن تسارع انتقال البدو إلى حياة الاستقرار في الريف العراقي والارتباط بالنشاط والإنتاج الزراعي النباتي والحيواني لم يغير كثيراً من طبيعة العلاقات العشائرية القائمة بين عائلة شيخ العشيرة والعوائل المتنفة الأخرى في العشيرة وبين أفراد العشيرة الذين تحولوا من بدو إلى فلاحين يزرعون الأرض ويحصدون الحاصل تحت إشراف

---

٥٢ كيف تموت وأنت من أبناء لواء العمارة الفقيرة، كيف تموت ولك أجرة تبلغ ثلاثمائة فلس في اليوم"، إنها التعبير الصارخ عن البؤس الذي كانت تعيش فيه تلك العوائل، أنها الحسرة على موت رجل وعلى أجره اليومي الذي كان يحققه لتعيش منه عائلته الفقيرة.

53 Bodagh Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkrafte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S.36

ورقابة الشيخ وسراكيه بأشكال من العلاقات ذات المضمون الاستغلالي شبه الإقطاعي. حتى أن العلاقات العشائرية انتقلت من الريف إلى المدينة مع اتساع هجرة الفلاحين إلى المدينة بسبب أوضاع الريف وظروف حياة ومعيشة الفلاحين البائسة والاستغلال البشع الذي كانوا يتعرضون له. وقد استثمرت هذه العلاقات العشائرية المنتقلة من الريف إلى المدينة بصيغ مختلفة من جانب شيوخ العشائر لصالح تعزيز مراكزهم لا في الريف فحسب، بل وفي المدينة أيضاً، وبشكل خاص في فترة الانتخابات للحصول على أصواتهم الانتخابية. كما حافظ المؤمن أو السيد (الملة) على علاقاته بأولئك الفلاحين الذين انتقلوا إلى المدينة، وكان يساهم في المحافظة على علاقات شيخ العشيرة بأفراد عشيرته المنتقلين إلى المدينة. وبذل المؤمنون، وهم في الغالب من رجال الدين الشيعة، جهداً كبيراً للمحافظة على تقاليد إقامة الطقوس المذهبية الشيعية في المناطق التي انتقل إليها الفلاحون في المدن المختلفة، ومنها بغداد، بما فيها إقامة التعازي على استشهاد الحسين بن علي بن أبي طالب، أو السفر بمواكب حسينية كبيرة إلى كربلاء لإقامة شعائر عاشوراء والحزن على مقتله. كما كانت العلاقات العشائرية قد أقرت إقامة صندوق خاص بكل عشيرة في المدينة تجمع فيه التبرعات للإسهام بنشاطات مشتركة أو دفع فدية دم أو ما شاكل ذلك. ولا شك في أن علاقات المدينة كانت قد تركزت تدريجاً طابعها الحضري على بنات وأبناء الفلاحين في الأجيال التالية وغيرت بعض أو الكثير من تقاليدهم وعاداتهم الريفية بمرور الوقت، ولكنها لم تستطع تغيير طباع وتقاليد وعادات الجيل الأول أو الآباء والأمهات كثيراً.

## المبحث الثالث

### البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة

كان الميسوريون من سكان المدن في مختلف ألوية العراق ينتمون إلى الأشراف أو السادة أو شيوخ العشائر الذين انتقلوا للسكن في المدن، أو التجار الذين ارتبطوا قبل الحرب العالمية الأولى بالشركات التجارية الأجنبية، وبشكل خاص الشركات البريطانية. وكان كبار الموظفين يشكلون جزءاً من هذه المجموعة الميسورة من سكان المدن. وأصبحت هذه المجموعات السكانية الصغيرة المعين المباشر لبروز وتطور ثلاث فئات اجتماعية لعبت دوراً مهماً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ونعني بها البرجوازية التجارية بمراتبها المختلفة ومجالات نشاطها التجاري، ومنها تشكلت فئة الكومبرادور ذات التبعية الفعلية والمباشرة للشركات التجارية البريطانية العاملة في العراق، التي ارتبطت مصالحها بمصالح الوجود والنشاط الاقتصادي البريطاني. كما منها ومن بعض الحرفيين وأصحاب المهن الصناعية الحرة برزت في سنوات متأخرة من هذه الفترة فئة البرجوازية الصناعية التي اصطدمت مصالحها بمصالح الإقطاعيين والكومبرادور وتعارضت مع مصالح الشركات الرأسمالية الأجنبية العاملة في مجال التجارة وتلك التي هيمنت على قطاع النفط الاستخراجي. ومن العوائل المرتبطة بهذه المجموعات السكانية برز القسم الأكبر من المثقفين والمتعلمين الأفندية في العراق والذين احتلوا مراكز مهمة في أجهزة الدولة المختلفة. وكانت هذه الفئات الاجتماعية الجديدة المعين الذي رقد الجيش العراقي بالوجبات المتتالية من ضباط الجيش العراقي.

وفي ظل الهيمنة الإمبريالية البريطانية وتفاقم الصراع بين قوى المعارضة، ومعها جماهير شعبية واسعة، وبين الشركات الرأسمالية الاحتكارية والوجود الأجنبي في العراق، ومعها حلفائها من الفئات الحاكمة، نشأت وتطورت ببطء شديد علاقات الإنتاج الرأسمالية في قطاع الصناعة بشكل خاص وتركزت حتى نهاية الأربعينيات في مشروعات القطاع الخاص. وبفعل نضالات الشعب المتواصلة أمكن خلال الفترة موضوع البحث إعطاء ثلاث دفعات معجلة لعملية إقامة المشاريع الصناعية الحديثة في العراق:

في فترة الأزمة الخانقة التي اجتاحت العالم الرأسمالي بين ١٩٢٩-١٩٣٣، حيث أمكن، تحت ضغط مجموعات من الوطنيين والمثقفين الواعين للخروج من واقع التخلف في العراق، تحقيق أمرين مهمين في الفترة الأخيرة من العقد الثالث، وهما:

\* تأسيس "جمعية أصحاب الصنائع" في عام ١٩٢٩، وهو يعبر عن وعي نقابي مبكر، له تاريخه الطويل عند أصحاب الحرف في بغداد العباسيين.

\* صدور قانون تشجيع الصناعة الوطنية في عام ١٩٢٩.

وإذا كان تأسيس الجمعية ثمرة جهود الفئة الواعية من العاملين في الحقل الصناعي والعمالي حينذاك، دفاعاً عن مصالحهم، فأن صدور قانون تشجيع الصناعة الوطنية جاء نتيجة نضال مؤسسي الجمعية ومطالبتهم المستمرة بصدوره، الذي يفترض أن يقدم ما يشجع أصحاب الأموال العراقيين على توظيف رؤوس أموالهم في الصناعة، ومنها على نحو خاص، كما ورد في القانون: "... إعفاءات خاصة من ضريبة الدخل والمكوس وضريبة الأملاك، كما سمح باستعمال الأراضي الحكومية غير المستغلة بشرط أن تلتزم المؤسسات بتنفيذ الشروط، مثلاً أن البضائع المصنوعة يجب أن تكون بشكل يختلف عن المادة الخام المستعملة، وأن تستعمل الطاقة البشرية في عمليات إنتاجها، وأن نسبة المستخدمين من غير العراقيين لا تزيد على ١٠٪ من مجوع الأيدي العاملة المستخدمة في المؤسسة (باستثناء الخبراء والفنيين) وأن رأسمال المؤسسة عند تأسيسها لا يقل عن ٣٠,٠٠٠ روبية (٢٢٥٠) ديناراً). أما الإعفاءات المسموح بها فكانت لمدة عشر سنوات عن ضريبة الدخل ولمدة خمس عشرة سنة عن الضريبة الجمركية على المكائن والمواد الخام، ولمدة عشر سنوات عن ضريبة العقار ولمدة غير محدودة عن ضريبة التصدير. وفي الوقت نفسه زادت الضريبة الجمركية المفروضة على المستوردات من التبغ والكحول والسجاد والحريير والحلويات"<sup>٥٤</sup>.

٥٤ لانكلي كاثلين م. تصنيع العراق. مكتبة دار المتنبي - مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر.

بغداد-نيويورك. مطابع دار التضامن. بغداد. ١٩٦٣. ص ٥٦/٥٧.

وفي الفترة التي أشعلت النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والعسكرية اليابانية الحرب العالمية الثانية، حيث فرضت ظروف الحرب والتموين المستمر لجبهات القتال بالمعدات الحربية والاستهلاكية على الحكومة البريطانية التساهل أمام إقامة جملة من المشاريع الصناعية الاستهلاكية المعوضة عن نقص القدرات التصديرية للسلع البريطانية إلى العراق، إضافة إلى حاجة الجيش البريطاني إلى بعض من تلك السلع المنتجة محلياً.

كما أمكن توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي الوطني بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة في سنوات الخمسينات بالارتباط مع تصاعد النضال من أجل تأمين النفط في المنطقة وارتفاع حصة العراق المالية في نفطه المستخرج والمصدر من جانب شركات النفط الاحتكارية وتفاقم المشكلات الاجتماعية والبطالة في البلاد. وخلال الفترة التي أعقبت الحرب شهد قطاع الصناعة التحويلية نمواً جديداً في نشاط قطاع الدولة إلى جانب القطاع الخاص بالارتباط مع إقامة مجلس الإعمار ووزارة الإعمار في أوائل الخمسينات وبناء على مقترحات من الخبراء الأجانب الذين زاروا العراق وقدموا توصياتهم بهذا الخصوص.

وخلال الفترة موضوع البحث ارتفع عدد المشاريع الصناعية الذي أقيم في العراق من ٨ مشاريع في عام ١٩٢٩/١٩٣٠ إلى ٥٢ مشروعاً صناعياً في عام ١٩٤٤/١٩٤٥، وإلى ١٤٩ مشروعاً صناعياً في عام ١٩٤٩/١٩٥٠. ويمكن للجدول التالي أن يوضح هذا التوسع في إقامة المشاريع الصناعية في العراق.

---

٥٥ وخلال الفترة التي الواقعة بين ١٩٥٠/١٩٥١ - ١٩٥٨/١٩٥٩، وهي ليست ضمن إطار بحثنا، ارتفع عدد المشاريع الصناعية إلى ٢٥٩ مشروعاً صناعياً. وإذا كان عدد العاملين في المشاريع الصناعية في عام ١٩٢٩/١٩٣٠ لا يزيد على بضعة عشرات من العمال فإنه بلغ في عام ١٩٥٩ إلى حوالي ٤٢٨٠٠ عاملاً. (راجع في هذا الصدد الإحصاء الصناعي الشهري لسنة ١٩٥٩. وزارة التخطيط. بغداد. ١٩٦١. ص ٧٠٦). وتشير بعض الإحصائيات المتوفرة إلى أن عدد العمال العراقيين قد ارتفع حتى عام ١٩٥٧ إلى ٢٦٢٠٠٠ عاملاً يشتغل في قطاعات الصناعة التحويلية (٩٥٢٠٠) والصناعات الصغيرة (٧٥٠٠٠) والنفط الخام (١٠٦٠٠) والبناء (٨١٢٠٠)، إضافة إلى ١٢٠٠٠ عاملاً يشتغل في المرافق العامة. وبلغت قيمة الإنتاج الصناعي في عام ١٩٥٧ مبلغاً

تطور عدد المشاريع الصناعية في العراق خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٤٩

السنة	عدد المشاريع الصناعية
١٩٢٩	٨
١٩٣٣	٣٨
١٣٧	٥٩
١٩٤١	٧٧
١٩٤٥	٩٦
١٩٤٩	١٤٥

حبيب، كاظم. دراسة في اتجاهات التطور الصناعي في العراق للفترة ١٩١٧-١٩٦٣. مجلة الجامعة المستنصرية. العدد ٢ - السنة ١٩٧١. مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ص ١٠.

ويتبين من هذا الجدول في أعلاه أن سرعة نمو المشاريع الصناعية في العراق قد شهدت قفزة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ففي الوقت ارتفعت خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٤٥ من ٨ إلى ٩٦، أي بزيادة قدرها ٨٨ مشروعاً وبمعدل سنوي قدره خمسة مشاريع، بلغ المعدل السنوي أكثر من عشرة مشاريع خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٤٩.

ولا يوضح الجدول طبيعة المشاريع الصناعية التي أقيمت في العراق خلال هذه الفترة، إذ أنها كانت مشاريع صناعية استهلاكية ذات حجوم صغيرة وإنتاج محدود وكثافة ضعيفة في عدد العاملين فيها وفي رؤوس الأموال الموظفة والتقنيات المستخدمة. ويمكن للجدول التالي أن يوضح طبيعة تلك المشاريع الصناعية لسنوات مختارة.

---

يتراوح بين ٢٥-٣٠ مليون دينار عراقي. (راجع في هذا الصدد: الإحصاء الصناعي الشهري لسنة ١٩٥٩. مصدر سابق. وكذلك الدكتور عبد الرحمن الجليلي. محاضرات في اقتصاديات العراق. معهد الدراسات العربية العالية. جامعة الدول العربية. مطبعة الرسالة. القاهرة. ١٩٥٥. ص ٧٩/٨٠).

مجموع المؤسسات الصناعية التي استفادت من قانون تشجيع الصناعة لعام

للسنوات ١٩٢٩، ١٩٣٥، ١٩٣٩ و١٩٤٥

١٩٤٥	١٩٣٩	١٩٣٥	١٩٢٩	نوع الإنتاج السنة
١٩	١٣	٤	٢	الطابوق
٣	٣	٢	١	حلج الأقطان
٤	٢	٢	١	الدباغة
٦	٤	٤	١	طحن الحبوب
٨	٢	٢	١	الطباعة
٦	٤	٣	١	الصابون
٥	٤	٣	١	التقطير
١	١	١		عمل الفلين
٨	١٠	١٢		السيجاير
١	١	١		الجوارب
٢	٢	١		أدوات المكائن الزراعية
١	١	١		استخراج الزيوت النباتية
٣	١	١		عمل الأحذية
٥	٥	٥		الشخاط
٣	٣	١		الكاشي
١	١	١		غطاء الرأس
١	١	١		الورق المقوى



١	١			الأوكسجين
١	١			منتجات اللبان
١	١			السلومايت
١	١			الجعّة (البيرة)
..	..			تحضير اللحوم والفواكه والبيض
١	١			الحلويات
١	١			الاسطوانات
١	١			المعكروني
٨	٥	٤		الغزل والنسيج
١	١			عمل الأزرار والخرز
١	١			عمل الجص
١				قطع الصخور
١				السمنت
٩٦	٨٧	٥٣	٨	المجموع

قارن: لانكلي، م. كاثلين. تصنيع العاق. مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ومكتبة دار المتنبلي. نيويورك-بغداد. ١٩٦٣. ص ٩٥/٩٤. مأخوذ عن: الحكومة العراقية. الخلاصة الإحصائية (١٩٢٩-١٩٤٥).

ويستدل من هذا الجدول على أن النمو الصناعي لم يكن محدوداً فحسب، بل ومشوهاً أيضاً من حيث حاجات السكان وإمكانيات السوق على الاستيعاب، إضافة إلى علاقة الإنتاج بتوفر المواد الأولية لتلك الصناعات في الداخل. وكان إنتاج الطابوق أكثر الصناعات رواجاً في البلاد، بسبب حاجتها إلى إقامة الدور والمشاريع المختلفة، تلاه قطاع الغزل والنسيج

باعتباره من القطاعات التقليدية في الإنتاج المحلي، ثم تلاه قطاع الطباعة، إذ كان اهتمام الناس بالتعليم ونشر الكتب والحركة السياسية قد فرض هذا النمو، إضافة إلى سهولة العمل فيه. كما حظا قطاعي السجائر والتقطير بحركة نشطة نسبياً لرواج سوقيهما وتنامي عدد المدخنين وشاربي العرق العراقي المشهور.

ويبلغ رأس المال المدفوع لهذه المشاريع ٣,١٨٣,٧٤١ دينار عراقي وقيمة الإنتاج فيها ١,٤٠٣,٣٧٢ دينار عراقي وعدد العاملين فيها ١٦٤٩ شخصاً، كما يوضحه الجدول

التالي.<sup>٥٦</sup>

بعض مؤشرات القطاع الصناعي في العراق في أعوام ١٩٤٩/١٩٥٠ و ١٩٤٨/١٩٤٩

السنة	رأس المال المدفوع/د.ع	قيمة الإنتاج د.ع.	عدد العاملين
٤٩/١٩٤٨	٣,١٨٣,٧٤١	١,٤٠٣,٣٧٢	١٦٤٩
٥٠/١٩٤٩	٣,٩١٤,٠٠٠	١,٥٥٥,٤٢٨	٢٦٢٦

المصدر: الدرة، صباح مصطفى د. التطور الصناعي في العراق. القطاع الخاص. مطبعة النجوم. بغداد. ١٩٦٨. ص ٤٧.

إن العدد القليل من العاملين في هذه المشاريع الصناعية لا يفسر بتقدم التقنيات المستخدمة فيها، بل بصغر حجمها وضآلة حجم إنتاجها الصناعي. لقد كانت الخشية من التوظيف في القطاع الصناعي كبيرة من جانب البرجوازية الحديثة التكوين، بسبب خشيتها من المزاومة الأجنبية لمنتجاتها وتعرضها لخسارة رؤوس أموالها، إضافة إلى أن دعم المصرف الصناعي للراغبين في التوظيف الصناعي كانت محدودة والتشجيع ضعيف عموماً. ويمكن أن تدلل على ذلك حجم الاستثمارات المباشرة والقروض الممنوحة من جانب المصرف الصناعي العراقي.

<sup>٥٦</sup> الدرة، صباح د. التطور الصناعي في العراق-القطاع الخاص. مطبعة النجوم. بغداد. ١٩٦٨.

فالمثير للانتباه أن المصرف الزراعي الصناعي الذي أسس في نهاية العقد الثالث، ثم تقرر فصل التمويل الصناعي عن التمويل الزراعي، حيث تم في عام ١٩٤٠ تأسيس المصرف الصناعي المستقل. ولكن لم يبدأ نشاط هذا المصرف فعلياً إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتحديداً في عام ١٩٤٦، كما أن نشاطه كان محدوداً جداً، بالرغم من الأهداف الكبيرة التي أخذها على عاتقه وفق ما جاء في قانون تأسيس المصرف. أكد القانون على المهمات التالي:

١. إنشاء مشروعات صناعية خاصة على حسابه الخاص.
  ٢. الإشراف والمشاركة في شركات أهلية وحكومية.
  ٣. الإسهام في الشركات الصناعية القائمة أو التي على وشك التأسيس.
  ٤. تقديم السلف لاستيراد المواد الأولية وتصدير المنتجات.
  ٥. إعطاء القروض لأصحاب المؤسسات الصناعية الذين يرغبون في إنشاء المصانع أو توسيعها أو تحسينها.
  ٦. التوسط لاستيراد المكائن والمعدات والمواد الأولية وكذلك التوسط لتصدير السلع لأصحاب المصانع أو المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية.
  ٧. إعطاء القروض للتجار المساهمين في مؤسسات يشرف عليها أو يسهم فيها المصرف. إعطاء القروض لأصحاب المصانع لشراء المكائن والأدوات والمواد الأولية وتصريف السلع المنتجة في داخل العراق وخارجه.
  ٨. القيام بالأعمال المصرفية التي من شأنها تسهيل المعاملات الصناعية.<sup>٥٧</sup>
- وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن مجموع القروض والاستثمارات الصناعية للمصرف الصناعي بلغ في عام ١٩٤٩ (٥٩٤,٧٨٢) دينار عراقي، كان منها ٢٤,٩ ٪ قروضاً والباقي استثمارات المصرف في مختلف النشاطات. ومن الجدير بالإشارة إلى أن المصرف الصناعي

---

٥٧ لانكلي، م. كاثلين. تصنيع العراق. مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ومكتبة دار المتنبي.

نيويورك-بغداد. ١٩٦٣. ص ٢٢٦.

قد سار على نهج التوظيف ثم بيع حصته لأصحاب رؤوس الأموال بعد أن تكون المشاريع قد تجاوزت مرحلة الخطر واحتمال الخسارة، والبدء بتحقيق الأرباح. وكانت القروض التي يمنحها المصرف قصيرة الأجل لا تزيد عن ثلاث سنوات<sup>٥٨</sup>.

ومن هنا يتبين بأن بداية النشاط الصناعي في العراق قد سجلت عملياً بداية نشوء وتطور البرجوازية الصناعية وبداية لنشاطها السياسي الوطني. إلا أن ضعف حركة التنمية الصناعية وقلة عدد المشاريع الصناعية وضعف حجم رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة عموماً وقلة رؤوس الأموال التي كانت تحت تصرف المصرف الصناعي لدعم التنمية الصناعية ترك بصماته الواضحة على ضعف قدرات البرجوازية الوطنية الصناعية، إضافة إلى أن طبيعة علاقاتها التي لم تنقطع بالأرض والنشاط الزراعي وبكبار ملاك الأراضي الزراعية قد حد من جذريتها في النضال ضد العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية ومن سعيها لنشر العلاقات الإنتاجية الرأسمالية أو من طموحها لاستلام السلطة السياسية. إلا أن هذه الملاحظة يفترض فيها أن لا تقلل من الدور المهم والنضالي الذي مارسه البرجوازية الوطنية في سبيل الحد من دور الاحتكارات النفطية في الاقتصاد العراقي وتقليص دور البرجوازية التجارية الكومبرادورية أو دعم نشاط الفلاحين في سبيل تغيير علاقات الأرض الزراعية لصالح إشاعة العلاقات الجديدة في الريف والزراعة العراقية.

كانت الزيادة الكبيرة في موارد النفط الخام قد لعبت دوراً ملموساً في زيادة فاعلية مجلس الإعمار ووزارة الإعمار، سواء في إقامة بعض المشاريع الصناعية التابعة للدولة أم في تشجيع القطاع الخاص والقطاع المختلط وزيادة رأس مال المصرف الصناعي، أم في إعاقه عملية التنمية الصناعية وحركتها وفق أسس أكثر عقلانية تتجاوب مع إمكانيات ومتطلبات التطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في العراق. فسياسة مجلس الإعمار ووزارة الإعمار، التي اعتمدت من حيث المبدأ على الرؤية الخاصة بالبنك الدولي إلى البلدان النامية وإلى مسارات التنمية فيها والتي كانت تستجيب لمصالح الدول الرأسمالية الصناعية

---

٥٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٦/٢٣٧.

المتقدمة بالدرجة الأساسية، التي ارتبطت بزيادة عوائد النفط العراقي وكيفية استخدامه لتنمية الاقتصاد الوطني وعلى غرار المجلس الذي كان قد شكل قبل ذلك في المملكة الأردنية الهاشمية، توجهت نحو إقامة بعض المشاريع الصناعية المتناثرة في بعض مدن العراق وفي صناعات تقليدية تخدم تطوير إقامة مشاريع الهياكل الارتكازية مثل مشاريع الأسمت والطابوق ومشاريع الطاقة الكهربائية، إضافة إلى مشاريع الصناعات الغذائية، ومنها مشروع السكر في الموصل والعمارة، أو مشاريع الغزل والنسيج في الكوت والهندية أو مشاريع تطوير مصافي النفط. ولكنها ابتعدت تماما عن إقامة المشاريع الصناعية التي تستند إلى الثروة الأساسية التي يمتلكها العراق، الثروة النفطية كمشاريع البتروكيمياويات أو المشاريع الصناعية التي ترسي القاعدة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها التنمية الزراعية.

وحسب المعلومات المتوفرة فقد بلغ عدد شركات القطاع الخاص في قطاعي الصناعة والتجارة والزراعة في عامي ١٩٤٤/١٩٤٥ وعامي ١٩٤٩/١٩٥٠، على النحو الآتي:

جدول يوضح مجموع الشركات الخاصة والعامة في العراق لبعض السنوات

معدل رأس المال/قطاع خاص	عدد الشركات المحدودة المسجلة *									
	صناعية	تجارية	زراعية	نقل	تأمين	خدمات	مختلفة	المجموع	عراقي	دینار
٤٥/١٩٤٤	١٧	٢٠	١	١	..	١٠	٣	٥٢	٢٧,١١	
٤٦/١٩٤٥	٧	١٤	..	٣	١	..	١٤	٣٩	٣٠,٤٠٠	
٤٧/١٩٤٦	١١	٨	١	..	..	١	١٤	٢٧	٢٥,٠٠٠	
٤٨/١٩٤٧	٢	١١	..	٣	..	١	٤	٢٠	٥٦,٠٠٠	
٤٩/١٩٤٨	٧	٤	..	..	١	١	٣	١٦	٣١,٥٠٠	
٥٠/١٩٤٩	٥	١٢	..	..	..	..	٥	١٩	١٩,٩٠٠	

• المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية. ١٩٤٤-١٩٥١. الحكومة العراقية. بغداد.

\* و \*\* المجموع يضم أيضاً شركات تابعة للقطاع العام، وهي على التوالي ابتداءً من عام ١٩٤٤/١٠٤٥ حتى نهاية الفترة: ٧، ١، ٨، ١، ٢، ١. فقط، والبقية كانت للقطاع الخاص. وكان معدل رأس المال الموظف في منشآت القطاع الحكومي، بلغ في السنوات المذكورة على التوالي كما يلي: ١٠٣,٠٠٠، ١٠٠,٠٠٠، ١٦٥,٦٢٥، ١٠,٠٠٠، ١٣٧,٥٠٠ و ٥٠,٠٠٠ دينار عراقي.

وإلى جانب المشاريع الصناعية والتجارية التابعة للبرجوازية الوطنية النامية حديثاً كانت هناك المشاريع الصناعية والتجارية الأخرى التابعة للبرجوازية الصغيرة، أي التي ترتبط بعلاقات الإنتاج السلعية الصغيرة. فهذه الفئة يانتاجها الحرفي ومبيعاتها في السوق التجاري الداخلي شكلت قاعدة الإنتاج الصناعي والتجاري في العراق، رغم المصاعب الجمة التي واجهتها، بسبب مواقف السلطات العثمانية من جهة، وازدياد استيراد السلع الأجنبية المصنعة من جهة أخرى. إذ أنها أدت إلى غلق الكثير من ورشهم وبيعها والنزوح إلى مواقع أخرى أبعد عن مراكز المدن. ومع ذلك بقيت هذه العلاقات واسعة نسبياً وتشمل حرفاً كثيرة ونشاطات واسعة بحكم مستوى تطور المجتمع وسيادة العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وبطء تغلغل العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الاقتصاد العراقي. وكانت تلك الأوضاع تسهم في إعادة إنتاج علاقات الإنتاج السلعية الصغيرة وإلى استمرار مشاركة هذه الصناعات بنسبة مهمة في تكوين الدخل القومي المنتج والمتحقق في البلاد. وكان جل الحرفيين يتوارثون الصنعة ويحافظون على أسرارها ويرتبطون بعلاقات داخلية متميزة لحمايتها. إلا أنهم مع ذلك كانوا يعانون من تخلف في وسائل الإنتاج المستخدمة ومصاعب غير قليلة أمام استيرادها أو استيراد المواد الأولية الضرورية لتطوير الإنتاج فيها، مما كان يترك أثره المباشر على شحة مدخولاتهم وشظف عيش الغالبية العظمى منهم. ودفع هذا الوضع المزري فئات البرجوازية الصغيرة، وبخاصة الصناعية منها، إضافة إلى العاملين في مجالات التعليم والطلبة والمثقفين، إلى تشديد النضال في وقت مبكر ضد الهيمنة الإمبريالية وضد العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية والكومبرادورية في آن واحد. ولعبت هذه الفئات دوراً بارزاً ومتميزاً في الحركة الوطنية العراقية في فترة العشرينات وبداية الثلاثينات، كما كان لهم وجود سياسي بارز في كل الأحزاب السياسية العراقية حينذاك.

إن المنافسة الحادة التي واجهها قطاع الصناعات الحرفية من السلع المستوردة قد دفع بأصحاب هذه الصناعات صوب أحد أمرين، وهما:

١. السعي إلى تجديد وسائل الإنتاج المتوفرة لديها وتحسين نوعية الإنتاج من خلال استيراد معدات حديثة نسبياً.

٢. إغلاق محلاتهم والانتقال للعمل لدى أصحاب الورش الآخرين، أو الانتقال إلى العمل في المشاريع التابعة لسلطات الاحتلال أو التابعة للدولة أو المشاريع الصناعية التي قامت بتأسيسها الفئة البرجوازية الصناعية الحديثة كعمال أجراء. وشمل هذا الواقع مختلف الصناعات اليدوية، سواء صناعات الغزل والنسيج أو الأحذية أو كبس التمور وغيرها، وبشكل خاص في المدن الرئيسية مثل بغداد والبصرة والموصل، في حين واصل الإنتاج الحرفي الصغير في المدن الصغيرة قائماً مع صعوبات غير قليلة وإغلاق للمحلات التابعة لهم.

ولم تكن فئات الحرفيين ومجموعات من المزارعين ينتمون إلى البرجوازية الصغيرة فحسب، بل كانت هناك مراتب أخرى منها مجموعة كبيرة من صغار ومتوسطي المستخدمين والموظفين في دوائر الدولة وفي القوات المسلحة، الجيش والشرطة والأمن الداخلي، وكذلك جمهرة المعلمين وجماعات كبيرة من الطلبة، إضافة إلى فئة المثقفين العاملين في مختلف مجالات الثقافة. والسمة المميزة لهذه المراتب الاجتماعية أنها تشكل الطليعة الفكرية والمتعلمة في المجتمع والتي كانت وما تزال تلعب دوراً مهماً في عمليات التنوير الفكري والسياسي في المجتمع. ومن بين أوساطها برزت مجموعات ساهمت بتشكيل العديد من الأحزاب السياسية العراقية أو أصبحت أعضائها فيها، كما أنها كانت من بين الفئات السباقية في النضال الوطني. وكانت نسبة غير قليلة من أبناء هذه المراتب الاجتماعية تحصل على مرتب شهري يوفر لها جزءاً أساسياً من حاجتها المعيشية، ولكن نسبة عالية منها كانت تعاني من ضعف الحال بسبب ضعف الرواتب التي كانت تدفع للموظفين والمستخدمين في أجهزة الدولة أو في التعليم الابتدائي والثانوي والمهني. وكانت نسبة مهمة منهم تعاني من شظف العيش، وخاصة تلك التي كانت من المراتب الدنيا في

سلك الشرطة والجيش والأمن. كما كانت نسبة أخرى من هذه المراتب تعاني من البطالة وشظف العيش وتصبح عالة على عوائلهم الفقيرة أصلاً.

## المبحث الرابع

### الطبقة العاملة خلال الفترة ١٩٢١-١٩٥٠

لم يكن تطور الطبقة العاملة العراقية واحداً أو متماثلاً في مختلف القطاعات الاقتصادية، سواء أكانت القطاعات الإنتاجية منها أم الخدمية، بل تميز بالتفاوت الشديد، مجسداً في ذلك الاختلال الذي تميز به الاقتصاد العراقي في نمو مختلف قطاعاته وفروعه الاقتصادية وتأثير ذلك على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. ففي الوقت الذي خلا العراق من صناعات آلية وتقنيات حديثة خلال الفترة الواقعة بين نهاية القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الأولى، إذ كان العراق لا يملك حينذاك سوى بعض المشاريع الصناعية البسيطة التي أقامتها الحكومة العثمانية لأغراض تأمين بعض مستلزمات القوات المسلحة للسلع الاستهلاكية كالغزل والنسيج أو العتاد الحربي أو الطباعة. وعلى هذا الأساس لم تكن هناك طبقة عاملة بالمعنى الحديث للكلمة، إذ وجدت مجموعات غير قليلة من العمال المشتغلين في مجالات غير قليلة، وبشكل خاص في الخدمات كالنقل أو في إقامة السدود والجسور أو في الأعمال الترابية أو في كبس التمور على الطريقة التقليدية أو في محالج القطن البدائية التطور أو العمال الذين كانوا يعملون في الورش الصغيرة للصناعات الحرفية اليدوية المنتشرة في أنحاء البلاد. وتوسع تشغيل العمال بالسخرة أو بأجور واطئة جداً خلال فترة الحرب العالمية الأولى لخدمة المصالح البريطانية وقواتها العسكرية ومشاريعها الخاصة المرتبطة مباشرة بوجودها ونشاطها العسكري. وقبل وخلال فترة الحرب العالمية الأولى وما بعدها نشأت وتطورت تدريجاً بعض المشاريع المهمة التي شغلت عدداً أكبر من العمال العراقيين والأجانب مثل منشآت السكك الحديد والميناء، إضافة إلى أعمال التنقيب عن النفط الخام.



وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى ونتيجة تزايد الحاجة المحلية وحاجة القوات البريطانية في العراق إلى الكثير من النشاطات الاقتصادية والعسكرية، وكذلك إلى السلع الصناعية ورغبة الرأسماليين البريطانيين في استثمار رؤوس أموالهم في العراق لتعزيز مواقع المصالح البريطانية وتحقيق الأرباح، أقيمت بعض المشاريع الصناعية الجديدة. وجرت محاولات لتنمية الصناعات الزراعية باعتبار العراق بلداً زراعياً، مثل زراعة القطن، إضافة إلى ولوج قطاع استخراج النفط الخام وتصديره وتكريره بعضه في داخل البلاد. ولم تكن التوظيفات في هذه المشاريع عراقية، بل كانت في الغالب الأعم أجنبية وعائدة للحكومة البريطانية أو الرأسماليين البريطانيين. وتركز نشاط الرأسمال البريطاني في العراق في اتجاهات ثلاثة كان يؤمل منها أن تؤمن لبريطانيا الموقع المهيمن في الاقتصاد العراقي والمحقق للربح الذي تتوخاه الشركات الرأسمالية والحكومة البريطانية، وهي:

- تنمية وتوسيع حركة التبادل التجاري بين الإمبراطورية البريطانية والعراق، والتي تطلبت بدورها إيلاء اهتمام خاص بالموانئ والسكك الحديدية وطرق المواصلات البرية الأخرى والنهرية وتأمين سلامة وصول السلع إلى المستهلك العراقي أو وصول السلع المصدرة إلى المصانع والمستهلك البريطاني.

- توظيف رؤوس الأموال البريطانية في قطاع التنقيب عن النفط الخام واستخراجه، وكذلك في قطاع الزراعة، وخاصة في زراعة القطن، وفي بعض المشاريع الخدمية الأخرى للاستفادة القصوى من الموارد الأولية المتوفرة في العراق والأيدي العاملة غير الماهرة والرخيصة جداً، وكذلك تأمين مستلزمات احتكار السوق العراقي من جانب الشركات الصناعية والتجارية البريطانية.

- استثمار رؤوس أموال حكومية بريطانية غير قليلة لتأمين مستلزمات الاحتفاظ بقوات عسكرية ومدنية بريطانية قادرة على حماية مصالح الرأسمال والحكومة البريطانية في العراق وباعتباره منطقة استراتيجية في الخليج والشرق الأوسط عموماً.

ولتحقيق هذه الأغراض بدأت سلطات الاحتلال البريطاني باستكمال خطوط السكك الحديدية التي بدأت منذ عام ١٩١٣ على أيدي الألمان، وتنشيط وتوسيع قدرة الموانئ

العراقية على استقبال وتفريغ أو شحن البضائع من ميناء البصرة، والتوسع في استخدام الطرق النهرية وتأمين مستلزمات كرى الأنهار والسدود وشق الطرق البرية لتسهيل حركة قواتها وتجارتها بين المدن العراقية. كما أبدت اهتماماً خاصاً بالتمور العراقية، وهي سلعة مهمة ورائجة لأغراض التصدير، وكانت تحقق أرباحاً مجزية للمستثمرين الأجانب، وكذلك تنشيط زراعة القطن واستيراد مكائن لحق القطن.

وإذ يعتبر عام ١٩٢٦ البداية الفعلية لإقامة أول مشروع صناعي آلي حديث نسبياً للغزل والنسيج في العراق بمبادرة من مجموعة من أصحاب الأموال العراقيين، فأنها كانت البداية المتواضعة لنمو البرجوازية الصناعية العراقية أيضاً، التي حاولت في أعقاب العقد الثالث من القرن العشرين أن تنشط هذه العملية من خلال الضغط لإصدار المزيد من القوانين لتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها من المنافسة الأجنبية وتأمين الدعم لها من خلال الإعفاءات الجمركية على مستورداتها ومبيعاتها. لقد كانت ولادة الصناعة العراقية وكذا البرجوازية الصناعية عسيرة جداً في العراق، وكذا كان حال نمو الطبقة العاملة الصناعية. ولكن البرجوازية الوطنية عرفت نمواً أسرع لها في مجالات التجارة الداخلية والتصدير. وتمتعت البدايات بدعم مباشر من فئات الأفندية العاملة في الحقل السياسي والمرتبطة بالحزب الوطني على نحو خاص، كما حصلت على دعم من الحلقات الماركسية من خلال دعوتها للتصنيع ومناهضتها للهيمنة الأجنبية. واستطاعت جماعات الضغط أن تؤثر على الساحة السياسية والشارع العراقي، إضافة إلى تأثيرها على الحكومة وعلى مجلس النواب، فصدر عنها في عام ١٩٢٧ قانون الإعفاء الجمركي عن استيرادات المشاريع الصناعية لمدة عشر سنوات<sup>٥٩</sup>، ثم قانون تشجيع الصناعة الوطنية لعام ١٩٢٩، كما تأسست في نفس هذه السنة جمعية أصحاب الصنائع. ولكن هذه الفئة الحديثة التكوين لم تستطع البروز القوي كقوة اجتماعية متماسكة وواعية نسبياً لمصالحها على الساحة السياسية العراقية إلا في

---

59 El-Obidi, Khalil Mohamed. Zur einigen Fragen der Industrialisierung im Irak. Dissertation zur Erlangung des Grades eines Doktors der Wirtschaftswissenschaften. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965. S.15.

أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث أمكن تشكيل عدد من الأحزاب التي عبر بعضها عن مصالح البرجوازية المتوسطة.

وكان من الصعب خلال تلك السنوات الفصل بين الفئات الاجتماعية المختلفة، إذ كان الانتماء السابق والجاري لها يتداخل مع الانتماء الجديد الذي بدأ ينشأ تدريجاً. وكان الكثير من أفراد البرجوازية المتوسطة الحديثة التكوين يرتبط بالأرض الزراعية ويمتلك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ويجد أن مصالحه غير منفصلة عن مصالح كبار ملاكي الأراضي الزراعية، كما كان البعض الآخر يتعامل بالتجارة وكانت مصالحه ترتبط بشكل مباشر مع مصالح الكومبرادور، ولم يكن الاصطفاف الطبقي بين هذه الفئات في هذه الفترة واضحاً ولا حاداً.

وخلال العقد لثالث من القرن العشرين كان التوظيف الأساسي في العراق يرتبط بالدولة العراقية وبالرأسمال البريطاني والقوات البريطانية في العراق، في حين غاب إلى حدود بعيدة دور الرأسمال المحلي الخاص العراقي، إلا في مشاريع تنظيف وكبس وتعليب التمور ومشروع للغزل والنسيج مثلاً. ولم يكن الوعي الاستثماري عند أصحاب الأموال العراقية قائماً، إذ كانت اهتماماتهم منصبّة على التجارة على نحو خاص، كما أن الغالبية من هؤلاء كانوا من الإقطاعيين وشيوخ العشائر الذين لم يبدوا أي اهتمام بالتصنيع، بل تركز جل اهتمامهم صوب القضايا الاستهلاكية البذخية الخاصة بهم أو تخزين الأموال في البيوت. وقد برز دور هذا القانون الجديد بشكل أكثر ملموسية في سنوات العقد الرابع. وفي ضوء ذلك تركز نمو الطبقة العاملة العراقية الجديدة في المشاريع التابعة للمصالح البريطانية وبعض المنشآت الحكومية العراقية وبعض مشاريع القطاع الخاص المحلي، كما يوضحها الجدول التالي وفق إحصائيات عام ١٩٣١:

عدد العمال العراقيين في المؤسسات العراقية

حتى عام ١٩٣١

القطاع	عدد العاملين/ نسمة*
السكك الحديدية	٩٠٠٠
ميناء البصرة	١٢٧٢
مديرية الأشغال العامة	٤٥٥٠
البرق والبريد	٢٠٦
مديرية المساحة العامة	٣٥٠
شركة نفط العراق	١٠٠٠
شركة نفط خانقين	٧١٨
جمعية زراعة القطن البريطانيين	١٨٠-٤٣
معمل فتاح باشا	٢٠٠
مكابس التمور	**٥٠,٠٠٠
عدد سواق سيارات الحمل	***١,١٠٠
عمال الطابوق	٢,٢٠٠
عمال السيجائر	عدة مئات

\* قارن: لانكلي، كاثلين م. تصنيع العراق. قارن: مصدر سابق. ص ٨٩.

\*\* قارن: أحمد، كمال مظهر د. الطبقة العاملة العراقية. مصدر سابق. ص ٦٣.

ويفترض أن يشار إلى أن هناك العديد من المشاريع الأخرى كالمطاحن وعمال النقل وعمال البناء في القطاع الخاص وكذلك العاملين لدى المنشآت البريطانية التابعة للقوات المسلحة في الحبانية والشعبية وفي غيرها أيضاً.

أما الفترة التي أعقبت دخول العراق في عصبة الأمم وانتهاء فترة الانتداب حتى بداية الحرب العالمية الثانية، ورغم التوترات السياسية في الداخل حصل بعض التطور في المشاريع الصناعية العراقية وعدد العاملين في تلك المشاريع، كما نما عدد العاملين في شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق. ويمكن للجدول التالي توضيح هذا التطور:

المشاريع الصناعية الوطنية وعدد العاملين فيها في العراق

في عام ١٩٣٩/١٩٣٨

المشروع	عدد العاملين العراقيين	عدد العاملين الأجانب	مجموع العاملين
السجاير	٧٢٦	٥٤	٧٨٠
الكحوليات	٧٣	١	٧٤
الأحذية	٢٨	٢	٣٠
الغزل	١٦٤٤	—	١٦٤٤
الحلويات	٢٧	—	٢٧
المعكرونة	١٢	—	١٢
المطاحن	٩٠	—	٩٠
الجلود والدباغة	١١	١	١٢
الكاشي	٤٠	١	٤١
الشخاط	٨٥	٦	٩١
الصابون	٤٠	١	٤١

المصدر: العبيدي، خليل محمد. بعض قضايا التصنيع في العراق. رسالة دكتوراه.

مصدر سابق. ص ٢٤.

أما في قطاع النفط الخام فقد ارتفع عدد العاملين خلال تلك الفترة الواقعة بين ١٩٣١ و١٩٣٩ من ١٧١٨ عاملاً عراقياً وأجنبياً إلى ٤٣٦٤ عاملاً عراقياً وأجنبياً، منهم ٢٥٩ عاملاً أجنبياً<sup>٦٠</sup>.

وفي الفترة الواقعة بين بداية الحرب حتى نهاية الفترة التي نحن بصدد البحث فيها، جرى تطور أكثر سرعة في عمليات إنشاء المشاريع العراقية وفي إقامة مشاريع الهياكل الارتكازية ومشاريع النفط التابعة لشركة نفط العراق وشركتي نفط الموصل ونفط البصرة والسكك الحديدية والميناء وغيرها. ففي الوقت الذي بلغ عدد المشاريع الصناعية العراقية في عام ١٩٢٩، أي سنة صدور قانون تشجيع الصناعة الوطنية، ثمانية مشاريع فقط، ارتفع العدد في عام ١٩٤٥ إلى ٩٦ مشروعاً صناعياً، وفي الوقت الذي توزعت تلك المشاريع في عام ١٩٢٩ على عدد محدود من المنتجات الصناعية، ازداد عددها في عام ١٩٤٥ ليشمل أكثر من ثلاثين من منتجات الصناعات التحويلية الخفيفة والاستهلاكية، وهي ذات إنتاج ضعيف وإنتاجية واطئة أيضاً تجسد مستوى التكنيك والتكنولوجيا المستخدم في العراق حينذاك<sup>٦١</sup>. ومن المؤسف أن لا تتوفر معلومات مدققة عن عدد العاملين في المشاريع الصناعية المختلفة، سواء كانت مشاريع كبيرة أم متوسطة أم صغيرة. فتقرير البنك الدولي لعام ١٩٥١ يشير إلى "أنه بالرغم من وجود أكثر من ٦٠,٠٠٠ شخص يعملون في الإنتاج الصناعي، ما عدا النفط، إلا أن من الواضح أن كلهم تقريباً يشتغلون في مؤسسات صغيرة ويدوية. وقد قدر نحو من ٢٠٠٠ عامل فقط يشتغلون في معامل صناعية حديثة"<sup>٦٢</sup>.

---

60 El-Obidi Khalil Mohamed. Zur einigen Fragen der Industrialisierung im Irak. Dissertation zur Erlangung des Grades eines Doktors der Wirtschaftswissenschaften. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965. S.33.

٦١ قارن: لانكلي، كاتلين م. تصنيع العراق. قارن: مصدر سابق. ص ٨٩.

٦٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٥.

وقد بلغ عدد العاملين في قطاع النفط الخام الأجنبي في عام ١٩٥٠ (١١٣٧٤) شخصاً، منهم ٧٩٦ عاملاً أجنبياً<sup>٦٣</sup>.

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن عدد العاملين في الإنتاج الصناعي المحلي والأجنبي بلغ في عام ١٩٥٠/١٩٥١ حوالي ٧٢,٠٠٠ عامل. ويزداد عدد هؤلاء العمال في العراق، إذا ما أضيف إليهم العمال المشتغلين في مشاريع القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل السكك والميناء والكهرباء والماء ومختلف الخدمات الاجتماعية والنقل والمواصلات... الخ.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الأجور التي كانت تدفع للعاملين في القطاع الصناعي كانت واطئة جداً، في ما عدا قطاع النفط الخام، حيث كانوا يتقاضون أجوراً أعلى من زملائهم العمال الآخرين في القطاعات الاقتصادية المحلية. فحتى عام ١٩٣٩ كان العامل الذي يشتغل عشر ساعات في اليوم يتقاضى أجراً يتراوح بين ٢٠-٤٠ سنتاً لا غير، أو ما يتراوح بين ٨٠-١٦٠ فلساً. أما الأطفال فكانوا يتقاضون لنفس ساعات العمل أجراً يتراوح بين ١٠-٢٠ سنتاً أو ٤٠-٨٠ فلساً فقط، وهي مقاربة للأجرة التي كانت تدفع للنساء العاملات. وقد تحسن هذا الوضع قليلاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلا أنه بقي واطئاً جداً. إذ كانت عائلة يتراوح عدد أفرادها بين ٤-٥ أشخاص تحقق دخلاً يتراوح بين ٥-٧ دينار عراقي<sup>٦٤</sup>، أي بمعدل يومي يتراوح بين ١٦٦-٢٣٣ فلساً فقط. لقد كانت حالة البؤس والفاقة والحرمان تميز حياة العمال العراقيين في مختلف أرجاء العراق. وقد أشار إلى ذلك أحد الباحثين البريطانيين حين كتب يقول: "العمال الصناعيين في شركات النفط يتقاضون أجوراً جيدة، كما يلاقي رعاية جيدة، وغالباً ما يحصل على سكن. ولكن الحالة العامة للعمال في بقية الفروع فهي مشابهة لحالة العمال الصناعيين في بريطانيا العظمى قبل قرن لفترة نظام المصانع"<sup>٦٥</sup>.

---

63 El-Obidi Khalil Mohamed. Zur einigen Fragen der Industrialisierung im Irak. S.

مصدر سابق 33.

٦٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦.

65 Grunwald and Ronall. Industrialization in the Middle East. Council for Middle East Affairs Press. New York. 1960. P. 251.

## الفصل الثالث

### الحياة السياسية والتيارات الحزبية في الفترة ١٩٣٢-١٩٤٥

كان ثمن إلغاء الانتداب ودخول العراق عصابة الأمم في عام ١٩٣٢ قد تجسد في توقيع العراق على المعاهدة العراقية-البريطانية لعام ١٩٣٠ وسريان مفعولها مباشرة بعد عضوية العصابة. ولم تكن هذه المعاهدة تحظى بتأييد الشعب وقوى المعارضة العراقية، رغم أن بعض القوى كانت تتأرجح في موقفها إزاء المعاهدة بين السكوت عندما تدخل في تشكيكة حكومية جديدة، وبين المعارضة لها عندما تكون خارج التشكيكة الحكومية. ومع ذلك اتسعت قاعدة المخالفين لهذه المعاهدة وتبلورت نتائجها السلبية من خلال التنفيذ العملي لبنود الاتفاقية في مجال ممارسة الاستقلال والسيادة الوطنية التي شعرت غالبية قوى المعارضة بأنها ناقصة وأن التدخل البريطاني في شؤون العراق أصبح كبيراً وملموساً ويصعب قبوله.

وخلال هذه الفترة نمت وتبلورت تدريجاً أربعة اتجاهات فكرية وسياسية على الساحة السياسية العراقية، وهي:

١. الاتجاه المحافظ الذي كانت تمثله الغالبية العظمى من النخبة الحاكمة التي توالى على تشكيل الوزارات العراقية منذ عام ١٩٢١. وكان أشخاصها في الغالب الأعم من الضباط الشريفيين من خريجي المدارس العسكرية العثمانية أو ممن تعامل معهم من السياسيين العراقيين. وكانت اتجاهات هذه القوى هو المحافظة التامة على علاقات العراق الوطيدة مع بريطانيا باعتبارها الضمانة الأكيدة لاستمرار العراق وتطوره. وكان هذا التيار المحافظ يمتد في بنيته إلى صفوف بعض التيارات السياسية الأخرى ويتفاعل معها وينتقل من موقع إلى آخر مؤثراً فيها أو متأثراً بها، أي أن الحدود بين بعض تلك التيارات لم يكن صلباً بل هشاً ومتحركاً حينذاك. وكان البلاط يقف إلى جانب هذا الصف بشكل ثابت ويسعى إلى



قيادته أحياناً، ولكن كانت للبلاط من جهة، وبعض التشكيلات الحكومية من جهة أخرى، تناقضات وصراعات غير قليلة تستهدف الدور والتأثير والمكانة في آن واحد.

٢. الاتجاه القومي الذي تداخل بالاتجاه المحافظ ونما فيه وخرج على بعض رموزه ثم شكل وجهته الخاصة في نهاية العقد الرابع، والتي تجلت في الانقلاب الذي قاده تنظيم الضباط والحزب السري في عام ١٩٤١.

٣. أما الاتجاه الثالث فقد تبلور بشكل ملموس في الفترة التي قبل فيها العراق في عصبه الأمم، رغم أن بداياته كانت في العقد الثالث من القرن العشرين. وإن كان هذا الاتجاه قد تشابك مع الاتجاه الفكري والسياسي الرابع، أي الشيوعي، في بداياته ومن بعض شخوصه، فإنه قد نضج وتبلور كاتجاه فكري وسياسي بميول شعبية اشتراكية إصلاحية ديمقراطية. لقد كانت مزيجاً يحمل سمات المرحلة البدائية التي كان يمر بها مستوى الفكر العراقي حينذاك، ولكنه كان متقدماً على المجتمع ودافعاً له ومؤثراً فيه ومتأثراً بأوضاعه العامة. ولم يفقد بعض شخوص هذا الاتجاه علاقاته بالاتجاه الأول حتى فترة انحلاله وتوزع عناصره على التيارات الأخرى أو تشكيل اتجاهات جديدة في الحياة السياسية العراقية وخاصة في فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها.

٤. الاتجاه الشيوعي الذي بدأ في مواقع مشابهة لمواقع الاتجاه الثالث من جهة، ومواقع عمالية وبرجوازية صغيرة كادحة من جهة أخرى، وخلال ذات الفترة، قد نضج وتبلور وتميز عن بقية الاتجاهات الأخرى في منتصف الثلاثينات وبقطع صلته الفكرية بالاتجاهات الأخرى وتكوينه منبراً مستقلاً ومتميزاً له في العراق.

سنحاول فيما يلي تناول التيارات الثلاثة الأخيرة باعتبارها لعبت أدواراً مختلفة في الحياة الفكرية السياسية العراقية من مواقع المعارضة، وبعضها أحياناً من مواقع الحكم.

## المبحث الأول: جماعة الأهالي

تميزت أجواء العراق السياسية في سنوات العقد الثالث من القرن العشرين بالقلق والتوتر والتبلور التدريجي. ورغم انسيابية ورخاوة الحدود بين الفئات الاجتماعية، بسبب البنية الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة حينذاك والتشابك الشديد بين العلاقات العشائرية الأبوية والعلاقات الإقطاعية الاستغلالية في الريف والزراعة وانعكاسات ذلك على المدينة، فأُنْشِئَ شكلاً واضحاً من الاستقطاب السياسي كان يتفاقم في المجتمع بين جماعتين، وهما: القوى التي كانت تقف في الجبهة المناهضة للانتداب البريطاني على العراق والساعية إلى رفض عقد معاهدة تساهم في تكريس أهداف الانتداب ومصالح الاستعمار البريطاني والتصدي لمنحه امتياز التنقيب عن النفط الخام واستخراجه وتصديره من جهة، وبين قوى الاستعمار البريطاني، ومعه تلك القوى التي كانت تريد، وتحت واجهات عديدة، تأمين المصالح البريطانية وتنفيذ تلك الاتفاقيات من جهة أخرى. وتجلّى هذا الصراع في المحاولات الجادة لأنصار بريطانيا نحو إقامة المجلس التأسيسي والمصادقة على القانون الأساسي وفق تصورات تلك القوى، ومن ثم إجراء الانتخابات النيابية لضمان الهيمنة على السلطة التشريعية، إضافة إلى هيمنة بريطانيا على السلطة التنفيذية والقضائية. وأمكن حسم هذا الصراع في القضايا المطروحة حتى نهاية عام ١٩٢٦، كمرحلة أولى، لصالح بريطانيا ومن يعمل معها. إلا أن الحركة القوى المناهضة للوجود البريطاني في العراق لم تكف عن النضال ولم تفشل تماماً في تغيير بعض الجوانب المهمة في القانون الأساسي لصالح الديمقراطية، كما استطاعت أن تحدد فترة المعاهدة بأربع سنوات. كما أنها وفرت الأجواء المناسبة لمواصلة النضال استناداً إلى الحريات الأساسية للمواطنين العراقيين التي تضمنها القانون الأساسي العراقي. وبدأت القوى السياسية التي ناصبت الاستعمار العداء تحرك بسرعة أكبر لتكوين منابرها المستقلة وتنشيط اتجاهاتها الفكرية والسياسية وبلورة سياساتها ومواقفها إزاء ما يجري في العراق وما يراد له مستقبلاً، ومن أجل زيادة تأثيرها في الأوساط الشعبية وبين المثقفين وإثارة الحوار في المجتمع حول القضايا المختلف عليها

والتي تمس مصالح البلاد والجماهير الواسعة في سبيل تعبئة الناس وزيادة عدد المواطنين الذين تهمهم المشاركة الفعلية في حياة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولعب الطلاب والمعلمون والمستخدمون وجمهرة من الموظفين دوراً ملموساً في هذا الصدد. وكان من بين هؤلاء تلك الجماعة التي تبلور اسمها مجازاً فيما بعد تحت اسم شعبي هو "جماعة الأهالي". فمن هي هذه الجماعة، وكيف تجمع أفرادها وكيف تبلورت أفكارها واتجاهاتها السياسية، وما هو دورها في الحياة الفكرية والسياسية العراقية؟

أنجزت العديد من الدراسات القيمة عن جماعة الأهالي على شكل أبحاث ورسائل ماجستير أو مقالات كتبت بهذا الصدد. ونحاول هنا الاستفادة مما هو متوفر عن هذه الجماعة لأغراض هذا البحث.

بدأ نشوء هذه الجماعة في موقعين أولها بغداد وثانيها بيروت. ومن أفراد هذين الموقعين تشكلت في بغداد جماعة الأهالي لتواصل الدرب، ثم انضم إليها آخرون منحوها وزناً إضافياً مؤثراً، ومنهم كامل الجادرچی، وفيما بعد جعفر أبو التمن والبعض من صحبه.

• تشكلت المجموعة الأولى من طلبة عراقيين غادروا العراق للدراسة الجامعية في الجامعة الأمريكية بيروت، وهم من طلاب البعثة الحكومية على نحو خاص. شكلت مجموعة من هؤلاء الطلاب جمعية طلابية عراقية في العام ١٩٢١-١٩٢٢، وانتخب الطالب يوسف زينل رئيساً لها. ولم تكن هذه المجموعة الطلابية بعيدة عن الأوضاع السياسية والصراعات الجارية في العراق. لهذا كان تفكير البعض منهم يتوجه صوب تشكيل نادي يجمع العراقيين ويساهم في تنشيط الحوار السياسي والاجتماعي بين أعضائه. وفي فترة لاحقة، أي في عام ١٩٢٦، تم تأسيس هذا النادي في بيروت وسمي "نادي النشء العراقي". وأبرز وجوه هذه المجموعة هم عبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وجميل توما ودرويش الحيدري ونوري رفائيل ويوسف زينل، ثم التحق بهم بعد ذلك كل من علي حيدر سليمان وعبد الله بكر<sup>٦٦</sup>.

٦٦ الملاح، عبد الغني. تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق. مصدر سابق. ص ٩٤.

وبعد انتهاء يوسف زينل من دراسته وعودته إلى العراق، انتخب عبد الفتاح إبراهيم رئيساً للجمعية الطلابية كما أصبح رئيس النادي<sup>٦٧</sup>. وتشير تلك الدراسات إلى أن عبد الفتاح إبراهيم أعطى الجمعية والنادي دفقاً جديداً وحرك الحوار فيها ونشط التوجه الذي برز قبل ذلك لدى الأعضاء بتشكيل مجموعة سرية بجوار الجمعية والنادي. وتم فعلاً تأسيس هذه الخلية السرية في عام ١٩٢٦، وكانت تعمل تحت غطاء نادي النشء العراقي. ضمت المجموعة السرية في صفوفها عبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد وجميل توما ونوري روفائيل ودرويش الحيدري وعلي حيدر سليمان وعبد الله بكر<sup>٦٨</sup>. إن تشكيل الجمعية السرية بحد ذاته يعبر عن اتجاه جديد في الحركة السياسية العراقية خارج الوطن في أعقاب تأسيس الدولة العراقية الحديثة، إذ كان الداخل قد بدأ بتأسيس الحلقات الماركسية بصورة سرية أيضاً وبتجاهات ماركسية عامة وغير واضحة، أو أن أعضاء تلك الحلقات لم يكن جميعهم بالضرورة من حملة الفكر الماركسي، ولكنهم كانوا جميعاً من العلمانيين والديمقراطيين والتقدميين. أما الجماعة في بيروت فلم يكن فيها من تبني حينذاك الفكر الماركسي، وكانت خليطاً من اتجاهات فكرية وسياسية غير واضحة ولكنها تصب في مجرى واحد هو الكره للاستعمار والرغبة في أن يكون العراق بلداً مستقلاً وأن يتسنى لأهل العراق أن يعيشوا في أوضاع معيشية أفضل. هذه الأهداف العامة هي التي جمعت هؤلاء الطلبة حينذاك. وعن هذا التنوع الفكري وعدم الوضوح في الوجهة العامة وفي التمييز بين الاتجاهات المختلفة كتب مؤلف كتاب "جماعة الأهالي" يقول: "كان أعضاء هذه الجمعية السرية، يستهويهم روح الاندفاع الوطني والقومي التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، والمتمثلة بالحركة الفاشستية في إيطاليا، وفي شخص موسوليني. ولهذا فأنهم كانوا يعقدون اجتماعات سرية

---

٦٧ الوكيل، فواد حسين. جماعة الأهالي. دار الرشيد لنشر. سلسلة دراسات ١٨٢. بغداد. ١٩٧٩. ص ٩٤-٩٦.

٦٨ الوكيل، فواد حسين. جماعة الأهالي في العراق. دار الرشيد للطباعة. بغداد. ١٩٧٩. ص ٩٤.

في ساحة اللعب في الجامعة ليلاً، وهم يحملون تمثالاً لموسوليني، ويحيطون به. أو يذهبون إلى ساحل البحر ومعهم التمثال أيضاً. أما الهدف من ذلك كله فهو العمل على تحرير البلاد، من خلال التوجيه السياسي، عند العودة إلى الوطن، والاشتغال بالحركة الوطنية<sup>٦٩</sup>. ويستدل من ذلك أن أفراد هذه المجموعة من الشباب كانوا في بداية التكوين الفكري والسياسي، وكانوا يتحرون عن طريق واتجاه يمكن من خلاله تحقيق طموحاتهم في وطن مستقل وحياء أفضل للشعب. وكانت هذه المجموعة تترك بيروت قاصدة بغداد حال الانتهاء من الدراسة واستثمرت وجودها في بيروت لثلاثة أغراض مهمة، إضافة إلى دراستها الجامعية:

- التزود بالمعارف التي توفرها أسواق بيروت للكتب، ومكتبة الجامعة الأمريكية، كما أن أغلب الدارسين في تلك الفترة، الذين ارتبطوا بهذه الجماعة، كانوا يدرسون علوماً إنسانية توفر لهم مجال الاحتكاك بالجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية النظرية والعملية.
  - الاستفادة من الأجواء السياسية المتفتحة نسبياً التي عرفت بها بيروت حينذاك ومتابعة الأخبار الواردة إليها من مصر وسوريا وفلسطين، أو تتبع الحركات السياسية في أوروبا، ومنه أخبار الاتحاد السوفييتي.
  - توثيق العلاقات في ما بينهم ومحاولة تكوين وجهات نظر متقاربة لمواصلة العمل في الداخل، وجعل الجمعية قاعدة لمن يأتي من بعدهم.
- وقد تم فعلاً اللقاء بين بعض هذه العناصر "البيروتية" في بغداد حيث واصلت عملها المشترك لسنوات لاحقة.

وبجوار هذه الجماعة نشأت علاقة بين أفراد جماعة أخرى في بغداد بدأت أثناء الدراسة الثانوية، إذ شارك بعض أفراد هذه الجماعة في المظاهرة المناهضة لزيارة ألفريد موند وحملت الاحتجاج ضد فصل المدرس اللبناني أنيس زكريا نصولي ورفيقه من التدريس

---

٦٩ المصدر السابق نفسه. ص ٩٥.

وترحيلهما إلى بلديهما لبنان وسورية حينذاك، والتي تفجرت بسبب هواجس طائفية وتشكيك بأهداف ما ورد في كتاب النصولي الموسوم (الدولة الأموية في الشام) حول معاوية والأمويين<sup>٧٠</sup>. ومن بين أبرز هذه الجماعة: حسين جميل وعبد القادر إسماعيل وخليل كنه وجميل عبد الوهاب<sup>٧١</sup>.

يشير عبد الغني الملاح إلى أن جماعة الأهالي تشكلت من ثلاث تيارات، إذ يضيف إلى الجماعتين السابقتين باعتبارهما تيارين فكريين وسياسيين، تيار ثالث كان يمثلته كامل الجادرجي، الذي انضم إلي جماعة الأهالي في فترة لاحقة بعد أن استقال من حزب الإخاء الوطني وشطب اسمه من سجلات الحزب بتاريخ ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٣٣ وفق الكتاب الصادر من كاتم أسرار الحزب محمد رضا الشبيبي<sup>٧٢</sup>. جاء في كتاب مذكرات كامل الجادرجي، الذي جمعه وأخرجه بعد وفاته نصير الجادرجي، بشأن انضمامه إلى جماعة الأهالي ما يلي:

"ليس هناك من يشك في أن انضمام كامل الجادرجي إلى جماعة الأهالي كان حدثاً تاريخياً هاماً، أولاً في تكوين الجماعة ونشاطها السياسي والفكري واتصالها بجعفر أبو التمن، وثانياً في التطورات التاريخية بعد ذلك في المحيط التقدمي بصورة خاصة ومحيط

---

٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣-٦٨. جاء في إهداء كتاب "الدولة الأموية في الشام" وفي بعض ثناياه أفكارا ومعلومات أثارت ضجة واحتجاج بعض الجماعات الشيعية، إذ عدت بمثابة طعنٍ بآل البيت، ما يلي:

"من أحق بتاريخ أمية من أبناء أمية ومن أحق بتاريخ معاوية والوليد من أبناء معاوية والوليد! فاقبلوا يا أبناء سورية الباسلة المتحدة المستقلة هذه الثمرة الصغيرة. أنيس"<sup>٧٤</sup>.

٧١ الملاح، عبد الغني. تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط ٢. بيروت. ١٩٨٠. ص ٩٤.

٧٢ الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي. مصدر سابق. ص ١٢٠.

الحركة الوطنية بصورة عامة. تلك التطورات التي أدت إلى تكوين الحزب الوطني الديمقراطي بع ١٣ عاماً واستمرار صدور الجريدة، وثالثاً في حياة الجادرجي نفسها<sup>٧٣</sup>.

لعبت القرابة والصداقة والعيش في محلة أو منطقة واحدة بالنسبة للبعض منهم، وخاصة جماعة بغداد، دورها في تنشيط عمل المجموعتين وتلاقيهما ومشاركتها في صياغة مواقفهما الفكرية والسياسية وبرامجهما النضالية، إذ لم يكن هؤلاء الأشخاص موحدي الفكر والمواقف السياسية، بل كانوا يعبرون عن أفكار كثيرة ومتنوعة ويشكلون تيارات ديمقراطية جديدة في الحركة السياسية العراقية، لم تكن قد تبلورت بعد حتى ذلك الحين، ولكنها كانت تهتدي باتجاهات وطنية وديمقراطية عامة.

في النصف الثاني من عام ١٩٣١ كان الاتفاق قد تم بين أفراد هذه المجموعة على إصدار صحيفة فكرية وسياسية تعبر عن رأي الجماعة. واتفقوا على تسمية جريدتهم "الأهالي"، باعتباره اسماً شعبياً رديفاً للشعب، إذ كان يراد للجريدة أن تعبر عن أوضاع الناس السياسية والمعيشية وحياتهم الاجتماعية، أي التعبير عن رأي السواد الأعظم من الناس العراقيين. صدر العدد الأول من جريدة الأهالي في اليوم الثاني من شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٣٢، وكان صاحبها ومديرها المسؤول المحامي حسين الجميل<sup>٧٤</sup>. وبعد ستة شهور تقريباً أصبح عبد القادر إسماعيل صاحبها وإسماعيل الغانم مديرها المسؤول. وفيما بعد أصبحت الجريدة في ملكية كل من عبد القادر إسماعيل وعزيز شريف الذي كان قد التحق بالجماعة أيضاً<sup>٧٥</sup>. وضعت الجريدة في صدر صفحتها الأولى الشعار الذي اختاره لها محمد حديد "منفعة الشعب فوق كل المنافع"<sup>٧٦</sup>.

---

٧٣ الجادرجي، كامل. مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي. دار الطليعة. بيروت. ط ١. ١٩٧٠. ص ٢٤/٢٣.

٧٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٠٥.

٧٥ - حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٤١.

- الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي. مصدر سابق. الهامش رقم ٨٠. ص ١٧٦.

٧٦ الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي. مصدر سابق. ص ١٠٥.

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن أفراد هذه الجماعة التقوا على مبادئ أساسية تتلخص في الدفاع عن مصلحة الوطن والشعب والنضال ضد معاهدة ١٩٣٠ وضد امتياز النفط الخام، ومن أجل الخلاص من الوجود والتدخل البريطاني في شؤون العراق، إضافة إلى تحسين مستوى معيشة السكان والخدمات العامة، وخاصة التعليم والصحة وتأمين التطور الاجتماعي في البلاد. يشير الأستاذ حنا بطاطو في كتابه "العراق" إلى فكر هذه الجماعة فيقول: " في ما عدا ذلك، كانت الأفكار التي طرحتها "الأهالي" مبهمة وغير منسجمة، وكانت تردد صدق الفابية أحياناً، والماركسية أحياناً أخرى، والداروينية أو الشعبوية (أو النارودنيكية) الروسية بين حين وآخر. وحتى بعد تعريف المجموعة في العام ١٩٣٥ بأنها تنوع إصلاحية ليبرالية ديمقراطية من الاشتراكية، صيغ من أجله تعبير "شعبية" (أي اشتراكية شعبية)، فإن ضبابية معينة استمرت في تمييز مبادئ المجموعة. ونشأ هذا نتيجة مقاومة معينة في صفوفها لكل ما يقترب من أن يكون التزاماً فكرياً صارماً، وبعضه الآخر من حقيقة أن مواقع مؤسسي المجموعة كانت لا تزال لم تكتمل تكويناً، وهذا ما أصبح شديد الوضوح في آخر الأمر"<sup>٧٧</sup>. وغالبية المصادر التي بحثت في هذه الفترة تشير إلى أن اللولب الفكري لهذه المجموعة كان عبد الفتاح إبراهيم، الذي كتب الكثير لشرح اتجاهات الجماعة، وأصدر كراساً يشرح فيه مفهوم الشعبوية"<sup>٧٨</sup>. وكتب زكي خيري عن أفكار عبد الفتاح إبراهيم وكراسه عن الشعبوية يقول: "وقد كلفت جماعة الأهالي عبد الفتاح إبراهيم بصياغة برنامج لها. فأصدر عام ١٩٣٤ كراساً بعنوان "الشعبية" وقد ردد فيه ما تقوله الدعاية الاستعمارية والرجعية بحق الشيوعية أي الأضداد الثلاثة: ضد الدين، ضد الوطنية، ضد العائلة"<sup>٧٩</sup>. ويواصل زكي خيري فيقول ب "أن هذا الجزء من الكراس المعادي

٧٧ بطاطو، حنا. العراق. الجزء الأول. مصدر سابق. ص ٣٣٨/٣٣٩.

٧٨ أورد كامل الجادرچي في مذكراته المبادئ والأهداف الأساسية التي وردت في كراس الشعبوية والتي يمكن العودة إليها. راجع: الجادرچي، كامل. مذكرات كامل الجادرچي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي. دار الطليعة. بيروت. ط ١. ١٩٧٠. ص ٥٠/٤٩.

٧٩ خيري، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. مصدر سابق. ص ٧٧.



للشيوعية كتب باللاح من كامل الجادرجي<sup>٨٠</sup>. ويبدو عند الإطلاع على كراس الشعبية، الذي عبّر في جوهره عن أفكار عبد الفتاح إبراهيم، والرد الذي صاغه في حينها قاسم حسن، يمكن القول بأن الرد كان شديد اللهجة ومتشنجاً يعبر عن الأجواء التي سادت في حينها بين الحركة الاشتراكية الديمقراطية والحركة الشيوعية، خاصة وأن قاسم حسن كان قد عاد لتوه من اجتماع الكومنترن، كما أنه كان يحتل موقعاً مهماً في الحزب الشيوعي العراقي الذي كان قد تأسس لتوه في العراق. ولا شك في أن أفكار الشعبية كانت واقعية إلى حدود كبيرة ولم تبتعد كثيراً عن واقع العراق القائم حينذاك، رغم أنها كانت في الوقت نفسه تجسد الصراع الذي كان يدور في داخل جماعة الأهالي غير الموحدة فكرياً والمتفقة في الاتجاهات السياسية العامة إزاء الحكم القائم في العراق. وكانت أفكار جماعة الأهالي (الشعبية) تنتمي جزئياً إلى الاشتراكية الديمقراطية الإصلاحية، وهي في الوقت نفسه ذات أرضية فابية وماركسية، إلا أنها لم تكن لينينية في كل الأحوال. ولكن ما هي أهداف ومهما "جماعة الأهالي"؟ ليست الإجابة عن هذا السؤال سهلة، وسبب صعوبتها تكمن في أن كل فرد فيها كانت له أفكاره الخاصة واتجاهاته السياسية المتميزة عن الآخر، كما أن مواقف غالبية أعضاء هذه الجماعة كانت في حالة حركية وعملية تغير وتبلور مستمرة. ورغم ذلك اتفقت هذه الجماعة على برنامج مشترك لخصت فيه الأهداف والمهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها. واستناداً إلى ما ورد في كراس (الشعبية). المبدأ الذي تسعى "الأهالي" لتحقيقه) الذي نقله لنا فؤاد حسين الوكيل في كتابه "جماعة الأهالي" السالف الذكر، وما ورد في كتاب كامل الجادرجي "مذكرات كامل الجادرجي" يمكن تكتيف رؤية وأهداف الشعبية في النقاط التالية:<sup>٨١</sup>

\*\* على الصعيد السياسي:

٨٠ المصدر السابق نفسه. ص ٧٧.

٨١ قارن: - الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي. مصدر سابق. ص ١٦٠-١٦٣.

- الجادرجي، كامل. مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي.

مصدر سابق. ص ٥٠/٤٩.

- إقامة دولة مستقلة ذات سيادة والسيادة تكون للشعب وحده، تستند إلى الدستور والديمقراطية في علاقاتها بأفراد المجتمع وعلى الصعيد الخارجي.
- حق الدولة في التدخل في تنظيم شؤون المجتمع وفق الدستور والديمقراطية.
- \*\* على الصعيد الاقتصادي:
- الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادي بما يتجاوب وأوضاع العراق الاقتصادية وحاجات الشعب.
- قيام الدولة بدور قيادي في عملية التصنيع، مع فسخ المجال أمام القطاع الخاص للتوظيف في المشاريع الصناعية الصغيرة والاستهلاكية.
- امتلاك الدولة للمشاريع الخدمية والمنشآت العامة مثل السكك والبواخر ومشاريع التنوير وتجهيز الماء والترامواي وغيرها.
- تنشيط الجمعيات التعاونية في مجال التوزيع والتبادل (مرحلة التداول).
- توزيع الأراضي الأميرية على صغار وفقراء الفلاحين لإقامة مشاريع صغيرة، مع وضع نظام ضريبي تصاعدي على الدخل الزراعي.
- العمل للتخلص من الفروق الاقتصادية عبر النظام الضريبي، أي فرض ضرائب متزايدة (تصاعدية) على الدخل والإرث.
- توفير فرص عمل للقوى القادرة على العمل وتأمين السلامة أثناء العمل.
- على صعيد ملكية الدولة للبنوك وتحت تصرفها ورقابتها.
- \*\* على الصعيد الاجتماعي:
- تأمين التعليم الابتدائي المجاني ومكافحة الأمية، وضمان إنشاء معهد للتثقيف والتنوير.
- تأسيس مكاتب عامة من جانب الدولة وكذلك تأسيسها لدور السينما والمسرح والموسيقى.
- تنمية الروح الرياضية وتشجيع الشباب نحوها.

- إنشاء المستشفيات ودور الولادة والحضانة وزيادة الاهتمام لتوسيع نطاق الرعاية الصحية.
- ضمان السكنى الصحية وتنظيم المدن وفق الأسس الصحية، وإنشاء دور صحية تباع وتؤجر بأسعار مناسبة إلى السكان.
- تنظيم الأحوال الشخصية.
- تحرير المرأة والاحتفاظ بالنظام العائلي.

إن قراءة البرنامج تشير إلى أن جماعة الأهالي طرحت برنامجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مهماً يجسد في واقع الأمر الأهداف الجوهريّة التي كان المجتمع العراقي يحتاجها وخاصة الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كما منحت القطاع الخاص دوراً مناسباً ولكنها ركزت في الوقت نفسه على دور الدولة في الحياة الاقتصادية والتنظيم الاجتماعي، كما برزت أهمية النشاط التعاوني في تنظيم عمليات التوزيع والاستهلاك، وأنها من حيث المبدأ ضد الاستغلال الرأسمالي وتفاقم الفروق الاقتصادية التي تشدد من الصراعات الطبقيّة، وتسعى إلى تحقيق شكل من العدالة الاجتماعيّة، وهي ضد فرض دكتاتورية طبقة أو فئة أو حزب معين، إذ أكدت على أن الشعبيّة، في دراسات ومواقع أخرى، ضد الدكتاتورية الشيوعية والدكتاتورية الفاشية<sup>٨٢</sup>. وكانت ثقة الجماعة بالديمقراطية الرأسمالية ضعيفة واعتبروها مزيفة، ولكنهم لم يصل بهم الأمر إلى شطبها، بل طرحوا الشعبيّة كبديل لها بما تتضمنه من نهج دستوري ديمقراطي يستند إلى سيادة الشعب وإرادته ومصالحه. ولكن هذا التكتيف للبرنامج، على أهميته، لا يقدم لنا الفلسفة التي سارت عليها والتزمت بها جماعة الأهالي بكل أطيافها، إذ أننا نجد التنوع والتباين في الكثير من كتابات أفراد هذه الجماعة، وبشكل خاص في كتابات عبد الفتاح إبراهيم، إذ كان أكثرهم إنتاجاً وترويجاً لفكر الشعبيّة وأكثرهم اهتماماً ببلورة فكرة الشعبيّة والتزاماً بها. كما أن بعض الاتجاهات الفكرية الأساسية لعبد الفتاح إبراهيم كانت تختلف على نحو خاص مع أفكار كامل الجادرچي، إذ

٨٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٠.

شكل الأخير، وفي فترة لاحقة، مدرسة خاصة في الفكر والسياسة العراقية، تختلف عن مدرسة الفكر والسياسية التي عمل بموجبها عبد الفتاح إبراهيم، رغم أنهما كانا معاً في المعسكر الديمقراطي. وإذا كان الجادرجي يعبر عن فكر البرجوازية الوطنية المتوسطة بصدق ووضوح، فإن إبراهيم كان يجسد مصالح البرجوازية الصغيرة وفئة المثقفين وتطلعاتها نحو العدالة الاجتماعية. كما أن البعض الآخر من جماعة الأهالي قد اختار فيما بعد اتجاهات وسياسات متباينة وشكل تيارات في الحياة السياسية العراقية كانت كلها تسير على خط ديمقراطي عام. ففي الوقت الذي كان هناك لقاء فكري ملموس في بداية تكون الجماعة بين عبد الفتاح إبراهيم ومحمد حديد مثلاً، تبدل هذا الموقف في المرحلة النهائية لينشأ في مكانه بين كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين لقاءً فكرياً وسياسياً طويل الأمد. وهكذا كان الأمر بالنسبة إلى أبرز رموز هذه المجموعة الوطنية التقدمية والعلمانية من الرعيل الأول من المفكرين والسياسيين العراقيين المحدثين.

• لعبت جماعة الأهالي دوراً مهماً في الحياة السياسية ابتداءً من عام ١٩٣٣، إذ أنها سعت إلى التحرك بخمسة اتجاهات أساسية مهمة:

• تنشيط العمل الفكري ونشر أفكار جماعة الأهالي من خلال جريدة الأهالي أو الاستفادة من صحف أو مجلات نشر أخرى بما في ذلك إصدار الكراسات أو الكتب أو إلقاء المحاضرات.

• السعي إلى كسب العناصر الوطنية التي كانت تعمل في الحزب الوطني إلى جانبها، وعلى رأسهم محمد جعفر أبو التمن، بعد أن اعتزل الأخير السياسة وتخلي عن الحزب الوطني بسبب جزعه والصدمة النفسية التي تعرض لها من جراء تخلي ياسين الهاشمي عن القضايا التي التزم بخوض النضال المشترك مع محمد جعفر أبو التمن ضدها، مثل معاهدة ١٩٣٠ وتشكيل حزب الإخاء الوطني الوزارة في العام ١٩٣٣ برئاسة رشيد عالي الكيلاني وعضوية ياسين الهاشمي كوزير للمالية وحكمة سليمان كوزير للداخلية.

• الالتزام الواضح بقضايا الفلاحين والريف والفقراء من أبناء الشعب العراقي وطرحها كأهداف تسعى الجماعة إلى تحقيقها ومنها توزيع الأراضي بقطع صغيرة على الفلاحين

ومناهضة الإقطاع كنظام اقتصادي اجتماعي و ضد قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية، والذي كان يطلق عليه قبل الاستقلال (بالسواني)<sup>٨٣</sup>، باعتباره قانوناً جائراً يعود بالعراق إلى القرون الوسطى، كما كانت الجماعة تدعو إلى تحسين مستوى معيشة الفقراء وإيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل من خلال التصنيع<sup>٨٤</sup>. وتبنت الجماعة قضايا مهمة منها قضية تحرير المرأة العراقية، وكتبت العديد من المقالات في هذا الصدد، كما كانت لها مواقف تقدمية وديمقراطية في المسائل الاجتماعية كالتعليم والصحة والشباب وإزاء العديد من التقاليد الاجتماعية البالية<sup>٨٥</sup>.

• الاستفادة من الإمكانيات المتوفرة على الصعيد البرلماني والشعبي للنضال من أجل الأهداف التي التزمت بها الجماعة، مع الاستفادة من الإمكانيات العلنية والتنظيم السري المناسب للخروج إلى العلنية لاحقاً.

وكان للتنوع الفكري والسياسي والمواقع الاجتماعية لأعضاء هذه الجماعة الدور الملموس في الوصول إلى أوساط مختلفة من أبناء الشعب العراقي، ولكنها كانت سبباً في الصراعات التي نشأت في داخلها والاتجاهات المتعددة التي قادت فيما بعد إلى تفككها.

وفي فترة لاحقة أدرجت هذه الجماعة في جدول أعمالها التحرك باتجاه القوات المسلحة العراقية والسعي إلى كسب أوساط منها إلى جانب توجهاتها السياسية، رغم أن هذا الموقف لم يتخذ منذ بداية التكوين، بل تطور في مجرى النضال ومع دخول قوى جديدة من المعارضة إلى صفوف الجماعة. وأغلب المصادر تشير إلى دور حكمة سليمان في إقناع هذه الجماعة بالتعاون لاحقاً مع الجيش أو مع بعض الضباط العسكريين الكبار، ومنهم بكر

---

٨٣ الدليمي، طارق. الجذور التاريخية للطائفية / مرحلة التأسيس. جريدة الجرائد. موقع إلكتروني. ٢٠٠٧/٨/٩.

٨٤ الوكيل، فؤاد حسن. جماعة الأهالي في العراق. مصدر سابق. ص ١٩٨-٢٠٥.

٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٧-٢٥٦.

صدقي والفريق عبد اللطيف نوري<sup>٨٦</sup>، وبالتالي كان السبب في تأييد ومشاركة جماعة الأهالي في حكومة انقلاب بكر صدقي. وقد تم ذلك من خلال عدد من النشاطات التي قامت بها جماعة الأهالي التي ساعدت على ربط عدد من الشخصيات السياسية في نشاطاتها وأثمرت عن تعاونها وقادها بالتالي إلى تأييد انقلاب بكر صدقي. ولم يكن هذا الاتجاه مقبولاً لدى جميع أعضاء الجماعة، ومنهم عبد الفتاح إبراهيم، الذي وجده إخلالاً بالوجهة الديمقراطية للشعبية وتجاوزاً على التحول الديمقراطي السلمي للمجتمع.

• وإلى هذا الموضوع يشير كامل الجادرچي فيقول: "وفي تلك الأثناء قامت جماعة الأهالي بالعمل على تكوين هيئة غير سياسية سميت "جمعية السعي لمكافحة الأمية" فكان من الضروري لكي تنجح أن ينتسب إليها بعض الشخصيات البارزة، فقامت بمفاوضتهم وكان أول من ذهب إليه محمد جعفر أبو التمن، وبعد تردد قليل، ولما تأكد من أن غاية الجمعية غير سياسية، قبل أن يكون من بين مؤسسيها. وقد انتسب إلى الجمعية بعدئذ نصره الفارسي وفخري الجميل وغيرهما من الشخصيات، وقد انتخب جعفر أبو التمن رئيساً للجمعية ونصره الفارسي نائباً للرئيس وعبد الفتاح إبراهيم سكرتيراً ومحمد حديد محاسباً وكنت أنا من جملة أعضاء الهيئة الإدارية المركزية<sup>٨٧</sup>. ويبدو أن غاية الجمعية لم يكن مكافحة الأمية فحسب، بل ومهمات أخرى، إذ أنها كانت، كما يمكن استنتاجه من سير فعاليتها تسعى إلى تحقيق ما يلي:

---

٨٦ صفوة، نجدة فتحي. العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. الجزء الخاص بمذكرات الدكتور فريتز غروبا (القائم بأعمال ألمانيا ثم وزيرها المفوض في العراق من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٩ - ثم في مايس سنة ١٩٤١). منشورات المكتبة العصرية. صيدا - بيروت. ١٩٦٨. ص ٩٠-٩٢.

٨٧ الجادرچي، كامل. مذكرات كامل الجادرچي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي. دار الطليعة. بيروت. ط ١. ١٩٧٠. ص ٢٩.

• القيام بمجموعة من النشاطات الاجتماعية التي تقربهم إلى الأوساط الشعبية، ومنهم الفلاحون والعمال والطلاب.

• تأمين انتساب عدد من الشخصيات الوطنية والاجتماعية المعروفة إلى الجمعية التي يمكن من خلالها الحصول على دعم معنوي ومادي لصالح نشاطات الجمعية، إضافة إلى كسبهم تدريجاً لصالح النشاط السياسي مع جماعة الأهالي.

• أن تكون واسطة مهمة تؤمن مجالاً جديداً للنشاط السياسي المعارض لسياسة الحكومات العراقية المتعاقبة في مختلف المجالات وخاصة في القضايا الاجتماعية، ومنها سياسة مكافحة الأمية وتوفير مستلزمات النهوض بسياسة التربية والتعليم.

فعلى سبيل المثال لا الحصر كان الجهد المبذول لكسب جعفر أبو التمن إلى الجماعة متواصلاً بالنظر إلى سمعته الطيبة في الوسط العراقي. وبهذا الصدد كتب كامل الجادرچی يقول: وبعد أن اطمأن جعفر أبو التمن إلينا تمام الاطمئنان، بدأنا بالتفاوض معه في تكوين جمعية سرية سياسية على أساس الشعبية. والحقيقة، أننا أسرة جريدة الأهالي كنا قد اتفقنا قبل مدة غير قليلة من تكوين جمعية "السعي لمكافحة الأمية" على مبادئ معينة ثبتناها كرؤوس أقلام ووزعناها بصورة سرية على كثير من الشباب، وهي التي أصبحت فيما بعد أساساً لمنهج "جمعية الإصلاح الشعبي"<sup>٨٨</sup>. وقد اطلع على تلك النقاط جعفر أبو التمن سراً ودرسها فقرة فقرة فقبل مبدئياً تأليف الجمعية على أسس "الشعبية" وقد كان تفهمه في الحقيقة والواقع دقيقاً وكانت مناقشته لها مدعاة للإعجاب بالنظر إلى نشاطه وتربيته"<sup>٨٩</sup>. وفيما بعد قام كامل الجادرچی بالتقريب بين جعفر أبو التمن وحكمة سليمان، ثم أصبح الأخير عضواً في جمعية الإصلاح الشعبي، وعن طريقه تم الارتباط

---

٨٨ يورد كامل الجادرچی منهاج "جمعية الإصلاح الشعبي" في مذكراته المشار إليها سابقاً.

راجع: المصدر السابق، ص ٥٢/٥١.

٨٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩.

بالضباط العراقيين ومنهم بكر صدقي وعبد اللطيف نوري وشاكر الوادي وغيرهم<sup>٩٠</sup> وفي هذا الإطار أصدرت الجمعية جريدة باسم "المبدأ" وكان صاحب الامتياز جعفر أبو التمن والمدير المسؤول حسن الطالباني، وكان عضواً في الجمعية أيضاً<sup>٩١</sup>.

وبالرغم من وجود شخصيات كثيرة في جماعة الأهالي، إلا أن شخصيتين بارزتين لعبتا دورهما الأساسي في هذه الجماعة وشكلتا تيارين متشابكين ولكنها مختلفين أيضاً هما عبد الفتاح إبراهيم وكامل الجادرجي. وكان لكل منهما أتباعه، وفيما بعد، أي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، شكلا حزبين مختلفين هما حزب الاتحاد الوطني والحزب الوطني الديمقراطي على التوالي. ويبدو مفيداً أن نمر ولو بسرعة على أفكار عبد الفتاح إبراهيم وعن موقف كامل الجادرجي من تلك الأفكار ومن شخصية عبد الفتاح إبراهيم.

• إن الدراسة المعمقة لكتابات عبد الفتاح إبراهيم حينذاك ومشاركاته في الصحافة ودوره في بلورة أفكار "الشعبية" تساعد الباحث على الاستنتاج بأنه قد استخدم المنهج المادي الديالكتيكي والمادي التاريخي بصورة علمية وبعيداً عن القوالب الجامدة والنصية في تحليل الواقع العراقي وفي استنباط المهمات التي تواجه المجتمع حينذاك، دون أن يدعي الالتزام بالمنهج الماركسي. إذ أنه كان يغرف من مناهج التحليل الأخرى أيضاً والنظريات التي كانت تتصارع في الساحة الفكرية والسياسية في دراساته الاجتماعية والسياسية، كما استفاد من أبحاث العلماء في أمريكا وبريطانيا والاتحاد السوفييتي. كان عبد الفتاح إبراهيم من مجموعة المثقفين العراقيين القلة التي تميزت بسعة الإطلاع والمعرفة التفتح وسعة الأفق والتتبع المستمر للمستجد في الفكر، وخاصة في المجال التربوي والاجتماعي. وكان يتمتع باستقلالية فكرية وسياسية عالية ومسئولية كبيرة إزاء ما التزم النضال من أجله. وإذا كانت ملاحظات حنا بطاطو صائبة في ما يخص ضبابية الفلسفة الفكرية والسياسية عند جماعة الأهالي عموماً.

---

٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩-٣٢.

٩١ المصدر السابق نفسه. ص ٣٥.



فإنها لم تكن كذلك تماماً عند عبد الفتاح إبراهيم. فالتحليل الواقعي لفكر وممارسات عبد الفتاح إبراهيم تدلل على التزامه الثابت بعدد من القضايا الأساسية التي شكلت مسيرته النضالية في العراق، وعلى وضوح الرؤية لديه. ولكن هذا لا يعني أنه لم يرتكب أخطاءً معينة أو أنه كان صائباً باستمرار، إذ كان بعض الغموض يحيط ببعض الأوهام حول تشكيل حزب واحد للقوى الديمقراطية واليسارية العراقية حينذاك، رغم أهمية الفكرة، ولكنها كانت بعيدة عن الواقع، إذ كان الأصوب تأكيد أهمية الجبهة بين تلك القوى. ويبدو مفيداً تلخيص بعض الاتجاهات الأساسية في فكر وسياسات عبد الفتاح إبراهيم:

- قناعته الراسخة بمبادئ الديمقراطية وضرورة سيادتها في الحياة العامة ورفضه لأي شكل من أشكال الدكتاتورية العسكرية والاستبداد الفردي، بما فيها دكتاتورية البروليتاريا. كما كان يرفض أن يكون في الحزب رئيساً محددًا، بل كان يدعو إلى القيادة الجماعية.
- قناعته الراسخة بعدم جدوى الانقلابات العسكرية وتسلم الجيش قيادة البلاد، وبالتالي كان مقتنعاً قناعاً فكرية وسياسية بالحياة الدستورية والبرلمانية والتعددية السياسية والتداول السلمي والديمقراطي للسلطة.
- إيمانه بحق الشعب في التعبير عن إرادته ورفضه للوصاية أو التحكم بتلك الإرادة.
- نضاله الثابت ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية ومواقفه الراضية لمعاهدة ١٩٣٠ ودعوته للسيادة والاستقلال الوطني.
- نضاله ضد الرأسمالية والاستغلال الرأسمالي ودعوته إلى تبني قطاع الدولة ونشاطه، مع تمتع القطاع الخاص بإمكانية النشاط والمساهمة في البناء الاقتصادي. لقد كان اشتراكياً شعبياً يستلهم جملة من أفكاره من أرضية الفكر الفابي البريطاني، وجملة من أفكاره الأخرى من أرضية الفكر الماركسي ومن التجربة السوفييتية، ولكن بتطبيقات عراقية. لم يكن يسعى إلى الاشتراكية، كما لم يدع إلى ذلك، بل كان يرى في

الشعبية غاية المراد حينذاك<sup>٩٢</sup> وهي غاية كما يبدو كانت مقبولة، أو هي مرحلة على طريق طويل. لقد كان عبد الفتاح إبراهيم لصيقاً بالواقع العراقي حين كتب برنامج الشعبية ودعا له.

وتصدى عبد الفتاح إبراهيم للعلاقات الإنتاجية الإقطاعية البالية ودعا إلى تغييرها لصالح الفلاحين الفقراء والمحرومين من الأرض، ودعا إلى تشكيل التعاونيات الزراعية. وكان دوره متميزاً في الدعوة للإصلاحات الداخلية وخاصة في مجال التربية والتعليم، إذ كان متأثراً في هذا المجال بالمنجزات التي تحققت في الاتحاد السوفييتي من خلال إطلاعه عليها عندما كان في الولايات المتحدة لدراسة الماجستير، وانعكست في كتاباته في هذا الصدد، إضافة إلى صياغته أسس الشعبية.

كان عبد الفتاح إبراهيم المفكر والمنظر الفعلي البارز في جماعة الأهالي، وشكل في واقع الحال الجناح اليساري فيها، وكانت له مواقفه المتباينة عن الشيوعيين. وقد عبر عن ذلك بقوله "..."، لم أخاصم الشيوعيين، ولكنني لم أحاول أن أساومهم أيضاً<sup>٩٣</sup>.

تجسد فكر جماعة الأهالي في الكراس الذي أصدره ليعبر عن أهدافهم الأنية وذات المدى البعيد. وكان الهدف من هذا التحديد الوصول إلى ثلاثة غايات في تلك الفترة المتحركة جداً من تاريخ العراق السياسي:

١. أن جماعة الأهالي تؤمن بالديمقراطية والمجتمع المدني وتسعى إليهما وفق أسس الدستور العراقي والحياة البرلمانية، وأنها تريد خدمة الأكثرية الساحقة من الشعب، أي السواد الأعظم في العراق.

٢. أنها تختلف عن مواقف الشيوعيين في أربع قضايا جوهرية، وهي:

---

٩٢ الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي. مصدر سابق. ص ٢٧٥ ز الهامش رقم ٢٤٥ مقابلة خاصة بين مؤلف الكتاب (الوكيل) وبين عبد الفتاح إبراهيم.

٩٣ الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي. "مقابلة خاصة". مصدر سابق. الهامش ١٩٧. ص ٢٥٨.

"١- حرب الطبقات. ٢- حصر سلطة الحكم في طبقة العمال الصناعيين وتوزيع الحقوق المدنية على أساس منه. ٣- السعي لتحقيق الدولية. ٤- محاربة الدين والنظام العائلي"<sup>٩٤</sup>.

٣. وأنها تختلف أيضاً عن الفكر الفاشي الذي هيمن على أقسام من الجماعات القومية في العراق، وبالتالي كانت تريد تمييز نفسها عن الاشتراكية الوطنية إذ اعتبرتها جماعة الأهالي: "مؤامرة جديدة على الشعوب دبرها الرأسماليون وبذلوا في سبيلها الأموال الطائلة لمقاومة الاشتراكية وترويج مصالحهم بالدعاية وبإثارة الحماس من جهة وبالعنف والإرهاب من جهة أخرى"<sup>٩٥</sup>. وكانت هذه الرغبة تتجلى بشكل خاص عند كامل الجادرچي، الذي كان يريد إبعاد شبّهات الشيوعية عن الجماعة التي يعمل معها، خاصة وأن خطوط التماس والتباين بين أفراد الجماعة والشيوعيين لم تكن واضحة تماماً حينذاك. ففي الوقت الذي كان عبد القادر إسماعيل يعمل مع الجماعة وله علاقات طيبة مع الشيوعيين، كان أخوه، يوسف إسماعيل يعمل في صفوف الشيوعيين ومن قيادتهم. كما كان فهد يكتب في جريدة الأهالي وتحت تسميات عديدة، كما ينقل ذلك صاحب كتاب "جماعة الأهالي" عن عبد القادر إسماعيل رئيس تحرير الجريدة<sup>٩٦</sup>.

---

٩٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٩.

٩٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٠/١٧١.

٩٦ جاء في الهامش رقم ١٠٥، على الصفحة ١٨٧ من كتاب فؤاد حسين الوكيل الموسوم جماعة الأهالي، بهذا الصدد ما يلي: "كان يوسف سلمان يوسف (فهد) يرأس الأهالي من الناصرية باسم مراسلهم أو مكاتبكم أو أحدهم وما أشبهه، منذ صدورهما في العام ١٩٣٢، حين كان لا يزال عضواً في الحزب الوطني العراقي، وحتى مغادرته للعراق في العام ١٩٣٤. وقد كتب عبد القادر إسماعيل عن هذا الموضوع يقول "كانت الرسائل التي تصلني من الناصرية تستثير في مشاعر مشرقة، وتبعث في إحساساً عميقاً، تفتح أمامي آفاقاً رحبة . . كان ذلك بعد صدور (الأهالي) عام ١٩٣٢. وفي منطلق حياتها الأولى وكنت صاحبها ومديرها المسؤول. وكانت أخبار الناصرية تغذي جريدة (الأهالي) وتوطد شعبيتها بما تسبغه من حياة زاخرة فوارة من نشاطات الجماهير في غمرات نضالها الوطني".

دب خلاف شديد في الممارسة العملية بين عبد الفتاح إبراهيم وكامل الجادرجي تجسد في مجالات العمل في إطار الجماعة وفي النشر وإعداد نهج الشعبية وفي النشاط العام، إضافة إلى اختلاف عبد الفتاح إبراهيم مع الجماعة كلها بشأن الموقف من الجيش بعد أن تم الاتفاق مع حكمت سليمان وبكر صدقي ونجح الانقلاب العسكري. كتب كامل الجادرجي عن عبد الفتاح إبراهيم بعد سنوات طويلة، ضمن تحليل له لعدد من شخصيات حزب الاتحاد الوطني، يقول: "ومما لا شك فيه أن السيد عبد الفتاح إبراهيم يدين أصلاً بالماركسية وأن ثقافته كلها مستمدة من الماركسية غير أنه لما كان يعلم بعدم إمكان تصريف الماركسية في هذا البلد فقد حاول مراراً أن يطور الماركسية حسب ظروف العراق بزعمه، فأراد في بدء اشتغالاته السياسية أن يبتدع نظريات جديدة كانت دائماً تنقصها الجرأة والصراحة وبالإضافة إلى ذلك كان يعطي لشخصه المقام الأول في جميع اشتغالاته ومحاولاته ونظرياته الخاصة من دون أن يلتفت إلى ما إذا كان الغير (الذين يشتغلون معه) يقررون ذلك في الصميم أو لا يقرونه. لذلك فأنا جميع الآراء السياسية التي تخطر بباله كان يعتبرها من الأمور القطعية ويحاول أن يقنع بها الجماعة التي تشتغل معه فكانت تقتنع بها تارة فירתاح لذلك كل الارتياح وكانت طوراً تجامله وتماشيه. أما إذا خالفته في آرائه وسياسته فإنه يعتبر هذه المخالفة عداءً شخصياً له فيقطع الحبل بينه وبينها، فهو لأسباب لا أعرفها وسواء كان محقاً أم غير محق يعتبر نفسه زعيم الحركة الفكرية في العراق لذلك لم يكتف بالاشتغال مع الجماعة التي اشتغل معها بل كان يخالف القواعد الحزبية فيتصل بمختلف الجماعات الأخرى محاولاً السيطرة عليها، بالإضافة إلى محاولته فرض السيطرة على جماعته التي يشتغل معها (رسمياً) سواء كانت هيئة أم أصحاب جريدة أم ناد وما أشبه ذلك. ولعله كان يعمل بحسن نية ولكن نتائج أعماله هذه كلها كانت تؤدي بالنتيجة إلى تقويض اشتغالاته وإلى عدم تمكنه من القيام بأي عمل منتج مع جماعته أو مع الجماعات الأخرى. فالفشل الذي أصابه في مختلف الميادين السياسية والثقافية واستعداده في كل لحظة للانفصال عن الجماعة التي يشتغل فيها، كل ذلك كون فيه طبيعة كئيبة متأصلة أبعدت عنه الصفة التي تحب المرء للناس Popularity والتي هي ضرورة

لكل من يشغل بالسياسة والأعمال العامة<sup>٩٧</sup>. ثم برز كامل الجادرجي جانباً آخر من تقييمه لشخصية عبد الفتاح إبراهيم وموقف الأخير من ضرورة نوبان رأي الأقلية في الأكثرية وأن لديه نزعة جارفة نحو الزعامة، في وقت يتظاهر بغير ذلك<sup>٩٨</sup>، إضافة إلى أنه كان يرى بأن نظرياته هي الصحيحة ونظريات الغير هي الخاطئة حتى لو كان هو في الأقلية والأخرى في الأكثرية، وكان يعاملها عند ذلك وكأنها أصبحت قوى معادية له<sup>٩٩</sup>. كما برزت خلافات أخرى بين الرجلين في الموقف من القومية<sup>١٠٠</sup>، إذ كان عبد الفتاح إبراهيم شديد النقد للقوى القومية وممارساتها في العراق.

لا شك في أن تقييم كامل الجادرجي كان صارماً وفيه الكثير من الحيف بحق عبد الفتاح إبراهيم وتعبير الأجواء التي سادت بين الخصيتين، ولكن هذا التشخيص لا يخلو أيضاً من نقاط صائبة تشير إلى المزاجية الشديدة في طبيعة عبد الفتاح إبراهيم وفي صرامته وصعوبة إقناعه بوجهات نظر أخرى يؤمن بها، وهي إشكالية، كما يبدو، كانت قد وسمت أغلب الماركسيين، بغض النظر عن المدرسة التي ينتمون إليها أو التيار الذي يعملون معه أو الوجة التي يعتقدون صوابها، فهم يمتلكون الحقيقة كلها، ولا يملكها الآخرون. كما أنه كان متأثراً في بعض أفكاره بالتحليلات السوفييتية، وبشكل خاص في مسائل القومية والموقف من الديمقراطية البرجوازية ودور الدولة في الاقتصاد، بما فيه التخطيط، رغم أن التخطيط قالت به الجماعة الفابية أيضاً. كما تجلت في دعوته لوحدة القوى والأحزاب السياسية الديمقراطية في العراق لاحقاً رغم رفض القوى الأخرى لها، ولكنه بقي مصراً عليها حتى النهاية، ولم تتحقق. ولكن هذا لا يعني أنه كان مخطئاً بشأن أهمية وضرورة وحدة القوى الديمقراطية وخاصة قوي اليسار الديمقراطي.

---

٩٧ الجادرجي، كامل. مذكرات كامل الجادرجي. مصدر سابق. ص ١٩٧/١٩٨.

٩٨ المصدر السابق نفسه.

٩٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٩/١٩٨.

١٠٠ الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي. مصدر سابق. ص ١٨٣.

ويبدو أن الماركسية كانت الإشكالية الأساسية التي وقفت في طريق تطوير العلاقة الفكرية والسياسية بين كامل الجادرجي وعبد الفتاح إبراهيم، إذ أنه كان على فناعة تامة بماركسية عبد الفتاح، في حين أن عبد الفتاح، رغم تحليلاته التي تستند إلى المنهج المادي الديالكتيكي، لم يكن بالضرورة حينذاك ماركسياً، إذ كان ما يزال يتحرى عن موقع له، كما كان ما يزال ينمي إمكانياته الفكرية وينهل من مختلف مصادر الفكر الإنساني، وهي التي أدت في بعض الأحيان إلى أن يكون انتقائياً في اختياره للأفكار وعدم رسّوه على نظرية واحدة. وكان كامل الجادرجي يرى نفسه في المقابل اشتراكياً ديمقراطياً، وبالتالي كان يقف بالضد من الماركسية ومن الشيوعيين عموماً. وقد عبر عن ذلك في أكثر من مناسبة. وفي ما عدا ذلك يمكن القول بأن الاستنتاج الذي توصل إليه فؤاد حسين الوكيل في كتابه الموسوم "جماعة الأهالي" والقائل بأن الخلاف لم يكن فكرياً وسياسياً فحسب، بل كان شخصياً أيضاً<sup>١٠١</sup>، إذ برزت في جماعة واحدة شخصيتان قويتان تريدان لعب دور القائد لهذه الجماعة. وإذا كان أحدهما يجيد دور المناورة السياسية واللعبة الديمقراطية والبراغماتية، فإن الثاني كان أقل قدرة في هذا المجال وأكثر تصلباً نحو أفكاره وأكثر اعتداداً بنفسه، وربما أكثر إحساساً بتفوقه وبكونه مؤسس هذه الجماعة ومنظرها الأساسي. إنه صراع بين شخصيتين وطنيتين ديمقراطيتين استند إلى خلفية فكرية وسياسية متفكدة ومختلفة في بعض الجوانب. ويبدو لي صواب هذا الرأي بشأن الشخصيتين الديمقراطيتين العراقيتين اللتين نفتقد إليهما في هذه الأيام العصيبة التي يمر بها العراق.

---

١٠١ نفس المصدر السابق. ص ١٨٤.

## المبحث الثاني

### جماعة الأهالي وانقلاب بكر صدقي عام ١٩٢٦

تفاقم عجز القوى السياسية عن إيجاد معالجات جادة للأوضاع السياسية حينذاك وتردي الحالة الاقتصادية، رغم انتهاء الأزمة وزيادة موارد العراق المالية من النفط الخام نسبياً وتنامي الحركات السياسية في كل من كردستان وشمال العراق عموماً، وبشكل خاص الحركات الكردية والأشورية، والحركات العشائرية في مناطق الوسط والجنوب، إضافة إلى المضابط والمذكرات الاحتجاجية التي رفعها رجال الدين وقوى المعارضة السياسية إلى الأمير غازي، الذي كان قد نُصّب ملكاً على عرش العراق بعد وفاة والده، والضربات العسكرية القاسية والعنف الدموي الاستبدادي الذي مارسته الحكومة العراقية إزاء تلك الحركات دون أن تبذل الجهود السياسية العقلانية لمعالجة الوضع سياسياً وديمقراطياً. وكان الجيش هو الأداة الفعلية لممارسة تلك السياسة إزاء الحركات الست التي وقعت في غضون عشرين شهراً وقوبلت بالحديد والنار<sup>١٠٢</sup>. ولعب الفريق بكر صدقي دوراً بارزاً في التصدي الشرس لتلك الحركات وأوقع باتباعها خسائر فادحة بتشجيع ومساندة وتحريض مستمر من جانب رشيد عالي الكيلاني الذي كان في بعضها رئيساً للوزراء وفي البعض الآخر منها وزيراً للداخلية<sup>١٠٣</sup>. وإزاء هذا الوضع السياسي والاقتصادي المعقد قامت بعض فصائل الجيش العراقي بقيادة الفريق بكر صدقي، وكان طه الهاشمي في حينها نائباً للقائد العام وكان خارج العراق، وبدعم مباشر من قائد الفرقة الأولى الفريق عبد اللطيف نوري وقائد القوة الجوية محمد علي جواد، بحركة عسكرية انقلابية وفرضت على الملك غازي أن يطلب من رئيس الوزراء ياسين الهاشمي تقديم استقالته وأن يعهد بتشكيل الوزارة الجديدة

---

١٠٢ الحسن، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. ط ٧. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩. ص ١٥٥.

١٠٣ شوكت، ناجي. سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤. الجزء الأول. مكتبة دار اليقظة العربية. بغداد. ١٩٩٠. ص ٢٦٤.

بحكمة سليمان، إذ كان الأخير عضواً قيادياً التحق حديثاً بجماعة الأهالي وأصبح صلة الوصل بالقيادة العسكرية، وبشكل خاص بالفريق بكر صدقي والفريق عبد اللطيف نوري. ويبدو أن التهديد بدخول بغداد عسكرياً قد أثار غضب وزير الدفاع حينذاك، جعفر العسكري، فطلب من الملك غازي كتابة رسالة إلى بكر صدقي ليأخذها بنفسه إليه، باعتباره مسؤولاً عنه وزميلاً له ومن أبناء بلدة واحدة. أرسل بكر صدقي مجموعة عسكرية لاستقبال وزير الدفاع وإيصاله إلى قائد الانقلاب. وفي الطريق إليه غدرت به وارتكبت جريمة قتله. وكل الدلائل تشير إلى أن قتله قد تم بأمر مباشر صادر عن قائد الانقلاب بكر صدقي العسكري. وقد أشاعت هذه الجريمة غير المعهودة الرعب في نفوس الكثيرين ممن كانوا على خلاف مع قادة الانقلاب<sup>١٠٤</sup>. وكان هذا أول انقلاب عسكري يحدث في العراق وفي العالم العربي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى وقيام الدول الوطنية الجديدة. ولهذا وقفت العديد من الصحف العربية في الأقطار العربية ضد هذا الانقلاب،

---

١٠٤ يشير الصحفي العراقي رفائيل بطي في مذكراته التي أصدرها ولده من بعده الصحفي الدكتور فائق بطي، بهذا الصدد ما يلي:

"وعندما حدث الانقلاب العسكري اضطربت جد الاضطراب وخفت خوفاً شديداً لأنه الحادث الأول من نوعه وفيه إرهاب عسكري ورافق الحوادث مقتل جعفر باشا العسكري حتى أنني في يوم الخميس ظلت بغير طعام ترتعد فرائصي. وفي المساء لم أتعث". راجع في هذا الصدد: بطي، رفائيل. ذاكرة عراقية. الجزء الأول. دار المدى. دمشق. ٢٠٠٠. ص ٢٦٧. وقد أُلزم هذا الصحفي المتميز على السفر إلى الخارج للدعاية للانقلاب وتشجيع الصحفيين والسياسيين على زيارة العراق والإطلاع على الأوضاع فيه وتأسيس مكتب لجريدته "البلاد" في القاهرة بقرار من بكر صدقي وحكمت سليمان، رغم أنه كان من المخالفين للانقلاب ولهما، ومن مؤيدي وزارة ياسين الهاشمي التي كان الانقلاب موجهاً ضدها. ولهذا هوجم في الصحف والصحفيين والسياسيين في البلدان العربية، إذ كان نائباً في المجلس النيابي، على تقلبه السياسي. ولكن لا يسع الإنسان إلا أن يفهم السبب وراء قبوله بالمهمة والقيام بالدعاية للحكم الجديد بعد أن يفهم الرعب الذي كان عليه ووصفه بنفسه. راجع في هذا الصدد أيضاً: الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الرابع. ط ٤ موسعة. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤. ص ٢٤٢/٢٤٣.



باعتباره يدخل تقليداً وأسلوباً جديداً في العمل السياسي يمكن أن يجهض الاتجاهات البرلمانية والديمقراطية في البلاد ويتجاوز على الحياة الدستورية، رغم السياسات غير الديمقراطية التي كانت تمارسها حكومات تلك الفترة في العراق. وبهذا المعنى كتبت جريدة الأيام الدمشقية في عددها ١٢٢٩ الصادر في أول تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦ مقالاً جاء فيه بهذا الصدد ما يلي: "ليس مهماً أن يذهب الهاشمي من الحكم ويأتي حكمة سليمان، أو نوري السعيد، أو جميل المدفعي، أو جعفر العسكري، إليه وكلهم مخلص للعراق، بل المهم أن يكون الخروج عن التقاليد البرلمانية، والقواعد الدستورية، عاملاً على خروج الأحزاب في العراق عن معارضتها الرشيدة التي رأيناها منذ تحرير العراق من قيود الانتداب إلى الآن"<sup>١٠٥</sup>.

وشكلت الوزارة الجديدة على النحو الآتي:<sup>١٠٦</sup>

حكمة سليمان	رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية	(جماعة الأهالي)
محمد جعفر أبو التمن	وزيراً للمالية	(جماعة الأهالي)
كامل الجادرچی	وزيراً للاقتصاد والأشغال العامة	(جماعة الأهالي)
يوسف عز الدين إبراهيم	وزيراً للمعارف	(جماعة الأهالي)
صالح جبر	وزيراً للعدل	
الدكتور ناجي الأصيل	وزيراً للشؤون الخارجية	
الفريق عبد اللطيف نوري	وزيراً للدفاع	

احتفظ الفريق بكر صدقي برئاسة أركان الجيش العراقي، وكان القائد الفعلي للحكومة وقراراتها واتجاهات نشاطها، رغم أنه لم يكن رئيسها. واضطر رئيس الوزراء المستقيل قسراً، ياسين الهاشمي، على مغادرة البلاد إلى منفاه في بيروت، حيث توفي فيها في نفس العام.

<sup>١٠٥</sup> الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٢٤٣.

<sup>١٠٦</sup> الحسني، عبد الرزاق. المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٤.

وعلى صعيد الشارع العراقي حصل الانقلابيون على تأييد جماعة الأهالي بشكل عام، رغم اعتراض بعض الوجوه القيادية فيها، وخاصة عبد الفتاح إبراهيم وعبد القادر إسماعيل، إذ اعتبروا ذلك خروجاً على الأسس الديمقراطية ومخالفة صريحة لمبدأ إبعاد الجيش عن الحياة السياسية اليومية. وأورد الدكتور خالد التميمي نصاً من مذكرة قدمها عبد الفتاح إبراهيم إلى قيادة جماعة الأهالي معرباً عن رفضه لما وقع، حيث كتب يقول: "أنكم حطمتم حركتنا عندما مكنتم الجيش من حيازة السلطة، ولسوف تدفعون ثمن ذلك"<sup>١٠٧</sup>. وانسجماً مع هذا الموقف رفض تسلم أي حقيبة وزارية<sup>١٠٨</sup> بل كانت بداية الطلاق مع جماعة الأهالي. وأصدرت هذه الجماعة بياناً تدعو "الأهلين إلى القيام بمظاهرة كبرى لتحقيق مطالب الشعب التالية:

١. إزالة آثار الظلم الماضي.
٢. تقوية الجيش تقوية عامة؟
٣. العفو العام عن المسجونين السياسيين.
٤. فتح النقابات والصحف التي أغلقتها الحكومات السابقة.
٥. تخفيف ويلات الفقر، وإيجاد الأعمال للعاطلين، وتشجيع الصناعة المحلية.
٦. توحيد الحركات الشعبية في الأقطار العربية لتأمين تقدم هذه البلاد.
٧. التساوي في الحقوق بين العراقيين، والتمسك بوحدتهم، ونشر الثقافة والوقاية الصحية في جميع العراق"<sup>١٠٩</sup>، وقد وقع البيان باسم "جمعية الإصلاح التقدمي الوطني".

---

١٠٧ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ٣٩٧.

١٠٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٩٧.

١٠٩ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الرابع. ط ٤ منقحة. مطبعة دار الكتب. بغداد. ١٩٧٤. ص ٢٤١.

وحصل الانقلابيون على تأييد الشيوعيين والحركة النقابية، إضافة إلى أوساط واسعة من السكان، خاصة وأن الحكومة الجديدة بدأت باتخاذ جملة من الإجراءات التي ساعدت على تنشيط هذا التأييد، إذ أطلقت بحدود معينة الحريات الديمقراطية، كما قام جعفر أبو التمن بإلقاء بيان الوزارة الجديدة من الإذاعة في الخامس من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٦، معبراً فيه عن جملة من المطالب التي كانت تتبناها قوى المعارضة السياسية وتطالب بها الجماهير الشعبية. وقبل ذلك بيومين، أي في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت مظاهرة حاشدة ببغداد تأييداً للحكومة الجديدة واتجاهاتها الجديدة، كما حصلت تجمعات ومظاهرات تأييد في مناطق شعبية وفقيرة في بغداد وفي مدن عراقية أخرى.

شكل الانقلاب الأول من نوعه في الدول العربية حدثاً جديداً في الحياة السياسية العراقية اختلف في محتواه واتجاهاته عن ثورة العشرين التي كانت قد توجهت ضد المحتلين الأجانب وفي سبيل إقامة دولة عراقية مستقلة وذات سيادة من جانب والخشية من الحداثة القادمة من الغرب إلى البلاد التي كانت تعيش في ظلمات العهد العثماني من جهة أخرى، وكان تجاوزاً فظاً على مضمون الدستور العراقي والقوانين السارية المفعول والقانون الخاص بالقوات المسلحة العراقية. وكانت الحجة في ذلك أن الوزارات السابقة هي التي تجاوزت على الدستور، وهي التي استخدمت الجيش لقمع الحركات السياسية، وهي التي فرضت على الشعب معاهدة ١٩٣٠ وامتياز النفط الخام وغير ذلك، وبالتالي كان لا بد من وضع حد لهذه التجاوزات. ولكن الانقلاب وقع على أيدي أولئك الذين كانوا الأدوات الفعلية في القوات المسلحة لضرب الحركات السياسية في العراق والذين حصلوا على ترقيات في السلم العسكري وعلى أوسمة حكومية تقديراً لهم على القسوة الشرسة التي استخدموها والحقد الأعمى الذي وجهوا به العمليات العسكرية للقضاء على تلك الحركات بحجة حماية وحدة العراق ونظامه السياسي.

ويبدو مفيداً الإشارة إلى أن تأييد الشيوعيين للانقلاب قد ارتبط بعدة عوامل، نشير في أدناه إلى بعض منها:

- لم يكن الحزب الشيوعي، ومع الجماعات الماركسية الأخرى، يرفض مشاركة القوات المسلحة في النشاط السياسي، بل كان يعمل من أجل كسب العسكريين إلى صفوفه وإلى جانب القضايا التي كان يسعى إليها. وقد كان قد بدأ حينذاك بتشكيل بعض الحلقات السياسية في الجيش العراقي في بغداد، كما يشير إلى ذلك زكي خيري التي سنأتي عليها لاحقاً.
- كانت الحكومات العراقية المتعاقبة، ومنها حكومة ياسين الهاشمي، قد بدأت بمطاردة الشيوعيين واليساريين والتضييق على نشاطهم، كما حكمت المحاكم العراقية على عدد من الشيوعيين والديمقراطيين بالسجن مدداً مختلفة في عام ١٩٣٥. وقامت حكومة الانقلاب بإطلاق سراحهم بعد نجاح الانقلاب مباشرة، إذ أصدرت عفواً عاماً بذلك، وكان من بينهم زكي خيري<sup>١١٠</sup>. وجاء في بيان الحكومة الذي ألقاه وزير المالية جعفر أبو التمن بهذا الصدد قوله: "ولم تكتف الوزارة (المقصود وزارة ياسين الهاشمي) بكل ما قامت به من الأعمال الفظيعة، والقسوة، والشدة، والتنكيل والتخريب، وإعلان الأحكام العرفية، والتبديد، والزج في السجون، بل أنها لم تتنح عن كراسي الحكم إلا بعد أن تركت الخزينة في عوز لا يستهان به، وعرضت بكثير من المشاريع إلى الخطر، إذ أن القائمين بها أقساطاً مستحقة الدفع لهم لم تدفع في حينها"<sup>١١١</sup>.
- تشكيل الوزارة بمجموعة من الشخصيات الديمقراطية التي كان للشيوعيين صلة مباشرة بهم أو عملوا معهم في الحزب الوطني أو كانت لهم علاقات مع جماعة الأهالي، إذ استبشروا بذلك خيراً.
- حل المجلس النيابي ودعوته إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

١١٠ خيري، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. مصدر سابق. ص ٩٣-٩٥.

١١١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. ط ٧. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩. ص ١٥٧.

• تأييدهم للبيان الوزاري الذي ألقاه الشخصية الوطنية المعروفة جعفر أبو التمن والذي تضمن جملة من المطالب التي كان الشيوعيون يناضلون في سبيل تحقيقها، سواء أكان ذلك في مجال السياسة الداخلية أم الخارجية أم في السياسة المالية أم العدل ومستوى معيشة السكان<sup>١١٢</sup>.

والوثائق المتوفرة تشير إلى أن هذا التأييد قد اقترن بإصدار بيانات ومنشورات تؤكد المطالب التي يسعى الشيوعيون إلى تحقيقها ويدعون الحكومة للأخذ بها<sup>١١٣</sup>. وتجلي ذلك في البيان الذي وقعته مجموعة من الماركسيين والشيوعيين، إضافة إلى انعكاس ذلك في الشعارات التي سجلها المتظاهرون على لافتاتهم، والتي حملت ضمن ما حملت الموقف المناهض للفاشية والنازية، ومنها "تسقط الفاشية المجرمة". وقد أغضب ذلك القائم بالأعمال الألماني حينذاك الدكتور فريتس غروبا، وأوصل احتجاجه إلى الفريق بكر صدقي وحكومة حكمة سليمان<sup>١١٤</sup>.

ومما هو جدير بالإشارة أن الخطاب الذي ألقاه محمد جعفر أبو التمن تجاوز الحديث عن معاهدة ١٩٣٠، كما لم يتطرق إلى العلاقة مع بريطانيا العظمى، بل جاء معبراً عن الرغبة في الإصلاح في مختلف المجالات وإدانة شديدة للحكومة السابقة، إضافة إلى تأكيده أهمية المساواة بين المواطنين وبعيداً عن التمييز أو التفرقة بين المواطنين، إذ قال "...، وليعلم كل فرد من أبناء البلاد وسكانها، بأن الحكومة ساهرة في سبيل المحافظة على أموالهم، ونفوسهم، وحرّياتهم، واحترام معابدهم، ومشاعرهم الدينية، بدون التفرقة بين الأديان والمذاهب، بعد قضائها على عهد الاضطهاد، وسلب الحريات والتجاوزات"<sup>١١٥</sup>. ولكن

---

١١٢ المصدر السابق نفسه. ص ١٥٧-١٦٣.

١١٣ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ٣٩٨.

١١٤ خيرى، زكي. صدى السنين... مصدر سابق. ص ١٠٦.

١١٥ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. مصدر سابق. خطاب محمد جعفر أبو التمن. ص ١٥٧.

البيان الحكومي، الذي لم يتطرق إلى معاهدة ١٩٣٠، أكد بصدد العلاقة مع بريطانيا بما يلي: " (أ) تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا العظمى، والعمل المتواصل لتأمين أقصى الفوائد مالياً، واقتصادياً، وعسكرياً، من الحلف العراقي - البريطاني"<sup>١١٦</sup>. ولا شك في أن هذا الموقف الرسمي لم يكن يعبر عن حقيقة موقف هذه المجموعة المناهض للمعاهدة والهيمنة البريطانية على العراق، رغم التحول النسبي في واقع العراق بعد دخوله عصبة الأمم، أي أن السيطرة الاستعمارية أصبحت غير مباشرة، بل كان يستهدف عدم إثارة بريطانيا وتحييد بعض القوى العراقية المساندة لوجودها في العراق. ويتجلى هذا الموقف التساومي أيضاً في قضية الأرض الزراعية، إذ لم يتطرق البيان الحكومي لقضية الأرض الزراعية ولم يتحرق بالإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية. في حين تضمن خطاب محمد جعفر أبو التمن هذه المسألة وأكد ما يلي: "ولقد أعزمت الحكومة على إيجاد المال لغرض إعمار الأراضي بصورة عامة، وتوزيع الأراضي الأميرية غير المملوكة، وغير المفوضة بالطابو، وغير المزروعة منها على أبناء البلاد، كما تقتضيه المصلحة العامة، مع مراعاة العرف والعادة بصورة خاصة،..."<sup>١١٧</sup>. وهنا يتبين لنا أيضاً أن جماعة الأهالي التي شاركت في الحكم لم تكن تفكر باتخاذ موقف مناسب من قضية الأرض الزراعية أو من إعادة النظر بقوانين داوسن الخاصة بالأراضي الأميرية التي منحت باللزمة أو التي فوضت بالطابو أو التي ملكت لشيوخ العشائر وكبار ملاكي الأراضي الزراعية. ولقد وردت في منهاج الوزارة فقرة مهمة ولأول مرة حيث طرحت مسألة إقامة قطاع اقتصادي حكومي، إلى جانب القطاع الخاص، في فروع الصناعة وتكرير النفط الخام، حيث ورد "... والقيام بالصناعات النباتية من قبل الحكومة مباشرة على أساس تجاري، للاستفادة من أكثر المنتوجات الزراعية وتأسيس المشاريع الصناعية اللازمة لسد حاجات القطر في البضائع التي يمكن صنعها في العراق: كتعدين النفط بالقيام بمصفى النفط، والقيام بصورة عامة

١١٦ المصدر السابق نفسه. المنهاج الحكومي. ص ١٥٨.

١١٧ المصدر السابق نفسه. خطاب محمد جعفر أبو التمن. ص ١٥٧.

بالأعمال اللازمة لاستثمار مرافق البلاد، وزيادة الإنتاج<sup>١١٨</sup>. ولكن جماعة الأهالي كانت في المقالات التي نشرتها على صفحات جريدة الأهالي قبل ذاك تقف بوضوح ضد الإقطاعية وضد قانون دعاوى العشائر وإلى جانب توزيع الأراضي على الفلاحين.

ولكن المهم في خطاب محمد جعفر أبو التمن والمنهاج الوزاري أنهما قد تضمنا فقرات تشير إلى رغبتهما المعلنة بإيلاء اهتمام خاص لقضايا الناس الفقراء والمعوزين وذوي الدخل المحدود من جهة، وإدانة الرشوة والغنى غير المشروع وفساد الأجهزة وعدم قيامها بواجباتها إزاء المجتمع من جهة أخرى، مما ساهم في حصول تأييد واسع من الشارع العراقي للحكومة، ودفع إلى تقديم "ثلاثة عشر مندوباً طلباً إلى رئاسة مجلس النواب بتاريخ ٦ آذار سنة ١٩٣٧م اقترحوا فيه أن تسن الحكومة قانوناً" تؤولف بموجبه لجنة تحقيق لتحصي الثروات الموجودة لدى الوزراء السابقين وموظفي الدولة، وتحقق عن مصادرها وكيفية الحصول عليها فإذا ما وجد أنها أو أي قسم منها حصل أو نما بطرق غير مشروعة لها علاقة بمناصبهم أو بعامل النفوذ الذي تمتع به أصحاب تلك الثروات من وراء تقلدهم منصباً أو وظيفة فتصادر تلك الثروات وتطبق عليهم أحكام القوانين المرعية<sup>١١٩</sup>. ولكن لم يفسح النواب لهذا المشروع بالمرور، إذ أن هذه الفكرة العادلة، كما يشير السيد عبد الرزاق الحسيني بحق، "كانت تمس معظم من تقلد المناصب الوزارية في العراق"<sup>١٢٠</sup>.

يبدو لنا اليوم بأن تأييد الانقلاب العسكري حينذاك لم يكن سليماً، إذ أرسى أجواء جديدة غير صحية في الساحة السياسية العراقية، بغض النظر عن طبيعة القائمين به. إذ أن ما ترتب عن ذلك الانقلاب في الحياة السياسية العراقية كان سلبياً ودفع باتجاهات أكثر عدوانية إزاء الحريات الديمقراطية وإزاء قوى المعارضة الديمقراطية، كما ساهم في خلق

---

١١٨ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٢/١٦٣.

١١٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٧. وبالأصل مأخوذ من محاضر المجلس النيابي في دورته الانتخابية السابقة ص ٨.

١٢٠ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٧/١٦٨.

استقطابات جديدة في ما بين القوى السياسية العراقية. لقد كان تجاوزاً على الدستور، رغم التجاوزات التي سبقته من جانب النخبة الحاكمة والقوى الاستعمارية التي كانت تساندها في سياساتها ضد القوى الديمقراطية وضد ممارسة الدستور أو التي ساعدتها في وضع تشريعات مناهضة للمجتمع المدني والحياة الديمقراطية.

لقد نشطت جماعة الأهالي على الصعيدين الرسمي والشعبي وقدمت طلباً للحصول على موافقة بتأسيس حزب جديد باسم "جمعية الإصلاح الشعبي، والذي أجاز فعلاً في شهر تشرين الثاني من عام ١٩٣٦. ويبدو أن قوة وجود الحزب في الحكم والشخصيات التي كانت في قيادته شجعت بعض أعضاء الحكومة إلى الانتماء لهذا الحزب أيضاً، ومنهم الفريق عبد اللطيف نوري، وزير الدفاع، والدكتور ناجي الأصيل، وزير الشؤون الخارجية، إضافة إلى جعفر أبو التمن<sup>١٢١</sup>. ولكن هذا الوجود القوي في وزارة حكمة سليمان لم تكن منسجمة مع واقع تأثيرهم في السياسة الجارية فعلياً والتي تراجعت تدريجاً عن الأهداف التي طرحتها في البداية، رغم الإشاعات التي كانت تروج والقائلة بأن الغالبية العظمى منهم يرتبطون بالشيوعية أو أنهم يميلون إلى الكرد، إذ كان بكر صدقي العسكري كردياً. وتراجع الجو الديمقراطي وبدأ جو الاستبداد الفردي لبكر صدقي يحتل مكاناً ملموساً في السياسة اليومية. وساعد الاتجاه الاستبدادي الجديد لبكر صدقي الجماعات القومية التي عارضت الانقلاب، بسبب بعض المواقف التي أخذتها على البيان الوزاري، وبسبب التأييد الذي حظي به الانقلاب من جماعة الأهالي والشيوعيين، على استخدام صحافتها، الاستقلال والمثني، لترويج الاتجاهات والأفكار المناهضة لوزارة حكمة سليمان ولقائد الانقلاب بكر صدقي. وأصبحتا مركز جذب واستقطاب لكل القوى التي تضررت من انقلاب بكر صدقي، وتلك التي تعرضت لضربات العسكرية حتى قبل الانقلاب، أي شيوخ بعض العشائر العراقية وجمهرة من ملاكي الأراضي. يضاف إلى ذلك أن جماعة الضباط الشريفيين كانت تسعى بكل السبل وبالتعاون مع بريطانيا إلى إيجاد السبل للخلاص من هذه الوزارة، رغم أنها من

---

١٢١ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ٤٠٧.



الناحية العملية لم تحمل العداء الفعلي لبريطانيا، ولكنها بدأت بمغازلة ألمانيا الهتلرية عبر القنصل العام الألماني في بغداد حينذاك<sup>١٢٢</sup>.

واستثمرت القوى المناهضة لحكومة الانقلاب مجموعة من الإجراءات التي مارستها الحكومة والتي كانت مخيبة جداً لآمال الشعب بها، لإضعافها وإنزال الضربة بها، ومنها:  
- عدم البدء بتطبيق فعلي للمضامين الأساسية التي وردت في البيان الوزاري، والذي كما يبدو، كان يعبر عن طموحات جماعة الأهالي ومن ثم جمعية الإصلاح الشعبي، التي أصبحت فيما بعد "حزب الإصلاح الشعبي" وانتمى إليه جميع الوزراء في ما عدا رئيس الوزراء. ولكن البيان الوزاري لم يكن يعبر في حقيقة الأمر عن أهداف بكر صدقي أو حكمة سليمان عملياً.

- الانفراد بالسلطة من جانب رئيس أركان الجيش بعيداً عن إرادة الوزارة أو بعض الوزراء، وكثرة الأخطاء التي ارتكبها وكانت تحسب على مجلس الوزراء، رغم عدم علم البعض منهم أو كلهم بها، أو وجد فجوة بين أعضاء الحكومة من جهة ورئيس الانقلاب وصاحبه رئيس الحكومة من جهة أخرى<sup>١٢٣</sup>. وقاد هذا الوضع إلى تقديم أربعة من أعضاء

---

١٢٢ صفوة، نجدة فتحي. العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. الجزء الخاص بمذكرات الدكتور فريتس غروبا (القائم بأعمال ألمانيا ثم وزيرها المفوض في العراق من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٣٩ - ثم في مايس سنة ١٩٤١). منشورات المكتبة العصرية. صيدا - بيروت. ١٩٦٨. ص ٨٥-١٨٦.

١٢٣ كتب السيد عبد الرزاق الحسني بهذا الصدد يقول: "كانت الأخطاء التي ارتكبها الفريق بكر صدقي، وباعدت بينه وبين البعض من أعضاء الوزارة السلبيانية، وبينه وبين الشعب وبعض الضباط كثيرة لعل أهمها:

(أ) أمره بقتل جعفر العسكري، (ب) إجباره لجماعة نوري السعيد بترك العراق، (ج) ابتذاله مع النساء، (د) زواجه من الغانية الألمانية، (هـ) جهره بالعداء للإنكليز، (و) تمسكه ببطانة فاسدة، هذا إلى أنه كان قليل الخبرة في الأمور السياسية، شديد الرغبة في الدعاية لنفسه، ولعل جهره المستمر بالعداء للإنكليز كان في مقدمة هذه العوامل فتعصبوا عليه وقرروا مصيره"، أي قتله. راجع: الحسني، عبد الرزاق. المصدر السابق نفسه. هامش رقم (١) على الصفحة ١٧٢.

الحكومة استقالته، وهم: يوسف عز الدين وكامل الجادرچی وصالح جبر ومحمد جعفر أبو التمن.

– الأساليب اللاديمقراطية وسياسة الانتقام التي مارسها الحكم إزاء قوى المعارضة، ومنها مثلاً إسقاط الجنسية عن عبد القادر إسماعيل بدعوى كونه من أصل هندي، إضافة إلى نفي مجموعة من السياسيين من أعضاء الوزارة المستقلين، وعلى رأسهم كامل الجادرچی، إلى قبرص بسبب مواقفهم ومعارضتهم لسياسات الحكم<sup>١٢٤</sup>.

لقد لعبت عوامل كثيرة أخرى في إضعاف قوى الانقلاب والحكم القائم وساعد على إنزال الضربة القاتلة بهما مع اغتيال بكر صدقي ومحمد علي جواد قائد القوة الجوية في الموصل. إذ بعد هذه الاغتيال أصبح أمر سقوط الوزارة مطروحا على بساط البحث. وتم ذلك فعلا باستقالة وزارة حكمة سليمان وتكليف جميل المدفعي بتشكيل وزارته الجديدة، الذي دشن عهده بحل المجلس النيابي وانتخاب مجلس جديد وتنظيم هجوم واسع وشرس ضد القوى الديمقراطية، والشيعيين منهم على نحو خاص، وإحالة عدد كبير من الضباط المتعاونين مع بكر صدقي على التقاعد على أساس "إبعاد الجيش عن السياسة"<sup>١٢٥</sup>. وبمبادرة منه أصدر مجلس الوزراء مرسوماً جديداً في ٧ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٣٧ سمي "مرسوم منع الدعاية المضرة"، إذ كان واحداً من أكثر القوانين الجديدة إساءة للحرية والديمقراطية في العراق ومن أجل كمّ الأفواه، إذ تبعها منح امتياز نطف البصرة إلى الشركات الاحتكارية المهيمنة على النفط الخام في العراق. وتضمن هذا المرسوم في مادته الرابعة النص التالي: "لمجلس الوزراء، إذا اقتنع بقيام أي شخص عراقي بدعاية مضرة، بناء على تقرير يرفعه وزير الداخلية، ويضمنه الأسباب المؤيدة لذلك، أن يقرر منعه من الإقامة في مكان أو أمكنة معينة داخل العراق لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات، يكون الشخص في

---

١٢٤ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ٤٣٠.

١٢٥ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ١٨٢.

خلالها تحت مراقبة الشرطة<sup>١٢٦</sup>. كما تضمن المرسوم فقرة حول الموظف الذي يرفع بشأنه مثل هذا التقرير. إذ عندها "يفصل الموظف من وظيفته للمدة المعينة، ويجوز إعادة توظيفه بعد انتهاء المدة المذكورة، أو بعد إلغاء القرار، كما جاء ذلك في المادة الخامسة من المرسوم<sup>١٢٧</sup>. وقد صادق المجلس على هذا المرسوم في عام ١٩٣٨ وصادق عليه مجلس الأعيان في نفس العام. بعد فترة وجيزة طبق مضمون هذا المرسوم على عدد من شخصيات المعارضة السياسية، بمن فيهم وزراء سابقين ورؤساء وزارات، مثل رشيد علي الكيلاني.

في نهاية عام ١٩٣٨ قدم جميل المدفعي استقالة وزارته بعد أن أصبحت الأوضاع في الجيش وفي الشارع العراقي قابلة للانفجار في كل لحظة، خاصة وأن تنفيذ مضامين الدستور قد شملت عدداً من الشخصيات البارزة والمرتبطة بالنخبة الحاكمة والقوى القومية ذات التأثير الملموس في القوات المسلحة. وكلف نوري السعيد مجدداً بتشكيل وزارته الثالثة. وفي ذات الوقت أصدر الملك غازي إرادة ملكية بتشكيل المحكمة العليا للنظر في مدى مطابقة "قانون منع الدعاية المضرة" مع بنود الدستور العراقي ومع موقف الدستور من الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وكان أغلب أعضاء المحكمة من محكمة التمييز العراقية وترأسها السيد محمد الصدر. وخرجت اللجنة بقرار بالإجماع تقريباً، إذ خالف القرار عضو واحد كان عضواً في وزارة المدفعي هو جلال بابان، ينص على اعتبار مادتي القانون ٤ و٥ مخالفتين لروح ونص الدستور وتتجاوزان على صلاحية السلطة القضائية لصالح السلطة التنفيذية، وبالتالي يعتبر القانون ملغياً أصلاً وتبطل الأحكام التي نفذت في ضوءه، بما فيها تعطيل الصحف والمبشرين والموقوفين والمفصولين من الخدمة الوظيفية. وكان هذا انتصاراً للدستور والحريات الديمقراطية، رغم أن الأوضاع اللاحقة لم تكن تعني تأمين الحرية والديمقراطية للمواطنين فعلياً.

---

١٢٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٥/١٨٦.

١٢٧ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٦.

بعد تشكيل نوري السعيد لوزارته الثالثة في نهاية عام ١٩٣٨ ألقى في أوائل كانون الثاني خطاباً إلى الشعب العراقي أكد فيه وجود نواقص شابت الحياة السياسية وأن الواجب يحتم "إيجاد حكومة ملكية دستورية ديمقراطية، فلنسع بإخلاص وبتعاضد على وضع ميثاق يتلخص في ثلاث نقاط:

١. ضرورة قيام أحزاب سياسية بانية.. وهي ضرورة محتمة للحياة الديمقراطية الصحيحة.

٢. قبول المعارضة وتعاونها مع الحكومة في السياسة العامة.

٣. تشجيع صحافة مهذبة وإطلاق الحرية لها لئلا تحتاج إلى المدح والقدح، وتركيز الحياة النيابية بإصلاح الدستور وقانون الانتخاب، لإيجاد مجلس يمثل البلاد تمثيلاً صحيحاً ويسيطر على الحكومة، وأن يجعل المجلس في حرز وصيانة من الحل عند قيامه بواجباته الدستورية<sup>١٢٨</sup>.

ولكن الوزارة لم تف بوعودها كعادة بقية الوزارات، بل سارعت إلى إعلان الأحكام العرفية تحت واجهة وجود حركة انقلابية لجماعة حكمة سليمان تهدف إلى قلب نظام الحكم واغتيال الملك غازي وتنصيب عبد الإله وصياً على العرش. وشكلت محكمة عسكرية لهذا الغرض، أصدرت مجموعة من الأحكام بالإعدام على حكمة سليمان وأربع آخرين. ولكن الأحكام لم تنفذ، إذ كان الهدف من وراء ذلك تصفية الجيش من العناصر المتبقية والمالية للفريق المغدور به بكر صدقي العسكري أو للمخالفين له، إضافة إلى إضعاف مواقع المعارضة السياسية ضده. وبعد مرور فترة وجيزة على هذه المحاكمات قتل الملك غازي في الرابع من نيسان عام ١٩٣٩ بحادث سيارة، ما تزال الأوساط الشعبية، إضافة إلى مجموعات من السياسيين حينذاك، تعتبر موته مؤامرة نفذتها جماعة موالية لبريطانيا، بسبب علاقات الملك المتينة بالضباط القوميين وعدم ارتياحه من الوجود البريطاني في العراق وعلاقته المتوترة بنوري السعيد ورهطه، ورغبة بريطانيا في تنصيب عبد الإله وصياً

---

١٢٨ الحسني، عبد الرزاق. الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية. ط ٤ موسعة. منشورات

مطبعة دار الكتب. بيروت. ١٩٧٦. ص ٢٦/٢٧.

على العرش لتسهيل مهمة تمشية مصالحها في العراق. ومنه يتبين أن ما اتهم به حكمة سليمان تحقق في الواقع العملي، ولكن كما يبدو، على أيدي أخرى لا تمت بصلة لجماعة حكمة سليمان، إذ بعدها أصبح عبد الإله بن علي، خال الملك فيصل الثاني، وصياً على العرش وولياً للعهد. وشكك ناجي شوكت، وكان وزيراً للداخلية في وزارة نوري السعيد، بالحادث واعتبره مؤامرة مبيتة من قبل نوري السعيد توخت تحقيق هدفين هما: الانتقام من قتل قريبه جعفر العسكري وزير الدفاع العراقي أثناء تنفيذ انقلاب بكر صدقي وحكمة سليمان، وثانيهما التخلص من مجموعة غير صغيرة من المنافسين له<sup>١٢٩</sup>. إذ تحت عنوان "المؤامرة المزعومة" كتب يقول: "يظهر أنه لما عاد نوري السعيد إلى العراق، كان مصمماً على الانتقام من خصومه والبطش بهم، وعلى إبعاد أي شخص تشم منه رائحة المعارضة لسياسته في المستقبل. فبدأ بخصمه الألد، حكمت سليمان، الذي دبر مع بكر صدقي انقلاب ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦م، وهو الانقلاب الذي أطاح بوزارة الهاشمي، وتسبب في مقتل صهره جعفر العسكري وزير الدفاع في تلك الوزارة"<sup>١٣٠</sup>. ويبدو أنها كانت تهدف أيضاً إلى نشر الرعب في نفوس الآخرين بأن في مقدور نوري السعيد التخلص من معارضيه بسهولة. وفي أيلول/سبتمبر من عام ١٩٣٩ وقعت الحرب العالمية الثانية بشن ألمانيا الهتلرية هجوماً عسكرياً كاسحاً ضد بولونيا واحتلالها. وفي الثالث من أيلول/سبتمبر أعلنت بريطانيا، ولحقت بها فرنسا، الحرب على ألمانيا. وكان على العراق أن يتخذ موقفاً محدداً إزاء الحرب في ضوء المعاهدة العراقية-البريطانية لعام ١٩٣٠. وفي الخامس من أيلول/سبتمبر من عام ١٩٣٩ اتخذ العراق قراراً يقضي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا. وكان نوري السعيد هو المبادر إلى اتخاذ مثل هذا القرار بالرغم من اعتراضات بعض الوزراء. إلا أن الخلل الذي ارتبط بهذا الموقف يبرز في ناحيتين أساسيتين هما:

١٢٩ شوكت، ناجي. سيرة وذكريات. الجزء الأول. منشورات مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٩٠. ص

٣٥٤-٣٤٨.

١٣٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤٨.

- عدم عرض موقف الحكومة العراقية على البرلمان لأخذ موافقته على قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا. ومثل هذا الموقف مشهود لنوري السعيد، إذ لم يحترم يوماً المجلس النيابي ولا التقاليد الدستورية العراقية، خاصة وأنه كان المشارك الرئيسي في تزوير انتخابات المجالس النيابية لصالح النخب الحاكمة ولصالح أعوان بريطانيا في العراق.
- تسليم رعايا ألمانيا في العراق، بعد مغادرة السفير ألمانيا في بغداد، الدكتور فريتس غروبا، العراق، إلى القوات البريطانية المرابطة في العراق وتسفيرهم إلى الهند باعتبارهم أسرى حرب، رغم التقاليد والأعراف الدبلوماسية التي لا تقر مثل هذا الموقف. وتحولت المصالح الألمانية في العراق إلى السفارة الأفغانية. وكان موقف البرلمان ضد موقف نوري السعيد بالنسبة إلى هاتين النقطتين<sup>١٣١</sup>.

### المبحث الثالث

#### القوى القومية العربية وحركة شباط/مايس عام ١٩٤١

أولاً: بدايات تطور الحركة القومية العربية في العراق

تميزت الفترة الوجيزة الواقعة بين اغتيال الفريق بكر صدقي العسكري في الحادي عشر من آب/أغسطس من عام ١٩٣٧ واستقالة وزارة حكمة سليمان في السابع عشر منه بنشوء أوضاع سياسية داخلية بالغة التعقيد والحركية. إذ كان الملك غازي قد أسند رئاسة الوزارة إلى جميل المدفعي للمرة الرابعة.

استمرت هذه الوزارة في تسيير أعمال الحكومة وتوفير مستلزمات التهدئة السياسية والانتقال إلى حكومة جديدة قادرة على تنفيذ مشاريع التحالف العراقي-البريطاني. وفي

١٣١ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣. رسالة ماجستير. مطبعة

النعمان النجف. ١٩٧٦. ص ١٢/١٣.

الرابع والعشرين من كانون الأول من العام ١٩٣٨ قدمت استقالتها ليتم تشكيل الوزارة السعيدية الثالثة. وصدر في هذه الفترة قرار حل المجلس النيابي وإعادة الانتخابات لتأمين وصول نواب يساهمون في دعم حكومة نوري السعيد ومشاريعها الجديدة، وخاصة في مجال استثمار النفط الخام في منطقتي البصرة والموصل.

وكما هو معروف فقد شكل نوري السعيد خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٨-١٩٤٠ ثلاث وزارات متتالية، إذ وجد التأييد والمساندة الواسعة من الضباط القوميين على امتداد تلك الفترة وفي الصراع مع القوى السياسية الأخرى بمن فيهم رشيد عالي الكيلاني، الذي لم يكن حتى ذلك الحين قد التحق بالمجموعة القومية. وكانت الحريات الديمقراطية ومضامين الدستور العراقي، رغم نواقصهما، ومصالح الشعب العراقي هي الضحية الرئيسية في كل تلك التبدلات الوزارية وسياسات الوزارات المتماثلة. فشهدت هذه الفترة تراجعاً عن الديمقراطية النسبية وتجاوزاً على حرية الأحزاب والصحافة وملاحقة أصحاب الفكر والرأي الآخر وإصدار مراسيم وقوانين مخلة ببنود الدستور، ومنها قانون مكافحة الشيوعية. وتماثلت الحكومات المتعاقبة في سياساتها وإجراءاتها، علماً بأن نوري السعيد كان أكثر أعضاء النخبة السياسية الحاكمة قوة وجرأة وشراسة في معاداة القوى السياسية المعارضة له والحياة الديمقراطية، وأكثرهم نجاحاً في خدمة المصالح البريطانية، التي كان يعتبرها قاعدة لتكريس الحكم في العراق، وأكثرهم قسوة في إنزال العقاب بالسياسيين المختلفين معه والمخالفين له مهما كانت علاقات الصداقة التي تجمعهم بهم. مصالح بريطانيا كان لها المركز الأول في فكر وممارسات نوري السعيد. لا شك في أن نوري السعيد كان ينطلق في هذا الموقف من رؤية سياسية محددة مفادها أن التحالف مع بريطانيا يضمن للحكم الملكي في العراق ثلاث مسائل جوهرية، وهي:

- استعداد بريطانيا على دعم الحكم الملكي في العراق وتكريسه.
- منع الاعتداء عليه من الدول المجاورة وخاصة إيران وتركيا اللتين كانت لهما أطماع في العراق سياسية واجتماعية وثقافية، إضافة إلى خلافات حول الأرض والمياه.

• الحصول على مساعدات ودعم فني يحتاجه العراق في تطوره السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي.

ولا شك في أن نوري السعيد كان أكثر أعضاء النخبة الحاكمة استقلالاً في الرأي في ما يتخذه من قرارات بعد أن يكون قد اتقن بها، وخاصة تلك التي تأتيه من بريطانيا، إذ كانت ثقته بها كبيرة إلى حد التطابق معها.

في هذه الفترة القصيرة التي تميزت بحركة سياسية نشطة برز وتبلور تيار قومي عربي جديد لم يكن محسوساً قبل ذلك، إذ أنه كان قبل ذلك محصوراً في أبناء العوائل التي ارتبطت بهذا الشكل أو ذاك بالشريف حسين بن علي، وأولئك الذين دفعوا بأبنائهم للانخراط بالقوات المسلحة العراقية وتلك العناصر القادمة من سوريا ولبنان التي كانت تمارس التعليم أو العمل في مجال التربية والتعليم، في حين توسعت الآن لتضم إلى صفوفها مجموعات من الشباب المنحدرين من العوائل المتوسطة.

برز نشاط تلك العناصر تدريجاً من خلال "نادي المثني"<sup>١٣٢</sup>. وكانت هذه المجموعة من الأشخاص تحاول بلورة نفسها وفق اتجاهات فكرية وسياسية جديدة والحصول على مواقع خاصة لها في الجيش والشرطة وفي الوسط العشائري، إضافة إلى الوسط ألمديني، كما برزت في هذه الفترة أولى محاولات هذه المجموعة المنتمية إلى التيار الفكري والسياسي القومي لتمييز نفسها عن باقي التيارات والقوى السياسية. فما هي الاتجاهات الفكرية التي تبلورت لدى أعضاء نادي المثني باعتباره الحامل الفكري لحركة شباط/ فبراير - مايس/ أيار من العام ١٩٤١؟

تمت الموافقة الرسمية على تأسيس نادي المثني (المثني بن حارثة الشيباني) في فترة وزارة ياسين الهاشمي الثانية في العام ١٩٣٥ وافنتج نشاطه بتاريخ ٢٥/نيسان/أبريل من نفس السنة. وكان رئيس النادي الدكتور صائب شوكت ونائب الرئيس محمد مهدي كبة،

---

١٣٢ الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨ التجربة الفكرية والممارسة السياسية.

الطبعة الأولى ١٩٩٤. بدون ذكر الدار والبلد الذي تمت فيه طباعة الكتاب. ص ٣٧-٣٩.



الذي أصبح فيما بعد رئيساً لحزب الاستقلال، وعضوية كل من متي عقراوي، خالد الهاشمي، درويش المقدادي، المقدم فهمي سعيد، والدكتور صبري رشيد. وكانت هناك وجوه عديدة ذات نفوذ تعمل في هذا النادي، ومنها الدكتور سامي شوكت، الذي شكل فيما بعد "جمعية الجوال العربي"، التي أدخلت نظام الفتوة في المدارس العراقية، والعميد طه الهاشمي، الذي شارك في العام ١٩٣٦ بتأسيس "جمعية الدفاع عن فلسطين" وترأسها، وشاركت معه وجوه أخرى مثل سليمان فيضي وسعيد الحاج ثابت والشيخ نجم الواعظ ومحمد مهدي كبة وعيسى طه، وعبد الرحمن البزاز، الذي أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء في عهد عبد الرحمن عارف بعد مقتل عبد السلام عارف في حادث طائرة في العام ١٩٦٦، الخ.

واستناداً إلى تصريحات المسؤولين في نادي المثني كتب عادل غفوري خليل، مؤلف كتاب "أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤" يقول: "جاء تأسيس النادي كرد فعل لانتشار الأفكار الشيوعية والاشتراكية في فترة الثلاثينات بالعراق، حيث رأى هذا الفريق "إن طريق الخلاص لا يتأتى باصطناع الاشتراكية والمبادئ اليسارية المستوردة قدر ما تأتيه من بعث قومي شامل". وهذا ما يؤكد أيضاً نائب رئيس النادي - محمد مهدي كبة - في مذكراته فيقول: "... وراحت بعض الفئات تنحو بهذه المبادئ منحنى عالمياً محضاً، من شأنه أن يصرف النشء الجديد عن تاريخ أمتهم، ومقومات قوميتهم ووطنيتهم، فرأى فريق من الشباب العربي المثقف ضرورة مجابهة هذا الخطر الوافد الذي يهدد قوميتهم وتراثهم ... وعلى هذا الأساس، ولتحقيق هذه الأهداف، انبرى هذا الفريق لتأسيس نادي المثني بن حارثة الشيباني"<sup>١٣٣</sup>. ولم يكن هذا الاتجاه الفكري والسياسي القومي الذي وضع في مقدمة أهدافه مكافحة اليسار والفكر الشيوعي والاشتراكي يتقاطع مع النخبة الحاكمة والبلاط الملكي التي أقامت في تلك الفترة علاقات متينة مع نشطاء النادي، فمن تحت عباءة الحكم برزت قوى التيار القومي في هذه المرحلة وبالتنسيق معها

---

١٣٣ خليل عادل غفوري. أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤. ط ١. منشورات وتوزيع

المكتبة العالمية. بغداد. ١٩٨٤. ص ٣٦/٣٧.

والاستناد إليها. ويبدو ذلك واضحاً خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣١-١٩٣٩، ولكنها بدأت تتخذ نهجاً خاصاً بها منذ عام ١٩٤٠ ثم ت نازعت معها معها في أعقاب انقلاب عام ١٩٤١، ولكنها لم تقطع الصلة والتعاون بين فترة وأخرى معها.

وكان النادي يستضيف الكثير من المحاضرين القوميين للتثقيف بالفكر القومي، كما أصدر النادي العديد من الكراسات التثقيفية حول الفكر القومي، ومنها كتاب بعنوان " هذه أهدافنا من آمن بها فهو منا"<sup>١٣٤</sup>. وكان كل من الدكتور سامي شوكت، الذي كانت له ثقافة ألمانية واضحة، وساطع الحصري، القومي المتوتر والمتعصب طائفيًا وسياسيًا، والذي كانت له ثقافة عثمانية وبتجاهات الفكر القومي الألماني، وكلاهما أحتل موقعاً مهماً في تلك الفترة في وزارة المعارف العراقية، من بين أكثر النشطاء والمحاضرين في النادي والمؤثرين على فكر الشباب حينذاك، كما لعبا دوراً بارزاً في اتجاهات التربية والتعليم، وفي التأثير المباشر على تنشئة الأجيال العراقية الجديدة بفكر قومي شوفيني ورؤية طائفية متعصبة سياسياً. ويمكن إيراد عينة من أفكار سامي شوكت التي قدمها في محاضرة له بعنوان "صناعة الموت" في خريف العام ١٩٣٣ نقلاً عن كتاب "التطورات السياسية في العراق للسيد جعفر عباس حميدي إذ أوضح في هذه المحاضرة "أن القوة أهم من الثروة والعلم وإنها التربة التي تنبت عليها بذرة الحق. وإذا أرادت الأمة أن تعيش بعز فعلها الاعتناء بالقوة التي فسر معناها "إتقان صناعة الموت"، ودعا أن يكون العراق بروسيا العرب لتحقيق الوحدة العربية. ودعا الطلاب إلى نبذ حياة الترف والتمسك بشعار "اخشوشنوا فأن الترف يزيل النعم"، وأوضح أن تمسك المسلمين الأوائل بهذا الشعار جعلهم يفتحون ثلث الدنيا"<sup>١٣٥</sup>. وتسنى له إدخال الفتوة وتدريب الشباب على الأمور العسكرية حيث أطلق عل سامي شوكت "حامي الفتوة" في العراق. وكان الهدف من وراء

---

١٣٤ الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨. التجربة الفكرية والممارسة السياسية.

ط ١. ١٩٩٤. بدون ذكر اسم ومكان النشر. ص ٣٧.

١٣٥ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ١٨٣/١٨٤.

ذلك "تعويد الفتیان على خشونة العیش وتحمل المشاق وبث روح العسكرية وصفات الرجولة والفروسية... بواسطة التدريب العسكري على اختلاف أنواعه"<sup>١٣٦</sup>. وإذا كان سامي شوكت قد أهتم بشكل خاص في الجانب العملي، فإن ساطع الحصري قد أبدى اهتماماً أكبر بالتحقیف الفكري، إذ ألقى سلسلة من المحاضرات حول القضايا القومية والوطنية والموقف من الكسموبوليتية، ومن ثم من الأهمية ومعاداته للأمية. وقد استقى، كسلفه سامي شوكت، الكثير من أفكاره من ترسانة الفكر القومي الألماني ومن فيخته على نحو خاص، واعتمد على الأول في تبيان أهمية القومية والتعصب القومي. ففي محاضرة له برز وقيم عالمياً أفكار فيخته بهذا الصدد حيث كتب يقول: "إن خطب فيخته تنم عن روح وطنية متأججة، وتدعو إلى نزعة قومية متعصبة. ولاسيما الخطبة الختامية، فأنها تعتبر آية من آيات التحميس والاستنهاض: يوجه فيخته في خطبته هذه بعض الكلمات إلى الشباب، ثم إلى الكهول. ثم إلى رجال الدولة والمفكرين والأدباء، وأخيراً إلى الأمراء، مصدرراً كل واحدة من هذه الكلمات بقوله: "إن خطبي تستحلفكم وتبتهل إليكم...". وبعد ذلك يضطرم حماسه فيقول لهم جميعاً: "إن أجدادنا أيضاً يستحلفونكم معي ويضمون صوتهم إلى صوتي"، ويأخذ في تصوير صوت الأجداد بأسلوب حماسي جذاب. ثم يعقب ذلك بقوله: "أن أخلافكم أيضاً يتضرعون إليكم..."<sup>١٣٧</sup>. ثم ينهي ساطع الحصري خطبة فيخته بالمقتطف التالي: "... ولو تجاسرت، لأضفت إلى كل ما تقدم، قائلاً: "إن القدرة الفاطرة أيضاً تستحلفكم وتستنهضكم. لأنه لم يبق على وجه الأرض أمة حافظت على بذور قابلية التكامل البشري بقدر ما حافظت عليها أمتكم المجيدة فإذا سقطت الأمة الألمانية، سقط معها الجنس البشري، ولا يبقى له أدنى أمل في

---

١٣٦ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٤/١٨٥.

١٣٧ الحصري، أبو خلدون ساطع. الأعمال القومية لساطع الحصري. القسم الأول. (في ثلاثة أقسام. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة التراث القومي. الطبعة الثانية: بيروت. ١٩٩٠. ص ٤٩.

السلامة"<sup>١٣٨</sup>. وكان هذا الفكر الذي يروج له ساطع الحصري يقترب من نفس الفكر الذي تحدث به ألفريد روزنبرغ، مفكر وفيلسوف النازية وموجه الدولة الهتلرية فكرياً، التي تجلت في كتابه الشهير المعنون: "الدم والشرف - نضال من أجل إعادة بعث ألمانيا-" الصادر في ألمانيا/ ميونيخ في عام ١٩٣٤، وهي عبارة عن خطاب ألقاه في الفترة الواقعة بين ١٩١٩-١٩٣٣<sup>١٣٩</sup>. كما أنها تصب في بعض الاتجاهات الفكرية التي دعا لها نيتشه وهيردر وتشمبرلن في ألمانيا. وهي الأفكار التي تبنتها المجموعة القومية النازية في العراق، ومجموعة غير قليلة من تلك القوى التي شاركت في حركة شباط/فبراير - مايس/أيار ١٩٤١ أيضاً، إذ لم يكن كل من شارك في هذه الحركة من أتباع أو مؤيدي الفكر النازي الألماني أو الفاشي الإيطالي على الصعيدين العراقي والعربي.

كان نادي المثني قاعدة لكل الأفكار القومية العربية التي توزعت فيما بعد على اتجاهات مختلفة يمينية ووسطية، وقلّة نادرة من أعضاء ومؤيدي النادي تلك التي التزمت بهذا القدر أو ذاك باتجاه قومي يساري في نضالها اللاحق.

وكان يونس السبعوي، الذي كان على اتصال وثيق بنايدي المثني، من بين المعجبين بتجربة هتلر ونشاطه ومواقفه من رجال المعارضة والمخالفين له في ألمانيا، كما قام بترجمة كتاب هتلر المعروف "كفاحي" إلى العربية عن الإنكليزية لأول مرة في البلاد العربية. ثم بدأ بنشره على شكل مقالات متسلسلة في جريدة العالم العربي ابتداءً من تشرين الأول/نوفمبر ١٩٣٣.<sup>١٤٠</sup> وكتب في مقدمة هذه المقالات ما يلي: "... الهتلرية حركة تشغل

---

١٣٨ المصدر السابق نفسه.

139 Rosenberg، Alfred. Blut und Ehre. Ein Kampf fuer deutsche Wiedergburt.

Reden und Aufsaeze von 1919-1933. Zentralverlag NSDAP.، Frz. Eber Nachf.، Muenchen. 1934.

١٤٠ العمري، خيري. يونس السبعوي سيرة سياسي عصامي. منشورات وزارة الثقافة والإعلام.

الجمهورية العراقية. سلسلة الأعلام المشهورين ١٢. دار الرشيد للنشر. بغداد. ١٩٨٠. ص٤١.

العالم اليوم، أظهرها في ألمانيا الضيق ونشاط الشبان، فكانت حركة قوية اندفعت بين صعاب عظيمة فشقت طريقها واستطاعت أن تأخذ بزمام الأمور في البلاد. وجزير بالعالم ولاسيما في بلادنا أن يعرف كنه هذه الحركة ومراميها، ونحن لا نجد محدثاً صادقاً عنها مثل موجدتها وحامل لوائها أدولف هتلر زعيم ألمانيا اليوم، ونحن نعرب لقراء الكتاب الذي وضعه عن مبادئه وكفاحه نقلناه عن الترجمة الإنكليزية الرسمية لكتابه الأصلي ولما يمض على صدورها مدة طويلة، فأبناء العربية يقرأون كتاب هتلر في وقت يقرأ منه أبناء الإنكليزية وأكثر اللغات الأوروبية والكتاب قصة بديعة عن حياة مغامر كبير هو هذا الزعيم الألماني الذي أرتفع من جندي بسيط إلى قيادة شعب هو من أرقى شعوب الدنيا ثقافة وعلماً. وفي هذه القصة عبر كثيرات كما فيه دروس عملية للمشتغلين بشؤون الناس ونحن نقدمه إلى القراء جاهدين أن نجعل الترجمة مفهومة أقرب ما تكون إلى أصلها وأملنا أن يلقي لديهم القبول الذي يستحقه"<sup>١٤١</sup>. ومن نص المقدمة يتسنى للمتتبع أن يدرك مدى تأثير السبعواوي بهتلر. كما كان متأثراً بشخصية نابوليون وكمال مصطفى أتاتورك وبغيرهم من المستبدين في العالم، إذ كان يشعر بأنه الطريق الوحيد لا للوصول إلى السلطة حسب، بل وتحقيق أحلامه في الوحدة العربية وفي تحقيق المجد لها باعتبار العراق يمكن أن يتحول إلى بروسيا العرب، كما كان يشير إلى ذلك القوميون المعروفون حينذاك ومنهم ساطع الحصري وسامي شوكت. وكتب محمد يونس السبعواوي عن الحرب ما يشير إلى رغبته فيها ليؤكد نفسه وقضيته وصراعه من أجل البقاء وينتقد أولئك السياسيين الذين يعملون من أجل الحرب ولكنهم يتحدثون عن السلم زوراً وتضليلاً، حيث كتب يقول: "...أما أنا فأحبها مع كل فجائعها وبالرغم من هؤلاء المنافقين من الساسة الذين يخاطبون البسطاء بلغة السلم ويعدون أقسى آلات الحرب... لا أحب الحرب لميل وحشي في نفسي إلى سفك الدماء وقتل الأبرياء ورؤية الدم المسفوح والجسم المجروح، وإنما لغرض نبيل تبعثني عليه غريزة كمنت في نفس الإنسان يوم (كتب عليه القتال)، فقد كان فرداً

---

١٤١ المصدر السابق نفسه. ص ٤١.

وحارب ليعيش وتوفق إلى النظام الاجتماعي فاهتدى إلى طرق يتبعها في الحياة واستساغ مناحي خاصة في التفكير فسمت به أغراض الحرب إلى أن يمارس تلك الطرق وهذه المناحي من التفكير كما يراه الأوفق، ومن هنا توسعت المعارك فشملت الأقسام والعناصر المتحاربين لدين والمتحاربين لمبدأ آخر، كل ذلك لينفذ المرء الغرض الذي اهتدى إلى أنه إنما وجد في الحياة له لا لغيره... ونبل الغرض من الحرب يجعله يتناسى مصائبها ويتغاضى عن فجائعها ويدعو صادقاً إليها، وإذا رأيته ينفر منها بعض الأحيان فذلك شأن أقوى شهوات البشرية يعقبها فتور، ونفور مؤقت ثم تعود أشد مما كانت...<sup>١٤٢</sup>. ومن اطلع جيداً على أفكار أولئك القوميين الألمان والفرنسيين وغيرهم من القوميين المتعصبين والمستبدين الجامحين لوجد هناك أرضية فكرية مشتركة في ما بينهم، بغض النظر عن القاعدة الاجتماعية التي ولدوا فيها وانتموا إليها. ويمكن أن يجد الإنسان ذلك عند عدد كبير من هؤلاء المستبدين، بغض النظر عن الطريقة التي ماتوا بها. ويشير البعض إلى أن السبب في هذا التوجه عند السبعوي يكمن في النقص الذي كان يهيمن عليه بسبب صوته النسوي، حتى أنه كان يحاول أن يلعب دور القيصر في المسرحيات المدرسية. وهو تليل لا يخلو من صحة ولكن الرجل كان مؤمناً بالمبادئ، رغم ضبابيتها، التي كان يسعى إلى تحقيقها وقدم حياته ثمناً لها، سواء اتفقنا معه أم اختلفنا وإياه في ما ذهب إليه من فكر وممارسة، رغم قناعتنا بخطأ الطريق الذي سلكه والفكر الذي تبناه والسياسة التي مارسها حينذاك. ومن حق الباحثين في علم النفس وعلم النفس الاجتماعي أن يتحروا عن العوامل التي جعلته يسير على هذا الدرب.

اتخذ نادي المثنى وجهة مناهضة للفكر الماركسي والفكر الأممي. وتجلى ذلك في كتابات العديد من المحاضرين في نادي المثنى، ومنهم ساطع الحصري، كما ورد في كتاب عبد الرحمن البزاز الموسوم "العراق من الاحتلال حتى الاستقلال"، معتبرين إياها أفكاراً مستوردة وغريبة عن تربة الوطن من جهة، وأنها ضد الفكر القومي ومشوشة عليه ويفترض

---

١٤٢ المصدر السابق نفسه. ص ٤٠/٤١.

محاربتها ودفن أذاها عن الشعب العربي. فعبد الرحمن البزاز كتب يقول: "وإلى جانب الفريق التقدمي اليساري كان هناك فريق آخر من المثقفين لم يكونوا أقل نقمة على الأوضاع القائمة من الفريق الأول، ولكنهم كانوا يرون أن طريق الخلاص لا يتأتى باصطناع الاشتراكية والمبادئ اليسارية المستوردة قدر تأتية من بعث قومي عربي شامل، يهز الكيان العام هزاً أساسياً... وكان كثير ممن يعتقدون هذه الآراء قد انضموا إما إلى نادي المثنى بن حارثة الشيباني، أو جمعية الجوال العربي"<sup>١٤٢</sup>. أما ساطع الحصري فكان أكثر وضوحاً في موقفه من القوى التقدمية واليسارية والشيوعية حيث اعتبر هذه القوى العدو الجديد للوطنية والقومية، إذ كتب يقول، معبراً في ذلك عن جمهرة واسعة من القوميين العرب حينذاك: "ومن الطبيعي أن النزعة الوطنية لم تتعاس عن العمل تجاه هذا العدو الجديد، إنها أخذت تناضل الأممية الشيوعية بحزم شديد وقوة كبيرة، فانحصرت عليها في بعض البلاد. غير أن النضال لا يزال سجلاً بين النزعتين، مادة وجهاً في بعض البلاد، ومعنى وخفية في البعض الآخر"<sup>١٤٤</sup>. ثم يقول ما يلي: "إنني أعتقد بأن نظرة واحدة إلى حالة البلاد العربية والأمة العربية - على ضوء هذه الإيضاحات - تكفي للدلالة دلالة قطعية على أن انتشار النزعة الأممية - ولو انتشاراً قليلاً - يكون مضراً جداً، بل مهلكاً وقتلاً بالنسبة إلى أبناء الضاد.

فيجب علينا أن نبذل أقصى الجهود لمنع تسرب النزعة الأممية إلى النفوس في جميع الأقطار العربية"<sup>١٤٥</sup>. ويقول في مكان آخر "إن دعاة الأممية الشيوعية يريدون تغيير نظام

---

١٤٣ البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. دار البراق. الطبعة الرابعة. لندن.

١٩٩٧. ص ١٧٨.

١٤٤ الحصري، أبو خلدون ساطع. الأعمال القومية لساطع الحصري. القسم الأول. مصدر سابق. ص

٥٥.

١٤٥ المصدر السابق نفسه. ص ٥٧.

المجتمع الحالي من أساسه، ويعتقدون أن ذلك لا يمكن أن يتم دون ثورة وحرب، ويقولون أن هذه الثورة يجب ألا تتقيد بقيود الوطنية، بل يجب أن تعمل ضدها"<sup>١٤٦</sup>.

إن من يقرأ بعض كتابات ساطع الحصري حول موقفه من الفكر الاشتراكي والأممية، وبالرغم من امتلاكه لمعلومات مهمة وغير قليلة وإطلاع واسع وقراءات كثيرة، يجد أمامه رجلاً لا ينطلق باستمرار من الحقائق والوقائع، بل من مواقع العداء المستحکم والحكم المسبق والقناعة بأن ما يقوله، بغض النظر عن مدى صوابه، يجب أن يقال لكي يستطيع إبعاد سامعيه عن هذا الفكر ولكي يستطيع إقناعهم بصواب ما يقوله، وإلا كيف تجرأ على الادعاء بأن دعاة الأممية الشيوعية يريدون الحرب، إذ أن هذا يخالف الواقع، في حين كان محقاً لو اكتفى بقوله أنهم يريدون الثورة لتغيير النظام الاجتماعي. ويبدو واضحاً أن ساطع الحصري كان يحس من أعماقه أنه يشكل جزءاً من ذلك النظام الملكي الإقطاعي، حيث احتل فيه مركزاً مهماً، بغض النظر عن طبيعته وسياساته. في نقد كتبه ساطع الحصري حول كتاب "مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية" للدكتور فاضل حسين، يقول فيه : "إني كتبت غير مرة عن قضية "التاريخ القومي"، وقلت بوجوب كتابة التاريخ المذكور بالدقة العلمية التي تتطلبها النظرات العلمية والاعتبارات القومية، في وقت واحد"<sup>١٤٧</sup>. وإذا كان مفهوماً ومطلوباً أن يكتب الباحث وفق منهج ونظرات ودقة علمية، فإنه ليس مطلوباً منه أن يأخذ الاعتبارات القومية بنظر الاعتبار، سواء أكانت سلباً أم إيجاباً، إن كانت تعتمد على العلم والوقائع أو الحقائق الواقعية، إذ أن هذه الملاحظة بحد ذاتها تعني احتمال تشويه أو تزوير أو الابتعاد عن ذكر الحقائق تحت مبرر عدم إلحاق الضرر بـ "الاعتبارات القومية".

---

١٤٦ المصدر السابق نفسه. ص ٥٤. وهي مقطع من محاضرة له ألقى في نادي المثني ببغداد خلال تلك المرحلة ونشرت في مجلة الرسالة (القاهرية)، في عام ١٩٣٨.

١٤٧ الحصري، أبو خلدون ساطع. الأعمال القومية لساطع الحصري. القسم الثالث. مصدر سابق. ص



منذ بداية تكوين نادي المثني وجدت عناصر عسكرية تعمل فيه، كما كانت جماعات النادي تسعى من خلالهم إلى تعزيز علاقتها بالقوات المسلحة وتنشيط دور الضباط القوميين بتدريب الطلاب في إطار الفتوة على الحياة العسكرية، وزيادة تأثيرهم على القبول في الكلية العسكرية وفي القوات المسلحة. إذ أن نسبة مهمة من الضباط من الرعيل الجديد كان قد تأثر وارتبط أو انحدر من تلك العوائل التي كانت لها إمكانيات التأثير على الحكم القائم بحيث تسنى لها إيصال أبنائها إلى القوات المسلحة بنسبة كبيرة. ومناورات التجاوز على تعليمات فيصل الأول بشأن القبول في الدورات الدراسية العسكرية معروفة. ومع ذلك بقي الجيش وكأنه خارج اللعبة السياسية يُستخدم من قبل السلطة التنفيذية لإنجاز ما تراه مناسباً، رغم ما كان يبرز من تناقض مع بنود ومضامين الدستور العراقي. إلا أن الانقلاب الذي قاده بكر صدقي العسكري غير هذه القاعدة ولعب دوراً كبيراً في زج مجموعة كبيرة من الضباط في الحياة السياسية، وفسح في المجال للجيش على التدخل المباشر والواسع والمكشوف في الحياة السياسة للبلاد. وبدأ بعض القادة العسكريين يمارس تأثيراً كبيراً ومباشراً على القوى والاتجاهات والتحالفات السياسية، حتى أصبح يحدد مدى صلاحية هذا أو ذاك لرئاسة الحكومة، وهذا الشخص أو ذاك لهذه الوزارة أو تلك. كتب صلاح الدين الصباغ في الملحق رقم ٢ من مذكراته بهذا الصدد يقول: "بعد أن استقالت وزارة جميل المدفعي، اتفق كل من نوري وطه ورستم<sup>١٤٨</sup>، على تخويل الجيش صلاحية إبداء الرأي في كل أمر يتعلق باستقالة الوزارات، وقيامها، وفي انتقاء رؤسائها"<sup>١٤٩</sup>. ومنه يبدو أن مجموعة الضباط القوميين قد استغلوا انقلاب بكر صدقي بعد تصفيته لا للتدخل في الشؤون السياسية للبلاد فحسب، بل وفي تقرير تركيب الوزارات العراقية والسياسات التي تمارسها. يشير عبد الله الجيزاني بهذا الصدد يقول: "بدأت الحكومة في التوسع في ملاكات

---

١٤٨ المقصود هنا: نوري السعيد والعميد طه الهاشمي ورستم حيدر.

١٤٩ الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة. مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ. تقديم

ومراجعة سمير السعيد. ط ١. تانيت للنشر. الرباط. المغرب. ١٩٩٤. ص ١٥٥.

وتسليح الجيش، فأدخل نظام التجنيد الإجباري (١٩٣٤)، وأخذ الكثيرون من أبناء الطبقة المتوسطة يلتحقون بالكلية العسكرية وسيصلون إلى صفوف الضباط الصغار وبذلك أصبح الجيش العراقي قوة وطنية كبيرة، وقد حلل السبعوي أحد أعضاء التجمع القومي، الموقف السياسي السائد آنذاك حيث ذكر (إن في العراق ثلاث قوى، الجيش والعشائر والأحزاب، ولا بد من أن تسيطر هذه القوى الوطنية بتوجيه السياسة العراقية، فمعنى ذلك التسليم بتدخل السياسة الأجنبية في الشؤون العراقية وتوجيه الأجانب له. . . وقد ساعدت الأحداث على أن يكون الجيش القوة الوحيدة في البلاد<sup>١٥٠</sup>.

وخلال هذه الفترة تفاقم دور وتأثير الحركة الصهيونية في فلسطين ومعاداة سلطات الاحتلال البريطانية للعرب لصالح اليهود بعد أن وجهت ضربات قاسية لانتفاضات وثورات عرب فلسطين المتكررة. ولاحظ العراقيون، كما لاحظ العرب في مناطق أخرى، الطريقة غير الاعتيادية التي كانت تشجع فيها بريطانيا على إقامة وطن لليهود في فلسطين لتنفيذ وعد بلفور في العام ١٩١٧. فاشتعلت الثورة الفلسطينية الأولى في آب من العام ١٩٢٩ ضد الاحتلال البريطاني وضد الأوضاع المتدهورة اقتصادياً بالارتباط مع أزمة الكساد الأعظم، والتي قمعت بالحديد والنار من جانب سلطات الاحتلال البريطانية. ومع ذلك لم يتوقف نضال الفلسطينيين، بل تواصل بأساليب مختلفة حتى اندلعت الثورة الثانية في العام ١٩٣٣ والتي كانت أقوى وأشد من الثورة الأولى والتي جوبهت هي الأخرى بقسوة بالغة من جانب القوات البريطانية. وأعطيت هذه المرة الكثير من الوعود للفلسطينيين، بما فيها تأمين انتخاب مجلس تشريعي وإيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتأمين أوضاع اقتصادية ومعيشية أفضل للسكان. ورغم فشل هذه الثورة أيضاً، لم تتوقف العمليات النضالية ضد قوات الاحتلال البريطاني. وكان الفلسطينيون يتابعون بغضب واحتجاج كبيرين كيف كانت سلطات الاحتلال البريطاني تعمل يداً بيد مع الحركات الصهيونية من أجل توسيع الهجرة اليهودية من شتى أنحاء العالم وتدرجاً صوب فلسطين وعلى عكس

---

١٥٠ الحيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ٣٩.

الوعود التي قطعتها على نفسها أمام الفلسطينيين. وقد قادت تلك الأوضاع، إضافة إلى الأوضاع المعيشية المزرية والبطالة الواسعة في صفوف الفلسطينيين، إلى اندلاع الثورة الثالثة التي تواصلت من العام ١٩٣٦ حتى العام ١٩٣٩. ولم تحقق الهدف المنشود منها أيضاً. وقد وجد مفتي الديار الفلسطينية الحاج أمين الحسيني نفسه مضطراً إلى مغادرة الديار الفلسطينية صوب لبنان ومنها إلى بغداد بعد أن مكث في لبنان فترة قلقة وتحت مراقبة ومضايقة مستمرة من جانب سلطات الاحتلال الفرنسي.

ورغم التغيرات النسبية التي طرأت على سياسة بريطانيا إزاء العرب واليهود في العام ١٩٤٠ في محاولة منها لكسب العرب إلى جانبها من خلال الحد من الهجرة اليهودية أو رفض بيع أراضي الفلسطينيين إلى اليهود في مناطق معينة، إلا أن هدف السياسة البريطانية والأمريكية كان واضحاً، وكانت الإجراءات تسير بشكل حثيث نحو تقسيم فلسطين وإقامة وطن يهودي فيها. وقد كانت هذه السياسة البريطانية إزاء فلسطين واحدة من تلك النقاط الأساسية التي كانت تحرك الشارع العراقي ضد السياسة البريطانية وتلهب مشاعر كل المواطنين.

وفي ضوء هذا الواقع كان الموقف متبايناً عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية، إذ كان لا بد للعراق أن يتخذ موقفاً معيناً من هذه الحرب بالارتباط مع مضمون المعاهدة الموقعة بين بريطانيا والعراق في العام ١٩٣٠ والتي يفترض أن يمنح العراق بموجبها تسهيلات عسكرية كبيرة للقوات البريطانية، إضافة إلى دراسة اتخاذ إجراءات مشتركة بهذا الشأن. وإزاء ذلك انقسمت السياسة في العراق إلى مجموعتين إحداهما تدعو إلى قطع العلاقات مع ألمانيا وإعلان الحرب عليها إلى جانب بريطانيا وتقديم كل الدعم المطلوب لبريطانيا في سبيل التصدي لألمانيا الهتلرية، وجماعة أخرى ترفض ذلك وتريد اتخاذ موقف الحياد في الحرب والتعامل وفق التفسير الممكن للمعاهدة بما لا يساعد على زج العراق في الحرب ضد ألمانيا. أما الشارع العراقي فكان في جملته ضد بريطانيا بسبب سياساتها في العراق وفي فلسطين وبسبب مواقفها عموماً من القضايا العربية منذ الحرب العالمية الأولى. وكان الجيش في أغلبيه إلى جانب المجموعة الثانية في ما عدا مجموعة من كبار الضباط

والسياسيين، وعلى رأسهم نوري السعيد وجميل المدفعي وتوفيق السويدي وصالح جبر وغيرهم.

لقد كان نوري السعيد حينذاك رئيساً للوزراء وكان حليفاً مخلصاً لبريطانيا يستند في ذلك لا إلى عمالة مباشرة لها بقدر ما كان يلتقي معها في الفكر والسياسة والمصالح، رغم أن المستفيد الأول من كل ذلك كانت بريطانيا والمتضرر الرئيسي في مثل هذا التحالف والطريقة التي كانت تتم بها هو الشعب العراقي. واتخذ نوري السعيد موقفاً محدداً من الحرب مناهضاً لدول المحور، أي ألمانيا ومن ثم إيطاليا واليابان من جهة، ومسانداً لبريطانيا وفرنسا من جهة أخرى. وفي هذا كان على خلاف شديد مع بعض أعضاء وزارته الذين انقسموا إلى مجموعتين إحداهما تؤيده والأخرى تناهضه وتريد أن يكون الموقف العراقي حيادياً في الحرب وتنفيذ المعاهدة وفق ما كانت تراه في الصالح العراقي. ومع أن موقف نوري السعيد كان صائباً بشكل عام، وبعيداً عن تفاصيله، من الحرب ومن تأييد بريطانيا وفرنسا، وفيما بعد الاتحاد السوفييتي، في الحرب ضد ألمانيا الهتلرية وبقية دول المحور، فإن هذا الموقف كان مرفوضاً من جانب الشارع العراقي وكل القوى القومية والغالبية العظمى من القوى الوطنية العراقية بسبب مواقف بريطانيا من القضايا العراقية والعربية. لقد كان الموقف الراض لمساندة بريطانيا ينطوي على موقفين، رغم أنهما كانا يدعوان إلى الحياد في الحرب، أي موقف القوى القومية التي كانت تدعو إلى الحياد ولكنها كانت تريد الوقوف عملياً إلى جانب دول المحور، وموقف الحزب الشيوعي العراقي وبعض القوى التقدمية التي كانت تدعو إلى الحياد أيضاً وكانت تعنيه فعلاً، إذ أن الحزب الشيوعي العراقي اعتبر الحرب قبل دخول الاتحاد السوفييتي فيها ضد ألمانيا الهتلرية بمثابة حرب استعمارية تستهدف إعادة تقسيم مناطق النفوذ لا غير.

وفي أوائل العام ١٩٤٠ قُتل وزير المالية رستم حيدر في وزارة نوري السعيد الرابعة. ثم تعرضت الوزارة السعيدية الرابعة إلى محاولة انقلابية كان على رأسها الفريق حسين فوزي، رئيس أركان الجيش العراقي، وأمير اللواء أمين العمري، قائد الفرقة الأولى، ولكنها أحبطت وهي في المهد، إذ أحيلا على التقاعد. وقف الضباط الأربعة إلى جانب نوري السعيد

وأفشلوا المحاولة الانقلابية وساعدوا على استمرار نوري السعيد في الحكم وتشكيله وزارة جديدة في شباط/فبراير من العام ١٩٤١، أي بعد فشل محاولة الانقلاب في الأول من شباط/فبراير ١٩٤٠<sup>١٥١</sup>. وهناك شكوك كثيرة في صدق الادعاء بوجود محاولة انقلابية فعلية جادة. لقد كانت ثقة الضباط الأربعة بنوري السعيد غير قليلة وكانوا يسعون للاستفادة منه لصالح تعزيز دورهم، في حين كان في الغالب الأعم يستثمروهم لصالحه.

وبعد تشكيل الوزارة الخامسة لنوري السعيد تعرض إلى مزيد من الضغط من جانب القوى القومية وعلى رأسهم الضباط الأربعة، الذين قادوا فيما بعد حركة مايس/آيار العام ١٩٤١، ومعهم رشيد عالي الغيلاني، الذي التحق بتلك الحركة وركب الموجة القومية بعد تشكيل الوزارة السعيدية الخامسة، والذي عارض هؤلاء الضباط تشكيله وزارة جديدة وأصرروا على تشكيلها من قبل نوري السعيد، إضافة إلى ناجي شوكت وغيره.

لم يكن موقف نوري السعيد قوياً بعد الانتهاء من تصفية آثار محاولة الانقلاب، إذ أن موازين القوى قد تغيرت في غير صالح نوري السعيد وبريطانيا، ولكنه كان في صالح الضباط القوميين ومن التحق بهم من المدنيين، إضافة إلى تأييد واضح من العميد طه الهاشمي. وإزاء هذا الوضع قدم نوري السعيد استقالته وأنيط أمر تشكيل الوزارة إلى رشيد عالي الغيلاني إضافة إلى تسلمه منصب وزير الداخلية، كما أراد ذلك الضباط القوميون، ودخل الوزارة نوري السعيد باعتباره وزيراً للخارجية وطه الهاشمي وزيراً للدفاع، كما تسلم ناجي السويدي حقيبة وزارة المالية<sup>١٥٢</sup>.

وساهمت تلك الاتجاهات الفكرية والسياسية القومية المعادية للديمقراطية من جهة، وإصرار الحكومة البريطانية على التدخل الفظ في شؤون العراق الداخلية وفرض إرادتها على سياسات الحكومات المتعاقبة وعلى مختلف رؤساء الوزارات من جهة أخرى، في وقوع

---

١٥١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الخامس مطبعة العرفان صيدا. ١٩٦٦. ص

١١٠-١٠٨.

١٥٢ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الخامس. مصدر سابق. ص ١٢٢/١٢١.

تجاوزات فظة على الحريات الديمقراطية وبنود الدستور العراقي، إذ أصدرت العديد من القوانين الزجرية المتقاطعة مع الحريات والحقوق المدنية الفكرية والسياسية والحريات الشخصية وزجت تلك الحكومات وفي فترات متباعدة لا الشيوعيين وحدهم في السجون والمعتقلات، بل شملت أيضاً العديد من السياسيين من النخب الحاكمة ذاتها الذين كانوا يتداولون السلطة التنفيذية أو من المعارضة المتعاونة أحياناً مع تلك الحكومات، بسبب الاختلافات في وجهات النظر والمصالح الذاتية والقرب من بريطانيا ومصالحها أو البعد عنها، وأشار إلى ذلك في الإجراءات التي اتخذتها وزارة جميل المدفعي مثلاً أو وزارة نوري السعيد. كما تزايد نشاط وعدد أفراد التحقيقات الجنائية، باعتبارها جزءاً من مديرية الشرطة العامة، إضافة إلى التنسيق بين العاملين في أجهزة التجسس البريطانية والتحقيقات الجنائية. وعلينا هنا لأننشر إلى ان الترتيبات قد أنجزت في فترة حكومة أرشد العمري ومن ثم نوري السعيد في التوقيع على اتفاقيتي نفط البصرة ونفط الموصل بما يتلائم والمصالح البريطانية وبذات الشروط التي وقع في ضوئها امتياز شركة نفط العراق.

ثانياً: حركة شباط-مايس ١٩٤١ الانقلابية

كان القوميون حتى ذلك الحين ينتظمون بطريقة ما في نادي المثني الثقافي، ولكنهم كانوا يتحرون عن فرصة مناسبة لتشكيل تنظيم حزبي سري أو علني يساعدهم على تحقيق الأهداف التي كانوا يسعون إليها. وراودت هذه الفكرة أذهان العسكريين الذين قادوا الحركة فيما بعد، وخاصة صلاح الدين الصباغ، ويونس السبعوي ومحمد حسن سلمان منذ عام ١٩٣٧<sup>١٥٣</sup>. وتكرست هذه الرغبة أكثر فأكثر منذ مجيء الحاج أمين الحسيني، مفتي الديار الفلسطينية ومجموعة من الفلسطينيين الذين أجبروا على مغادرة فلسطين، إلى بغداد. وتحت تأثيره ودوره المباشر اتخذت حركة القوميين العرب مساراً جديداً بعدة اتجاهات أساسية، وهي:

---

١٥٣ الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي. مصدر سابق. ص ٤٢.

١. تشكيل لجنة التعاون بين البلاد العربية التي ضمت " رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت وناجي السويدي ويونس السبعاعي والعقدا الأربعة والعقيد إسماعيل حقي من العراق وشكري القوتلي وعادل أرسلان وزكي الخطيب من سورية، ويوسف ياسين وخالد الهود من العربية السعودية"<sup>١٥٤</sup>. وهي لجنة علنية اعتبرت قاعدة لنشاطها العلني بين الأوساط العراقية ولتعزيز تحركها الشرعي على الأقطار العربية الأخرى.

٢. تأمين غطاء حزبي سري ينظم ويوجه العملية السياسية في العراق لصالح أهداف الجماعة. وفي ضوء ذلك تقرر في شهر شباط/فبراير من العام ١٩٤١، وقبل تسلم رئاسة الوزارة من قبل رشيد عالي الكيلاني، تشكيل حزب سياسي سري باسم "حزب الشعب" كما منح كل عضو في هذا الحزب اسماً حزبياً سرياً<sup>١٥٥</sup>. وأعطيت القيادة لمفتي الديار الفلسطينية الحاج أمين الحسيني، واسمه الحزب (مصطفى)، كما كان في عضويته كل من رشيد عالي الكيلاني، واسمه الحزبي (عبد العزيز)، وصالح الدين الصباغ و واسمه الحزبي (رضوان)، ويونس السبعاعي، واسمه الحزبي (فرهود)، وفهمي سعيد، واسمه الحزبي (نجم)، ومحمود سلمان، واسمه الحزبي (فارس)، وناجي شوكت، واسمه الحزبي (أحمد)<sup>١٥٦</sup>.

كما ضم الحزب أيضاً المجموعة التالية من الأعضاء: محمد علي محمود وداود السعدي ومحمد حسن سلمان وعثمان حداد. وكانت المجموعة، التي أقسمت اليمين على الإخلاص للقضية التي كانت تناضل من أجلها وللحزب الذي كانت قد أسسته سراً حتى النهاية، تجتمع باستمرار لاتخاذ القرارات المناسبة، وهي التي قررت تنفيذ الانقلاب الذي وقع في

---

١٥٤ الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي. مصدر سابق. ص ٤٠.

١٥٥ الحسني، عبد الرزاق. الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية. مصدر سابق. ص ١٠٩.

١٥٦ - شوكت، ناجي. سيرة وذكريات.. الجزء الثاني. مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٩٠. ص ٤٣٣/٤٣٤ و ٥١٠-٥١٤.

- الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة. مصدر سابق. ص ٢٦٧-٢٦٩.

الأول من مايس/آيار من العام ١٩٤١. وقد شكل "حزب الشعب" القومي السري جناحاً عسكرياً ضم في عضويته صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وغيرهم<sup>١٥٧</sup>. وهي أول بادرة في حزب مدني عراقي يشكل جناحاً عسكرياً فيه. ولا شك في أن جماعة الأهالي قد ربطت بها بعض العسكريين من قادة الانقلاب، ولكنها لم تشكل منهم جناحاً عسكرياً تابعاً للحزب، كما أن الحزب الشيوعي قد سعى إلى كسب جنود وضباط صف إلى صفوفه قبل ذلك أيضاً. وجدير بالإشارة إلى أن مجموعة من هذه التشكيلة القيادية والأعضاء، وهم رشيد عالي الغيلاني، ناجي شوكت، علي محمود الشيخ علي، يونس السبعائي، محمد علي محمود، داود السعدي، والدكتور محمد حسن سلمان، قدمت طلباً رسمياً في أعقاب القرار السري الذي اتخذ بتشكيل الحزب ولجنته السرية، أي بتاريخ ٢٧ آذار/مارت من العام ١٩٤١، إلى وزارة الداخلية لتكوين حزب سياسي باسم "حزب الشعب" قبل استقالة وزارة العميد طه الهاشمي دون أن يجاب الطلب<sup>١٥٨</sup>. ويلاحظ بأن الأسماء التي غابت عن طلب التأسيس الرسمي هي الجماعة العسكرية ومفتي الديار الفلسطينية الحاج محمد أمين الحسيني. وعلى غرار كتائب الشباب الهتلرية عمد قادة حزب الشعب السري أو اللجنة السرية، وفي خضم تنامي السيطرة على السلطة، إلى تأسيس "كتائب الشباب" لتأخذ على عاتقها تعبئة الشباب وراء الحركة ودعم حكومة الغيلاني ومساعدتها في قبول متطوعين لمواجهة التعبئة العسكرية البريطانية وعملياتها العسكرية في العراق، وضمان تقديم المساعدة لأسر الشهداء والجرحى. "وكان نواة كتائب الشباب، كما يشير إلى ذلك السيد عبد الجبار حسن الجبوري وفق الوثائق المتوفرة، طلاب من كليتي الحقوق والطب ودار المعلمين"، وكان يشرف على هذه الكتائب "محمد درويش المقدادي (الرئيس) وإبراهيم شوكت وواصف كمال وسليم محمود الأعظمي وعبد الرحمن البزاز وعباس كاشف

١٥٧ الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي. مصدر سابق. ص ٤٣.

١٥٨ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الخامس. مصدر سابق. ص ١٩٤.



الغطاء وحسن الدجيلي وعبد الكريم كنونو وعبد المجيد القصاب<sup>١٥٩</sup>. وقامت الحكومة بإرسال ضابط عسكري للقيام بتدريب أفراد الكتائب، وهو الرئيس الأول سامي عبد لقادر. ٣. انتهاج سياسة مناهضة بالكامل لبريطانيا وحرمانها قدر الإمكان من تعاون العراق معها في الحرب ضد ألمانيا ودول المحور الأخرى<sup>١٦٠</sup>، رغم أنها كانت تشير في أدبياتها العامة إلى ضرورة المحافظة على العلاقات التقليدية الطيبة مع بريطانيا.

٤. إقامة الروابط المستمرة مع ألمانيا وإيطاليا واليابان لصالح استقلال الدول العربية ووحدتها. وكان الحاج محمد أمين الحسيني قد أقام قبل ذلك علاقات سياسية مع ألمانيا وساهم في إرسال صحفيين عرب يشاركون في العمل في إذاعة برلين النازية الموجهة ضد الحلفاء ومن أجل تحريض العرب لدعم ألمانيا<sup>١٦١</sup>، إضافة إلى تحريض العرب ضد النظم السياسية القائمة فيها، وخاصة ضد تلك الدول المتحالفة مع بريطانيا والتي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا وإيطاليا بناء على طلب من بريطانيا.

٥. ربط المصلحة العراقية بالمصلحة الفلسطينية والانطلاق منها في تحديد سياسة العراق إزاء بريطانيا.

٦. العمل على تسلم السلطة في العراق وإزاحة المتعاونين مع بريطانيا كلية.

ويشير ناجي شوكت إلى ما يلي: "وقد أقسم أعضاء اللجنة السرية السبعة على أن يعملوا كل ما في وسعهم من قوة وإيمان خالص لإنقاذ العراق وسائر البلدان العربية من الاستعمار وأذئاب الاستعمار، وتحقيق الاستقلال لها على أن تراعي ما يلي:

---

١٥٩ الجبوري، عبد الجبار حسن. الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨. مصدر سابق. ص ١٠٦.

١٦٠ الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة. مصدر سابق. ص ١٣٠/١٣١.

١٦١ السهوردي، نجم الدين. التاريخ لم يبدأ غداً. حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني ٤١ و٥٨ في العراق. ط ٢. شركة المعرفة. بغداد. ١٩٨٩. ص ٢٢٠.

١. المحافظة على الوضع الراهن، وعدم التعرض للمعاهدة العراقية - البريطانية في الوقت الحاضر، حتى ينجلي الموقف نتيجة تطور الأحداث العالمية، والسير في الأمور بروية وتبصر.

٢. إذا كان لا بد من قطع علاقات العراق السياسية بإيطاليا، فيجب أن يستند القرار في ذلك إلى موافقة مجلس النواب بحرية كاملة.

٣. يجب السعي لإبعاد أذناب الاستعمار وعملاء الإنكليز، أمثال نوري السعيد، وجميل المدفعي، وعلى جودت، وأمثالهم إلى خارج العراق بتعيينهم كسفراء في لندن، وواشنطن، والقاهرة، وغيرها، وذلك للتخلص من شرورهم في هذه الحرب الطاحنة.

٤. تعديل الدستور العراقي في أول فرصة ممكنة لتحديد صلاحيات الوصي واستصواب أحلال مجلس وصاية بدلاً منه "١٦٢". وقد أضاف صلاح الدين الصباغ أهدافاً أخرى لمهمات اللجنة السرية للحزب السري، كما وردت في كتابه المعروف "فرسان العروبة"، والتي اعتبرها ناجي شوكت قضايا غير جوهرية. ويؤكد صلاح الدين الصباغ إلى أن القرار الذي تضمن النص التالي: "لما كان الإنكليز قد أقدموا بتشجيع أذنابهم على فرض مطالب مجحفة تتوخى زج العراق في الحرب، وإرغام باقي الأقطار العربية على السكوت وعدم المطالبة بحقوقها، فأن عزم طه على قطع العلاقات السياسية مع إيطاليا بصورة فجائية وبدون استشارة المجلس النيابي أو الجيش لن يرضي الإنكليز، ولن يقدمهم عن تحقيق غاياتهم كاملة. لذلك، فأن الإنكليز سيعملون على إقصاء قادة الجيش المخلصين، ليسيطروا عليه ومن ثم ينقاد العراق لهم كما يشاءون" ١٦٣. لهذا اتفقت المجموعة، كما يشير إلى ذلك صلاح الدين الصباغ، إضافة إلى ما أشير إليه سابقاً، إلى ما يلي:

---

١٦٢ - شوكت، ناجي، سيرة وذكريات. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٤٣٤/٤٣٥.

- الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة. مصدر سابق. ص ١٦٥/١٦٦.

١٦٣ الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة. مصدر سابق. ص ٢٦٧.

١١. المحافظة على الوضع الراهن والتمسك بالمعاهدة العراقية-الإنكليزية التي قررت ما لنا وما علينا، حتى يتوفر الوقت لدراسة الموقف العالمي، وانتظار تطور الأحداث في المستقبل القريب. لذلك كان لا بد من الروية والتبصر في الأمور.

٢. التوسل بجميع الحجج المقنعة لحمل طه الهاشمي على العدول عن رأيه والانتظار ثلاثة أشهر أخرى، ينجلي بعدها الموقف العالمي وتبين الحالة السوقية.

٣. إذا كان لا بد من قطع العلاقات السياسية مع إيطاليا، والموافقة على المطالب البريطانية فوراً، فيوافق على ذلك مجلس نيابي حر، يمثل رأي الأمة الصحيح لا استناداً إلى رغبة الوصي وقرار مجلس الوزراء فحسب.

٤. لما كانت الأكثرية في مجلس النواب الحالي لا تمثل الأمة، ولما كان أغلب أعضائه من المرتزقة الذين عينهم نوري وجميل وجودت تعييناً، فمن الواجب حل المجلس، وفسح المجال لانتخاب مجلس نيابي جديد، يمثل الأمة تمثيلاً صادقاً، ثم تعرض عليه طلبات الإنكليز.

٥. لما كان نوري وجميل وجودت هم دائماً وأبداً سبب الخلاف وإراقة الدماء، فمن الواجب تعيين نوري سفيراً للعراق في أمريكا، وجميلاً في مصر، وجودت في سفارة غيرها، إنقاذاً للبلاد من عبثهم إبان الحرب الحاضرة، وتحقيقاً لسلامة الانتخابات النيابية.

٦. لما كان الوصي غير مسؤول أمام القانون، وهو مع ذلك يواصل القيام بنشاط مخالف للدستور، ويأتي بتصرفات ديكتاتورية على غرار تصرفاته التي أودت بوزارة الكيلاني، ولما كانت التجربة قد أثبتت ضعف المجالس النيابية في العراق، وعدم تمرسها في استعمال صلاحيتها، في إيقاف الوصي (أو الجالس على العرش) عند حده، وفي كبح جماح ميوله الاستبدادية أو الشخصية، فمن الواجب أن تدون في الدستور مادة تنص على طريقة معالجة هذا الأمر، والسلطة التي تكلف بتنفيذها.

٧. التوسل بكل الوسائل لاستمالة الوصي ليرضى على قادة الجيش.

٨. يكلف الهاشمي بالاستقالة إذا فشل في تحقيق ما ورد أعلاه أو امتنع عنه، وذلك صوتاً لسمعته، واستباقاً للأحداث الخطيرة التي ينتظر وقوعها بعد أن تمت التمهيدات إليها. ويعول على أخلاق طه الحميدة في الموافقة على هذا الرجاء فور التقدم به.

٩. وبعد استقالة طه، يقصد الوصي وفد من كرام رجالات العراق والعرب ومن قادة الجيش، فيعرضون عليه توسلاتهم ليوافق على إسناد رئاسة الوزارة إلى رشيد عالي الكيلاني، وليوافق على حل المجلس النيابي، وانتخاب مجلس جديد فوراً، ليقول كلمته في طلبات الإنكليز التي تخرج عن المعاهدة العراقية الإنكليزية وللإقتراع على الثقة بوزارة الكيلاني، فيقرر بقاءها أو استقالتها وفق أحكام الدستور.

١٠. يقطع الجيش على نفسه عهداً صارماً أن لا يتدخل في شؤون الحكومة القائمة، إذا توثق من سلامة الانتخابات النيابية، وتؤكد لديه أن السلطة التشريعية تمارس كل ما لديها من صلاحيات، وأنها ليست آلة بيد الوزارة أو الوصي أو الجالس على العرش، وأن ما من وزارة تتولى الحكم بتأثير من الأجنبي أو بدسائسه<sup>١٦٤</sup>. ولقد أوردنا هذا النص الطويل ليساهم في بلورة الاستنتاجات الخاصة بطبيعة حركة شباط-مايس عام ١٩٤١. ومن الغريب في الأمر أن رشيد عالي الكيلاني، وبعد سنوات طويلة، وهو العضو البارز في المجموعة القيادية ورئيس وزراء الحركة ومعتمدها بعد المفتي، قد أنكر وجود ونشاط مثل هذا الحزب أو هذه اللجنة السرية في النقاشات التي جرت على صفحات الصحف في القاهرة، رغم أنه كان من المشاركين في تقديم طلب إجازة الحزب رسمياً، وعضواً أساسياً بارزاً في اللجنة السرية للحزب. وكان المفتي مجبراً على الاستعانة بذاكرة ناجي شوكت ليؤكد صحة وجود مثل هذه اللجنة السرية أولاً، وعضوية رشيد عالي الكيلاني فيها ثانياً، وصحة الأسماء الحزبية التي كان يحملها أعضاء قيادة هذه اللجنة ثالثاً<sup>١٦٥</sup>.

---

١٦٤ الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة. مصدر سابق. ص ٢٦٩/٢٦٨.

١٦٥ شوكت، ناجي. سيرة وذكريات. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٥١٠-٥١٤.

ليست هذه الأهداف بحاجة إلى شرح فهي تؤشر وجهة العمل وتحدد الأهداف. فالجماعة لا تستهدف النظام الملكي، بل تعتبره أساساً لنظام الحكم، كما أنها تريد الإبقاء على العائلة الهاشمية المالكة من جهة، ولكنها تجد في بعض وجوه الحكم حلفاء لبريطانيا يفترض التخلص من وجودهم في العراق وإرسالهم سفراء في الخارج لا غير. وأن العدو الأساسي الذي يفترض إيجاد صيغة لتخلص التدريجي منه هو الهيمنة البريطانية على العراق والتي تفرط بفلسطين لصالح الصهاينة، رغم أن هذه الرؤية غير واردة في الأهداف، ولكنها كانت مطروحة بسبب وجود المفتي وموقفه الواضح من بريطانيا في فلسطين والدول العربية، إضافة إلى رغبتهم في إقامة علاقات متينة ومتميزة مع ألمانيا.

تعرضت الوزارة الجديدة إلى ضغوط متزايدة من مؤيدي بريطانيا ومن السفارة البريطانية في بغداد، إضافة إلى ضغوط عربية متزايدة من أجل الوقوف إلى جانب بريطانيا، في حين كان الميل عند رشيد عالي الكيلاني وناجي شوكت والضباط القوميين إلى جانب الوقوف على الحياد، والذي كان في محتواه مناهضا لبريطانيا والاقتراب التدريجي من ألمانيا وإيطاليا. وكانت وزارة رشيد عالي الكيلاني الثالثة تسعى إلى انتزاع تأييد (ألماني - إيطالي) لصالح الوقوف إلى جانب القضايا العربية واستقلال الدول العربية وحريتها. وقد صدر فعلاً مثل هذا الموقف بعد اتصالات مستمرة بين الحكومة العراقية والسفير الألماني في تركيا "فون باين" ببيان أذيع من العديد من محطات الإذاعة في ألمانيا وغيرها. ولكن لم يكن صعباً على هاتين الدولتين تقديم مثل هذا الموقف، إذ كانت المهمة حينذاك هو وضع عراقيل في طريق تقديم تسهيلات عسكرية وتموينية إلى القوات البريطانية من جانب العراق ودول عربية أخرى. لا شك في أن الضباط القوميين كانوا مدفوعين بمشاعر العداء للسياسات البريطانية إزاء العراق والقضايا العربية الأخرى، ومنها قضية فلسطين. ولكن البديل المناسب للعداء لبريطانيا لم تكن ألمانيا الهتلرية التي كانت تريد فرض سيادتها وهيمنتها على العالم كله، بما فيه الدول العربية، منطلقاً في ذلك من ذهنيته العنصرية الفاشية والعسكرية العدوانية. وكان العرب قد وضعوا في العتبات الأخيرة من السلم العرقي للعنصريين الألمان، باعتبارهم جزءاً من العرق السامي، وهم بالتالي من أبناء العمومة

اليهود الذين كانوا في نفس مواقع السلم ومع هؤلاء جميعاً الشعوب الأفريقية السوداء باعتبارهم من أبناء حام، في حين أن الألمان هم من العرق الآري الذي يرجع إلى نسل يافت. ومن هنا كان موقف القوى القومية عاطفياً وقومياً ضيقاً. وكان الموقف بجملته خاطئاً من الناحيتين الفكرية والسياسية، كما كان خاطئاً تكتيكياً واستراتيجياً.

لم تنفع الجهود التي بذلها رئيس الوزراء، رشيد عالي الكيلاني، في تحقيق ما كان يسعى إليه واجتمعت ضده قوى كثيرة، رغم أن التوازن كان ما يزال يبدو لصالحه. فغادر عبد الإله، الوصي على العرش وولي العهد، بغداد قاصداً الديوانية ليكون في حضان العشائر التي تحول أغلب شيوخها إلى جانب بريطانيا بعد أن تحققت لهم وعبر السياسة البريطانية الكثير من المكاسب، وخاصة تأمين مساحات واسعة من أخصب الأراضي الزراعية تحت تصرفهم، وبالتالي، وجد الكيلاني نفسه مجبراً على تقديم استقالة وزارته في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٤١. سارع عبد الإله في مقر إقامته في دار أمر الفرقة الرابعة، اللواء الركن إبراهيم الراوي، أن أصدر أمره بقبول الاستقالة وتكليف العميد طه الهاشمي بتشكيل وزارته الجديدة في نفس اليوم، حيث أبعاد عنها نوري السعيد ورشيد عالي الكيلاني، لتجنب وقوع معارك بين الجيش والعشائر العراقية، من جهة وبسبب الخلافات الموجودة بين الشخصين من جهة ثانية.

لم تستطع وزارة الهاشمي تحقيق الهدوء والاستقرار أو إيجاد الحلول التساومية المناسبة في ضوء موازين القوى حينذاك على الساحة السياسية العراقية، خاصة وأن العائلة المالكة كانت تقف بشكل قاطع إلى جانب الفريق المساند للمطالب البريطانية التي قدمها وزير الخارجية بريطانيا، أيدين، إلى وزير خارجية العراق، توفيق السويدي، في القاهرة لتأخذ بها وزارة طه الهاشمي، والتي تبلورت في النقاط التالية:

- ١" وجوب قطع العلاقات بين العراق وإيطاليا، كما قطعت بينه وبين ألمانيا من قبل.
٢. السماح للجيش البريطاني بالتحشد في العراق، في حين كان القادة الأربعة وبقية القوى القومية في الجيش تزيد من ضغوطها لرفض طلبات الإنكليز،

٣. ضرورة إقصاء العقداء الأربعة ومن يلوذ بهم من صفوف الجيش، أو تشتيت شملهم على الأقل حتى يحين وقت إقصائهم<sup>١٦٦</sup>.

وفي مقابل ذلك كانت كل القوى السياسية المعارضة ترفض تنفيذ تلك المطالب باعتبارها تشكل إعلان حرب على إيطاليا ودول المحور وهي تريد الوقوف على الحياد. وكان العقداء الأربعة، ومعهم التنظيم القومي السري يرفض كلية تلك المطالب. ولم تكتف بذلك، بل طرحت مطلباً جديداً هو تنحي طه الهاشمي عن رئاسة الحكومة وتكليف رشيد عالي الكيلاني من جديد لتشكيل وزارة جديدة. رفضت وزارة طه الهاشمي تقديم الاستقالة، كما رفض عبد الإله، الوصي على العرش، تكليف غيره بها. وكان دفع الأمور بهذا الاتجاه لا يعني سوى وقوع انقلاب عسكري في البلاد. أدرك عبد الإله وجهة الصراع، بعد أن بدأت تحركات عسكرية في مناطق مختلفة من بغداد، فقرر مغادرة بغداد إلى الحبانية ليكون في مأمن من الاعتقال، ثم غادر الحبانية بحماية القوات البريطانية باتجاه البصرة.

في الأول من شباط/فبراير ١٩٤١ بدأت من الناحية الفعلية الحركة الانقلابية للقوى القومية بقيادة العقداء الأربعة والتنظيم الحزبي السري، بعد أن انتشرت قوات عسكرية في بغداد " واحتلت دوائر البرق والبريد والتلفون، ومسكت بعض مداخل الطرق العامة واتخذت التدابير لصيانة الجسور والمعابر، ومحافظة سائر المرافق<sup>١٦٧</sup>. كما توجه العقيد فهمي سعيد إلى دار العميد الهاشمي ومعه وكيل رئيس أركان الجيش محمد أمين زكي لإبلاغه بقرار العقداء الأربعة بضرورة استقالته وتكليف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الوزارة الجديدة. اضطر طه الهاشمي على كتابة رسالة استقالة تقدم إلى الوصي عبد الإله تسلمها منه فهمي سعيد، الذي غادر بعدها دار الهاشمي. إن هذا الكتاب الذي أخذ عنوة من الهاشمي اعتبر في واقع الأمر بداية عملية الانقلاب التي استغرقت الفترة اللاحقة.

---

١٦٦ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. ج ٥. مصدر سابق. ص ١٨٧.

١٦٧ الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية. ج ٥. مصدر سابق. ص ١٩٨.

بإدارة العقلاء الأربعة، وبالتنسيق الكامل مع التنظيم السري، إلى الاجتماع والاتفاق على ثلاث نقاط أساسية هي:

"(١) تشكيل مجلس للدفاع الوطني ينظر في شؤون المملكة طيلة غيبة الوصي.  
(٢) النظر في أمر الوصي إذا رفض الرجوع عن غيه وبقى مصرّاً على وضعه المخزي في أحضان الإنكليز في معسكر الحبانية.

(٣) توقيف صالح جبر وجلبه إلى بغداد<sup>١٦٨</sup>، وفصل تحسين علي، وتوقيف محسن أبو طبيخ ورايح العطية وجلب الأول إلى بغداد، وإبعاد الشريف فواز والشريف حسين إلى شرقي الأردن لأنهما جاسوسان للإنكليز في البلاط. وفصل باقر سر كشك مدير التشرifications في البلاط لأنه منافق يدعو للإقليمية العراقية ولا يحمل عقيدة عربية<sup>١٦٩</sup>، وتعيين نوري بن سعيد سفيراً للعراق في أمريكا، وإسناد وظائف مماثلة خارج العراق لكل من جميل وجودت، وإبعاد جلال بابان خطيب الإنكليز في المجلس<sup>١٧٠</sup>.

لقد نشأ وضع غريب في البلاد. فمن جهة لم تسقط وزارة الهاشمي وبقيت تمارس عملها الروتيني، في حين أخذ مجلس الدفاع الوطني يمارس عملاً في إطار التشريعية، ولكنه كان يسعى إلى تثبيت أوضاعه لتمكين قيام وزارة برئاسة الكيلاني. واتخذ المجلس جملة من القرارات التي تضعف الوزارة القائمة وتمنعها عملياً من ممارسة عملها وقيام المجلس بأداء مهمات الوزارة. ونشير فيما يلي إلى أبرز تلك القرارات:

---

١٦٨ كان متصرفاً للبصرة ومتعاوناً مع الوصي والإنكليز، كما رفض الانصياع للقيادة العسكرية.  
١٦٩ أورد مجلس الدفاع الوطني الأسباب التالية لاتخاذ قرار فصل باقر سر كشك من مركز مدير التشرifications في البلاط: منافق وإقليمي ولا يحمل عقيدة عربية. وهو تعبير صارخ لطبيعة ذهنية وخلفية تفكير المجموعة التي كانت تقود مجلس الدفاع الوطني، إذ أنها لا تتحدث عن قلة مبادراته أو ضعف دوره وقدراته وكفاءاته العملية، بل بسبب كونه إقليمياً ولا يحمل عقيدة عربية، ويحمل ذهنية شوفينية متعصبة.

١٧٠ المصدر السابق نفسه. ص ٢٠١/٢٠٠.



- المحافظة على المعاهدة العراقية - البريطانية والابتعاد عن استفزاز بريطانيا.
- الإبقاء على وزارة الهاشمي فترة أخرى ليتسنى نضوج اتجاه معين في الأوضاع يخدم أغراض القوى القومية.
- الامتناع عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا، وعند إصرار البريطانيين على ذلك يفترض أن يعرض الموقف على مجلس نيابي يتمتع بالحرية لاتخاذ القرار المناسب.
- تأمين إمكانية حل المجلس النيابي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لتخلص من أعوان الاستعمار البريطاني.
- التخلص من نوري السعيد وجميل المدفعي وعلى جودة اليوبي بتعيينهم سفراء في بلدان أخرى.
- تحديد صلاحيات الوصي على العرش في الدستور العراقي لكي يبقى مصون غير مسؤول.
- التحري عن أسلوب لتحسين العلاقة بين الوصي على العرش وقادة الجيش الأربعة.
- عند فشل طه الهاشمي بتحقيق هذه المهمات يطلب منه تقديم الاستقالة.
- في حالة الاستقالة يكلف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل الوزارة الجديدة.
- في حالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة يتعهد الجيش بعدم التدخل في شؤون الحكومة.
- كانت النتيجة واضحة، إذ كان الوصي على العرش يبذل جهوداً حثيثة لعقد اجتماع لمجلس الوزراء فل البصرة، في حين كان مجلس الإنقاذ الوطني يعرقل وصولهم إلى البصرة، وبالتالي وجد طه الهاشمي نفسه أمام حل واحد لا غير هو الاستقالة من رئاسة الوزارة ليتخلص من:
- ضغط الإنكليز عليه ليمارس السياسة التي تشترطها معاهدة ١٩٣٠ في حالة دخول بريطانيا في حرب ضد دولة ثالثة.
- ضغط الوصي عليه ليرفض شروط العقداء الأربعة والبقاء بالحكم والتوجه إلى البصرة لعقد اجتماع لمجلس الوزراء بحضور الوصي.

• ضغط العقداء الأربعة في الدعوة إلى حل المجلس وعدم الاستجابة لمطالب بريطانيا العشر من البلاط الملكي.

أمام وجود حكومتين عملياً وجد مجلس الدفاع الوطني نفسه أمام حل واحد هو دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد واتخاذ قرار باستقالة وزارة الهاشمي وتشكيل وزارة جديدة برئاسة رئيس مجل الدفاع الوطني. إلا أن الوصي رفض هذه الدعوة باعتبارها غير شرعية. ومع ذلك عقد مجلس الأمة اجتماعه واستمع إلى خطاب رشيد عالي الكيلاني وآخر لناجي السويدي ثم خرج بقرار واحد هو:

- إلغاء وصاية عبد الإله على العرش وإسنادها إلى الشريف شرف. وتم ذلك بالإجماع.
- ثم جرى الاتفاق على مسألتين هما:
- الموافقة على استقالة وزارة طه الهاشمي.
- الموافقة على تشكيل وزارة جديدة

وبعد اجتماع مجلس الأمة بادر الشريف شرف بتوجيه رسالة إلى رشيد عالي الكيلاني لتشكيل الوزارة الجديدة<sup>١٧١</sup>. وبهذا اعتبر الانقلاب قد تحقق فعلاً، ولكن الأزمة لم تنته بل تفاقت واشتد أورها وتكثفت الجهود لحسم الصراع إلى أحد الطرفين. وفي الثاني عشر من شهر نيسان/أبريل عام ١٩٤١ شكل رشيد عالي الكيلاني وزارته الرابعة، حيث قررت قيادة التنظيم الحزبي السري للحركة القومية أسماء الوزراء والحقائب الوزارية التي يشغلونها، وكانت على النحو الآتي:

رشيد عالي الكيلاني	رئيس الوزراء ووزير الداخلية بالوكالة
ناجي السويدي	وزيراً للمالية
ناجي شوكت	وزيراً للدفاع
موسى الشابندر	وزيراً للخارجية

١٧١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٢٣٤/٢٣٥.

علي محمود الشيخ علي	وزيراً للعدل
محمد علي محمود	وزيراً للأشغال والمواصلات
محمد يونس السبعاعي	وزيراً للاقتصاد
رؤوف البحراني	وزيراً للشؤون الاجتماعية
محمد حسن سلمان	وزيراً للمعارف <sup>١٧٢٣</sup> .

استقبل العراقيون تشكيل الوزارة الجديدة بارتياح كبير، إذ وصلت إلى بغداد وفود كثيرة من مختلف الألوية للتهنئة بمناسبة نجاح الانقلاب العسكري، كما وردت مجموعة من برقيات التهنئة من شخصيات سياسية واجتماعية وأدبية، إضافة إلى هيئات وجماعات وأحزاب سياسية مؤيدة للخطوات التي اتخذتها الحكومة والتي تحتاج إلى تأييد ومساندة<sup>١٧٢٣</sup>.

وارتبطت هذه الفرحة الكبيرة بمجموعة من العوامل المهمة، التي لم تستطع الحكومة البريطانية استيعابها أو القبول بها والتحري عن أساليب أخرى للتعامل مع العراق، ونعني بها:

- رفض العراقيون منذ البدء للوجود البريطاني الاستعماري في العراق، كما رفضوا المعاهدة التي فرضت عليهم في العام ١٩٣٠، واعتبروا هذا الانقلاب بمثابة الخطوة الأولى على طريق الخلاص من الإنكليز والمعاهدة في آن واحد.
- رغب العراقيون التخلص من عبد الإله، الوصي على العرش، الذي لم يكن محبوباً عند العراقيين، إذ اعتبروه متآمراً بارزاً مع الآخرين في قتل الملك غازي الذي حظي بحب العراقيين، وشخصية مؤمنة بفضل الإنكليز على عائلته.

١٧٢ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الخامس. مصدر سابق. ص ٢٠٥/٢٠٤.

١٧٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٢/٣٢١

- الكره الشديد عند الغالبية العظمى من العراقيين لنوري السعيد وجميل المدفعي وغيرهما من الساسة الذين هربوا إلى خارج بغداد أو إلى خارج العراق، باعتبارهم من أعوان بريطانيا المقربين.
- الحلم بالحصول على الحرية والديمقراطية والتمتع بثروات العراق وضمان الاستقلال والسيادة الوطنية.

أبدت الحكومة البريطانية امتعاضها الشديد من الانقلاب الذي قامت به القيادة العسكرية في بغداد وعزل الوصي على العرش، وقررت اتخاذ التدابير الضرورية لإحباطه من خلال إرسال قوات هندية وبريطانية إلى العراق، إذ لم يمض سوى بضعة أيام على تشكيل الوزارة الكيلانية الرابعة، أي في يومي ١٧/١٨ نيسان/أبريل حتى كانت القوات العسكرية البريطانية قد نزلت إلى البصرة. وأصدرت الحكومة العراقية مدعية أنها تعرف بذلك وأن هذا قد تم في ضوء معاهدة ١٩٣٠. ثم طلبت بريطانيا من الحكومة العراقية إنزال قوات جديدة يتراوح تعدادها بين ٢٠٠٠ إلى ٣٥٠٠ شخص إلى البصرة أيضاً<sup>١٧٤</sup>. رفضت الحكومة العراقية هذا الطلب، واعتبرته غير ضروري، ثم طالب بانسحاب القوات التي نزلت قبل ذلك إلى البصرة. ورغم قرار المنع نزلت القوات البريطانية الجديدة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٤١ إلى البصرة. وبدأت بريطانيا عملياتها العسكرية ضد العراق في موقعين أساسيين، في الحباية حيث توجد قاعدتها العسكرية وحيث تم تجميع قوات عراقية قريباً منها، وفي البصرة حيث قامت القوات البريطانية باحتلالها. وأصدر السر كورنوالس بياناً شرح فيه موقفه من الأزمة وحمل الحكومة العراقية مسؤولية وقوع أي ضرر لمواطن بريطاني يعمل في العراق<sup>١٧٥</sup>.

أصدر رشيد عالي الكيلاني، رئيس الحكومة، بياناً موجهاً إلى الشعب العراقي مشيراً إلى قيام بريطانيا بعملياتها العسكرية العدوانية مطالباً الشعب بالوقوف إلى جانب الحكومة

١٧٤ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٦.

١٧٥ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٢/٢٤١.

العراقية والجيش العراقي في دفاعه عن الوطن. كان ذلك في يوم ٢ مايس/أيار ١٩٤١. ومن هنا جاء اسم الحركة الانقلابية، حركة مايس، أي منذ بدء المعارك مع القوات البريطانية. ومع بدء احتلال البصرة والمعارك في الحبانية أصدر العلماء المسلمون فتاوى للجهاد ومكافحة الوجود البريطاني في العراق. وجاءت البيانات من أئمة الشيعة والسنة في آن واحد. ففي الوقت الذي أصدر أبو الحسن الموسوي الأصفهاني ومحمد حسين آل كاشف الغطاء والعلامة عبد الكريم الجزائري فتاوى تدعو إلى الجهاد ضد الظالم والكافر المحتل، كما أصدرت مجموعة من علماء الدين ورؤساء المؤسسات الدينية وأئمة الجوامع والمدارس الدينية السنية في بغداد بياناً دعت فيه المواطنين إلى الجهاد المقدس ضد الإنكليز الغدارين الذين عمدوا إلى احتلال العراق والإساءة إليه وشن حرب عليه. واعتبر رشيد عالي الكيلاني أن العراق أصبح بعد الغزو البريطاني وخوض المعارك ضد الجيش العراقي في حل من معاهدة ١٩٣٠. واستمرت المعارك بين الطرفين حتى التاسع والعشرين من شهر مايس/أيار تحمل الجيش العراقي ضربات قاسية وهزائم متعاقبة، رغم المقاومة الكبيرة التي أبدتها الجنود وصغار الضباط.

انتهت الحركة الانقلابية بمغادرة مجموعة القيادة العسكرية والسياسية البلاد، وخاصة القيادة الحزبية التي قادت العملية سياسياً وعسكرياً وكانت تقف على رأس الحركة أثناء العمليات العسكرية بين القوات البريطانية والقوات العراقية. وعقد آخر اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة رشيد عالي الكيلاني في ٢٧ مايس/أيار من عام ١٩٤١<sup>١٧٦</sup>، ثم صدر عنه القرار رقم س ٣٦٤٦ بتاريخ ١٩٤١/٥/٢٨ القاضي بتشكيل "لجنة الأمن الداخلي في العاصمة والطوارئ"، حيث تم انتخاب أمين العاصمة رئيساً لها، وهي التي وقعت اتفاقية الهدنة مع القوات البريطانية والتي بدأت مفاوضاتها لوقف زحف القوات البريطانية على بغداد والتي تمت في ١٩٤١/٥/٣١. وفي التاسع والعشرين من مايس/أيار غادر رشيد عالي الكيلاني بغداد، وكذلك المفتي باتجاه إيران. ويبدو أن آخر من غادر العراق من المجموعة القيادية كان السياسي البارز والمتميز في الحركة الانقلابية ووزير الاقتصاد يونس

١٧٦ المصدر السابق نفسه. الجزء الخامس. ص ٢٥٤.

السبعاعي. إذ أنه واصل العمل في بغداد وأعلن نفسه حاكماً عسكرياً لمنطقة بغداد والمنطقة الجنوبية، وطالب باستمرار المقاومة للقوات البريطانية. ولكن لجنة الأمن الداخلي استطاعت إقناعه بعدم جدوى المقاومة وطلبت منه مغادرة البلاد باتجاه إيران<sup>١٧٧</sup>. بدأت بعدها بمفاوضة القوات البريطانية على الاستسلام. وعلى أثر ذلك حلت كتائب الشباب، ومنها مجموعة الدفاع عن السبعاعي (حرس السبعاعي-الفدائيون)<sup>١٧٨</sup>. وجدير بالإشارة أن السبعاعي عمد إلى تشكيل ثلاث منظمات شبابية شبه عسكرية لحمايته والدفاع عن الحركة الانقلابية والتصدي للقوات البريطانية الزاحفة صوب بغداد، وهي "كتائب الشباب" و "الحرس الحديدي" و "فدائيو يونس السبعاعي"<sup>١٧٩</sup>.

أعلن في بغداد عن انتهاء الانقلاب وسيطرة القوات البريطانية على بغداد وعموم العراق وعودة عبد الإله إلى العاصمة. وبدأت عملية تقديم المسؤولين عن الحركة، بعضهم كان ما يزال في بغداد وبعضهم الآخر كان قد غادرها، إلى المحاكمة، حيث حكمت على المسؤولين المباشرين بالإعدام، وهم العقداء صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان، وفيما بعد، كامل شبيب، ثم يونس السبعاعي، حيث نفذ الحكم بهم في أوقات مختلفة. وحكم بالإعدام على رشيد عالي الكيلاني الذي لجأ إلى السعودية وبقي فيها ونجا من الموت<sup>١٨٠</sup>. كما أصدرت المحكمة أحكاماً أخرى بالسجن لفترات مختلفة على عدد غير قليل ممن اتهموا بمشاركتهم بالحركة الانقلابية أو بسبب تأييدهم لها ودفاعهم عنها، علماً بأن الاعتقال والتقديم إلى المحاكمة قد شمل أشخاصاً كانوا لا يمتنون إلى التيار السياسي القومي مباشرة أو ممن شارك في أحداثها فعلياً<sup>١٨١</sup>.

---

١٧٧ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٦٣.

١٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

١٧٩ الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي. مصدر سابق. ص ٤٨.

١٨٠ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٢٣٦.

١٨١ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السادس. مطبعة العرفان. صيدا-بيروت.

١٩٦٦. ص ٥٤-٥٦.

ثالثاً: تقييم حركة شباط - مايس عام ١٩٤١

تساعد الوثائق التي توفرت منذ ذلك الحين حتى الوقت الحاضر على إعطاء تقييم أكثر واقعية وموضوعية عن نشوء وتطور هذه الحركة القومية التي تميزت بتعقيدات وتشابكات كثيرة وملابسات غير قليلة وعن تغيرات في إيديولوجيتها ومراميها السياسية، وكذلك حول مواقف القوى المختلفة بشأنها. فلم تكن المجموعة العسكرية والسياسية التي تشكلت منذ منتصف أو حتى قبل ذلك متجهة للقيام بانقلاب عسكري، وكانت تسعى للاستفادة من النخبة الحاكمة التي كانت متنوعة الاتجاهات والأغراض والمصالح لصالح وجهتها الفكرية والسياسية القومية ولصالح قضية تحرر العراق من ربة الاستعمار البريطاني ومن أجل تحرير فلسطين وسوريا وتأمين اتجاهات جديدة صوب الوحدة العربية. وكانت تجد في النظام القائم نظامها السياسي المطلوب مع ضرورة تعزيز الاتجاهات المناهضة لبريطانيا، إذ كانت تحتل مواقع مهمة في قيادة الحكم وفي القوات المسلحة. كما كانت لها علاقات حميمة مع عدد كبير من أقطاب النخبة الحاكمة والبلاط الملكي. ولكن هذه القوى فوجئت بالانقلاب الثلاثي العسكري الذي نظمته وقاده الثلاثي الفريق بكر صدقي واللواء عبد اللطيف نوري وحكمة سليمان، وبدعم وتنسيق مباشرين من جماعة الأهالي. وإزاء هذا الوضع قررت التعاون مع قوى عديدة للخلاص من هذا الانقلاب وتقريب وجهات النظر في ما بين النخب الحاكمة، وكانت هي جزء منها. وتحقق للمجموعة العسكرية من الجماعة القومية بعد انهيار انقلاب بكر صدقي مركزاً قويا في السياسة العراقية ودورا وتأثيرا مباشريين على تكوين الحكومات المختلفة. واندفعت هذه المجموعة، وهي ترى كيف تتأمر بريطانيا على فلسطين وما تقوم به فرنسا في سوريا ولبنان أو في المغرب العربي، نحو تبني اتجاهات قومية أكثر تطرفاً وميلاً متزايداً نحو اليمين، إذ بدأت ترى في ألمانيا الهتلرية نصيراً لها في النضال ضد بريطانيا منطلقين من موقعين هما: الجانب الفكري والجانب السياسي التكتيكي القائل "عدو عدوي صديقي". وتجلّى هذا الاتجاه في عملية التثقيف الدؤوبة التي مارسها نادي المثني بن حارثة الشيباني في بغداد، وكذلك الكتب والكراريس التي أصدرتها للتثقيف القومي والتكوين العسكري. وتفاقم هذا الاتجاه بعد مجيء الحاج أمين الحسيني

إلى بغداد. وكانت للمفتي قبل أن يصل إلى بغداد علاقات متينة مع ألمانيا، إذ كان يهدف من وراء تلك العلاقة إيجاد قوة دولية قادرة على مساندة موقفه المناهض للصهيونية وأطماعهم في فلسطين، و ضد بريطانيا المتحالفة مع الصهيونية العالمية والعاملة على تحقيق هدف الصهيونية بشكل حثيث. وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية كان موقف هذه القوى القومية أكثر وضوحاً في رفضها تقديم أي شكل من أشكال الدعم لبريطانيا، كما كانت تسعى إلى عرقلة ما يمكن أن يقدمه العراق لمساندتها في الحرب ضد ألمانيا وإيطاليا وفق معاهدة ١٩٣٠. وكان هذا الموقف كافياً لإثارة بريطانيا والتحري عن سبل للخلاص من هؤلاء.

تبنت القوى القومية في العراق تدريجاً فكر ومواقف الحاج أمين الحسيني، وكانت الأرضية في فكر وممارسات هذه المجموعة العسكرية والمدنية متوفرة. وكان طبيعياً أن تعتمد في نشاطها على تشكيل حزب سياسي قومي يشرف على نشاطها فكرياً وسياسياً وممارسة يومية. وتأسس هذا الحزب على أساس فكر "قومي اشتراكي" يميني، أي باتجاهات فاشية ملموسة. وترأس هذا الحزب الأب الروحي للحركة القومية العربية في فلسطين الحاج أمين الحسيني، مفتي الديار الفلسطينية. وبمرور الزمن تعززت وأصر هذه المجموعة واتجهت للاستفادة من علاقات المفتي الحسيني مع الدولة الألمانية الهتلرية لتأمين مصالح العرب في العراق وفلسطين وسوريا ولبنان، خاصة وأن التآمر الصهيوني الدولي-البريطاني كان يجري على قدم وساق، كما كانت إجراءات فرنسا ولبنان تلقى الاحتجاج والازدراء والمقاومة من جانب العرب بشكل عام. وفي ضوء ذلك نشأت علاقات مباشرة بين الجماعة القومية، أو حزب الشعب والألمان على المستويات الدبلوماسية والحزبية والإعلامية. وحسب أقوال ناجي شوكت، وكان وزيراً للدفاع في وزارة رشيد عالي الكيلاني وقام بتنشيط العلاقة الدبلوماسية المباشرة مع سفير ألمانيا في تركيا فون بابن باقتراح وتشجيع من المفتي، أقيمت قبل ذاك صلة لاسلكية بين المفتي وبرلين في دار شفيق الحداد<sup>١٨٢</sup>، إضافة إلى نشاط الإذاعة العربية في برلين والموجهة للمنطقة العربية،

---

١٨٢ المصدر السابق نفسه . ص ٢٠٣.



حيث لعب جهاز الإذاعة، ومعه المذيع يونس بحري، دور الداعية المروج للأفكار والسياسات الألمانية في الدول العربية والمحبذ للاتجاهات النازية في العراق والدول العربية، والمحرك للفعاليات المناهضة لبريطانيا وفرنسا.

يؤكد محمود شبيب، في كتابه الموسوم "محمود سلمان طريق المجد إلى أرجوحة الأبطال"، الجهود التي بذلتها حكومة رشيد عالي الكيلاني من أجل عقد اتفاقية سرية بين العراق وكل من ألمانيا وإيطاليا تدعم نضال العرب في سبيل الحرية والاستقلال وتقف على الحياد في الحرب بين الحلفاء والمحور، إذ كتب، مستنداً في ذلك إلى وثائق إنكليزية وعربية وألمانية، يقول: "واقترحت الحكومة العراقية عقد اتفاقية سرية بينها وبين الحكومتين الألمانية والإيطالية، توضع فيها جميع تفاصيل التعاون الودي المنشود، وأن تلتزم الدول العربية الأخرى التي سيعلن عن استقلالها جانب الحياد التام، وجرى إخبار الألمان أنه جرى الإعداد لانتفاضة مسلحة في شرق الأردن وفلسطين وأنه ينبغي تزويدها بالأسلحة من جانب إيطاليا من مخازن الجيش الفرنسي في سوريا، إذ تولت إيطاليا تنفيذ الهدنة مع فرنسا في سوريا ولبنان، وأوضحت اللجنة أن الانتفاضة المتوقعة بحاجة إلى ٣٠,٠٠٠ جنية إسترليني من الذهب شهرياً أبدت استعدادها لتوفير ١٠,٠٠٠ منها بينما وقع على الألمان عبة تزويد الثلاثين الآخرين، وفي النهاية جاء في المقترحات: "أنه إذا فسرت إنكلترا الحيولة دون مرور القوات الأنكلو-هندية أو إرسال وزير ألماني إلى بغداد على أنه استفزاز وردت على ذلك باستخدام القوة، فأن العراق مستعد للدفاع عن حياده ضد أنكلترا بجميع السبل. إن الحكومة العراقية مستعدة للسماح بأن يدخل بلادها جميع الوكلاء أو الخبراء الألمان اللازمين لهذا الغرض. ومن المحتمل أنه سيكون من قبيل الحكمة إذا هم قدموا، في الوقت الراهن، بجوازات سفر محايدة"<sup>١٨٣</sup>.

ومن هنا يتبين أيضاً بأن قيادة الحركة كانت قد قطعت شوطاً بعيداً بتأييد الألمان، إذ كلما حاولت القوى العراقية الحليفة لبريطانية الضغط على الوزارة لاتخاذ إجراءات مناهضة

---

١٨٣ شبيب، محمود. محمود سلمان طريق المجد إلى أرجوحة الأبطال. المؤسسة العراقية للدعاية

والنشر. بغداد. ١٩٨٤. ص ١٠٢.

لألمانيا، كانت تعتمد الحكومة العراقية إلى تعزيز علاقاتها بالألمان. وتسبب هذا الواقع لا في نشوء خندق عريض يفصل بين الجانبين، بل تبلور على الساحة السياسية في العراق معسكران متقاطعان: معسكر القوى الراحبة في التحالف مع ألمانيا والساعية إليه، ومعسكر القوى المتحالفة أصلاً مع بريطانيا. وفي هذا الصراع أجبرت الكثير من القوى المناهضة للفاشية وألمانيا أن تتخذ إما موقف الحياد من المجموعتين أو حتى تأييد وزارة رشيد عالي الكيلاني بسبب التأييد الجماهيري الواسع لحكومة رشيد عالي الكيلاني بسبب مناهضته لبريطانيا ودعوته المبطنة للخلاص من الهيمنة البريطانية. ولعبت السياسة والدعاية الألمانية الخبيثة الداعية إلى استقلال العرب ووحدتهم وإلى التخلص من السيطرة البريطانية والفرنسية على الدول العربية وكراهية اليهود، إضافة إلى المشكلة الفلسطينية دوراً مهماً في تأمين ذلك التأييد. كتب محمد مهدي كبه، وكان في حينها نائباً لرئيس نادي المثني، حول موقف القوميين من ألمانيا والسبب وراء تعاون الحكومة الكيلانية الانقلابية معها يقول، وفق ما جاء في كتاب عبد الجيزاني: "لقد تولدت لدى العرب قناعة بأن انتصار ألمانيا في تلك الحرب سيؤدي حتماً إلى القضاء على مشروع الوطن القومي لليهود في فلسطين، وسيحقق حينئذٍ انتشاراً فلسطين من أنياب الصهيونية العالمية والاحتفاظ بعروبتها كما كانت منذ آلاف السنين، فاتجهت مشاعر العرب وخواطهم نحو ألماني، وتمنوا لها الانتصار في الحرب على دول الحلفاء، وكانت جميع العناصر القومية والوطنية في العراق، تشعر بهذا الشعور كما تشعر بع البلاد العربية الأخرى ومن جملتهم ضباط الجيش الأحرار"<sup>١٨٤</sup>. وكان محمد مهدي كبه على حق حين قال بأن بقية القوى الوطنية كانت هي الأخرى مؤيدة للانقلاب ومساندة بهذا القدر أو ذاك لإقامة تلك العلاقات مع ألمانيا. فالحزب الوطني منح تأييده لرشيد عالي الكيلاني لا بسبب مواقفه من ألمانيا الفاشية، بل بسبب مواقفه من بريطانيا حيث نقل محمد جعفر أبو التمن هذا الموقف إلى رئيس الوزراء حينذاك<sup>١٨٥</sup>. وكان موقف الحزب الشيوعي العراقي لا يختلف كثيراً عن موقف الحزب

١٨٤ الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي. مصدر سابق. ص ٥٠.

١٨٥ التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. مصدر سابق. ص ٤٣٤.

الوطني، إذ أصدر الحزب بياناً ربط مدى تأييده للوزارة الكيلانية بما ستقوم به من إجراءات، ولكنه لم يؤيد إقامة العلاقات مع ألمانيا، وفق ما ورد في بيان الحزب الذي سيجري الحديث عنه في مكان آخر من هذا الكتاب. وكشف السير ونستون تشرشل، رئيس وزراء بريطانيا في سنوات الحرب، عن المعلومة المهمة التالية، وأهميتها تكمن في فهم موقف ألمانيا من جهة، ورد الفعل البريطاني على هذا الموقف في العراق من جهة أخرى: "كانت الأوامر الصارمة التي تلقاها (الجنرال الألماني فلمي في بغداد، المؤلفان) من هتلر مؤرخة في ٢٣ أيار، وهو التاريخ الذي دثر فيه أي أمل لتدخل المحور. تعليمات هتلر رقم ٣٠ "الشرق الأوسط" عن المقر العام ٢٣ أيار ١٩٤١.

إن حركة حرية العرب في الشرق الأوسط هي حليفتنا الطبيعية ضد بريطانيا. وعليه فإن قيام الثورة في العراق له أهميته الخاصة. إن ثورة من هذا القبيل ستمتد عبر الحدود العراقية لتؤازر الجيوش المعادية انكلترا في الشرق الأوسط فتعرقل خطوط المواصلات البريطانية وتشل القوات البريطانية وطاقة الشحن البحري البريطاني فتؤثر تأثيراً سيئاً على الميادين الحربية الأخرى ولهذا قررت دعم الحركات في الشرق الأدنى وتوسيعها، وذلك بمد يد المساعدة للعراق. أما الإمكانية والشكل الذي يتم به تحطيم وضع البريطانيين بصورة نهائية بين البحر المتوسط وخليج فارس استناداً إلى هجوم ضد قنال السويس فأمر لا يزال بيد الإله<sup>١٨٦</sup>. إن هذه المعلومات عجلت من هجوم بريطانيا على القوات العراقية، حيث بدأ في ٢٧ من أيار/مايس عام ١٩٤١م.

بادرت الحكومة العراقية وقادة حزب الشعب أو اللجنة السرية إلى اتخاذ عدد من الإجراءات لتأمين مواجهة فعالة ضد القوات البريطانية، ومنها:

- تعبئة الرأي العام العراقي والعربي والجيوش العراقي ضد بريطانيا والقوات البريطانية لمواجهة مختلف الاحتمالات.

---

١٨٦ الحسني عبد الرزاق. الجزء الخامس. مصدر سابق. ص ٣٠٢. مقطع من مقال حول الثورة العراقية لتشرشل.

١٨٧ المصدر السابق نفسه. ص ٣٠٢.

- طلب الحصول على أسلحة لتسليح الجيش العراقي من ألمانيا وإيطاليا، إضافة إلى استمرار محاولتها للحصول على أسلحة من بريطانيا وفق معاهدة ١٩٣٠.
- طلب الحصول على دعم عسكري من جانب ألمانيا لمواجهة القوات البريطانية في العراق، وكانت ألمانيا وإيطاليا قد بدأتا بتأمين أولي لذلك، ولكنهما عجزتا عن الاستمرار به.
- المماطلة قدر الإمكان مع بريطانيا باتجاه كسب الوقت وعدم الموافقة على تقديم التسهيلات لقواتها في العراق.

ولكن كما بدا واضحاً لم تكن كافية لتحقيق ما كان يصبوا إليه الانقلابيون. كما لم يكن الموقف الذي اتخذته القوى الديمقراطية صائباً إزاء تلك الحركة ليس بسبب طبيعتها المغامرة، بل كان يفترض أن يكون انقلاب بكر صدقي العسكري درساً لها ترفض خوضه ثانية أو تأييد القائمين به. فعلى أساس المعطيات المتوفرة عن طبيعة الحرب العالمية الثانية، التي كان يفترض أن تكون منذ البدء واضحة للقوى الديمقراطية، يمكن القول بما يلي:

١. لم تكن الحركة القومية العربية اليمينية المتطرفة عادلة في موقفها من الحرب العالمية الثانية، بسبب طبيعة الحركة من جهة وطبيعة ألمانيا من جهة أخرى، إضافة إلى طبيعة الحرب من جهة ثالثة. وكان يفترض أن يكون هذا الموقف قائماً حتى قبل غزو ألمانيا للاتحاد السوفييتي ودخوله الحرب طرفاً فيها، إذ أنها كانت حرباً استعمارية ذات عقيدة شوفينية وعنصرية- فاشية وعسكرية مقينة من جانب ألمانيا ومعها كل من إيطاليا واليابان للاستحواذ على العالم واستغلاله واستعباده لصالحها. وبالتالي فهي كانت حرب مقاومة لتلك السياسات الاستعمارية الألمانية بشكل خاص من جانب الدول الأخرى، بغض النظر عن طبيعتها الرأسمالية أو الاستعمارية، إذ كان النضال ضدها قد قطع شوطاً مهماً وحقق مواقع طيبة للقوى الديمقراطية في مختلف البلدان، ومنها العراق، رغم المصاعب التي كانت تواجه المناضلين وحركات التحرر الوطني حينذاك.
٢. وإذا كان لهذه الحرب أن تنهي السيطرة الاستعمارية البريطانية على العراق أو بعض الدول العربية، كما تصورها القوميون، وربما بقية الوطنيين أيضاً، فإن ألمانيا كانت

تريد في الواقع العملي إخضاع كل الشعوب للسيطرة الاستعمارية الألمانية وتحت هيمنتهم العنصرية، إضافة إلى هيمنة يابانية وإيطالية في مواقع أخرى من العالم.

٣. وكانت القيادة القومية تخوض لعبة خطرة وغير مدركة لطبيعة المعركة وميزان القوى على الصعيدين الداخلي والعربي وكذلك على الصعيد الدولي، وبالتالي، عجزت عن فهم المتغيرات وزجت بالعراق في معركة غير متكافئة وغير عادلة في آن واحد، رغم أن النضال ضد الحكومات المتعاقبة وضد الهيمنة البريطانية كانت في جوهرها عادلة ولكنها ليست بالأهداف والوسائل والقوى التي تمت بها هذه المعركة، وكان الفشل مطروحا منذ البدء.

٤. وزاد في الطين بلة واقع الفقر الفكري والسياسي وقلة الخبرة الدبلوماسية للقائمين بالحركة وعدم التمييز بين المصلحة العراقية والمصالح العربية بما يساعد في أن تكون الأولى في خدمة الثانية. وكانت حركة مغامرة وانقلاباً عسكرياً لا يختلف من حيث المبدأ عن الانقلاب الذي سبقه، والذي فقد بوصلة النضال الوطني، وإذا كان الأول قد ارتدى في البداية لبوساً ديمقراطية ويسارية ثم كثر عن أنيابه العسكرية اليمينية بعد فترة وجيزة، فإن الانقلاب الثاني قد ارتدى لبوساً معادية للإنكليز وضد التوسع في تفسير معاهدة ١٩٣٠ لصالح بريطانيا واستخدام القوات البريطانية لقواعدها العسكرية في العراق، ولكنه سرعان ما كشف عن طبيعته القومية اليمينية المتطرفة ونزعات بعض عناصره الفاشية والمناهضة للديمقراطية، كما أن بعض قوى الانقلاب كانت متواطئة مع دول المحور، وخاصة مع ألمانيا وإيطاليا بشكل لا يقبل التأويل.

٥. ولم يكن التأييد الذي حصل عليه انقلاب مايس عام ١٩٤١ من القوى السياسية الوطنية العراقية تأييداً يستند إلى العقل والوعي بالظروف القائمة حينذاك، بقدر ما عبر عن عاطفة متهيجة مناهضة للاستعمار البريطاني الذي أذاق الشعب العراقي مرارة الاحتلال والدوس على الكرامة والتدخل الفظ في الشؤون الداخلية وفرض مصالحه عليه منذ دخول قواته العسكرية إلى العراق في أثناء الحرب العالمية الأولى.

٦. ولم تكن الحركة القومية في كل الأحوال معادية للعائلة المالكة أو للدولة الملكية في العراق، بل كانت ترتبط بهذا القدر أو ذاك بروابط التحالف مع عائلة الشريف حسين، شريف مكة، وتريد استمرار التعاون معها واستمرار وجود العراق تحت السيطرة الهاشمية. وهذا الاتجاه يبدو بوضوح كبير في الموقف من الوصي على العرش، عبد الإله في المهتمات العشر التي التزمت بها الجماعة كما وردت في كتاب الصباغ، رغم أن القوميون كانوا يدركون مدى ارتباط عبد الإله بالإنكليز.

توجت القوى القومية اليمينية المتطرفة وبعض الأوساط الشعبية غير الواعية سياسياً، التي كانت على صلة مباشرة أو غير مباشرة بقوى الانقلاب، أي تلك القوى التي تأثرت كثيراً بالدعاية الفاشية في العراق والتي أصابتها خيبة انهيار الانقلاب وعودة قوات الاحتلال البريطانية للسيطرة الكاملة على العراق وتوقيع العراق على اتفاقية الهدنة المذلة، بحركة عنفية شرسة وغير عفوية انطلقت في الأول من حزيران عام ١٩٤١ ضد المواطنين والمواطنين اليهود في ما سمي فيما بعد بواقعة "الفرهود"١٨٨. وكان المشاركون في عملية الاعتداء العنيف وممارسة الفرهود، أي السلب والنهب ضد العوائل والمحلات والمصالح اليهودية في العراق، يهزجون في شوارع بغداد "حلو الفرهود كون يصير يومية"، وكذلك

---

١٨٨ تشير أغلب الدراسات التي تحت تصرفنا إلى أن عدداً كبيراً من اليهود كان قد خرج لاستقبال عبد الإله عند عودته إلى بغداد. وقد صادف ذلك اليوم عيد النبي يشوع. وكان اليهود فرحين مستشرين بعودة الوصي. وقد أثار هذا الموقف غضب الجماهير التي كانت ترى في اليهود حلفاء لبريطانيا. وبالتالي توجهت بعمليات العنف ضدهم. ولكن التحرك ضد اليهود كان قد بدأ قبل عودة عبد الإله إلى بغداد وخروج اليهود فرحين لاستقباله. فالمذكرة التي قدمها فهد إلى رئيس الوزراء حينذاك، رشيد عالي الكيلاني، تتضمن احتجاجاً ضد أعمال العنف والاعتداء التي توجهت ضد اليهود خلال تلك الفترة مؤكداً أهمية عدم التمييز في المعاملة ضد اليهود. إن فرحة جماعات من اليهود بعودة عبد الإله إلى بغداد جاءت نتيجة خشيتهم من استمرار الاعتداءات عليهم من جانب القوى القومية الشوفينية، وهي ليست سبباً في الاعتداء الذي وقع عليهم، بل بسبب العداة الذي روجت له الدعاية النازية في العراق وفي مناطق أخرى من العالم ضد اليهود، وبسبب النشاط الصهيوني الرجعي ضد العرب في فلسطين.

أثناء قتل اليهود ونهب وسلب بيوتهم وحوانيتهم وإشعال الحرائق فيها. ولم تكن جمهرة من الجنود وحدها وراء هذه العمليات الإجرامية فحسب، بل وبعض الشرطة والمدنيين وبتأييد من بعض الضباط وبعض رجال السياسة من المعسكر القومي الشوفيني، إضافة إلى كتائب الشباب التابعة للحركة الانقلابية. وجاء في تقرير لجنة التحقيق الحكومية عن الخسائر التي وقعت في يومي ١ و٢ حزيران/يونيو ١٩٤١ ما يلي: "أما جميع القتلى فبالنظر لما جاء في إفادة حاكم التحقيق أنهم مائة وعشرة، بضمنهم ثمانية وعشرين امرأة، وهم من إسلام ويهود، ولم تعرف هويات قسم كبير منهم. وأما الجرحى فكانوا مائتين وأربعة، وهم كذلك من الإسلام واليهود. أما رئيس الطائفة فيدعي بأن القتلى والجرحى أكثر من ذلك". كما يبدو من التقرير وحسب قول رئيس الطائفة الموسوية في العراق "بأن الحوانيت والمخازن المنهوبة عددها خمسمائة وستة وثمانين محلاً، وأن ثمن ما نهب يبلغ (٢٧١٤٠٢) ديناراً. ويدعي أن الدور المنهوبة عددها (٩١١) وتقطن هذه الدور (٣٣٩٥) عائلة، ومجموع أفرادها (١٢٣١١) نسمة، وأن الضرر الذي لحقهم يبلغ (٣٨٣٨٧٨) ديناراً<sup>١٨٩</sup>. ويلاحظ هنا أن التقرير يدمج بين عدد القتلى والجرحى من المسلمين ومن اليهود لا لأنه لا يميز بين المواطنين، بل ليغطي في واقع الأمر على حقيقة أن النسبة العظمى من القتلى والجرحى كانت من المواطنين اليهود في هذه الجريمة البشعة.

رابعاً: العوامل الكامنة وراء فشل انقلاب شباط - مايس ١٩٤١

كانت كثرة من الدلائل تشير منذ البدء إلى أن الحركة الانقلابية للقوى القومية اليمينية، بما فيها القوى المتطرفة، التي قام بها التنظيم السياسي الجديد في العراق، حزب الشعب أو اللجنة السرية بقيادة الحاج محمد أمين الحسيني، غير قادرة على تحقيق النصر في العراق لأسباب كثيرة، رغم التأييد الواسع نسبياً الذي حظيت به الحركة من الأوساط الشعبية المختلفة في العراق ومن بعض القوى السياسية العراقية من غير القوميين، إضافة إلى الدعم

١٨٩ المصدر السابق نفسه. الجزء الخامس. ص ٢٧٦.

الشعبي على النطاق العربي. وسنحاول في أدناه الإشارة إلى بعض أهم تلك العوامل، سواء أكانت الداخلية منها أم العربية أم الدولية:١٩٠

• كانت قوى الانقلاب جزءاً من النظام السياسي العراقي القائم التي ساهمت بفعالية في مختلف الوزارات التي تشكلت قبل ذلك، وبالتالي لم تكن في حركتها الانقلابية ذات مصادقية بما يمس عملية التغيير المنشودة بالنسبة للمجتمع العراقي. كما أن الحركة أوجدت انشطاراً في القوى الحاكمة، إذ كانت الغالبية العظمى من السياسيين ضد الحركة بغض النظر عن التصويت الذي جرى في مجلس النواب لتغيير شخص الوصي عبد الإله وتنصيب الشريف شرف مكانه، إذ أنها صوتت بعد سقوط الحركة وبالإجماع تماماً ضد الانقلاب.

• لم تكن الحركة تعبيراً عن استقطاب اجتماعي وسياسي واقتصادي داخلي، وبالتالي حاجة داخلية فعلية، بقدر ما كانت معبرة عن رغبات الحاج محمد أمين الحسيني لتسلم الحكم والتحالف مع الدولة الهتلرية، إذ أن الظروف الموضوعية والذاتية لاستمرار العملية لم تكن مواتية في كل الأحوال، رغم نجاحها المؤقت في تسلم الحكم. ولم يكن تسلم الحكم من جانب الانقلابيين ومغادرة الوصي إلى خارج العراق التعبير الفعلي عن ضعف النخبة الحاكمة، بل كان مؤامرة لإسقاط الانقلاب ووضع الحكم وجهاً لوجه مع بريطانيا ومع تنفيذ بنود معاهدة ١٩٣٠.

• لم تكن موازين القوى العسكرية مؤهلة لأي مقاومة فعلية للقوات البريطانية، رغم أنها لم تكن تمتلك قوات كافية في العراق، ولكنها كانت تمتلك الأسلحة والتدريب الجيد والانضباط العسكري والوحدة في الموقف، وكانت أغلبها مفقودة في الجانب العراقي.

---

١٩٠ قارن: ياغي، إسماعيل أحمد. حركة رشيد عالي. دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية. دار الطليعة. بيروت. ١٩٧٤. ص ١٨٤-١٨٧.



• ورغم حصول تأييد للانقلابيين من الشارع العربي، فأُن الحكومات العربية كلها كانت ضد الانقلاب ولم يحصل على تأييد أو اعتراف به من جانب تلك الحكومات ولا من الدول المجاورة. وكان الحكم مطوقاً بدول وقوات معادية له.

• ولم تعترف دول العالم عملياً بالحكم الجديد في ما عدا العلاقات مع دول المحور وإقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي في أيار/مايس من عام ١٩٤١ والتي لم تكن ذات نفع كبير للانقلابيين.

• ويبدو أن الاختلاف والصراع والتردد داخل القيادة العسكرية والمدنية قد لعب دوراً في سرعة انهيار الحركة، خاصة وأن القيادة العسكرية والمدنية كانت أول من يَمَّ وجهه صوب الخارج للنجاة بنفسه وترك القوات العراقية تقاتل دون قيادة فعلية من قادة الانقلاب الأساسيين. وكان لهذا رد فعل ملموس في القوات المسلحة، إضافة إلى أن بريطانيا قد حظيت بتأييد الدول العربية ودول العالم في معاركها ضد العراق وإسقاطها للانقلابيين.

• ولا شك في أن انكشاف أهداف الانقلابيين وأيديولوجيتهم القومية اليمينية المتطرفة والفاشية المساندة لدول المحاور والمتحالفة بصيغة ما معها قد منع عن الانقلابيين التأييد الدولي، كما حرّمها تدريجاً من بعض التأييد الفعلي الداخلي.

• عجزت الدولة الألمانية والدولة الإيطالية عن تقديم الدعم العسكري الذي كان الانقلابيون بحاجة إليه، إذ كانت القوات الألمانية والإيطالية تواجه مصاعب كبيرة في أفريقيا وعلى الجبهتين المصرية والليبية.

لهذا الأسباب وغيرها كان الانهيار سريعاً والعواقب على قادة الانقلاب شديدة الوطأة وخاصة العسكريين منهم.

ومن المفيد هنا أن نشير على رأي أحد قادة الحركة الديمقراطية في العراق والحزب الوطني الديمقراطي الأستاذ الراحل محمد حديد حول طبيعة قيادة حركة الضباط في العام ١٩٤١ وحكومة رشيد عالي الكيلاني حيث كتب في كتابه الموسوم "مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق" ما يلي:

"حين تأزم الوضع بين العراق وبريطانيا، وألف الكيلاني ما سمّي حكومة الدفاع الوطني، أجمعت الأطراف الوطنية كافة على تأييد الحكومة العراقية في موقفها من المطالب البريطانية التي تمس السيادة الوطنية. وقد كان موقف "جماعة الأهالي" منسجماً مع هذا الاتجاه العام، مع علمنا الذي يستلزم التحفظ، بأن ضباط الجيش الذين هم القوة المحركة لموقف الحكومة العراقية في تلك الأزمة، كانوا مؤيدين لقوى المحور (ألمانيا وإيطاليا)، ليس من الناحية العسكرية فحسب، بل أيضاً من الناحية السياسية والعقيدية. أو بكلمة أخرى، كانوا فاشستيين في النهج. وأن أي نظام سياسي يقيمونه لا بد أن يكون شديد الوطأة على الحريات العامة والنظام الديمقراطي"<sup>١٩١</sup>.

خامساً: العراق في أعقاب سقوط حركة شباط - مايس / أيار ١٩٤١

في أعقاب فشل الانقلاب واحتلال المواقع العسكرية من جانب القوات البريطانية عادت النخبة السياسية التي ولّت وجهها صوب البلاد العربية المجاورة منذ بدء حركة شباط - مايس عام ١٩٤١ هاربة من الوضع الجديد الناشئ دون أن يكون هناك ما يهددها فعلياً، وبالتالي ساهمت في خلق الجو الانقلابي في بغداد. وازداد التوتر بعد مغادرة الوصي عبد الإله بالاتفاق مع السفارة البريطانية للعاصمة بهدف إحراج القوى القومية ودفعها نحو التطرف في إجراءاتها ورفضها التعاون مع بريطانيا واعتبار ذلك تجاوزاً وإخلالاً بمعاهدة ١٩٣٠ التي تفرض على الحكومة العراقية التضامن والتعاون والتنسيق العسكري التام مع بريطانيا في زمن الحرب. ووفر هذا التفسير للمعاهدة "الغطاء القانوني الدولي" المطلوب للتدخل العسكري في شؤون العراق وإعادة الوصي الذي خلع، والحكومة التي أقيمت إلى الحكم وعزلت تلك التي فرضت نفسها دون موافقة الوصي على العرش. وفي الثاني من حزيران/يونيو، وفي خضم أحداث الاعتداء الإرهابي الشرس والظالم على المواطنين اليهود

---

١٩١ حديد، محمد. مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. لندن. دار الساقي. طبعة أولى.

في بغداد، شكّلت وزارة جميل المدفعي الخامسة، التي أخذت على عاتقها توفير الأجواء المناسبة، باعتبارها حكومة انتقالية من حالة الحرب بين بريطانيا والعراق إلى حالة السلام، لتحقيق التعاون والتحالف مع بريطانيا، ووضع الأراضي العراقية وإمكانيات العراق المختلفة تحت تصرف بريطانيا في الحرب ضد دول المحور. وبدأ الوصي على العرش والحكومة الجديدة باتخاذ جملة من التدابير والإجراءات العقابية ضد أولئك الذين قاموا أو الذين ساندوا الحركة القومية الانقلابية، أولاً، واتخاذ ما هو ضروري لإعلان الدولة العراقية الحرب على دول المحور ثانياً وتوفير مستلزمات هذا الموقف الجديد. وفي ضوء ذلك عمدت إلى:

- إعلان الأحكام العرفية في البلاد وتعطيل الدستور والقوانين المنظمة لمحاكم الجزاء.
- شن حملة اعتقالات واسعة شملت مجموعة كبيرة من نشطاء الحركة القومية وقوى سياسية أخرى، إذ أنها استخدمت حجة لمعاقبة قوى سياسية أخرى مناهضة لمعاهدة ١٩٣٠ والوجود العسكري البريطاني عموماً في العراق، ومنها مجموعة من الشيوعيين والوطنيين والمستقلين الذين أعلنوا تأييدهم السياسي للانقلاب.
- إعادة العمل بالمرسوم رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٧، الذي رفضته قوى المعارضة السياسية حين صدوره واضطرت المحكمة العليا، التي شكلها الملك غازي، للنظر بهذا المرسوم، إلى اعتباره مخالفاً لنص الدستور، إذ يسمح للسلطة التنفيذية بالتجاوز على صلاحيات السلطة القضائية، من خلال اعتقال أي مواطن عراقي يشك في قيامه ببيت "دعاية مضرّة بالعراق".
- توفير مستلزمات التناغم بين السياسة البريطانية أثناء الحرب الكونية الثانية وسياسة الحكومة العراقية، وبالتالي، قطع أي اتصال مع ألمانيا وإيطاليا وتسليم الموجودين من مواطني هذين البلدين إلى السلطات البريطانية. ويعتبر الإجراء الأخير تجاوزاً على الأعراف والتقاليد الدبلوماسية التي تفرض حماية الضيف والدبلوماسيين وإنذارهم بالخروج من العراق في فترة معينة بدلاً من اعتقالهم وتسليمهم إلى خصمهم في الحرب، بغض النظر عن طبيعة الصراع الجاري والأطراف المتشابكة في الحرب.
- فرض رقابة شديدة على المخابرات الداخلية والخارجية.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن بريطانيا كانت قد أرسلت كنهان كورنواليس سفيراً لها في بغداد، وهو الشخصية البريطانية التي ساهمت بدور مهم وسيئ جداً في بغداد من خلال فرض السياسات التي كانت تريدها بريطانيا على العراق في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى حتى بعد قيام الدول العراقية الحديثة، كما كان له دور بارز في مناهضة ثورة العشرين.

وخلال فترة حكم الوزارة الجديدة وقعت مجموعة من الأحداث بسبب تخلف الحكومة عن معالجة جملة من المشكلات المهمة لسنوات طويلة، منها مثلاً الصراعات بين العشائر العراقية ووضع آليات لمعالجتها، أو اتخاذ موقف سليم من القضية الكردية ومطالب الشعب الكردي العادلة. لهذا وقعت بعض الأحداث التي أعطت الحجة للحكومة من أجل مواصلة فرض الأحكام العرفية وإرسال وحدات الجيش للقيام بعمليات "عسكرية تأديبية" ضد الكرد، تماماً كتلك الحملات العسكرية التي كانت تنظمها الدولة العثمانية طيلة وجودها في العراق لاستيفاء الضرائب أو إخمداد "الفتن" أو تجنيد الشباب لمعاركها. وكانت الحملة هذه المرة موجهة ضد الحركة الكردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد، قائد انتفاضة ١٩١٩. ففرضت الأحكام العرفية في السليمانية وعززت وجودها العسكري هناك. وأمكن في اللحظة الأخيرة تجنب وقوع معارك دموية، حيث توصلت الحكومة إلى اتفاق مع الشيخ محمود الحفيد، وخلال نفس الفترة تقريباً وقعت حوادث من جانب الأقلية الدينية الأيزيدية الكردية التي جوبهت بالحديد والنار لإخمادها وراح ضحيتها الكثير من المواطنين.

والجدير بالإشارة، ورغم العنف والإجراءات القاسية التي اتخذتها الحكومة إزاء الجماعات القومية والقوى السياسية الأخرى المعارضة، وجدت النخبة السياسية الحاكمة نفسها أمام ضرورة إحداث تغيير وزاري جديد لتمنح نوري السعيد، صديق بريطانيا المخلص والمعروف بقسوته وشراسته وخضوعه التام لإرادة الحكومة البريطانية، الفرصة لـ "تطهير الدولة" من جميع الانقلابيين وأعدائهم ومؤيديهم، وكذلك معاقبة المعارضين له وتوفير الأجواء المناسبة لإقامة أمتن علاقات التنسيق مع بريطانيا. وتم له ذلك فعلاً، حيث استقالت وزارة المدفعي الخامسة وشكل نوري السعيد وزارته السادسة، ثم شكل وزارته

السابعة والثامنة خلال الفترة الواقعة بين تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٤١ حتى حزيران/يونيو من عام ١٩٤٤.

حقق رئيس الوزراء الجديد، في وزاراته السادسة والسابعة والثامنة ما كانت تطمح إليه بريطانيا والعائلة المالكة وكبار ملاكي الأراضي الزراعية وكبار التجار وأصحاب العقارات. فقد عمدت إلى تحقيق المسائل التالية:

• تنفيذ أحكام الإعدام بالمجموعة القيادية لحركة شباط-مايس عام ١٩٤١ التي كانت قد وقعت في أيدي الحكومة العراقية.

• فصل عدد كبير من المواطنين من الخدمة المدنية والعسكرية أو إحالتهم على التقاعد وفق مرسوم "صيانة الأمن العام وسلامة الدولة رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٠".

• اعتقال عدد كبير من المواطنين من مدنيين وعسكريين وفق نص نفس المرسوم، الذي كان قد وضع أصلاً لمحاربة الشيوعيين في العراق، وطبق على القوى الحاكمة المتصارعة أيضاً<sup>١٩٢</sup>.

• اتساع عمليات الفصل والاعتقال وشمولها لقوى لا علاقة لها بحركة شباط-مايس عام ١٩٤١، بل هي من قوى أخرى، وخاصة مجموعات من الماركسيين والشيوعيين والديمقراطيين اليساريين والمستقلين.

• إعادة مجموعة مهمة من المستشارين البريطانيين إلى العراق للقيام بعمليات الدعاية للحلفاء و ضد دعايات دول المحور قبل ذلك، بحجة التخلص من الإعلام والتربية الفاشية التي روجتها الجماعة القومية في العراق في المدارس والكلية وفي المجتمع، وكذلك السفارة الألمانية في بغداد.

• استعادة السفير البريطاني لمكانته المتميزة في السلك الدبلوماسي الأجنبي في العراق ودوره الكبير والمباشر في رسم السياسة العراقية الداخلية والخارجية وتدخله الفظ في الشؤون العراقية.

---

١٩٢ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقي. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ١٣٧.

• وبعد أن قطعت العلاقات مع إيطاليا واليابان، بعد دخول اليابان الحرب إلى جانب ألمانيا وإيطاليا، قررت الحكومة العراقية في الثاني عشر من تشرين الثاني من عام ١٩٤٢ إعلان الحرب على دول المحور والتحالف مع الدول المناهضة لها بإرادة ملكية. وبعد ذلك ومباشرة طلبت الحكومة العراقية الانضمام إلى تصريح الأمم المتحدة المعادي لدول المحور، إضافة إلى طلب الالتحاق بدول الميثاق الأطلنطي المناهض لدول المحور أيضاً. وتم لبريطانيا الوصول إلى ما أرادت تحقيقه<sup>١٩٣</sup>.

كما عمدت الحكومة العراقية برئاسة نوري السعيد إلى اتخاذ جملة من الإجراءات الأخرى، من بينها:

١. تعديل الدستور بما ينسجم مع الوجهة الجديدة التي يريدتها البلاط بحيث تضمن قدرته على التحكم في الوضع السياسي ووضع آليات تساعد النخبة الحاكمة في السيطرة وتمنع تكرار ما حصل لها في عام ١٩٤١، بما فيها تعزيز سلطات الملك. وقد صدر بذلك قانون التعديل الثاني للقانون الأساسي العراقي لعام ١٩٢٥<sup>١٩٤</sup>.

٢. إعادة تنظيم الجيش وتسليحه وفرض الرقابة البريطانية المباشرة عليه والسعي لتأمين إخلاصه للعائلة المالكة والنخبة السعيدية و"ابتعاده عن السياسة"، و"تطهيره" من كل القوى التي كانت تعتبر مناهضة لها أو من بقايا القوى القومية المساندة للانقلاب أو القوى الديمقراطية المعروفة بولاءات معينة، خاصة ضد التنظيمات القومية والشيعوية في الجيش. ومما هو جدير بالإشارة أن القوى السياسية العراقية، بمن فيها تلك القوى التي قامت بانقلاب ١٩٣٦ بقيادة بكر صدقي أو التي قامت بانقلاب ١٩٤١، لم ترفع شعار إسقاط الملكية أو عملت من أجل ذلك، إذ أنها كانت تطالب من حيث المبدأ بممارسة الدستور العراقي. وبالتالي، كان الخوف على العائلة المالكة حتى ذلك الحين في غير محله.

---

١٩٣ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء السادس. مصدر سابق. ص ١٠٤-١١٣.

١٩٤ المصدر السابق نفسه. الجزء السادس. ص ١٣١-١٤١.

٣. تعزيز مواقع بريطانيا في السياسة العراقية وفي وجودها العسكري وفي التنسيق على الصعيدين العربي والدولي، وتأمين الساحة العراقية للعمليات العسكرية البريطانية طيلة فترة الحرب العالمية الثانية وضمنان مشاركة العراق فيها إلى جانب بريطانيا، وفيما بعد إلى جانب سائر الحلفاء، ومن هنا جاء إعلان العراق الحرب على دول المحور وانضمام العراق إلى ميثاق الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٤٣ ١٩٥.

٤. تعزيز مواقع الإقطاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد وتأمين هيمنتهم الفعلية على الفلاحين لتأمين تراجع وتوقف الحركات الفلاحية المناهضة للوجود البريطاني والسياسات الحكومية الرجعية.

٥. مكافأة تلك القوى التي وقفت إلى جانب العائلة المالكة والنخبة السياسية الموالية في فترة الأزمة، وخاصة شيوخ العشائر وتلك المجموعة التي رفضت التعاون مع القوى القومية الانقلابية من جهة، واستمرار معاقبة تلك القوى التي ساندت بشكل مباشر أو غير مباشر الحركة الانقلابية من جهة ثانية.

٦. مواجهة حركة المعارضة السياسية، وخاصة القوى القومية، وكذلك الديمقراطية العراقية والحزب الشيوعي العراقي بالحزم والشدة لأضعافها والحد من نشاطها وتأثيرها في الساحة السياسية العراقية وعلى مشاريعها في التعاون مع بريطانيا، رغم أن الحكومات السعيدية الثلاث المتعاقبة لم تكن قادرة على وأد المظاهر الشكلية للديمقراطية أو توجيه ضربات قاسية لتلك القوى الديمقراطية والشيوعية التي كانت تتصدى للهتلرية وتفضح النازية والفاشية في نشاطها الإعلامي والجماهيري. وبالتالي فأنها أجبرت على ترك هامش صغير من الحريات الديمقراطية تحت وطأة العلاقات العربية والتحالفات الدولية ومواجهة العدو الأساسي، أي دول المحور. كما أجبرت الحكومة على تخفيف وتحسين أوضاع المعتقلين السياسيين الذين بلغ عددهم في معتقل العمارة وحده ما يقرب من ٧٥٠ معتقلاً

---

١٩٥ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٢. مصدر سابق. ص ١٠٥.

من مختلف الانتماءات الفكرية والسياسية<sup>١٩٦</sup>، ثم بدأت عملية إطلاق سراح البعض منهم تدريجاً. وكان التعامل مع السجناء السياسيين متبايناً، إذ حتى في مثل هذه الحالة لم تنس النخبة الحاكمة تلك الجماعة التي كانت قبل ذلك معها واحتمال عودتها إلى الساحة السياسية لتعمل معها ثانية، فوزعت السجناء على مجموعتين: مجموعة الدرجة الأولى التي لم يتجاوز عدد أفرادها الـ (١٥) فرداً، والمجموعة الثانية التي شملت بقية المعتقلين السياسيين. فكانت المخصصات المالية النقدية للمجموعة الأولى ٤٠٠ فلساً، والثانية ٢٥٠ فلساً، وقد وضعوا في ردهات من الطراز العسكري (بنغلالات) التي ازدحمت بهم رغم سعنتها والتي لا يمكن أن تؤمن الراحة لساكنيها<sup>١٩٧</sup>. وتحملت حكومة نوري السعيد مهمة مواصلة محاكمة قادة الحركة الانقلابية وإصدار أحكام الإعدام والأحكام الثقيلة الأخرى بحقهم وتنفيذها فعلاً بمن أمكن ألقاء القبض عليه فيما بعد، كما أشير إلى ذلك في مكان آخر من هذا الكتاب.

٧. التنسيق وتعزيز التعاون بين الحكومة العراقية وبقية حكومات الدول العربية ذات العلاقة الوطيدة ببريطانيا، التي رفضت السياسة التي مارستها حكومة رشيد عالي الكيلاني، وعلى الضد من موقف الجماهير العربية التي وجدت في تلك السياسة انتصاراً لها ضد السيطرة البريطانية والفرنسية على نحو خاص على الدول العربية، وفي موقف هاتين الدولتين من القضية الفلسطينية ودعمهما للنشاط الصهيوني. لقد تميزت فترة الحرب العالمية الثانية بانقسام حقيقي بين الجماهير الواسعة التي كانت ضد التعاون مع بريطانيا وفرنسا من منطلق العداء للدولتين الاستعماريتين اللتين أخلنا بتعهداتهما للعرب في الحرب العالمية الأولى، وبين موقف الحكومات في الدول العربية الموالي للحكومتين البريطانية والفرنسية في حربيهما ضد دول المحور. ولم يستند موقف الجماهير العربية الواسعة إلى تحليل واقعي لطبيعة دول المحور، كما لم يكن في إجماله تأييداً لهتلر أو لنظامه السياسي،

---

١٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ١١٠.

١٩٧ المصدر السابق نفسه. ص ١١٠.



بل كان كرها لبريطانيا وفرنسا ورغبة في الحصول على الاستقلال والسيادة الوطنية. ولكن لم تخل الساحة السياسية في الدول العربية من مؤيدين ومساندين فعلاً لهتلر ونظامه من منطلقات فكرية وسياسية.

٨. وفي الوقت نفسه اتخذت حكومة نوري السعيد مجموعة من الإجراءات للتصدي للحملة الفكرية والسياسية القومية وتلك التي أطلقتها الدعاية النازية، حيث أغلقت مثلاً نادي المثني، الذي كان مركزاً مهماً لتجمع المثقفين القوميين وقاعدة أساسية لمساندة حركة شباط-مايس ١٩٤١. ومنحت في الوقت نفسه إمكانات كبيرة أمام الحكومة البريطانية لتوسيع حملتها الفكرية والسياسية لفضح النازية والفاشية والدفاع عن سياسة بريطانيا في الحرب. واتخذت الحملة الإعلامية البريطانية الاتجاهات التالية:

- إنشاء مكاتب للإرشاد والثقافة في المدن العراقية المختلفة التي تدار من قبل دائرة العلاقات العامة في السفارة البريطانية ببغداد، إضافة إلى إنشاء معاهد لتدريس اللغة الإنكليزية<sup>١٩٨</sup>، إضافة إلى عرض الأفلام في تلك المراكز أو عبر السيارات الجواله التي كانت تنقل أخبار الحرب ومعلومات عن الحياة في بريطانيا.
- الاهتمام بتكوين النوادي الثقافية وكسب المثقفين والمتعلمين إليها من أجل تنشيطهم لصالح الوقوف إلى جانب بريطانيا في الحرب ضد الدولة الهتلرية وبقية دول المحور، إضافة إلى القبول ببريطانيا كحليف للعراق، رغم أن هذا الحليف كان دولة استعمارية تهيمن على مقدرات العراق وسياساته وموارده الأولية. وقد برز في هذا الصدد "نادي إخوان الحرية" الذي أسسته المواطنة البريطانية فريا ستارك، و "نادي Z" الاجتماعي الترفيهي. ولعبت هذه النوادي دوراً بارزاً في كسب جمهرة غير قليلة من الشباب المثقف إلى جانبها، ولكنها عجزت عن كسب الجمهرة الواسعة من العراقيين المعادين للوجود البريطاني في العراق.

---

١٩٨ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣. مصدر سابق. ص ٩١-٩٩.

\* إغراق الأسواق المحلية بالصحف والمجلات والكتب التي تروج للسياسات البريطانية والحلفاء في العراق. ولا شك في أن هذه الكتب كانت موجهة ضد النازية وفضح الفاشية والأهداف التي كانت تحرك هتلر للسيطرة على العالم. وكان تأثيرها على العراقيين محدوداً بسبب الموقف من بريطانيا عموماً. وكانت كل من بغداد والبصرة والموصل مراكز أساسية لنشاط الجماعات البريطانية في العراق والجماعات المؤيدة لها.

٩. وإذا كانت حكومة السعيد قد استطاعت إنجاز الكثير من تلك المهمات التي تعهدت بها للبلاد والحكومة البريطانية، فأنها عجزت عن معالجة المشكلة الاقتصادية في العراق، رغم إدخالها سياسة التموين في توزيع المواد الغذائية الضرورية على السكان على أساس حصص ثابتة. إذ كانت رقعة الحرب العالمية الثانية في اتساع مستمر في أعوام ١٩٤١-١٩٤٣ شملت الاتحاد السوفييتي والكثير من الدول الأوروبية الأخرى، وبالتالي، نشأت إشكاليات جديدة في عمليات الاستيراد والتصدير لمختلف السلع الجاهزة والمواد الأولية. لقد عانى العراق من مصاعب اقتصادية غير قليلة في سنوات الحرب العالمية الثانية. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل المهمة التي ترتبط بكل حرب من هذا النوع، والتي يمكن بلورتها في النقاط التالية: ١٩٩

- تراجع الإنتاج الزراعي بسبب رداءة المواسم الزراعية وتدني معدلات الغلة السنوية، مما أدى إلى انخفاض كمية المعروض في الأسواق المحلية وارتفاع مستمر في أسعار السلع الزراعية.
- تأمين المواد الغذائية الضرورية للقوات البريطانية الموجودة في العراق والتي ازداد عدد أفرادها وعملياتها العسكرية وازدادت حاجتها للتموين الداخلي، خاصة وأن بريطانيا لم تكن قادرة على تأمين جميع قواتها بالسلع الضرورية وعلى مختلف الجبهات.

---

١٩٩ قارن: حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣. مصدر سابق. ص

- توقف عمليات الاستيراد إلى حدود بعيدة سواء كان ذلك بسبب وجود المعارك على أراضي تلك الدول أو اضطرارها إلى توجيهها صوب جبهات القتال لتموين المقاتلين. ومن المعروف أن قوات الحلفاء، وكذلك دول المحور، عمدت إلى فرض رقابتها الشديدة على الإنتاج وعمليات الاستيراد والتصدير في البلدان التي احتلها أو حررتها، حسب الوضع، لضمان تموين قواتها أولاً وقبل كل شيء. وتعرض الإنتاج الصناعي الصغير إلى مصاعب كبيرة بسبب انقطاع أو تقلص الاستيراد، رغم أنه سعى إلى زيادة حجم إنتاجه من خلال استعمال المواد الأولية المتوفرة محلياً.
- المضاربات الواسعة التي عمد إلى ممارستها التجار في مختلف المدن العراقية لضمان تحقيقهم أقصى الأرباح على حساب الغالبية العظمى من السكان وبغض النظر عن النتائج القاسية التي كانت تتعرض لها الفئات الكادحة من المجتمع. وشددت تلك المضاربات التجارية من نقص المواد الغذائية وارتفاع أسعارها في الأسواق المحلية وعجز كثرة من الناس عن تأمين المواد الغذائية الضرورية لهم. ولعب الفساد الوظيفي دوره في إساءة استعمال التموين في غير صالح الكادحين والفئات الفقيرة من السكان.
- ومع أن نقص الاستثمارات وإقامة المشاريع الجديدة قد رفع من حجم البطالة في البلاد وأدى إلى تدهور في مستوى حياة ومعيشة الكثير من العوائل، إلا أن وجود القوات البريطانية في العراق قد سمح بتشغيل عدد مهم من العراقيين في النشاطات الثانوية للقوات البريطانية، كما رفع من حجم القوات المسلحة العراقية وامتص بعض القوى العاطلة عن العمل وخاصة من الشباب.
- وقاد الوضع الاقتصادي والمعيشي المتدهور في البلاد إلى اتساع قاعدة المتدمرين منها، خاصة بين العمل بسبب تدهور الأجور المدفوعة للشغيلة وارتفاع أسعار السلع والخدمات وإيجارات البيوت مما حرك العمال إلى القيام بسلسلة من الاضرابات التي كانت تطالب بتأمين تحسين مستوى الأجور وظروف العمل وتأمين السلع الضرورية للسكان. فشملت الاضرابات عمال السكك الحديد والكهرباء وعمال الأحذية وعمال السجاير وغيرها. ونظمت جمهرة من نساء المضرين من عمال السكك مظاهرة تأييد

لمطالب العمال ورفعت شعار "الخبز للجوع"، إذ كان هذا الشعار يعبر عن الإشكالية التي تواجه المجتمع حينذاك مباشرة. وجوبت هذه الأضرابات بقمع شديد من جانب الشرطة وفق أوامر مباشرة من رئيس الوزراء الذي كان يخشى تطور الأضرابات وتحولها إلى نشاط سياسي مناهض بشكل مباشر للحكومة السعيدية، كما ساندت إجراءات الفصل من العمل التي مارستها دائرة السكك الحديد التي شملت بعض النشطاء من العمال. وكانت خشية نوري السعيد ورهطه وقادة القوات البريطانية في العراق من احتمال امتداد تلك الأضرابات إلى العمال والمستخدمين العراقيين العاملين مع القوات البريطانية، خاصة وأن جواسيسها كانوا قد نقلوا أخباراً بهذا الصدد.<sup>٢٠٠</sup> ولا شك في أن الحكومة وهي تمارس مثل هذه السياسة إزاء مطالب العمال، أجبرت من الناحية الثانية، وتحت ضغط الأوضاع العامة والدولية والحرب، على الاستجابة لمطالب العمال لإجازة نقاباتهم مرة أخرى والموافقة على تعديل قانون العمال وإدخال مبدأ تشكيل لجان عمالية لحل الخلافات التي تنشأ في المعامل وتحسين ظروف العمل والعمال، وخاصة النساء، وتحسين الأجور وإعطاء أجور لساعات العمل الإضافية ومنع تشغيل الأطفال<sup>٢٠١</sup>.

أدى نوري السعيد المهمات التي كان لا بد من إنجازها، وبالتالي ارتأت النخبة الحاكمة أن تجري تغييراً في الأجواء من خلال تغيير رئيس الوزراء الذي مكث طويلاً في الحكم على خلاف العادة التي كانت في العراق، حيث كانت الوزارة لا تصمد أحياناً إلا عدة أشهر أو سنة واحدة أو أكثر بقليل، إضافة إلى أن اتساع مناهضة السكان لإجراءات حكومة نوري السعيد وشملت أوساطاً جديدة من العراقيين، وبدأت تتحول ضد البلاط والوجود البريطاني في العراق. ولهذا أنيطت رئاسة الوزارة إلى حمدي الباججي ولمرتين متعاقبتين. وأثناء حكومته الثانية أعلن عن انتهاء الحرب العالمية الثانية.

---

٢٠٠ قارن: حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣. ص ١١٣١-١٣٣.

٢٠١ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٩.

## الفصل الرابع

### نشوء وتطور الحركة الشيوعية في العراق

#### المبحث الأول

##### نشوء الحلقات الماركسية الأولى

لم يكن العراق يختلف كثيراً عن بقية دول المنطقة في أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكانت التناقضات والصراعات تحتل موقعها وتمارس دورها وفعلها في المجتمع كما في بقية المجتمعات النامية. ولم يكن العراق يختلف عن بقية دول المنطقة في كيفية نشوء وتطور الفكر الديمقراطي والتقدمي الذي يلتزم بقضايا الفئات الاجتماعية الكادحة والفقيرة والمنزوعة الملكية في الريف والمدينة، وله في هذا الشأن تراث غني ومعروف. وهكذا ينسحب الأمر أيضاً على كيفية أو سبل وصول الفكر اليساري والماركسي إلى العراق، شأنه في ذلك شأن بقية دول المنطقة. وربما تأخر الفكر الماركسي قليلاً في الولوج إلى العراق بالمقارنة مع إيران ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين، بسبب الهيمنة العثمانية الشديدة على العراق وبسبب التخلف العام الذي ساد البلاد بالمقارنة مع الدول العربية المجاورة حينذاك، وخاصة مصر والشام التي كانت تشتمل على سوريا ولبنان وفلسطين. وكان الاحتكاك مع الدول الأوروبية والحركات السياسية في الدول المجاورة والثورات الأوروبية المناهضة للرأسمالية في روسيا وألمانيا وغيرها والإطلاع على الأدب السياسي المصري واللبناني - السوري والإيراني قد فتحا نوافذ مهمة للإنسان العراقي المتعلم والمثقف ليزيد من معارفه ومعلوماته ويتبنى الأفكار الديمقراطية الحرة واليسارية ومن ثم الأفكار الماركسية، بسبب انتمائها إلى مواقع الفكر اليساري. ويفترض هنا أن نلاحظ بأن الفكر الاشتراكي الذي وصل العراق لم يكن قد تبلور بالاتجاه الانشطاري الذي

عرفته أوروبا، أي الفكر الاشتراكي الإصلاحي للأممىة الثانية والفكر الشىوعى للأممىة الثالثة. إلا أن هذىن الاتجاهىن قد تبلورا فى العراق فى نهایة العقد الثالث وبداىة العقد الرابع، أى حىن برزت "جماعة الأهالى" بفكرها الاشتراكى الإصلاحى، و "الجمعیة ضد الاستعمار" بفكرها الاشتراكى الماركسى-اللینىنى. وكان فكر الرواد الأوائل متأثراً بالفكر الماركسى-اللینىنى وبثورة جماعة سبارتاكوس فى برلین من خلال حسین الرحال<sup>٢٠٢</sup>.

وتكونت أولى الحلقات الماركسىة فى البصرة وبغداد والناصریة، إذ ضمت إليها عدا صغیراً من المثقفین والمتعلمین أو صغار الموظفين وبعض الكادحین المتعلمین الذین أبدوا اهتماماً بمشكلات العراق السیاسیة والاقتصادیة والاجتماعیة وتفاعلوها وساهموا قبل ذاك بأحداث ثورة العشرین وإشكالیات قیام الدولة العراقیة والهیمنة البریطانیة على العراق. وقد أبدى أفراد هذه الحلقات اهتماماً خاصاً بعدد من المسائل ذات الاهتمام العام، مثل: الحریة والاستقلال والسیادة الوطنیة، قضایا الدیمرقراطیة وحقوق المواطن، الموقف من المعاهدة التى كان یراد فرضها على العراق، امتیاز النفط الخام، العلاقات مع بقیة المناطق أو الدول العربیة. ولكن اهتمامهم لم یقتصر على هذه المجالات العامة فحسب، بل تجاوزوها من خلال طرح مشكلات ومهمات جدیدة لم تطرح من قبل من جانب الأحزاب السیاسیة، أو كان تبنیها یتم بصورة فردیة من جانب هذا الشخص أو ذاك، ونعنى بها: مثل قضیة

---

٢٠٢ لم یكن عبثاً نشوء هذه الحلقات فى بغداد والبصرة أولاً ومن ثم فى الناصریة ثانیاً، إذ كانت بغداد قد احتضنت أحد الأشخاص الذین درسوا فى ألمانيا واطلعوا على الفكر الماركسى بشكل ما وعلى الثورة الألمانية على نحو خاص، ونعنى به حسین الرحال، الذى قام بتشکیل أول حلقة ماركسىة فى بغداد. أما البصرة فقد كان فیها المیناء العراقى الذى یصل إلیه الناس من مختلف بقاع العالم، إضافة إلى جوار البصرة للمحمرة التابعة لإیران وİالتالى للحركات السیاسیة فى إیران وروسىا. وتحدث حنا بطاطو بوضوح عن مجىء بیوتر إلى البصرة وعمله هناك وعلاقاته مع المجموعة التى شكلت فىما بعد الحلقة الماركسىة الأولى فى البصرة. ومن البصرة انتقل فهد، وهو أحد العاملین فى حلقة البصرة، إلى الناصریة حىث عمل هناك وشكل تدریجاً الحلقة الماركسىة الأولى فى هذه المدینة. راجع فى هذا الصدد: حنا بطاطو. العراق. الكتاب الثانى. الحزب الشىوعى العراقى. مصدر سابق.

الأرض ومشكلة الإقطاع والفلاحين، مشكلة العدالة الاجتماعية وانتشار الفقر والبطالة في المجتمع، مشكلة المرأة وحريتها وحقوقها، العمال وحقوقهم وحررياتهم وقلة أجورهم والاستغلال الذي يتعرضون له. وكانت هذه القوى تطرح على الساحة السياسية العراقية مسائل وأراء ومواقف اجتماعية جديدة لم تطرحها القوى السياسية الأخرى قبل ذلك وبهذا الوضوح والصراحة والجرأة. وبالتالي أوجدت خلفية جديدة للأراء والمواقف السياسية، خلفية اقتصادية-اجتماعية ذات أهمية كبيرة لحياة ومستقبل المجتمع العراقي. ولم يكن هذا الطرح سوى استلهاً واستيعاباً للماضي العراقي والمشكلات والعذابات المتراكمة التي كان العراقيون جميعاً يعانون منها، رغم أن عذابات المرأة كانت أكبر بما لا يقاس من معاناة الرجل.

وإذا كان للحلقات الماركسية في بغداد دورها ومبادرتها في نشر الفكر الماركسي المبسط أو الفكر الديمقراطي اليساري بصفة عامة، فإن الحلقات الماركسية في البصرة والناصرية كان لها الدور الأبرز في التعبئة النضالية العملية والربط الفعلي بين الفكر والسياسة واتخاذ المواقف والاستفادة من المجالات التي كانت متوفرة حينذاك وإيصال هذا الفكر إلى أوساط الكادحين من العمال والفلاحين والكسبة. وبسبب الحرية النسبية والتفتح النسبي لمجتمع بغداد، كان النشاط العلني في إطار الجمعيات المختلفة أكثر سهولة من النشاط في الناصرية على نحو خاص، والذي كان وما يزال مجتمعاً ريفياً، رغم أنه قد تميز بالثورية بسبب العلاقات التي كانت قائمة بين أسرة آل السعدون، هذه العائلة الإقطاعية المتشددة في استغلالها للفلاحين ومصادرتها لأراضيهم والقاسية في تعاملها معهم، وبين هؤلاء الفلاحين الذين كانوا يعانون الأمرين تحت وطأة هذا الاستغلال والاضطهاد وسجون الإقطاعية. كما كانت العلاقات بين هذه العائلة والكثير من العشائر الأخرى في المنطقة غير ودية، رغم الاتحاد الذي نشأ وجمع فيه بني مالك والأجود وبني سعيد، والذي أطلق عليه اتحاد المنتفك. وترأس هذا الاتحاد بنو مالك وهم من آل السعدون، وكان يتضمن إذلاً لعشيرتي

الأجود وبني سعيد<sup>٢٠٢</sup>. وكانت قوة بني مالك أو آل السعدون تعني المزيد من الاضطهاد والتعسف للفلاحين من أهالي هذه المنطقة التي كانت تقع ضمن سيطرتهم. ولهذا كان الحقد شديداً على رئاسة هذه العشيرة من الناس في المنطقة، وخاصة من الفلاحين. وكان الفلاحون يدركون الدعم الذي كانت تستند إليه عائلة السعدون من الحكم العثماني، لذلك كان الحقد موجهاً ضد العثمانيين أيضاً، ومن ثم ضد الإنكليز الذين أخذوا موقع العثمانيين وساندوا آل السعدون أيضاً. أورد الدكتور الطاهر ما كتبه الحاكم السياسي البريطاني في الناصرية في تقريره المرفوع سنة ١٩١٦ في كتابه العشائر العراقية ما يلي: "يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار كراهية عشائر المنتفك لأي تنظيم سياسي، ولهذه الظاهرة أسبابها، نشير فيما يلي إلى بعض منها:

- ١- أن لأبناء عشائر هذه المنطقة تجارب مريرة ومؤلمة بأسوأ أنواع الحكم العثماني.
- ٢- لقد قاسى أبناء العشائر أبشع أنواع المظالم من السعدون الذين نصبهم العثمانيون حكاماً.

---

٢٠٢ الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. مكتبة المثنى. بغداد. ١٩٧٢. ص ٦٢/٦٣. يشير الكاتب في هامش كتابه، العشائر العراقية، إلى حالة الإذلال التي تعرضت لها عشيرة الأجود من عشيرة بني مالك عندما كان شبيب السعدون رئيس الأسرة ورئيس عشائر المنتفق فيقول: رفض الشيخ شبيب السعدون "قبول الدية حسماً للنزاع الذي حصل نتيجة لاغتيال ولده من قبل أحد رعاة عشيرة الاجود. أراد "شبيب" أن يتخذ من مقتل ابنه وسيلة لتقوية مركزه وتوطيد سلطته، فوضع الشروط التالية: (١) أن لا يتكلف بالقيام إذا قدم أحد شيوخ الأجود عليه. (٢) يجب أن يقبل كل شيخ قادم من الاجود كتفه أو وجهه ويقبل أولاده قدميه. (٣) حيثما يذهب ويتنقل في ديار الاجود فعليهم أن يقدموا الحليب، والصوفو والأغنام. فوافقت عشائر الاجود بكل سرور ودعيت هذه الشروط "الذبيحة والمنيحة" وتعني "المنيحة" (الخدمة) وهكذا أذل آل سعدون عشيرة الاجود". الهامش رقم ١، ص ٦٣. ثم وافقت عشيرة بني سعيد من الجزيرة على هذا الاتفاق والتحت بالاتحاد. ص ٦٣.



٣- لقد ذاق أبناء العشائر حلاوة التحرر من كل الالتزامات اللإنسانية في السنوات الخمس عشرة الأخيرة. فلم يدفعوا الضرائب إلى الأتراك، وتنكروا حتى للملكية الوهمية لأصحاب السندات.

٤- تعلموا كيف يدافعون عن حقوقهم بالسلاح.

تتلخص المشكلة الملتهبة في المنطقة في إنصاف الألوفا من الفلاحين من أبناء العشائر، وعدم قبول الحقوق التي فرضها الأتراك بالقوة على عشائر المنتفك. ويجب الاعتراف بوجود موجة عارمة من التدمير والسخط، تشبه الموجة التي سبقت اندلاع الثورة الفرنسية. كانت بكل تأكيد ثورة عبيد الأرض ضد طبقة لوردات الأراضي-أرستقراطية الأرض- واللوردات الغائبين<sup>٢٠٤</sup>.

لهذا كانت منطقة الناصرية أرضاً بكرةً وصالحة لتقبل الفكر المعارض المناهض لتلك العلاقات الإقطاعية الجائرة التي عاشت في ظلها، ولهذا بالضبط وجد فهد ورفاقه أساساً صالحاً لعملهم في المنطقة وفي تشكيل الحلقات الماركسية أو تنشيط الحياة السياسية في إطار الحزب الوطني أيضاً. وسنحاول تناول عملية تكوين ونشاط الحلقات الماركسية في العراق في الربع الثاني من القرن العشرين وتأسيس الحزب الشيوعي العراقي والدور الذي لعبه مؤسس هذا الحزب، يوسف سلمان يوسف (فهد)، في حياة الحزب الفكرية والسياسية وفي الحركة الوطنية العراقية.

### الحلقات الماركسية في بغداد

بدأت في بغداد العاصمة، ومنذ النصف الأول من العقد الثالث، أولى المحاولات الجادة والمهمة من جانب عدد من المثقفين العراقيين الذين تعرفوا بشكل عام وتبنوا الفكر الاشتراكي والفكر الماركسي وسعوا إلى نشره بين أوساط المثقفين من خلال معالجة المشكلات العراقية القائمة. وكانت هذه المجموعة المثقفة قد رافقت وساندت ثورة العشرين

---

٢٠٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤/٣٥.

ووقفت ضد الاحتلال البريطاني للعراق وضد الانتداب، كما قاومت مشروع معاهدة ١٩٢٢ والمشاريع اللاحقة التي تم التوقيع عليها. وكان هذا التحرك الفكري والسياسي، الذي برز في أكثر من مدينة واحدة وفي أوقات متقاربة وبصورة عفوية ودون تنسيق، يدل على مسألة مهمة وأساسية، هي أن الظروف الموضوعية التي كانت تسود العراق حينذاك، كانت مهيأة لتقبل ونشوء مثل هذا الاتجاه في الفكر والسياسة، بغض النظر عن العوامل الخارجية أو مجيء أفراد من الخارج للدعاية لمثل هذه الأفكار. وإذا كان النضال ضد الهيمنة الأجنبية قد ارتبط عضوياً بمستوى وعي الناس الذي كان مناهضاً للإنكليز باعتبارهم أجنبى وكفار، فإن القوى الجديدة قد طرحت فكراً آخر لا يمس موضوع الكفر أو ما شابه ذلك، بل ارتبط عضوياً بفكر تحرري جديد. وكان هذا الفكر الجديد يعبر عن رياح التغيير التي شملت أوروبا كلها حينذاك وولجت العراق بفترة متأخرة. وكان لهذا العامل الفكري أهمية غير قليلة في شحن النضال العراقي بشحنات جديدة لم يعرفها من قبل، كما ساعد على تحفيز وتنشيط الانفتاح الفكري عند المثقفين العراقيين.

• كان في طليعة هؤلاء الرواد الأوائل حسين الرحال، وفيما بعد، أخته أمينة الرحال. كان حسين الرحال قد تعرف على الفكر الماركسي لأول مرة في ألمانيا عندما سافر إليها بمعية والده ودرس في مدارسها وعاش ثورة ١٩١٨ وتعرف على المظاهرات التي كانت تكتسح الشوارع وصدّامات الجماهير مع الشرطة البروسية. فقد عاش اندلاع الثورة وانتصارها ثم القضاء في عام ١٩١٩، وعرف باغتيال روزا لوكسمبورغ وكارل ليبكنخت من قبل الشرطة السرية الألمانية الحاكمة على الثوار، وبشكل خاص على عصابة سبارتاكوس التي قادت الثورة في العاصمة برلين. وعندما عاد إلى بغداد، وبعد جولة قام بها في الهند، بدأ العمل للتبشير بتلك الأفكار وجمع حوله مجموعة من المثقفين من بينهم محمود أحمد السيد وعبد الله جدوع وسليم فتاح ومصطفى علي وعوني بكر صدقي<sup>٢٠٥</sup>، إضافة إلى محمد

---

٢٠٥ الوكيل، فؤاد حسن. جماعة الأهلالي في العراق. مصدر سابق. ص ٥٧.

سليم وفاضل محمد ٢٠٦، حيث كانوا يجتمعون منذ العام ١٩٢٢ في جامع الحيدرخانة، إذ حصلوا على غرفة في صحن الجامع بواسطة والد محمد أحمد السيد (المدرس) ٢٠٧، وقد أطلق على أسم مجموعته "متدارسي الأفكار الحرة". وكان هم هذه المجموعة في البداية يتجه صوب عدة قضايا أساسية، وهي

• بذل أقصى الجهود للثقيف والتأهيل الفكري وعقد الحلقات الحوارية حول ابرز القضايا الفكرية والسياسية والاجتماعية التي تواجه البلاد، ولكنها كانت بعيداً عن الناس، إذ كانت محاولات للثقيف الذاتي.

• الهجوم على الفكر الرجعي الذي كان ما يزال شديد التأثير في الحياة الاجتماعية للبلاد.

• نشر الفكر التقدمي الذي يتحاورون حوله في الصحف التي يمكنها أن تنشره وتروجه لهم.

• العمل من أجل الحصول على أداة للثقيف وترويج المسائل السياسية والاجتماعية التي اقتنعوا بها.

خوض النضال ضد الوجود والسياسة البريطانية في العراق وضد المعاهدة واتفاقية منح امتياز النفط الخام لبريطانيا والشركات الدولية الأخرى المتعاونة.

مساندة قضية فلسطين والنضال ضد الصهيونية وفضح علاقتها بالفكر العنصري والاستعمار.

وعلى ذات الطريق بدأت "جماعة الرحال" تبشر بمسائل جوهرية منها الموقف من تحرير المرأة والموقف من الدين، وكذلك الموقف من حرية الفكر والديمقراطية، إضافة إلى موقفها الواضح والسليم من القضية الفلسطينية، رغم اهتماماتها القليلة بالقضايا القومية العامة، باعتبارها قضايا لم تكن ناضجة حتى ذلك الحين، إضافة إلى أن من تبني القضايا

---

٢٠٦ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣. ص ٣٣٩.

٢٠٧ الحافظ صفاء د. المندلوي، سالم. ذكريات من أدب العشرينات. حوار مع الأستاذ مصطفى علي.

مجلة الثقافة الجديدة. عدد ٨-٩. آب - أيلول ١٩٧٥. ص ٧٩-٨٦.

القومية حينذاك كان يحسب على القوى الحاكمة والقوى اليمينية التي كانت تختلط عندها المواقف القومية بالمواقف الاجتماعية الرجعية من أمثال محمد بهجت الأثري ونجم الدين الواعظ، على سبيل المثال لا الحصر<sup>٢٠٨</sup>. واستفادت لهذا الغرض من حصول الجماعة على امتياز إصدار جريدة الصحيفة في عام ١٩٢٤، حيث صدر العدد الأول منها في تشرين الثاني/كانون الأول من عام ١٩٢٤. ولم تتواصل طويلاً، إذ عطلت ثم صدرت ثانية ثم عطلت نهائياً. وقد صدر منها ستة أعداد فقط<sup>٢٠٩</sup>. وكان هذا النضال الاجتماعي المبكر نسبياً بالنسبة للعراق المتأخر جداً بمثابة الهزة التي تصيب المجتمعات التي عاشت فترة سبات فكرية طويلة، وبشكل خاص بالنسبة للشبيبة وكانت بحاجة لها، رغم النتائج السلبية التي تحملتها جماعة الرحال. ولعبت مجموعة من الشخصيات الاجتماعية البارزة في هذا الصدد ومنهم الشاعر جميل صدقي الزهاوي الذي خاض معركة الحجاب والسفور وتحمل الكثير من الإساءات بسبب ذلك. وفي المقابلة الصحفية أشار مصطفى علي إلي المواضيع التي كانت تعالجها الصحيفة<sup>٢١٠</sup>. ويتبين مما قاله أن مقالاتها وترجماتها للفكر التقدمي والماركسي أثارت حينذاك مجموعتين من الناس: إذ كانت تقدم للشباب العراقي ما لا يمكنهم الحصول عليه من خلال النشر اليومي في الصحافة العراقية الأخرى، وبالتالي كان يساعدهم على الإطلاع والتفكير والتجديد الفكري والتبني الفعلي لتلك الأفكار، أو أنها كانت تثير على أقل تقدير الصراع في فكر الإنسان إزاء ما هو قائم ومكرس من قرون طويلة

---

٢٠٨ الراوي، عبد اللطيف د. عصابة مكافحة الصهيونية في العراق ١٩٤٥-١٩٤٦. دار وهران. دمشق. ١٩٨٦. ص ١٢.

٢٠٩ الحافظ صفاء د. المندلاوي، سالم. ذكريات من أدب العشرينات. حوار مع الأستاذ مصطفى علي. المصدر السابق نفسه. ص ٧٩-٨٦.

٢١٠ لم يكن كل العاملين في الصحيفة من الماركسيين، بل كانوا في الغالب ديمقراطيين ويساريين تقدميين، كما أن بعضهم كان ما يزال يبحث عن وجهته الفكرية والسياسية. فقد شارك في النشر فيها مصطفى علي، حسين الرحال، محمود أحمد السيد، عبد الحميد رفعت، عوني بكر صدقي وسليم فتاح. وكان مصطفى علي رئيس تحريرها وحسين الرحال صاحبها. راجع: المصدر السابق نفسه.

في ذهن وممارسات الإنسان في العراق. ولكنها كانت في الوقت نفسه تعتبر استفزازاً مثيراً بالنسبة إلى بعض القوى الدينية والقوى الأكثر رجعية من الناحيتين الفكرية والاجتماعية. وبصدد الاتجاه الثاني كتب زهير الجزائري يقول: "وقد استقبلت المجلة بحملة رجعية حامية. حتى إن محمد بهجت الاثري ونجم الدين الواعظ دعوا إلى قتل الرجال وجماعته لأنهم متهتكون ملحدون. وهكذا أغلقت أول صحيفة ماركسية بعد صدور عددها الخامس، مخلفة أثراً عميقاً في الذهن العراقي المتعطش للفكر الآخر الذي لا يكف الإنكليز عن مهاجمته"<sup>٢١١</sup>.

وكانت هذه المجموعة الشابة تستفيد من الصحافة الشيوعية الصادرة في بريطانيا وفرنسا، إضافة إلى ما كان يصل إليها من صحف مصرية ولبنانية وسورية، حيث كانت النهضة الفكرية والنشر الصحفي في مصر على نحو خاص متقدما نسبيا فيها.

وفي عام ١٩٢٦ أسست هذه الجماعة وبالتعاون مع آخرين نادي التضامن الذي ترأسه يوسف زينل. وقد أصبح هذا النادي الغطاء الذي تتحرك في إطاره هذه القوى الجديدة، إضافة إلى عدد آخر من الناس الديمقراطيين من طلبة ومستخدمين، جننا على ذكرهم في مكان آخر من هذا الكتاب. وشاركت هذه المجموعة بالاحتجاج ضد زيارة الفريد موند إلى بغداد في ٨ شباط/فبراير عام ١٩٢٨ باعتباره من دعاة الصهيونية البريطانيين ومن المناهضين للقضايا العربية وقضية الشعب الفلسطيني. وساهم نادي التضامن كغطاء مناسب لتنظيم حركة الاحتجاج هذه، وبالتالي عبرت هذه المجموعة وبوقت مبكر عن حس قومي سليم إزاء قضية فلسطين وفهم واضح وعميق إزاء لمفهوم الصهيونية<sup>٢١٢</sup>. وقد استمر عمل هذه الجماعة حتى عام ١٩٢٧/١٩٢٨ تقريباً.

وفيما بعد تشكلت المجموعة البغدادية الأولى التي تبنت الفكر الماركسي، بغض النظر عن التباين في مستوياتهم الفكرية والسياسية، إذ ضمت في صفوفها كلاً من عاصم فليح

---

٢١١ الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا الحركة الشيوعية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٤.

٢١٢ الراوي، عبد اللطيف د. عصبة مكافحة الصهيونية في العراق ١٩٤٥-١٩٤٦. مصدر سابق. ص ١٢.

وقاسم حسن ومهدي هاشم وحسن عباس الكرباسي. كما كانت بجوارها مجموعة بغدادية أخرى ضمت إليها جميل توما ونوري رفائيل ويوسف إسماعيل. أما المجموعة البغدادية الثالثة فضمّت إليها كلاً من زكي خيرى ويوسف متي<sup>٢١٣</sup>. وساهم وجود هذه المجموعات في مناطق متقاربة من بغداد إلى حصول تفاعل ملموس وكبير وتشابك بينها وبين وجوه أخرى مستقلة أو مرتبطة بقوى سياسية أخرى مثل الحزب الوطني، ونعني بهم عبد القادر إسماعيل وحسين جميل وغيرهم. وكان التمايز بين خلايا الرفاق التي أقامها فهد والحلقات الماركسية التي أقامتها جماعة المثقفين في بغداد بارزة وتتجلى في الطابع الشعبي والحركي لخلايا الرفاق في الجنوب وبين أجواء المثقفين وحلقات التثقيف البغدادية الضيقة.

- ولعبت الحلقات الماركسية في بغداد دوراً مهماً باتجاهات ثلاثة أساسية، بسبب طبيعة العناصر المثقفة التي كانت تعمل فيها، وبسبب وجودها في العاصمة بغداد، حيث مركز السلطة، وبسبب وجود مباشر لقوى وأحزاب معارضة للسلطة كان في مقدورها أن تستند إليها وتعمل في صفوفها أو قريباً منها، وهي:
  - إثارة موضوعات حساسة جداً للحوار وتنشيط الفكر لا في صفوف السياسيين فحسب، بل وفي أوساط أخرى من المجتمع، ومنها قضية المرأة والموقف من الدين ودوره في المجتمع.
  - الدفع باتجاه تأسيس حركة عمالية نقابية تتبنى القضايا المهنية للعمال من جهة، والقضايا الوطنية الآنية من جهة أخرى.
  - التحرك النشط في الساحة السياسية والإعلامية العراقية والاستفادة من حركة الأضرابات لصالح تعزيز مكانتها في صفوف الناس.
- وفي ضوء ذلك أمكن تأسيس "جمعية أصحاب الصنائع" التي أغلقت فيما من جانب الدولة لمشاركتها في تأييد ودعم الإضراب، لينشأ على أنقاضها في عام ١٩٣٣ اتحاد النقابات العمالية، بعد أن فشلت الحكومة في فرض نقاباتها الصفرية على العمال العراقيين.

---

٢١٣ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٦٨-٧٢.

وكان لسنوات الأزمة الخانقة وسياسات الحكومة المجافية لمصالح الغالبية العظمى من السكان أن تأججت في بغداد وفي أعقاب ثورة العشرين، أي بين عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٣ أكثر من إضراب عمالي ومظاهرة احتجاجية ومطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية وتقليص البطالة وتشغيل العاطلين عن العمل وتحسين مستوى الأجور وتحسين أسعار المحصولات الزراعية والعمل من أجل تنشيط التصدير وزيادة الاستيراد. كتب عبد الرزاق الحسني حول الوضع في العراق، وخصوصاً في بغداد، في هذه الفترة ما يلي: "وكان العالم قد تعرض في أواخر عام ١٩٣٣ إلى أزمة اقتصادية عنيفة لم ينجح حتى العراق من آثارها السيئة<sup>٢١٤</sup>، فقد انتشرت البطالة فيه، وهبطت أسعار محصولاته هبوطاً عظيماً، وارتبك وضعه المالي ارتباكاً اضطر الحكومات المتعاقبة فيه إلى تنزيل بعض الرسوم، وتخفيف الكثير من الضرائب والأجور لتخفيف آثار تلك الأزمة الخانقة.

وقد شعر البغداديون - ولاسيما طبقة العمال منهم - بفداحة أجور التنوير التي تستوفيهما شركة الكهرباء المذكورة (وهي شركة أجنبية صارت تستوفي ٢٨ فلساً عن كل وحدة كهربائية -كيلو واط-) فقرروا مقاطعة الشركة المقاطعة تامة، حتى تخفيض هذه الأجور إلى الحد المعقول، ومهدوا لهذه المقاطعة بمفاوضات مع رجال الشركة بدأت أيام الوزارة "الغيلانية" فلم تسفر عن نتيجة ما فلما كانت أيام "الوزارة المدفعية الأولى" قرر "مجلس اتحاد نقابة عمال بغداد" إعلان المقاطعة بصورة رسمية وعينوا مساء اليوم الخامس من شهر كانون الأول سنة ١٩٣٣ موعداً لذلك، بعد أن أبدت كافة الصحف وجوب إجراء التخفيض في الأسعار، ويعد أن استعد الأهليون للاستعاضة عن الكهرباء، بالزيوت

---

٢١٤ يقع الكاتب السيد عبد الرزاق الحسني بخطاً واضح حين يقول بأن العالم قد تعرض في عام ١٩٣٣ إلى أزمة اقتصادية عنيفة، إذ أن الأزمة (الكساد العظيم) قد بدأت، كما هو معروف، في عام ١٩٢٩ واستمرت حتى عام ١٩٣٣، وهذا يعني أن هذا العام قد عرف استمراراً للأزمة ونهايتها أيضاً، رغم أن آثارها لم تنته بسرعة، وخاصة على بلدان المستعمرات وأشباه المستعمرات والتابعة، كما هو حال العراق، بل استمرت طويلاً بعدها أيضاً.

والشموع، والمصابيح اللوكس<sup>٢١٥</sup>. ويضيف السيد الحسني قائلاً: "وكان سيف الله خندان أحد النواب المرموقين ومن المقربين إلى رستم حيدر، وكيلاً لهذه الشركة"<sup>٢١٦</sup>، إذ كان رستم حيد وزيراً للاقتصاد والمواصلات في وزارة المدفعي التي قمعت الإضراب. وقد وجهت الحكومة ضربة إلى المضربين ورؤيسهم محمد صالح القزاز عندما أمرت باعتقاله ومجموعة من العاملين معه ومن العاملين في الحركة الوطنية وعطلت الصحف المساندة للإضراب. وكان وزير الداخلية حينذاك ناجي شوكت، الذي تأمر مع الشركة وبقية المسؤولين لإفشال الإضراب مهما كلف الأمر. وإزاء هذا الوضع لم يكن غريباً أن تتسع قاعدة المشاركين في النشاط الماركسي حينذاك، حيث تبني الإضراب وساهم في التعبئة له. إذ لعبت الحلقات الماركسية دوراً متزايداً في هذا الصدد، أدى إلى حصول اعتقالات في صفوف الحلقات الماركسية في سنوات النصف الأول من العقد الرابع. ويشير عبد الرزاق الحسني، صاحب كتاب "تاريخ الوزارات العراقية. إلى موضع انتشار الشيوعية في بغداد إلى ما يلي: "انتشرت الأفكار الشيوعية بين الأهليين في بغداد انتشاراً كبيراً أيام هذه الوزارة (يقصد بها وزارة علي جودت الأيوبي)، واشتبهت الشرطة بعدد من الكتاب والمحتمين ببثهم هذه السموم في العراق<sup>٢١٧</sup>، فقبضت عليهم في يوم ٤ تشرين الأول ١٩٣٤ وساقتهم إلى

---

٢١٥ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٨.

٢١٦ المصدر السابق نفسه. ص ٨.

٢١٧ من المفيد الإشارة إلى أن السيد عبد الرزاق الحسني، صاحب الكثير من المؤلفات القيمة حول تاريخ العراق الحديث، ومنها تاريخ الوزارات العراقية، وتاريخ العراق السياسي الحديث... الخ، كان قد اعتقل في أعقاب انهيار حركة شباط-مايس عام ١٩٤١ وحكم عليه بالحبس لمدة أربع سنوات، بسبب تأييده للانقلاب وعمله معهم. راجع تاريخ الوزارات. الجزء السادس. ص ٣. وكان الحسني من المعجبين جداً بالسيد رشيد عالي الكيلاني، وأشار إلى عودة الكيلاني إلى بغداد في أعقاب ثورة تموز فقال: "... ارتحل الكيلاني إلى القاهرة ثم عاد إلى العراق بعد زوال نظام الحكم الملكي عنه في ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ فاستقبل استقبالاً لم ير مثله أنس ولا جان!". راجع: نفس المصدر. ص ٧٢ من الجزء السادس.



الناصرية لإجراء محاكمتهم فيها، وبعد أن لبثوا في السجن مدة ظهرت براءة البعض منهم، وحكم على البعض الآخر بعقوبات متنوعة<sup>٢١٨</sup>.

وفي الوقت الذي كان الحديث يجري عن انتشار الأفكار الشيوعية وتزايد النشاط الشيوعي في العراق، وفي بغداد على وجه الخصوص، لم يكن في واقع الحال يزيد عدد أعضاء الحلقات الماركسية أو خلايا الرفاق في كل من البصرة والناصرية في عام ١٩٣٣ عن ٦٠ مناضلاً، ولكنهم كانوا يتميزون بثلاث سمات أساسية:

- قناعتهم بصواب القضية التي يناضلون من أجلها.
- استعدادهم للبذل والعطاء والروح الكفاحية العالية في سبيل القضية التي يناضلون من أجلها.
- اتساع قاعدة العمال والكادحين بأجر في العراق، إضافة إلى بؤس حال الغالبية العظمى من الفلاحين والكسبة والحرفيين، وخاصة في فترة الأزمة الرأسمالية. وعندما يلقي المرء نظرة على تطور عدد العاملين في المشاريع الصناعية المختلفة في العراق سيجد أمامه اللوحة التالية:

---

٢١٨ الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. الجزء الرابع. مصدر سابق. ص ٣٠.

جدول يوضح عدد العاملين في المشاريع الصناعية

الأجنبية والحكومية في العراق في عام ١٩٢٩

المشروع	عدد العمال	التوزيع النسبي للعمال %
مشاريع القطاع الأجنبي		
السكك الحديدية	٩٠٠٠	٤٧,٩٨
ميناء البصرة	١٢٧٠	٦,٧٧
شركة نفط العراق	٢٠٠٠	١٠,٦٦
شركة نفط خانقين	١٠٠٠	٥,٣٣
جمعية زراعة القطن البريطانية	١٨٠	٠,٩٦
المجموع	١٣٤٥٠	٧١,٧٠
مشاريع القطاع الحكومي		
مديرية البريد والبرق	٢٠٦	١,٠٦
مديرية الأشغال العامة	٤٥٥٠	٢٤,٢٦
مديرية المساحة العامة	٣٥٠	١,٨٧
معمل فتاح باشا	٢٠٠	١,٠٦
المجموع	٥٣٠٦	٢٨,٣٠
الإجمالي	١٨٧٥٦	١٠٠

قارن: الدرة، صباح د. التطور الصناعي في العراق - القطاع الخاص. بغداد. ص ٨/٧.

يضاف إلى ذلك وجود عدد كبير من العمال الذين كانوا يعملون بصورة وقتية أو موسمية في مجالات المقاولات والنشاطات الاقتصادية الأخرى التابعة للقطاع الخاص في جميع أنحاء العراق حيث بلغ حسب تقديرات ستيفنسن لانكلي لونكريج التي احتسبها الدكتور صباح

الدرة بحدود ٥٠ ألف عامل. ولم يزد عدد المشاريع الصناعية عن ٨ منشآت صناعية في عام ١٩٢٩، في حين ارتفع عددها إلى ٣٨ منشأة صناعية صغيرة ومتوسطة في عام ١٩٣٣. وإذا كان التقدير يشير إلى أن مجموع عدد العمال الدائمين والموسميين قد بلغ في عام ١٩٢٩ حوالي ٦٠ ألف عامل في العراق كله، فأن التقدير لعام ١٩٣٣ وصل إلى حدود ٧٠ ألف من العمال الدائمين والموسميين. أما عدد العاطلين فقد بلغ عشرات ألوف الناس القادرين على العمل ولكنهم في حالة بطالة دائمة، وهم يشكلون عملياً فئة أشباه البروليتاريا التي كانت تعيش على هامش الحياة الاقتصادية، كما تحولت إلى مشكلة كبيرة لسكان المدن، إذ كان هؤلاء العاطلون عن العمل يشكلون ضغطاً مستمراً على مستوى الأجور وشروط وظروف العمل للعاملين، رغم أنهم كانوا ضمن الاحتياطي المهم في النضال ضد الحكم الذي يعجز عن توفير العمل ولقمة العيش لهم ولأفراد عوائلهم. ولم تكن إمكانية التلاعب بأصوات الناخبين في الانتخابات صعبة، إذ كانت أوضاعهم المعيشية الواطئة وعلاقاتهم الريفية والعشائرية تسمح باستخدامهم لصالح الفئات الحاكمة والمالكة لوسائل الإنتاج بالضد من مصلحة الغالبية العظمى من السكان. إذ غالباً ما كان هؤلاء العمال النازحون حديثاً من الريف يضعون قدماً في المدينة والقدم الأخرى في الريف ويخضعون للتقاليد العشائرية، خاصة وأن قانون العشائر كان فاعلاً حينذاك، إلى جانب القوانين المدنية الحديثة.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن الفترة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الأولى والنصف الأول من العقد الرابع حصل تحسن ملموس في قضايا التعليم في العراق، برزت أهميته في رفع مستوى الإدراك والوعي الشعبيين حول القضايا الجارية في البلاد والمشاركة في الحياة السياسية بمستويات أفضل بكثير من الفترات السابقة. كما حصل تغير واضح في ميزانيات الدولة العراقية المخصصة لأغراض وزارة المعارف العراقية والتي كانت مسؤولة عن الصرف على مجالات التعليم وفتح المزيد من المدارس في مختلف أنحاء العراق وتقديم الدعم المالي المحدود للمدارس الخاصة، رغم التمايز في التمتع بهذه الميزة، أي توفرت إمكانية جديدة أمام نسبة أكبر من أطفال العراق في الولوج للتعليم. ويمكن للجدول التالي توضيح هذا التمايز في الميزانية، إضافة إلى أنها كانت مع ذلك ضعيفة جداً وكانت المطالبة بزيادتها مستمرة من جانب قوى المعارضة العراقية حينذاك.

جدول يوضح التطور في ميزانية وزارة المعارف العراقية في أوائل العشرينات والثلاثينات

السنة المالية	الميزانية العامة	ميزانية وزارة المعارف	نسبتها إلى الميزانية العامة
١٩٢٠-١٩٢١	٥٥٥٦٥٧٤	١٣٠٣٦٠	٢,٣ %
١٩٢١-١٩٢٢	٤٤٣٦٠٦٥	١٤٢٤٢٥	٣,٢ %
١٩٣٠-١٩٣١	٣٩٩٤٣٣٧	٢٩٤٢٦٢	٧,٣ %
١٩٣١-١٠٣١	٣٥٦٧٨٩٧	٢٠٦٣٣٤	٨,٢ %

المصدر: قارن الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي في العراق. مصدر سابق. ص ٥٣. استناداً إلى:

الهاللي، عبد الرزاق. معجم العراق. ج ١. مطبعة النجاح. بغداد. ١٩٥٣. ص ٢٦٧.

وكان لهذا التغير تأثيره في حصيلته التعليم في العراق. فقد ورد في كتاب السيد فؤاد حسن الوكيل بهذا الصدد ما يلي: "وتبعاً لهذا فقد ارتفع عدد الطلاب، والمدارس الابتدائية والثانوية والمعلمين والمعلمات. ففي حين كان في العراق، في العام ١٩١٣ فقط ١٦٠ مدرسة ابتدائية تضم ٦٠٠٠ طالباً، و١٨٤ مدرسة في العام ١٩٢٠ تضم ٦٧٣٧ طالباً، أصبح عددها ٢٤٧ مدرسة للبنين تضم ٢٤٩٠٠ طالباً و٤٤ مدرسة للبنات تضم ٦٠٠٠ طالبة، وذلك في العام ١٩٣١. في حين بلغ عدد المعلمين والمعلمات، في نفس العام الأخير ١٣٥٠ معلماً ومعلمة، كان خمسة أسداسهم قد تخرجوا في دار المعلمين والمعلمات. ونفس الشيء يقال عن المدارس الثانوية التي زاد عددها من ٤ مدارس تضم ٢٣٣ طالباً في العام ١٩٢٣ إلى ١٥ مدرسة تضم ١٨٦٣ طالباً في العام ١٩٣٠"٢١٩.

٢١٩ الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي في العراق. مصدر سابق. ص ٥٣. استناداً إلى: الهاللي، عبد الرزاق. معجم العراق. ج ١. مطبعة النجاح. بغداد. ١٩٥٣. ص ٢٦٧.

## الحلقات الماركسية في البصرة والناصرية

تأسست مدينة البصرة في عام ٦٣٨ ميلادية في عهد الخليفة عمر بن الخطاب. وهي المدينة التي شهدت في عهد العباسيين تطورا في الفكر والسياسة والحركة التجارية، كما أن عرف أهلها في العهود المختلفة الاستغلال والاضطهاد على أيدي الولاة وأجهزة الحكم. وفي عهد العباسيين حدثت في البصرة وضواحيها ثورة الزنج المعروفة، وكذلك حركة القرامطة وغيرها من الحركات الفكرية والسياسية ذات الخلفيات الاجتماعية. وشكلت البصرة إحدى أهم ثلاث ولايات تشكل منها العراق في العهد العثماني بعد احتلالها في عام ١٦٦٨ من قبل الأتراك، أي بعد احتلال الموصل ب (١٣٤) عاماً وبعد احتلال بغداد ب(١٣٠) عاماً. وتقع البصرة، وهي المدينة الجنوبية الرئيسية، على شط العرب حيث يلتقيان نهري دجلة والفرات. وهي الميناء العراقي الوحيد ومنفذه غير المباشر إلى الخليج العربي فخليج عمان والبحر العربي ومنه إلى المحيط الهندي. وفي عام ١٩١٤ تم احتلال البصرة من قبل القوات البريطانية.

كانت ولاية البصرة تتعرض إلى استغلال بشع من المستحوزين على الأرض الزراعية والمتحكمين ببساتين النخيل وباقي المزروعات. وكان هؤلاء "السادة" يسلطون أقصى الاستغلال على التعابة أو المغارسين والذي ينعكس بدوره على استغلال أشد على الفلاحين العاملين لدى المغارسين أو التعابة أو لدى الإقطاعيين مباشرة. كما كانت أعداد غير قليلة من الكادحين يعملون في كبس التمور لأغراض التصدير، أو في جمع الأملاح من الأراضي السبخاء (المالحة)، تماماً كما كان العبيد في العهد العباسي يقومون به تحت أقصى ظروف وشروط عمل عرفتها المنطقة. ولم يكن العمل في الحرف الأخرى أقل وطأة على العاملين أو أقل استغلالاً. وهذا ما تجلى أيضاً في عمل العمال لدى الإنكليز في الميناء وفي مجالات التشغيل الأخرى عند القوات البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى وما بعدها. وكان الوعي بما يتعرض له الشغيلة من استغلال واضطهاد وتعسف وأجور واطئة وعيش مزري موجوداً، ولكن الفعل ضده كان غائباً أو محدوداً بشكل عام. ولكن البصرة تأثرت، كما هو حال بغداد والموصل أو غيرها، بأحداث تلك الفترة وبما كان يصلهم من البلدان الأخرى

المجاورة. إذ كانت مدينة البصرة، باعتبارها مجاورة لإيران وميناء حيويًا، تستقبل القادمين من إيران، والقادمين من الهند عبر البحر، أو من منطقة الخليج، الذين كانوا يحملون معهم الكثير من الأخبار والأفكار والصحف والمجلات أو الكتب. ونشأت علاقات واسعة وطيبة بين العاملين بالسياسة والمناهضين للاحتلال الأجنبي. وكان لعمال الميناء دور ملموس في تطوير الحركة النقابية العراقية والحركة الإضرابية والنضالية ضد المحتلين البريطانيين وضد الاستغلال. وفي هذه المدينة بالذات نشأت، وانطلاقاً من مواقع الميناء أيضاً، أولى الحلقات الماركسية في جنوب العراق. وتعتبر الناصرية المدينة الثانية التي أسس فيها فهد حلقاته الماركسية فيما بعد. وهو الذي لعب دوراً مركزياً في تأسيس وبناء الحزب الشيوعي العراقي.

وفي البيئة البصرية العمالية والفلاحية، الموائى والسكك الحديدية وبساتين النخيل والزراعات التحتية حيث الكدح المرهق وظروف الحياة القاسية والاستغلال الشديد، وحيث كانت القوات البريطانية قد غزت البصرة وسيطرت عليها وفرضت إدارة الاحتلال عليها بعد فشل المقاومة العراقية، وكذلك في البيئة الفلاحية في الناصرية، حيث يسود البؤس والفاقة والجهل والمرض بين الغالبية العظمى من الفلاحين وسكان المدن، وحيث يصعب على العوائل الفلاحية إشباع البطون وسد الرمق، برزت مجموعة من الشباب المناضلين الذين ارتبطوا بحركات سياسية وطنية مناهضة للهيمنة الاستعمارية. وكان من بين هؤلاء الذين ترعرعوا في البصرة المناضلين الشباب فهد.

نشأ وتطور يوسف سلمان يوسف<sup>٢٢٠</sup> (فهد) فكرياً وسياسياً في مدينة البصرة، ومن ثم في الناصرية، وبرز في النضال السياسي اليومي، سواء على صعيد الجماهير أم في صفوف

---

<sup>٢٢٠</sup> في مثل تلك الظروف التي سادت نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، التي أوجزناها في الفصول السابقة، ولد يوسف سلمان يوسف (فهد) في مدينة بغداد في التاسع عشر من حزيران/يونيو عام ١٩٠١ في أحضان عائلة عمالية عراقية كلدانية كادحة ومتنورة، عجزت عن توفير فرصة استمرار تعليم أبنائها، ومن بينهم يوسف، كما هو حال عشرات ألوف العوائل العراقية حينذاك، وأجبرت على دفعه للعمل منذ أن كان في سن العاشرة من أجل كسب الرزق والمشاركة في تأمين احتياجات العائلة.

(أنجبت عائلة سلمان يوسف أربعة أبناء وبنات واحدة هم: هم داود، فرج، يوسف وعبودي. راجع: سيف، مالك. تجربتي في الحزب الشيوعي. بيروت. ١٩٧٤. ص ٢٩). ومما هو جدير بالإشارة في هذا الصدد إلى أن نسبة المتعلمين في العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى لم تزد عن ١٪ من السكان\*. وهي تعبر عن طبيعة السياسة المعادية للتعليم وللناطق المحتلة من قبل الدولة العثمانية حينذاك. ولكن سني الدراسة القليلة في مرحلة الدراسة الابتدائية (مدرسة السريان الابتدائية في البصرة) والمتوسطة (مدرسة الرجاء الصالح الأمريكية في البصرة) كانت قد وفرت له سلاح القراءة والكتابة باللغتين العربية والإنكليزية، إضافة إلى اللغة السريانية. وأفادته اللغة الإنكليزية على نحو خاص في تكوين ثقافته السياسية والاجتماعية والاطلاع على كتب اقتصادية وسياسية وفلسفية لم تكن مترجمة إلى اللغة العربية، لهذا لم يكن في مقدور المواطن الاعتيادي الاطلاع عليها أو التثقف بها. ويشار إلى أن والده المتنقل أبداً بين الدول المجاورة والمدن العراقية سعياً وراء لقمة العيش لعب دوراً مهماً في غرس البدايات الفكرية العمالية الأولى في مدارك أبنه الأولى، في حين يشار أيضاً إلى أن والده لم يتسن له إيلاء أبنه الاهتمام الكافي بسبب ظروف عمله وضعف قدراته المالية وتنقلاته الكثيرة. وأورد الكاتب العراقي زهير الجزائري في مقال له عن فهد في هذا الصدد يقول: "من والده سمع فهد أول تعريف بالشيوعية، كما قال لي أحد أقارب فهد ومعايشيه. فقد عمل (سلمان) الشاب متنقلاً بين إيران والعراق والهند والقوقاس. وخلال جولاته الطويلة تعرف على شيوعيين ساعدتهم على التنقل وسمع منهم شرحاً للفكرة الشيوعية. الوالد الذي تعب من الترحال الطويل، تحدث لولديه يوسف وداود باعجاب عن الشيوعيين الذين رأهم وعن الفكرة الشيوعية التي تمنى لو يتعرف عليها. وهكذا سمع الولدان عن الشيوعية لأول مرة من أبيهما". راجع: الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا الحركة الشيوعية في العراق. مجلة "الثقافة الجديدة". شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٣٢ (٩) السنة ٢٨. تموز/يوليو ١٩٨١. ص ٢٣.

وتباينت الكتاب في ذكر تاريخ ولادة يوسف سلمان يوسف (فهد)، وإن اتفقت في السنة اختلفت في اليوم والشهر. إذ تشير الدكتورة سعاد خيري في كتابها الموسوم فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة إلى أنه وفد في شهر آذار من عام ١٩٠١، يشير مصدر آخر إلى أن ولادته كانت في السابع عشر من تموز من نفس العام. أما طريق الشعب فقد نشرت في عددها العدد التاسع/ السنة ٦٦/ نيسان ٢٠٠١ مقالاً عن حياة فهد بقلم أبو ثبات يشير إلى ولادته كانت في الثامن من شهر تموز من عام ١٩٠١. ويمكن الاعتماد على التاريخ الذي ثبته الاستاذ الدكتور حنا بطاطو على الصفحة ١٤٤/١٤٥ من ترجمة الجزء الثاني من كتابه الموسوم "العراق" إلى العربية والذي يبحث فيه عن الحزب الشيوعي

الحزب الوطني العراقي برئاسة محمد جعفر أبو التمن. فبعد وفاة والده في البصرة في عام ١٩١٦ انتقل إلى الناصرية وعمل لفترة قصيرة في معمل الثلج الصغير العائد لأخيه الأكبر داود<sup>٢٢١</sup>. ثم عاد إلى البصرة وعمل كمستخدم في مؤسسة الكهرباء التابعة لميناء البصرة وشارك في أضراب عمال المسفن وأرصفت الميناء (الدوكيارد) في عام ١٩١٨ وتعرف بشكل مباشر على شراسة وصلافة سلطات الاحتلال البريطانية التي تصدت للمضربين وأفشلت بالعنف إضرابهم رغم بساطة المطالب التي طرحها المضربون حينذاك<sup>٢٢٢</sup>.

تأثرت مجموعات من شباب المدن العراقية بثورة العشرين وبأهدافها الوطنية العامة وبالقوى المثقفة التي كانت تشارك فيها أو تؤثر في وجهتها السياسية، وخاصة أولئك الذين لعبوا دوراً مهماً في التعرف بالثورة وكسب المزيد المثقفين والمتعلمين إلى جانبها. وكانت مناطق الوسط والجنوب من أبرز مراكز الثورة المسلحة قوة، إذ خاض الثوار معارك قاسية ضد القوات البريطانية التي أبدت شراسة كبيرة في مواجهة الثوار. وكانت خسائر الثوار

---

العراقي، إذ أنه قد تمكن الوصول إلى ملف الشرطة التي لديها الخبر اليقين مستنديين في ذلك إلى إفادة فهد أثناء التحقيق معه. ورقم ملف الشرطة العراقية المشار إليه هو ٤٨٧.

\* الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي في العراق. دار الرشيد للنشر. بغداد. ١٩٧٩. ص ٥١. ومن الجدير بالإشارة إلى أن من الصعب جداً إن لم يكن أقرب إلى المستحيل تحقق التعليم الواسع النطاق أو الشامل للأطفال في بلدان العالم الثالث الأكثر تخلفاً وفقراً ما لم تتجه حكومات تلك البلدان والمنظمات الدولية إلى التعاون معها لتحقيق ثلاثة شروط أساسية لتسريع التعليم الابتدائي فيها والمراحل اللاحقة له، (وأعني بها:!) مجانية التعليم. تأمين راتب مناسب للتلميذ أو الطالب ليتسنى له تأمين احتياجاته المباشرة، ضمان قدرة العائلة على الاستغناء عن عمل أبنها ليساهم في توفير لقمة العيش للعائلة.

٢٢١ خيري، سعاد د. فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة. دار الفارابي. بيروت. ط ٢. ١٩٧٤. ص ٨.

٢٢٢ خيري، سعاد د. نضال الطبقة العاملة العراقية من أجل قانون العمال. بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على صدور أول قانون للعمل في العراق. مجلة الثقافة الجديدة العراقية. بغداد. العدد ٨٥ / أيلول/سبتمبر ١٩٧٤. ص ٤٨.



كبيرة، رغم أن القوات البريطانية، وخاصة المجندين الهنود، فقدوا الكثير من أفرادهم في هذه المعارك. وكانت نتائج الثورة وما أعقبها أحد العوامل البارزة في تنامي إرادة النضال ضد المحتلين، وخاصة في صفوف الشبيبة، إذ كان العراق يعيش حالة التداعي والتمزق في قوى الثورة من جراء الدور الذي لعبته سلطات الاحتلال البريطانية لا في المعارك العسكرية فحسب، بل وفي شراء ذمم بعض كبار الإقطاعيين وشيوخ العشائر وبعض التجار من أفراد العوائل الميسورة وأشرف بغداد وكسبهم إلى جانب وجودها في العراق. ولكن الشباب كانوا معجبين أيضاً بتلك الشخصيات التي رفضت الاحتلال ورفضت المساومة واستمرت في مقاومة الوجود البريطاني في العراق بأساليب وطرق أخرى ولفترات طويلة لاحقة، ومنهم بعض علماء الدين وشيوخ العشائر والتجار. وبرز من بين قادة الثورة ودعاتها من المجموعة الأخيرة حينذاك محمد جعفر أبو التمن الذي أسس بعد الثورة، أي في عام ١٩٢٢، "الحزب الوطني" العراقي الذي تبنى عملياً مطالب الثورة التي عجزت الثورة عن تحقيقها. وانتمى العديد من الشباب المتحمس إلى صفوف هذا الحزب. وفي عام ١٩٢٢/١٩٢٣ تلقى الحزب الوطني، وكذلك حزب النهضة ضربات سياسية قادت إلى إيقاف نشاطيهما السياسي. فدفعت بالشباب إلى التحري عن مجالات أخرى للعمل السياسي.

كان يوسف سلمان (فهد) حينذاك في البصرة وكان من بين تلك المجموعة من الشباب التي تأثرت بثورة العشرين ومن بين من كان يتحرى عن مجالات لولوج حلية السياسة العراقية. فساهم مع آخرين، ومنهم حسن العياش، في قيادة الأضراب العمالي الذي نظم في ميناء البصرة في عام ١٩٢٤، حيث تبنى الإضراب مطالب عمالية، بما فيها زيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. وتأسس في عام ١٩٢٦/١٩٢٧ "نادي الشبيبة" في البصرة، الذي أصبح مركزاً مهماً لتجمع الشباب الديمقراطي اليساري والنقابي. ومن بين أعضاء نادي الشبيبة والعاملين في الميناء وغيرهم ظهرت أول حلقة للفكر الوطني والتقدمي في البصرة وكان يقودها عبد الحميد الخطيب<sup>٢٢٣</sup>. تبنت هذه الحلقة الفكرية الاتجاهات الماركسية،

---

٢٢٣ بعد أن عاد عبد الحميد الخطيب من فترة دراسته في الاتحاد السوفياتي ١٩٣١-١٩٣٢ استسلم للشرطة العراقية وعمل معها وخان القضية التي التزم أمام رفاقه بها وساهم في كسبهم للوجهة الفكرية التي كان يعمل من أجلها.

وكان من بين أعضائها يوسف سلمان يوسف. وكانت هذه الفترة غنية بالعمل السياسي اليومي والقراءات الفكرية والسياسية في الصحف والمجلات المصرية والسورية واللبنانية التي كانت تصل العراق حينذاك. وكانت تحمل في طياتها كتابات بعض المناهضين للاستبداد والقهر السياسي والاجتماعي، ومنهم الكاتب السوري، صاحب كتاب طبائع الاستبداد، عبد الرحمن الكواكبي، وكذلك بعض الكتاب الاشتراكيين والديمقراطيين، ومنهم الكاتب الاشتراكي المصري شبلي شميل وسلامة موسى وأمين الريحاني ويوسف إبراهيم يزبك وغيرهم.<sup>٢٢٤</sup> وبتأثير هذه الحلقة الفكرية الماركسية ونشاطها في نادي الشبيبة أمكن في عام ١٩٢٩ تشكيل "جمعية الأحرار"، التي اتخذت من نادي الشبيبة مجالاً حيويًا لنشاطها الفكري والاجتماعي والسياسي. واتخذت هذه الجمعية الفتية من شعارات الثورة البرجوازية الفرنسية، شعارات "الحرية والإخاء والمساواة" أساساً لدعايتها بين الشباب كما استفادت من مضمون مقولة عمر بن الخطاب "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً"، أو كما يشير حنا بطاطو بأن الجمعية قد أعلنت تمسكها بأن العراقيين "ولدوا أحراراً" ل "يعيشوا أحراراً"<sup>٢٢٥</sup>. وكان نادي الشبيبة موقعاً حيويًا لمناقشات شباب الجمعية الجديدة حول النظريات الاجتماعية الحديثة القادمة لهم من مختلف أنحاء العالم<sup>٢٢٦</sup>، وخاصة تلك التي حملتها لهم قبل ذلك ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا وانعكست في الصحافة المصرية والسورية واللبنانية، إضافة إلى الفعاليات الشبابية والعمالية التي كانت تجري في تلك البلدان وتجد صداها في الصحف العربية القادمة إلى البصرة. وكان يوسف سلمان وبقية الديمقراطيين ومن مؤيدي الحزب الوطني يلتقون في هذا النادي الذي تبني فكراً ديمقراطياً أو ليبرالياً متفتحاً، يحتضن في الوقت نفسه جمعية ماركسية ليبرالية. ومن المهمات البارزة التي حملها برنامج الجمعية يتعرف الإنسان من خلالها على الاتجاهات العلمانية الجديدة والاتجاهات الماركسية والشيوعية الحديثة للعاملين فيها أو لقيادة هذه الجمعية. وقد عبّر

---

٢٢٤ الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا الحركة الشيوعية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٣.

٢٢٥ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٥٧.

٢٢٦ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٥٦/٥٨.

برنامج الجمعية عن جرأة في الطرح ووضوح في الرؤية المنشودة مع تجاوز نسبي على قدرة المجتمع في قبول أو هضم بعض تلك الأفكار، ومنها العلاقة بين العائلة والدين مثلاً. وكانت الجمعية قد تأسست باعتبارها واحدة من مؤسسات المجتمع المدني الحديث التي بدأ التعرف عليها في العراق وممارستها منذ دخول القوات لبريطانية واستقرارها في العراق، على نطاق أوسع مما كان عليه الوضع في فترة الاحتلال العثماني. وتلخصت أهداف الجمعية بما يلي:

١. تحرير العقل والروح والجسد ونشر حرية التفكير والكلمة والفعل بكل الوسائل المشروعة.
٢. أ. العمل بلا هوادة، وبكل الطرق القانونية، من أجل فصل الدين عن كل الشؤون الزمنية، أي عن "السياسة، و"التعليم" و"الحياة العائلية"... الخ.  
ب. الاحتجاج بقوة... على أي عمل ديني يضر بوحدة الشعب.
٣. نشر التسامح الديني... في كل البلاد العربية...
٤. يتم تحقيق هذه الأهداف بالتغييرات التشريعية... وبالمشاركة في الانتخابات النيابية...
٥. فضح مدى انحراف رجال الدين في سلوكهم عن الجوهر الأساسي للدين، مع الأخذ في الاعتبار أن الأديان كانت السبب الرئيسي في التفرقة وأن الهدف الأسمى للجمعية هو توحيد قوى الشعب المبعثرة.
٦. عقد اجتماعات عامة بهدف تعريف الناس بأحدث الأفكار العلمية والاجتماعية... وإطلاعهم على آخر التطورات الدولية...
٧. تحرير المرأة العربية من أغلال الانحطاط والجهل...
٨. ترويح مشاعر الزمالة بين الناس...
٩. تشجيع المدارس الوطنية العربية فقط والنظر إلى كل البلاد العربية كبلد واحد<sup>٢٢٧</sup>.

---

٢٢٧ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٥٨.

ويبدو مفيدا الإشارة إلى بعض الملاحظات حول البرنامج الذي تبنته الجمعية، والذي يؤكد دور وتأثير الشيوعيين الأوائل في وضعه:

- كانت الجماعة لا تدين بالعنف، بل تؤمن بالطريق الدستوري والحياة التشريعية والانتخابات، وهي مسألة ذات أهمية كبيرة وتجلت في نشاط فهد وفي البرنامج الذي طرحه لاحقا وتبناه الحزب الشيوعي العراقي في مؤتمره الوطني الأول<sup>٢٢٨</sup>.
- الوعي بأهمية النشاط الفكري والاجتماعي في صفوف الناس بسبب التخلف الشديد الذي تسببت به الدولة العثمانية وعزلت العراق عن الحياة الحضارية والتقدم الحاصل في بقية أرجاء العالم.
- الموقف الجديد من المرأة والتي بدأ يتسرب إلى جميع القوى العاملة في المجال السياسي والاجتماعي والمطالبة الواضحة بتحرير المرأة ومساواتها بالرجل.
- إدانة الشعوذة الدينية والطائفية أو التمييز بسبب الدين أو الطائفة والدعوة إلى التسامح الديني من منطلق الاعتراف بوجود مختلف الأديان. وكان لهذا الموقف أهمية بالغة بسبب كون النادي يجمع خليطاً من الناس من مختلف الأديان والمذاهب، إذ كان المجتمع البصري يقوم على هذا الأساس أيضاً، رغم الأثرية الإسلامية.
- وكانت الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة واحدة من أهم وأبرز القضايا التي مست علماء الدين على نحو الخاص والمجتمع المتحفظ بشكل عام، هذا المجتمع القادم لتوه من تأثير الهيمنة العثمانية الأوتوقراطية المتشددة والمتخلفة. وهو موقف يشير إلى مسألتين مهمتين وهما: معاناة الناس المثقفين من هذه العلاقة غير العقلانية بين الدين والدولة وتأثيرها على وحدة المجتمع من جهة، والتجارب القاسية التي مر بها هذه المجتمعات عبر الدولة في العراق على امتداد قرون رغم كونها لم تكن حقاً دولة إسلامية. ولكن هذا الطرح الصريح والجريء هز المجتمع بشدة وحفز علماء الدين على شن حملة ضد المثقفين التقدميين، خاصة وأن البرنامج تضمن الحديث عن فصل الدين عن

---

٢٢٨ المصدر السابق نفسه. ص ٥٩.



وفي عام ١٩٢٧ انتقل فهد نهائياً من البصرة واستقر في مدينة الناصرية ليمارس العمل في معمل أخيه ثانية. ولم يكن هذا الانتقال بمعزل عن الوجهة العامة في نقل الفكر الماركسي إلى مدن أخرى والعمل من أجل تشكيل حلقات ماركسية أينما أمكن من مدن العراق. ولم يكن يعني قطع الصلة بالبصرة أو عدم السفر إليها وممارسة العمل النضالي فيها بين فترة وأخرى. وكانت نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع فترة متميزة في تبلور أفكار فهد ومجموعة المناضلين التي ارتبطت به وبنشاطه واتجاهات نضاله والقضايا التي كانت تشغله في المجتمع العراقي. وكانت فترة التزود بالمعرفة العامة والماركسية بصورة فردية، إذ تسنى لفهد قراءة العديد من الكتب الماركسية. وكانت حياة الكدح المريرة في البصرة وحياة البؤس والاضطهاد الشرس لفلاح الناصرية الملهم الفعلي لحيوية فهد النضالية ومناهضته الصلبة للهيمنة الأجنبية والعلاقات الإقطاعية، كما كانت ملهماً ومحفزاً لنضال باقي المجموعة وسكان الناصرية عموماً. واستطاع فهد في فترة وجيزة، مستفيداً من المكتبة التي افتتحها مع آخرين، التي أغلقت بعد فترة وجيزة، ومن علاقاته الواسعة والطيبة بكادحي الناصرية، أن يجمع حوله شلة من المناضلين الشعبيين الذين كانوا يحسون بأوضاع الناس ويتفاعلون معها ويتبنون قضاياها باعتبارها قضاياهم فعلاً. وفي الوقت الذي انشغل المناضلون في بغداد بالصراع الفكري والسياسي العام الذي عم البلاد في نهاية العشرينات، وخاصة بشأن المعاهدة مع بريطانيا وانتخابات مجلس النواب والقضية الفلسطينية، أبدى المناضلون في الناصرية والبصرة اهتماماً أكبر لقضايا النضال اليومي للكادحين والمستغلين من الفلاحين، رغم أن القضايا الأساسية الأخرى لم تغب عن بالهم، بل تم شدّها إلى القضايا الملموسة واليومية للناس. ومن هنا اتخذت حلقات الناصرية والبصرة ميزتها العملية والحركية وديمومتها أيضاً. وفي عام ١٩٢٩، أي مع بداية انفجار الأزمة الرأسمالية، الكساد العظيم الذي شمل العراق أيضاً، بادر فهد إلى تشكيل أول حلقة ماركسية في الناصرية ضمت في صفوفها إلى جانبه كلاً من غالي زويد وحميد الكسار وعبد الرحمن داود والخياط بطرس وأحمد جمال الدين، إذ كانت الحركة الجماهيرية المتصاعدة تتطلب جهوداً مشتركة ومنظمة، وبالتالي أخذت هذه الحلقة على عاتقها نشر الفكر

الماركسي والوعي السياسي بين أهالي الناصرية والاختلاط بالطلاب والمعلمين والفلاحين. ويسبب الطبيعة الشعبية البسيطة لهذه المجموعة كان في مقدورها التأثير الأكبر على أبناء الناصرية، هذه المدينة الثورية، التي كانت تقف على برميل من بارود قابل للاشتعال في كل لحظة. واستطاعت خلال فترة وجيزة من نشاطها أن تزيد عدد النشطاء الذين ارتبطوا بهذا الشكل أو ذاك بتلك الحلقات الماركسية، كما بدأ العمل من أجل تشكيل مثل هذه الحلقات في مناطق أخرى من العراق. وفي هذه الفترة رفع فهد من درجة اهتمامه بالمجالات الحيوية التالية:

- الاهتمام بزيادة معارفه النظرية وتكوينه السياسي ومعرفته بتاريخ العراق وأحوال سكانه ومشكلاتهم والتعرف الجيد على القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة في المجتمع والمؤثرة عليه، سواء الداخلية منها أم الخارجية.
- التعرف على الأوضاع في الأقطار العربية وعلى طبيعة العلاقة القائمة بين العراق والدول العربية الشقيقة والبلدان المجاورة والمشكلات التي تواجهها والأهداف المشتركة في ما بين شعوبها.
- الاهتمام بتكوين نوات صغيرة من الشباب القريبين منه والمحتكين بنشاطه السياسي والمؤيدين لتوجهاته العامة والسعي إلى تأهيل هؤلاء فكرياً وتنظيمياً ودعائياً. وتشير بعض المعلومات الشحيحة المتوفرة عن هذه الفترة إلى الأسلوب الحوارى الاستفزازي، بالمعنى الإيجابي للكلمة، الذي مارسه فهد في بث دعاة الفكر الماركسي في صفوف الناس وفي المقاهي لإثارة نقاش بين مجموعتين من الماركسيين، إحداها تقف إلى جانب الموضوعات التي يطرحها الماركسيون والأخرى تقف إلى جانب المناهضين لتلك الموضوعات. وكان الحوار يقود بالمحصلة النهائية إلى انتصار الجماعة الماركسية، إذ كانت الحجة المزودين بها قوية، رغم الطريقة والأسئلة المرحجة التي كانت الجماعة الأخرى تطرحها في النقاش. ويقال أن فهد كان يجلس في ركن في المقهى ليستمع إلى

هذا النقاش دون التدخل فيه ليسجل ملاحظاته حول الحوار والمشاركين فيه ليستفيد منها في تشخيص قدرات العناصر المختلفة أو لتحسين النقاشات اللاحقة<sup>٢٣٠</sup>.

- الاهتمام بالدعاية الفكرية والسياسية الواسعة بين الأوساط الشعبية مستفيداً من ثلاث وسائل مهمة هي الحوار مع الناس ومقارعة الحجة بالحجة ونشر التقارير والمقالات عن الأوضاع الحياتية السيئة للسكان في كل من البصرة والناصرية وغيرهما، وكذلك عن حالة العمال والفلاحين والكسبة ومحاولة تنويرهم بالأسباب الكامنة وراء واقعهم المزري في الصحف المحلية. فلم يكن يتجاوز متوسط عمر الإنسان في العراق حينذاك ٣٥ سنة تقريباً، وكانت الوفيات بين الأطفال عالية جداً، كما كانت الأمراض السارية كالسل والملاريا والزحار والجذري والتراخوما منتشرة على نطاق واسع، كما كانت ظروف العمل صعبة والأجور واطئة جداً بالكاد تكفي لسد الرمق.
- العمل من أجل نشر الفكر الماركسي أو فكرة وأسم الشيوعية وجعلها متداولة في أوساط الناس، كما بذل جهداً لتأمين بعض الكتب المناسبة للقراء الشباب. ولهذا الغرض فتح تلك المكتبة للشباب التي كان من خلالها يوصل الكتب المنشودة إلى القراء وترويج قراءتها، أو الاتصال بالمراسلة مع "جمعية الصداقة السوفييتية - البريطانية" في لندن للحصول منها على ما ينفعه في نشاطه الفكري والسياسي ومن أجل مواجهة الدعايات البريطانية في العراق التي كانت موجهة ضد الاتحاد السوفييتي وتشويه الفكر الشيوعي<sup>٢٣١</sup>.
- الاستفادة من الحزب الوطني العراقي ومن منابره العلنية للتبشير بأفكاره وآرائه حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق وتبني قضايا الكادحين، إضافة إلى الاستفادة من وسائل الإعلام المتوفرة لهذا الغرض.

---

٢٣٠ الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا... . مصدر سابق. ص ٢٩.

٢٣١ الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا الحركة الشيوعية في العراق. مصدر سابق. ص ٢٥.



إصدار البيانات التي كان يوقعها باسم عامل شيوعي للترويج لأفكاره الوطنية ونشر كلمة الشيوعية على نطاق أوسع. ومن الجدير بالإشارة أن فهد وصحبه كانوا يتحرون باستمرار عن أساليب جديدة لنشر أفكارهم ومواقفهم السياسية بين الأوساط الشعبية. ومن هنا جاءت فكرته التي أقرتها مجموعته وقامت بتنفيذها. إذ تقرر المشاركة بمواكب العزاء التي تذهب كل عام إلى مدينة كربلاء للتعزية باستشهاد الحسين على أيدي قوات يزيد بن معاوية بن أبي سفيان أثناء خلافته في الشام، ونقل المنشورات ك وتوزيعها على المواكب القادمة من عدد كبير من مدن العراق ومن الخارج. وقد حصل هذا فعلاً وحققت نجاحاً ملموساً، بعد أن نقلت تلك البيانات في بطن القدرور النحاسية التي كانت تستخدم لطبخ الرز والمرقة في خانات كربلاء لتوزع مجاناً على المشاركين في المواكب الحسينية، والتي لم تعثر عليها الشرطة أثناء تفتيش القطار في طريقه إلى كربلاء بعد أن قامت المجموعة بتوزيعه من شبابيك عربات القطار بعد انطلاقه من مدينة الناصرية<sup>٢٣٢</sup>.

العمل من أجل تعبئة وزج الجماهير في فعاليات نضالية، كما حصل في تنظيم وقيادة الإضراب الجماهيري في مختلف أنحاء العراق ضد زيادة الضرائب في عام ١٩٣١. وكانت واحدة من أبرز الفعاليات في بداية العقد الرابع من القرن العشرين تلك التي حصلت في مدينة الناصرية حيث اصطدمت الجماهير المتذمرة والمندفة بحماس شديد برجال الشرطة المسلحة وسالت فيها الدماء. كما ساهم فهد في قيادة إضرابات عمال البصرة في أعقاب ذلك بعد أن أجبر على مغادرتها تخلصاً من مطاردة الشرطة له. وفي هذه الأجواء النضالية تمّ إعدام العامل حسين عياش، صديق فهد، من قبل السلطة العراقية وبالتعاون الوثيق مع قوات الاحتلال البريطانية. وكان أول ماركسي عراقي يحكم بالإعدام وينفذ فيه الحكم. وفي تلك الفترة تعرض فهد للمطاردة البوليسية من جديد أجبرته على العودة السرية إلى مدينة الناصرية ومواصلة نضاله هناك.

---

٢٣٢ أبو سليمان. ذكريات وانطباعات عن الرفيق فهد. لقاء مع عبد الكريم حسون جار الله. مجلة الثقافة الجديدة. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٣٢. (٩). ١٩٨١ مصدر سابق. ص ٣٣/٣٤.

كانت مجتمعات البصرة والناصرية ومناطق أخرى من وسط وجنوب العراق مستعدة إلى حدود غير قليلة لتقبل تلك الأفكار الجديدة المناهضة للاستعمار والسلطة والداعية إلى الحرية والعدالة الاجتماعية والتناغم معها وتبنيها والعمل من أجلها. ويفترض أن نشير بهذا الصدد إلى أن هذه المنطقة عُرِفَت في تاريخ العراق الأموي والعباسي وكذلك العثماني بكونها موطنًا للحركات الفكرية والسياسية المعارضة والمطالبة بالعدالة الاجتماعية. وتشير كتب التاريخ إلى أن وسط وجنوب العراق (أرض السواد) كانت موطنًا لحركة التصوف والمعتزلة وحركة الزنج وحركة القرامطة التي كانت كلها، وبأساليبها المتنوعة والمختلفة، تناضل ضد ظلم وطغيان الدولة العباسية وفي سبيل العدالة الاجتماعية، إضافة إلى إنها كانت معقلًا أساسيًا من معقل النضال ضد طغيان السلطة العثمانية وقوات الاحتلال البريطاني في الحرب العالمية الأولى وفي ثورة العشرين. وهي المنطقة التي أرسل إليها الحجاج بن يوسف الثقفي واليا على العراق "ليؤدب" العراقيين وهو أحد أبرز سفاحي وجلادي العراق على مدى العصور المنصرمة، وهو القائل عن العراق وأهله ما يلي: "أرى رؤوسا قد أينعت وحان قطافها وأني لصاحبها...". ولهذا كان فهد محظوظاً وموفقاً في أن واحد، سواء بوجوده في منطقة الناصرية وكذلك البصرة ذات التاريخ الحضاري والثوري العريقين، أم بوجوده في منطقة ذات مشكلات اقتصادية واجتماعية وعلاقات استغلالية إقطاعية اقرب ما تكون إلى علاقات مزيج من الرق والقنانة والأبوية في التعامل مع الفلاحين، كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي وجدت طريقها إلى المجتمع العراقي أيضاً قد ساهمت في تقبل الناس لهذه الأفكار التي كانت تفضح الرأسمالية والاستعمار والهيمنة الإقطاعية.

وفي عام ١٩٢٩ أمكن تنظيم حملة وكتابة مذكرة تدعو الحزب الوطني الذي يتأرأسه محمد جعفر أبو التمن بتأسيس فرع للحزب في الناصرية، حيث جرى جمع التوقيعات عليها. وكان فهد من بين النشطاء في هذه الحملة. وفي نفس العام "أفتتح مقر الفرع بمهرجان جماهيري ألقى فيه فهد خطاباً حماسياً لفت انتباه الجماهير المحتشدة. وكان فهد ورفاقه

من أوائل من حصلوا على استمارة عضوية الحزب<sup>٢٣٣</sup>. وكان عبد الجبار حسون جبار الله رئيس الفرع حينذاك. "وأخذ رفاق فهد على عاتقهم تعليم عمال الحزب الوطني وفلاحيه القراءة والكتابة. وكانت كلمة (النقابة) هي أول الكلمات التي تعلموا كتابتها وتعلموا معناها"<sup>٢٣٤</sup>.

كان محمد جعفر أبو التمن، وهو الوطني الورع والواعي والمتحرر من بعض القيود الاجتماعية، ومنها التمييز الديني أو الطائفي، والمتتبع للاتجاهات الفكرية والسياسية في عصره، على علم ووعي بنشاط فهد في الحزب الوطني في الناصرية، وكان يدافع عنه أيضاً عندما كانت تتوجه أنظار السلطة وأعضاء من حزبه إلى الاتجاهات المتميزة التي كان يدعو لها فهد وتنبهه للمخاطر التي يمكن أن تتهدد مصالحها بسبب تنامي تلك النشاطات وانتقالها إلى الشارع العراقي، حيث قيل له مرة، بأن رئيس فرع الناصرية للحزب الوطني العراقي، والمقصود فهد، هو شخص "هدّام"، فرد عليهم بقوله أنه رجل "بنّاء"<sup>٢٣٥</sup>. وكان فهد يشجع حتى ذلك الحين على الانتماء لهذا الحزب والمشاركة الفعالة في نشاطه والاستفادة من إمكانياته في العمل السياسي المشروع. وقد استطاع فهد في فترة وجيزة تأمين تأييد مناسب لنشاطه وتوجهاته في البصرة بين عمال الموانئ وفي الناصرية بين بعض العمال والكسبة وبعض الفلاحين والطلاب، وكذلك في مناطق قريبة منها. وبهذه المجموعات الصغيرة والحيوية والمتحمسة انطلق فهد يحاول إيجاد السبل المناسبة للتعاون مع المجموعات الماركسية الأخرى التي نشأت في بغداد خلال ذات الفترة. ولا شك في أن المجموعات الأخرى كانت تنحري عن مثل هذه المناسبة أيضاً لتأمين التعاون والتنسيق في ما بين الحركات الماركسية الصغيرة والفتية حينذاك.

---

٢٣٣ الجزائري، زهير. شباب فهد وصبا الحركة الشيوعية العراقية. مصدر سابق. ص ٢٧.

٢٣٤ نفس المصدر السابق. ص ٢٧.

٢٣٥ خيرى، زكي. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. إصدار البيوبيل الذهبي. ط

١. لندن. ١٩٨٤. ص ٣٢.

بدأ فهد بممارسة الكتابة والنشر في جريدة البلاد لصاحبها رفائيل بطي عن حالة الفلاحين في الناصرية وعن البؤس والفاقة التي تشمل الغالبية العظمى من سكان هذه المدينة التي تهيم عليها العائلة الإقطاعية المعروفة، عائلة ناصر آل السعدون. وقد تميزت تلك التقارير بالحيوية والحس الطبقي والالتزام الثابت بقضايا الكادحين. وفي عام ١٩٣٠ قام يوسف سلمان، وبعد أن تيقن من إمكانية استمرار وتطور العمل في خلايا الرفاق في كل من البصرة والناصرية، بجولة سياحية استطلاعية في الأقطار العربية، ومنها سوريا ولبنان وفلسطين. وكان يسعى من وراء هذه السفارة تأمين عدة أهداف أساسية:

- الإطلاع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه البلدان وفهم المشكلات التي تعاني منها، والتي لم تكن تختلف كثيراً عن أوضاع العراق حينذاك.
- محاولة التعرف على النشاط الماركسي في هذه البلدان وإيجاد علاقات معها والتعرف على تجربتها في النشاط السياسي والجماهيري، خاصة وأن سنوات العقد الثالث من القرن العشرين شهدت عمليات تأسيس الأحزاب الشيوعية في كل من مصر وفلسطين ولبنان وسوريا. وكانت الأممية الشيوعية الثالثة قد تأسست لتوها في موسكو، أي في عام ١٩١٩. وشكلت لها مكاتب لدعم نشاط أو دعم قيام أحزاب شيوعية في مختلف بلدان العالم.

إطلاع القارئ العراقي على أوضاع الأقطار العربية كما يراها من خلال نشر ملاحظاته في جريدة البلاد، باعتباره مراسلاً لهذه الجريدة.

وليست لدينا معلومات يقينية تؤكد نشوء علاقة بين فهد ومحمود الأطرش، القائد الشيوعي الفلسطيني-الجزائري الأصل، الذي كان يعمل حينذاك في قيادة الحزب الشيوعي الفلسطيني، وكان عاملاً في مزارع الحمضيات في فلسطين.

وفي ١٩٣١/٥/٧ أعلن في بغداد الإضراب العام احتجاجاً على رفع الضرائب وعلى اتساع حالة البطالة بسبب شمول العراق بالكساد الكبير الذي شمل العالم الرأسمالي كله وبسبب تهور مستوى معيشة الفلاحين وتكدس المحاصيل الزراعية وتعثر الزراعة وهجرة المزيد من الفلاحين للمزارع التي يعملون فيها نحو المدينة تحريماً عن فرص للعمل وإشباع البطون.

وقد جاء هذا الإضراب بعد عام واحد تقريباً من توقيع معاهدة ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٣٠ التي كان الشعب العراقي قد رفضها ورفض استمرار وجود البريطانيين في العراق، وبالتالي كان الإضراب مشحوناً بمضامين مهنية ووطنية عامة. وانتشر الإضراب ليشمل مدن العراق المختلفة، ومنها مدن الجنوب عامة. وفي الناصرية قاد فهد وحسن عياش وعبد الجبار حسون هذا الإضراب ولعبوا دوراً أساسياً في تعبئة الناس واستمرار الإضراب. وكان لهذا الإضراب صداه الواسع في البلاد والأقطار العربية، بعد أن اشتبكت قوات الشرطة بالجماهير المضربة وسقط العديد من القتلى والجرحى برصاص الشرطة. كما تدخلت قوات الاحتلال البريطاني لصالح الحكومة العراقية والشرطة، وخاصة في البصرة. إذ تشير الدكتورة سعاد خيري إلى أن البوارج الحربية البريطانية وجهت مدافعها صوب مدينة البصرة مهددة بضرئها<sup>٢٣٦</sup>.

وفي عام ١٩٣٢ أصدر فهد بياناً عبر فيه عما كان يدور في خلدته إزاء الوضع في العراق والاستعمار وإزاء الحكم ومعاملة العمال والفلاحين وسائر كادحي البلاد، وقام بالصاق هذا البيان وبخط يده في ١٨ مكاناً مختلفاً في مدينة الناصرية في ليلة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٢. وقد استطاع حنا بطاطو الوصول إلى هذا البيان من ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧ حول فهد. فماذا تضمن هذا البيان الثوري الذي حمل شعار "يا عمال العالم، اتحدوا!" و"عاش اتحاد جمهوريات العمال والفلاحين في البلاد العربية"، كما حمل توقيع "عامل شيوعي":

"أيها العمال! .. العاطلون عن العمل يملأون الشوارع.. نساؤهم وأطفالهم لا يملكون ما يقتاتون به.. هل فكرت الحكومة بمساعدتهم في هذا الطقس البارد؟ لم يحصل شيء من هذا.. لأن الحكومة ليست إلا عصابة تعمل ضد الشعب.."

---

٢٣٦ خيري، سعاد د. نضال الطبقة العاملة العراقية من أجل قانون العمل. مجلة الثقافة الجديدة العراقية. بغداد. العدد ١٩٧٦/٨٥. ص ٥٠.

أيها العمال! إن للناس حقوقاً لن يؤمنوها إلا بالقوة. هذا ما أكدته دروس التاريخ.. ما من أحد يمكنه أن يشعر ببؤس العمال إلا العمال أنفسهم. ولا أحد يعرف آلام الجوع إلا الجائع. لماذا نلوم الذين يأكلون ثمار عملنا.. إذا كنا نحن أنفسنا نشجعهم على سرقتنا؟.. لا تُخدعوا باسم فلان من الناس لكونه من الأعيان أو لكونه غنياً أو من عائلة كبيرة، فكل الرذائل تأتي من العائلات الكبيرة التي يُزعم أنها شريفة حيث لا شرف إلا في العمل، وما من شريف غير العامل والفلاح..

تشجعوا أيها الرفاق! فنحن نناضل في سبيل شرفنا وحياتنا وخير أجيالنا المقبلة. إلى الأمام أيها العمال! تقدموا إلى العمل المثمر وإلى الحرية وإلى الرفاهية! "٢٣٧". وفي ٢٤/٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٢ أصدر فهد بياناً ثانية موجهاً إلى العمال لفضح نوايا الحكومة العراقية حول معاهدة ١٩٣٠. وجاء في البيان ما يلي: ٢٣٨.

### اتحدوا يا عمال العالم

ليحيى اتحاد جمهور عمال وفلاحي البلاد العربية

أيها العمال:

لقد حلت الحكومة المجلس السابق بحجة أنها تريد استفتاء الشعب، والمجلس المنحل لم يكن سوى مجلس استفتاء في المعاهدة العراقية - الإنكليزية، ونوابه لم يكونوا سوى أصنام نحتها نوري ومسيرو نوري فصدقوا المعاهدة التي بها جعلنا عبيد المصالح الاستعمارية - البريطانية وشرعوا قوانين جائرة لا يرضخ لها زنوج أفريقيا المتأخرون. فهل يجوز لهم أن يدعوا أنهم استفتوا الشعب ورضي الشعب ببيع نفسه. والحكومة اليوم تريد أن تمثل دور استفتاء آخر فنشرت منهاجاً ملؤه الإبهام والمغالطة، أنها تريد ترقية

---

٢٣٧ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثالث. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٨٠.

٢٣٨ وثائق من وزارة الخارجية البريطانية عن الرفيق فهد تنشر لأول مرة. مجلة الثقافة الجديدة. العدد

١٣٢ (٩). ١٩٨١. ص ٧٦/٧٥.

الزراعة وقد سلب الفلاح المسكين آخر فلس عنده حتى اضطرت له لبيع مسحاته وكذلك تريد نشر المعارف والثقافة العالية وإذا بنا نرى المدارس العالية الواحدة بعد الأخرى! وتقول أنها تريد تعزيز الدفاع الوطني وهذا - على الأكثر - هو السبب الوحيد لترخيص المجلس السابق بعد أن لوثت نوابه بالخزي والعار لتجمع نواباً آخرين بعد أن تستوثق من صنعتهم - وتأخذ منهم المستندات لكي يوافقوها على خططها ويرضخوا لمشيتها أو مشيئة الاستعمار البريطاني الذي يسير وفق أغراضه. وسيقررون لها فرض الخدمة العسكرية الإجبارية لا لتعزيز الدفاع الوطني كما يوهموننا بل لحراسة المصالح الإنكليزية ومنها حراسة شركات النفط وأنابيبها التي تنوي مدّها في الصحراء وربما أقضت سياستهم أن يسوقوننا لمحاربة جارتنا إيران التي أخذت تنفض عنها غبار الذل والاستسلام للمتعجرف البريطاني. هذا هو غرضهم من جمع مجلس جديد - ولا شك أنهم الآن قد وجدوا الأشخاص الذين يشاركونهم أعمالهم وصدروا أو أمرهم إلى المتصرفين لإخراجهم نواباً. أما الانتخابات والتظاهر بها فما هي إلا ألوية يسترون بها حياتهم. هذا هو استفتاءهم أيها الرفاق فهل فيكم من يرضى أن يسفك دمه من أجل مصالح الإنكليز، إذن فودعوا أهلكم وأطفالكم واتركوهم هنا تحت رحمة أعدائكم الموجودين في داخل البلاد واذهبوا وقاتلوا أعداء أعدائكم.

لقد حذرتكم في نشرتي السابقة وأنا أحذركم الآن والوقت عصيب جداً فمن العار علينا أن نطأ على رؤوسنا للظلم أيها الرفاق.

فيّ إلى الأمام

فيّ إلى الأمام

- عامل شيوعي -

وفي أعقاب توزيع هذين البيانين المتتاليين وترجمة واستنساخ البيان الشيوعي وتوزيعه في الناصرية في عام ١٩٣٢، ٢٣٩ أُلقت الشرطة في ٢١ شباط/فبراير من عام ١٩٣٣ القبض على فهد وأبقتة في التوقيف الاحترازي لمدة شهر وأجرت التحقيق معه، ثم اضطرت على إطلاق سراحه\*، إذ لم تكن هناك مادة قانونية تجيز اعتقاله، رغم كونه قد "اعترف عند التحقيق معه بكونه شيوعياً، وألقى محاضرة مطوّلة عن "الرأسماليين" و "الجماهير الكادحة"<sup>٢٤٠</sup>. ولم يجد الحاكم مادة قانونية تسمح له بالحكم عليه فأطلق سراحه، علماً بأن الأستاذ عبود الشالجي كان الحاكم الذي أطلق سراحه، وساهم تدخل محمد جعفر أبو التمن لصالحه باعتباره عضواً في حزبه على التعجيل بالإفراج عنه<sup>٢٤١</sup>. وفي هذه الفترة كان

---

٢٣٩ ونقل زهير الجزائري في مقاله المذكور سابقاً "شباب فهد وصبا..." عن لقاءاته مع الرواد الأوائل قول عبد الكريم حسون جار الله "وأذكر اني تسلمت منه البيان الشيوعي مخطوطاً باليد..."، أي من يد فهد. ص ٢٥.

\* في لقاء مع جريدة "المؤتمر" نشر في العدد ٢٦٨ بتاريخ ٢٥-٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١ والذي أعده رشيد الخيون يقول عبود الشالجي بهذا الخصوص: "كنت حاكماً في الناصرية العام ١٩٣٤ عندما أُلقي القبض على شخص يدعى يوسف سلمان، المعروف بفهد، وهو مؤسس الحزب الشيوعي العراقي، وقدم لمحاكمته. سألته: ما هي تهمتك؟ قال أما من الحزب الشيوعي ولكن لا أبشر بالمذهب الشيوعي. وكان القانون صريح بالمعاقبة على التبشير بالشيوعية. وقد وجهت السؤال لوكيل المدعي العام: هل عندك دليل على أنه يبشر بالشيوعية؟ وبعد يومين قال لي المدعي العام: لا يوجد لدينا أي دليل. وحينها أطلقت سراح المتهم. ولكن بعد فترة قصيرة جداً تغير القانون مباشرة، وأصبح ينص على معاقبة من ينتمي للحزب الشيوعي ومن يبشر بأفكاره".

٢٤٠ المصدر السابق نفسه. ص ٨١.

٢٤١ من المفيد هنا نشر الجزء الأساسي من الوثيقة التي حصل عليها الحزب الشيوعي العراقي ونشرها في مجلة الثقافة الجديدة في عددها ١٣٢ (٩) لشهر تموز/يوليو من عام ١٩٨١، ص ٦٦/٦٧.

الحكومة العراقية  
وزارة الداخلية  
شعبة المخابرات السرية

الديوتن الملكي  
١١ آذار ١٩٣٣  
العدد د / ١٢١



بغداد ١ مارت ١٩٣٣

العدد س / ٤٤١

مديرية الشرطة العامة

الموضوع / فهد المشبوه بالشيوعية

نبحث إليكم في طيه بصورة كتاب متصرفية لواء المنتفك المرقم ٤٢ والمؤرخ في ٢١ شباط ١٩٣٣ حول ما قامت به المتصرفية من الإجراءات ضد من اشتبه به باشتغاله في الشيوعية، للاطلاع والإيعاز لمن يلزم بإجراء المراقبة اللازمة.

صورة منه مع صورة كتاب المتصرفية المذكورة مع مرفقه إلى /

رئاسة الديوان الملكي

سكرتارية مجلس الوزراء للاطلاع

متصرفية لواء المنتفك / للاطلاع بالإشارة إلى كتابها المنوه في أعلاه.

الموضوع / العامل الشيوعي

الحاقاً بكتابتنا المرقم ٣٠ والمؤرخ في ١٢ شباط ١٩٣٣

لقد أخذت الشرطة بالسير في تحقيق قضية إلقاء الاذاعات بتوقيع عامل شيوعي في قضية الناصرية بين أونة وأخرى، وقد اجتمعت الدلائل التي أوصل أن يقال أنها كافية للاتهام من أن المدبر والمنظم لهذه الأعمال هو عبد الجبار الحسون الذي أخذ رهن التوقيف اعتباراً من ١٩ الجاري بعد الظهر، كما أنه قد أوقف اثنين آخرين وهما عبد الجبار ابن غفوري ويوسف بن سلمان الذي يظن أنهما هما الذين كانا يكتبان هذه الإذاعات بتوقيع العامل الشيوعي. وبتاريخ ٢٠ منه جلب فهدلجل الاستكتاب نظراً "للشبهة الحوله من أنه أحد أعضاء هذه الجماعة بهذا العمل، ولدى استكتابه من قبل مفوض التحقيق أخذ يتصنع بشكل يجعل خطه غير طبيعي ولما طلب منه أن يكتب بصورة طبيعية امتنع عن الكتابة وبين بصورة واضحة للمفوض من أنه رجل شيوعي، فإذا كان الاستكتاب من أجل ذلك فهو شيوعي وهذا معتقده ومذهبه فأخذه فوراً" لمدير الشرطة فأيد ذلك بحضور مدير الشرطة وامتنع أيضاً عن الكتابة وعليه عمل ورقة ضبط بحق المرقوم ثم ارسله للحاكم فأيد عين ما قاله بحضور مدير الشرطة عند الحاكم ثم أحضره أمامي، فبعد المباحثة معه عن شغله وصنعتة ومقدار دخله الشهري، وما يملكه ومسقط رأسه أجاب أنه عامل ميكانيكي، أما دخلي في أيام الصيف كان بين الخمسة وستة دنانير وذلك من واردات ماكنتي الثلج والطحين اللتين لي بهما الربع وليس لدي

فهد ما يزال يعمل في إطار الحزب الوطني في الناصرية ويجد في هذا الموقع حصانة لنشاطه السياسي المشروع رغم تبنيه أفكاراً أبعد وأغنى مما كان مطروحاً في برنامج الحزب الوطني. وكان عام ١٩٣٢/١٩٣٣ بدايةً للتحالف الذي أمكن إقامته بين الحزب الوطني وحزب الإخاء الوطني لمواجهة الأوضاع الجديدة في العراق. ولكن حزب الإخاء الوطني أخل بهذا التحالف ووافق على تشكيل وزارة يتحمل مسؤوليتها حزب الإخاء الوطني ذاته برئاسة عضو قيادة الحزب رشيد عالي الكيلاني ومشاركة رئيس الحزب بحقيبة وزارة الداخلية، إضافة إلى عدد من الحقايب الوزارية التي تقلدها قياديون آخرون في الحزب، كما احتل نوري السعيد، الذي وقّع تلك المعاهدة، حقيبة وزارة الخارجية. وبهذا يكون قد تخلّى حزب الإخاء الوطني في البرنامج الوزاري الجديد عن المسألة المركزية التي كان الحزبان يرفضانها ويناضلان ضدها، ونعني بها معاهدة ١٩٣٠. وأصيب محمد جعفر أبو التمن بخيبة أمل شديدة دفعته إلى تجميد نشاطه ونشاط الحزب الوطني عملياً ابتداءً من الأول من تشرين الثاني عام ١٩٣٣. وأغضب هذا الموقف الكثير من أعضاء الحزب، إذ كانوا يكونون لجعفر أبو التمن الاحترام والتقدير. وكان فهد، وكذا المجموعة التي كانت معه، يحمل جل الاحترام والتقدير لهذه الشخصية الوطنية، وبالتالي لم يكن سهلاً عليه أن يقبل بذلك التجميد لأنه كان يرى ضرورة إبداء الصلابة ومواصلة نضال الحزب الوطني وقائد الحزب أبو التمن. وخلال هذه الفترة كانت الحلقات الماركسية تبحث عن صيغة عملية لتوحيد نشاطها السياسي على نطاق القطر. وكان فهد من بين أوائل الذين يبحثون عن تلك الصيغة.

---

الشيوعي ملاً عدا الألبسة والاضطهاد من المجتمع وأصحاب رؤوس الأموال وأنني على ذلك مضطهداً في بيتي أيضاً ومسقط رأس فهو بغداد. وكانت أجوبته هذه بكل برودة دم وتأيبده وتعريف لي من أنه شيوعي دون أن يسأل عن ذلك ولما سألته عن امتناعه عن الاستكتاب أجاب إذا كان المراد مقابلة خطه فهو الذي كتبه أمام المفوض هو كافي للتطبيق وأنه لا يحزر غيره. ولما سألته عما إذا كان هو المحرر للمناشير التي بتوقيع عامل شيوعي أجاب لا أتخطر ولا يجوز فعله طبعاً توقف المرقوم وكبس داره وقد عثر على بعض الكتب والمراسلات ولم يتم فحصها بعد".

## الفصل الخامس

### تأسيس الحزب الشيوعي العراقي

يسمح تتبع نشاط المجموعات الماركسية في سنوات النصف الثاني من العقد الثالث والنصف الأول من العقد الرابع بالتعرف، في ضوء ما أشير إليه سابقاً، على مجموعتين رئيسيتين من الماركسيين الأوائل، كانت الأولى تبدي اهتماماً مركزياً بالثقيف الفكري الماركسي ومحاولة رفع مستوى العاملين فيها نوعياً وعدم التوسع في بناء الخلايا القاعدية أو إقامة تنظيم واسع. وكانت هذه المجموعة تتشكل أساساً من جماعة متعلمة وتمتلك ثقافة أعلى من المستوى التعليمي والثقافي العام في البلاد. أما المجموعة الثانية فقد انصب جل اهتمامها على مسألتين رئيسيتين هما الدعاية والتبشير والعمل السياسي من جهة، وإقامة التنظيمات الحلقية الصغيرة المتميزة بالحركة والالتصاق بالفئات الكادحة والروح الكفاحية العالية من جهة أخرى، إضافة إلى سعيها من أجل إشراك وتدريب هذه المجموعات في العملية النضالية اليومية. أي أنها كانت تركز على العمل التعبوي مستفيدة من الشعور الوطني العام الذي تُعرف به البصرة والناصرية على سبيل المثال لا الحصر. وكان جُلّ العاملين في هذه المجالات من الكسبة والعمال الكادحين والحرفيين والفلاحين وبعض الطلاب. ويبدو لنا اليوم بأن الماركسية ما كان لها أن تنتشر وتصبح مدرسة لعدد كبير جداً من مثقفي العراق في العقود التالية لولا عمل هاتين الجماعتين التنويري والتنظيمي والتعبوي المبكر. فقد تكامل نشاطهما الفكري والسياسي والتنظيمي وساهما في إنعاش النضال الثوري في العراق ونقله إلى مستويات ومضامين أخرى أكثر عمقاً وحيوية وأكثر فاعلية وتنشيطاً للفكر. إذ أن اللقاء بين هاتين المجموعتين في النصف الأول من العقد الرابع والتنسيق بينهما والاتفاق على العمل المشترك والموحد وتشكيل تنظيم جديد باسم "لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار" هو الذي سمح لاحقاً بقيام "الحزب الشيوعي

العراقي". ولهذا لا يمكن الادعاء بأن المجموعة الأولى لم تؤد دوراً مهماً في النضال والتوعية والتنوير أو في إقامة الحزب الشيوعي العراقي، إذ كانت العملية النضالية بحاجة إلى الجماعتين في آن واحد، خاصة وأن المجموعة الأولى كانت في العاصمة بغداد، رغم أن الفترات اللاحقة عرفت انحساراً في عدد العاملين من الجماعة الأولى وفي تخلي بعضهم عن النضال عموماً أو عن الحزب خصوصاً، ولكن مع ذلك كان لها الفضل في المشاركة بتلك الريادة وذلك التأسيس. ومن هنا تصبح تلك الملاحظات التي تحاول التقليل من أهمية جماعات بغداد ومن دورهم في العملية النضالية وفي بناء الحزب الشيوعي العراقي خارج السياق في كل الأحوال. كتب زهير الجزائري يقول: "وفي الوقت الذي كانت الشيوعية في بغداد مجرد فكرة يتداولها مثقفون أنيقون ابتلعت الوظائف معظمهم، كان هاجس فهد هو تحويل الأفكار الشيوعية إلى سلاح جماهيري. كان يذهب ويدفع رفاقه إلى حيث توجد الجماهير الكادحة"<sup>٢٤٢</sup>. ثم يواصل قوله في مكان آخر فيقول: "وكلما توسع عمل الحزب وانتشرت خلاياه عمل فهد على تخليص الحزب، وخاصة قيادته، من (الأفندية)، أي العناصر البرجوازية والمثقفين الأرستقراطيين الذين يطرحون الاعتراضات الذاتية أضعاف ما يعملون بين الجماهير. وكان يختار ويدرب العناصر المنحدرة من أصول بروليتارية للاضطلاع بدور قيادي"<sup>٢٤٣</sup>. ولم تنحصر مثل هذه الإشارة على زهير الجزائري، بل نجدها عند زكي خيري وغيره من الكتاب والمناضلين الشيوعيين دون دراسة وافية لأكثر من سؤال، منها مثلاً: هل كان ممكناً تحقيق نشر وتوسيع قاعدة المتبنين للفكر التقدمي عموماً والماركسي خصوصاً دون نشاط هذه المجموعة النيرة من المثقفين العراقيين "الأنيقين" الذين كان مهمهم الأساسي المشاركة الفعالة بتوعية وتنوير الشعب وفتح عيونهم على الواقع المؤلم الذي كان يعيش فيه، وأن هذا الواقع ليس قدراً لا يمكن تجاوزه؟ وهل كان ضرورياً تخليص الحزب من هؤلاء المثقفين حينذاك؟ وهل يفترض أن نقبل بما كان

٢٤٢ الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا الحركة الشيوعية العراقية. ص ٢٩

٢٤٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩.

يجري حينذاك دون أن تكون لنا نظرة نقدية للماضي غير البعيد؟ وهل علينا أن نمجد كل شيء بغض النظر عن النتائج التي ترتبت على تلك السلوكية؟ وهل كان تخليص الحزب من "البرجوازيين والمتقفين الأرسقراطيين" قد استند إلى أسباب وجيهة ومشروعة وواقعية، أم كان لمجرد كونهم من المثقفين البرجوازيين؟ وهل كان اختيار عناصر منحدرّة من أصول بروليتارية، أنها فعلاً ذات أصول بروليتارية، في بلد كانت البروليتاريا فيه نادرة الوجود؟ وهل كان لهذا التخليص من هؤلاء آثاره السلبية أم الإيجابية على مستوى الحزب الفكري والسياسي العام وعلى قدرة الشيوعيين على الحوار والتفكير المستقل حينذاك ولاحقاً؟ إنها الأسئلة التي يفترض التفكير بها والتحري عن إجابة صادقة عنها. وسنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة لاحقاً بهدف الابتعاد عن التعميم والآثار السلبية المحتملة من هكذا تعميمات، إذ كانت لها، لا في الحزب الشيوعي العراقي فحسب، بل بالنسبة لسائر الأحزاب الشيوعية حينذاك وفيما بعد، آثارها الواضحة في الموقف من المثقفين في الأحزاب الشيوعية والعمالية عموماً. وإذا كان بعض هؤلاء قد تخطى عن الحزب لأي سبب كان، فأنهم لعبوا دوراً فكرياً مهماً في تبني مجموعات جديدة حلت محلها للفكر الماركسي وشاركت فيما بعد في بناء الحزب الشيوعي العراقي والحركة اليسارية العراقية. ولهذا فأن في مثل هذه الجمل الكثير من الغبن للرواد الأوائل ولدورهم في الحياة الفكرية والسياسية والنضالية العراقية حينذاك. وإذا كنا سابقاً نردها بسبب موقفنا من المثقفين الحزبيين عموماً، وليس من المثقفين خارج الحزب، فأن الوقت قد حان أن لا نردد جملاً لم تعد مناسبة وربما جارحة ولا معنى لها، كما يمكن أن تكون مضرّة بالمستوى الفكري والسياسي للحزب الشيوعي العراقي.

كان نشاط ودأب حلقات بغداد ملموساً وفعالاً في آن واحد، كما أن فهذا لم يكن بعيداً عن تنظيمات ونشاط بغداد. ولم تكن الصلة بين الحلقات الماركسية التي تكونت في الجنوب مقطوعة عن الحلقات التي تشكلت في بغداد، بل كانت هناك صلات قائمة وعلاقات فعلية في ما بينها. كما أن هذه الصلة لم تكن من طرف واحد، أي لم تكن من البصرة والناصرية صوب بغداد، بل كانت الصلة من بغداد صوب المدينتين الجنوبيتين قائمة أيضاً. فقد

كانت زيارات فهد إلى بغداد مستمرة منذ نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات<sup>٢٤٤</sup>، كما كان فهد على صلة بعدد من الصحف التي كانت تصدر في حينها باعتباره كان كاتباً فيها أو وكيلاً لها في البصرة. فعندما صدرت مجلة "الشباب" في بغداد في العام ١٩٢٩ لصاحبها سعيد السامرائي ومديرها المسؤول عبد القادر إسماعيل، وفي حينها لم يكن الأخير شيعياً، نشرت في غلافها الأخير إعلاناً للخياط العصري عاصم فليح، كما ذكرت اسم "يوسف أفندي سلمان" باعتباره وكيلاً للمجلة في البصرة<sup>٢٤٥</sup>. ولم يكن عبثاً إرسال قاسم حسن وآخرين إلى الناصرية لمحاكمته مع فهد في نهاية ١٩٣٢ وأوائل ١٩٣٣، بل كانت هناك قناعات لدى التحقيقات الجنائية والمستشارين البريطانيين عن وجود مثل هذه العلاقة بين

---

٢٤٤ ارتبطت حياة ونشاط فهد السياسي الوطني والطبقي بشكل عضوي بنشوء وتطور الحزب الشيوعي العراق. كما ارتبط تأسيس هذا الحزب بالمحصلة النهائية وبحق باسم فهد أيضاً، رغم كونه لم يكن أول سكرتير لهذا الحزب. ولهذا الارتباط عوامل عديدة سنأتي على ذكرها في حينه. ولكن لا تقلل هذه الحقيقة، ويجب أن لا تقلل بأي حال، من أهمية المبادرة التي قام بها والدور الذي لعبه أشخاص آخرون في هذا التأسيس، سواء ارتبط هذا الدور بنشر الفكر الماركسي أم المساهمة الفعلية والعملية في التأسيس، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر، حسين الرحال وعاصم فليح ( وقد انتخب سكرتيراً للحزب عند التأسيس) وقاسم حسن وحسن عباس الكرياسي وزكي خيري ومهدي هاشم ويوسف متي وغالي زويد وجميل توما ويوسف إسماعيل ونوري رفائيل وغيرهم. ويفترض أن لا ينسى الشيوعيون العراقيون دور هؤلاء وغيرهم في هذا الإنجاز، بغض النظر عن مدى مساهمتهم ومواصلتهم فيما بعد في العملية النضالية أم تخليهم فيما بعد عن النضال الفعلي عموماً أو في صفوف الحزب الشيوعي الذي ساهموا في تأسيسه خصوصاً، أو حتى إن كانت أدوار بعضهم سيئة بالنسبة للحزب، إذ يفترض أن يشار إلى واقع التاريخ بشكل دقيق أولاً، وأن يكون البحث حضارياً ثانياً، كما يمكن أن يشار إلى الأدوار الأخرى التي أعقبت ذلك بالنسبة إلى هذا الشخص أو ذاك كما هي في الواقع. وتتضمن هذه المرحلة الفترة الواقعة بين بدء الجهود لتأسيس الحزب وعام ١٩٤٣ حيث تسلم فهد قيادة الحزب الفعلية.

٢٤٥ الوكيل، فؤاد حسين. جماعة الأهالي في العراق. مصدر سابق. ص ٨٠، وكذلك الهامش رقم ٦٦ على الصفحة ذاتها.

الناصرية وبغداد قبل فترة غير قصيرة. والمعلومات المتوفرة تشير إلى نشوء علاقة بين بعض طلاب مدرسة الصناعة في بغداد وبين "الأسطة"، إذ كان يشار إلى فهد بهذه الكنية. وكان من بين هؤلاء الطالب عبد الرحمن داود، وهو من أهالي الناصرية، الذي قام بتقديم الطالب حسن عباس الكرياسي إلى يوسف سلمان، بعد أن توثقت العلاقة بين الطالبين وبعد أن تعرف أحدها على الآخر عن قرب. كتب حسن عباس الكرياسي في مذكراته الشخصية التي لم تنشر حتى الآن، يقول: "بعد عودة عبد الرحمن داود من زيارة قصيرة لأهله بالناصرية، قال لي أنه كَلَّم الأسطة (يوسف سلمان) عني وأن الأسطة قال له سيأتي ليتعرف عليّ في زيارته القادمة إلى بغداد. بعد وقت لا أستطيع تعيينه هل كان في نهاية عام ١٩٣٢ أم في بداية ١٩٣٣ (ويقول الكرياسي في الهامش: الأرجح أنه في نهاية ١٩٣٢)، وإذا بي أسمع من عبد الرحمن أن الأسطة قد أوقفته الشرطة في مدينة الناصرية (...). بعد خروج يوسف بالإفراج عنه في محكمة الناصرية توجه إلى بغداد حسب عاداته في التردد عليها وقصد القسم الداخلي لمدرستنا حيث تعارفنا مع بعضنا عن طريق عبد الرحمن داود"<sup>٢٤٦</sup>. ثم يشير إلى المقهى التي كان يتردد مع فهد إليها في أحد غراجات بغداد<sup>٢٤٧</sup>، حيث عرّفه بشكل مباشر على قاسم حسن، حيث كتب يقول: "قام يوسف

---

٢٤٦ الكرياسي، حسن عباس. سير نضالية - مذكرات - مهداة إلى الحزب الشيوعي العراقي. ليست معدة للنشر. برلين. الشهر العاشر من عام ١٩٨٢. ص ١١. توفي المحامي حسن عباس الكرياسي عن عمر ناهز الثمانين في مدينة برلين في عام ١٩٩٥ ودفن فيها. وساهمت جمهرة من العراقيين في تشييعه إلى مقبرة برلين.

٢٤٧ يشير حسن عباس الكرياسي إلى أن "هذا الكراج يقع بين دربونة الخناق التي تخرج من شارع الرشيد وبين شارع الكيلاني من بدايته في شارع الرشيد على بعد ١٥٠ متراً من جهته اليمنى. جداره على شارع الكيلاني والمدخل من الجينكو وبعض الأخشاب وجدرانها الأخرى من الطين "الطوف"... وكان الكراج أشبه بالنادي لجماعة معينة سيأتي ذكر أفرادها وهم الذين تعرفت عليهم بواسطة فهد بعد الإفراج عنه من محكمة الناصرية في نهاية ١٩٣٢. وقد استمرت زيارات يوسف إلى بغداد والتردد على الكراج حتى سفره في نهاية ١٩٣٤ إلى خارج العراق". راجع الكرياسي، حسن عباس. سير نضالية. المصدر السابق نفسه. ص ١٢/١٣.

بالتعارف ببيني وبين الشاب الأنيق واسمه قاسم حسن. ... وقال يوسف بحضور قاسم وخطبيني: حسن أنت أتصل بقاسم واعمل معه، وكانت هذه أول مقابلة لي مع قاسم الذي لم يتأخر أن أعلمني كيف ومتى أن ألتقي به...<sup>٢٤٨</sup>. وكان حسن الكرباسي وعبد الرحمن داود يقومان بزيارة قاسم حسن في بيته سوية. وعن طريق قاسم حسن تم اللقاء بين حسن الكرباسي و"الأسطة" الأخر، أي عاصم فليح. ويقول حسن متمماً "إلا أن قاسماً قال لي بعد ذلك مبتسماً أنه، ويقصد عاصم فليح، هو الأسطة". والأسطة إشارة إلى الاصطلاح الذي كنا أنا وعبد الرحمن نردده للإشارة إلى يوسف سلمان، وتعني هنا بتعبير آخر الشخص الأول أو السكرتير<sup>٢٤٩</sup>، وكان هذا الحديث، كما يبدو من تسلسل مذكرات حسن عباس الكرباسي، قد تم بينهما في نهاية ١٩٣٣-٢٥٠. ويبدو أن الصلات بين فهد وجماعة بغداد قديمة نسبياً، أي منذ نهاية العقد الثالث على الأقل، وأنه كان على معرفة بأفراد هذه الجماعات تقريباً، إذ من خلال فهد تعرف حسن على عدد كبير من هؤلاء الرواد. وأن الصلات منذ تلك الفترة قد بدأت للتنسيق في ما بين تلك الحلقات، ولكنها لم تكن الظروف ناضجة لعمل معين، حتى عودة كل من عاصم فليح وقاسم حسن على التوالي من الخارج، سواء كان سفرهم لحضور اجتماعات الأُممية الثالثة أم للدراسة في المدرسة الحزبية أو "الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق" في الاتحاد السوفييتي. وإذا كانت علاقاته بجماعة بغداد قد بدأت منذ نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات، إذ أن هناك الكثير من الشواهد على وجود مثل هذه العلاقات السياسية، عندها يمكن توقع أن السفارة السياحية

٢٤٨ الكرباسي، حسن عباس. المصدر السابق نفسه. ص ١٣.

٢٤٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٦.

٢٥٠ كتب السيد عبد الرزاق الحسني في مؤلفه "تاريخ الوزارات العراقية" في الجزء السابع منه، في معرض حديثه عن موقف الشيوعيين من القضية الفلسطينية، يقول: "أما الحزب الشيوعي السري الذي تألف في بغداد سنة ١٩٣٣ وتلملم من رقاذه وسريته بعد بعث الحياة الحزبية في العراق في سنة ١٩٤٦ فقد قام بمظاهرات صاخبة..". راجع الحسني، عبد الرزاق. "تاريخ الوزارات العراقية". عشرة أجزاء في خمسة مجلدات. المجلد ٧-٨. الجزء ٧. مطبعة العرفان. صيدا-بيروت. ١٩٦٨. ص ١٩٧/١٩٨.



التي قام بها إلى بعض الأقطار العربية لم تكن دون تنسيق معين مع بعض أفراد تلك الجماعات، منهم مثلاً قاسم حسن أو عاصم فليح، في محاولة لإيجاد أكثر من صلة بالقوى الماركسية والشيوعية والتعرف على تجربتهم في بناء الحركة الشيوعية في كل من فلسطين وسوريا ولبنان ومصر والاستفادة منها في تأسيس الحزب الشيوعي العراقي. إذ كانت له رغبة فعلية في الوصول إلى هذه الدول، ولكنه لم يستطع الوصول إلى مصر بسبب قطعه لزيارته وعودته إلى بغداد بالتعاون مع رفاقه في مواجهة معاهدة ١٩٣٠ التي كان نوري السعيد قد أعلن عن توقيعها والمصادقة عليها في الثلاثين من حزيران، وهو اليوم الذي اعتبر يوم انطلاق ثورة ١٩٢٠ ضد الانتداب والاحتلال البريطاني للعراق، وكأني بهؤلاء، نوري السعيد ورهطه وسلطات الاحتلال البريطانية، يعلنون عن تحديهم للشعب العراقي وكل المناهضين للمعاهدة بإعلانها في يوم الذكرى العاشرة للثورة.

جميع المعطيات التي لدينا تشير إلى أن فهد كان أحد النشطاء البارزين لا على صعيد البصرة والناصرية فحسب، بل وعلى صعيد بغداد وبعض المدن الجنوبية أيضاً، كما أنه لم يكن نشطاً في العلاقات مع الأفراد الذين كانوا يلتحقون تدريجاً بالمجموعات الماركسية فحسب، بل كانت له علاقات واسعة بالآخرين الذين كانوا يلتقون في مقاهي بغداد أو عند بعض الأصدقاء وفي الكراج الذي أشير إليه في هامش سابق، كما كان نشطاً في الكتابة والنشر الصحفي حول العراق، وكان مهتماً بالتحقيق واقتناء الكتب من مكتبة مكنزي، ومنها كتاب "الرأسمال" بالإنكليزية لصالح مجموعة بغداد. ومن هنا يفترض أن يعاد النظر في دور فهد في بغداد أيضاً وأن لا يُقصر على الناصرية والبصرة فقط، خاصة وأن فهد كان يدرك أهمية العاصمة في عملية التبشير والتنوير الفكري والسياسي الماركسي. فالاجتماع الأول لممثلي الحلقات لم يكن في عام ١٩٣٥، بل كان قبل ذلك في نهاية ١٩٣٣ (١٩٣٣/١٢/٢٧) حيث تم التوصل فيه إلى صيغة مناسبة للعلاقة المشتركة بين هذه

الحلقات الماركسية، ثم الاتفاق على إصدار أول بيان مشترك أعلن فيه المجتمعون عن احتجاجهم على حل اتحاد النقابات واحتجاز ونفي قاداته، ومنهم محمد صالح القزاز<sup>٢٥١</sup>. وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر السادس للأممىة الشيوعية المنعقد في الفترة الواقعة بين السابع عشر من تموز/يوليو والأول من أيلول/سبتمبر ١٩٢٨ قد أكد على العمل من أجل تأسيس وتعزيز الأحزاب الشيوعية الجماهيرية في المستعمرات باعتبارها أحزاباً بروليتارية طليعية وقوى فائدة في النضالات الثورية القادمة، والعمل على شد أزرها من كل الجوانب.<sup>٢٥٢</sup> وتحت تأثير مقررات المؤتمر السادس للأممىة الشيوعية الذي عرف في حينها بخطه اليساري، والذي تم توجيه النقد لجملة من قراراته فيما بعد، توجهت الصحافة الشيوعية التابعة للأممىة إلى نشر المقالات التي تؤكد على خط تكوين الأحزاب الشيوعية في البلدان المستعمرة والتابعة، دون النظر إلى واقع التركيب الاجتماعي في هذه البلدان. وفي السنة التي تعتبر سنة تأسيس الحزب الشيوعي احتمالاً، أي عام ١٩٣٣، نشر (س. مصطفى) من بغداد مقالاً في صحيفة: روند شاو بحث فيه مجموعة من القضايا المهمة في تلك الفترة، وبشكل خاص تطرق إلى دور البرجوازية العراقية والحكومة والمجموعات الشيوعية. وبصدد القضية الأخيرة تضمن المقال عشر نقاط برنامجية، اعتبرها واجباً ملزماً للمجموعات الشيوعية العراقية التي لم تكن قد أسست حزبها بعد. وبسبب الأهمية التاريخية لهذه المقالة والنقاط الواردة فيها ووجهتها وارتباطها العضوي بحركة تأسيس الحزب الشيوعي العراقي في نفس العام أو في السنة التالية، نعيد نشر النقاط العشرة باللغة العربية لأول مرة، وهي كما يلي:

"لقد آن الأوان من أجل أن تخرج المجموعات الشيوعية في العراق من سلبيتها، وضرورة أخذ واجباتها الثورية التي تقع على عاتقها في هذه اللحظة بيدها. عليها أن تقوم بحملة دعائية كبيرة من أجل النقاط التالية:

---

٢٥١ خيري، زكي. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراق. مصدر سابق. ص ٣٤.

252 Protokoll 10. Plenum des Exekutivkomitees der KI. Moskau. 3. Bis 10. Juli 1929. Hamburg-Berlin. o.j.

١. إفهام الجماهير العربية بأن العراق مستعمرة بريطانية، وأن الاستعمار البريطاني لا ولن يخرج بملء إرادته، كما هو الحال في مصر والهند.
٢. إن الحكومة العراقية الراهنة، هي في الحقيقة، لعبة بيد الحاكم الإنكليزي العام. وأن وجود ملك ومجلس وزراء، هو في الأساس، أداة استعمارية فحسب، وذلك من أجل الحفاظ على أسس معاهدة تثبت أركان سيطرتها بمساعدة البرجوازية المحلية والإقطاعيين.
٣. إن الحكومة الراهنة في العراق، هي حكومة رجعية، تمثل مصالح الطبقات الحاكمة، التي لا ولن تمثل مصالح الجماهير العربية المسحوقة.
٤. إن إنهاء الانتداب من خلال معاهدة تؤدي مهماته والموافقة على ضم العراق إلى عصبة الأمم، هما مناورة إمبريالية من أجل الحفاظ على الطريق المهم إلى الهند من جهة، وضمانة في حالة نشوب حرب ضد الاتحاد السوفياتي وتأمين الهيمنة الاستعمارية على البلدين شبه المستعمرتين (إيران وتركيا) من جهة أخرى.
٥. إن كل صحيفة أو مجموعة سياسية في العراق تعمل مع الحكومة أو تساندها، والتي تدعي بأن العراق دولة مستقلة وليست مستعمرة، إنما هي عميلة للاستعمار البريطاني، جلد الشغيلة العراقية، سواء بوعي أو بدون وعي.
٦. إن كل دعاية توجه ضد الأقليات القومية، بدلاً من النضال الحقيقي ضد الإمبريالية، إنما هي دعاية إجرامية.
٧. إن الإمبريالية تحاول في الحقيقة توجيه الأقليات القومية ضد حركة التحرر في العراق، وإنها لمن واجب الشيوعيين إفهام شغيلة هذه الأقليات، بأن شغيلة جميع الأمم إنما تستغل من قبل الإمبريالية، وبأن تحررهم لا يمكن أن يتم بدون نضالهم المشترك. ٢٥٣

٢٥٣ من المفيد هنا أن ننتبه إلى عدة ملاحظات مهمة حول هذه النقاط، وهي:

(One) الدعوة إلى تشكيل حزب شيوعي عراقي من جانب المجموعات الشيوعية التي كانت قائمة حينذاك.

٨. إن "جمعية الدفاع الوطني" هي جمعية لا ثورية، هدفها مساندة القوى الرجعية في البلد، مهاجمة الجماهير الكادحة وافتعال المعارك الجانبية: إن على الشيوعيين العراقيين أن يكافحوا هذه الجمعية بلا هوادة.

هناك في العراق عناصر وطنية ثورية، مستعدة للنضال جنباً إلى جنب في صفوف الجماهير العربية من أجل إنقاذ العراق من النير الاستعماري: إن واجب رفاقنا هو، جر هذه العناصر إلى النضال المعادي للاستعمار.

يجب على الحزب جمع شمل العمال والفلاحين والجنود تحت قيادته، وإفهام العمال بأنهم يعتبرون طليعة الحركة التحررية، وكذلك إفهام الفلاحين بأنه لا يمكن حل المسألة الزراعية إلا من خلال النضال مع العمال، وذلك من أجل الاستيلاء على أراضي الإقطاعيين والدولة.

عندما يضع الحزب نفسه على رأس الحركة الوطنية التحررية للجماهير، سيرى بأنه القائد الحقيقي الوحيد للنضال ضد الاستعمار وضد الاستغلال الاجتماعي. وأنه سيقود

---

(Two) الحديث يوجه عموماً إلى الجماهير العربية في العراق، وليس إلى كل الشعب العراقي بجميع قومياته وأقلياته القومية. وقد ساد هذا الحديث فترة طويلة في الحركة الوطنية العراقية وفي صحافة الحزب أيضاً.

(Three) محاولة تصوير أن كل حركات الأقليات القومية، بما فيها حركات الشعب الكردي والأثوريين وغيرها على أنها حركات مدبرة من قبل الاستعمار أو بتحريض منه، وهو ما ورد في أدبيات الحزب فيما بعد أيضاً.

(Four) إن التشخيصات التي طرحت حينذاك لم تكن تنسجم مع الواقع العراقي، وكأن كاتبها لا يعرف العراق تماماً، خاصة في الموقف من البرجوازية العراقية، أو حتى من الحكومات العراقية حينذاك، ولا عن البنية الطبقيّة أو الاجتماعية للشعب العراقي، وعن مكانة الطبقة العاملة فيها حينذاك.

(Five) إنه، وفي الوقت الذي كان يتحدث عن المجموعات الشيوعية، طرح في آخر نقطة عن الحزب وكأنه حقيقة موجودة عليه أن يعمل من أجل وحدة العمال والفلاحين تحت قيادته... الخ. وهذه الملاحظة تشير بدورها إلى احتمال نشوء الحزب في عام ١٩٣٣ أو بعد ذلك بقليل، إذ أن المقالة قد نشرت في شهر أيلول سبتمبر من عام ١٩٣٣.

جماهير الشغيلة لتأسيس حكومة ديمقراطية للعمال والفلاحين، والتي تضمن لوحدها الحرية التامة والمساواة للأقليات القومية<sup>٢٥٤</sup>.

إن المقالات التي كانت تنشر في صحافة الحركة الشيوعية العالمية حينذاك، كانت خادعة لرقابة المكتب التنفيذي للأمية الشيوعية وبالتالي كانت المهمات التي ترد فيها تعبر عن وجهة نظر المكتب من جهة، وملزمة لمن يريد الارتباط بالحركة الشيوعية العالمية من جهة ثانية.

وتجدر هنا الإشارة إلى أن فهذا كان في عام ١٩٣٣ كثير التردد على بغداد، لا لأغراض إنجاز مهمات شخصية، بل كانت من أجل التواصل مع جماعة بغداد والمشاركة في اجتماعاتهم وتبادل المعلومات والبيانات أو ما متاح من كتب ونشرات أو إصدارات جديدة، إضافة إلى مشروع توحيد تلك المجموعات أو الحلقات الماركسية. إلا أن هذه اللقاءات كانت تتم بين بعض الوجوه القيادية وليس بين كل أعضاء هذه الجماعات. وهي معروفة لنا بشكل خاص بالنسبة إلى عاصم فليح وقاسم حسن ونوري روفائيل وآخرين والتي يؤكدنا أكثر من شخص ممن عملوا في تلك الفترة. أما حنا بطاطو فيشير، وفق الوثائق المتوفرة لديه، إلى أن اللقاء الأول الذي عقد في ٨ آذار/مارس ١٩٣٥ ضم كلاً من عاصم فليح ومهدي هاشم وقاسم حسن وحسن عباس الكرباسي<sup>٢٥٥</sup> ويوسف إسماعيل ونوري

---

254 Rundschau. Nr. 4. vom 15. September 1933. S 1310-1312.

٢٥٥ تشير المذكرات غير المنشورة للمحامي حسن عباس الكرباسي إلى أنه كان مع الجماعة بطبيعة الحال، ولكنه لم يشارك في الاجتماع الذي أصدر بيان "الجمعية ضد الاستعمار". إذ كتب يقول، وهو في هذا واضح جداً، ما يلي: "في مساء ١٣/٣/١٩٣٥ بعد موعد مسبق مع قاسم حسن جنته إلى بيته وبعد كلام موجز حول المهمة، سرعان ما خرجنا وسار بي قليلاً حول بيتهم - في منطقة باب الشيخ- ثم عرج كما لو أننا نعود، ولكنه وقف أمام مدخل زقاق خاص كانت له باب خشبية لم يبق منها سوى البجة العليا (جسر الباب الأعلى)، وبعد أن تأكد من خلو الشارع من المارة، دخل إلى الزقاق ورفع يده نحو البجة من الداخل وأنزل رزمة سلمني إياها. وكان الوقت بعد حلول الظلام. فأخذت الرزمة وذهبت إلى بيتنا، ... وفي البيت جلست أولاً وقرأت المنشور، وكانت تفعم قلبي سروراً

رفائيل وانتهى بتأسيس التنظيم الذي طال انتظاره: "الجمعية ضد الاستعمار"<sup>٢٥٦</sup>. واختارت القيادة عاصم فليح، وهو خياط معروف في بغداد، كأول مسؤول أو سكرتير لهذه

---

لتعابيره ومضامينه المطالبة بحقوق العمال وتريد سن المشروعات لحمايتهم وتطلب طرد القواعد العسكرية البريطانية...". راجع المصدر السابق نفسه. ص ٣٧.

٢٥٦ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٨٣.

يناقش حنا بطاطو في الهامش رقم ٤٤ على الصفحة ٨٣ تاريخ ولادة الحزب الشيوعي العراقي، كما يحاول في ضوء ما لديه من وثائق تأكيد أن ميلاد الحزب لم يكن في عام ١٩٣٤. وأن إعلان اسم الحزب قد تم في تموز/يوليو ١٩٣٥. وهنا يناقش حسن عباس الكرياسي هذه المسألة في ضوء المعطيات التي كانت لديه وفي ضوء معيشته للأحداث ويؤكد على خطأ جملة من التواريخ التي أوردها حنا بطاطو بما فيها تاريخ اعتقال قاسم حسن ومحاكمته في الناصرية وتاريخ عودة عاصم فليح من موسكو، ويشير إلى أن تاريخ تأسيس الجمعية يختلف عن تاريخ الإعلان عنها، فتأسيسها تم في آذار من عام ١٩٣٤ والنقاشات حول تأسيسها بدأت حتى قبل ذلك في عام ١٩٣٣، ولكن الإعلان عنها تم في آذار من عام ١٩٣٥، حيث قام هو في توزيع البيان بعد تسلمه له من قاسم حسن، وقد تم اعتقاله في ليلة توزيع البيان. ولهذا لا يمكنه نسيان هذه التواريخ بما فيها تاريخ اعتقاله. راجع في هذا الصدد: مقالة على شكل رسالة موجهة إلى الرفيق... يناقش فيها كتاب حنا بطاطو. نسخة من الرسالة الأصلية المكتوبة في ١٥،٤،١٩٨٤ لم تنشر حتى الآن وموجودة لدى الباحثين. ص ٧ من أصل المقالة. ويبدو لنا بأن المحامي الكرياسي على حق في ما كتبه في هذا الشأن وصواب التواريخ التي أوردها بشأن اعتقال ومحاكمة قاسم حسن في دعوى واحدة مع فهد في الناصرية في شباط/فبراير من العام ١٩٣٣. ولا بد لنا من الإشارة إلى أن الباحث حنا بطاطو، الذي توفرت لديه فرصة الوصول إلى ملفات التحقيقات الجنائية (الأمن العراقي) وغيرها، وهي فرصة ثمينة، قد اعتمدها بشكل كامل تقريباً، رغم أن تلك الملفات لم تكن ولا يمكن أن تكون بالضرورة القول الفصل الذي ينبغي الاعتماد عليه دون تحفظات، إذ لم يكن كل شيء موجوداً لدى التحقيقات، إضافة إلى احتمالات أخرى. وهذا ما أكده حسن عباس الكرياسي وكذلك عزيز الحاج في ملاحظتهما على بحث حنا بطاطو، كما يمكننا أنؤكد من الأحداث التي عشتها ولم تأت بشكلها الواقعي عند حنا بطاطو. راجع في هذا الصدد: الحاج، عزيز. حنا بطاطو والحركة الشيوعية في العراق (الكتاب وترجمته العربية). كراس أصدره عزيز الحاج في مارس-آذار ١٩٩٨. باريس.

الجمعية واللجنة القيادية، بعد أن كان قد عاد لتوه من دراسة حزبية قصيرة في موسكو. كما انتخب فهد في قيادتها، رغم عدم وجود وثائق تشير إلى ذلك، ولكن وجوده مع الجماعة ودوره النشط والأساسي وعلاقاته بالمجموعة كلها وتهيئته لمثل هذا اللقاء يؤكد ذلك، خاصة وأن مستواه الثقافي كان حينذاك يفوق عموماً مستوى بقية المشاركين في المجموعات الماركسية<sup>٢٥٧</sup>. ويبدو أن سبب عدم ذكر اسمه مرتبط بالقرار الذي اتخذته الاجتماع بإيفاد فهد للدراسة الحزبية في الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق. ونشر الأستاذ حنا بطاطو جزءاً مهماً من البيان المذكور نوره كما جاء في كتابه "العراق" (الجزء الثاني. الحزب الشيوعي العراقي)، مع الإشارة إلى بعض الملاحظات التي وردت بشأنه:

بيان الجمعية ضد الاستعمار<sup>٢٥٨</sup>

"إلى العمال والفلاحين، إلى الجنود والطلاب، إلى كل المضطهدين!

على سواعدا قامت الثورة العراقية الأولى، نحن جماهير العمال والفلاحين. ومن طبقتنا انطلقت الآلام والتضحيات وعشرات الآلاف من الضحايا.. وذهبت الفوائد إلى الممولين

---

٢٥٧ كتب حسن عباس الكرياسي في مذكراته يقول: "والآن لو عملت جرداً -على حد اطلاعي- للأشخاص الذين استهدفوا الماركسية اللينينية كوسيلة للنضال الطبقي والتحرر الوطني حتى نهاية عام ١٩٣٤ بل وإلى الربع الأول من عام ١٩٣٥ لوجدته كالاتي:

(١) فهد (فهد فيما بعد)، (٢) عاصم فليح (لم يكن يتردد على الكراج)، (٣) قاسم حسن، (٤) مهدي هاشم، (٥) نوري روفائيل، (٦) حسن عباس، (٧) يوسف إسماعيل، (٨) عبد الرحمن داود، (٩) موسى حبيب. "، ثم يشير لاحقاً إلى انسحاب كلا من يوسف إسماعيل ونوري روفائيل وموسى حبيب. قبل الإعلان عن تأسيس الحزب. ويلاحظ هنا أن حسن عباس يضع نفسه ضمن الذين شاركوا مادياً في ولادة الحزب. ولكنه لم يكن حاضراً الاجتماع الذي وضع البيان الذي ساهم بتوزيعه. راجع: المذكرات. سيرة نضالية. ص ٢٢.

٢٥٨ يشير زكي خيربي وحسن عباس الكرياسي إلى أن البيان حمل عنوان "بيان لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار"، ويرد أحياناً "لجنة مكافحة الاستعمار" راجع في هذا الصدد: خيربي، زكي: دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. إصدار اليوبيل الذهبي. ط ١. لندن. ١٩٨٤. ص ٣٦/٣٥.

والإقطاعيين وكبار المسؤولين .. ولم يكن من نصيبنا إلا الجوع والرد والمرض الذي لا يرحم.. وقطيع من محصلي الضرائب الذين ليست لديهم لمسة من الرحمة أو الإنسانية..

ويشترك الإنكليز والطبقة الحاكمة اليوم في حلف يهدف إلى الإبقاء على الاضطهاد والاستغلال اللذين نعانيهما.. ولقد أصبح النفط والمواد الخام الأخرى في البلاد حكراً على الإنكليز، وتحول العراق إلى منفذٍ لبضائعهم وفائض رأس المال وإلى قاعدة للحرب التي تُشنُّ ضد شعوب مجاورة وضد أية طموحات قد تكون لدى البلدان العربية للحرية. وتنهب الطبقة الحاكمة، من ناحيتها، عائدات الضرائب وتستولي على الأراضي وتبني القصور على شواطئ دجلة والفرات، في الوقت الذي يجوع فيه ملايين الفلاحين وينزفون ويتلوون ألاماً..

● علينا أن نضع حداً لأوضاع وصلت إلى هذا المدى من الظلم وصارت لا تحتمل. إننا نطالب بتغيير كل أسس الحياة تغييراً جذرياً لصالح كل الطبقات المنتجة. لنرفع صوتنا ثانية في الأرض، وليتقدم هادراً يزرع الرعب في قلوب مضطهديننا. ليسر أبناء المدن والقرى، العمال والفلاحون، الذين لا تفرقهم طائفة أو عرق، مؤيدين بالمفكرين الثوريين، جنباً إلى جنب، لتحقيق المرحلة الأولى من النضال:

إلغاء كل ديون الفلاحين، وتحريرهم من الضرائب المرهقة، وتوزيع أراضي الدولة على الفقراء وتأمين القروض اللازمة لهم.

ضمان حرية العمال في الاجتماع والكلام..، وإعادة فتح نوادي العمال ونقاباتهم وتطبيق قانون حماية العمال.. ضد التسريح التعسفي وتأمينهم ضد الجوع في شيخوختهم، وتطبيق يوم العمل البالغ ثماني ساعات في كل أماكن العمل العراقية والتي يملكها الأجانب..

يسقط الاستعمار الإنكليزي! تسقط كل معاهدات الاستعباد! عاشت الجبهة الموحدة ضد الاستعمار وضد مضطهدي الفلاحين والعمال<sup>٢٥٩</sup>.

---

٢٥٩ بطاطو، حنا. العراق. الجزء الثالث. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٨٤.



ومن الجدير بالإشارة إلى أن زكي خيري في مذكراته، وكذلك في كتابه المشترك مع زوجته الدكتورة سعاد خيري، يشير إلى الأهداف التالية التي تضمنها البيان والتي لم ترد بالنص عليها في ما أورده اختصاراً حنا بطاطو<sup>٢٦٠</sup>، ومنها:

٢٦٠ حصل الحزب الشيوعي على صورة من نسخة البيان الذي أصدرته الجمعية ووزع في النجف صباح ١٩٣٥/٣/٢١ محفوظة في المركز الوطني لحفظ الوثائق - ملف وزارة الداخلية - سجلات البلاط الملكي. وجاء في هذا البيان ما يلي:

ماذا نريد

لم نحمل السلاح ونثور ونقف بوجه المستعمرين وأتباعهم ممن فرضوا فرضاً على العراق وحسبوا من أبنائه من أجل أشخاص معدودين غايتهم واحدة (وأن اختلفوا بالوصول إليها وكونوا صوراً بشكله في هذه البلاد يغشون الجماهير فتحسب أن فريقاً منهم يعمل لصالحنا) نحن دافعوا الضرائب الجياع إنما هي ثورة من الصميم علة قوامها في صدورنا سنين عديدة، وهي الآن تتفجر لا لترضي وتشبع جشع أشخاص معدودين... الهاشمي، المدفعي، السعيد، الأيوبي، العسكري، وغيرهم وغيرهم، كلهم جربوا وكلهم جاءوا الحكم فلم يحدث أي تبدل ملموس في حياة الملايين الكادحة من الجماهير بالعكس كل منهم قام بقسمه من أغلالنا بقيود العبودية، المعاهدة وذيولها، اتفاقيات النفط المجففة بحقوقنا مشاريع أصفر واللطيفية ومشروع الحبانة الخ..

نحن نريد

أولاً - قلع سن الذبان والهندي والشعبية من الأساس لا نريد أي قاعدة حربية للإنكليز عندنا .. ثانياً - تعديل المعاهدة من الأساس وجعلها بشكل معاهدة بين الند والند، لا بين سيد وعبد مصبوغة بألوان كاشفة.

ثالثاً - لا نريد أن توافق الحكومة العراقية بصورة تامة على مشروع سكة حديد حيفا - بغداد إذ هو طريق استعباد وغل للأجيال الآتية.

رابعاً - نريد إبدال اتفاقية النفط بشكل يكون لصالحنا على أن نقر ذلك نحن أبناء الشعب.

خامساً - تخفيض الرواتب الضخمة لكبار الموظفين والوزراء تخفيضاً محسوساً.

سادساً - توزيع جميع الأراضي الأميرية حالاً على فقراء الفلاحين.

سابعاً - إلغاء جميع الديون المتركمة على الفلاحين وتخفيض الضرائب تخفيضاً كبيراً، والاستعاضة عن الضرائب بالإكثار من حصتنا من تبديل اتفاقيات النفط.

● "... أن البيان كان يحتوي على الشعارات الأساسية للمرحلة تحت عنوان: ماذا نريد؟

■ إلغاء معاهدة ١٩٣٠.

■ قلع سن الذبان والشعبية (يعني إلغاء القواعد العسكرية البريطانية).

■ حل المجلس النيابي أو إجراء انتخابات حرة.

■ توزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين.

■ تحديد يوم عمل بثمان ساعات.

استقلال كردستان.

ومطالب أخرى لا أذكرها<sup>٢٦١</sup>.

أما حسن عباس الكرياسي فيتفق مع القضايا التي يشير إليها زكي خيري ويجد أن البيان ناقص ولا يعبر عن القضايا الأساسية التي وردت فيه، أي أن هناك اختصار مخل بمضمون البيان<sup>٢٦٢</sup>.

---

ثامناً - سن قانون حماية العمال.

تاسعاً نريد حالاً الضرب على أيدي بعض الصحف المعلومة التي تتناول أجوراً من الجهات الأجنبية المعروفة في بغداد - للتبشير بالدعاية الاستعمارية لحكوماتها وعلاوة على ذلك تتناول رواتب من المخصصات السرية التي هي نفس الضرائب التي جبيت منا بالسياط، هؤلاء الذين يشتمون الثورة ورجالها والرجال المخلصين وإلا فسيرون جزائهم منا إن لم تتخذ التدابير الفعالة بحقهم. عاشراً - نريد انتخاباً مباشراً حراً أي من دون منتخبين ثانويين الشكل الاستعماري تلعب من ورائه الاستعمار.

الحادي عشر - نريد إخراج جميع العناصر التي تعمل على بث التفارقة بين أبناء الشعب العراقي الواحد المتكاتف الأفراد من العراق.

اللجنة المركزية لجمعية ضد الاستعمار

راجع في هذا الصدد: الثقافة الجديدة. الحب الشيوعي العراقي. العدد ١٣٢ (٩) تموز/يوليو ١٩٨١. ص ٧٠/٦٩.

٢٦١ خيري، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. مصدر سابق. ص ٨٢/٨١.

٢٦٢ الكرياسي، حسن عباس. مقالة حول كتاب حنا بطاطو. مصدر سابق. ص ٨. لا أجد ما يبرر القول بأن حنا بطاطو ق\ اقتطع من البيان عمداً، كما يلح إلى ذلك حسن عباس الكرياسي في مقاله

ومما يؤكد على صواب ما جاء عند زكي خيري بشأن هذا الموضوع، ما جاء في العدد الأول من جريدة كفاح الشعب<sup>٢٦٣</sup> حول المطالب الأنية للشعب العراقي والتي أوردها زكي خيري في كتابه الموسوم "دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" التي تتطابق مع تلك التي وردت في بيان لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار<sup>٢٦٤</sup>، إذ جرى تأكيد خاص على المطالب التالية:

"١. طرد المستعمرين، وضمان حرية الشعب والاستقلال الكامل للأكراد وضمان الحقوق الثقافية... لكل الأقليات<sup>٢٦٥</sup>.

---

المشار إليها سابقاً، إذ أن بطاطو قد أشار إلى موقف الحزب من تلك القضايا تفصيلاً في مواقع أخرى، ولم يبق أي شك في مواقف الحزب منها، سواء تلك المتعلقة بقضية المعاهدة أم بقضية امتياز النفط الخام أم القضايا العمالية والفلاحية. ويمكن أن ما حصل عليه من البيان هو ما نقله لنا في كتابه الأنف الذكر.

٢٦٣ تعتبر جريدة "كفاح الشعب" لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، أول جريدة سرية في تاريخ الصحافة العراقية المعروفة لدينا. وقد أشار إلى ذلك أيضاً السيد جعفر عباس حميدي في كتابه الموسوم التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣. مصدر سابق. ص ٣٤٣.

٢٦٤ زكي، خيري، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. اليبيل الذهبي. مصدر سابق. ص ٣٧.

٢٦٥ ومن الجدير بالإشارة إلى أن الموقف من القضية الكردية قد ارتبط في حينها بمسألتين، رغم أنه لم يكن في عضوية اللجنة المركزية الأولى أي مواطن كردي، وهما: !. أن الكرد في حينها كانوا يطالبون بالاستقلال وقبل انتفاضة السليمانية، وبالتالي كان الموقف يعبر عن استجابة لهذا المطلب. ٢. أن هؤلاء كانوا يعبرون عن موقفهم الأممي القائل بحق الشعوب كبيرها وصغيرها بتقرير المصير، بما فيه الانفصال وإقامة الدولة المستقلة. علماً بأن الموقف لم يكن عملياً، خاصة وأن قرار عصبة الأمم كان قد انتهى لتوه بربط ولاية الموصل، ومنها المنطقة الكردية، بالعراق. وفي عام ١٩٣٥ وردت في جريدة كفاح الشعب ما يؤكد حق الكرد بالاستقلال الكامل. وفيما بعد طرحت المسألة الكردية بشكل آخر في برنامج الحزب في الأربعينات. ثم عاد الحديث عن استقلال كردستان في عام ١٩٥٣ عندما كان حميد عثمان ومجموعة الرفاق الكرد على رأس الحزب، حيث ورد في برنامج الحزب الجديد حق الشعب الكردي في تقرير مصيره، بما فيه حقه في الانفصال. راجع: بطاطو، حنا. العراق. الجزء الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٩٠. الهامش رقم ١٦.

٢. توزيع الأراضي على الفلاحين.

٣. إلغاء كل ديون الأراضي ورهوناتها...

مصادرة كل أملاك المستعمرين - من المصارف إلى حقول النفط وأعمال السكك الحديدية وغيرها - ونزع ملكية العقارات الزراعية الكبيرة.

تركيز السلطة في أيدي العمال والفلاحين.

إطلاق الثورة الاجتماعية - بلا تأخير - في كل مجالات الحياة الأخرى وتحرير الناس من أشكال الخضوع المتنوعة"<sup>٢٦٦</sup>.

وفي عام ١٩٣٥ استبدل اسم الجمعية باسم الحزب الشيوعي العراقي. وحين صدر العدد الأول من جريدة الحزب "كفاح الشعب" كان يحمل في صفحته الأولى اسم "الحزب الشيوعي العراقي". وفي أعقاب هذا الاجتماع تقرر إيفاد فهد للدراسة الحزبية في "الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق" في موسكو ولمدة ثلاث سنوات تقريبا. وفي عام ١٩٣٥ التحق زكي خيري بالحزب وضم إلى عضوية اللجنة المركزية، علما بأنه كان من المشاركين في النشاط الوطني العام في بغداد منذ سنوات وكان صديقا شخصيا لعدد من كوادر الحزب حينذاك، ومنهم حسين الرحال، كما كان يعمل في إحدى الحلقات الماركسية. أن إرسال فهد إلى المدرسة الحزبية قد أضعف الجناح الذي اختلف مع عاصم فليح بشأن إصدار الجريدة وإيقاف العمل في صفوف الأهالي الذي تبناه فهد وجماعة الناصرية، وكذلك مجموعة من بغداد، منهم يوسف إسماعيل ونوري رفائيل، في حين ساندت جماعة البصرة مجموعة عاصم فليح.

وفي بغداد اجتمعت اللجنة المركزية وانتخبت عاصم فليح سكرتيراً لها وضمته إلى جانبه الأشخاص التالية أسماؤهم: مهدي هاشم وقاسم حسن وزكي خيري ويوسف متي. ولكن عمل هذه المجموعة، التي وقفت على رأس الحزب، لم يستمر طويلاً، إذ سرعان ما تعرضت لإرهاب السلطة، فتخلّى البعض من أعضاء القيادة عن النشاط السياسي والحزبي، كما

---

٢٦٦ بطاطو، حنا د. العراق. الجزء الثاني. مصدر سابق. ص ٩٠.

خان البعض الآخر الأمانة التي وضعت في عنقه اختياراً لا قسراً، كما تشتت البعض الآخر، وتوقفت جريدة الحزب عن الصدور بعد أن اعتقل آخر عضو في القيادة، زكي خيري.

## الفصل الحادي عشر

### الحزب والحركة الشيوعية العالمية

#### المبحث الأول

##### فهد في المدرسة الحزبية لكادحي الشرق

كان عمر فهد (سعيد<sup>٢٦٧</sup>) قد تجاوز الرابعة والثلاثين عاماً عندما قررت قيادة الحزب الجديد إيفاده للدراسة الحزبية في موسكو، إذ توسمت فيه القدرة على المشاركة الفعالة في قيادة الحزب الجديد ولدوره البارز في تأسيس الحزب ولم شمل الحلقات الماركسية العراقية. وكان، وهو في هذا العمر، يحمل معه تجربة غنية في النضال الوطني وفي الدعوة للشيوعية وتشكيل الحلقات الماركسية والعمل النقابي. كما كان يتسم بالحيوية والحركة والمبادرة والذهن المتفتح. وكانت ثقافته الماركسية عامة ودراسته لها غير منهجية بسبب قلة المصادر الماركسية المتوفرة لدراستها في العراق في تلك الفترة. وكان عليه أن يقرأ ما هو متيسر وما يمكن أن تقع عليه اليد أو كان يسعى للحصول على هذا الكتاب الماركسي أو ذاك من خلال اقتنائه من مكتبة مكنزي في بغداد. ولم تكن الجهود الذاتية، مهما كانت جادة، كافية للتزود المتعدد الجوانب بالمنهج العلمي، المادي الديالكتيكي والتاريخي وبالفكر الماركسي وبالمعالجات الماركسية المختلفة لجوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولما يشار إليه في الأدب الماركسي بالمصادر الثلاثة للماركسية: الاقتصاد السياسي والفلسفة والاشتراكية العلمية. ولهذا كانت الدراسة الحزبية بالنسبة لفهد فرصة ذهبية لتنمية وتطوير تكوينه الماركسي وتنويع وإغناء تجربته السياسية والحياتية. كما أن الاتحاد السوفييتي، باعتباره بلد الاشتراكية الأول، بلد العمال والفلاحين وسائر الكادحين، كان معلماً ثورياً ومطمحاً عظيماً للزيارة من غالبية الثوريين في العالم في تلك

---

<sup>٢٦٧</sup> سعيد هو الاسم الحزبي لفهد قبل تغييره إلى "فهد".

الفترة من حياة الشعوب السوفييتية. وقد غادر فهد بغداد للدراسة في موسكو في فترة تميزت بالكثير من التعقيد والتشابك بالنسبة إلى أوروبا والعالم، كما كان الوضع في العراق ذاته كثير التعقيد والاحتمالات.

فمنذ أن تسلم ستالين دفة الحياة السياسية في الاتحاد السوفييتي بعد وفاة لينين عام ١٩٢٤، رغم أنه كان قد تسلمها قبل ذلك ابتداءً من عام ١٩٢٢ عندما أصيب لينين بمرض لم يشف منه. كما تسلم ستالين وبشكل أوتوماتيكي قيادة الحركة الشيوعية الفتية، الكومنترن، حيث كان مكتب الحركة في موسكو. وبدأ ستالين بتغيير سياسة لينين التي أطلق عليها في حينها السياسة الاقتصادية الجديدة، نيب، وأعلن توجهه لاستكمال بناء الاشتراكية وطرح برنامج التصنيع الكثيف للفترة ١٩٢٦-١٩٢٩، وبرنامج التحول السلمي للزراعة للفترة ١٩٣٠-١٩٣٤ الذي تضمن بالأساس القضاء على الزراعة الفردية وتصفية الكولاك كطبقة اجتماعية بدلاً من الحد من نشاطهم والتحول صوب بناء التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية الحكومية في جميع أرجاء الاتحاد السوفييتي والتي جوبهت بمقاومة شديدة لا من الكولاك وأغنياء الريف فحسب، بل ومن كثرة من صغار الفلاحين الذين لم تبذل الجهود الكافية لإقناعهم بأهميتها ودورها، إذ جرى في الممارسة العملية التخلي عن المبادئ التي وضعها لينين لبناء المزارع التعاونية والحكومية، أي الكولخوزات والسوفخوزات، في الاتحاد السوفييتي، والتي تسببت بخسائر فادحة في البشر والحيوانات والمحاصيل الزراعية. وتشير الدراسات الخاصة بهذه المسألة إلى أن أخطاء فادحة وخسائر كبيرة تحملها الاقتصاد والمجتمع السوفييتي، وبشكل خاص صغار وفقراء الفلاحين، بسبب تلك السياسات. وقد أثارَت هذه المشكلة الخلاف والصراع في قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي، وبالتالي تعمقت تلك الخلافات التي كانت قد تفجرت في أعقاب ثورة أكتوبر الاشتراكية أو في الفترة اللاحقة أثناء حياة لينين بصدد طبيعة المرحلة ووجهة وأدوات وأساليب التطور. ولم تمض سنوات قليلة على تسلم ستالين قيادة الكومنترن باعتباره قائد الحزب الشيوعي السوفييتي حتى فاجأ في عام ١٩٢٨ مكتب الكومنترن وكل الحركة الشيوعية والعمالية العالمية باستخدام مصطلح الماركسية - اللينينية بدلاً عن الماركسية. واعتبر أن اللينينية هي ماركسية عصر الإمبريالية والثورة البروليتارية، نظرية عصر انهيار

النظام الاستعماري وانتصار حركات التحرر الوطني، إنها نظرية المرحلة الجديدة مرحلة انتقال البشرية من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وبهذا الطرح الجديد فتح ستالين الطريق على مصراعيه أمام إضافة جديدة لاحقة هي الستالينية إلى الماركسية - اللينينية أو كما أخذ به في الحركة الشيوعية: ماركس - إنجلز - لينين - ستالين، باعتبارهم الأربعة العظام. واقتصر التثقيف في الحركة الشيوعية العالمية عملياً على مختارات من كتابات هؤلاء الأربعة. وقد جوبهت إجراءات ستالين بمقاومة مجموعة من أعضاء قيادة الحزب والدولة السوفييتية، ومنهم تروتسكي وزينوفييف وآخرين. مما دفع ستالين إلى طردهم من اللجنة المركزية والحزب. وقد اتخذ مؤتمر الحزب الخامس عشر القرارات التي اقترحها ستالين لمواجهة المعارضة الحزبية لإجراءات ستالين. وقد تفاقم هذا الصراع في الثلاثينات ومع بداية عمليات تطبيق السياسة الزراعية في الاتحاد السوفييتي.

إن النجاحات التي تحققت في البناء الاقتصادي والاجتماعي في الاتحاد السوفييتي بشكل عام أغرت ستالين على طرح قضايا جديدة لم تكن مطروحة قبل ذلك أو لم يكن قد نضج أوانها، ومنها بشكل خاص موضوع تغيير دستور الاتحاد السوفييتي الذي أقر في عام ١٩٢٤، ووضع دستور جديد سمي بدستور ستالين رسمياً، وهكذا ورد في الأدب السوفييتي وفي الإنسكلوبيديا السوفييتية لعام ١٩٥٢ مثلاً، خاصة وأن عدداً جديداً من الجمهوريات ذات الحكم الذاتي أو غيرها قد دخل في إطار الدولة السوفييتية الجديدة. ففي عام ١٩٣٦ ومن على منصة المؤتمر الثامن الاستثنائي لمجلس السوفييت الأعلى طرح ستالين هذا الدستور مبرراً ذلك بما يلي: "نحن نمتلك اليوم اقتصاداً اشتراكياً لا يعرف الأزمات والبطالة، لا يعرف البؤس أو الخراب، ويمنح مواطني الدولة كل الإمكانيات للرفاهية والحياة الثقافية"<sup>٢٦٨</sup>. واعتبر أن الاتحاد السوفييتي يبني الاشتراكية ويسير قدماً صوب

---

268 S. I. Wawilow. K. J. Woroschilow. A. J. Wzschinski. P. I. Lebedew-Polijanski. F. N. Petrow. F. A. Rotstein. O. J. Schmidt. Grosse Sowjet-Enzyklopaedie. Band 1. Union der sozialistischen Sowjetrepublik. 2. Auflage. Verlag Kultur und Rortschritt Berlin. 1952. S. 730.



الشيوعية وأن المجتمع لم يعد يعرف الصراع الطبقي، فالتناقضات تضحل بسبب تصفية المجتمع إلى الأبد لملاكي الأراضي والكولاك والتجار والمرابين.<sup>٢٦٩</sup>

وفي عام ١٩٣٥ أصدر ستالين كتابه الجديد الموسوم "في سبيل تكوين بلشفي"، الذي حدد فيه السمات التي يفترض أن يتميز بها الشيوعي في حزب من طراز جديد، في حزب لينيني الطراز والفكر والممارسة. وفي هذا الكراس الستاليني أعلن ستالين الحرب الشعواء ضد كل الاتجاهات الفكرية والسياسية المخالفة لوجهات نظره، سواء كانت في الفكر أم السياسة، وطالب الشيوعيين بالتصدي لهؤلاء والكشف عن تخريباتهم ومعاقبتهم. وقد شملت حملة الكشف والطرده والمعاقبة الحزبية والحكومية والشعبية جمهرة كبيرة من المثقفين السوفييت في مختلف الاختصاصات والمجالات، ممن كانوا على خلاف مع ستالين ووجهته. أي أن الحزب الشيوعي السوفييتي رفض في هذه الفترة المنابر الفكرية المتعددة في الحزب والمجتمع، واعتبر البلاد تخضع لفكر واحد وحزب واحد وسياسة واحدة وقائد واحد. وكان في هذه الواجهة المأساة السوفييتية ومشكلة الشيوعيين على الصعيد العالمي. وفي الوقت الذي رفض ستالين وجود قوى أخرى في البلاد أو إقامة تحالفات معها، كانت الفاشية على الصعيد الأوربي تتحرك بحيوية كبيرة في مواجهة الشيوعية والديمقراطية على الصعيد الدولي. ومن هنا كانت الأممية الشيوعية قد شخصت المخاطر الجديدة التي تهدد العالم والتي تهدد في الوقت نفسه الاتحاد السوفييتي. ولهذا انطلقت وعلى خلاف ما كان يجري في الاتحاد السوفييتي تدعو إلى إقامة الجبهات الشعبية على الصعيد الدولي وإيجاد لغة مشتركة مع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية ومع القوى القومية الإصلاحية والبرجوازيات الوطنية المحلية. ومن هنا نتبين خطين واضحين، بالرغم من أن هذا خط الكومنترن الأممي لم يجد تعبيره الضروري على صعيد الاتحاد السوفييتي.

• في مثل هذه الأجواء وصل فهد إلى موسكو للدراسة الحزبية. وكانت المناهج التدريسية في الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق تستند إلى المصادر الثلاثة للماركسية،

---

<sup>٢٦٩</sup> المصدر السابق نفسه. ص ٧٢٠.

بمواد عديدة، إضافة إلى زيارات لبعض المنشآت والمزارع الجديدة ولقاءات مختلفة وزيارات للمسرح والإطلاع على الحياة السوفييتية. وكانت تفاصيل المنهج التدريسي على النحو التالي:

- المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية المستند إلى بعض الأدبيات الخاصة ومنها كتاب لينين المادية والنقد التجريبي.
  - الحركة العمالية العالمية وتطور الأممية الشيوعية (الأمميات الثلاث)، وتاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي.
  - الاقتصاد السياسي في ضوء أبحاث الكتاب السوفييت. ويمكن أن يقدم كتاب نيكيتين نموذجاً حياً لمادة الاقتصاد السياسي.
  - حركة التحرر الوطني في البلدان المستعمرة وأشباه المستعمرات والتابعة.
  - دور الأحزاب الشيوعية والشيوعيين في النضال من أجل استقلال وسيادة أوطانهم.
  - الموقف من الحرب والفاشية على الصعيد العالمي.
  - الديمقراطية البرجوازية والديمقراطية الشعبية ودكتاتورية البروليتاريا.
  - أسس الماركسية – اللينينية.
  - بناء الحزب.
  - الدعاية والتحريض.
  - أساليب وتجارب العمل السري.
  - الدين والفقہ الإسلامي وتأثير الإسلام على المجتمع في إطار الموضوعات الإقليمية.
- إلى جانب ذلك كانت تعقد ندوات تناقش فيها القضايا الإقليمية للبلدان المختلفة وكذلك القضايا الآتية في تلك الأقاليم، كما كانت المدرسة تدعو شخصيات متخصصة وقادة أو كوادر متقدمة في أحزاب شيوعية ومن مكتب الكومنترن لإلقاء محاضرات على طلابها والنقاش حولها.

وكانت صلة الحزب الشيوعي العراق، إلى جانب كونها مع الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية، مع الحزب الشيوعي البريطاني باعتباره أقرب إلى معرفة الواقع العراقي نتيجة وجود الهيمنة البريطانية على العراق، أي مع مجموعة الكومنولث، رغم كون العراق لم يكن ضمن دول الكومنولث، في حين كانت الأحزاب الشيوعية في المغرب العربي على علاقة مع الحزب الشيوعي الفرنسي.

● لقد هيمن الفكر اللينيني - الستاليني خلال هذه الفترة على الحياة الفكرية والمناهج الدراسية للمدرسة الحزبية، إذ وجد المشرفون على المدرسة ضرورة إبعاد كل فكر مخالف أو معارض عن المدرسة وعن الحياة الحزبية والسياسية وعن المناهج التدريسية. وأصبح كتاب أسس الماركسية - اللينينية هو المعول عليه في تدريس بناء الحزب في المدرسة الحزبية والتي ركزت على موضوعات أساسية في البنية الحزبية والأسس التي تعمل بموجبها الأحزاب السياسية والتي استمر فعلها فيما بعد لعقود عديدة. وركز ستالين في التثقيف الحزبي على نطاق الحركة الشيوعية، ومنها المدارس الحزبية على مجموعة من القضايا ذات الأهمية الفائقة في فكر ونشاط وممارسات الأحزاب الشيوعية الأخرى كأحزاب وكأفراد، وفيما يلي محاولة لبلورة البعض من تلك الأفكار التي تغذى بها طلاب المدرسة الحزبية في موسكو حينذاك، ومنهم فهد:

● اعتبار الماركسية - اللينينية هي النظرية العلمية الوحيدة القادرة على فهم وتفسير العالم، وبالتالي فهي تمتلك الحقيقة، والحقيقة إلى جانبها أبداً.

● اعتبار الاتحاد السوفييتي بلد الاشتراكية الأول الذي يفترض في كل الشيوعيين والتقدميين الدفاع عنه ومساندته ودعم توجهاته.

● اعتبار المعارضين والمختلفين مع الحزب الشيوعي السوفييتي أعداء له وبالتالي فهم أعداء الحركة الشيوعية العالمية، ومنهم كل الانتهازيين والمحرفين الذين يفترض محاربتهم بكل السبل الممكنة باعتبارهم مطايا الإمبريالية في الحركة الشيوعية والعمالية العالمية.

● اعتبار الحزب الشيوعي هو حزب الطبقة العاملة والفلاحين بالملق ولا يمكن ولا يجوز أن يوجد غيره، وفي حالة بروز حزب آخر منافس فلا بد أن يكون خاطئاً ويفترض محاربته.

● تأكيد دراسة الماركسية اعتماداً على كتابات ماركس، إنجلز، لينين وستالين باعتبارهم من الكلاسيكيين والابتعاد عن غيرهم.

● اعتبار أحزاب الاشتراكية الديمقراطية جزءاً من أحزاب الأممية الثانية التي خانت قضية الطبقة العاملة في العالم منذ أوائل القرن العشرين وتجسد ذلك في الموقف من الحرب العالمية الأولى، ويفترض مواجهة أفكارها واجتهادها بالتفنيد والمحاربة الكاملة.

● واعتبار ستالين هو الخليفة الفكري للثلاثي ماركس - إنجلز ولينين، وبالتالي يصبح هو القائد الفعلي للحركة الشيوعية العالمية وللشيوعيين في العالم. ويفترض أن تدرس كتاباته ومنها حول المسألة القومية وفي سبيل تكوين بلشفي وحول أسس الماركسية-اللينينية التي كانت تتضمن إلى جوانب عديدة وأساسية أخرى، قضايا الحزب من الطراز الجديد والطاعة الكاملة لشخصية "أب الشعوب".

● وكانت هذه المقولة الأخيرة تتضمن اعتبار الحزب الماركسي اللينيني يمتلك الخصائص التالية:

■ أن الحزب هو طليعة الطبقة العاملة وتنتظم في عضويته خيرة أبناء الطبقة العاملة الذين يتحملون مسؤولية وضع برنامجه في ضوء النظرية الثورية والنضال من أجل تحقيقه.

■ والحزب هو الطليعة المنظمة للطبقة العاملة حيث يعمل أعضائه بالضرورة في إحدى تنظيماته القاعدية ويؤدون مهماتهم بحيوية.

■ وتمتلك الطبقة العاملة مجموعة من المنظمات كالشباب والنساء والنقابات. إلا أن الحزب هو الشكل الأرقى لتنظيم الطبقة العاملة وقيادة نضالها. وتبقى تلك التنظيمات وسيلة التواصل مع الجماهير والتعبير عن مصالحها وتعبئتها للنضال.

■ والمبدأ الأساسي في التنظيم الحزبي هو المركزية الديمقراطية، وهي أداة البروليتاريا التي لا تمتلك غيرها في الوصول إلى السلطة. وطبيعة بناء الحزب هي التي تقر ما إذا كان الحزب ثورياً أم لا. ويحتاج الحزب لتحقيق مهماته قيادية مركزية وانضباط حزبي صارم، إضافة إلى المشاركة في قرارات ونشاط الحزب وممارسة مبدأ النقد والنقد الذاتي. ويتطلب تنظيم العلاقة بين مختلف مستويات الحزب على قاعدة المركزية الديمقراطية.

■ ويفترض في الحزب أن يطور نفسه من خلال مواجهة المهمات الجديدة التي تطرحها الحياة والعملية النضالية وفق الظروف الملموسة في كل بلد من البلدان. ويتحمل الحزب مسؤولية محاربة الاتجاهات الانتهازية اليمينية واليسارية، التحريفية والجمود العقائدي استناداً إلى فهم القوانين العامة والمحركة والظروف الملموسة.

■ إن تحرير البروليتاريا يمكن أن يتم من خلال ممارسة النضال الأممي لكل الفصائل الوطنية للطبقة العاملة وتنفيذ التزاماتها إزاء البروليتاريا العالمية. إنها التجسيد العملي لشعار "يا عمال العالم اتحدوا"، إذ في مقدور فصائل الطبقة العاملة أن تناضل وطنياً وتتضامن دولياً على قاعدة ومبدأ الأممية الاشتراكية.

إن الحزب الماركسي اللينيني القائد على الصعيد الدولي هو الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي. والاعتراف بدوره القيادي للحركة الشيوعية والعمالية العالمية ينطلق من دوره التاريخي في النضال التحرري للطبقة العاملة وحلفائها على الصعيد العالمي، وهو الذي يقود بناء الاشتراكية في روسيا ويقود عملية انتصار العلاقات الإنتاجية على صعيد الاتحاد السوفيتي.

ويعتبر الموقف من الحزب الشيوعي السوفيتي والدولة السوفيتية هو المحك الأساسي عن مدى إخلاص كل حزب شيوعي وكل رفيق شيوعي، وبالتالي فأن التعلم منهما هو بمثابة التعلم على الانتصار.

● وكان الاتجاه السائد في تدريس مادة الديمقراطية البرجوازية ودكتاتورية البروليتاريا يستند إلى كتابات لينين منذ عام ١٩١٩ وما بعدها، إذ وضع نصب عينيه مهاجمة الديمقراطية البرجوازية وبهذلتها وإبراز جوانب ضعفها من جهة وتأكيد اعتماد الحزب

الشيوعي السوفييتي على موضوعة الديمقراطية الشعبية ودكتاتورية البروليتاريا باعتبارها ديمقراطية الأكثرية ضد الأقلية في حين أن الديمقراطية البرجوازية هي دكتاتورية الأقلية ضد الأكثرية، ومشيراً إلى أن الديمقراطية البرجوازية كانت تقدمية في القرون الوسطى ولم تعد كذلك في مرحلة الإمبريالية. ويمكن العودة هنا إلى الكثير من خطابات لينين في اجتماعات كثيرة خصصت لهذا الغرض، بما فيها مؤتمرات الحركة الشيوعية العالمية من خلال الكومنترن في أعوام ١٩١٩-١٩٢٢ على سبيل المثال لا الحصر<sup>٢٧</sup>.

• اعتمدت الأكاديمية أو الجامعة الشيوعية لكادحي الشرق الحزبية في الاتحاد السوفييتي في تثقيفها للكوادر القادمة من الشرق على مؤلفات ماركس وإنجلز ولينين وبعض الكتابات الجديدة لستالين وعلى عدد من الأبحاث الخاصة بالفلسفة المادية والاقتصاد السياسي التي كانت تعد من قبل الكتاب السوفييت. وقد جرى التركيز على المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية وعلى المكونات الثلاثة للماركسية وعلى بناء الحزب وقواعد العمل الحزبي وعلى السمات التي تميز الشيوعي ونشاطه الثوري. وقد احتل الصراع ضد الاتجاهات الفكرية والسياسية المخالفة لتحليلات الحزب الشيوعي السوفييتي وستالين مركز الصدارة في التثقيف أو التدريس اليومي، وخاصة الدراسات المناهضة للفكر الاشتراكي الديمقراطي باعتباره فكراً انتهازياً غريباً وحصان طروادة في الحركة العمالية العالمية، إضافة إلى مناهضة الفكر والممارسات التروتسكية. وكان الموقف من الدولة الاشتراكية الأولى في العالم، الاتحاد السوفييتي، يحتل مكانة بارزة في التثقيف اليومي، باعتباره المحك الذي يمتحن عنده الروح الأممية والموقف الأممي للمناضل الشيوعي. فحب الاتحاد السوفييتي والإخلاص له والدفاع عنه والتعلم منه يعني الأممية بعينها ويعني

---

٢٧٠ - لينين، ف. إ. عن "الديمقراطية" والديكتاتورية. المختارات في عشر مجلدات. المجلد ٨. دار

التقدم موسكو. ١٩٧٧. ص ٣١٦-٣٢٢. باللغة العربية.

- لينين، ف. إ. موضوعات وتقرير عن الديمقراطية البرجوازية وديكتاتورية البروليتاريا. (٤ آذار-مارس) في المؤتمر الأول للأممية الشيوعية المنعقد في ٢-٦ آذار ١٩١٩. المصدر السابق نفسه. ص

٣٦٤-٣٨٨.

التعلم على الانتصار، وبخلاف ذلك يعني الانتهازية والانحراف والخيانة للماركسية-اللينينية. لقد كانت الماركسية طريقاً واحداً باتجاه واحد لا غير هي اللينينية وعداها خروج عن الماركسية وانتهازية وتحريفية. وعمق ستالين هذه الاتجاهات في أكثر من خطاب وحوار له في إطار الحزب الشيوعي السوفييتي والأممية الشيوعية وفي كراسيه الشهيرين "أسس الماركسية - اللينينية و" في سبيل تكوين بلشفي".

عاد فهد مشبعاً بهذه الأفكار ومقتنعاً بها تماماً ومصمماً على جعلها جزءاً من فكر وممارسات الحزب الشيوعي العراقي. وتقدم إجابات فهد على أسئلة أحد المستفسرين عن بعض القضايا الفكرية والحزبية في كراس "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" والمستند في القسم الأعظم منه على جملة من إجابات لينين وعلى كراس ستالين "في سبيل تكوين بلشفي" وعلى خطابات الأخير منذ عام ١٩٢٥ حين شدد ستالين الصراع ضد بعض قياديي الحزب الذين اتهمهم بالتحريفية والانتهازية.

قلنا بأنه تسنى لفهد حضور المؤتمر السابع للأممية كمرقب بسبب وجوده في المدرسة الحزبية حينذاك، ثم شارك أثناء ذلك في الاجتماعين الآخرين اللذين عقدا في عام ١٩٣٦ لدراسة القضايا الخاصة بالعالم العربي. وتسنى لفهد أن يستمع إلى النصائح التي وجهت للأحزاب الشيوعية في البلدان العربية عموماً وكل على انفراد من جانب الكومنترن، بما فيها النصيحة التي وجهت للشيوعيين العراقيين. "وكان الكومنترن يرى أن الهدف الأساسي في العراق هو إقامة حركة وطنية - ثورية جماهيرية، وتوحيد العناصر الوطنية الثورية في حزب قانوني جماهيري يرفع برنامجاً ديمقراطياً عريضاً" ٢٧١.

من هنا يتبين للقارئ بأن وجود فهد في موسكو في تلك الفترة كان مليئاً بالأحداث والحركات السياسية والاجتماعات واللقاءات على مختلف المستويات، كما تسنى له التعرف على التثقيف في المدرسة الحزبية وعلى المواد التي طرحها المؤتمر السابع للأممية الشيوعية والتي لم تكن تتطابق تماماً في الممارسة السوفييتية الفعلية، كما تسنى له

---

٢٧١ ريزنيكوف، أ. الكومنترن والشرق - الاستراتيجي والتاكتيكات. مصدر السابق. ص ٣٤٠.

الإطلاع على الحياة السوفييتية. ولا يدري الإنسان إن كان يوسف قد استطاع التعرف على الفوارق بين الأفكار والسياسات التي طرحها المؤتمر السابع للأمية الشيوعية وتلك التي كانت تدرس في المدرسة الحزبية ثم ما كان يجري على الساحة السياسية العملية في الاتحاد السوفييتي، خاصة وأن الحملة ضد من أطلق عليهم "بأعداء البلاد" من المخالفين لسياسة قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي وعلى رأسها ستالين. ولم يكن ذلك موجهاً ضد الجماعات التروتسكية فحسب، بل توجهت ضد العديد من مختلف الكتل الفكرية والسياسية التي وجدت في تلك الفترة في الاتحاد السوفييتي. ولا شك في أنه لم يكن من السهل على طلبة الدراسة الحزبية أن يتبينوا مثل هذا الواقع، خاصة وأن القدرة في الوصول إلى المخالفين كان صعباً إن لم يكن مستحيلاً، كما أن الحماس للحزب الشيوعي السوفييتي وللشيوعية والمطابقة التي كانت في فكر الشيوعيين بين الاثنين كانت تمنع حقاً، حتى بعد مرور عشرات السنين على تلك الحوادث وبروز حقائق تؤكد مثل ذلك، صعوبة التصديق بها من قبل عدد كبير من الشيوعيين المخلصين لقضية الشيوعية. وإذا كان البعض في حينها قد شخص مثل هذا التناقض، فإنه في الغالب الأعم لم يجرأ على طرحه بصوت مرتفع، إلا من جانب بعض القوى المختلفة مع السياسة الرسمية للحزب الشيوعي السوفييتي أو من خارج الاتحاد السوفييتي. وقد عرفت هذا الفترة تشابكاً أو خلطاً شديداً في عملية التثقيف من جانب الدولة السوفييتية والحزب الشيوعي السوفييتي بين تلك القوى التي كانت تختلف في مواقفها مع الحزب الشيوعي السوفييتي، وبين المناوئين للحزب الشيوعي السوفييتي والشيوعية بشكل عام، بحيث أعتبر جميع المختلفين بمثابة مطايا أو حصان طروادة للبرجوازية في صفوف الطبقة العاملة والحركة الثورية والأحزاب الشيوعية التي ينبغي مقاومتها وفضحها وإبعادها عن الحركة الثورية أو حتى تصفيتها فكرياً وجسدياً. وكان لهذا التثقيف تأثيره الواضح على النشاط الفكري والسياسي والإعلامي للأحزاب الشيوعية في جميع أرجاء العالم في تلك الفترة التي كانت الفاشية فيها تحضر لحرب عالمية جديدة.



وتشير المعلومات القليلة عن حياة يوسف في المدرسة الحزبية إلى أنها تميزت، بما كان يتصف به عموماً بالجدية والصرامة مع النفس والانكباب على الدراسة والتثقيف الذاتي واستيعاب الجوانب المختلفة للفكر الماركسي-اللينيني، ولكنه كان عموماً بعيداً عن أفكار وكتابات المفكرين الآخرين في الاتحاد السوفييتي ممن غيَّب الحزب الشيوعي السوفييتي دراسة كتبهم، حتى بعد ذلك لعشرات السنين وانتقلت العدوى إلى كل الأحزاب الشيوعية والشيوعيين، حتى أصبح من "الخصال الحميدة" عند الشيوعي الذي يرفض قراءة أدبيات وكتابات لكتاب من غير الذين كانت تبشر بهم وبكتاباتهم الحركة الشيوعية العالمية، وهم: ماركس-إنجلز-لينين-ستالين، إضافة إلى كتاب الأهمية الشيوعية من أعضاء اللجنة التنفيذية، ومنهم ديمتروف، توغلياتي موريس توريس، على سبيل المثال لا الحصر.

كانت لفهد علاقات طيبة مع مندوب الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية في اللجنة التنفيذية للأمم المتحدة، محمود الأطرش. إذ كان قد تعرف عليه قبل ذلك عندما كان فهد في زيارة إلى فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني في عام ١٩٣٠، كما التقاه ثانية في بيروت في عام ١٩٣٤/١٩٣٥ وهو في طريقه إلى المدرسة الحزبية. وكان اللقاء الثالث في موسكو عندما أطلق سراح محمود الأطرش من السجن غادر إلى موسكو باعتباره عضواً في اللجنة التنفيذية للأمم المتحدة الشيوعية. ويبدو أن التعاون بينهما كان متوفراً. وكان خالد بكداش زميل فهد في المدرسة الحزبية حينذاك. إن الإطلاع على المقال الذي كتبه محمود الأطرش باسمه الحزبي (سليم عبود) حول أحداث العراق في تلك الفترة وفي أعقاب انقلاب بكر صدقي بتأييد من جماعة الأهالي، تشير إلى أن لفهد دور واضح في إعطاء المعلومات أو حتى في المشاركة بصياغة المقال، إذ أنه كان يتضمن معلومات قريبة جداً من الأحداث وعلى معرفة بشخص الانقلابيين ثم التطورات والتغيرات التي طرأت على قيادة الانقلاب

والنتائج التي آل إليها<sup>٢٧٢</sup>. أي أن المقالة كانت تتضمن تقييم الحزب حينذاك لبداية الانقلاب ثم التحولات التي طرأت على بكر صدقي ثم النهاية التي انتهى إليها الانقلاب.

• تواصلت دراسة فهد في المدرسة الحزبية في موسكو ثلاث سنوات دراسية، ١٩٣٥-١٩٣٧. كانت غنية ومليئة، سواء بالمطالعات والنقاشات الفكرية والسياسية، إضافة إلى الأحداث المتلاحقة والعاصفة في أوروبا والاتحاد السوفييتي، استفاد منها في حياته ونشاطاته الفكرية والسياسية وفي دوره اللاحق في الحزب الشيوعي العراقي. وكان لا بد لفهد أن يغتني بتجارب الأحزاب الشيوعية الأخرى في عدد من القضايا والمجالات الأساسية، وهي:

• صياغة إستراتيج وتكتيك الحزب الشيوعي العراقي في ضوء تجارب الأحزاب الأخرى والأوضاع الملموسة للعراق واستناداً إلى الوعي الكامل بالمسؤولية إزاء مصائر الوطن والشعب والدفاع عن استقلال وسيادة الوطن وتقدمه والسعي لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

• الموقف من إشكالية الوحدة العربية والاتحاد العربي والمشكلات التي ما تزال تواجهها بسبب الهيمنة الاستعمارية المباشرة وغير المباشرة على شعوبها واقتصادياتها وسياسات حكوماتها، إضافة إلى إشكالية الانتداب على فلسطين والنشاط الصهيوني في فلسطين، إذ لعبت الحوارات بين الأحزاب الشيوعية، ومنها العربية، في إطار الأممية الشيوعية دورها في بلورة أكبر لهذه القضية ولصالح الوحدة العربية والدولة الفلسطينية.

---

٢٧٢ تعرفت على المناضل والرفيق محمود الأطرش في الجزائر وبرلين في نهاية السبعينات وأوائل عام ١٩٨٠. وجرت بيننا أحاديث طويلة بما فيها عن ذكرياته عن الرفيق فهد وعن فترة وجود فهد في الاتحاد السوفييتي وكذلك عن لقاءاته بفهد، كما قام في حينها بتسجيل مذكراته بجلسات عديدة، إذ كان الرفيق مريضاً في حينها ولم يكن قادراً على التواصل. وقد ساهم فيها الرفيق واثق الدليمي في برلين. عند مغادرتي الجزائر قدم لي الرفيق صادق الهجرس، سكرتير عام حزب الطليعة الاشتراكية، في صيف عام ١٩٨١ هدية ثمينة هي صورة مكبرة للرفيق محمود الأطرش ما زلت محتفظاً بها. (ك. حبيب)

● بناء الحزب في ضوء القواعد التي صاغها لينين في خضم الحياة السياسية الروسية والتي سميت بالمبادئ اللينينية في بناء وحياة الحزب الداخلية ونضاله في صفوف الجماهير وأساليب وأدوات عمله، أي السعي لبناء "حزب بلشفي من طراز جديد"، يستند إلى المركزية الديمقراطية ويتسم بالوحدة الفكرية والسياسية والطاعة الواعية.

● الإخلاص للطبقة العاملة العالمية والحركة الشيوعية وللحزب الشيوعي السوفييتي والدولة الاشتراكية المظفرة الأولى في العالم، الاتحاد السوفييتي، إضافة إلى الكره العميق للفاشية والحرب والعنصرية والشوفينية.

ولا شك في أن المواد والطريقة والأساليب التي كانت تدرس في المدرسة الحزبية من جهة، وتلك التي كانت تقاد بها الأممية الشيوعية من جهة أخرى، والطريقة التي كان ستالين يمارس بها القيادة في المجتمع السوفييتي وتحوله تدريجاً إلى قائد شعبي محبوب على نطاق الشعب من خلال أساليب الدعاية والنشر، أو ما يطلق عليه بعبادة الفرد وتقديس شخص ستالين، من جهة ثالثة، والتحويلات التي كانت تجري في البلاد السوفييتية من جهة رابعة، إضافة إلى جملة من الظروف الموضوعية السائدة هناك، قد وجدت تعبيرها في شخصية فهد وفي دوره وقيادته وتأثيره على الشيوعيين والحزب الشيوعي العراقي فيما بعد. وهذه المسائل ستكون مثار البحث في هذا الكتاب أيضاً.

قبل مجيء البلشفيك إلى السلطة كرس لينين في مناقشاته وكتاباتة فكرة مفادها أن البلشفيك وحدهم هم الذين يحق لهم الادعاء بتمثيل الطبقة العاملة وهم الذين يعبرون عن الفكر الماركسي أو النظرية الماركسية. وانتقلت هذه الفكرة إلى الحركة الشيوعية في فترة مبكرة من نشوء الأممية الشيوعية، وإلى بقية الأحزاب الشيوعية في كل بلد من البلدان. وأصبح لدى قادة وأعضاء الأحزاب الشيوعية إيمان وقناعة بأنهم وحدهم يمثلون الطبقة العاملة والنظرية الماركسية ولا يحق لأي حزب آخر ادعاء ذلك. ووجهت أصابع الاتهام بالانحراف عن النظرية أو الارتداد عنها وخيانتها كل من اختلف مع الحزب الشيوعي أو ادعى تمثيل الطبقة العاملة أو تبني الماركسية. وعمق ادعاء احتكار أو مصادرة الماركسية من جانب حزب واحد الإشكاليات في الحركة العمالية وشدت من صراع أجنحتها المختلفة

وقاد إلى خسائر فادحة وأضرارٍ فكرية وسياسية كبيرة جداً. ولعبت المدارس الحزبية دوراً أساسياً في تربية الكادر الشيوعي بهذه الواجهة، على اعتبار أن الانتهازيين هم مطايا الإمبريالية في صفوف الحركة العمالية، وبالتالي فهي أخطر من العدو المكشوف، الإمبريالية، ولهذا لا بد من محاربة هذه التكتلات بشكل أعنف للتخلص منها. وجميع الكوادر التي عادت من المدرسة الحزبية واستمرت في النضال في صفوف الأحزاب الشيوعية في البلدان المختلفة، ومنها كوادر وأعضاء الحزب الشيوعي العراقي، كانت تحمل مثل هذه القناعة الراسخة والإيمان الذي لا يتزعزع بالحق الكامل الذي يمتلكه الحزب الشيوعي بتمثيله للطبقة العاملة والنظرية الماركسية، إضافة إلى امتلاكها الحقيقة كلها، وبالعداء الشديد "لمطايا العدو الطبقي" في صفوف الحزب أو الحركة العمالية.

ترك فهد موسكو في كانون الثاني من عام ١٩٣٨ بعد أن تسلم في صيف عام ١٩٣٧ شهادة التخرج من المدرسة الحزبية، كما جرى توديع الدفعة الجديدة من الكوادر الحزبية الوطنية من قبل رئيس جمهورية الاتحاد السوفييتي حينذاك كالينين<sup>٢٧٣</sup>، متوجهاً إلى عدد من البلدان الأوروبية للإطلاع على تجاربها في الحركة الشيوعية وبناء الحزب والسياسات التكتيكية التي تمارسها تلك الأحزاب في النضال ضد الفاشية والحرب. ومن بين الدول التي زارها كانت فرنسا وبلجيكا.

---

٢٧٣ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٤٨.

## المبحث الثاني

### قبول الحزب الشيوعي العراقي عضواً في الأممية الشيوعية

بدأ الارتباط الفكري للماركسيين العراقيين الأوائل بالحركة الشيوعية العالمية باتجاهين، وهما:

حسين الرحال، الذي كان قد عاد لتوه من ألمانيا إلى العراق، متأثراً بنشاط ودعاية وأفكار "عصبة سبارتاكوس"، التي لعبت دوراً إعلامياً بارزاً في التحضير لثورة تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩١٨ في ألمانيا، وكان من قادة هذه العصبة كارل ليبكنخت وروزا لكسمبورغ<sup>٢٧٤</sup>، كما كانت القاعدة الأساسية التي انبثق منها الحزب الشيوعي الألماني فيما بعد.

بيوتر فاسيلي الذي كان قد وصل البصرة في أعقاب عقد اجتماع الأممية الشيوعية في باكو حاملاً معه توصية الحركة بالعمل من أجل نشر الفكر الماركسي والشيوعية في أوساط الحركة الوطنية العراقية.

وللم يقتصر الأمر على هذه العلاقة الفكرية، إذ أن الأفكار التي ولجت العراق عبر الصحافة العربية وغيرها قد لعبت دورها أيضاً في تبني بعض المثقفين العراقيين للفكر الماركسي. ثم تطورت هذه العلاقة بصورة عملية مع سفرة فهد إلى بعض الدول العربية من جهة، وقيام بعض العراقيين للسفر إلى موسكو والالتحاق بالمدرسة الحزبية هناك. وكان أول المسافرين إلى المدرسة الحزبية هو عبد الحميد الخطيب الذي كان من مدينة البصرة.

---

٢٧٤ كانا، كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورغ، من قادة عصبة سبارتاكوس، وعملاً معاً لتأسيس الحزب الشيوعي الألماني، وانتخب القائدان لرئاسة الحزب. في التاسع من نوفمبر/تشرين الثاني من عام ١٩١٨، وفي أعقاب ثورة نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن كارل ليبكنخت في برلين قيام الجمهورية الاشتراكية الألمانية الحرة. وفي الخامس عشر من شهر كانون الثاني/يناير من عام ١٩١٩ انتصرت ثورة الردة وقتل القائد الشيوعيان من قبل عسكري ثورة الردة الرجعية.

وجاء سفر عبد الحميد الخطيب إلى موسكو، كما يبدو حتى الآن، بتدبير من بيوتر فاسيلي، لعلاقته المباشرة بالأممية الشيوعية حينذاك من جهة وعلاقته المباشرة بأول حلقة ماركسية كونها عبد الحميد الخطيب في البصرة من جهة ثانية.

أدرك العاملون في الحلقات الماركسية، الذين شكلوا "الجمعية ضد الاستعمار"، بأن قيام التنظيم الجديد وبهذا الاسم لا يسمح لهم بالانتماء إلى الأممية الشيوعية، إذ كانت لها شروطها في قبول الأعضاء الجدد. وكان عليها إن أرادت ذلك أن تلتزم بتلك الشروط وتقوم بتنفيذها، إذ أن الطلب كان قد رفض أولاً ثم تأجل ثانياً وقبل أخيراً بعد أن تم الالتزام الشكلي على الأقل بتلك الشروط. وفي القوت الذي تسنى لمندوب الحزب وعضو اللجنة المركزية، قاسم حسن، الوصول إلى موسكو للمشاركة في مؤتمر الأممية الشيوعية السابع في عام ١٩٣٥، تعذر على عاصم فليح، سكرتير الحزب، الوصول وعاد إلى بغداد. ورغم حمل قاسم حسن جريدة الحزب الجديدة "كفاح الشعب" التي حملت في صدرها اسم الحزب الشيوعي العراقي، والتزمت بفكر الأممية الشيوعية كنظرية هادية في نضالها في العراق، فإن المندوب قاسم حسن لم يقبل عضواً في المؤتمر واعتبر مراقباً حتى يتقرر الموقف من العضوية فيما بعد. كما حضر فهد جلسات المؤتمر كمراقب. وفي عام ١٩٣٦ قبل الحزب الشيوعي العراقي عضواً في الأممية الشيوعية، وأصبح من الناحية العملية ممثل الحزب في موسكو، إضافة إلى دراسته في المدرسة الحزبية. وعند قبول الحزب الشيوعي العراقي عضواً في الأممية الشيوعية كان قد مضى على تأسيسها ما يقرب من ١٧ عاماً، إذ أنها قد تأسست في عام ١٩١٩. ولكن ما هي العوامل الكامنة وراء تأسيس الأممية الشيوعية؟

• في أعقاب انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا وقيام السلطة السوفييتية الجديدة نشطت الدول الرأسمالية المتقدمة والأوساط الاستعمارية في التآليب على الدولة الجديدة وتنظيم عمليات تدخل مباشرة وعسكرية في الشؤون الداخلية من أجل إلحاق الهزيمة بالثورة والسلطة السوفييتية الفتية. ولم تكن خيارات التعبئة والدفاع ومقاومة الغزاة أمام الحزب الشيوعي السوفييتي والسلطة السوفييتية وليين كثير، بل كانت محدودة حقاً، خاصة وأن فصائل من الحركة العمالية العالمية، وخاصة مجموعات من أحزاب

الأممية الثانية قد أعلنت عن رفضها للدولة الجديدة ومقاومتها لها، مما عمق الخلاف بين الأممية الثانية والحزب البولشفي السوفييتي والقوى التي كانت تؤيد هذا الحزب. وإزاء هذا الوضع برزت أمام لينين إمكانية الاستفادة من تلك القوى، التي وجدت في نشوء الدولة الجديدة انتصاراً للطبقة العاملة لا على صعيد روسيا فحسب، بل وعلى الصعيد العالمي والتي ساندت الحزب البولشفي في صراعه مع الغالبية العظمى من الأحزاب الاشتراكية حول الموقف من الحرب العالمية الأولى، حرب توزيع مناطق النفوذ الاستعماري بين الدول الرأسمالية الاستعمارية المتقدمة، لصالح تعزيز الدولة الجديدة وشن النضال ضد الدول الإمبريالية التي وقفت ضد الثورة والدولة. وقد تبلور الموقف عند لينين عندما وجه في كانون الأول من عام ١٩١٨ الدعوة إلى شيوعيي العالم للمشاركة في العمل من أجل وحدة شيوعيي العالم. "وفي ٢ آذار/مارس ١٩١٩ بدأ في موسكو الكونغرس الشيوعي الأممي... وفي ٤ آذار/مارس أعلن الكونغرس أنه المؤتمر الأول (التأسيسي) للأممية الشيوعية"<sup>٢٧٥</sup>. فما هي الأهداف التي كان يتوخاها لينين والحزب الشيوعي السوفييتي والدولة السوفييتية الجديدة من هذه الحركة الأممية الجديدة، الأممية الثالثة؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال، استناداً إلى وثائق الأممية الثالثة وخطابات وتقاير لينين واللجنة التنفيذية وسكرتارياتها وقرارات مؤتمراتها واجتماعات اقسامها المختلفة، بما يلي:

• تحديد وإعلان التمايز القائم والمتفاهم بين تلك الأحزاب التي تنتمي إلى الأممية الثالثة الجديدة وتلك التي تنتمي إلى أحزاب الأممية الثانية، أي أحزاب الاشتراكية الديمقراطية، انطلاقاً من كون الأولى أحزاباً ثورية والأخرى أحزاباً إصلاحية مساومة، خاصة وأن أحزاب الأممية الثانية أعلنت عن مواقفها المناهضة للثورة البلشفية وللدولة

---

٢٧٥ ريزنيكوف، أ. الكومنترن والشرق - الاستراتيجي والتكتيكيات. ترجمة نصير سعيد الكاظمي (عزيز سباهي). مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. دار الفارابي. بيروت. ط ١. ١٩٨٧. ص ٧٣.

السوفييتية الجديد، علماً بأن بعض أجنحتها اليسارية قد اتخذت مواقف إيجابية من الدولة السوفييتية.

• تقديم الدعم والتأييد للحزب الشيوعي الروسي (البولشفي) والدولة السوفييتية الفتية في مواجهة النشاط المتفاقم المعادي لهما والساعي إلي إسقاط هذه الدولة، خاصة وأن النشاط الإعلامي المعادي وحرب التدخل العسكري الدولي قد تفاقما واتخذاً أبعاداً جديدة في سنوات ١٩١٩-١٩٢٢. وفي ضوء ذلك كان لينين يسعى إلى إيجاد جبهة عالمية تساند الدولة السوفييتية وتناهض الدول الإمبريالية منطلقاً من تقدير أساسي له تبنته فيما بعد الحركة الشيوعية العالمية يؤكد " أن عصرًا جديدًا قد وُلد ! عصر إنحلال الرأسمالية، تفسخها الداخلي. عصر الثورة الشيوعية البروليتارية." ٢٧٦.

• تعزيز روح الكفاح بين فصائل الحركة العمالية وقوى حركة التحرير الوطنية في الشرق استناداً إلى الأهداف المشتركة التي تجمع بينهما، أهداف النضال ضد الهيمنة الاستعمارية والاستغلال الرأسمالي. لقد توصل لينين منذ وقت مبكر إلى استنتاجين بصد الموقف في آسيا وأفريقيا عمل من أجل تكريسهما في استراتيج وتاكتيك الأممية الشيوعية يؤكد فيه ما يلي: "أولهما يتعلق بالأسلوب: المسار السياسي للشيوعيين في الشرق لم يكن أكثر من جزء من الخطة العظمى للتحويل الاشتراكي في العالم التي كان يجري تنفيذها من جانب القوى الثورية الرئيسية في العصر وعلى رأسها الطبقة العاملة. الاستنتاج الثاني أن الشيوعيين لا يمكنهم أن يعزوا بنجاح الجناح الشرقي للعملية الثورية العالمية إلا بانتهاج سياسة التحالف مع القوى غير البروليتارية المعادية للإمبريالية من الشعوب المضطهدة بشرط التقيد الصارم بالمحافظة على استقلال حركتهم وصيانتها. وقد كان يراد بهذه الاستنتاجات كامل عهد التحويل الاشتراكي للعالم." ٢٧٧.

---

٢٧٦ ريزنيكوف، أ. الكومنترن والشرق - الاستراتيجي والتاكتيكات. المصدر السابق نفسه. ص ٧٣.

٢٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ٤١٩/٤٢٠.



العمل الجاد والواسع والمركز من أجل تشكيل أحزاب شيوعية في مختلف بقاع العالم ودفعها للعمل لمساندة الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي من خلال تبني قضاياها الوطنية المناهضة للاستعمار وتنشيط نضالها ضد الدول الرأسمالية المستعمرة، إضافة إلى الكشف عن أهداف الاستعمار العالمي في محاربة الثورة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي.

تعبئة الراي العام الوطني في كل بلد من البلدان والرأي العام العالمي في النضال ضد الاستعمار العالمي والرأسمالية الدولية، وتقديم التأييد والدعم المباشر وغير المباشر للثورة الاشتراكية والسلطة السوفييتية. وكان هذا يعني عدم التفريط بقوى البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، بل العمل معها من أجل تحقيق تلك الأهداف.

ولم يخف لينين هذه الأهداف، بل بسطها في كل خطابه ومناقشاته في المؤتمرات التي تسنى له حضورها أو الكتابة لها. إذ كانت لأهداف التأسيس هذه دورها البارز في التأثير على مضمون وقرارات مؤتمرات الأممية الشيوعية، خاصة وأن لينين والحزب الشيوعي الروسي (البولشفي) لعبا دورا مركزياً موجهاً ومقررراً للاتجاهات الفكرية والسياسية والنضالية للأممية الشيوعية خلال فترة وجود لينين على رأس الحزب والدولة السوفييتية، ثم تحول هذا الدور إلى ستالين فقط بعد تسلمه قيادة الحزب والدولة السوفييتية عملياً.

ويمكن الاستدلال على ما أشير إليه في أعلاه في تلك الصياغة التي وضعها لينين محدداً العلاقة بين الدولة السوفييتية الجديدة وحركة التحرر الوطني حين كتب في تقريره إلى المؤتمر الثاني لعامة روسيا للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق يقول: "إن موضوع تقريرني هو الوضع الراهن، ويخيل إلي أن النقطة الجوهرية في هذا الوضع هي اليوم موقف شعوب الشرق من الاستعمار والحركة الثورية بين هذه الشعوب. وغني عن القول أن حركة شعوب الشرق الثورية هذه، إذا لم تكن على صلة وثقى بالنضال الثوري الذي تخوضه جمهوريتنا السوفييتية ضد الاستعمار العالمي، لا يمكنها أن تتطور اليوم بنجاح، كما لا يمكنها أن تجد حلها. .. ولذلك فأن مجرى الأحداث المتوقعة في المستقبل القريب ينبئ

بأن النضال ضد الاستعمار العالمي سيتسع ويشتد وبأنه سيكون حتماً على اتصال بنضال الجمهورية السوفييتية ضد قوى الاستعمار الموحد -ألمانيا، فرنسا، إنجلترا وأمريكا"<sup>٢٧٨</sup>. هذا جانب من العملة الواحدة، أما الجانب الآخر فقد برز في قول لينين بوضوح تام: "ينبغي أن ندرك كل الإدراك أنه لا يمكن للطليعة وحدها أن تحقق الانتقال إلى الشيوعية. المهمة هي أن نوقظ في جماهير الكادحين النشاط الثوري الذي يحفزها إلى العمل والتنظيم بصرف النظر عن مستوى هذه الجماهير، وأن ننقل إلى لغة كل شعب التعاليم الشيوعية الحقة المعدة للشيوعيين في البلدان الأرقى، وأن نحقق المهام العملية التي تتطلب التحقيق دون إبطاء وأن نندمج في النضال العام مع بروليتاريا البلدان الأخرى"<sup>٢٧٩</sup>.

وكانت الحركة الثورية الأوروبية حينذاك في نشاط ملموس ومتصاعد حتى أنها هددت من خلال نشاطاتها العديد من الحكومات البرجوازية الأوروبية. "ففي كانون الثاني/يناير ١٩١٨ أُضرب ما يقرب من مليوني عامل في النمسا والمجر وفي ألمانيا ضد الشروط المجحفة التي قدمت إلى روسيا السوفياتية لعقد صلح بريست. وفي الشهر ذاته اندلعت ثورة بروليتارية في فنلندا واستمرت الحكومة العمالية قائمة فيها حتى (أيار). وفي أيلول/سبتمبر من ذلك العام حدث تمرد عسكري في الجيش البلغاري لم تستطع الحكومة إخماده إلا بمعونة قوات أجنبية. وفي أكتوبر ونوفمبر/تشرين أول وتشرين ثاني أُطيح بالملكية النمساوية - الهنغارية بعد الاندحار العسكري وكثيرة للنهوض في الحركة الثورية. واندلعت ثورة في ألمانيا في نوفمبر/تشرين الثاني . . . واكتسحت حركة إضرابات جماهيرية عديداً من الدول الأوروبية في أوائل ١٩١٩. وبدأت تتحرك الشعوب المضطهدة في الشرق: وأكثر هذه الحركات أهمية كانت حركة الرابع من أيار في الصين، وأحداث أمرتسار في الهند والانتفاضة في كوريا. وانطلقت شعوب تركيا وإيران وأفغانستان ومنغوليا إلى النضال

---

٢٧٨ لينين. ف. إ. حركة شعوب الشرق الوطنية التحريرية. دار الطباعة والنشر باللغات الأجنبية.

موسكو. بدون تاريخ. ص ٣١٦/٣١٧.

٢٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٣١.

التحرري<sup>٢٨٠</sup>. وقد دفع كل ذلك لينين إلى القول من على منصة نفس المؤتمر ما يلي: "يعلم الجميع أن الثورة الاجتماعية تنضج في أوروبا الغربية لا من يوم ليوم، بل من ساعة لأخرى، وأن الشيء نفسه يجري في أمريكا وإنجلترا، في هذين البلدين اللذين يزعم أنهما ممثلا الحضارة والمدنية، في البلدين المنتصرين على الهون الاستعماريين الألمان، ...<sup>٢٨١</sup>، ثم قال في مكان آخر "إذ يتضح كل الوضوح أن الثورة الاشتراكية التي تختمر في جميع بقاع العالم لن تكون قط مجرد انتصار للبروليتاريا في كل بلد على برجوازيته...، إنما ستكون نضالاً من قبل جميع المستعمرات والبلدان التي يظلمها الاستعمار، نضالاً من قبل جميع البلدان التابعة ضد الاستعمار العالمي.<sup>٢٨٢</sup>

وعبر عن أهمية التحالف بين الحركة العمالية العالمية والاتحاد السوفييتي من جهة، وحركة التحرر الوطني من جهة أخرى في الموضوعات التي قدمها في مشروع المبادئ في المسألة الوطنية ومسألة المستعمرات إلى مؤتمر الأممية الثاني، بعد أن طرح المبادئ التي يفترض أن تلتزم بها أحزاب الأممية الثالثة، حين كتب يقول:

"... ينبغي على الأممية الشيوعية أن تجعل من التقارب بين البروليتاريين وجماهير الكادحين في جميع الأمم والبلدان بغية النضال الثوري المشترك من أجل إسقاط الإقطاعيين والبرجوازية حجر الزاوية لكامل سياستها في المسألة الوطنية ومسألة المستعمرات. ذلك لأن هذا التقارب هو الأمر الوحيد الذي يضمن الانتصار على الرأسمالية، وبدون هذا الانتصار يستحيل القضاء على الظلم الوطني وعدم المساواة الوطنية<sup>٢٨٣</sup>.

---

٢٨٠ ريزنيكوف، أ. الكومنترن والشرق - الاستراتيجي والتكتيكات. مصدر السابق. ص ٧٢.

٢٨١ لينين، ف. إ. تقرير في المؤتمر الثاني لعامة روسيا للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق. في كتاب حركة شعوب الشرق الوطنية التحريرية. دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية. موسكو. بدون تاريخ. ص ٣٢٢.

٢٨٢ لينين، ف. إ. المصدر السابق نفسه. ص ٣٢٧.

٢٨٣ لينين، ف. إ. مشروع المبادئ في المسألة الوطنية ومسألة المستعمرات (إلى المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية. في ٥ حزيران/يونيو ١٩٢٠. المصدر السابق نفسه. ص ٣٥٠.

كما أكد لينين في هذه الموضوعات أهمية تقديم الأحزاب الشيوعية في البلدان الاستعمارية، التي تنتسب فعلاً أو التي تريد الانتساب إلى الأممية الشيوعية، أن تدعم نضال شعوب البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والتابعة دون قيد أو شرط ضد مستعمرها ومغتصبي حقوقها، كما رفض الحجج التي تقوم بأنها ستتهم بالخيانة من قبل عمال بلدانها، في ردّه على مندوب الحزب الاشتراكي البريطاني، كفيلتش، عضو اللجنة المختصة بالمسألة الوطنية ومسألة المستعمرات في اجتماعات المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية<sup>٢٨٤</sup>.

وفي مشروع المبادئ في المسألة الوطنية ومسألة المستعمرات أثار لينين عدة قضايا كان لها التأثير الملموس على عمل ونقاشات الماركسيين والحلقات الماركسية في العشرينات من القرن العشرين، بما فيها حواراتهم وكتاباتهم، ومنها موضوع رجال الدين. في النقطة ١١ من هذا المشروع كتب لينين يقول:

"١١. وبالنسبة للدول والأمم الأقل تطوراً، حيث تسود العلاقات الإقطاعية أو البطريركية والبطيريركية-الفلاحية، ينبغي أن لا يغرب عن البال بوجه خاص:

أولاً: ضرورة مساعدة جميع الأحزاب الشيوعية للحركة التحريرية البرجوازية الديمقراطية في هذه البلدان. وواجب تقديم أنشط المساعدة يلقي بالدرجة الأولى على العمال في البلاد التي توجد الأمة المتأخرة في وضع مستعمرة لها أو في حالة تبعية مالية.

ثانياً: ضرورة النضال ضد رجال الدين وغيرهم من عناصر الرجعية والقرون الوسطى ذوي النفوذ في البلدان المتأخرة.

ثالثاً: ضرورة النضال ضد الجامعة الإسلامية وما شاكلها من التيارات التي تحاول ربط الحركة التحريرية المناهضة للاستعمار الأوروبي والأمريكي بتوطد مراكز الخانات والإقطاعيين والشيوخ الخ.

---

٢٨٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٧٣/٣٧٤.

رابعاً: ضرورة تأييد حركات الفلاحين الصرفة المناضلة في البلدان المتأخرة ضد كبار ملاكي الأراضي والملكية الكبيرة للأرض وضد كل مظهر من مظاهر الإقطاعية أو بقية من بقاياها، والسعي لإعطاء حركة الفلاحين طابعاً ثورياً ما أمكن مع تحقيق تحالف وثيق ما أمكن بين البروليتاريا الشيوعية في أوروبا الغربية وحركة الفلاحين الثورية في الشرق، في المستعمرات والبلدان المتأخرة بوجه عام...<sup>٢٨٥</sup>.

إن هذا التوسع في إيراد المقطعات من خطب ومشروعات لينين، التي تحولت عملياً إلى قرارات للأمية الشيوعية حينذاك، يهدف إلى ربط مضامين تلك المقطعات في مكان آخر من هذا الكتاب بالسياسات التي مورست في العراق من قبل أعضاء الحلقات الماركسية، ومنهم بشكل خاص فهد، في العشرينات، ومن ثم التحولات التي طرأت على تلك المواقع في الثلاثينات والأربعينات.

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩١٩-١٩٢٤، أي في الفترة التي كان لينين على رأس الحزب الشيوعي الروسي (البولشفي)، عقدت الأممية الشيوعية خمسة مؤتمرات متتالية لم تتغير فيها الاتجاهات الأساسية وحافظت على مضامينها إزاء حركات التحرر الوطني التي تميزت بالاعتدال عموماً، رغم الزخم الثوري الذي تضمنته، الذي ربما تجاوز قدرات حركات التحرر الوطني على تحملها والإيفاء بها، ورغم الممارسات اليسارية الانعزالية التي تجلت في كتابات ونشاطات الرواد الأوائل في مختلف البلدان، ومنها العراق. ومنذ عام ١٩٢٤ حتى حل الكومنترين لم تعقد الأممية الثالثة سوى مؤتمرين هما المؤتمر السادس، إذ عقد في عام ١٩٢٨، والمؤتمر السابع، الذي عقد في عام ١٩٣٥، أي في فترة وجود يوسف ستالين على رأس الحزب الشيوعي السوفييتي والدولة السوفييتية.

واستناداً إلى الاتجاهات والمهام الأساسية التي شخصتها المؤتمرات الخمسة في فترة لينين، انطلق الدعاة الذين شاركوا في تلك المؤتمرات أو الذين أعدوا لهذا الغرض، إلى عدد كبير من بلدان المستعمرة وشبه المستعمرة ينشرون الفكر الماركسي ويدعون إلى الثورة

---

٢٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ٣٥٤.

ضد الاستعمار ودعم الدولة السوفييتية الجديدة. وكان بعض هؤلاء الدعاة من أبناء ذات البلدان المستعمرة. كما وصل منهم إلى العراق والأقطار العربية ممن كان قد حضر المؤتمر الثاني للأمم المتحدة الشيوعية أو اطلع على تلك التقارير والقرارات. ومن بين من حمل راية هذا الدعوة بيوتر فاسيلي، الذي وصل العراق في عام ١٩٢٢، حاملاً معه أفكار وروح الأمم المتحدة الشيوعية، وتنقل في بعض مدنه، ومنها البصرة. وهناك تعرف على فهد والمجموعة التقدمية والماركسية الجديدة. وقد تلقفت مجموعة من العراقيين تلك الأفكار عبر هذا الطريق وطرق أخرى عديدة وتبنتها باتجاهات مختلفة وسعت إلى التعبير عنها بأساليب عديدة أيضاً. ومن بين هؤلاء كانت تلك الحلقات الماركسية في العديد من المدن العراقية.

وفي أعقاب موت لينين وتفاقم الصراع الداخلي في الاتحاد السوفييتي بين مختلف التيارات في الحزب الشيوعي السوفييتي، اتخذت قيادة الحزب، التي كان يوسف ستالين يقف على رأسها، قرارات جديدة في مجال تكثيف وتوسيع عمليات التصنيع وتنشيط التجارة الخارجية وتحقيق جملة من المهمات المباشرة، كما قررت تنشيط الكفاح ضد من اتهموا بالخيانة للحزب والدولة السوفييتية. وانعكس كل ذلك على الأمم المتحدة الشيوعية ونشاطها ودورها وما نشرته من كتابات ابتداءً من عام ١٩٢٥. ففي العدد التاسع/ السنة الخامسة ١٩٢٥ من صحافة الأمم المتحدة الدورية Internationale Presse Korrespondenz نشر بحث مطول عن الأسس الأيديولوجية للتروتسكية بقلم بيلا كون، كما امتلأت الصحافة السوفييتية بدراسات حول هذا الموضوع. واتخذ المؤتمر السادس للأمم المتحدة الشيوعية في عام ١٩٢٨ جملة من القرارات المتشددة بشأن التكتلات الماركسية غير اللينينية، إذ كان ستالين قد بدأ بتشديد كفاحه باتجاهين ضد أحزاب الأمم المتحدة الثانية، باعتبارها ذات اتجاهات يمينية تساومية مع الرأسمالية العالمية، وضد الاتجاهات التروتسكية، باعتبارها حركة ذات اتجاهات يسارية متطرفة ومطية من مطايا الأمبريالية العالمية في صفوف الطبقة العاملة العالمية. فكانت قرارات المؤتمر السادس للأمم المتحدة الشيوعية ذات طبيعة انعزالية يسارية ناشئة عن المواقف والقرارات التي اتخذتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي بقيادة ستالين التي تمثلت بإجراء

التحولات الجذرية في الزراعة الفردية إلى الزراعة التعاونية والجماعية الحكومية - الكولخوزات والسوفخوزات - التي عمقت المشكلات السياسية والاقتصادية في البلاد السوفيتية، والتي تلت قرارات التصنيع المكثف والواسع الذي اتخذته الحزب في عام ١٩٢٥ وتجلت في برنامج ١٩٢٦-١٩٢٩. وكان لهذه المواقف الجديدة تأثيراتها المباشرة على الحركة الوطنية والديمقراطية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، ومنها العراق، حيث تميزت النشاطات العامة للحلقات الماركسية بتلك الاجواء الفكرية التي سادت الأهمية الشيوعية في العشرينات. ولكن هذا الخط اليساري الانعزالي لم يستمر طويلاً، إذ سرعان ما أجبرت وقائع الحياة تغييره على صعيد الأهمية الشيوعية، رغم أنه لم يتغير كثيراً على صعيد الدولة السوفيتية والحزب الشيوعي السوفيتي، وفي حياة ونشاط وأساليب عمل يوسف ستالين، قائد الحزب والدولة السوفيتية وقائد الحركة الشيوعية العالمية عملياً. ويبدو مفيداً أن نتناول بعض الاتجاهات اليسارية الانعزالية التي تميزت بها سياسة الأهمية الشيوعية قبل المؤتمر السادس وبعدها حتى تعديل بعض تلك الاتجاهات بشكل واسع النطاق منذ عام ١٩٣٤ وتكرست في المؤتمر السابع عام ١٩٣٥.

لقد فرضت وقائع التطور في البلدان الأوروبية على الأحزاب الشيوعية والعمالية المنتسبة إلى الأهمية الشيوعية تغيير مسارها السياسي ونشاطها العملي، وأجبرت اللجنة التنفيذية للأهمية، ابتداءً من عام ١٩٣٢، على إعادة النظر باتجاهاتها الفكرية وممارساتها العملية على صعيد الحركة الشيوعية العالمية وسياسات أحزابها الوطنية. وابتداءً من عام ١٩٣٣ تم تشكيل لجنة لصياغة الموضوعات الجديدة بشأن عدد من المسائل الأساسية، وبشكل خاص حول الهجوم الذي بدأت تشنه الفاشية في أوروبا، ومخاطر نشوب حرب استعمارية جديدة، وحول التحالفات الطبقية والوطنية على الصعيدين الوطني والأهمي لمواجهة هذين الخطرين الداهمين.

● ابتداءً شخص المؤتمر السابع بأن المؤتمر السادس للأمم المتحدة الشيوعية انتهج خطأ يسارياً إنعزالياً غير مبرر وطنياً ودولياً وغير مفهوم من الأوساط الشعبية في عدد من المسائل الجوهرية، منها على سبيل المثال لا الحصر: ٢٨٦

● الموقف من الأمم المتحدة الثانية والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، وبشكل خاص من جماهير هذه الأحزاب، وخوض صراعات غير مبررة وعدم التفتيش عن نقاط الالتقاء معها في مواجهة الأوضاع الجديدة، خاصة وأن الفاشية استطاعت أن تحرز على مواقع مهمة في أوروبا ومنها أسبانيا والنمسا. لقد سارت الأمم المتحدة الشيوعية منذ مؤتمرها السادس وفق الاتجاه الانعزالي الخاطئ والمضر الذي رسمه لها ستالين في الموقف من الاشتراكية الديمقراطية إذ اعتبرها "كتوأم للفاشية"، وضرورة توجيه الهجوم الأساسي نحو الاشتراكية الديمقراطية والقومية الإصلاحية، واعتبار الاتجاه اليساري في الحركة الاشتراكية الديمقراطية الخطر الذي يهدد النضال ضد الإمبريالية أو تفسير الجبهة الموحدة على أنها تحالف سياسي يمكن ويجب أن تقام في كل الظروف من "الأسفل" فقط وبقيادة الحزب الشيوعي فقط ٢٨٧. ولا بد من الإشارة إلى أن أحزاب الأمم المتحدة الثانية هي الأخرى لم تكف عن اعتبار الأحزاب الشيوعية أو البولشفية عدوها السياسي الذي ينبغي التخلص منه إذ اعتبرتها الخطر الذي يهدد السلام في العالم ٢٨٨.

● الاعتقاد بأن البروليتاريا في المستعمرات وأشباه المستعمرات قد أحرزت بالفعل قيادة حركة التحرر الوطني، وأن النضال يفترض أن يتوجه صوب إقامة سلطة العمال والفلاحين ضد البرجوازية الوطنية باعتبارها قوة رجعية مكشوفة والنظر إلى جناحها

---

286 VII. Weltkongress der kommunistischen Internationale. Resolutionen und Beschlusse. Verlags- genossenschaft auslaendischer Arbeiter in der UdSSR. Moskau-Leningrad. 1935. S. 3-8.

٢٨٧ ريزنيكوف، أ. الكومنترن والشرق - الاستراتيجي والتاكتيكات. مصدر السابق. ص ٤١٦.

٢٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٦٣.



اليساري كقوة خطيرة للغاية يفترض توجيه النضال ضدها<sup>٢٨٩</sup>. وكان هذا لا يعني سوى أن الفئات المتوسطة في المجتمع لم تعد قادرة على خوض النضال وقيادته، وأن على الطبقة العاملة وحزبها قيادة هذا النضال، "وأن الانتفاضات الوطنية الطافرة في هذه البلدان قد تفتح الطريق أمام تطورها المباشر نحو الاشتراكية وتجنبها مرحلة الرأسمالية، شريطة أن تقدم لها مساعدة حقيقية وجبارة من تلك البلدان التي أقيمت فيها دكتاتورية البروليتاريا.<sup>٢٩٠</sup>

- إهمال العمل بين الشباب والنساء رغم الأهمية البالغة لهذه المجالات، إضافة إلى إهمال العمل بين الفلاحين والمتقنين.
  - التأخر في ممارسة سياسة التحالفات السياسية مع القوى الأخرى لمواجهة الهجوم الفاشي في السياسات الداخلية للدول الأوروبية.
  - التدخل في سياسات الأحزاب الشيوعية الداخلية من جانب الأممية الشيوعية.
  - ممارسة الأساليب والتقاليد القديمة في العمل الحزبي والسياسي وفي الدعاية والتحريض، رغم التغيرات التي طرأت على الأوضاع الداخلية والدولية.
- ومما هو جدير بالإشارة إلى أن ستالين قد طرح ولأول مرة من على منصة المؤتمر السادس للأممية الشيوعية الذي عقد في الفترة الواقعة بين ١٧ تموز والأول من أيلول عام ١٩٢٨، على الحزب والشعب السوفييتي إضافة اللينينية إلى الماركسية، بحيث تصبح مثلاً في ضوء الماركسية-اللينينية باعتبارها ماركسية القرن العشرين، ماركسية عصر الإمبريالية والثورة الاشتراكية. وكانت هذه الخطوة الأولى على طريق إضافة الستالينية إلى اللينينية في المؤتمر السابع للأممية الشيوعية، كما أنه كان وراء القسم الأعظم من الاطروحات التي أقرت في المؤتمر السادس للأممية الشيوعية.<sup>٢٩١</sup>

٢٨٩ المصدر السابق نفسه. ص ٣٨٥.

٢٩٠ المصدر السابق نفسه. ص ٣٦٦.

٢٩١ ملاحظة: صدر في منتصف العقد التاسع من القرن العشرين كتاب باسم "الكومنترن والشرق - الستراتيج والتكتيكات" لمؤلفه أ. ريزنيكوف. وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية من نصير سعيد

• طرح المؤتمر السابع للأمم المتحدة الشيوعية خطأً جديداً في موضوع التحالفات الطبقيّة والسياسية في ضوء التحولات الجارية على الصعيد العالمي، وخاصة في أعقاب وصول الحزب النازي إلى السلطة في ألمانيا في عام ١٩٣٣، رغم أنه فشل في الوصول إلى السلطة في عام ١٩٣٢. إذ عجز الحزب الشيوعي الألماني والحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني عن إيجاد قاعدة متينة للتعاون في ما بينهما لعرقلة مجيء الهتلرية إلى السلطة، رغم وجود أسس غير قليلة كانت تتطلب تحقيق مثل هذا التعاون. وبدأت الأحزاب الشيوعية تمارس

---

الكازمي (عزيز سباهي) ونشر عن مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي في دمشق ودار الفارابي في بيروت في عام ١٩٨٧. وعندما يقرأ الإنسان هذا الكتاب سيصطدم بحقيقة مؤسفة هي أن مؤلف هذا الكاتب، الذي تحدث عن الأممية الشيوعية منذ تأسيسها في عام ١٩١٩ حتى حلها في عام ١٩٤٣ لم يورد اسم ستالين حتى ولا مرة واحدة في هذا الكتاب الذي بلغت صفحاته ٤٣٢ صفحة. وهذا الكاتب يعرف تماماً بأن ستالين قد تسلم قيادة الحزب الشيوعي في عام ١٩٢٤، كما تسلم عملياً قيادة الأممية الشيوعية في أعقاب موت لينين، وأنه قد لعب الدور الأساسي في تحديد الخط العام للحزب ابتداءً من عام ١٩٢٥، وبشكل خاص في تقريره الرئيسي إلى المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي أكتوبر/تشرين أول - نوفمبر/تشرين ثاني ١٩٢٦، ومن ثم في الاجتماع الموسع السابع للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية الذي عقد في موسكو في عام ١٩٢٦ أيضاً. وبالتالي فالمؤلف يرتكب خطأين في آن واحد، وهما: أولاً: تزوير التاريخ من خلال تجاوز الأحداث الحقيقية والشخصيات التي لعبت دوراً أساسياً في مرحلة معينة بغض النظر عن مدى صواب أو خطأ ما حصل منهم، وفي هذا الصدد يكون الكاتب قد تجاوز أو تناسى دور ستالين الأساسي والرئيسي في هذه الفترة قصداً ومع سبق إصرار. وثانياً: أنه يعفي عملياً ستالين، ومع بقاءه بقاءه قيادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، إذ كانا الموجهان الفعليان لسياسة الأممية الشيوعية حينذاك على امتداد فترة وجود ونشاط الكومنترن، من الأخطاء الفادحة التي وقعت في هذه المرحلة. كما أن هذا الأسلوب في التحليل التاريخي لا يقدم الدروس الضرورية والغنية لما نجم عن سيادة عبادة الفرد ودور هذا التقديس للفرد في صياغة القرارات الفردية وفي فرضها بمختلف الأساليب والطرق على الآخرين، أو القبول بها لا تحت تأثير فهم المبادئ بقدر ما هو إيمان وعقيدة بعدم ارتكاب القائد الفرد أخطاءً وأنه الأكثر وعياً وقدرة على فهم وتحليل الأحداث واتخاذ القرارات. وفي هذا تجاوز على الماركسية والمنهج المادي الديالكتيكي والمادي التاريخي، أو المنهج العلمي في التحليل.

سياسات التحالف مع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية وغيرها من القوى الديمقراطية للتصدي لسياسات الحرب وضد وصول الأحزاب الفاشية الأوروبية إلى السلطة في عدد من البلدان الأوروبية، ومنها فرنسا مثلاً. وكانت أحداث عام ١٩٣٤ ومحاولات الوصول إلى السلطة من جانب الأحزاب الفاشية في عدد من البلدان ومنها فرنسا والنمسا وأسبانيا والبرتغال مثلاً. وإن فشل الحزب الفاشي في فرنسا تحقيق ذلك، نجح الفاشيون النمساويون في تحقيق هذا الهدف وتمكنوا من دحر مقاومة العمال الشيوعيين والاشتراكيين وبقية المناضلين ضد الفاشية. لقد واجه المؤتمر السابع للأمم المتحدة هجوماً واسعاً من القوى الفاشية على الدول الأوروبية، فكان عليه أن يتحرك لصد هذه الهجومات ومنع تطور الأحداث باتجاه الهيمنة الفاشية والحرب العالمية الجديدة. وفي ضوء نشاطات اللجنة التحضيرية للإعداد للمؤتمر السابع للأمم المتحدة منذ عام ١٩٣٣/١٩٣٤ قدمت ثلاثة تقارير أساسية إلى المؤتمرين والمراقبين وهي:

• تقرير القائد الشيوعي الألماني وعضو هيئة رئاسة اللجنة التنفيذية للأمم المتحدة الشيوعية فيلهلم بيك (١٨٧٦-١٩٦٠) الذي استعرض فيه نشاط اللجنة التنفيذية خلال الفترة الواقعة بين المؤتمر السادس والمؤتمر السابع للأمم المتحدة مشيراً إلى النجاحات التي تحققت للحركة الشيوعية العالمية من حيث التوسع الأفقي وعدد الأحزاب التي شكلت في الفترة المنصرمة، ثم التطورات الجارية في مواقف الأحزاب من حيث شعاراتها وأساليب عملها منتقداً بعض الشعارات والأساليب المتخلفة والانعزالية التي تلحق أضراراً فادحة بالحركة الشيوعية في كل من تلك البلدان والتي لم تكن تنسجم مع المرحلة الجديدة والتحول الجارية على الصعيد العالمي والمخاطر التي تجابه العالم.

تقرير القائد الشيوعي البلغاري وعضو هيئة رئاسة اللجنة التنفيذية للأمم المتحدة الشيوعية والسكرتير العام للكومنترن جيورجي ديمتروف (١٨٨٢-١٩٤٩) الذي برز فيه المهمات العاجلة التي تواجه الحركة الشيوعية العالمية وأحزابها مؤكداً على الموضوعية الرئيسية للمؤتمر، وهي إقامة التحالفات الشعبية والوطنية لمواجهة مخاطر الفاشية والحرب العالمية المحتملة. وكان على ديمتروف أن يؤكد بأن المهمة ليست في دفاع الشيوعيين عن أحزابهم

وبلدانهم، بل في شن الهجوم على الفاشية والعدو الطبقي ومنعهما من اكتساح البلدان الأوروبية، إذ أن الهجوم وبهذا المعنى أفضل أساليب الدفاع عن النفس والوطن. وقال في تقريره: "بسبب الأوضاع الداخلية والدولية المستجدة، تستحوذ مسألة الجبهة المتحدة المعادية للإمبريالية على أهمية خاصة في كافة البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة. ومن الضروري عند تشكيل الجبهة المتحدة المعادية للإمبريالية، أن يؤخذ بعين الاعتبار، قبل كل شيء اختلاف الظروف التي يجري فيها النضال الجماهيري المعادي للإمبريالية، ودرجة اختلاف نضج حركة التحرر الوطني، ودور البروليتاريا فيها، ونفوذ الحزب الشيوعي على الجماهير العريضة"<sup>٢٩٢</sup>. وإذا كانت الأحزاب الشيوعية تطالب باستمرار في أن تكون القائد للجبهات الوطنية في مختلف بلدان العالم، فإن المؤتمر السابع للأمم المتحدة قد أشار مستوعباً الظروف الجديدة وداعياً الأحزاب الشيوعية إلى عدم التشبث بمثل هذا الموقف، وخاصة تلك الأحزاب الشيوعية الجديدة التي تكونت لتوها في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة والقبول بغير ذلك، إذ دعاها إلى تجاوز هذا المطلب و"<sup>٢٩٣</sup> إلى المساهمة في كافة الأعمال الجماهيرية المعادية للإمبريالية - حتى لو كانت تجري تحت إشراف العناصر القومية - الإصلاحية، والعمل على دعم هذه الأعمال والسعي في سبيل توسيع نطاقها"<sup>٢٩٣</sup>.

تقرير القائد الشيوعي الإيطالي وعضو سكرتارية الأمم المتحدة الشيوعية (١٨٩٣-١٩٦٤) الذي تناول فيه موضوع الحرب والإمبريالية وعلاقتها بالفاشية وأهمية خوض النضال ضدها لضمان إبعاد خطر الحرب واستبداد السلام في العالم.

وفي إطار مناقشات المؤتمر للموضوعات الرئيسية طرحت مجموعة من الأفكار حول النضال الذي تخوضه الشعوب المستعمرة وشبه المستعمرة في سبيل حريتها واستقلالها

---

٢٩٢ ديمتروف، جيورجي. هجوم الفاشية ومهمات الأمم المتحدة الشيوعية في النضال من أجل وحدة الطبقة العاملة ضد الفاشية. في : مجلة الثقافة الجديدة مقالة للدكتور ماهر الشريف. فلسطين والمشرق العربي في نقاشات المؤتمر السابع للأمم المتحدة الشيوعية. العدد ١٢٥. مصدر سابق. ص ٢٩.

٢٩٣ المصدر السابق نفسه. ص ٢٩.

وتطورها الديمقراطي شارك فيه العديد من الممثلين بمن فيهم المندوب الصيني والمندوب العربي. ٢٩٤

• وقد تدرجت الأمم المتحدة الشيوعية في إبراز ستالين كقائد للحركة الشيوعية العالمية من خلال نشاط السكرتارية واللجنة التنفيذية، إذ كان مقرهما في موسكو. وفي المؤتمر السابع للأمم المتحدة أصبحت بشكل واضح عن تنامي دور وفكر وتأثير ستالين على نشاط الأمم المتحدة الشيوعية. فقد جاء في قرارات المؤتمر السابع بشأن الوضع في الاتحاد السوفييتي فقرة تتضمن ثلاثة مؤشرات على بروز شديد لعبادة ستالين بعد البدء بالتحضير له من خلال عبادة شخص لينين، وهي:

• الإشارة الواضحة والصريحة إلى اللينينية-الستالينية في المسألة القومية، بعد أن كان الحديث يجري منذ عام ١٩٢٨ عن اللينينية فقط، وقبل ذلك عن الماركسية فقط.

• التمجيد بالقائد الشيوعي الحكيم والذي ناضل جنبا إلى جنباً مع لينين العظيم، الرفيق يوسف ستالين، وربط انتصار الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي بقيادته الحكيمة، لقد كانت عملية تصعيد ملموسة في عبادة الفرد، عبادة شخص ستالين، التي اتخذت أبعاداً جديدة في الحرب الوطنية ضد الفاشية وفي أعقاب الانتصار عليها.

اعتبار القائد الحكيم الرفيق يوسف ستالين ليس قائداً للحزب الشيوعي السوفييتي والشعب السوفييتي فحسب، بل وقائداً للحركة الشيوعية العالمية وللبروليتاريا في العالم.

فقد ورد في قرار المؤتمر السابع للأمم المتحدة الشيوعية النص التالي: "إن انتصار الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي هو انتصار له مغزاه الدولي، فانتصار الاشتراكية، الذي تحقق للشغيلة والفلاحين التعاونيين في الاتحاد السوفييتي، جاء بدعم من البروليتاريا العالمية، وتحت قيادة أفضل رفيق نضال للينين العظيم، القائد الحكيم لشغيلة العالم

---

٢٩٤ الشريف، ماهر د. فلسطين والمشرق العربي في نقاشات المؤتمر السابع للأمم المتحدة الشيوعية . القسم الأول. في: مجلة الثقافة الجديدة. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٢٥. تشرين الأول/كانون الأول ١٩٨٠. ص ٣٤.

أجمع، الرفيق ستالين، وهو تأكيد على التحول العميق الجاري في وعي شغيلة جميع البلدان، ... ٢٩٥١١.

● وعلى العموم لخص المؤتمر السابع للأمم المتحدة الشيوعية قراراته بالمهام الجديدة التالية، التي يفترض في الأحزاب الشيوعية تحمل عبء النهوض بها في البلدان المختلفة، وهي:

■ العمل من أجل إقامة التحالفات الجبهوية الشعبية والوطنية في ضوء واقع وإمكانات ومستوى تطور الحركة للنضال الدؤوب ضد الفاشية والحرب باعتبارهما الخطرين الداهمين.

■ العمل الجاد للتخلص من تقاليد وأساليب عمل الماضي والتحري عن نقاط التقاء مع قواعد الأحزاب العملية الأخرى، أي الحركة الاشتراكية الديمقراطية.

■ تنشيط العمل بين الشباب والنساء والفلاحين من خلال إعلان الالتزام بالمهام الآتية التي تمس حياة ونشاط ومصالح وظروف عمل هذه الجماعات البشرية الكبيرة.

تعبئة الجماهير الواسعة للدفاع عن أمن وسلامة واستمرار وجود وتطور الدولة السوفييتية الجديدة باعتبارها حصن السلام والأمن والدفاع عن مصالح الشغيلة، من خلال تشديد الكفاح والتعاون في ما بين الحركة العمالية العالمية وحركة التحرير الوطنية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة.

● وفي أعقاب المؤتمر السابع عقدت السكرتارية التابعة للجنة التنفيذية للأمم المتحدة الشيوعية اجتماعات إقليمية غير قليلة، ومنها اجتماعين في عام ١٩٣٦ بحضور مندوبين عن الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية خصصا لدراسة موضوعات عديدة منها قضية تنظيم الصلات والعلاقات في ما بين تلك الأحزاب وبينها وبين مكتب السكرتارية للجنة

---

295 VII. Weltkongress der kommunistischen Internationale. Resolutionen und Beschlüsse. Verlags- genossenschaft auslaendischer Arbeiter in der UdSSR. Moskau-Leningrad. 1935. S. 54.

التنفيذية، ومهمات هذه الأحزاب في البلدان العربية في ضوء قرارات المؤتمر السابع للأمم المتحدة، إضافة إلى بحثها موضوعات مثل الوحدة العربية وفكرة إقامة حزب شيوعي عربي موحد. وعقدًا هذا الاجتماعان باشتراك عدد من أبرز قادة الأمم المتحدة الشيوعية مثل "ديمتروف" و "كوسينين" و "مانوليسكي" ٢٩٦.

- سبيل تعزيز وجود ونشاط الأحزاب الشيوعية في مختلف بلدان العالم لتعزيز النضال ضد الإمبريالية والهيمنة الاستعمارية وفي سبيل استقلال وسيادة تلك البلدان،
- سبيل مساندة الاتحاد السوفييتي كأول دولة اشتراكية مظفرة في العالم والتصدي للدعاية المضادة.

سبيل النضال ضد الحرب والفاشية، خاصة بعد وصول هتلر إلى السلطة وهيمنة الحزب النازي على الدولة والمجتمع والرايخستاغ (المجلس النيابي الملكي الألماني)، كما كان موسوليني في السلطة، إضافة إلى تنامي نشاط العسكرية اليابانية.

تأسيس الجبهات الشعبية بين الأحزاب الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية والقوى القومية الإصلاحية، إضافة إلى تشكيل الجبهات الوطنية في المستعمرات وأشباه المستعمرات بين الأحزاب الشيوعية وأحزاب البرجوازية الصغيرة والقوى القومية الإصلاحية وأحزاب البرجوازية الوطنية المحلية لمواجهة خطر الحرب والفاشية في العالم وضد الهيمنة الاستعمارية على بلدانها.

ورغم كل ذلك لا بد من الإشارة الواضحة إلى عدد من الاستنتاجات المهمة التي لعبت دوراً مهماً في تفكير واتجاهات قرارات وميزت عمل ونشاط الشيوعيين في العالم خلال الفترة التي وجدت وعملت فيها اللجنة التنفيذية للأمم المتحدة الشيوعية أو بعد حلها حتى وفاة ستالين على الأقل، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

---

٢٩٦ الشريف، ماهر د. فلسطين والمشرق العربي في نقاشات المؤتمر السابع للأمم المتحدة الشيوعية . القسم الثاني. في: مجلة الثقافة الجديدة. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٢٦. تشرين الأول/كانون الأول ١٩٨٠. ص ٥١.

١. حقيقة وجود دولة سوفياتية وحزب شيوعي يقود هذه الدولة، وبالتالي، فهو حزب من جهة ودولة من جهة أخرى ملهتان لنضال بقية الشيوعيين في سائر أرجاء العالم ويدفعان باتجاه السعي لإقامة ما يماثل ذلك في بلدانهم.

٢. حقيقة ممارسة دكتاتورية البروليتاريا من جانب الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي واعتبار ذلك شرطاً لا غنى عنه لمن يريد البقاء في السلطة بعد الوصول إليها.

٣. وأن الحزب الذي يريد الوصول إلى السلطة يفترض فيه العمل في ضوء المبادئ اللينينية التي تنص على وحدة الرأي والعمل في الحزب والمركزية الديمقراطية والطاعة الواعية والضبط الحديدي والتخلص من الاتجاهات التحريفية اليمينية واليسارية . . . . .

٤. الدور القائد والرائد الذي لعبه ستالين في الحزب والدولة وفي الحركة الشيوعية العالمية وفي أجزاء أساسية من الحركة العمالية العالمية. ولعب كل من ستالين وقيادة الحزب الشيوعي السوفياتي، دوراً أساسياً في خلق عبادة فعلية للفرد وحالة تقديس غير معهودة إلا في الديانات المختلفة. وقد تركت هذه الحالة بصماتها على سلوك بقية قياديي الأحزاب الشيوعية حيث نشأت حولهم حالة مماثلة تقريباً من القدسية والرؤية الأسطورية التي لا تمت للإنسان بصله. وكانت لها نتائج سلبية عموماً على مجمل الحركة وعلى فصائلها المختلفة في مختلف البلدان التي وجدت فيها أحزاب شيوعية مرتبطة بالأممية الثالثة، أو ضمن حركتها. وإذا بدا للبعض بأن لهذه الظواهر جوانب إيجابية في فترات أو مراحل معينة فأنها قد حملت معها جوانب سلبية أيضاً والتي لم يلتفت لها كل الشيوعيين وبمستوى واحد إلا بعد فوات وقت طويل، ولم تستفد من دروسها سوى غالبية الأحزاب الشيوعية الأوروبية ومجموعة غير كبيرة من الأحزاب الشيوعية في بلدان العالم الثالث حتى الآن.

٥. الخلل الفكري الكبير الذي ساد الأممية الشيوعية، سواء قبل أم حتى بعد المؤتمر السابع، إزاء أحزاب الأممية الثانية باعتبارها الخطر الأعظم على الحركة الشيوعية والشعوب، وخاصة أجنحتها اليسارية، في الممارسة العملية وضد المختلفين في الرأي مع



الأحزاب الشيوعية. ولم يكن الموقف إزاء البرجوازيات الوطنية وأحزابها باستمرار صائباً، بل تلبسته الهواجس الشديدة في بلدان المستعمرات وأشباه المستعمرات والشدة في التعامل والقسوة في النقد، مما أوجد أوضاعاً صعبة، خاصة وأن الأحزاب الشيوعية كانت تسعى لإقامة جبهات شعبية من الأسف بهدف قيادتها والتأثير من خلالها على الأحزاب الأخرى. ورغم حصول تحسن نسبي في هذا الموقف في أعقاب المؤتمر السابع للأمم المتحدة، ولكنه كان في الممارسة العملية ينطلق من الرؤية الستالينية المتطرفة للبرجوازية والبرجوازية الصغيرة في مختلف البلدان، بما فيها البلدان المتخلفة التطور.

## الفصل السادس

### الحزب الشيوعي العراقي بين التأسيس

#### ونهاية الحرب العالمية الثانية

لم يكن تأسيس الحزب باسم "الجمعية ضد الاستعمار" عملية سهلة، رغم كون الاسم لم يكن يعني شيئاً استثنائياً في العراق بسبب النضال الذي كان وما زال حينذاك يتواصل ضد الاستعمار وضد استغلال العراق من جانب بريطانيا. ولكن طبيعة هذه اللجنة لم تكن سراً على المجموعات المحيطة بالعمل أو القوى السياسية ذات الاحتكاك بالنضال الوطني. وصعوبة تشكيل مثل هذا الحزب تنبع من طبيعة المجتمع العراقي الذي تميز حينذاك بالتخلف الشديد في علاقاته الإنتاجية وقواه المنتجة وفي التعليم والثقافة والوعي الاقتصادي والاجتماعي، خاصة وأن العلاقات العشائرية والتقاليد الموروثة كانت ضاربة أطنابها في صفوف نسبة عالية جداً من سكان العراق، إضافة إلى علاقة الناس الحميمة بالدين ودور مجموعات غير قليلة من رجال الدين وعلمائه في المشاركة بالحملة التي نظمتها سلطات الاحتلال البريطانية في تشويه والإساءة إلى الشيوعية والشيوعيين. ولعب مستوى وعي الشيوعيين ومداركهم العامة واستيعابهم المحدود للنظرية الماركسية وسبل التعامل مع الجماهير والقوى السياسية الأخرى ومع السلطة القائمة والقوى المضادة، إضافة إلى طريقة التعامل في ما بين الحلقات التي توحد لتوها والتي لم تكن بعد قد تعرفت جيداً على بعضها الآخر، وصعوبات الوضع السياسي التي وجدت نفسها فيه، قادت كلها إلى وقوع أول انشطار في اللجنة الحزبية القيادية، إذ قرر كل من يوسف إسماعيل ونوري روفائيل الانسحاب من القيادة الجديدة. ولم يكن هذا الانسحاب أمراً عابراً إذ أنه أثر على ولاء المنظمات الحزبية في مدن الوسط والجنوب لهذه المجموعة أو للجنة القيادية. وكان فهد

حينذاك في طريقه إلى موسكو للدراسة الحزبية. وكان على القيادة التي يقف عاصم فليح على رأسها باعتباره سكرتيراً منتخباً لها، أن يعيد ترتيب أوضاع القيادة. فبادر فعلاً إلى استكمال بنية اللجنة المركزية بإضافة زكي خيري ويوسف متي إليها، وهما من تشكيلة زكي خيري المنفردة والتي كانت لها قبل ذلك معرفة وعلاقات متينة مع الآخرين. وعليه أصبح قوام اللجنة المركزية على النحو الآتي:

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في عام ١٩٣٥ ٢٩٧

عاصم فليح	السكرتير
مهدي هاشم	مسؤول الفرات الأوسط
قاسم حسن	مكلف للمشاركة في المؤتمر السابع
زكي خيري	مسؤول جنوب العراق والعمل في الجيش
يوسف متي	مسؤول بغداد
فهد	مرسل إلى الدراسة الحزبية

وقعت على عاتق اللجنة المركزية مسؤولية ومهمة النهوض بأعباء قيادة الحزب الجديد حيثما وجدت منظمات حزبية والعمل من أجل توسيعها والتأثير في الأحداث السياسية الجارية، أي كان عليها العمل بعدة اتجاهات في آن واحد، وهي: العمل في المجالات العمالية والنقابية والحركة الجماهيرية، العمل في الجيش، والنشاط الدعائي والتحريضي، ومنها إصدار صحيفة الحزب والنشر في الصحف الأخرى، ملاحقة الوضع السياسي والتأثير في عدد من الفعاليات السياسية التي كانت تجري حينذاك، ومنها انتفاضة الفلاحين في سوق الشيوخ والفرات الأوسط عموماً، خاصة وأن الناصرية كانت أحد المواقع المهمة للطلاقات الماركسية قبل ذلك وللحزب الجديد. وكان العراق في هذه الفترة في حركة سياسية دائبة،

٢٩٧ قارن: بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٨٩

كما بدأت الحكومة منذ عام ١٩٣٤ بشن حملات واسعة ضد الوطنيين وقوى المعارضة السياسية وأجرت محاكمات للشيوعيين ومن اتهمتهم بالتحريض ضدها وبالتأييد للحركات الفلاحية، وكان من بينهم قاسم حسن، في الناصرية، وحكمت على بعضهم أحكاماً مختلفة. لقد هبّ الفلاحون العراقيون في الوسط احتجاجاً على السياسة التي واصلتها الحكومات العراقية المتعاقبة، وقبلها سلطات الاحتلال البريطانية، في جباية حصة الدولة من المحاصيل الزراعية (الضريبة) عبر وكلاء أو سراكيل يقومون بهذه المهمة مقابل حصولهم على ما يعادل خمس تلك الحصة من الفلاحين قبل وصوله للدولة. كما كانت الحكومة قد شرّعت في هذه الفترة قانون التجنيد الإجباري الذي رفضه الفلاحون والمستحون على الأرض الزراعية على حد سواء. وحصل تحالف بين العشائر في مواجهة الحكومة ومساندة قوى المعارضة في بغداد. لقد كانت أوضاع الفلاحين الاقتصادية والمعيشية بائسة حقاً، كما كان يصعب عليهم القبول بالتنازل عن مشاركة أبن أو أكثر في النشاط الاقتصادي وإعالة العائلة لصالح الخدمة العسكرية. وكانت السلطة قد أغلقت الصحف ونشرت الإرهاب في البلاد كما وجهت قوات الجيش لقمع انتفاضة سوق الشيوخ وإخماد التحركات الفلاحية وتحالف القبائل الذي نشأ حينذاك للتعاون مع قوى المعارضة الحكومية في بغداد. ويجب أن لا يغيب عن البال بأن الفلاحين قد لاحظوا بأن الحكومات المتعاقبة كانت تستخدم الجيش لإخماد التحركات الشعبية الفلاحية في أي مكان من العراق، وبالتالي كانت خشيتهم من تنامي قوة الجيش بأبنائهم الذين يجبرون على توجيه البندقية إلى صدور عشائريهم. وفي الوقت الذي ساهم الحزب بفعالية ملموسة في تحريض وتعبئة الفلاحين للنضال ضد سياسات الحكومة، كان عليه أن يواصل دعمها أيضاً، فأصدر لهذا الغرض بياناً نارياً تحت شعار: "إلى الثورة! إلى السلاح! إلى الكفاح!" موجهاً إلى جماهير الشعب، "واختتم البيان بالنداءات التالية:

١. فلتسقط كافة الضرائب والديون الحكومية!

٢. فلتسقط كافة الاتفاقات والمفاوضات!

فليسقط الاستعمار وأعوانه من الخونة والمرتشين!

يجب توزيع الأراضي الأميرية على صغار وفقراء الفلاحين<sup>٢٩٨</sup>. وتشير صياغة النداءات إلى غياب التمييز الواقعي المطلوب بين المفاوضات ونتائجها التي تتجلى في الاتفاقيات أو الاتفاقات المحتملة، وكذلك عدم التمييز بين مختلف الضرائب التي تفرض على أفراد المجتمع، إذ المطالبة بإلغاء كافة الضرائب أمر غير معقول وغير ممكن أيضاً. وهو تعبير عن مستوى المعرفة والوعي عند الكادر حينذاك.

• بعدها أصدر الحزب بياناً عاماً وشاملاً لم يطرح فيه قضايا الفلاحين في سوق الشيوخ والفرات الأوسط فحسب، بل طرح فيه المهمات الأنية التي كان يراها ضرورية لمواجهة الوضع في العراق والتي تجلت في بيان "لجنة مكافحة الاستعمار"، باعتبارها مهمات ملحة وقابلة للتنفيذ. وأغضب البيان حكومة طه الهاشمي التي كانت قد تشكلت لتوها، أي في ١٧ آذار/مارس من عام ١٩٣٥، وفي أعقاب استقالة وزارة المدفعي الثانية في الخامس عشر من آذار/مارس من نفس العام. وكلف رشيد عالي الكيلاني بوزارة الداخلية ونوري السعيد بوزارة الخارجية وجعفر العسكري بوزارة الدفاع، بعد أن فشلت وزارة المدفعي الثانية في معالجة المشكلات الفلاحية والتعامل مع تحالف القبائل الذي تشكل قبل ذلك مسانداً للمعارضة في بغداد، التي جربت بدورها العنف لمعالجة تلك المشكلات، في حين ورطت الحكومة الجديدة الجيش بقيادة الفريق بكر صدقي العسكري من جديد في التصدي للمحتجين وتوجيه نيرانه ضد الفلاحين وأبناء العشائر. وأدت تلك الحملة العسكرية والمواجهة غير المتكافئة والقسوة التي مارسها بكر صدقي إلى سقوط ضحايا كثيرة خلال أحداث الفترة ١٩٣٥-١٩٣٦ في الوسط والجنوب. ولم يمض وقت طويل على ذلك البيان حتى صدر العدد الأول من جريدة "كفاح الشعب"، في وقت كانت الصحافة الوطنية العلنية قد منعت من الصدور بقرار من الحكومة، ولكن الجريدة لم تكن تحمل احتجاجاً ضد الحكم أو تأييداً للفلاحين فحسب، بل حملت على صدرها مسالتين أساسيتين أو قنبلتين اثارتا الحكومة والسفارة البريطانية في العراق، وهما:

---

٢٩٨ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. ص ٤٢.

• الإعلان عن وجود ونشاط الحزب الشيوعي العراقي، حيث حمل العدد الأول اسم الحزب على صفحته الأولى.

الإعلان عن كون الحزب يشكل جزءاً من الحركة الشيوعية العالمية عملياً ورفع لهذا الغرض شعار "يا عمال العالم اتحدوا"، إلى جانب شعار "يا عمال العراق اتحدوا".

• كما ثبت الحزب في بيانه الأول وأعلن عن:

اعتماده العنف والقوة في مواجهة الإمبريالية والطبقة الحاكمة، حيث أشير في افتتاحية العدد، التي كما يبدو، قد كتبها حينذاك، عاصم فليح، إلى أن الحزب "... يعتمد القوة والعنف لأنه يعلم جيداً بأنه ليس هناك دولة إمبريالية تعطي بمحض إرادتها الحقوق للشعوب المستعبدة كما أنه ليس هناك طبقة تتخلى عن امتيازاتها سلمياً ... إنه يعتبر نفسه حارساً على مصالح جماهير العمال والفلاحين ويرى من واجبه إنهاء هذه الجماهير من أجل الدفاع عن عدالة قضيتها ورفع مستواها لممارسة الكفاح الطبقي الواعي"<sup>٢٩٩</sup>.

تبنيه الشيوعية ونضاله في سبيل إقامة العدالة الاجتماعية.

ويبدو أن ما تردد بين أوساط الشيوعيين منذ ذلك الحين حتى الوقت الحاضر حول موقف رشيد عالي الكيلاني من جريدة كفاح الشعب كان صحيحاً حين قال، بعد قمع انتفاضة الفلاحين في الوسط والجنوب وبعد عثوره على نسخة من جريدة الحزب الشيوعي على منضدته في الوزارة، ما يلي: "إن هذه الوريقة أشد خطراً من ثورة سوق الشيوخ، فإذا ما نبت جذور أفكارها فسيستحيل علينا قلعها"<sup>٣٠٠</sup>.

أثارت هذه النشاطات المكثفة والمتتالية مخاوف السلطات الحكومية والأمنية من تنامي نشاط الشيوعيين وازدياد تأثيرهم على الأحداث الفلاحية فقررت توجيه الضربة للحزب الفتي من أجل شل نشاطه، وبالتالي إعاقته نموه وتطوره. وكانت المعلومات قد تجمعت ووصلت إلى الحكومة العراقية وقوى الأمن المحلية والبريطانية عن ثلاث مسائل أساسية هي:

٢٩٩ خيرى، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر أبق. ص ٣٨.

٣٠٠ خيرى، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٣.

١. عن وحدة الشيوعيين وتنامي نشاطهم الفكري والسياسي وازدياد تأثيرهم في مجموعات غير قليلة من الشباب والطلاب والعمال، إضافة إلى تأثيرهم في مناطق الفلاحين. بداية بروز نشاط للحزب في الجيش، خاصة وأن النشاط في هذا المجال لم يكن مستوراً تماماً.

وجود علاقة فعلية بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي والحركة الشيوعية العالمية والأحزاب الشيوعية العربية وإيران من خلال المعلومات التي قدمها الجاسوس عبد الحميد الخطيب إلى القنصلية البريطانية في إيران بعد عودته من المشاركة في دورة دراسية حزبية في موسكو، إضافة إلى المعلومات التي كانت تصلهم من جواسيس النظام والأمن البريطاني.

حفزت هذه المعلومات السلطة وأجهزة الأمن على تشديد المراقبة وتوجيه ضربة قاسية للتنظيم المدني، ثم توسيع المراقبة على النشاط الشيوعي في الجيش. إذ أنها استطاعت خلال أعوام ١٩٣٥-١٩٣٧ توجيه ضربات حادة إلى تنظيمات الحزب الفتية في القطاعين المدني والعسكري، أدت بدورها إلى شل العديد من التنظيمات والنشاطات، كما تخلى البعض من قادة الحزب، وبشكل خاص السكرتير. فبعد اعتقال عاصم فليح بفترة وجيزة في عام ١٩٣٥ تخلى الرجل عن العمل الحزبي وكف عن النشاط السياسي وقدم تعهداً بذلك لأجهزة الأمن العراقية مما ساعد على إطلاق سراحه. وبعد عودة قاسم حسن من موسكو بفترة من الزمن اعتقل هو الآخر وتخاذل أمام أجهزة التحقيقات الجنائية العراقية وتخلى عن حزبه وسلم المعلومات التي لديه عن الحزب إلى تلك الأجهزة. وتم تدريجاً اعتقال بقية القيادة، وكان آخرهم زكي خيري، الذي استطاع بصموده إيقاف حملة التداوي والسقوط أمام الأجهزة الأمنية. ولكن الضربة الأساسية التي تلقاها الحزب كانت في الجيش، حيث تم اعتقال حوالي ٦٥ عسكرياً من مجموع ٢٠٠ عسكرياً كانوا ضمن التنظيم الشيوعي

حينذاك، وحكم على ثلاثة منهم بالإعدام ونفذ بهم الحكم فعلاً، كما حكم على آخرين بأحكام مختلفة ومنهم زكي خيري ورفاقه<sup>٣٠١</sup>.

ومع ذلك، ورغم الضربات القاسية لم تستطع أجهزة الدولة الأمنية إيقاف الزرع الجديد الذي نبت في التربة العراقية الخصبة والطيبة ذات المياه العذبة، أفكار الحرية والديمقراطية والمعاداة للإمبريالية وفي سبيل العدالة الاجتماعية والاشتراكية والشيوعية، كما لم تستطع تصفية كل التنظيمات التي وجدت حينذاك، سواء في القطاع المدني أم العسكري. ولهذا أمكن مواصلة العمل، ولكن بصعوبات بالغة، رغم أن الشيوعيين وجدوا متنفساً لهم بعد انقلاب بكر صدقي العسكري في عام ١٩٣٦، حيث أطلق سراح المعتقلين منهم وبرز نشاطهم في النشر الصحفي. لكن هذه الفترة لم تدم طويلاً، فإلى جانب اتسام نشاط الحزب باليسارية والانعزالية والصبيانية الواضحة أحياناً غير قليلة لا إزاء الحكم فحسب، بل وإزاء جماعة الأهالي التي ساندت الحكم وشاركت فيه ثم تخلت عنه سريعاً، (وهي مسألة اعتيادية بالنسبة لحزب جديد يحمل مثل تلك الأفكار والاتجاهات غير المعهودة في المجتمع العراقي سابقاً، كانت أجهزة الأمن تجمع المعلومات عن نشاط الشيوعيين لتوجه الضربة لهم. لقد كان الحكم الانقلابي الجديد يحمل في بنيته بذرة الدكتاتورية العسكرية والانفراد بالسلطة الجديدة، والرغبة الواضحة في ممارسة العنف إزاء المعارضة، إذ جرى تلمسها مباشرة بعد الانقلاب حين أوعز إلى الجماعة التي اعتقلت جعفر العسكري إلى تصفيته قبل وصوله إليه، علماً بأنه كان يحمل رسالة من الملك غازي أولاً، كما أنه كان زميلاً له في الجيش وابن قريته، ولكنه كان، كما يبدو، غريماً أيضاً. وتغلبت هذه بذرة الاستبداد على الجانب الديمقراطي في المجموعة الحاكمة، فوجهت ضربات غير قليلة للشيوعيين والديمقراطيين وغير المتفقيين معهم. وقادت هذه السياسة إلى تدبير مؤامرة تمت بقتل بكر صدقي فعلاً وانتهيار الحكم العسكري، الذي تسبب بدوره بهجوم جديد على الشيوعيين، وخاصة على العسكريين منهم، بعد أن انكشفت مواقع الشيوعيين وأصدقاء الحزب في

---

٣٠١ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٣٩.



الجيش لأجهزة الأمن. وحول سياسات الحزب التي اتسمت باليسارية والانعزالية حينذاك كتب زكي خيري يقول بأن فهد عندما عاد إلى الوطن " وجد أمامه حالة الحزب المشتتة وأمام مناخ فكري يتسم باليمينية والضبابية"<sup>٣٠٢</sup>. وإن لا جدال في كون الحزب في هذه الفترة كان ما يزال يعيش في شيء من ضبابية الفكر والسياسة وقلّة التجربة، إلا أن سياسة الحزب لم تكن في كل الأحوال يمينية، بل يسارية انعزالية واضحة، تجلت في أكثر من موقف، بما فيه الموقف من جماعة الأهالي أو مضمون البيانات التي صدرت عن الحزب، بما فيه موضوع العنف. ولكن كانت اتجاهات زكي خيري منذ البدء يسارية، وأن تقلبت أحياناً بين اليمين واليسار. وقد أشار إلى هذه الحقيقة في أكثر من مكان في كتابه الأول "دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي" وكتابه الثاني "صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم". ولهذا وجد نفسه مبتعداً عن الحزب فترة غير قصيرة عندما كان فهد على رأس الحزب.

ورغم النشاط الفكري والسياسي للحلقات الماركسية قبل تشكيل الحزب، ومن ثم بعد تشكيله، وإصدار البيانات العديدة حول الكثير من المناسبات المختلفة، فإن تلك البيانات، المتوفرة عن تلك الفترة تشير إلى أن الحلقات لم تنطرق، وكذلك الحزب، بأي شكل من الأشكال إلى المجزرة الوحشية التي قادها بكر صدقي العسكري، بأمر من وزارة رشيد عالي الكيلاني، ضد الحركة الأشورية والأشوريين عموماً في عام ١٩٣٣، والتي سقط فيها مئات الناس الأبرياء، ومنها مجزرة قرية سميل. ويبدو أن سبب تجاهل القوى التقدمية والديمقراطية، ومنها الحلقات الماركسية، وفيما بعد الحزب الشيوعي العراقي لهذه المجزرة، هو التعاون الذي كان قد حصل فعلاً بين جمهرة واسعة من الأشوريين والقوات البريطانية وعملهم ضمن قوات اللفي حينذاك، والتي كانت توجه لقمع الحركات المناهضة للحكومة، وربما نشأت قناعة بأن هناك محاولات جادة من جانب القوى الأجنبية على تمزيق وحدة العراق الجديد وتعاون الأشوريين مع هذه القوى. وقد برزت بعض البيانات التي كانت تعتبر

---

٣٠٢ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٥٢.

بعض تلك الحركات وكأنها موجهة من قبل الاستعماريين، وهي التهمة التي وجهت للأشوريين أيضاً، في حين أن مشكلاتهم وخوفهم من المستقبل المجهول هو الذي حركهم ووجدوا المساندة والتأييد من مار شمعون. كما لم تثر الحملات العسكرية ضد الكرد الأيزيديين وغيرهم حينذاك أي احتجاج من جانب القوى الديمقراطية. وهو أمر يعبر عن ضعف الوعي بأهمية رفض مثل هذه الأساليب في معالجة المشكلات الداخلية في العراق. ولكن الحزب لم ينس، وهو أمر صحيح، الاحتجاج ضد الحملات العسكرية التي نظمتها الحكومة ضد عشائر الوسط والجنوب في عامي ١٩٣٥/١٩٣٦، والتي قادها بكر صدقي أيضاً وراح ضحية الحملة مئات الفلاحين الأبرياء.

## المبحث الأول

### فهد والحزب الشيوعي العراقي

ما أن هدأت نسبياً، إذ أنها لم تتوقف، حملة الإرهاب التي شنتها الحكومة العراقية ضد القوى الديمقراطية، ومنها قوى الحزب الشيوعي العراقي، التي ساندت لفترة انقلاب بكر صدقي العسكري وحكومة حكمت سليمان، حتى بدأت بعض العناصر الجديدة في الحزب مع حلول عام ١٩٣٨ تلملم بقايا التنظيمات، التي كانت قد تلقت ضربات قاسية من أجهزة الأمن العراقية، تعيد من جديد بناء الحزب. وتمكن عبد الله مسعود القريني تحقيق نتائج إيجابية بصدد لملمة الكوادر وإعادة العلاقات للعناصر المنقطعة عن الحزب. ودلل هذه الشخصية الوطنية والماركسية المتفتحة على إمكانيات طيبة وجرأة في قيادة العمل الحزبي في ظروف غير ملائمة وبالغة التعقيد، إضافة إلى احتمال تعرضه للاعتقال. وفي ضوء ذلك تسلم عبد الله مسعود عملياً ودون قرارات مسؤولية مركزة النشاط الحزبي، وهو أمر مشروع في ظل تلك الظروف. في هذه الفترة تماماً عاد فهد من الخارج وبدأ محاولاته الجادة واستكمالاً لما قام به عبد الله مسعود، وبالتعاون الوثيق معه، لإعادة بناء الحزب. عاد فهد وكله طاقة وحيوية وإصرار على مواصلة النضال واستكمال المسيرة التي بدأ بها منذ ما يزيد على عقد ونصف العقد من السنين. ولم يكن هذه المرة مسلحاً بتجربته الذاتية

وإمكانياته الفكرية والسياسية السابقة فحسب، بل وبتجربته الجديدة وتجارب الأحزاب الشيوعية والمدرسة الحزبية، كما اغتنى فكراً وسياسياً من دراسته في المدرسة الحزبية ودراساته الذاتية المكثفة، إضافة إلى الحماس الذي بثه فيه وجوده في أول دولة مظفرة للعمال والفلاحين بعد كومونة باريس التي لم تدم طويلاً. ولعبت لقاءاته مع كادحي موسكو والمناطق الأخرى التي زارها وفق برنامج المدرسة الحزبية دوراً مهماً في الحماس الذي تحلى به بعد عودته من الخارج. وبالتالي، كان وصول فهد إلى بغداد بمثابة عملية إسعاف جديّة للكادر الجديد الذي لم تكن له الخبرة الكافية، وأغلبهم أعضاء جدد في الحزب وفي الحركة الوطنية العراقية، على إعادة البناء أو الربط بحيوية وفعالية بين النظرية والتطبيق بما يقلل من الخسائر ويزيد من النفع للحزب. لقد واجه الحزب في هذه الفترة الواقع التالي:

- إرهاب مستمر من جانب وزارة المدفعي التي تسلمت الحكم في أعقاب سقوط وزارة الانقلاب العسكري التي ترأسها حكمت سليمان ضد القوى الديمقراطية، وبشكل خاص ضد التنظيمات الشيوعية في القطاعين المدني والعسكري.
  - تنظيمات حزبية مهشمة، وخاصة في العاصمة بغداد، وبقايا شيوعيين يتحرون عن أفضل السبل لإعادة العلاقات وشد المتبقين بعضهم بالبعض الآخر، إذ كان في مقدمة هؤلاء عبد الله مسعود القريني.
  - وجود عدد مهم من الكوادر النشطة وذات الخبرة النسبية في سجون الحكم الملكي. وكانت المحاكم تصدر أحكامها جزافاً ضد الشيوعيين، وبشكل خاص الحاكم عبد العزيز الأعرجي.
- خيبات أمل واسعة وتزعزع الثقة بالنفس وبالأخريين عند المناضلين وبضعف الاستعداد للعمل الحزبي بسبب الاخفاقات والضربات وبعض الاعترافات أو التخلي عن العمل لدى بعض المسؤولين في التنظيمات الحزبية.
- أجواء التراجع عن العمل السياسي لدى بعض الأوساط الوطنية في صفوف البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة، وخاصة في أعقاب فشل انقلاب صدقي-سليمان.
- ومع ذلك فقد وجد فهد أمامه إلى جانب ذلك وضعاً آخر يبشر بالخير، ومنها:

- وجود مجموعة، وأن كانت صغيرة، من بقايا التنظيمات تسعى مجدداً إلى لملمة الصفوف وإعادة بناء التنظيمات في بغداد، كما أن بعض المجموعات من الشيوعيين في بعض المدن لم تكن قد تضررت كثيراً، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في إعادة البناء، رغم خبرتها المحدودة، ولكنها كانت تتسم بالحيوية والحماس والرغبة في العمل الحزبي والنشاط السياسي.
- وجود أوضاع اقتصادية متردية لم تستطع الحكومة، رغم دعم البريطانيين لها، من تحسين الأوضاع الاقتصادية وتوفير فرص عمل للعدد المتزايد من العاطلين عن العمل، إضافة إلى صعوبة استيعاب العدد المتزايد من الخريجين في دوائر الدولة أو في المشاريع الاقتصادية المحدودة حينذاك.
- وكانت مواصلة سياسة القمع من جانب الحكم الملكي تلقى الكراهية من جانب الشعب كله، وبالتالي كانت الدعوات المضادة لها تلقى تأييداً من الشارع العراقي، وأصبحت الساحة أرحب لعمل الشيوعيين بين الأوساط الشعبية وبين المثقفين في آن واحد. ولكن أجواء الشيوعيين ذاتهم كانت صعبة للغاية بسبب التجربة القاسية التي مروا بها والخيبات التي تعرضوا لها، ولهذا كانوا بحاجة إلى من يمنحهم الثقة بالنفس ويدفعهم باتجاه العمل السياسي الحزبي. وكان مجلس النواب قد أصدر قانوناً جديداً (ذيل قانون العقوبات البغدادي المرقم ٥١ لسنة ١٩٣٨) نشر في جريدة الوقائع العراقية بتاريخ ٩ مايس/آيار ١٩٣٨، نص في مادته الأولى على ما يلي: "يعاقب بالأشغال الشاقة أو الحبس مدة لا تزيد على سبع سنين أو بالغرامة أو بهما كل من حذب أو روج ياحدى وسائل النشر المنصوص عليها في المادة ٧٨ من هذا القانون أياً من المذاهب الاشتراكية البلشفية (الشيوعية) والفوضوية والإباحية وما يماثلها التي ترمي إلى تغيير نظام الحكم والمبادئ والأوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المصونة بالقانون الأساسي"<sup>٣٠٣</sup>. وبهذا بدأت المطاردة الرسمية واليومية للشيوعيين في العراق من جهة،

٣٠٣ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣. ص ٣٤٥.

وأصبحت سياستها تعبر في جوهرها عن، وتدخل ضمن، حملة مكافحة الشيوعية على الصعيد العالمي.

- نمو ملموس للحركة القومية العربية في صفوف الجيش وفي أوساط المثقفين والمتعلمين، وخاصة في دوائر الدولة، بسبب العلاقات التي كانت تربط هذه القوى بالحكم ذاته، إضافة إلى تنامي دور الجيش في الحياة السياسية في أعقاب فشل انقلاب بكر صدقي. وكانت بعض القوى الفاعلة والقريبة من النخبة السياسية الحاكمة قد تبنت الاتجاهات القومية والتي قادت فيما بعد انقلاب رشيد عالي الكيلاني، إذ لم يكن الأخير يختلف كثيراً عن بقية أفراد النخبة السياسية، بل جزءاً منها، وكان أكثر منها يمينية وانتهازية وعداءاً للديمقراطية ولحرية الفكر. فالمعارضة القومية كانت تنطلق في واقع الأمر من الأوساط الحاكمة ذاتها ومن العاملين معها والقريبين منها.

في ضوء هذا الواقع واجهت الحزب مجموعة متكاملة من المهمات الحيوية التي تتوزع على جبهات مختلفة والتي يمكن تلخيصها وفق الوقائع التي ميزت تلك الفترة إلى ما يلي:

المهام المباشرة على صعيد الحزب

- ويمكن تكثيف هذه المهمات في المجال التنظيمي على النحو التالي:
- إعادة بناء الحزب على المستويين القاعدي والقيادي وعلى مستوى القطر وحيثما أمكن من خلال تشكيل خلايا حزبية أو حلقات أصدقاء، وتأمين ارتباطها بالمركز الحزبي الذي أقيم مؤقتاً.
- إيجاد سياج من الجماهير الصديقة للحزب التي يكون في مقدورها حماية الخلايا الحزبية ونشاطها خلال الفترة القادمة.
- مواجهة الانقسامات المحتملة في الحزب والتي يمكن أن تنشأ لأسباب عديدة.
- تعزيز المركزية والانضباط والتماسك في صفوف الشيوعيين وإعادة الثقة بالنفس وبالآخرين بعد تعرضها للاهتزاز خلال السنوات المنصرمة.

- العمل في المجالات النقابية وتنشيط العمل النقابي وتوسيعه والعمل من أجل قيادته والتأثير فيه، إضافة إلى العمل بين مختلف الأوساط الشعبية، وخاصة بين العمال والفلاحين والطلاب والكسبة والحرفيين وغيرهم، بما يعزز قدرة التنظيمات على قيادة العمل الجماهيري. وهذا يتطلب بدوره السعي إلى الربط السليم بين الشعارات أو المهمات الوطنية وبين الشعارات أو المهمات الخاصة بالمصالح المباشرة للفئات المختلفة.
- تأمين تنمية وتطوير العمل الحزبي والسياسي في صفوف الجيش.
- أما مهمات الحزب على الصعيد الفكري فتلخصت بما يلي:
- العمل من أجل نشر الفكر الماركسي-اللينيني بين أعضاء ومرشحي وأصدقاء الحزب وتنشيط الصراع الفكري حول القضايا الرئيسية المطروحة حينذاك.
- زيادة المطبوعات الماركسية باللغة العربية، سواء من خلال الترجمة المباشرة أو الحصول عليها من الخارج.
- توفير إمكانيات تحصين الشيوعيين بما يساعد على مواجهة الأفكار التحريفية والانتهازية واليسارية الانعزالية والشوفينية إلى أذهان قواعده وقيادات التنظيمات الحزبية.
- العمل الحثيث على غرس أفكار الأممية الشيوعية والإخلاص لها والتفاني في سبيلها، إضافة إلى حب واحترام الدولة السوفييتية الجديدة وحزبها الشيوعي في عمليات تثقيف الشيوعيين العراقيين، مع محاولة الموائمة والربط العضوي بين الأممية والوطنية.
- مهمات الحزب السياسية على الصعيد الداخلي والخارجي.
- وتبلورت المهمات السياسية على الصعيد الداخلي في كيفية تعامل الحزب مع القضايا الأساسية التالية:
- الموقف من السلطة السياسية ومن قوى المعارضة العراقية الفاعلة فعلاً في الأحداث الجارية.

- الموقف من الاستعمار البريطاني ومعاهدة ١٩٣٠.
- الموقف من الحرب والفاشية باعتبارهما خطراً يهدد العالم.
- الموقف من المشكلات المحلية، ومنها المسألة الكردية والموقف من الأقليات القومية والدينية.
- الموقف من الصهيونية والنشاط المتفاقم في فلسطين ضد العرب، حيث كان التحالف البريطاني-الصهيوني الدولي، بالارتباط مع وعد بلفور عام ١٩١٧، يمارس دوره ضد العرب من أجل إقامة الدولة العبرية على أرض فلسطين.
- الموقف من قضية الوحدة العربية والتضامن العربي.
- وكل المعلومات الشحيحة الموجودة تشير إلى أن فهداً قد تسلم عملياً المسؤولية مباشرة بعد عودته من الخارج من عبد الله مسعود، رغم عدم الإعلان عن ذلك باعتباره كان عضواً في أول لجنة مركزية للحزب وعاد لتوه من دراسة حزبية وساهم كمراقب في المؤتمر السابع للأمم المتحدة الشيعية وعلى صلة وثيقة باللجنة التنفيذية للأمم المتحدة الشيعية. ولم يكن في مقدور عبد الله مسعود أمام السمات التي كان يتحلى بها فهد إلا القبول بذلك. ولكن فهد لم يبق في بغداد فترة طويلة بعد عودته من الخارج. فبعد أن عزز علاقته بعبد الله مسعود والمجموعة العاملة في بغداد وتيقن من سير عملها، غادرها متوجهاً ومتجولاً في المدن العراقية الأخرى من أجل تحقيق جملة من المهمات والأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- إعادة تنظيم الجماعات المبعثرة في المدن الأخرى التي كانت للحزب تنظيمات سابقة أو أعضاء وأصدقاء فيها من أجل إعادة أو تعزيز علاقتهم بالحزب وبالمركز القيادي الذي كان يسعى إلى تكوينه وبقيادته.
- تأمين توسيع نطاق عمل الحزب لا على صعيد بغداد فحسب، بل وفي المدن الأخرى التي يستوجبها النضال السياسي والتعبئة الجماهيرية للشعارات السياسية التي كان الحزب قد رفعها حينذاك. وكانت أجواء مطاردة الشيوعيين في المدن البعيدة عن بغداد أقل شراسة مما كانت عليه في العاصمة.

• اختيار مجموعة من الكوادر القادرة على مساعدته في عمله القيادي في اللجنة المركزية للحزب وفي المدن الأخرى، وضمان تزويد بغداد بعناصر جديدة من المدن الأخرى. تأمين الموارد المالية المناسبة من خلال التوسع في العلاقات الحزبية وإقامة العلاقات مع الأصدقاء والمؤيدين لضمان ذلك.

دفع أعضاء وأصدقاء الحزب لتنشيط وتطوير العمل النقابي، رغم المشاكل التي كانت تواجه الحركة النقابية بسبب دور الحكومات المتعاقبة في مطاردة النقابيين وقمع إضراباتهم واحتجاجاتهم المهمة التي وقعت في أعوام ١٩٣٦-١٩٣٧ بعد أن كانوا قد حصلوا في فترة حكومة الفريق بكر صدقي، وبدعم مباشر من جماعة الأهالي والشيوعيين، على تشريع قانون العمل رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦، والاستفادة من هذا القانون لصالح العمال. وقد نشطت الحركة النقابية فعلاً في عام ١٩٣٨ وحققت العديد من الإضرابات المهمة.

• وفي ضوء سفر فهد إلى المدن الأخرى لإعادة تجميع وتنظيم الشيوعيين بقى المركز الحزبي بيد عبد الله مسعود، الذي لعب خلال تلك الفترة دوراً مهماً وإيجابياً في بغداد وتمكن من توسيع قاعدة التنظيم، كما وجد نفسه قادراً على إصدار جريدة للحزب بعد التوقف الطويل لجريدة كفاح الشعب، واعتبر نفسه، كما لوحظ من طريقة عمله، المسؤول الأول عن الحزب عموماً أو عن بغداد على نحو خاص. فبادر إلى إصدار جريدة الشراة في شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٤٠ دون العودة إلى فهد معتبراً ذلك أمراً ضرورياً وممكناً وضمن صلاحياته. وفي هذه النقطة نشأ خلاف بين فهد وعبد الله مسعود عندما عاد الأول إلى بغداد. وكان نفس الخلاف قد نشأ قبل ذلك بين فهد وعاصم فليح حول إصدار أول جريدة للحزب باسم "كفاح الشعب"، إذ كان عاصم يريد إصدار الجريدة وكان فهد يرى الأمر متعجلاً. كان فهد يدرك أهمية الجريدة في حياة الحزب الداخلية من جهة، وفي علاقة الشيوعيين بالأوساط التي تتسلم تلك الجريدة وفي تعبئة الناس حول شعارات الحزب وشرح سياسته من جهة ثانية. ولكنه، كما يبدو، كان يرى بأن الخطوة متعجلة للأسباب التالية:

• كانت التنظيمات الحزبية ما تزال في بداية عملية إعادة بناء الحزب، وبالتالي يفترض بالتنظيم الجديد التحلي بالهدوء والابتعاد عن جلب انتباه الشرطة والحكم إلى



نشاط الشيوعيين المنظم والموحد، إذ أن صدور الجريدة كان يعني بأن التنظيمات الحزبية قد استقرت وإمكاناتها قد توسعت وكادها قد نما ومواردها قد تحسنت بما يساعدها على إصدار جريدة مركزية للحزب.

لم تكن الكوادر المؤهلة لمواصلة إصدار الجريدة بمستوى مناسب متوفرة حينذاك بعد الملاحقات والضربات القاسية التي تلقتها قيادة الحزب وكوادره وأعضائه في الفترة الواقعة بين ١٩٣٥ وأواخر ١٩٣٧ وأدت إلى شلّ العديد من التنظيمات الحزبية وإخراج بعضها من دائرة العمل الحزبي.

كان فهد ما يزال بعيداً عن مركز القيادة ومشغولاً بإعادة بناء المنظمات الحزبية واختيار الكوادر المناسبة لمختلف المجالات، وبالتالي كان يخشى من احتمال ارتكاب الهيئة المشرفة على إصدار الجريدة، وهو بعيد عنها، بعض الأخطاء السياسية أو الوقوع بانحراف عن فكر وسياسة الحزب اللينينية في فترة إعادة البناء، خاصة وأن الحزب كان قبل ذاك بفترة وجيزة، أي في عام ١٩٣٦، قبل عضواً في الأممية الشيوعية، التي كانت تستوجب المزيد من اليقظة والحذر في معالجة الكثير من الأمور الفكرية والسياسية والتنظيمية.

وأمكن تسوية الخلاف بين فهد وعبد الله مسعود من خلال استمرار صدورهما، إذ لم يعد مناسباً إيقافها، على أن يلتزم عبد الله مسعود بالعودة إلى فهد في شؤون الجريدة المختلفة، باعتباره المسؤول الأول عن الحزب. وكان الحوار حول الجريدة فرصة مواتية أمام فهد لحسم الموقف بالنسبة للمسؤولية الأولى في الحزب. إذ عمد فهد إلى تأكيد ثلاث مسائل أساسية مهمة، وهي:

١. أنه، ومنذ الآن، يتحمل المسؤولية الأولى في الحزب ويفترض الإقرار بذلك من جانب عبد الله مسعود ومن الآخرين.

وأن الوقت قد حان لتشكيل مركز جديد يحمل اسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، مهما كان أمر تشكيل هذه اللجنة مؤقتاً أو ضعيفاً، إذ أنه يوحى للآخرين بمسؤولياتهم وبوجود مركز يتحمل مسؤولية نشاط الحزب وقراراته ويمنح الشيوعيين

ومؤيدي وأصدقاء الحزب الثقة بالحزب وبأنفسهم. وتزداد أهمية ذلك عندما يتعلق الأمر بالأشراف على جريدة مركزية للحزب يراد من خلالها التعبير عن وجهات نظر الحزب وقيادته وترويج ونشر أفكاره وسياساته وقراراته.

وأن العمل الحزبي واتخاذ القرارات يفترض التشاور بشأنها مع سكرتير الحزب وبعيداً عن التسرع وتعريض عملية إعادة بناء الحزب إلى مخاطر غير مبررة.

وخلال تلك الفترة عمد فهد فعلاً إلى تشكيل قيادة الحزب لتشرف على مجمل عمل الحزب وعلاقاته ونشاطه والصحيفة التي يصدرها. ولم يكن هناك من يمكنه أن يتدخل في تشكيل اللجنة المركزية الجديدة، إذ اعتبر فهد نفسه الخميرة الوحيدة المتبقية والعاملة من اللجنة المركزية السابقة. فعمد في كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٠ إلى اختيار عددٍ محدودٍ من الشيوعيين شكل منهم اللجنة المركزية، وكانت على النحو التالي: فهد السكرتير العام، عبد الله مسعود، وديع طلية، جورج يوسف ستو، نعيم طويق وحسين طه<sup>٣٠٤</sup>. ولم يكن هذا الاختيار قائماً على امتلاك هؤلاء لخصائص استثنائية ومتميزة، بل تركز بالأساس على معايير معينة منها المعرفة المباشرة والثقة بالمرشح لهذا المركز من جانب فهد، والاستعداد للعمل والتنوع بالنسبة إلى المناطق التي يقدمون منها بسبب أهمية الحفاظ على استمرارية علاقاتهم بتلك المناطق التي جاءوا منها. وكان بعض هؤلاء جديداً في الحزب ولكن كانت هذه المجموعة في حينها هي الأفضل بين الموجودين. وفي هذه الفترة من نشاط اللجنة المركزية ووجود فهد على رأسها قامت الجماعات القومية بحركة انقلابية عسكرية تسلمت السلطة التنفيذية بيديها. فكيف كان موقف الحزب الشيوعي العراقي من هذه الحركة الانقلابية؟ وقد أجب عن هذا السؤال في مكان آخر من هذا الكتاب.

---

٣٠٤ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٠٣.

## المبحث الثاني

### فهد وعملية إعادة بناء الحزب فكرياً وسياسياً وتنظيمياً

اتسمت سنوات العقد الرابع في أوروبا ببروز ظاهرتين رئيسيتين أثرتا على وجهة التطور اللاحقة للعالم بأسره ولسنوات طويلة لاحقة، ونعني بهما:

استمرار وجود وتطور الاتحاد السوفييتي وتحقيق نجاحات في البناء الاقتصادي والتعبئة السياسية الداخلية، إضافة إلى تزايد عدد الأحزاب الشيوعية في بلدان جديدة واتساع نشاطها وزيادة تأثير الأممية الشيوعية على الحياة السياسية لتلك الأحزاب وعلى الصعيد الدولي. كما تنامي دور وتأثير الحزب الشيوعي السوفييتي على الأممية الشيوعية وقراراتها ومواقفها السياسية واتجاهات نشاطها.

وصول الحزب النازي إلى السلطة في ألمانيا وتنامي نفوذه في أوساط الشعب الألماني، وتعمد مواقع الفاشية في إيطاليا والعسكرية في اليابان. وتطلع هذه الدول الثلاث، وخاصة ألمانيا واحتكاراتها الكبرى، في الهيمنة على السياسة الدولية وفي إعادة تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري وتغيير النتائج التي انتهت إليها الحرب العالمية الأولى لصالح ألمانيا الرأسمالية النازية. وقد وجدت هذه القوى مؤيدين في خارج ألمانيا أيضاً وفي بلدان غير قليلة، ومنها العراق. وكانت بوادر الدفع باتجاه الحرب قد بدأت تظهر في سياسة ألمانيا وفي علاقاتها مع البلدان المجاورة، كما أن ألمانيا عمدت إلى تعزيز علاقاتها بشكل خاص مع إيطاليا واليابان وأسبانيا.

● وعلى هامش الاتجاه، الذي نحن بصدده، تبلورت في سياسة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي جملة من المظاهر السلبية التي يفترض الإشارة إليها والتي لها، بهذا القدر أو ذاك، علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع دور فهد في العراق، منها:

● تفاقم ظاهرة عبادة الفرد في الاتحاد السوفييتي التي تمثلت بعبادة شخصية ستالين، وخاصة في سنوات العقدين الثالث والرابع وأثناء الحرب العالمية الثانية حتى وفاته في عام ١٩٥٣. واستفاد ستالين من الأجواء المؤيدة له لينزل عبر أجهزة الأمن

السوفييتية أفسى الضربات والتصفيات الجسدية بمن اعتبرهم ضمن الانتهازيين والمحرفين وخونة الحزب والبلاد، في حين كانوا ضمن المجتهدين في الفكر والسياسة والمخالفين له في التحليل والتشخيص ووجهة تطور الاتحاد السوفيتي. وكانت الحملة شديدة وقاسية واستمرت لثلاثة عقود تقريباً.

• تحول الحزب الشيوعي السوفييتي إلى أداة طيعة بيد ستالين ومنفذة لإجراءاته ومتعاونة مع أجهزة الأمن السوفييتية. وأصبح التمييز بين الحزب والدولة متعذراً، وأصبحت قرارات الحزب، أو قرارات ستالين بمثابة قرارات للحزب والدولة السوفييتية في آن.

• تفاقم تبعية الكومنترن ومن ثم الحركة الشيوعية العالمية للحزب الشيوعي السوفييتي ولفرد ستالين باعتباره قائد الحركة الشيوعية العالمية ومرشدها الفكري والسياسي.

تفاقم تباين وجهات النظر والصراعات والنزاعات الحادة بين أحزاب الأممية الثانية الاشتراكية، وأحزاب الأممية الثالثة الشيوعية، باتجاه اليمين واليسار على التوالي، وتراجع فرصة التلاقي والسير في درب واحد، باعتبارهما حزبين لحركة عمالية واحدة على الصعيد العالمي.

• وعلى هامش الظاهرة الثانية تبلورت الاتجاهات التالية التي وجدت تعبيرها في الأحداث السياسية في العراق أيضاً، ومنها حركة رشيد علي الكيلاني:

• ممارسة سياسات استبدادية وعنصرية في ألمانيا موجهة ضد اليهود والفجر (الروما والسنتي) و ضد الشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين وبناء معسكرات الاعتقال لأعداد كبيرة من هؤلاء الناس.

• التحضير لحرب عالمية جديدة وتشكيل التحالف الثلاثي لدول المحور وخوض الحرب فعلاً، ثم انهيار هذا التحالف وسقوط الفاشية على أيدي التحالف الديمقراطي على الصعيد العالمي.

• هيمنة الإمبريالية العالمية على أقسام كبيرة من العالم والتحكم في موارده وأسواقه وحركة رؤوس الأموال.

— تطور حركة التحرر الوطني وتنامي نضالاتها لانتزاع الاستقلال والسيادة الوطنية.

في هذه الفترة عاش فهد في موسكو وشهد بعض التطورات الجارية في أوروبا ثم عاد إلى العراق ليمارس عمله الحزبي. وتؤكد المعطيات التي تحت تصرفنا إلى أن فهد، كما هو حال بقية الكوادر الشيوعية التي درست في الاتحاد السوفييتي في تلك الفترة التي كان يعول عليها في قيادة أحزابها الشيوعية الحديثة التكوين، تأثر كثيراً وإلى حدود بعيدة بالحزب الشيوعي السوفييتي، الذي كان يبني أول تجربة اشتراكية في العالم، وتحت قيادة ستالين، الذي لم يكن قائداً للحزب والدولة السوفييتية في عملية البناء فحسب، بل كان القائد الفعلي للأمم المتحدة الشيوعية بمرمتها. وعندما عاد إلى الوطن كان فهد مشبعاً بالنهج البولشفي السوفييتي أو الستاليني، سواء كان ذلك بالنسبة للعمل السياسي، أم بالنسبة لبناء ونشاط الحزب، إذ كانت قد ارتسمت في ذهنه صورة كاملة تقريباً عن عملية إعادة تشكيل الحزب السري بالصورة المحددة التي طرحتها اللينينية وشدت منها البولشفية الستالينية ودرسها في المدرسة الحزبية والحياة العملية، في بلد كان متخلفاً يعاني من الأمية والجوع والمرض والاستغلال ويعاني من نير الإمبريالية البريطانية ونهبها لخيراتهم. ولم تكن هذه الصورة بالضرورة هي التي كانت في أذهان الشيوعيين الذين لم يغادروا الوطن وتركز عملهم في الداخل، كما كانت دراستهم للماركسية واللينينية والاتجاهات الستالينية الجديدة محدودة تماماً. وهنا نعني بأن فهداً عندما عاد كان مشبعاً بالفكر الاشتراكي السوفييتي من جهة، ومشبعاً بالكراهية للفاشية والحرب المحتملة التي كانت تبدو واضحة في السياسة الدولية من جهة أخرى. وكان لا بد أن ينعكس كل ذلك على طريقة واتجاه نشاطه الفعلي.

ولكن فهد، أثناء محاولاته الجادة والناجحة لإعادة بناء الحزب الشيوعي العراقي فكرياً وسياسياً وتنظيمياً، لم ينس الأخذ بنظر الاعتبار الظروف الذاتية والموضوعية والوطنية الملموسة في العراق عند رسمه لسياسة الحزب<sup>٢٠٥</sup>، رغم أن مجال الحركة الذي تركته له

٢٠٥ فهد. كتابات فهد. حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية. مصدر سابق.

الأممية الشيوعية بشروطها الكثيرة الملزمة لم يكن واسعاً، وكذلك أسس وقواعد اللينينية وتعليمات ستالين حول بناء الحزب البلشفي. إذ كان فهد ملزماً بممارسة تلك الشروط في بناء الحزب الشيوعي العراقي وقواعد العمل التي وضعت له. ولكن فهداً كان مؤمناً بما يقوم به ومقتنعاً بصواب تلك الإجراءات لأهميتها لاستمرار وجود الحزب ونشاطه. إن أسس بناء الحزب التي حددها لينين ووافقت عليها الأممية الثالثة كانت نتيجة نقاش وصراع طويلين في قيادة الأممية الثانية وممثليها في روسيا على نحو خاص، والتي شملت مسائل الثورة الروسية (١٩٠٥) والحزب السياسي للبروليتاريا، وقضايا التحالف بين البروليتاريا والفلاحين، ومسألة دكتاتورية البروليتاريا وقضية الديمقراطية السياسية والنضال البرلماني والديمقراطي، وعلاقة الكفاح الاقتصادي بالكفاح السياسي، والعلاقة بين الإضراب السياسي والانتفاضة المسلحة وأرجحية الثورة البرجوازية-الديمقراطية على الثورة الاشتراكية. ولعبت التجربة الروسية والسوفييتية دورها المباشر في صياغة النظام الداخلي للحزب الشيوعي وفي تحديد شروط بناء الحزب والانخراط في عضوية الأممية الثالثة<sup>٣٠٦</sup>. وجدير بالإشارة إلى أن دراسة القسم الأعظم من مؤلفات ماركس وإنجلز لم تكن ممكنة في تلك الفترة القصيرة ولا الإطلاع على كل الحوارات والنقاشات التي دارت في الأممية الثانية وبين الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية بأجنحتها المختلفة على صعيد روسيا وأوروبا، في حين كان الاطلاع على ودراسة كتابات لينين وستالين متاحين في الاتحاد السوفييتي على نطاق واسع.

بدأ العمل المركز لفهد في قيادة الحزب في العام ١٩٤١. ولا نمتلك حتى الآن معلومات كافية ودقيقة عن نشاطه في الفترة ١٩٣٨-١٩٤٠. ولكن المرجح أن نشاطه في هذه الفترة قد انصب على تجميع وتوحيد الخلايا المبعثرة في مختلف مدن ألوية الوسط والجنوب من أجل شدها إلى الحزب واللجنة المركزية الصغيرة التي كان يقودها السكرتير الأول عبد الله مسعود<sup>٣٠٧</sup>. ومنذ هذه الفترة ارتبط اسم الحزب الشيوعي العراقي بفهد مباشرة، كما اقترن

٣٠٦ المصدر السابق نفسه.

٣٠٧ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي العراقي. ١٤٩-١٥٥.

اسم فهد باسم الحزب الشيوعي العراقي. ولا شك في وجود جملة من الجوانب الإيجابية والسلبية في مثل هكذا ارتباط لا تخفى على متتبعي نشاط الحزب وعلى ما يطلق عليه صواباً بعبادة الفرد في الحركة الشيوعية العالمية والتي سادت الأحزاب الشيوعية عقوداً من الزمن.

كانت الواجبات الملحة التي واجهت الحزب في بداية الأربعينات تتمثل في استكمال بناء الحزب سياسياً وأيديولوجياً وتنظيماً وتحشيد الجماهير حوله، أي السعي لتحويل الحزب إلى حزب جماهيري يمتلك القدرة في التأثير على الشارع العراقي، بعد أن عزل الحزب عن الحياة السياسية العلنية المشروعة. وكان الحزب يفتقر إلى النظام الداخلي وإلى برنامج مرحلي. وكان لأعضاء الحزب آراء وتصورات مختلفة حول مفهوم الماركسية - اللينينية والاشتراكية. وكان فهد يدرك تماماً بأن معظم رفاقه تعوزهم معرفة المبادئ الأولية لهذه النظرية. لذلك بادر إلى نشر سلسلة مقالات في جريدة الشرارة (١٩٤١ - ١٩٤٢) والقاعدة في (١٩٤٣ - ١٩٤٦) وفي مجلتي "المثل العليا" و "المجلة"، عالج فيها المسائل الآتية المطروحة في بداية الأربعينات مثل تحسين أوضاع الجماهير المعيشية والصحية والثقافية والنضال من أجل الديمقراطية وحرية الصحافة. كما عالج مسائل الشبيبة وحقوق المرأة وحقوق الشعب الكردي، ومسائل الجبهة الوطنية وحقيقة الصهيونية وقضية حركة التحرر العربية والنضال ضد الرجعية والإقطاع والفاشية والاستعمار. وكان فهد يسعى من خلال كل ذلك تحقيق ثلاثة أهداف أساسية، وهي: تنوير الشيوعيين وغيرهم بهذه الآراء التي تعتبر في بعضها الكثير جديدة على المجتمع العراقي أولاً، وتحقيق وحدة الرأي الفكري والسياسي لدى الشيوعيين العراقيين ومؤازري الحزب ثانياً، وتنشيط النضال من أجل تحقيق تلك الأهداف ثالثاً. وتبدو هذه الأهداف واضحة من سلسلة المقالات التي نشرها أو دفع إلى كتابتها ونشرها فهد، وشاركه في هذا النشاط حسين محمد الشبيبي. وكانت المعالجات تتضمن تحليلاً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً معمقاً لواقع العراق وسياسات الحكومة والمعالجات المطلوبة لمثل هذه الأوضاع بالمقارنة مع دراسات تلك الفترة، معتمداً في هذا التحليل على المنهج الماركسي العلمي، المادي الديالكتيكي والمادي التاريخي.

وكانت معالجاتهما، ولاسيما فهد، واقعية ومقنعة في مختلف الموضوعات التي بحثا فيها، إذ استطاعت أن تلف حولها كثرة من المثقفين والطلبة، إضافة إلى مجموعات من السياسيين الديمقراطيين والفئات الكادحة الذين وجدوا في تلك التحليلات أسلوباً معمقاً ومنطقياً في التحليل وفي صياغة المهمات.

ومنذ عام ١٩٤١ بدأ فهد يتطرق في مقالاته إلى مفهوم وبناء الحزب وأهمية وحدة الحزب لتحقيق المهمات التي يسعى إليها. ففي هذه الفترة بالذات بدأت بعض النشاطات التكتلية بالظهور في داخل الحزب. وكان الحزب ما يزال يفتقد إلى نظام داخلي مقرر من قبل مؤتمر حزبي. بيد أن فهداً كان يدرك ب "أن المرء يمكن أن يعمل بدون النظام الداخلي أيضاً"<sup>٣٠٨</sup>. إلا أن لينين كان قد اهتم بقضية أخرى، إذ طرح على نفسه السؤال التالي: "بأي شيء نبدأ؟"، وكانت الإجابة عن هذا السؤال شيئاً حاسماً بالنسبة للرفاق العراقيين أيضاً، حين أصدرت اللجنة المركزية الفتية جريدتها المركزية (الشرارة) التي اهدت في ما تنشره بالماركسية-اللينينية.

يبدو أن الأهمية الشيوعية، وبعد أن تعرفت جيداً على سمات وخصائص فهد، بما فيها همته العالية وإخلاصه للقضية التي تبناها بقناعة وإيمان كبيرين، تيقنت من جدارته وقدرته على قيادة الحزب وإعادة تنظيمه، بعد أن عجز الذين سبقوه في الدراسة الحزبية عن مواصلة المهمة. وكان فهد جديراً بتلك المهمة التي نذر حياته في سبيلها.

ومنذ اللحظة الأولى لوصوله إلى بغداد عمل فهد من أجل تأسيس حزب شيوعي من طراز جديد، طراز بلشفي، يلتزم بشروط الانتماء إلى الأهمية الشيوعية بدون قيد أو شرط، واعتبر نفسه الممثل الرسمي للكومنترن. كان انتخاب فهد سكرتيراً عاماً للجنة المركزية بغياب عبد الله مسعود، الذي كان حتى ذلك الحين في السجن، مسألة منطقية، وما كان وجوده سيغير من هذه النتيجة. ويكمن السبب وراء هذا التقدير في الملاحظات التالية:

---

٣٠٨ لينين، ف. إ. الأعمال. الفروقات في الحركة العمالية الأوروبية. في: المجلد ١٦. الطبعة الألمانية. دار

ديتس للنشر. برلين. ١٩٦١. ص ٣٥٤.



١. كان فهد عضواً مؤسساً للحزب منذ عام ١٩٣٣/١٩٣٤، كما كان مسؤولاً عن أكثر الحلقات الماركسية فعالية وجماهيرية، وهي حلقات البصرة والناصرية، التي تميزت بالجهادية والعملية والالتصاق بالناس.

٢. وكان قد أرسل للدراسة الحزبية في ضوء السمات التي كان يتمتع بها، إضافة إلى توسم القيادة حينذاك، إمكانيات فهد على مواصلة النضال على الطريق الذي اختاره.

٣. وكان فهد يتمتع بمستوى فكري وسياسي يفوق كثيراً مستويات بقية الرفاق العاملين في التنظيم، إضافة إلى تجربته التنظيمية والعملية ومعرفته الواسعة بأحوال العراق، إضافة إلى سنه حيث كان قد تجاوز حينذاك سن الأربعين سنة.

انتدابه فعلياً من مكتب الأمانة الشيوعية لهذه المهمة.

قناعة الآخرين بقدراته وكفاءته.

وكان فهد يدرك بوعي محدودية عبد الله مسعود وضعف قدراته الفكرية والسياسية والتنظيمية، ولكن ثمن فيه مواصلته العمل وتحمله المسؤولية خلال الفترة ١٩٣٨ - ١٩٤١، إلا أن المرحلة الجديدة كانت تتطلب مسؤولاً آخر يمتلك خصائص وسمات أخرى. ويبدو أن عبد الله مسعود لم يكن مقتنعاً بكل ذلك، مما دفعه إلى محاولة عقد مؤتمره الخاص الذي بحثنا فيه في موقع آخر من هذا الكتاب.

• عقدت اللجنة المركزية للحزب بقيادة فهد اجتماعاً خاصاً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٢، أي بعد عودة فهد من الاتحاد السوفييتي، لمعالجة موضوع الانشقاق وتأمين مواصلة العمل، وكذلك العمل من أجل إعادة الشيوعيين الذين ذهبوا مع عبد الله مسعود إلى الحزب ثانية والقيام بجولات في المدن العراقية المختلفة حيث توجد فيها تنظيمات للحزب. كما قدم فهد في هذا الاجتماع تقريراً سياسياً عاماً، نشرته جريدة "القاعدة"، باعتبارها اللسان الجديد الناطق باسم اللجنة المركزية في عدد كانون الثاني/يناير ١٩٤٣. بدأ التقرير بمقدمة حول الأوضاع السياسية في العالم، جاء فيه ما يلي: "إن الرجعية المحلية والأجنبية لا تسمح لها مصالحها الطبقية طبعاً أن تغمض عينها عن كفاحنا المجيد ولكن الأعمال البطولية التي قام ولا يزال يقوم بها الجيش الأحمر وعظمة الاتحاد السوفييتي

الجبار التي باتت جلية ساطعة لكل ذي عينين مهما كان بهما من رمد وزعامة الاتحاد لجبهة الشعوب الديمقراطية العالمية وعبقرية زعيم البروليتاريا العالمية الرفيق ستالين من جهة ونضالنا المجيد الذي أعلنه حزبنا ضد الرتل الخامس الأثيم ومن النازية والفاشستية المجرمتين ومركزة نشاطاتنا وأيماننا وتقوية الرفاق جميعا ومكان العراق في جبهة الديمقراطية العالمية من الجهة الثانية كل هذه كانت عوامل شن هجوم الرجعية المحلية والأجنبية العلني على الحزب الشيوعي العراقي. في مثل هذه الظروف حاول قادر متكئا على مساعدته فاضل ومحمود سمساري الرجعية القيام بأعماله التخريبية لنسف الحزب من الداخل لأعمال الهدم الأثمة في بنیان الحزب الشيوعي العراقي حزب الطبقة العاملة العراقية صوت الجماهير العراقية الوحيد الأمين. ولكن محاولات قادر وفاضل ومحمود خنقت وهي في مهدها بفضل قيادة الحزب الساهرة وبفضل ثورة قاعدة الحزب الواعية على الخونة المخربين. وفي ١٦ آب ١٩٤٢ قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بالإجماع طرد الأعضاء الثلاثة الخونة المارقين فتخلص الحزب من قسم من الانتهازيين الذين أبت انتهازيتهم إلا التماذي في ظلّهم فراحوا يجمعون حولهم مخدوعين طيبين وآخرين لا هم مخدوعون ولا هم طيبون وأطلقوا على هذا أسم "المؤتمرين" الذين لم تتكون نواتهم في الحقيقة والواقع إلا من مغامرين على سلامة الحزب الشيوعي العراقي وعلى مصالح الشعب العراقي"<sup>٣٠٩</sup>. ويتضمن هذا النص جملة من الأفكار والممارسات التي هيمنت على نشاط الحركة الشيوعية العالمية على امتداد عقود طويلة كنا شهودها وساهمنا فيها، ومنها:

- الإصرار على احتكار الماركسية من جانب الأحزاب الماركسية - اللينينية، الشيوعية، واستنكار تبنيها من أي جهة أخرى.
- لا يجوز وجود أكثر من حزب شيوعي واحد يحمل الفكر الماركسي - اللينيني،

---

٣٠٩ فهد. المؤلفات. تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في اجتماعها المنعقد في كانون الأول

١٩٤٢. ص ٣٩٧/٣٩٨.

\* اتهام كل الذين يدعون تبنيهم للماركسية من خارج الحزب الشيوعي بالانتهازية والتحريفية والسطو على الفكر الماركسي والخيانة وخدمة البرجوازية.

وهذه الواجهة في التحليل هي التي ميزت كتابات فهد في قضايا الحزب والأممية الشيوعية، وبشكل خاص في كراسه "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية".

وعلى إثر الانشقاق وفي أعقاب اجتماع اللجنة المركزية تبلورت عند فهد فكرة أصدر كراس يبحث فيه من النواحي الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية أهمية بناء حزب شيوعي من طراز بلشفي في العراق. وانكب فعلاً على إنجاز هذا الكراس في عام ١٩٤٣ مجسداً فيه الرؤية اللينينية - الستالينية لطبيعة وبناء ونشاط أو مهمات الحزب الشيوعي واختلافه من مختلف الأوجه والجوانب عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي. واستخدم طريقة لينين في الإجابة عن أسئلة رفيق شيوعي، وسمي الكراس "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية"<sup>٣١٠</sup>. وتضمن الكراس معالجات للمسائل التالية:

١. حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية.

٢. هل هناك قاعدة ثابتة في التنظيم؟

٣. ما هو واجب الأقلية الصحيحة تجاه الأكثرية الخاطئة؟

٤. الفروق الجوهرية بين الطرق التنظيمية في حزبين شيوعيين أحدهما سري والآخر علني.

٥. جذور الانتهازية.

كانت تلك المسائل تطرح عادة وتثير تساؤلات الأعضاء داخل الحزب الذي لا يمتلك نظاماً داخلياً وبرنامجاً مقرين من قبل مؤتمر حزبي شرعي، كي يهتدي بهما أعضاء الحزب ومرشحيه لنيل العضوية والمشاركة المسؤولة في نشاطات الحزب. وكان فهد يدرك مدى أهمية البرنامج، ولكن ما فائدة مثل هذا البرنامج إن لم يكن هناك الحزب الذي يسعى إلى ترويجه وتنفيذه. لذلك بدأ أولاً بجمع شمل الحزب وتعزيزه وتطوير نشاطه ثم الإعداد لعقد الكونغرس الحزبي الأول الذي يمهد الدرب لعقد المؤتمر الوطني الأول.

---

٣١٠ فهد المؤلفات. حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية. مصدر سابق. ص ١٧-٩٩.

اعتمد فهد في إجاباته عن أسئلة "مقدم" على عدة مصادر أساسية، وهي:

١. كتابات لينين، وبشكل خاص "الأعمال، المجلدين ٣ و ١١، إضافة إلى "الفروقات في الحركة العمالية الأوروبية" و "إحدى المسائل الأساسية في الثورة" و "بأي شيء نبدأ".
٢. كتابات ستالين، "مسائل اللينينية" و "في سبيل تكوين بولشفي".

كراسات خاصة بالمدرسة الحزبية، ومنها: تاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي، قضايا بناء الحزب، الخلافات في الحركة العمالية العالمية، إضافة إلى تلك الكراسات والمقالات التي صدرت عن مكتب الأمانة الثالثة، والخاصة ببلشفة الأحزاب الشيوعية.

خبرته العملية التي تجمعت لديه سواء في المدرسة الحزبية أم في عمله في العراق أم ما اطلع عليه من تجارب أحزاب أخرى في جولاته الأوروبية بعد الانتهاء من دراسته في موسكو، وخاصة خبرة الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الإيطالي والحزب الشيوعي البلجيكي.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن فهداً قد اعتمد على المصادر الرئيسية في كتابات لينين وستالين أو بعض الدراسات الخاصة بالأحزاب الأخرى ومنها الدراسات الخاصة بالأمانة الشيوعية.

وفي معرض بحثه لأهمية وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية والإعلامية أو الدعاية والتحرير كتب فهد يقول: "كانت للينين غاية فاسافر من أجلها إلى خارج روسيا، وكانت تلك الغاية إصدار جريدة وكانت للينين غاية وهي خلق حزب من نوع جديد، حزب بروليتاري خال من الانتهازية ومن نفوذ الطبقات الغربية فأصدر جريدته "أيسكرا" لتضع الأسس لذلك الحزب وتهيئ له، وكانت للينين غاية وهي إسقاط الاوتوقراطية والبرجوازية وتحويل السلطة إلى أيدي البروليتاريا، فخلق الحزب ذا النظام الحديدي المسلح بالنظرية الثورية والخطط الحكيمة، وعندما دقت ساعة الخلاص من الملاكين والرأسماليين برهن هذا الحزب على جدارته في قيادة الطبقة العاملة بأسرها وفي قيادة حلفاء هذه الطبقة واعني

الفلاحين وشعوب مستعمرات القيصرية، وتوجيه هذه القوى المتجمعة لك صرح حكم  
الملاكين والرأسماليين وإقامة دكتاتورية الطبقة البروليتارية<sup>٣١١</sup>.

وبعد أن تطرق فهد إلى دور الحزب الروسي البلشفي وقادته مثل لينين وستالين في  
تحقيق الثورة وإسقاط البرجوازية وإقامة دكتاتورية البروليتاريا، يعرج إلى ذكر شرط من  
شروط الأممية التي يجب أن تلتزم بها الأحزاب الشيوعية ويربط ذلك بنقد شديد موجه إلى  
عبد الله مسعود قائلاً: "قلنا إن الهدف النهائي للحزب البولشفي كما سجلته مناهجه كان  
إسقاط البرجوازية وإقامة الدكتاتورية. ولم يقف حزب شيوعي في العالم إلا على هذا  
الأساس، كما أن ذلك شرط من شروط الأممية الشيوعية. (إن الأحزاب الانتهازية ومنها  
حزب رياض تنكر الدكتاتورية البروليتارية وتتنجب ذكرها في مناهجها كما يتجنب اللص  
ارتياح المكان الذي سطا عليه)،...<sup>٣١٢</sup>.

وانطلاقاً من المبدأ اللينيني في مفهوم الحزب وواجباته في المرحلة الإمبريالية، يواصل  
فهد قوله: "ولكي تستطيع الأحزاب الشيوعية في العالم القيام بتأدية واجباتها في هذه  
المرحلة - مرحلة الإمبريالية - تحتم عليها أن تكون أحزاباً مجاهدة، أحزاباً جماهيرية، لها  
قواعد عامة ثابتة (بالنسبة للدور الذي هي فيه من ادوار نضال الطبقة العاملة) كأن يكون  
الحزب مركزياً - غير مفكك - لكي يستطيع مقارعة العدو الموحد، الرأسمالية الاحتكارية  
(التي تتمثل اليوم بالفاشية) وأن يكون حراً من تأثيرات النفوذ الأجنبي، نفوذ الطبقات  
المعادية، التي تستخدم الانتهازيين مطايا لها داخل الحزب وهكذا يحافظ الحزب على  
وحدته، إذ يظهر الحزب نفسه لا من العناصر الخائنة فقط بل ومن العناصر الثائرة  
والخاملة والمخالفة لمبادئه وتعاليمه أيضاً. وهنا يقتبس فهد فقرة من لينين دون أن يشير  
إلى المصدر: "يقول لينين (عندما تكون البروليتاريا في معارك فاصلة مع البرجوازية من  
أجل السلطة فمن الضروري ليس إقصاء المنشفيك والإصلاحيين والتورانيين "منشفيك

---

٣١١ فهد المؤلفات. حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية. ص ٣٥.

٣١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٣٦.

إيطاليا" فحسب بل قد يكون من المفيد أيضاً إقصاء شيوعيين طبيين قد يتذبذبون أو يكشفون عن ميل التذبذبات نحو الوحدة مع الإصلاحيين. يجب إقصاء هؤلاء عن جميع المراكز ذات المسؤولية في الحزب)، أن يتبع أشكال التنظيم التي تمكنه من استغلال جميع الإمكانيات في العمل، أن يدرّب قاداته وكادره تدريجياً يجعلهم أهلاً لقيادة حزب مفروض عليه أن يقوم بدور الطليعة، أن يسير على قاعدة المركزية الديمقراطية، أن يأخذ بقدر المستطاع (عندما يكون في حالة سرية أو في ظروف خاصة) بمبدأ المركزية الديمقراطية، وأن يتقيد بقواعد عمومية تقررها الأمانة الشيوعية وأن لا يبني تنظيمه الحاضر فقط دون الاحتياطات للطوارئ<sup>٣١٣</sup>.

ومن أجل نقل أسس البلشفية إلى رفاقه وتثبيتها في منظمات الحزب من خلال الحدث التاريخي الملموس، ولكي يبرهن على أن اللجنة المركزية لمسعود والمؤتمر الذي أنتخبه قد وضعوا أنفسهم خارج صفوف الحزب، تطرق فهد إلى تاريخ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي بقوله: "إن الحزب البلشفي حزب في الحكم لديه جميع الإمكانيات السياسية والاقتصادية والثقافية، أنه استطاع أن ينظف صفوفه وبلاده من التيارات الانتهازية وأظهر أصحابها فيما بعد كخونة مخربين، إنه خاض معارك طبقية وحروباً أهلية وتحررية صلبت عود رجاله وقاداته وحنكتهم وجعلتهم محترمين محبوبين ومطاعين، وأصبح ما يقوله قائدهم الأكبر ستالين، وما يأمر به، واجبا مقدسا وأمرام مطاعا ليس فقط من قبل أعضاء الحزب والطبقة البروليتارية السوفييتية والشعوب السوفييتية بل من البروليتاريا العالمية والشعوب"<sup>٣١٤</sup>. (الخطوط الداكنة من وضع المؤلفين). ويمكن للمنتع أن يلاحظ هنا بأن فهد كان على علم بأن ستالين قد نظف الحزب والبلاد من التيارات الانتهازية...، التي لم تكن تعني سوى أحد أمرين: إما الطرد من البلاد أو التصفية الجسدية. وأن هذه الإجراءات عادلة لأنها تخلص البلاد من الخونة المارقين. ولكن تهمة الخيانة والعمالة، التي

---

٣١٣ المصدر السابق نفسه. ص ٣٧.

٣١٤ المصدر السابق نفسه. ص ٣٨/٣٩.

اعتقدنا بها، هي في الواقع لم تكن سوى وجهات نظر فكرية وسياسية مخالفة لوجهة نظر ستالين أو قيادة الحزب الشيوعي السوفييتي أو حتى أعضاء في اللجنة المركزية للحزب. لقد هللنا جميعاً ليس في وقت التطهيرات تلك، إذ لم نكن جميعاً قد ولدنا أساساً، ولكن حتى بعد ذلك لإيماننا بأنه الطريق الوحيد، وكنا على خطأ جسيم.

ورغم تأكيده ضرورة الالتزام المطلق بمبادئ وقرارات الكومنترن والحزب البلشفي، يلمح فهد إلى وجود شيء من الاستقلالية لدى تلك الأحزاب، إذ كتب يقول: "إن الأحزاب العمالية تدرس تنظيم الحزب البلشفي وتعتبره (العنوية منها) أعلى أشكال التنظيم وتقندي به، لكنها لا تقلده تقليداً أعمى لا يتفق وظروفها الخاصة الذاتية منها والموضوعية"<sup>٣١٥</sup>.

• لا شك في أن الأحزاب الشيوعية كانت تتمتع ببعض الاستقلالية في صياغة جملة من مهماتها اليومية وسبل التعامل مع القوى الأخرى، ولكنها لم تكن مستقلة قطعاً في قضايا اعتبرت قرارات ملزمة للجميع، ويضمنها شروط العضوية في الأممية الثالثة، راجع الملحق رقم (١). ويمكن في هذا الصدد إيراد الكثير من الأمثلة، ولكننا نقتصر على ثلاثة أمثلة مهمة، وهي:

• اسم الحزب الشيوعي المصري: بذل الشيوعيون المصريون محاولات فاشلة للاحتفاظ باسم حزبهم القديم، الحزب الاشتراكي وعدم تبديله إلى الحزب الشيوعي بحجة واقعية هي أن تبديله بالشيوعي لا يلائم البلد. بيد أن الكومنترن أصر على أن الانتماء لا يمكن أن يتم إلا بحمل اسم "الحزب الشيوعي المصري".

• رفض طلب "الجمعية ضد الاستعمار" العراقية الانتماء إلى الكومنترن، إلا بعد تغيير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعي العراقي،. وبعد أن صدر العدد الأول من جريدة "كفاح الشعب" وهي تحمل على صدرها "لسان حال الحزب الشيوعي العراقي" التي حملها قاسم

---

٣١٥ المصدر السابق نفسه. ص ٣٩.

حسن إلى مؤتمر الأومية السابع في عام ١٩٣٥ وكان فهد حاضراً بصفة مراقب، وفي ضوء التغيير قبل الحزب منذ عام ١٩٣٦ عضواً كاملاً في الأومية الشيوعية.

\* وبعد مرور أكثر من عقدين من الزمن على حل الكومنترن، صبت الحركة الشيوعية بقيادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي جام غضبها على الحزبين الشيوعيين الفرنسي والإيطالي واتهمتهما بمختلف النعوت التحريفية والإصلاحية الخ.. بسبب استغنائهما عن مبدأ "دكتاتورية البروليتاريا" في نظامهما الداخلي.

وفي معالجة فهد لموضوع: "واجب الأقلية الصحيحة تجاه الأكثرية الخاطئة" تطرق إلى الأومية الثانية ونشوء الأومية الشيوعية، والتقيد بمبادئها محاولاً تبرير أسس البلشفية وعزل أولئك الذين كانوا يدعون إلى إقامة حزب شيوعي من طراز آخر، يخلو من قواعد ومبادئ المركزية الديمقراطية ودكتاتورية البروليتاريا. ويبدو أن النقاشات الحادة بهذا الخصوص داخل قيادة الحزب كانت ظاهرة بارزة لم يتم حلها بالحوار الموضوعي، بل انتهى إلى عمليات انشقاقية أضعفت الجميع. ولا شك في أن ظاهرة الحوار والتباين في وجهات النظر والصراع حولها تعتبر من الظواهر الصحية التي قمعت في حينها من قبل الحركة الشيوعية العالمية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي. وهي إحدى الأخطاء الفادحة التي ما تزال آثارها باقية حتى الآن، كما تمارسها بعض القوى والأحزاب اللينينية التي لم تتعلم من دروس العقود المنصرمة. وقد وجه فهد اتهاماً لجماعة عبد الله مسعود بأنهم كانوا يرفضون دكتاتورية البروليتاريا والمركزية الديمقراطية من الناحية العملية، ولكنهم يتحججون بـ (دكتاتورية القيادة) وبـ (انقياد اللجنة المركزية للسكرتير) وأخيراً بـ (دكتاتورية الحزب)<sup>٣١٦</sup>. ويدل نقاش فهد مع "الشراريين الجدد"، أي جماعة عبد الله مسعود، إلى وجود ظاهرة صحية كانت تطالب بالديمقراطية داخل الحزب والتقليل من المركزية المشددة التي تفرضها الصيغة البولشفية في حياة الحزب الداخلية، وكذلك الدعوة إلى حرية الانتقاد، وكانت تشير إلى أن من لا يمارس الديمقراطية على نفسه، لا يمكن أن

---

٣١٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦.



يمارسها في الدولة والمجتمع. وكانت أغلب الانتقادات موجهة إلى طريقة فهد في قيادة الحزب. وطرح فهد هذه المسألة بالطريقة التالية: "أما عن أولئك الذين ينشدون مثل هذه الشعارات فأنهم يعرفون ماذا يهاجمون، ويعلمون ماذا يذيعون. إنهم يركزون هجومهم على القيادة، أي على السكرتير، وبالتالي على المركزية الديمقراطية ولكنهم يحتفظون بالديمقراطية لأنفسهم، ويهاجمون المركزية. إنهم لا ينشدون سوى التحرر، يطلبون الحرية، الحرية بشكلها المطلق، بمعناها البرجوازي، بأسلوبها الانتهازي"<sup>٢١٧</sup>. لقد اتسمت الحركة الماركسية في العالم كله بالحيوية والتأثير الكبير عندما تميزت بوجود أكثر من رؤية واحدة إزاء المسائل المطروحة للبحث، سواء كانت قضايا فكرية أم سياسية أم تنظيمية، ولكنها انتهت إلى الجمود أو التيبس ودخلت في أزمة حقيقية عندما سيطر عليها الرأي الواحد ودحرت الآراء الأخرى لا بالحوار، بل بالقوة والتحریم. لقد أدخل لينين جزئياً ذلك في الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي وكرسه ستالين لا في الحزب الشيوعي السوفييتي فحسب، بل في الحركة الشيوعية عموماً، ومنها الحزب الشيوعي العراقي.

وفي موضوع: "الفروق الجوهرية بين الطرق التنظيمية في حزبين شيوعيين أحدهما سري والآخر علني" يعالج المسائل التالية<sup>٣١٨</sup>:

١. الوظيفة في الحزب السري
  ٢. مؤتمر الحزب
  ٣. عضوية الحزب والكادر
  ٤. الكادر الحزبي والكادر القيادي
  ٥. المقررات الحزبية في الحزب السري
- وبعد أن تطرق فهد إلى جملة من الأمثلة من تاريخ البلشفية، ووجه نقداً قاسياً إلى "الفوضويين العراقيين"، انتقل إلى موضوع: "جذور الانتهازية"، محاولاً عزل

---

٢١٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢٨.

٢١٨ المصدر السابق نفسه. ص ٣٧-٣٩.

المناهضين لقيادته أكثر فأكثر، وذلك بإلقاء اللوم ليس على أشخاصهم حسب، بل على انحذاراتهم الطبقية أيضاً، يقول فهد: "إني ذكرت لكم أشخاصا جاؤوا بانحرافات وقاموا بتخريبات، ولكي أذكركم من الظن بأن ذلك لم يكن ليحدث لولا أولئك الأشخاص المعينون، أذكركم من الظن بأن ما حدث وما يحدث في الحزب مجرد أعمال شخصية (لا تيارات وان لم تتبلور بشكلها النهائي بعد) متصلة بحركتنا، وأن كانت غريبة عنها أيديولوجيا. وفي سياق كلامه يطرح فهد فكرة محددة يضعها بين قوسين وبخط داكن، تعبر عن طريقة تفكير ستالينية، إذ يقول فيها: "إني لا أنكر دور الأشخاص في هذه الانحرافات ولكنهم ليسوا مصدرها إنهم نباتات جذورها الراسخة في تربة قطرنا. إن العدو يضحك من عقولنا ويفرح إن نحن حاربنا أوراق الشجرة وأغصانها وتركنا جذورها سالمة. علينا أن لا نكون أغبياء إلى حد اعتبار الأخطاء التي نشأت وتنشأ في وسطنا متأتية عن أولئك الأشخاص فنحاربهم دون محاربة التيارات الانحرافية وتنظيف حركتنا منها"<sup>٣١٩</sup>. وكما يبدو من هذا المقطع أن هذا الخطاب لا ينسجم تماماً مع طبيعة الحركة التي برزت حينذاك، ولا مع مخاطرها على الحزب، ولكنه بشكل عام كان خطاباً ستالينياً يعود للأمية الثالثة ويعبر عن الصراعات التي كان يعاني منها الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي.

وبعد أن يتهم فهد مجموعة عبد الله مسعود، الذين يسميهم بالشراريين الجدد، بالمساومة العلنية والسرية مع السلطة، يقتبس بعض الفقرات من خطاب ستالين الذي ألقاه في الاجتماع الموسع للجنة موسكو ولجنة المراقبة لمنظمة موسكو- للحزب الشيوعي- البولشفي- في ١٩ تشرين الأول عام ١٩٢٩ والذي يعالج فيه مسألة الانحراف اليميني. إنه بذلك يحاول أن يقارن بين (اليمينيين) العراقيين واليمينيين الروس، رغم اختلاف الأوضاع بين البلدين، ويتوصل إلى ما يلي:

١- إن الانحرافات في الأحزاب الشيوعية في الأقطار الرأسمالية، هي ميل، ومن قبل قسم من الشيوعيين للابتعاد عن الخطة اللينينية الثورية والاتجاه نحو الاشتراكية

---

٣١٩ المصدر السابق نفسه. ص ٧٢.

الديمقراطية، وتكليف الشيوعية وفق الاشتراكية الديمقراطية التي هي دعامة الطبقات المستثمرة في حركة العمال.

٢- وإن الحرب ضد الانحرافات يجب أن لا تقتصر على تنحية الانتهازيين وتطهير الحزب منهم، بل أن نحارب الانحرافات كميل خطر جدا له جذوره في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القطر، أي أن نحارب الأفكار التي تنبعث منها الانتهازية.

٣- أن لا ينشغل الثوريون عن الانحرافات باعتبارها خطرا على الحزب، بأعمالهم الحزبية الاعتيادية الآنية دون التفكير بمستقبل الحركة وأهدافها، وبدون الانتباه إلى أن انتصار الانحرافات داخل الحزب معناه ضياع الأمل بتطور الحركة.

٤- وجوب تطهير الأحزاب الشيوعية من المنحرفين باعتبارهم أداة النفوذ البرجوازي- المعادي داخل حزب البروليتاريا، وأن تشن الحرب لا على الانتهازيين المفوضين فحسب بل كذلك على الموفقين.

٥- أن يفرض ضبط حديدي على الأعضاء وخضوع لا شرطي لهذا الضبط وبهذا فقط يمكن تحطيم تكتلات المنحرفين داخل الحزب، بالوقوف ضد هجماتهم لتنفيذ شعار تطهير الحزب الشيوعي من الانتهازيين<sup>٣٢٠</sup>.

وفي مجرى تحليله لجذور الانتهازية، التي يقول عنها بأنها ظهرت في الحزب بشكل انحرافات يمينية ويسارية عن الخطة الثورية اللينينية، حاول فهد أن يرجع أسبابها إلى التخلف الذي يعاني منه البلد، إذ كتب يقول: " ولم يكن من الغريب أن تظهر انعكاسات هذه الانتهازية...، في حزبنا بشكل انحرافات يمينية ويسارية عن الخطة الثورية اللينينية، ولم يكن من الغريب أن تظهر بشكل عنيف وجارف، وفي الوقت نفسه مبهم ومشوش، وما سبب ذلك إلا ظروفنا الذاتية والموضوعية ظروف قطرنا السياسية والاجتماعية، هذا القطر الصغير المتأخر، والجامع في الوقت نفسه لحزمة من متناقضات الامبريالزم، وظروف

---

٣٢٠ المصدر السابق نفسه. ص ٩٢/٩٣.

طبقتنا العاملة الفتية التي لم يمض وقت طويل على خروجها من طبقة الفلاحين والحرفيين وصناعهم وممن أنحدر من مراتب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة.

إن بلادنا مستقلة وغير مستقلة، تحكم من قبل وطنيين لكنها لا تملك السيادة الوطنية، إنها ديمقراطية لكن الشعب لا يستطيع ممارستها... إنتاجنا متأخر وفلاحونا يقلبون الأرض بمحراث خشبي ويحصدون بمنجل يدوي وأحياناً يقلعون الحاصل قلعا من جذوره بأيديهم...<sup>٣٢١</sup>.

لا شك في أن الصراع الذي نشب بين الجماعات الماركسية في العراق، سواء كان ذلك داخل الحزب أم خارجه، قد تميز بالحدة وتوجيه الاتهامات التي لم تصمد في واقع الحال، إذ لم يكن هؤلاء الناس مطايا للإمبريالية أو العدو الطبقي في الحزب الشيوعي العراقي أو في المجتمع العراقي، ولا هم أعداء الماركسية، بل كانت لهم وجهات نظر تختلف عن وجهات نظر فهد أو قيادة الحزب عموماً. ولكن توجيه الاتهامات كانت إحدى سمات الصراع في الحركات السياسية عموماً وفي الحركة الشيوعية خصوصاً، وهو المرض الذي رافق هذه الحركة طويلاً وما زال فيها ولم يفارقها تماماً. ويصعب أحياناً غير قليلة ممارسة النقد إزاء الحركة الشيوعية العراقية أو الحزب الشيوعي العراقي، إذ سرعان ما توجه الاتهامات غير الواقعية لهؤلاء الناس. إن هذا التقليد ليس من أخلاقيات أو نتاجات فهد، بل هي من تقاليد وعادات الحركة الشيوعية أو المدرسة الستالينية بشكل خاص التي كنا تلاميذ فيها. وإذا كان النقد الصارم والتهم هي الطريقة التي كانت تمارسها الأحزاب الشيوعية السرية، فأن الأحزاب التي كانت في السلطة مارست أساليب أخرى بما فيها الإعدامات والتصفيات الجسدية والسجن والتعذيب أيضاً. ويمكن العودة في هذا الصدد إلى فترة ستالين في الاتحاد السوفييتي أو الديمقراطيات الشعبية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية والبلدان الاشتراكية لتتعرف على هذه الممارسات المخلة بمبادئ الاشتراكية والتي تتعارض مع النهج الماركسي.

---

٣٢١ المصدر السابق نفسه. ص ٩٤/٩٣.

إن الوصفة الروسية للشيوعية، كما أطلقتها روزا لوكسمبورغ على البلشفية، أو روسنة الماركسية، كان يراد لها أن تتحقق في العراق حسب مواصفات الكومنترن على يد فهد، سواء ساعدت الظروف الملموسة للعراق أم لم تساعد، في وقت كانت الماركسية فيه احتكاراً للأمية الشيوعية. كان على فهد أن يقوم بتكييف أوضاع العراق للماركسية - اللينينية وليس العكس، كي يتحقق الحزب الذي تتطلبه مواصفات الكومنترن. وكان فهد خلال دراسته في الاتحاد السوفييتي قد أقتنع بالخط وبالممارسات الستالينية وآمن بها من كل أعماقه، فلم يتمكن من رؤية السلبيات الموجودة في الاتحاد السوفييتي وحزبه البلشفي، كما لم يلحظ ذلك أو يتحدث عنه كثرة من الشيوعيين في سائر أنحاء العالم، ليس في تلك الفترة المبكرة فحسب، بل وبعد ذلك بعقود عديدة، ونحن منهم. والأسباب كثيرة لسنا الآن بصدد البحث فيها وتبيان الأرضية التي استندت إليها، إلا أنها لا تخلو من دور كبير لعبته الإمبريالية العالمية في هذا الصدد أيضاً من خلال دورها الشرس في مكافحة حركات التحرر الوطني والحركات الماركسية والشيوعية في مختلف بقاع العالم.

دأب فهد على تحليل البنية الطبقيّة للمجتمع العراقي وتوصل إلى استنتاجات مهمة وواقعية بهذا الصدد خلال الفترة التي عاش فيها. ولكن فهد يقع في تناقض واضح جرته إليه السياسة غير الواقعية للأمية الشيوعية إزاء بلد مثل العراق. فهو من خلال تحليله للمجتمع العراقي وطبقاته يثبت بعدم وجود طبقة عمالية حقيقية بالمفهوم العلمي الماركسي، إذ أن الطبقة العمالية وفق المفهوم الأخير، لها علاقة مباشرة بالصناعة المتقدمة، ومثل هذه الصناعة كانت غير موجودة في العراق، إذ كانت هناك جزرات صغيرة، مثل النفط والميناء والسكك الحديدية على سبيل المثال لا الحصر. وفي ضوء هذا المنطلق يكون الحديث عن البرجوازية (الصناعية) في تلك الفترة غير وارد. وهنا لابد من العودة إلى فهد لمعرفة رأيه بخصوص تكوين الطبقة العاملة وأوضاعها، حيث يقول: "ومما ساعد على بروز الانحرافات داخل حزبنا بشكل خطر، حادثة عهد البروليتاريا العراقية إذ أن معظم عمالنا العراقيين جاءوا حديثاً من طبقة الفلاحين والحرفيين ولا يزالون بتفكيرهم أقرب إلى البرجوازية الصغيرة من البروليتاريا، يضاف إلى ذلك قلة اختبارهم بأساليب

الانتهازية، وقلة الكادر الحزبي المتقن للنظرية الثورية وتطبيقها، يضاف إلى ذلك انعدام الأحزاب العلنية (الديمقراطية) والنقابات في القطر، مما دفع كثيراً من العناصر غير البروليتارية من أعداء الاستعمار وأعداء الوضع بصورة عامة، والموظفين والطلاب غير المسموح لهم بالاشتغال بالسياسة وطلاب التزعم والمراكز وعشاق حب الظهور وأقسام العمال الذين لا يهمهم سوى تحسين أحوالهم المعيشية، أقول مما دفع جميع هؤلاء إلى التهافت على الحزب الشيوعي للعمل فيه. فلو كانت في القطر أحزاب ديمقراطية ونقابات لوجد هؤلاء ضالتهم فيها، ولتمكن الحزب في الوقت نفسه من تجنيد الطليعة على أساس اختبار نضالهم وميولهم في تلك المؤسسات<sup>٣٢٢</sup>. هذا التشخيص الذي قدمه فهد كان واقعياً وسليماً يطابق واقع العراق. ولذلك فأن استخدام فهد لعبارات نابية ومصطلحات حادة كانت تعتبر في حينها شتائم سياسية قاسية لا غير رفاق كانوا بالأمس القريب في الحزب ثم دخلوا السجن معه وعانوا مع بقية السجناء من عسف الحكم واستهتاره بحريات وحقوق المواطنين، لم يكن يتطابق مع الواقع، ولكنه كان يتطابق تماماً مع استخدام ستالين لكلمة (الانتهازية) بكثرة، إذ كان يطلقها على أعدائه، أي على أولئك الذين كان يعتقد أنهم يريدون القفز إلى مراكز المسؤولية العليا في الحزب والدولة وإزاحته منها، وكان يخص بذلك منافسه الأول وليس الأخير وعدوه اللدود تروتسكي. إن الذين كان فهد يطلق عليهم صفة الانتهازيين، كانوا من المناضلين الماركسيين الذين غامروا بحياتهم في سبيل خدمة الشعب العراقي والنضال ضد الرجعية والكولونيالية، فالانتهازي الحقيقي لا يبحث عن المنافع والفرص في حزب سري مطارد، بل يلتجئ إلى السلطة ومغرياتها. ولم يكن هؤلاء جميعاً من هذا الصنف من الرجال.

وإذا كان الوضع السياسي والاجتماعي في المجتمع العراقي بهذا الشكل الذي يصفه فهد بدقة متناهية، وهو كذلك، فلم كان الإصرار على تسمية الحزب الجديد بالحزب الشيوعي العراقي؟ أما كان من المستحسن لم صفوف هذا العدد الهائل من المعارضين القادمين من

---

٣٢٢ المصدر السابق نفسه. ص ٩٦.

مختلف طبقات ومراتب الشعب ضمن حزب ثوري ديمقراطي - تحرري يهتدي بالماركسية ويأخذ ظروف العراق الملموسة بنظر الاعتبار حقاً، دون التمسك الجامد بقرار الأممية الثالثة حول تسمية الحزب، وبالتالي اتهام من يرفض ذلك بالمنحرفين والانتهازيين، ومن ثم نشوب صراع لا معنى له بين الشيوعيين المدافعين عن هذا الاسم والرافضين له ولبعض المبادئ أو القواعد التي أصرت عليها الأممية الثالثة؟ يبدو لنا، وفي ضوء ما تجمع لدينا من معلومات إلى أن الكوادر الأساسية في الحلقات الماركسية لم ترغب بتسميته بالحزب الشيوعي، وبمضمّنهم فهد. ولكن إصرار الأممية على ذلك هو الذي فرض الاسم على الجميع. وكان في مقدور حزب من النوع الذي قاده فهد، لو كان قد أخذ بنظر الاعتبار مجموعة من مستلزمات الوضع الداخلي، لربما أمكن، إذ لا يوجد من يستطيع القطع بذلك، أن يدفع بالحركة الوطنية خطوات أبعد مما حققها الحزب الشيوعي العراقي، رغم أن الحزب الشيوعي العراقي لعب دوراً متميزاً وكبيراً في حياة ونضال الشعب العراقي.

• في كراسه (حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية) لا يعالج فهد الواجبات التنظيمية للحزب فحسب، بل يتطرق إلى المواضيع التالية أيضاً:

- الرسالة التاريخية للطبقة العاملة. - دكتاتورية البروليتاريا. - جوهر البلشفية. - الأمميات الثلاث، - وحدة النظرية والتطبيق. - الانتهازية، - الانحرافات اليمينية واليسارية في الحركة العمالية. - الفروق بين الحزب العلني والسري. - الكادر الحزبي والكادر القيادي، - الاقتصادية في الحركة العمالية. - حل الأممية الشيوعية. - مسائل الاستراتيجية والتكتيك. - التركيب الاجتماعي للعراق. - الطبقة العاملة ووعيها. - حلفاء الطبقة العاملة. ... الخ.

اعتبرت هذه الموضوعات والحوارات حولها في تلك المرحلة من حياة الحزب والحركة الشيوعية العالمية الأساس المادي لبناء حزب شيوعي ماركسي - لينيني من طراز بولشفي جديد قادر على الصمود بوجه السلطة الرجعية وأجهزتها الأمنية والقوى الأجنبية المعادية للحركة الوطنية العراقية. ومتابعة كتابات الرفيق فهد تعيد الإنسان إلى مرحلة ثورية شديدة الحركة من تاريخ العراق الحديث، حيث المناقشات والحوارات السياسية

والاجتماعية والاقتصادية المحتمة، وحيث النضالات العنيدة في سبيل الديمقراطية والتقدم والاستقلال السياسي ضد الإمبريالية والفاشية والاقطاع والرجعية، ضد التخلف والفقير والاستغلال الأجنبي والإقطاعي في عراق الاربعينات.

أنجز فهد القسم الأكبر من كتاباته في الفترة الواقعة من ١٩٤١-١٩٤٦، حيث عاش مختفياً كقائد حزبي في بغداد. ورغم أن معظم تلك المساهمات قد نشرت في جريدتي الحزب: الشرارة والقاعدة، وكذلك في مجلة المثل العليا ومجلة المجلة، وصدرت في كراسات بطبعات لم تتجاوز عدة مئات من النسخ، فأنها كانت معروفة في داخل التنظيمات الحزبية والأوساط القريبة من الحزب.

اتسمت معالجات فهد بطابع تربوي وتثقيفي عام وملموس، تساهم في خلق روح الوطنية عند الإنسان القارئ لها، إذ يدعوه فيها، وبطريقة واعية وهادفة، إلى المشاركة في النضال من أجل مجتمع أفضل والوقوف إلى جانب النضال العادل للطبقة العاملة وكادحي الريف. وكانت مقالاته موجهة بالأساس إلى العمال والفلاحين وصغار الموظفين والمستخدمين والجنود، إلى الطلبة والنساء وربات البيوت، إلى شرائح واسعة من الشعب العراقي التي حرمت من حياة كريمة ومستقرة وعيش رغيد. وكانت مقالاته سريعة الفهم لبساطة أسلوبها وكثرة الأمثلة الشعبية العراقية المتداولة التي تقرب المضامين التي يريد إيصالها إلى ذهن الناس. ويفترض أن يبتعد الباحث عن التجريد عند تقييم مسيرة وتطور فهد، إذ سيقع في الخطأ عند تناوله بعيداً عن الزمان والمكان اللذين عاش فيهما وللناس الذين كتب لهما ومستوى الوعي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي عند الغالبية العظمى من السكان. ومن أجل فهمه بشكل واقعي، ينبغي ليس فقط أخذ شروط كفاح الشعب العراقي في تلك الظروف بنظر الاعتبار، بل الالتفات إلى سمة العصر في تلك الفترة بشكل عام أيضاً.

حاول فهد في كتاباته أن يبرهن على صواب استخدام النظرية الماركسية ليس في البلدان الرأسمالية المتطورة فحسب، بل في البلدان المتخلفة أيضاً. وانطلق في ذلك من الطابع الأممي لجوهرها وعالميتها. وكان مصيباً في هذا التوجه، شريطة أن يستخدم المنهج الماركسي في التحليل وتشخيص الأوضاع وطرح المعالجات العملية لتلك الأوضاع



بصورة صحيحة. واعتمد فهد في تحليلاته على طريقة لينين، الذي أراد البرهنة على إمكانية انتصار الاشتراكية في الشرق المتخلف، بخلاف ماركس الذي أكد بأن الاشتراكية إذا انتصرت ففي غرب أوروبا، حيث الحركة العمالية المتطورة، ودعم ذلك بموضوعته المعروفة بأن أي تشكيلة اجتماعية - اقتصادية جديدة لا يمكن أن تظهر وتنتصر إلا بعد أن تصل التشكيلة القديمة إلى ذروة التطور فالانحلال. وربط ذلك بنوعين من الثورات التي تحسم تلك العملية: ثورة من تحت وثورة من فوق. واعتمد ماركس في تحليله هذا على المسيرة التاريخية الحتمية لانتقال المجتمعات من تشكيلة إلى أخرى بفرات تاريخية غير قصيرة ومتباينة. ففي الشرق مثلاً جرى الانتقال من المشاعية البدائية إلى المجتمع الطبقي الأول في فترة استغرقت ثلاث آلاف سنة وما زالت بقايا وعناصر المشاعية البدائية موجودة هنا وهناك في المجتمعات التي ما تزال تدور على محيط المراكز الرأسمالية المتقدمة أو التي تعيش على هامش الرأسمالية. وأما في الغرب، فأن الانتقال جرى إلى العبودية المقيتة واستغرقت سبعة قرون. كما استغرقت عملية الانتقال إلى الإقطاع في أوروبا خمسة قرون. وإذا اعتبرنا الثورة الفرنسية ١٧٨٩ بداية الانتقال إلى الرأسمالية التي لا زالت تتوغل إلى الأجزاء البعيدة عنها، نرى أنها احتاجت إلى أكثر من قرنين من الزمن. فكم سنحتاج يا ترى من الزمن كي نرى ذروة تطور الرأسمالية وانحلالها في بلادنا، رغم التحولات الكبيرة الجارية على الصعيد العالمي؟ و كما نرى فأنها عملية تاريخية معقدة وطويلة المدى، لا يمكن للمرء بعمره القصير أن يعايشها. وكان فهد واضحاً في هذه المسألة أيضاً عندما أشار مرة إلى بعد الهدف الشيوعي عن المرحلة التي كان العراق يعيش فيها، إذ أن معرفته بواقع العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وبقايا العلاقات الأبوية التي كانت تسود العراق حينذاك، إضافة إلى معرفته بطبيعة الهيمنة الأجنبية وضعف نمو علاقات الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي بطء نمو البرجوازية الصناعية والطبقة العاملة العراقية الحديثة.

وفي ضوء هذه النظرة التاريخية الموضوعية وبعيداً عن العواطف، نرى بأن ثورة شباط ١٩١٧ الروسية - البرجوازية التي جاءت من تحت، كانت بداية طبيعية لنقل المجتمعات في روسيا القيصرية المتباينة في تطورها من كافة أشكال العلاقات الإنتاجية ما قبل

الرأسمالية إلى العلاقات الرأسمالية. ولكن كان على الماركسيين والثوريين الروس من مختلف الاتجاهات دعم هذه الثورة وتوجيهها في الطريق الصحيح، أي حتى بعد قيام ثورة أكتوبر بقيادة لينين، التي قال عنها غرامشي، مؤسس الحزب الشيوعي الإيطالي: بأنها مجرد انقلاب فوقي لا علاقة لها بالاشتراكية، قام بها عدة مئات من المسلحين. إذ كان على لينين بعد نجاح تلك العملية دفع مسيرة البلاد نحو استكمال مستلزمات الثورة البرجوازية. ولكن، وبسبب الكثير من التعقيدات التي رافقت المرحلة، اعتبر لينين وصحبه الثوار في الحزب البولشفي بأن الثورة الاشتراكية قد انتصرت وأن العالم دخل بذلك مرحلة انتقال جديدة من العلاقات الرأسمالية إلى الاشتراكية. وقد اعتقدنا نحن أيضاً بذلك وعملنا على هذا الأساس وبإيمانية عالية وبكل ما يرتبط بمثل هذه الإيمانية من جوانب سلبية وإيجابية. ولكن هذا الاعتقاد كان بعيداً عن الواقع. وظلت هذه الموضوعية الجامدة سائدة، دون أن يجراً مفكر ماركسي - لينيني، شيوعي، على تناولها بالنقد، إلى أن انهارت العملية بكاملها نتيجة للأزمة الحادة التي رافقتها منذ الولادة. وعلينا أن لا ننسى الإشارة إلى أن كثرة من الماركسيين من خارج الحزب ممن وجهوا النقد لمسيرة الأحزاب الماركسية - اللينينية والتي أهملت على أنها من انتهازيين... الخ، كما كانت هناك انتقادات من أعضاء في الأحزاب الشيوعية، ولكن صوتهم لم يكن مسموعاً. ولكن يا ترى، هل كان الانهيار حتمياً؟ أم أن هيمنة الحزب على الدولة والمجتمع وغياب الديمقراطية السياسية وفرض الأساليب الدكتاتورية على المجتمع والدولة والحزب ومصادرة الكثير من حقوق الإنسان والتفسيخ والفساد الوظيفي وفرض "التطبيقات الاشتراكية" بأوامر فوقية وعسكرة الإنتاج والادعاء بأن المجتمع الاشتراكي القائم لا يعرف التناقضات الاجتماعية والصراعات الطبقيّة، وأنه يقترب من حلم الإنسانية الكبير، بناء الشيوعية... الخ، هي التي مهدت السبيل لهذا الانهيار؟ كانت الحياة أجدر منا جميعاً في الإجابة عن هذه الأسئلة، حيث وضعنا أمام الأمر الواقع الذي رفضنا الاعتراف به طويلاً.

ليست روزا لوكسمبورغ، المعروفة بوجهتها اليسارية في الحركة الماركسية، وحدها التي انتقدت النهج اللينيني بشدة واعتبرت البلشفية وصفاً روسية لا يمكن تطبيقها إلا هناك، بل

أن المفكر الماركسي كارل كاوتسكي (١٨٥٤ - ١٩٣٨)، الذي اعتبره إنجلز خليفة له بعد وفاته، تناول النهج اللينيني بالنقد ولاسيما في كتابه (دكتاتورية البروليتاريا) حيث أكد، بأن الاشتراكية يمكن أن تتحقق، ولكن ليس عن طريق دكتاتورية البروليتاريا، بل عن طريق الديمقراطية. وجاءته الإجابة من لينين في كراسه المعروف: (المرتد كاوتسكي). وبرهنت الحياة، بعد حصول كوارث دامية، فشل التجربة اللينينية في هذا الصدد. وهنا لا نريد الادعاء بأن التاريخ أكد صحة كل آراء كاوتسكي، الذي تتلمذ بشكل مباشر على أيدي ماركس وإنجلز والذي أعطى، ضمن تحليله للماركسية في مجال الاقتصاد والصراع الطبقي، طابع الارتقاء والنشوء لمجمل النظرية، وأكد بقناعة تامة بأن الاشتراكية، انطلاقاً من قانون التطور، ستنتصر بشكل طبيعي. ولذلك أشار بأن الصراع الطبقي السافر مسألة فائضة عن الحاجة، واعتبر الجمهورية الديمقراطية إطاراً صالحاً لتحقيق الاشتراكية. وكانت آراء بيرنشتاين تصب في نفس الاتجاه. ولكن نريد أن نشير هنا إلى أن صحة نظرية ما لا يمكن التنبؤ بها مسبقاً، بل هي مسألة متروكة للحياة، ومن ثم للتاريخ لكي يقول فيها كلمته. ولكن تباين وجهات النظر وفسح المجال أمام الآراء لكي تتصارع دون خشية أو قمع، يقود دون أدنى ريب إلى الوصول إلى ما هو أفضل لصالح الإنسان.

وانطلاقاً من الموضوعية الماركسية القائلة بأن القوى المنتجة تلعب دوراً حاسماً في المجتمع واستناداً إلى ما جاء في المؤتمر العالمي السادس للكومنترن بخصوص انعدام الصناعة الثقيلة في البلدان الكولونيالية وشبه الكولونيالية والتأثير السلبي لذلك على نمو الطبقة العاملة الفتية، التي تشكل نسبة ضئيلة جداً من حيث عدد النفوس، كتب فهد مقالا بعنوان: "الصناعة الثقيلة أساس نضالنا الاقتصادي" بقلم: يوسف سلمان "فهد" وذلك في مجلة "المجلة" العننية، العدد (٤) السنة الثالثة، ١ أيار ١٩٤١، أكد فيه بأن تصنيع البلد على أساس الصناعة الثقيلة يشكل شرطاً للتغلب على التخلف في المجتمع العراقي. واستناداً إلى تجربة الاتحاد السوفييتي في هذا المجال، فأن فقدان الصناعة الثقيلة يعتبر من أحد أسباب التبعية الاقتصادية والسياسية. وعند التدقيق في هذه الموضوعية يفترض أن نميز بين مسألتين، وهما: الجانب النظري والجانب العملي وفق الظروف الملموسة لكل بلد

من البلدان وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية وتوفر مستلزمات تطوير الإنتاج الصناعي... الخ. لا شك في أن الصناعة بفرعيها، أي إنتاج وسائل الإنتاج وإنتاج وسائل الاستهلاك، يشكلان وحدة عضوية في عملية إعادة الإنتاج الموسعة، وأن تطورها في بلد ما بصورة عقلانية ومتجانسة، إضافة إلى تطوير القطاع الزراعي والهياكل الارتكازية، يساعد على تحقيق التنمية المعجلة وتحقيق المزيد من التراكم في رأس المال والتخلص من وحدانية الجانب في التطور أو التبعية الخائقة للخارج. إلا أن تحقيق هذه العملية وتأمين الوحدة الداخلية الضرورية لعملية إعادة الإنتاج ليست قضية سهلة أو يمكن تحقيقها في ظروف بلد متخلف مثل العراق حينذاك قد خرج لتوه من ظلمات العهد العثماني البغيض. فالصناعة الثقيلة لا يمكن أن تتحقق إلا بالاستناد إلى مجموعة من الشروط والمستلزمات والتقاليد الصناعية وتراكم رأس المال، هذه العملية التي يمكن أن تنشأ بالتدرج وبدءاً من إقامة وتعزيز سلسلة من الصناعات الخفيفة والثقيلة التي يمكن إقامتها في العراق، إضافة إلى تحديث الزراعة وتأمين علاقات اقتصادية دولية مناسبة. ويفترض أن نشير هنا إلى أن هذه النظرة حافظت على فعلها في أذهان الشيوعيين والمتخصصين منهم سنوات طويلة لاحقة دون أن تكون هناك رؤية واقعية لمسيرة تطور الاقتصاد العراقي، بسبب نظرنا المتفائلة جداً حول التحولات التي يفرضها العصر. وكانت المعالجة مجرد أمنية وفيها الكثير من التبسيط وذات طابع نظري، ولكنها لم تكن واقعية تماماً في تلك الفترة. إن هذا لا يعني بأي حال بأن ما كان مطروحا حينذاك وفيما بعد، كان كله خاطئاً. إن البرنامج الاقتصادي الذي طرحه الحزب الشيوعي العراقي في فترة فهد كان بخطوطه العامة صالحاً وجيداً، وكان أقرب إلى الواقع من البرامج الأخرى أو أكثر تعبيراً عن مصالح وحاجات الناس. وكان فهد متوازناً في موقفه الداعي إلى تنمية قطاع الدولة والقطاع الخاص، وافتقدنا لهذه النظرة الواقعية في الفترة اللاحقة وتحت تأثيرات التنظير السوفييتي للعلاقة بين القطاعين العام والخاص.

وفي تلك الفترة أهتم فهد بتحريك العمل الحزبي ولاسيما في أوساط عمال بغداد. وكان ينظم بنفسه عدة حلقات عمالية. وأهتم ضمن عمله الإيديولوجي بثلاث نقاط:

النضال ضد الكولونيالية الإنكليزية بتحقيق الديمقراطية الصحيحة والدعاية للاتحاد السوفييتي ومكافحة الفاشية. وطالب فهد بتنظيمات الحزب بالعمل في صفوف الجيش وتشكيل الخلايا بينها.

وانطلاقاً من إستراتيج وتكتيك الكومنترن، ولاسيما تلك المقررات التي صدرت عن المؤتمر العالمي السابع، حلل فهد الوضع السياسي وعلاقات القوى في العراق والشرق الأوسط آخذاً الوضع العالمي آنذاك بنظر الاعتبار، وذلك في جريدة الحزب "الشرارة" أولاً و"القاعدة" فيما بعد. قدم فهد فيها مختلف الاقتراحات والحلول حول سبل ووسائل قيادة الجماهير والعمل الدعائي والتحريكي. وغالبا ما كان يذكر أمثالا لديمتروف محاولا ربطها بأوضاع العراق الملموسة:

"إننا نريد أن نسلح رفاقنا لحل المشاكل السياسية المعقدة التي تجابههم. لذلك ينبغي علينا أن نرفع من مستواهم الإيديولوجي بشكل مستمر، أن نربيهم بالروح الحية للماركسية -اللينينية، وليس بروح الجمود العقائدي...إننا نريد أن يتعلموا بسرعة ويسبحوا في بحر الصراع الطبقي الهائج، ولا نريدهم أن يبقوا واقفين على الساحل يراقبون تلاطم الأمواج وينتظرون حلول الطقس الجميل"<sup>٣٢٣</sup>.

وفي ضوء ذلك يقول فهد: "علينا قبل كل شيء أن نوفر لرفاقنا الأدبيات الثورية ونحثهم على الدراسة ونطلب منهم ان يتسلحوا بالنظرية الثورية إذ(بدون نظرية ثورية لا يمكن أن تكون حركة ثورية- لينين) وعلينا أن نتعهد بتدريبهم وننسق لهم المواضيع...إن الماركسية ليست وصفة جاهزة تعطى لكل الحالات..."<sup>٣٢٤</sup>. ويقول فهد في مكان آخر: "الجماهير الشعبية لا تتدرب على النضال السياسي بدون توجيه من الواعين

---

323 Pieck,W., Dimitroff,G., Togliatti,P., Die Offensive des Faschismus und die Aufgaben der Kommunisten im Kamp fuer die Volksfront gegen Krieg und Faschismus. Referate auf dem VII Kongress der KI(1935)٠ Berlin 1960٠ S. 178.

المنتظمين وبدون كسب الخبر من ممارسة النضال الفعلي، فالإنسان لا يتعلم السباحة بدون النزول إلى الماء...<sup>٣٢٥</sup>.

إن عملية استيعاب وتطبيق مبادئ الماركسية-اللينينية (البلشفة) التي حاول فهد تنفيذها في الحزب الشيوعي العراقي، كانت تعني اكتساب خبرات حزب لينين، دراسة تاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي والتجربة السوفييتية وثورة أكتوبر واستراتيج وتكتيك البلاشفة وكذلك التوغل في خبرات الكومنترن وتفاصيل أشكال الصراع الطبقي وخبرات الجماهير. كان فهد يعرف هذه الحقيقة، ولذلك نراه في العديد من معالجاته يتطرق إلى تاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي والى تأسيس ونشوء الحزب البلشفي والكومنترن وثورة أكتوبر.

بعد الهجوم الهتلري على الاتحاد السوفييتي في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٤١، تغير في العراق ميزان القوى، إذ أن الحكومة العراقية أعلنت وقوفها إلى جانب جبهة الشعوب ضد الفاشية. وراحت النوادي وجمعيات الصداقة التي أسسها الإنكليز تجاهر علنا بالنقد اللاذع ضد ألمانيا الهتلرية وضد الذين ساهموا في حركة الغيلاني. ومن القوى التي بدأت بالظهور والعمل العلني في فضح الفاشية، جماعة "الأهالي"، التي كان قد توقف نشاطها منذ ١٩٣٧.

• في تلك الفترة أصدر فهد أول وثيقة علنية للحزب، هي: "قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. موقفنا من هذه الحرب"، حيث أعتمد في محتواه على تقرير ديمتروف: "الهجوم الفاشي وواجبات الأممية الشيوعية في النضال من أجل وحدة الطبقة العاملة ضد الفاشية"<sup>٣٢٦</sup>، محاولا تطبيقه على الظروف الملموسة في العراق وتوصل إلى ما يلي:

• إن الهجوم الفاشي على الاتحاد السوفييتي، وطن الاشتراكية، يعني أن الفاشية تريد بسط سيطرتها على جميع أنحاء العالم.

---

٣٢٥ نفس المصدر: ص ٢٢٠.

- إن الحرب تجري بين الإنسانية وأعدائها. على جميع الشعوب والأمم سواء أكانت حرة أم تكافح من أجل حريتها، أن تناضل بلا هوادة ضد الفاشية الهتلرية .
- على الأمة العربية المعترزة بقوميتها أن لا تصدق الأكاذيب والوعود الفاشية

الديماغوجيه

- إنها حربنا ضد الفاشية.

وأما موقف الحزب تجاه الحكومة، فكما يلي:

"إننا نساند كل حكومة تعمل من أجل تقوية الجبهة الديمقراطية وتطهر البلد من مؤيدي وجواسيس المحور"<sup>٣٢٧</sup>.

- ويوجه التقرير المطالب التالية إلى الحكومة:
- تطهير دوائر الدولة من العناصر الفاشية التي تجهز برأيها علنا،
- إطلاق سراح الشيوعيين والديمقراطيين،
- تحقيق الديمقراطية السياسية،
- البدء بالعلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي،
- مكافحة الغلاء وتوزيع بطاقات التموين على جميع فئات الشعب.

ويقدم التقرير جملة من المطالب والمقترحات بخصوص إدارة الدولة والاقتصاد والديمقراطية والنقابات والصحة العامة والتعليم.. كما ويخص وزارة المعارف ومديرية الدعاية العامة بالنقد، وذلك لتحويلهما إلى منبرين للدعاية الفاشية. ويطالب التقرير بوضع مناهج دراسية جديدة تتلاءم مع الوضع الجديد.

وعلى الصفحة الأولى من العدد ١٠ من الشرارة نقرأ ما يلي: "علينا أن نقوي الأحزاب الشيوعية بكل الطرق ونزيد عضويتها لأننا نريد تقوية الجبهة الموحدة .. ديمتروف".

٣٢٧ الشرارة: العدد ٥ السنة ٢، شباط ١٩٤٢.

ولأول مرة يجري التطرق إلى عملية بلشفة الحزب في نفس العدد من الشرارة التي تحمل في نفس الوقت: "تقرير الرفيق فهد في اجتماع ١٧ أيار سنة ١٩٤٢ للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي". يبدأ التقرير بالمقدمة التالية:

"ننشر فيما يلي التقرير الذي قدمه الرفيق فهد السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي في اجتماع لجنة الحزب المركزية بتاريخ ١٧ أيار ١٩٤٢ قال الرفيق فهد:

في هذا التقرير الذي يبدأ لأول مرة بإبراز شخصية فهد كسكرتير عام للحزب، يحاول فهد رسم استراتيج وتكتيك الحزب في ضوء التطورات العالمية وتغيير ميزان القوى، وذلك بتركيز النضال ضد الفاشية ومن أجل تحقيق الجبهة الموحدة، ويؤكد على ضرورة صيانة الحزب من الانحرافات اليمينية واليسارية. وإذا علمنا بأن التأكيد على الدور المتميز والحاسم لشخصية السكرتير العام وقديسيته هو سمة بارزة من سمات الحزب البلشفي، نرى بأن فهد قد بدأ بالخطوة الأولى في سبيل بلشفة الحزب، وذلك بحصر القيادة بيديه كمثل رسمي للكومنترن في العراق، فأى ممثل آخر للماركسية، مهما كان، لا يعترف بقيادته لا يمكن أن يكون سوى مارقا، منحرفا، خائنا... الخ، إذ أن الماركسية آنذاك وحتى إلى يوم سقوط الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، كان احتكارا لخط موسكو، كما لا يجوز وجود حزبين شيوعيين في بلد واحد، فلا بد أن يكون أحدهما مخطئاً حسب المفهوم البلشفي.

• يقول التقرير: "تعلمون جميعا أن الحكومة الحاضرة تكافح النازية، ولكن يجب أن لا ننسى في الوقت نفسه أن أعضاء الحكومة أنفسهم هم الذين كانوا يحاربون الديمقراطية في الداخل. غير أن هناك حقيقة أخرى يجب أن لا تغيب عن بالنا وهي أن هذه الحكومة نفسها قد نظفت الجهاز من كثير من العناصر المثيرة للفتن، كما أن سلوكها في ما يخص النشر قد ..... (حرية كبيرة) لإظهار حقيقة كفاح الاتحاد السوفييتي وغيره، ويتوصل التقرير إلى الاستنتاجات التالية:

• أن يقف الحزب إلى جانب الحكومة ويؤيد إجراءاتها الايجابية على أن لا يتوانى عن انتقاد الجوانب السلبية والخطئة ومكافحتها.



- الحصول على الحقوق الديمقراطية لا يمكن أن يتم، إلا بالنضال بمختلف الوسائل.
- تشديد النضال من أجل تحسين الأوضاع المعيشية للشعب.
- يجب عدم خلط الأوراق في توجيه الانتقاد إلى الحكومة، فإذا كان أحد الوزراء سيئاً، فلا يمكن تحميل وزره للحكومة.
- لا يجوز السكوت عن بيروقراطية الحكومة.
- يعتبر العراق جزءاً من جبهة الشعوب الديمقراطية، ولذلك فإن الحرب ضد الفاشية تؤدي إلى خلق الجبهة الموحدة. أي هزيمة لأي جزء هو هزيمة للاتحاد السوفياتي.
- ليس من مصلحة الجبهة الموحدة إلحاق الخسائر بالجيش الإنكليزي، لأننا إن شئنا أم أبينا فإننا نقف إلى جانب بريطانيا.
- على كل الشعب والقوى الديمقراطية أن تقف ضد الفاشية. إن الكفاح ليس هو واجب الشيوعيين ولا هي قضية خاصة بالبروليتاريا، إنما هو واجب كل الطبقات.
- إن واجب الحزب الشيوعي هو خلق حركة واسعة ضد الفاشية، ومثل هذا الشيء لا يمكن أن يتحقق إلا عبر جبهة شعبية، تضم كل القوى السياسية.
- يجب تقوية المنظمات الحزبية في المعامل والمدارس والدوائر. عليها أن تدرس مشاكل الجماهير وتهتم بها.
- يجب ربط العمل العلني بالعمل السري. الخ... وينتهي التقرير كما يلي: "وبهذه المناسبة شدد الرفيق فهد على ضرورة الضبط الحزبي(الطاعة) لدى الرفاق ووجوب الانتظام في العمل.."<sup>٣٢٨</sup>.

في الوقت الذي نرى أن الرفيق فهد يلتزم بمقررات المؤتمر العالمي السابع للكومنترن، أخذاً بنظر الاعتبار، وبجراًة الظروف الموضوعية في العراق - مثال ذلك: الموقف من القوات البريطانية- ودعوته إلى جبهة شعبية عريضة، نجده متشدداً في مسالة بلشفة

---

٣٢٨ نفس المصدر: العدد ١٠، مايس ١٩٤٢.

الحزب، ففي الوقت الذي يحصر السكرتارية العامة منذ البداية بيده، لا ينسى أن يؤكد على مسألة الضبط الحزبي، الذي يضعه التقرير بين قوسين موضحا إياه ب (الطاعة)، التي هي المحتوى الحقيقي لمبدأ (المركزية الديمقراطية).

ومما لا يمكن للتاريخ أن ينكره هو أن الحزب الشيوعي العراقي في تلك الفترة ويجريديته المتواضعتين الشرارة والقاعدة استطاع أن يتحول إلى مدرسة لشرح وتبسيط المسائل السياسية المعقدة التي كانت تشغل العصر، على الأقل لأبناء المدن الكبيرة، فإلى جانب قضايا الشعب المعيشية والأجور والأسعار والبطالة ومشاكل العمال والفلاحين و الموظفين الصغار والطلبة والصحة العامة وتحرر المرأة والقضية الكردية وحقوق الأقليات، كانت جريدتا الشرارة والقاعدة تعالجان بالتفصيل مسائل الجبهة الشعبية والديمقراطية السياسية وقضية التحرر الوطني والاستقلال والرجعية والإقطاع والإمبريالية والفاشية والصهيونية والحرب العالمية وعلاقات الدول ومفهوم جبهة الشعوب والمحور الخ. ورغم انتشار الأمية والفرق الكبير بين المدينة والريف إذ ذاك، فإن الأفكار كانت تنتشر بسرعة، إذ أن الفراغ السياسي وعدم وجود ما يلتهى به الناس، كانا عاملين مهمين لانشغال الناس بالسياسة. كانت المقاهي الشعبية والمدارس والكليات والمعامل وثكنات الجيش منابر رئيسية لالتقاط الأخبار والآراء لبتها فيما بعد في البيوت والأزقة والشوارع والقرى. يقول حسن الكرياسي، أحد معاصري فهد الأوائل، جوابا على سؤال حول اهتمامات الناس السياسية في نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينيات: "كانت هناك مومتان، الشيوعية والفاشية، فيما أن تكون مع هذه أو تلك. وأما كيف كانت تصورات الناس حول المفهومين فمسألة أخرى" ٣٢٩.

• وفي خضم هذه المواضيع العديدة والمعقدة والمتداخلة، يحدد الحزب الشيوعي موقفه من السلطة التي تقف إلى جانب معسكر الشعوب، عليها أن تؤيدها وفي نفس الوقت

---

٣٢٩ الكرياسي، حسن عباس. لن ننسك يا فهد. من وحي المشانق ظ بمناسبة يوم ١٤ شباط. (مذكرات). ١٩٨٥. مصدر سابق.

تناضل ضدها. أمر لم يكن استيعابه سهلاً للمواطن العادي. وهكذا نجد استراتيج وتكتيك الحزب يتبلور في مقال: "ميثاق التحالف العظيم بين الاتحاد السوفييتي وبريطانيا العظمى فوز دبلوماسي مبين لجميع الشعوب وحافز جديد للشعوب العربية المناضلة"، ضمن النقاط التالية:

- النضال من أجل الجبهة الشعبية في داخل القطر، خطوة للعمل المشترك مع الجبهة الديمقراطية العالمية.
  - المسؤولية الرئيسية لبناء جبهة الشعب يتحملها التجار والعمال والفلاحين والمتقنين والحرفيين والموظفين الصغار وكل مؤيد للديمقراطية ومناهض للفاشية.
  - النضال الرئيسي هو من أجل الديمقراطية الحقيقية.<sup>٣٣٠</sup>
  - وفي العدد ٢ شباط/فبراير ١٩٤٣، ص ٥ من جريدة القاعدة نقراً مقال: "ما نطلب من الحكومة القيام به بعد إعلان الحرب على دول المحور" الذي هو جزء من الإستراتيج الجديد، نجد ما يلي:
  - ضرورة تحول الدعاية المكثفة ضد دول المحور من أجل تحقيق الجبهة الديمقراطية في العالم.
  - إجراء العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي.
  - ١- إجراء العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفييتي من أجل حل مشكلة الغذاء.
- إننا إذا عرفنا بأن الاتحاد السوفييتي نفسه كان يعاني من ويلات الحرب بما فيه مشكلة الغذاء، نجد بأن هذا المطلب كان عبارة عن مجرد دعاية لجلب الأنظار إلى الاتحاد السوفييتي، إذ أن فهداً نفسه كان أدري بالوضع الاقتصادي الذي دمرته الحرب العالمية الثانية.

---

٣٣٠ الشراة . العدد ١٢، حزيران ١٩٤٢.

وكتب فهد سلسلة من المقالات والتقارير حول الوضع الاجتماعي والديمقراطية السياسية في البلد، نذكر منها:

"لا مشكلة تموين في العراق، بل جريمة احتكار"<sup>٣٣١</sup>.

"أوضاع الجنود في المعسكرات"

"شكوى تلميذ في مدرسة الصنائع العراقية".

"حول أوضاع العمال ورسائلهم"

وفي العدد الخامس، حزيران ١٩٤٣ من القاعدة نقرأ البيان الصادر من الحزب الشيوعي العراقي والموقع باسم فهد، ونجد مانشيتين كما يلي:

"تنشر الحكومة البيانات والوعود بيدها اليسرى وتزج بيدها اليمنى أبناء الشعب المخلصين في غياهب السجون" و"يطالبون بالخبز فيلقون الإهانات والسجون".

صدر البيان احتجاجاً على حملة الشرطة ضد الشيوعيين والديمقراطيين. وفي الوقت الذي ينتقد فيه فهد إجراءات السلطة في قمع المظاهرات السلمية، يمتدح في مكان آخر الخطوات الايجابية ويقدم المقترحات لتطويرها. وتذكرنا هذه السياسة بالشعار الذي رفعه سلام عادل في بداية الستينات (تضامن-كفاح-تضامن) الذي تحول عند بدء المد الرجعي إلى (كفاح- تضامن-كفاح). إن مثل هذه السياسة نجدها في المقالات التالية التي كتبها فهد:

"الديمقراطية نظام عملي لا أسلوب إنشائي"

"حول الأهمية الشيوعية والواجبات المترتبة على حزبنا"

"نضالنا الوطني الديمقراطي"

وفي العدد الخامس، حزيران ١ من القاعدة نقرأ البيان الصادر من الحزب الشيوعي العراقي والموقع باسم فهد، ونجد مانشيتين كما يلي:

---

٣٣١ القاعدة: العدد ٢، شباط ١٩٤٣.

"تنشر الحكومة البيانات والوعود بيدها اليسرى وتزج بيدها اليمنى أبناء الشعب المخلصين في غياهب السجون" و"يطالبون بالخبز فيلقون الإهانات والسجون".  
عالج فهد كل تلك المسائل بروح إستراتيجية وتكتيك الكومنترن التي رسمها مؤتمره العالمي السابع.

وأما بالنسبة إلى النظام الداخلي وبرنامج الحزب، فأنهما قد تم تثبيتهما لأول مرة في المؤتمر الأول للحزب الذي عقد في العام ١٩٤٥. كانت شروط العضوية كما يلي:

١. الاعتراف بمنهاج الحزب والتقيد بنظامه الداخلي الحزب،

٢. مساعدة الحزب مادياً،

٣. العمل في إحدى منظمات الحزب.

والقاعدة الأولى تعني أنه يجب أن يعرف العضو أن الحزب الشيوعي العراقي حزب يدين بالتعاليم الماركسية- اللينينية وأهدافه البعيدة هي عين أهداف الأحزاب الشيوعية العالمية كما بينها معلمو الاشتراكية العلمية ماركس- أنجلس- لينين- ستالين، وأن نظرتة إلى الكون والى جميع القضايا الاجتماعية مادية دياكتيكية مستقاة من تلك التعاليم الثورية التي برهنت الحياة على صوابها...٣٢٢.

من خلال تحليل كل ما سبق نتوصل إلى الاستنتاجات التالية:

١. ينطلق فهد، بغض النظر عن الظروف الموضوعية والذاتية والعلاقات الاجتماعية وتقاليدها في المجتمع، من قاعدة أن تشكيل حزب شيوعي لا يمكن أن يتم، إلا بالالتزام التام بشروط الأممية. إن ذكر ما يسمى (بأخذ الظروف الملموسة بنظر الاعتبار) ليس سوى تكرار لما ذكره الكلاسيكيون والكومنترن.

٢. رغم أن فهد أنتقد معارضيه في كراسه حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية، بسبب رفضهم لشعار دكتاتورية البروليتاريا، فإنه لم يثبتته في النظام الداخلي الصادر من المؤتمر الأول، علما أن هذا الإجراء يعتبر من وجهة النظر الآنية عملاً إيجابياً.

٣. يدل أسلوب العمل ونهج المناقشات الدائرة وما جاء في الفقرة ٢٥ من النظام الداخلي بخصوص الدور المميز للسكرتير العام، وكذلك عبارات مثل: "وعلى رأسهم الرفيق فهد سكرتيرنا المؤيد الذي يعود له الفضل بالدرجة الأولى في القيادة الحكيمة..." أو "إن كل هذه انتصارات رائعة حققها الحزب بفضل قيادة سكرتيرنا المؤيد الرفيق فهد... الخ، أو "وأصبح ما يقوله قائدهم الأكبر ستالين، وما يأمر به، واجبا مقدسا وأمرًا مطاعا ليس فقط من قبل أعضاء الحزب والطبقة البروليتارية السوفيتية والشعوب السوفيتية بل من البروليتاريا العالمية والشعوب..."<sup>٣٣٣</sup>. كل ذلك يدل على أن البصمات الستالينية في عبادة الفرد وتشديد المركزية وفرض الطاعة، كانت شديدة ومهيمنة على الحياة الحزبية.

٤. غالبا ما ردد فهد عبارات ومفاهيم مستقاة من الأدبيات الشيوعية مثل البرجوازية، الاشتراكية الديمقراطية، الانتهازية، الفوضوية، التصفوية، التوفيقية، التروتسكية... الخ وراح يلصق هذه المفاهيم على خصومه الماركسيين، وذلك بصورة مجردة وكليشيهية لا تنطبق على الواقع العراقي الرعوي- الفلاحي، شبه الإقطاعي وشبه الرأسمالي. كان استعمال مثل هذه العبارات بكثرة وفي غير محلها، يؤدي إلى سوء الفهم والنزاعات التي لم تجلب على الحركة الثورية سوى الانشقاقات والدمار. ويبدو أن المؤتمر الأول قد لعب دورا لا بأس به في التخلص من كثير من الأمراض التي كانت تساور الحركة الشيوعية العراقية.

٥. في رده على خطاب العرش فيما يخص مسألة عدم تدخل الجيش في السياسة، ينظر فهد إلى مسألة الانقلابات العسكرية بصورة إيجابية غير حذرة، دون أن يفكر في العواقب التي قد يجلبها تدخل الجيش في السياسة على الديمقراطية. كان ينبغي النضال من أجل تطوير بصيص الديمقراطية الموجودة آنذاك. وأثبتت الأحداث مدى عنف الكوارث التي حصلت جراء الانقلابات العسكرية.

٦. إن وجود الحزب الشيوعي العراقي وتحليلاته العلمية للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قد لعبت دورا كبيرا في خلق وتطوير الوعي السياسي عند

---

٣٣٣ المصدر السابق نفسه. المقدمة. بقلم صارم ص ١٩-٣٠.

الشعب، الأمر الذي خدمه في نضاله العنيد ضد الاستعمار والفاشية والرجعية ومن أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

### المبحث الثالث

#### الحزب والحركات الانشاقية

جاء تشكيل اللجنة المركزية الجديدة على عجل شديد وبعيدة عن مستلزمات الوضع القائم وطموحات فهد في بناء حزب شيوعي من طراز جديد (بولشفي) يهدف المشاركة الحيوية والفعالة والمؤثرة في سياسة البلاد وفي تعبئة الجماهير الواسعة للنضال في سبيل أهدافها ومصالحها. وبدا ضعف القيادة واضحاً في جانبيها النوعي والكمي، خاصة وأن المرحلة التي كان يمر بها الحزب قد عرفت توسعاً ملموساً في عضوية الحزب وفي علاقاته الجماهيرية وفي تنوع العناصر التي انخرطت فيه، مما كان يستوجب وجود كوادر حزبية ذات وعي فكري واجتماعي منا سب وإدراك سياسي متقدم وذات جهادية عالية وهمة التواصل في العمل. وفي نفس الوقت ازدادت مهمات الحزب وتعقيدات الأوضاع السياسية وتفاقت باتجاه سلبي في أعقاب تصفية حركة مايس/أيار الانقلابية وشن حملة اعتقالات واسعة ضد القوميين المساندين للحركة و ضد عدد غير قليل من الشيوعيين والديمقراطيين المستقلين بحجة تأييدهم للانقلاب. ولهذا عمد فهد في تشرين الثاني من عام ١٩٤١ إلى إعادة تكوين اللجنة المركزية بإضافة أعضاء جدد إليها وإزاحة اثنين منها، بسبب عجزهما عن أداء مهماتهما على الوجه المناسب، وهما حسين طه وجورج يوسف ستو، ودعا فهد إلى عقد اجتماع للجنة المركزية الجديدة بحضور الأشخاص التالية: ٣٣٤

السكرتير العام للحزب

يوسف سلمان يوسف (فهد)

عبد الله مسعود

صفاء الدين مصطفى

---

٣٣٤ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٥٠/١٥١.

حسين محمد الشبيبي

وديح طلبة

نعيم طويق

داوود الصايغ

ذو النون أيوب

أمينة الرحال

زكي بسيم

ولم يتسن لعبد الله مسعود حضور الاجتماع بسبب وجوده في منفاه بالبصرة. ولكنه مع ذلك اعتبر عضواً في اللجنة المركزية الجديدة وفي مكتبها السياسي.

• وتشير المعلومات المتوفرة حتى الآن إلى أن فهداً لم يرجع في تشكيله للجنة المركزية الجديدة إلى أحد من هؤلاء لاستشارته أو الاستفسار عنه مباشرة من الآخرين المرشحين من قبله للجنة المركزية، ولكنه دون أدنى ريب قد استفسر عنهم كثيراً ودقق قدر الإمكان في ماضيهم السياسي وعلاقاتهم المختلفة وسمعتهم بين الناس. وشكل الأربعة الأوائل المكتب السياسي للجنة المركزية وانتخب المشاركون بالاجتماع فهداً بالإجماع سكرتيراً عاماً للحزب<sup>٣٣٥</sup>. وعند إلقاء نظرة فاحصة على أعضاء اللجنة المركزية سيجد

---

٣٣٥ كتب حنا بطاطو في كتابه الثاني عن الحزب الشيوعي العراقي، استناداً إلى أحاديث مباشرة مع عدد من الذين ساهموا في ذلك الاجتماع الذي تم فيه تحديد اللجنة المركزية وانتخاب فهدي سكرتيراً عاماً، يقول: "وقد افتتح فهدي الاجتماع ... ببيان قصير فهمنا منه أن الأشخاص الحاضرين وعبد الله مسعود المنفي، يشكلون اللجنة المركزية الجديدة. وعندما انتهى الرفيق فهدي من الإدلاء لملاحظاته سأله ذو النون أيوب إن كان لديه أي تكليف من الخارج، أي من الكومنترن، بتنظيم قيادة للحزب. ورد فهدي بالإيجاب. ولم يرنا أية وثيقة، ولكننا اكتفينا بذلك. وصوت الجميع للتو على تثبيته سكرتيراً عاماً للحزب". راجع فيه هذا الصدق: بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٥٢.



القارئ أنهم جميعاً ينتمون إلى فئات البرجوازية الصغيرة بمراتبها الدنيا والمتوسطة، وجلهم من المتعلمين والمتقنين والمستخدمين في التعليم أو في مجالات أخرى<sup>٣٣٦</sup>. وعند محاولة تحليل العوامل الكامنة وراء الفردية التي برزت في الإجراءات التي مارسها فهد في تشكيل اللجنة المركزية يجد الباحث تعليلاً لها في الملاحظات التالية:

• لم يبق من الكوادر القديمة وذات الخبرة ممن كان يمكن الاعتماد عليه في عملية الاختيار، إذ أنهم إما كانوا قد تخلّوا عن العمل الحزبي أو أنهم كانوا في السجن أو المنفى. الاعتداد العالي بالنفس والثقة بالتجربة التي كان يمتلكها وبالقدرة على تشخيص الكادر للمهام الصعبة، وهي لا تخلوا من القناعة بعدم قدرة الآخرين على ممارسة التشخيص المناسب للكادر، وبالتالي امتلاكه الحق في مثل هذه المركزية الفردية في العمل. السرية العالية في العمل وعدم التعارف الجيد في ما بين الشيوعيين الذين اختيروا لهذا المركز، خاصة وأن أجهزة التحقيقات الجنائية وأجهزة الأمن البريطانية كانتا تتعاونان في ما بينهما، وكانت مفتوحة العيون على نشاط الشيوعيين، كما كانتا تسعيان إلى دس المخبرين إلى صفوف الحزب الفتى. وكان هذا الهاجس، إضافة إلى الخشية من ولوج المحرفين والانتهازيين إلى صفوف الحزب، قد ساهمت في تشديد المركزية الفردية في تلك الفترة من حياة الحزب، معتمداً في ذلك على قرارات الأمانة الشيوعية في تشديد المركزية في بناء الأحزاب الشيوعية العاملة في السرية.

استمر عمل اللجنة المركزية حتى منتصف عام ١٩٤٢ دون إشكاليات كبيرة، ولكن لم يكن يعني ذلك عدم وجود تحركات من بعض أعضاء اللجنة المركزية تنبئ باحتمال نشوء تكتل داخلها معارض لقيادة فهد أو للطريقة التي كان يمارس بها القيادة. ولم تكن مثل هذه التكتلات غريبة على الأحزاب الشيوعية في مختلف بلدان العالم، وهي مرتبطة بعدد من العوامل التي تكمن بشكل خاص في الأسس والمبادئ التي وضعها واعتمدها لينين في تشكيل وعمل الأحزاب البولشفية عموماً والسرية منها على وجه أخص من جهة، وعلى

---

٣٣٦ بطاطو، حنا د. العراق. المصدر السابق نفسه. ص ١٠٤ و ص ١٥٠.

تعقيدات الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، وإلى المستويات الفكرية والوعي السياسي والمواقع الفئوية أو الطبقيّة للمناضلين في هذه الأحزاب من جهة ثالثة، إضافة إلى الأوضاع النفسية التي كانت تلعب دورها بالنسبة إلى كل منهم والطموحات الشخصية والتصورات الخاصة عن قدراتهم الشخصية التي كانت تحركهم من جهة رابعة. ويبدو مناسباً الإشارة هنا إلى أن الأحزاب الشيوعية كلها كانت ترفض حينذاك وجود منابر متباينة في التحليل والاجتهاد والوجهة، إذ أن أي تباين في الموقف عن الواجهة المركزية التي أقرتها اللجنة المركزية بالأكثرية كان يعتبر خروجاً عن فكر وسياسة الحزب، وبالتالي، يمكن أن يوضع في خانة اليسار أو اليمين، وبالتالي، كان يعتبر بمثابة خروج على مبادئ وقرارات الأمانة الشيوعية، وبالتالي، خيانة للثورة البروليتارية. وعند ذلك تبدأ نهاية هذه المجموعة أو تلك في صفوف الحزب الشيوعي. فالأحزاب الشيوعية تعتمد مبدأ وحدة الفكر والعمل وترفض أي خروج عليها، وعلى الأقلية أن تلتزم برأي الأكثرية لا في الممارسة فحسب، بل على الأقلية أن تقوم بتثقيف الآخرين برأي الأكثرية أيضاً رغم اختلافها مع الأكثرية. وكانت مثل هذه الأوضاع غالباً ما تقود إلى حركات تأمرية سرية من هذه المجموعة أو تلك ضد الأكثرية وضد السكرتير العام وتقود بالتالي إما إلى السيطرة على الحزب أو إلى الطرد منه بسبب فشل مؤامراتها وانقلابها على الوضع القائم. وهذا ما حدث فعلاً خلال عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣. وكانت مثل هذه التحركات والإجراءات المضادة تضعف بشكل عام الحزب الشيوعي، إذ أن الصراع في ما بين الفصائل يصبح هو الأساسي في النشاط وينشغل به الرفاق وتنسى بحدود معينة القضية الأساسية المشتركة التي يفترض توجيه الجهد نحوها. ولا شك في أن الكثير من تلك التحركات والاختلافات في وجهات النظر، وخاصة من جانب المثقفين في الأحزاب الشيوعية كانت تعتبر ناشئة عن أفضية البرجوازية الصغيرة، أي عن أفضية إصلاحية ووسطية توفيقية مرفوضة تؤدي بأصحابها إلى خارج صفوف الحزب من خلال حملات التطهير الدورية التي أوصت بها قرارات المؤتمر العالمي الثاني للأمانة الشيوعية، الثالثة، في عام ١٩٢٠.

• وخلال عام ١٩٤٢ طرح عضو الحزب يعقوب كوهين، الذي كان طالب طب حينذاك، مجموعة من الأفكار التي كانت تؤكد الاتجاهات الفكرية التالية:

الدور المتميز والقيادي الذي يفترض أن يلعبه المثقفون في الحزب وفي المجتمع. العمل من أجل تنشيط عمل المثقفين في الحزب لتأمين تثقيف قواعد وكوادر الحزب بالثقافة الماركسية.

تعتبر الاشتراكية الهدف المباشر لنضال الحزب الشيوعي في المرحلة الراهنة.

إن مضمون الموضوعات المطروحة يعبر في جوهره عن نقص بارز في الثقافة الفكرية والوعي السياسي لدى يعقوب كوهين ومجموعته الصغيرة من جهة، وضعف استيعابه للواقع العراقي القائم حينذاك وللعلاقات الإنتاجية السائدة في البلاد والمتطلبات الفعلية للدعوة إلى بناء الاشتراكية في هذا البلد أو ذاك، بما فيها مستوى تطور القوى المنتجة والوعي الاجتماعي والسياسي، من جهة ثانية، والتخلف الشديد في الوعي الاجتماعي والسياسي للفئات الكادحة في المجتمع العراقي والدور الذي كان ما يزال ضعيفاً للمثقفين في المجتمع من جهة ثالثة. وبالتالي، فأن موضوعاته كانت تعبر عن اتجاه يساري متطرف ومحاولة يائسة للهروب إلى أمام.

وجرت محاولة لإقناعه بخطأ الأفكار التي كان يعرضها للنقاش ويدعو إليها بإصرار دون فائدة، مما تطلب في حينها، ووفق قرارات الأمانة الشيوعية التي تطالب بتطهير الحزب من عناصر البرجوازية التي تثير البلبلة الفكرية في صفوف الحزب، فقد شكل المكتب السياسي لجنة خاصة لمحاسبة يعقوب كوهين مكونة من يوسف سلمان يوسف (فهد) وعبد الله مسعود (رياض) وصفاء الدين مصطفى (صالح) وذو النون أيوب (قادر). وتوصلت اللجنة إلى قرار يدعو إلى التراجع عن أفكاره الخاطئة وإعادة تكوين نفسه بدراسة الكتب الماركسية الكلاسيكية. ولكن المكتب السياسي للجنة المركزية وبمشاركة بعض أعضاء اللجنة المركزية قررت طرده من الحزب للأسباب التالية: رفضه التراجع عن نظريته الخاطئة في فهم طبيعة المرحلة وفي دور الطبقة العاملة والمثقفين في النضال الذي يخوضه الحزب الشيوعي وفي هجومه غير المبرر على قيادة الحزب، إضافة إلى رفضه

واستخفافه بالقرار الذي أصدرته لجنة المحاسبة بحقه وإصراره على السير على النهج الذي اختطه لنفسه. وكان القرار قد أقر بمخالفة ذنون أيوب له.

تبني ذو النون أيوب هذه الحركة الفكرية والسياسية ليعقوب كوهين وجماعته الصغيرة في بغداد ليستفيد منها في أغراضه السياسية الخاصة. ولعب أيوب دوراً ملموساً في تجميعها ومنحها قوة جديدة باعتباره عضواً في اللجنة المركزية، وقرروا إصدار جريدة تطرح وجهات نظرهم سميت "إلى الأمام". ومن هنا جاءت تسميتهم بالأماميين. وبدأت الجريدة تطرح وجهات نظر ذو النون أيوب، إضافة إلى أفكار يعقوب كوهين التي يمكن تلخيصها في النقاط الأساسية التالية:

١. غياب الديمقراطية عن حياة الحزب الداخلية .
  ٢. عدم وجود نظام داخلي يستند إليه الحزب في تعامله مع التنظيمات الحزبية ومع الشيوعيين.
  ٣. مطالبة الحزب بعقد مؤتمره من أجل أقرار نظام داخلي له وبرنامجه، ثم انتخاب هيئته القيادية الجديدة بشكل نظامي.
- تعزيز دور المثقفين في نشاط الحزب.
- النضال من أجل بناء الاشتراكية في العراق.
- وإزاء هذه الوجهة الانشاقية لجماعة ذو النون أيوب-يعقوب كوهين قررت اللجنة المركزية بالإجماع طرد ذو النون أيوب من اللجنة المركزية والحزب في آن واحد. وشارك عبد الله مسعود القريني في اتخاذ هذا القرار بحق ذو النون أيوب. وطرح فهد في كراسه "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" الذي أصدره في عام ١٩٤٣ الأسباب التي دعت اللجنة المركزية إلى اتخاذ قرار طرد ذو النون أيوب ومجموعته من الحزب.
- ولم تمض فترة طويلة على طرد ذو النون أيوب حتى بدأ عبد الله مسعود يتحرك باتجاه التكتل بعد أن كان قد أفرج عنه في عام ١٩٤٢، حيث احتل مركز الرجل الثاني في المكتب السياسي واللجنة المركزية والحزب. وأثناء عمل اللجنة المركزية كان فهد قد شخص ضعف نشاط عدد من أعضاء اللجنة المركزية وكان يرى ضرورة الاستعاضة عنهم بأخرين، الأمر

الذي أعتبر من جانب عبد الله مسعود وكأنها محاولة لأضعاف مركزه في اللجنة المركزية، إضافة إلى أنه كان أساساً يرى بأنه أحق بهذا المركز من فهد دون أن يدل على ذلك. وبرز الخلاف في اللجنة المركزية التي عقدت اجتماعين لمعالجة المشكلة، رغم مشاركة عضو اللجنة المركزية السابق مهدي هاشم، وعضو حزب الشعب، توده، الإيراني لمعالجة الخلاف القائم. وكان فهد على وشك مغادرة العراق إلى موسكو لحضور اجتماع الأحزاب الشيوعية حينذاك للتدارس بشأن الموقف من نشاط الأممية الشيوعية. وفي ضوء ذلك تقرر تجميد الخلاف ومعالجته بعد عودته من الخارج من خلال عقد مؤتمر للحزب وإعداد وثائقه الأساسية.

كانت اللجنة المركزية للحزب في هذه الفترة منقسمة عملياً إلى مجموعتين تقاسمتا في ما بينهما الأصوات بنسب متقاربة. إذ كانت هناك مجموعة التفت أثناء الحوار حول النقاط المختلف عليها حول عبد الله مسعود تضم عبد الله مسعود وصفاء الدين مصطفى، وهما أعضاء في المكتب السياسي، ونعيم طويق ووديع طلية، وهما أعضاء في اللجنة المركزية، أي بنسبة ٤٤,٤٪ من مجموع أعضاء اللجنة المركزية. أما المجموعة التي كانت تلتف حول فهد فقد ضمت إلى جانبه كلا من داوود الصايغ وحسين محمد الشبيبي، وهما أعضاء في المكتب السياسي، وأمينة الرحال وزكي بسيم، وهما أعضاء في اللجنة المركزية، أي بنسبة قدرها ٥٥,٦٪ من إجمالي أعضاء اللجنة المركزية.

حالما غادر فهد العراق إلى موسكو تحرك عبد الله مسعود، وبالاتفاق مع جماعته في اللجنة المركزية، ودعا إلى عقد مؤتمر للحزب وعمل مع الآخرين بسرعة على انتداب الجماعة المؤيدة له في تنظيمات الحزب في بغداد والمدن الأخرى لحضور المؤتمر. وفعلاً تم عقد المؤتمر بحضور ٢٦ مندوباً كلهم من جماعة عبد الله مسعود.

● وأطلق على المؤتمر اسم مؤتمر "وعي البروليتاريا العراقية". وفي هذا المؤتمر تقرر ما يلي:

● إبعاد أربعة من أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي من قيادة الحزب، وهم داوود الصايغ، حسين الشبيبي، أمينة الرحال وزكي بسيم.

• أبقاء فهد عضواً في المكتب السياسي واللجنة المركزية.

• انتخاب عبد الله مسعود سكرتيراً عاماً للحزب.

انتخاب أحد عشر عضواً في اللجنة المركزية، أربعة منهم من أعضاء اللجنة التي حلها مؤتمر "وعي البروليتاريا العراقية"، كما أضيف إليهم سبعة آخرين من بينهم حميد هندي، عبد الوهاب عبد الرزاق، ويوسف مكمّل، وإبراهيم ناجي شميل، وإبراهيم ذيب وأثنين آخرين.

السيطرة على أجهزة الطباعة ومصادرتها والقيام بإصدار جريدة باسم "الشرارة الجديدة".

وابتعد عبد الله مسعود عن مجموعة ذو النون أيوب ورفض عملياً الاحتكاك بها ومشاركتها في مؤتمره. وبهذه الإجراءات يكون عبد الله مسعود قد نفذ عملية انشقاق فعلية في صفوف الحزب الشيوعي العراقي. ورغم أن عبد الله مسعود استطاع تجميع ٢٦ كادراً حزبياً حوله لعقد مؤتمره، فإن عقد هذا المؤتمر كان من حيث المبدأ بالضد من قرار سبق وأن اتخذته اللجنة المركزية بعقد المؤتمر بعد عودة فهد من زيارته الطارئة إلى موسكو، كما جرى دون إعلامه بعقد المؤتمر، ودون استشارة أعضاء المكتب السياسي الآخرين واستبعاد بعض أعضاء اللجنة المركزية من حضور المؤتمر. وكانت هذه الوجهة تؤكد تصميم عبد الله مسعود على التخلص من "أتباع" فهد، وتكوين أكثرية في القيادة لصالحه، وبالتالي لم يكن مهماً إن بقي فهد في المكتب السياسي أم أبعد عنها، إذ أن استمرار وجود اسمه يرضي الآخرين من جهة، كما أنه كان يدرك بأن فهد سوف يرفض تلك الإجراءات المتخذة بغيابه من جهة أخرى.

في مقابل هذا النشاط تصدى بقية أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي إلى الإجراءات التي اتخذها عبد الله مسعود وجماعته بعيداً عن الشرعية الحزبية وعن الاتفاق الذي تم في اللجنة المركزية في سبيل حل الخلافات بصورة رفاقية وعقد مؤتمر الحزب في أعقاب عودة فهد من سفرته إلى موسكو. فعقدت اجتماعاً لها في يوم ٢٤ / ١١ / ١٩٤٢، أي بعد أربعة أيام من عقد مؤتمر "وعي البروليتاريا العراقية" حيث أدين فيه مؤتمر الجماعة

ونتأجه واعتباره غير شرعي، كما تقرر إصدار جريدة للحزب باسم جديد هو القاعدة. وفي ١٩٤٢ / ١١ / ٢٦ صدر العدد الأول من جريدة القاعدة، أي قبل عودة فهد إلى بغداد بعدة شهور.

أدرك فهد المغزى من عقد المؤتمر في بغداد من جانب عبد الله مسعود وبغيابه، إذ أنه كان مسبقاً بانشقاق جماعة إلى الأمام، ومن ثم التحركات التي بدت قبل ذلك من جانب عبد الله مسعود. وحصل فهد ابتداءً على شجب لذلك التحرك من جانب الأهمية وحصل على تأكيد جديد بقيادته للحزب. كما أن وجوده في موسكو وفر له فرصة الاستفادة من المصادر التي يحتاجها والحوارات التي يمكن أن يجريها في ضوء تجارب الآخرين للإعداد إلى كراسه الموسوم "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية"، علماً بأن صياغة الكراس قد تمت في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣ وبداية عام ١٩٤٤.

لم يتأخر فهد طويلاً في موسكو بعد أن عرف بالانشقاق ومخاطره على الحزب، فأيد حالاً القرارات التي أخذها أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي بقيادة داود الصايغ، كما قرر عقد لقاءات مثمرة مع جماعة عبد الله مسعود لمعالجة المشكلة التي تسبب بها الأخير. ولم تسفر تلك المفاوضات عن نتيجة معينة، وقاد ذلك إلى تكريس الانشقاق لفترة قصيرة لاحقة. فبادر فهد إلى صياغة وإصدار كراسه "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" سعى فيه إلى تحليل العوامل التي أدت إلى وقوع الانشقاكين وكيفية التعامل معهما. واضطر فهد إلى إعادة النظر في تشكيلة اللجنة المركزية للحزب وحددها على النحو الآتي: ٣٣٧

فهد	سكرتيراً عاماً للحزب.
داود الصايغ	عضواً في المكتب السياسي
حسين محمد الشبيبي	عضواً في المكتب السياسي
زكي بسيم	عضواً في اللجنة المركزية

٣٣٧ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٥٨.

أحمد عباس (عبد تمر)

عضوا في اللجنة المركزية.

وفي التشكيلة الجديدة للجنة المركزية أبعاد فهد أمينة الرحال عن عضوية اللجنة المركزية، ولكنه أضاف إليها أحمد عباس المعروف بعبد تمر. كما أنه عمد إلى تقليص عدد أعضاء اللجنة المركزية من عشرة أشخاص إلى خمسة أشخاص فقط، وبالتالي ضمن إلى حد غير قليل إمكانية تحقيق الانسجام داخل اللجنة المركزية.

وهكذا واجه الحزب مجموعتين وقفنا في صراع مع الحزب في فترة وجيزة وفي بداية إعادة بناء الحزب بعد الضربات السابقة التي تلقاها، وهما جماعة "إلى الأمام" أو "المؤتمرون"، وجماعة "الشرارة الجديدة"، أو كتلة عبد الله مسعود.

وبعد ما يقرب من عام على إصدار فهد كراسه المعنون "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية"، حيث كان داوود الصايغ ما يزال عضوا في اللجنة المركزية ومكتبها السياسي، برزت حركة انشقاكية جديدة في الحزب كان مصدرها هذه المرة داوود الصايغ ذاته. وتشير تجارب الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب الشيوعية الأخرى إلى أن وراء مثل هذه الحركات الانشقاكية غالباً ما تكون عوامل ذاتية أكثر منها خلافاً فكرية وسياسية، رغم أنها تتطور لتتحول إلى خلافاً واختلافات في الفكر والسياسة. وإذا كان بالإمكان الحوار حول المبادئ والاختلافات الفكرية، فإن القضايا الذاتية أو الشخصية غالباً ما يصعب الوصول إلى حلول توفيقية بشأنها. وإذا كانت القضايا الشخصية واضحة جداً في الانشقاكين الأول والثاني، أي في مواقف ذو النون أيوب وعبد الله مسعود القريني رغم إنكارهما لها، فإن حركة داوود الصايغ الانشقاكية كانت أكثر وضوحاً في هذا الصدد. وكان تشخيص حنا بطاطو لطبيعة داوود الصايغ والدوافع وراء حركته الانشقاكية سليماً تماماً. إذ كتب يقول: "وكان داوود نفسه يمتلك بعض القدرة، وكثيراً من الطموح، وإيماناً غير قليل بقيمته. وكانت قدرته من النوع السلبي، ويبدو أنه كان يشعر بأنه أكثر طبيعية في موقعه كناقد ومعارض منه في أي دور آخر. ويؤكد أعداؤه - وفي الذهن خصوصاً خدماته اللاحقة التي قدمها للزعيم عبد الكريم قاسم - أنه إنسان بلا مبادئ لن يتردد في تدمير الحزب في سبيل الارتقاء بنفسه. وربما كان الأعدل القول بأنه كان يملك العيب الشائع جداً والذي يتلخص



بالخلط بين رغباته الخاصة ومصصلحة الحزب، وعدم القدرة على السير بالإيقاع المناسب بقدر مماثل "٣٢٨"، وأنه "كان محامياً بلا قضية" ٣٢٩.

غادر داوود الصايغ الحزب في أوائل عام ١٩٤٤ وشكل مجموعته الجديدة التي أطلق عليها اسم "رابطة الشيوعيين العراقيين" وأصدر أول عدد من جريدته المسماة "العمل" في نيسان من نفس العام. وتجمعت حوله مجموعة من أعضاء الحزب ومؤيديه في القطاع المدني والعسكري.

تركزت كل هذه الحركات التكتلية والانشقاقية في بغداد على نحو خاص، رغم أنها شملت شيوعيين في مدن أخرى أيضاً. وفي عام ١٩٤٤ برزت حركة جديدة أطلق عليها أصحابها "وحدة النضال". أصدرت هذه المجموعة جريدة بنفس الاسم ضمت في صفوفها مجموعة من الشيوعيين القدامى المطرودين الذين عملوا مع جماعة إلى الأمام وجماعة وعي البروليتاريا العراقية مع مجموعة من المثقفين الشباب. وقد كان على رأس هذه الجماعة يوسف زلخا. والجدير بالإشارة أن اسم هذه المجموعة ظهر في كردستان العراق أيضاً، حيث سميت بـ "يكي تي كوشين" التي تحولت فيما بعد إلى مجموعة شورش وأصدرت جريدة بنفس الاسم، علماً بأن مجموعة منها التحقت بالحزب أيضاً. وكان على فهد أن يكافح على هذه الجبهة من جهة، وأن يجيب عن مجموعة من الأسئلة والقضايا التي أثارها المنشقون على الحزب وأعضائه من جهة أخرى، وأن يتخذ موقفاً من الهجمات التي شنت ضد قيادة الحزب والتي استهدفته مباشرة من جهة ثالثة. فكيف واجه الحزب بقيادة فهد هذه المجموعات المنشقة من الناحيتين الفكرية والسياسية، وكيف أجاب عن الأسئلة المطروحة حينذاك؟

اتخذ فهد مواقفه باتجاهات ثلاثة، وهي: أولاً: الصعيد الفكري. ثانياً: الصعيد السياسي. ثالثاً: الصعيد التنظيمي.

---

٣٢٨ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٦٢/١٦٣.

٣٢٩ المصدر السابق نفسه. ص ١٦٢.

أولاً: الصعيد الفكري

أبدى الحزب بتوجيه مباشر من فهد اهتماماً كبيراً ومستمراً في معالجاته الفكرية للاتجاهات التكتلية والانشاقية في الحزب، إذ اعتبر عملية فضح قاعدتها الفكرية والكشف عن مصدرها الطبقي وأهدافها السياسية تحتل أهمية فائقة واستثنائية من أجل تحصين الحزب ضد الحركات والأفكار الانتهازية والتحريرية المنافية للماركسية-اللينينية والفكر والممارسة الستالينية. ويمكن للباحث أن يعثر على تلك المعالجات في المصادر التالية:

• كراس فهد الموسوم "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية.

كتابات فهد في تلك الفترة التي نشرتها جريدة القاعدة.

الممارسات الفعلية التي مارسها الحزب وفهد إزاء تلك الجماعات المنشقة وخلفية انشقاتهم التي انعكست في زكريات مجموعة من الشيوعيين القدامى الذين عايشوا تلك المرحلة واطلعوا على النتائج التي ترتبت عنها أو انتهت إليها تلك الإجراءات.

وكان فهد، وهو يقود الحزب، متأثراً ومحكوماً في تعامله مع هذه الحركات الانشاقية ومع القضايا الفكرية المطروحة بخمسة عوامل، وهي:

١. القرارات الصادرة عن الأمانة الشيوعية التي كانت تلزم الأحزاب الشيوعية حتى ذلك الحين بتنفيذها إزاء مجموعات من هذا النوع، والتي تعود إلى شروط قبول الأحزاب الشيوعية في الأمانة الشيوعية والتي أقرت في المؤتمر الثاني للأمانة الشيوعية في منتصف عام ١٩٢٠ (راجع الملحق رقم ١).

٢. السياسات التي مارسها ستالين وأكدها في كتاباته وخطبه وفي مؤتمرات الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي والأمانة الشيوعية والتي تجلت أيضاً في كراسيه "في سبيل تكوين بولشفي" و"الأسس اللينينية".

٣. وكانت لفهد، دون أدنى ريب، قراءته الخاصة للفكر الماركسي - اللينيني في الأوضاع التي تميز بها المجتمع العراقي المتخلف، وهي لا تنفصل عن طبيعة العملية

التثقيفية اللينينية - الستالينية التي خضع لها الكادر القيادي للأحزاب الشيوعية حينذاك، ومنهم فهد.

التجارب العملية التي كدستها الأحزاب الشيوعية وانعكست في دراسات وحوارات في المدرسة الحزبية.

السياسات والممارسات الفعلية التي اعتمدها الجماعات المنشقة في مواجهة الحزب وفهد. إذ تشير بعض المعلومات إلى أن بعضهم كانت تحدوه المصلحة الشخصية والطموحات الذاتية للوصول إلى قيادة الحزب دون أن تكون لديه المؤهلات الضرورية والإمكانات الفعلية لأداء مثل هذا الدور أو لاحتلال موقع السكرتير العام للحزب.

كان فهد يرى بأن على الحزب، وهو يعالج إشكاليات التكتل الفكري والسياسي في صفوف الحزب الشيوعي التي قادت إلى انشقاقات لم تكن في كل الأحوال قوية أو تهدد الحزب، في ما عدا محاولة عبد الله مسعود الانشقاقية التي استطاعت كسب نسبة مهمة من تنظيمات وكوادر الحزب إلى جانبها، أن يأخذ بنظر الاعتبار قرارات المؤتمر الثاني للأمم المتحدة الشيوعية التي ثبتها في كراسه "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" حين أشار إلى الشرطين الثاني والسابع على التوالي حيث جاء فيهما ما يلي:

"٢. يجب على كل منظمة تريد الانضمام إلى الكومنترن أن تعمل بطريقة مبرمجة وبلا انقطاع على تنحية الإصلاحيين وأتباع الوسط من جميع المراكز ذات المسؤولية في حركة العمال (في التنظيم الحزبي، وفي هيئة التحرير، والنقابات، والكتلة البرلمانية، الجمعيات التعاونية، البلديات... الخ) وتستعيز عنهم بشيوعيين يعتمد عليهم. ويجب أن لا يفوتهم أن في بعض الحالات يقتضي لهم في بادئ الأمر أن يستعيزوا بعمال اعتياديين بدل "سياسيين" من ذوي الخبرة"<sup>٢٤٠</sup>.

"٧. يجب على الأحزاب التي تريد الانتساب للأمم المتحدة الشيوعية أن تقطع بالضرورة علاقتها بالإصلاحيين وبسياسة الوسطيين بشكل تام ومطلق. ويجب القيام بدعاية واسعة

---

٣٤٠ لينين، ف. إ. المؤلفات. المجلد ٣١. باللغة الألمانية. دار ديتس للنشر. برلين. ١٩٥٩. ص ١٩٤.

حول قطع هذه العلاقة بين قواعد الحزب، إذ بدون ذلك يصبح من المتعذر انتهاج سياسة شيوعية حازمة.

تطلب الأهمية الشيوعية بصورة إنذارية وحتمية أن يحدث الانفصال في أقرب وقت، إذ أن الأهمية الشيوعية لا تستطيع أن تسمح للمعروفين بإصلاحيتهم من أمثال توراني ومودغلياني وآخرين بأن يكون لهم حق ادعاء عضوية الأهمية الثالثة، إذ أن حالات كهذه تؤدي إلى صيرورة الأهمية الثالثة شبيهة إلى حد بعيد بالأهمية الثانية المتدهورة<sup>٣٤١</sup>.

ومثل هذه النصوص، التي استكملت بقرار المؤتمر الثاني القائل "تعتبر كافة قرارات الأهمية الشيوعية وقرارات لجناتها التنفيذية ملزمة لجميع الأحزاب المنتسبة إلى الأهمية الشيوعية. على الأحزاب الشيوعية التي تعمل تحت ظروف الحرب الأهلية القاسية أن تبني وفق أسس أشد مركزية من أحزاب الأهمية الثانية. . . .<sup>٣٤٢</sup>"، كانت ملزمة لكل الأحزاب الشيوعية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي. وعليه فقد تجلت هذه الحقيقة في الأسلوب الذي واجه به فهد تلك الكتل الانشقاقية، سواء الذين طردوا من الحزب لاختلاف في وجهات النظر وإصدار نشرات استفزازية أو غير استفزازية ضد وجهات نظر الحزب مثل ذو النون أيوب ويعقوب كوهين (إلى الأمام)، أم تلك التي انشقت على الحزب وشكلت تنظيمات جديدة باسم الحزب الشيوعي العراقي وأصدرت جريدتها "الشرارة الجديدة" مثل عبد الله مسعود، أم حتى تلك المجموعة التي انسحبت من الحزب، ومنهم داوود الصايغ، وشكلت حزباً جديداً باسم "رابطة الشيوعيين العراقيين" وأصدرت جريدة "العمل"، في أعقاب صدور كراس فهد "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية"، كتب فهد يقول:

"إن المنظمة التروتسكية (التي اندمجت فيما بعد مع الخونة المطرودين من الحزب ومع بعض الجواسيس الذين انضموا إليهم وألفوا ما يسمونه بحركة المؤتمرين كانت منظمة لا

٣٤١ المصدر السابق نفسه. ص ١٩٥.

٣٤٢ لينين، ف. إ. المؤلفات. المجلد ٣١. باللغة الألمانية. دار ديتس للنشر. برلين. ١٩٥٩. ص ١٩٦.

نشاط لها البتة بين الجماهير، عدا بعض أفراد منهم اندسوا هنا وهناك بقصد التخريب. لكن أعضاء هذه المنظمة لم يقطعوا الصلة فيما بينهم، ولم يصفوا منظماتهم مع علمهم الأكيد بأنها منظمة عاطلة لا فائدة منها، إلا أنهم انتظروا وانتظروا طويلاً ذلك اليوم الذي تلقي الشرطة القبض على قادة الحزب الشيوعي فيبرزوا حينذاك من مكنهم ليحلوا محل الشيوعيين. ولما يأسوا أخيراً انقسموا فيما بينهم، فمنهم من طلب الانتماء إلى الحزب، والآخرين فضلوا الانتظار معتمدين على زملائهم الذين أرسلوهم إلى الحزب، لكن الحزب قبل بعضهم كمرشحين، وقبل انتهاء مدة ترشيحهم وجدهم (جميع أعضاء منظماتهم) قد طفروا إلى جانب الخونة قادر وفاضل<sup>٣٤٣</sup> وشركائهما، فادعى قادر أنه انفصل عن الحزب لأن الحزب لم يعقد مؤتمراً لانتخاب لجنة مركزية (شرعية) مع العلم أن الخائن لم يطلب عقد مؤتمر عندما كان داخل الحزب لا هو ولا شركاؤه أي أنه لم يرده عندما كان داخل الحزب وأصبح يريده هو والتروتسكيون والجواسيس الذين انضموا إليهم، وقد نسى هؤلاء جميعاً أن الأحزاب الشيوعية لا تنتدب ممثلين في مؤتمراتها إلا من بين أعضائها الحزبيين...<sup>٣٤٤</sup>. وبما أن تلك الحركات كانت توصف من جانب الأممية الثالثة بأنها العدو الرئيسي والخطر المباشر الذي يجابه الأحزاب الشيوعية، كتب فهد يقول: " ليعلم الانتهازيون ... أننا سنركز ضدهم ٩٠ بالمئة من قوتنا ولن يكون هذا عبثاً لأننا سنشن الحرب في أجواء العمل الجماهيري الطبقي والوطني"<sup>٣٤٥</sup>، رغم أن فهد كان يدرك في قرارة نفسه بأن هذه العناصر المنشقة لم تكن عميلة للأجنبي أو جواسيس للمستعمرين وللحكومات الرجعية، كما أنها كانت مجرد عناصر ذات اتجاهات فكرية وسياسية مختلفة غير قادرة على تهديد الحزب، ولكنها كانت بطبيعة الحال تثير الضجة ضد الحزب

---

٣٤٣ قادر: ذو النون أيوب، فاضل: يعقوب كوهين.

٣٤٤ فهد كتابات الرفيق فهد. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. دار الفارابي - بيروت. الطريق الجديد - بغداد. ١٩٧٦. ص ٥٦/٥٧.

٣٤٥ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٦٢.

وتتسبب، بهذا القدر أو ذاك، في خلق بلبلية فكرية وسياسية في الحزب والمحيط الذي يحيط بالحزب. وهو الأمر الذي كانت لا تحتمله الأحزاب الشيوعية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي.

ولكن فهد، الذي وجه نيرانه ضد هؤلاء المنشقين، عمد إلى تحليل وتشخيص الأساس المادي الذي كانت تنطلق منه هذه الجماعات في العراق، حيث كتب يقول:

"ومما ساعد على بروز الانحرافات داخل حزبنا بشكل خطر، حداثة عهد البروليتارية العراقية، إذ أن معظم عمالنا العراقيين جاؤوا حديثاً من طبقة الفلاحين والحرفيين ولا يزالون بتفكيرهم أقرب إلى البرجوازية الصغيرة من البروليتاريا، يضاف إلى ذلك قلة خبرة اختبارهم بأساليب الانتهازية، وقلة الكادر الحزبي المتقن للنظرية الثورية وتطبيقها، يضاف إلى ذلك انعدام الأحزاب العلنية (الديمقراطية، والنقابات في القطر) مما دفع الكثير من العناصر غير البروليتارية من أعداء الاستعمار وأعداء الوضع بصورة عامة، والموظفين والطلاب غير المسموح لهم بالاشتغال بالسياسة وطلاب التزعم والمراكز وعشاق حب الظهور، وأقسام من العمال الذين لا يهمهم سوى تحسين أحوالهم المعيشية، أقول مما يدفع جميع هؤلاء إلى التهافت على الحزب الشيوعي للعمل فيه. فلو كانت في القطر أحزاب ديمقراطية ونقابات لوجد هؤلاء ضالتهم فيها ولتمكن الحزب في الوقت نفسه من تجنيد الطليعة على أساس اختبار نضالهم وميولهم في تلك المؤسسات"<sup>٣٤٦</sup>.

في هذا النص المركز يقدم فهد تحليلاً واقعياً وملموساً لظروف العراق وتركيبية المجتمع الطبقي وإمكانية بروز أفكار وسياسات ومواقف متباينة من جانب المواطنين العراقيين حول الأوضاع السائدة من جهة، وتوجه مجموعات غير قليلة من المواطنين من أعداء الاستعمار إلى صفوف الحزب من جهة أخرى. ولكنه في الوقت نفسه، وبسبب التباين في التحليل والتشخيص والاجتهاد مع هؤلاء الأشخاص، وجه لهم تهمة الانتهازية والتحريفية والخروج على الماركسية والخيانة الطبقيّة والعمالة أو التجسس للعدو الطبقي والرغبة في

---

٣٤٦ فهد. كتابات فهد. حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية. مصدر سابق. ص ٩٦.

تخريب الحزب عبر نشاطاتهم الفكرية والسياسية وتشكيلهم كتكتلات حزبية وانشقاقية باسم الماركسية. وهي إساءة كبيرة لأولئك المناضلين، إذ أن تلك الاتهامات لم تكن تعبر عن واقع وسلوك هؤلاء الناس، بغض النظر عن مواقفهم، سواء كانت خاطئة أم صائبة، وسواء اتفقت مع مواقف الحزب وفهد أم لم تتفق. ويقدر ما كانت تحليلات فهد الأولى صائبة ومبررة ومعبرة عن واقع الحال، كانت التهم التي وجهها لرفاقه في النضال خاطئة واستفزازية غير مبررة من ناحية الواقع العراقي، ولكنه كان أمام قرارات الأمانة الثالثة، رغم حلها، التي نشطت دوره في مواجهة ومهاجمة تلك الجماعات. ويبدو أنه كان مقتنعاً بذلك أيضاً. ويبدو هنا تأثير فكر وممارسات ستالين صارخة في موقف فهد من تلك الجماعات. والسؤال الذي يراودنا هو: هل كان فهد مجبراً على اتخاذ مثل تلك المواقف وممارسة تلك السلوكية الخسنة إزاء رفاق النضال، أم أنه كان مؤمناً بها مقتنعاً بأنها السبيل الوحيد لحماية الحزب من الرأي الآخر ورفض التباين في وجهات النظر والإصرار على وحدة الفكر والسياسة والرأي من منطلق أن وجهة نظر الحزب الماركسي اللينيني دائماً على صواب؟ والإجابة عن هذا السؤال ليست صعبة بالارتباط مع فهم بنية وسايكولوجية فهد. لم يكن فهداً مجبراً على ذلك، بل كان مقتنعاً كل القناعة بأن ما يقوم به هو الصائب والصحيح، إذ كان فهد بولشفياً من طراز جديد، من طراز ستاليني، تماماً كما كانت تريده الحركة الشيوعية كلها، وتماًماً كما كنا نحن الشيوعيين العراقيين عموماً، والحديث لا يجري هنا عن بعض الاستثناءات. وكان ستالين يرى في هذا الطراز من الشيوعيين قادة شجعان وأميين تفولذوا في النضال وهم بشر من نوع خاص، فالشيوعي قد من حديد. ففهد، الذي تتلمذ في المدرسة الحزبية واقتنع بقرارات الأمانة الشيوعية والتزم بموقف ستالين من التكتلات الفكرية والسياسية في الحزب، أورد مقتطفات ضافية من خطاب ستالين في عام ١٩٢٩ عن الانحراف اليميني في الحزب البولشفي - اختلافات مع بوخارين في قضايا الكومنترن-، في كراسه "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية"، ليبرر الموقف الذي اتخذته إزاء هؤلاء الأشخاص، ثم عاد ولخص تلك الأفكار في خمس نقاط تؤكد تلك الوجهة التي اعتبرت كل اجتهاد خارج إطار ستالين وقيادة الحزب الشيوعي السوفييتي بمثابة خروج عن الماركسية وانحراف عن اللينينية. كتب فهد يقول:

"أظن أن فيما نقلته عن الرفيق ستالين الكفاية ليوضح لنا:-

١- أن الانحرافات في الأحزاب الشيوعية في الأقطار الرأسمالية، هو ميل، ومن قبل قسم من الشيوعيين للابتعاد عن الخطة اللينينية الثورية والاتجاه نحو الاشتراكية الديمقراطية. وتكييف الشيوعية وفق الاشتراكية الديمقراطية التي هي دعامة الطبقات المستثمرة في حركة العمال.

٢- وأن الحرب ضد الانحرافات يجب أن لا تقتصر على تنحية الانتهازيين وتطهير الحزب منهم، بل أن تحارب الانحرافات كميل خطر له جذوره في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القطر، أي أن تحارب الأفكار التي تنبعث منها الانتهازية.

٣- أن لا ينشغل الثوريون عن الانحرافات باعتبارها خطراً على الحزب، بأعمالهم الحزبية الاعتيادية الآنية دون التفكير بمستقبل الحركة وأهدافها، وبدون الانتباه إلى أن انتصار الانحرافات داخل الحزب معناه ضياع الأمل بتطور الحركة.

٤- وجوب تطهير الأحزاب الشيوعية من المنحرفين باعتبارهم أداة النفوذ البرجوازي - المعادي داخل حزب البروليتاريا، وأن تشن الحرب لا على الانتهازيين المفوضين فحسب بل كذلك على الموفقين.

أن يفرض ضبط حديدي على الأعضاء وخضوع لا شرطي لهذا الضبط وبهذا فقط يمكن تحكيم تكتلات المنحرفين داخل الحزب، بالوقوف ضد هجماتهم لتنفيذ شعار تطهير الحزب الشيوعي من الانتهازيين"<sup>٣٤٧</sup>.

وركز الحزب في تثقيفه في هذه الفترة من تاريخه على مجموعة من كتابات لينين وستالين وبعض قادة الحركة الشيوعية العالمية، وخاصة القضايا التي تمس الفاشية والحرب من جهة، وتلك التي تتوجه ضد الانتهازية اليمينية والتحريرية والاتجاهات التروتسكية في الحركة الشيوعية من جهة أخرى، إضافة إلى بعض كتابات ماركس وانجلز المترجمة أو التي دفع الحزب إلى ترجمتها ونشرها.

---

٣٤٧ فهد. كتابات الرفيق فهد. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٩٢/٩٣.



• إن النص الخاص بتطهير الأحزاب الشيوعية من المنحرفين الذي طرحه ستالين وثبته فهد يعيد في الواقع قراءة جزء من خطاب ستالين في الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي حول الانحرافات اليمينية في الحزب في عام ١٩٢٩ والتي أقرها المؤتمر السادس عشر للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي<sup>٢٤٨</sup>، يؤكد ثلاث مسائل كانت تعتبر جوهرية بالنسبة للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي والأممية الشيوعية لا يجوز الإخلال بها من جانب كافة الأحزاب الشيوعية، ولكنها كانت، كما تبدو لنا اليوم، باعتبارها هاجساً ووهماً غير مبررين، وهي:

• القناعة التامة بامتلاكهما الحقيقة كلها دون ترك أي مجال للشك في ما طرحه أو مكان لأي اجتهاد آخر.

اعتبار الأممية الثانية هي العدو الرئيسي الذي ينبغي محاربتة، إنها الحرب التي يفترض أن تشن ضد هؤلاء المنحرفين عن الخط اللينيني بلا هوادة. ولهذا أشار فهد إلى أن الحزب سيوجه ٩٠٪ من نشاطه ضد هؤلاء الانتهازيين والمنحرفين.

العمل من أجل التخلص من هؤلاء وتطهير الأحزاب الشيوعية منهم وإذا كانت الأحزاب الشيوعية العاملة في السرية قد مارست النقد والاتهام والمحاربة السياسية ضد تلك القوى، فأن الحزب الشيوعي السوفييتي الذي كان في السلطة وبقيادة ستالين قد مارس التصفيات الجسدية، إضافة إلى التصفيات السياسية، ضد تلك القوى المخالفة لوجهة نظر الحزب أو ستالين.

ثانياً: الصعيد السياسي

كان الحزب بقيادة فهد واعياً تماماً بأن التثقيف الفكري يحتل مكانة مهمة في عمل الحزب الشيوعي كله، وكذلك في الموقف من الكتل الانشاقية، ولكنه كان يدرك أيضاً بأن العمل في هذا المجال يبقى غير كاف لمعالجة التكتلات الفكرية والسياسية، إذ أنه بحاجة إلى عمل

---

348 Geschichte der kommunistischen Partei der Sowjetunion. Dietz Verlag.  
Berlin. 1975. S. 505.

سياسي وإلى استجابة مباشرة لعدد من المطالب التي طرحتها تلك الجماعات والتي وجدت صدى إيجابياً وقبولاً ملموساً في صفوف الحزب. لهذا بادر فهد إلى إعداد الوثائق الضرورية من أجل عقد المؤتمر الوطني الأول للحزب والانتهاه من الشكوك التي كانت تثيرها تلك الجماعات. والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن فهداً سافر إلى موسكو في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٤٢ وعاد إلى بغداد في ربيع عام ١٩٤٣. وارتبطت هذه السفارة بخمس مهمات أساسية، يصعب إثباتها بشكل قاطع وفق المعطيات المتوفرة لدينا حتى الآن، ولكن هناك من المؤشرات المهمة ما يؤكد ذلك. ونعتمد في هذا التقدير على قرارات الأممية وشروطها في العضوية، وعلى الممارسات اللاحقة، إذ كانت الأحزاب الشيوعية ملزمة بعرض برامجها ونظمها الداخلية أو التعديلات عليها على مكتب سكرتارية الأممية الثالثة، وفيما بعد على الحزب الشيوعي السوفييتي، حيث كانت تشكل لجنة من علماء شيوعيين سوفيت يتحملون مسؤوليات مباشرة في الحزب ومتخصصين بشؤون البلدان المختلفة لخوض نقاش حول تلك البرامج أو النظم الداخلية وتقديم الملاحظات بشأنها. ويمكن مواصلة التحري عن هذا الموضوع لتغطية الفجوة في المعلومات المتوفرة. ونشير فيما يلي إلى المهمات الخمس التي تبلورت لدينا:

١. كانت اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية تناقش حينذاك مع بقية الأحزاب الشيوعية الموقف من استمرار العمل بالكومنترن والذي تحول في حينها إلى الكومنفورم، إذ كانت قد نشأت ظروف جديدة استوجبت اتخاذ قرار حل مكاتب الأممية الشيوعية. وكان لا بد لمشروع قرار من هذا النوع أن يناقش مع بقية الأحزاب الشيوعية الأعضاء في الأممية الشيوعية.

٢. مناقشة الوضع في الحزب الشيوعي العراقي والتطورات الجارية في نشاطه وقدراته وكفاءة الأداء، إذ أن اللجنة المركزية لم تعقد أي مؤتمر آخر لها بعد المؤتمر السابع الذي عقد في عام ١٩٣٥ واكتفت باجتماعات اللجنة التنفيذية، وكان لا بد من استشارات حزبية بين فترة وأخرى بين هذا الحزب أو ذاك أو مجموعات إقليمية من الأحزاب الشيوعية أو الرغبة في عضوية جديدة.

٣. مناقشة الوثائق التي كان فهد قد أعدها لتطرح على المؤتمر الوطني الأول للحزب، بشكل خاص الميثاق الوطني للحزب الشيوعي العراقي، والنظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي، وعلى الإجراءات التي كان لا بد من اتخاذها بالارتباط وبالتشاور مع اللجنة التنفيذية، إذ كان قرار المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية يحتم على الأحزاب الشيوعية الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية على البرنامج الذي يراه إقراره من قبل هذا الحزب الشيوعي أو ذاك<sup>٣٤٩</sup>. وكان فهد في قرارة نفسه يتفق مع أهمية عقد مثل هذا المؤتمر ولكن بعيداً عن الضغط واحتمال الوقوع بأخطاء قاتلة للحزب الجديد وفي ظروف الإرهاب والسرية المشددة، إضافة إلى ضرورة مناقشة مكتب الأممية بشأنها. ويقدم فهد تبريرات مثل عدم التسرع في عقد المؤتمر في كراسه "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" حيث يقول: "يصعب على الأحزاب الشيوعية عقد مؤتمرات لها وكثيراً ما تبقى هذه الأحزاب بدون مؤتمر لعشر سنوات، وأحياناً لأكثر من هذه المدة، ...". وأن هذه الصعوبات تتبلور عنده في : ١- خطر الشرطة. ٢- معرفة المندوبين بعضهم للبعض خصوصاً في القطر الصغير. ٣- عدم إمكانية حضور القادة البارزين إلى المؤتمر لوجودهم في السجون أو المهجر، ... "٣٥٠". كما أشار إلى عامل مهم آخر هو حداثة تشكيل الحزب حيث كتب في جريدة القاعدة في عام ١٩٤٣ وقبل صدور كراس "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية" يقول: "في البداية، ما زال الحزب في مرحلة لينة، وما زالت تشكيلاته ضعيفة إلى حدّ مذهل وكوادره محدودة وتفتقر إلى الخبرة. وفي ظل هذه الظروف لا يمكن لمؤتمر أن ينتج إلا صخباً فارغاً إن هو لم يخلق تشوشاً أيديولوجياً"<sup>٣٥١</sup>. وإن ركز فهد على تلك العوامل، وأهمها خطر الشرطة وحداثة تشكيل الحزب وليونة تنظيماته ورفاقه، لم يرغب في حينها،

٣٤٩ راجع في هذا الصدد الشرط رقم ١٦ من شروط الانتساب إلى الأممية الشيوعية. الملحق رقم (١).

٣٥٠ فهد. كتابات الرفيق فهد. "حزب شيوعي لا اشتراكية ديمقراطية. مصدر سابق. ص ٥٦/٥٥.

٣٥١ جريدة القاعدة. الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. العدد ٤. حزيران/يونيو. ١٩٤٣. ٦-٤

كما يبدو، الإشارة إلى بقية الأسباب، ومنها تلك التي ترتبط برقابة ومصادقة الأُممية الشيوعية على وثائق المؤتمر الوطني للحزب، والتي كانت شرطاً من شروط العضوية في الأُممية الشيوعية.

التطورات السياسية الجارية في العراق وفي المنطقة ومواقف الحزب الشيوعي العراقي منها، خاصة وأن العراق الرسمي كان قد أعلن الحرب على دول المحور وأصبح في معسكر القوى المناهضة للفاشية.

التشاور مع ممثلي الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية التي كانت موجودة في تلك الفترة في موسكو أيضاً، حول الوضع العربي والدولي والموقف من اتجاهات تطور الحرب العالمية الثانية.

وبالتالي، لم يتأخر فهد بعد عودته من موسكو، وبعد أن واجهته اشكالية عقد مؤتمر "وعي البروليتارية العراقية" لجماعة عبد الله مسعود والاستيلاء على مطبعة الحزب وكسب العديد من منظمات الحزب وكوادره القيادية إلى جانبهم، من العمل الدؤوب والكثيف، مع بقية رفاق اللجنة المركزية والمكتب السياسي والكوادر والتنظيمات الرافضة للانشقاق، من أجل إعادة ترتيب الأوضاع والتهيئة في ذات الوقت لإصدار كراس "حزب شيوعي لا اشتراكية ديموقراطية" والتحضير للكونفرنس الحزبي الأول الذي يهيئ مستلزمات عقد المؤتمر. لقد كان على فهد، وهو يقود الحزب، من الناحية السياسية أن يطرح برنامجاً سياسياً منسجماً مع طبيعة المرحلة والمهام المطلوبة على مختلف الأصعدة، وبالنسبة لتلك الفئات التي تبني الحزب مصالحها وطرح نفسه ممثلاً عنها ومدافعاً عن تلك المصالح، وبالتالي، عليه أن يطرح الشعارات المناسبة للمهام الوطنية والطبقية والمهنية للحركة الوطنية العراقية، من وجهة نظر الحزب الشيوعي، من جهة، وأن يؤكد بأن الحزب الذي يقوده يحظى بتأييد الأُممية الشيوعية في مواجهة المجموعات التي كانت تدعي غير ذلك أو تريد الحلول محل الحزب من خلال تبني القضايا التي تطرحها الأُممية الشيوعية من جهة ثانية، إضافة إلى أنه كان يرفض الاعتراف بأي طرف آخر يعمل في الساحة السياسية العراقية ويتبنى الماركسية ويدعي العمل بموجبها، إذ كان فهد يعتقد، كما هو حال بقية

الأحزاب الشيوعية والشيوعيين في الحركة الشيوعية العالمية حينذاك ولعدد من العقود اللاحقة، بأن وجود حزبين ماركسيين في بلد واحد لا بد أن يكون أحدها على خطأ.

### ثالثاً: الصعيد التنظيمي

استمع فهد بعد عودته من موسكو إلى تقرير مفصل قدمه بقية رفاق اللجنة المركزية حول الحركة الانشقاقية التي قادها عبد الله مسعود القريني والنتائج التي تمخضت عنها أو تربت عليها، وما تبقى للحزب من تنظيمات ورفاق في بغداد والمناطق الأخرى. وكانت المجموعات التي التحقت بعبد الله مسعود كبيرة نسبياً، وما تبقى كان قليلاً. ثم شرحوا له الإجراءات التي اتخذوها في مواجهة هذه الحركة الانشقاقية. أعرب فهد عن ارتياحه للموقف الحازم الذي اتخذته المجموعة المتبقية، وبشكل خاص حازم وصارم، كما أبدى أسفه لما حدث.

- وفي أعقاب ذلك دعا فهد إلى اجتماع للجنة المركزية عقد في نيسان من عام ١٩٤٣ وتمت فيه مناقشة الأوضاع المستجدة وسبل مواجهة الانشقاق وعواقبه. ثم اتفق الحضور على التحرك المكثف والسريع صوب المهمات وممارسة الإجراءات التالية:
- ترصين التنظيمات التي رفضت القبول بالعمل مع جماعة "الشرارة الجديدة" في بغداد وفي مختلف المدن الأخرى التي توجد فيها تنظيمات حزبية.
- إقامة الجسور مع التنظيمات التي جرّتها إلى جانبها جماعة الشرارة الجديدة من أجل تحريكها وإقناعها بالعودة إلى صفوف الحزب
- تنمية وتوسيع قاعدة الحزب التنظيمية وعلاقاته بال جماهير وبالقوى السياسية الأخرى، وخاصة تنشيط عمل الحزب بين الشباب.

• الابتعاد، عند اختيار الكادر القيادي، من إغراق القيادة بالعناصر المثقفة، وبذل الجهد للاعتماد على العمال والفلاحين أو الكادحين بشكل عام. ولم تكن المهمة الأخيرة سهلة، وهي في الوقت نفسه ذات آثار باتجاهين متعاكسين على المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية والتي سنأتي عليها في مكان آخر من هذا الكتاب. ومع ذلك لم يكن

في مقدور فهد، بالارتباط مع واقع العراق أن يتجنب المثقفين والمتعلمين، وهي الظاهرة التي تجلت في الكونغرس الحزبي الأول وفي المؤتمر الوطني الأول في آن واحد.

• إغارة انتباه أكبر للحركة العمالية العراقية والسعي إلى كسب المزيد من العمال إلى صفوف الحزب.

ويبقى الهدف الأساسي من كل ذلك تنشيط الحركة الوطنية العراقية واعتبار القوى الديمقراطية هي العامل المحرك والمنشط في العملية النضالية الجارية، والسعي إلى إجراء إقامة التحالفات الجبهوية.

كما نوه الاجتماع بالمصاعب التي تواجه الحزب حالياً لعقد مؤتمره، خاصة وأن أجهزة الدولة المسؤولة كانت قد عبأت الشرطة العلنية والسرية لمراقبة تحركات الشيوعيين وأصدقاء الحزب.

تمكن فهد من إعادة تشكيل اللجنة المركزية ومكتبها السياسي بسرعة كبيرة بعد عودته مباشرة لتصبح الأساس في التوجه صوب المؤتمر، رغم انفصال داوود الصايغ عنه حتى قبل عقد الكونغرس الحزبي. وأبدى، اهتماماً خاصاً عند إعادة تشكيل اللجنة المركزية ومكتبها السياسي أن يجد في قيادة الحزب من يمكن مشاركته في بناء "النواة اللينينية الصلبة" داخل المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب. وقد تم له ذلك فعلاً من عناصر صلبة خبرها في النضال اليومي، وخاصة في أعقاب انشقاق عبد الله مسعود القريني، وهم ثلاثة فقط: فهد وحازم وصارم. لقد كان مصطلح النواة اللينينية قد دخل في قاموس ونشاط الأحزاب الشيوعية في فترة ستالين، وكان يعني مسألتين هما:

أولاً: أن تتوفر عند السكرتير العام إزاء أعضاء النواة: \* ثقة كاملة ومتبادلة بالمجموعة المنتقاة التي يفترض أن تلتف حول السكرتير العام. \* استعداد كامل لتحمل المسؤوليات التي ينيطها السكرتير العام بأفراد هذه النواة، فهم من أصحاب المهمات الصعبة. \* العودة إليها والتشاور معها قبل طرح المسائل على المكتب السياسي للجنة المركزية، وبالتالي ضمان التأييد لتلك القضايا المطروحة، بعد الحوار حولها فيما بين

أفراد "النواة اللينينية الصلبة". \* الصلابة والضمود في مواجهة العدو وأجهزته وصيانة الأمانة الحزبية وأسرار الحزب حتى النهاية.

ثانياً: إن الوجود غير الرسمي "للنواة اللينينية الصلبة" وغير المعلن عنه يتطلب ثقة عالية جداً من جانب السكرتير العام للحزب بإخلاص المجموعة لا للمبادئ والأهداف، وهي ضرورية وأساسية جداً، فحسب، بل وللسكرتير العام أيضاً من جهة، واقتناع حقيقي من جانب أفراد هذه النواة اللينينية الصلبة بقدرات وكفاءات وإخلاص السكرتير العام للحزب وثقة عالية بشخصه وقيادته للحزب، وبالتالي، استعداد كامل للدفاع عنه أمام مختلف الهجمات الفكرية والسياسية من جهة ثانية. ولا تشترط عضوية هذه النواة مستوى فكري أو سياسي معين، أي من الممكن أن يكون في المكتب السياسي واللجنة المركزية عناصر أخرى أكثر وعياً وكفاءة فكرية وسياسية وقدرات تنظيمية من أعضاء النواة، فالإخلاص اللامتناهي للأمية الشيوعية وحركة البروليتارية العالمية، إضافة إلى الإخلاص التام لقضية الشعب العراقي، إضافة إلى ما أشير إليه سابقاً، هي من المعايير أو المحكات الأساسية في هذا الاختيار، وخاصة في ظروف العمل السري وفي ظل سيطرة القوى الرجعية وسيادة الإرهاب في البلاد. ويمكن أن يتلمس المتتبع لتلك الفترة هذه الحقيقة في الأشخاص الذين اختارهم فهد في المكتب السياسي واللجنة المركزية، ثم الشخصين اللذين انتقاهما وجعلهما قرييين منه، أي في النواة اللينينية، إذ أن الثلاثة قد ارتقوا المشانق ورؤوسهم عالية تعانق السحاب، ولكنهما لم يكونا بالضرورة من حيث المستوى الفكري والثقافي أو السياسي الأكثر تقدماً. ولا شك في أن لهذا الواقع ما هو سلبي وما هو إيجابي، خاصة إذا كانت الفجوة الفكرية والسياسية والتنظيمية واسعة عموماً بين السكرتير العام وأعضاء النواة اللينينية الصلبة، إذ تتحول العلاقة إلى أشبه ما تكون بين أستاذ وتلاميذ، أو بين رائد ومريديه.

وإذا كانت هذه الخطوة الأولى التي عمد إليها فهد بعد عودته الثانية من موسكو، فإنه لجأ إلى التحرك السريع والمكثف إلى عدد من المدن العراقية التي يعرفها جيداً ليعيد إلى الحزب التنظيمات وكذلك العناصر التي يعرفها جيداً ويثق بها وتثق به شخصياً، ويمنحها

الثقة ويدفع بها للنشاط والحركة وكسب الجديد من العناصر، في وقت كان العراق أحوج ما يكون إلى المحرك للنشاط السياسي في أطراف الحركة الوطنية العراقية في ظل حكومات محافظة ورجعية وتمارس الإرهاب الشرس ضد قوى المعارضة، وسيطرة إنكليزية قوية تفرض رؤيتها على تلك الحكومات المتعاقبة. وفي فترة وجيزة استطاع فهد تحقيق هذه المهمة، في وقت تراجعت قدرات وخفت نشاطات المجموعات الأخرى، خاصة بعد اعتقال مجموعة عبد الله مسعود، إذ أن طريقها في التحضير لمؤتمرها والضجة الداخلية التي رافقته والمطاردة المستمرة من جانب أجهزة الأمن العراقية ومساعدات خبراء بريطانيا لها في هذا الخصوص وقلة تجربة الآخرين ساعدت على توجيه الضربة بعد المؤتمر بفترة قصيرة، وأتت على القسم الأعظم من تنظيمات جماعة الشراة الجديدة. وأدى تمزق هذه المجموعة إلى عودة البعض منهم إلى صفوف الحزب ثانية. واستقطب الحزب في الفترة الواقعة بين ١٩٤٣ - ١٩٤٤ المزيد من العناصر التي اعتمدها فهد للعمل في مختلف المجالات والتي انعكست في حضور بعضهم للكونفرنس الحزبي الأول في عام ١٩٤٤، وكذلك في المؤتمر الوطني الأول للحزب في عام ١٩٤٥. وكان المفروض في فهد أن يعيد النظر، بعد حملة الاعتقالات ضد جماعة عبد الله مسعود، بالاتهامات التي وجهها إلى هذه الجماعة، وبشكل خاص كونها مطايا البرجوازية في الحركة العمالية والحزب الشيوعي، وخدم الاستعمار .. الخ، إذ من غير المعقول أن توجه الحكومة وأجهزة الأمن ضربات قاسية تهشيمية لمن يكون في خدمة الاستعمار والبرجوازية. ولم يحصل مثل هذا التراجع من جانب فهد أو الحزب.

كان أمام فهد أن يعيد تشكيل المنظمات الحزبية في بغداد وفي تلك الألفية التي كانت للحزب قواعد فيها، وبشكل خاص في بغداد والبصرة والناصرية والنجف، كما أنه أبدى اهتماماً بكرديستان والشمال عموماً، وأن كان حتى ذلك الحين لم تتحقق نتائج ملموسة ومهمة في المدن الكردية. وبسبب أهمية بغداد وجه فهد تنظيمات الحزب للعمل المكثف والدؤوب في المجالات المهنية، كالتقابات والطلاب والكليات والمعاهد والمدارس الثانوية، وكذلك في صفوف الأقليات القومية والدينية، التي كانت، وما تزال، تعبر بطبيعة الحال عن



حالة الموزائيك القومي والديني والطائفي القائمة في العراق، والتي تجسد بدورها تاريخ وتراث وتنوع وغنى حضارة العراق، رغم ما يمكن أن تتضمنه، في ظروف غياب الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وضعف التفاعل الشعبي وعدم الاعتراف المتبادل بالعام والخاص لكل منها، من مخاطر على العلاقات الإنسانية والودية والطبيعية في ما بين هذا لتنوع الإنساني. وأصبحت أمام فهد الآن مهمة تأمين الشرعية لدوره القيادي في الحزب ولقيادة الحزب التي شكلها في أعقاب انشقاق عبد الله مسعود وداود الصايغ من خلال التحضير وأعداد وثائق وعقد المؤتمر الوطني الأول للحزب.

## الفصل السابع

### الشرعية الحزبية في الحزب الشيوعي العراقي

خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٨-١٩٤٥ وجه فهد جلّ وقته واهتمامه المركزي نحو ثلاث مسائل رئيسية، كما لعب دوراً رئيسياً ومباشراً في تبني الحزب لها والنضال في سبيلها. وانطلق فهد في ذلك من سمتين رئيسيتين ميزتا حياته ونشاطه، وهما: باعتباره قائداً سياسياً وطنياً يحمل للعراق وشعبه إخلاصه التام ورغبته في تغيير الأوضاع التي يعيش فيها من جهة، وباعتباره إنساناً أممياً مخلصاً ومؤمناً بالقضية التي يناضل في سبيلها ويقود حزباً سياسياً قبل لتوه في الأممية الشيوعية الثالثة والتزم بتنفيذ جملة من المهمات الجوهرية التي كلفه بها مكتب الأممية الثالثة قبل حل الكومنترن من جهة ثانية. وفيما يلي تلخيص للمسائل الثلاث:

١. تحليل الأوضاع القائمة وتشخيص المهمات المرحلية وذات المدى المتوسط، أو نضع استراتيجيتك وتكتيك الحزب، في نضال الشعب العراقي والحزب الشيوعي العراقي. استكمال بناء الحزب وتعزيز أسس ومبادئ اللينينية والأممية الشيوعية والتزام الحزب بها في نشاطه اللاحق، مع الأخذ بنظر الاعتبار، وبهذا القدر أو ذاك، واقع العراق القائم. تنشيط دور الحزب في الحركة الوطنية العراقية وزيادة فاعليته ومساهمته في إقامة جبهة وطنية موحدة تعمل من أجل إقامة حكومة وطنية ديمقراطية تلتزم بإرادة ومصالح الشعب وتتخلص من الالتزامات والمعاهدات الدولية المخلة بسيادة واستقلال البلاد.
- وكانت المصادر التي استند إليها في تحديد طبيعة هذه الاتجاهات في العمل، كما تشير إليه أغلب مقالاته وكتاباته التي تحت تصرفنا، هي:

• تراث وتقاليد وتاريخ الشعب العراقي وواقعه الراهن وبنيته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووعيه السياسي، وكذلك المشكلات والمصاعب التي يواجهها في نضاله من أجل التغيير.

• القوى السياسية القائمة والفاعلة في العراق وصراعاتها الجارية والتغيرات التي طرأت عليها منذ قيام الدولة العراقية بعد ثورة العشرين العراقية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، مروراً بالانقلابات والتغييرات الوزارية والتحولت في العلاقة مع بريطانيا العظمى كدولة محتلة ثم مندوبة ثم مهيمنة عبر معاهدة ١٩٣٠ وملحقاتها واتفاقية امتياز التنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره.

• علاقات العراق الداخلية بين القوات المختلفة وعلاقاته العربية والإقليمية والدولية وإمكانات وضرورات التعاون والتنسيق العربي في النضال ضد الاستعمارية وفي سبيل التقدم.

قرارات وتوصيات الأممية الشيوعية الثالثة في مؤتمرها السابع وكذلك قرارات سكرتارية المكتب التنفيذي للأممية في ما يخص بناء الحزب ووجهة نضاله والمبادئ التي يستند إليها. وكانت لأفكار وممارسات وتوصيات ستالين دور متميز في الموقف من الاتحاد السوفييتي والفاشية والعديد من القضايا الأساسية.

التجربة الواسعة التي اكتسبها فهد في العراق وفي المدرسة الحزبية وفي جولته الخارجية. كان فهد إذن أمام مهمة وضع ميثاق وطني ونظام داخلي للحزب من أجل اكتساب الشرعية الداخلية والأممية. ولهذا دأب على صياغة الأفكار الأساسية التي يفترض فيها أن تتجسد في هاتين الوثيقتين أثناء قيادته نضال الحزب في المجالات الفكرية والسياسية والتنظيمية.

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية مارس فهد، وبعد تغلغل القوات الألمانية في عمق الاتحاد السوفييتي ودخول الأخيرة طرفاً أساسياً معتدى عليه في هذه الحرب إلى جانب الحلفاء، سياسة داخلية مرنة وفعالة في آن واحد، مع الأخذ بنظر الاعتبار بأن الحزب كان

يعمل في السرية التامة، ولكنه كان مع ذلك قريباً من الأوساط الشعبية ومشاكلها ومصالحها والقضايا التي تريد تحقيقها وعلى صلة واحتكاك مستمرين بالقوى السياسية الأخرى. وهي التي سمحت لفهد أن يشخص بعناية جيدة السياسات والشعارات التي في مقدور الحزب رفعها، سواء بالنسبة للقضايا الداخلية والعربية أم الدولية، والتي يمكن أن تكون في الوقت نفسه شعارات الأحزاب والقوى الوطنية، إضافة إلى الأوساط الواسعة التي كان الحزب يريد التوجه لها والعمل معها. وتبلورت أثنى وأبرز مشاركات فهد السياسية في هذه الفترة في اتجاهات عدة، وهي:

١. التزام الحزب الثابت والصارم في فضح الإيديولوجية الفاشية والأهداف الاستعمارية والحرب. وقد وظف فهد صحافة ونشرات الحزب والصحف العلنية التي سعى للنشر فيها بأسماء مختلفة إلى تأمين وصول هذه الأفكار إلى أوساط واسعة من الشعب العراقي. ولم تقتصر مهمات وعمليات فضح الفكر الفاشي على الحزب الشيوعي العراقي وفهد، بل مارستها قوى وأحزاب أخرى، إضافة إلى عدد مهم من قياديين تلك الأحزاب، ومنها جماعة الأهالي القديمة والتكتلات اليسارية، كما كان من بينهم عبد الفتاح إبراهيم وعزيز شريف وكامل الجارجي، الذين رأوا في الفاشية خطراً فكرياً وسياسياً، خطراً يحمل معه ذهنية عنصرية دنسة ضد الشعوب الأخرى وتثير النزاعات بين الشعوب. وكان لهذا الجهد الفكري أثره البارز على موقف الناس من الفاشية في نهاية الحرب العالمية الثانية بالمقارنة مع بدايتها ومع الدعاية القومية التي ارتبطت بها. ولا بد من الإشارة إلى أنه لم يكن كل أصحاب الفكر القومي يُحسبون على الاتجاهات المتطرفة أو النازية، كما لا يصح ذلك، ولكن مجموعة غير قليلة منها كانت تحمل فكراً فاشياً حقاً، وكانت تمارسه حيثما أمكن.

٢. تأكيد الحزب أهمية وضرورة التعاون مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية باعتباره أحد أركان السلم في العالم والمناهض للاستعمار والسيطرة الأجنبية، كما دعا، وبعد دخول الاتحاد السوفياتي الحرب، إلى إعلان العراق الحرب على دول المحور والتحالف مع دول التحالف المناهض، باعتبار الدولة السوفياتية دولة محبة للسلام ومناهضة للاستعمار والهيمنة الأجنبية، كما تعبر في حقيقة الأمر عن الصراع بين الفاشية من جهة،

والاشتراكية والديمقراطية من جهة أخرى. ومن هذا الفهم أيضاً طرح الجواهري البيت الشعري الشهير حين قال: ٣٥٢

يا عروس "الفلح" والفلوفا دمٌ  
ساعت البلوى فأحسننت البلاء  
صُبغَ "الدون" دمـاءين  
بُعدُ بين الرجسِ والطهرِ التقاء  
وجرت أمـواجه حاملاً  
فوقها الضدينِ صباحاً ومساءً  
وعلى الجرفين عـظمان هما  
رمز عهدين انحطاطاً وارتقاءً

٣. دعم الحزب سياسة الحكومة العراقية إزاء دول المحور وتعاونها بشأن الحرب مع الحلفاء، رغم معرفته بطبيعة نوري السعيد وسياساته الموالية لبريطانيا، انطلاقاً من السياسة التي انتهجها نوري السعيد إزاء الحرب وضد الدولة الهتلرية وشجب الهجوم على الاتحاد السوفييتي، كما أكد على أهمية ممارسة الديمقراطية في حياة البلاد.

٤. تبني الحزب بشكل قاطع مطالب الفئات الكادحة التي كانت تعاني من ويلات الحرب غير المباشرة التي كانت تتجلى في عملية التموين وفي توزيع ما هو متوفر من مواد غذائية وألبسة وغيرها. وساند الحزب إضرابات العمال وشارك في تنظيمها وتعبئة الرأي العام حولها، وتصدى لإجراءات الدولة في خنق الحريات الديمقراطية وتزوير الانتخابات النيابية، كما دعا بوضوح كبير إلى تحالف القوى السياسية لتنشيط قوى المعارضة السياسية باتجاه انتزاع المزيد من المكاسب من جانب الدولة. وكان الحزب يتشبهت بحق بمواد الدستور التي يتجاهلها الحكم في العراق والتي تعود بالضرر على حياة ونشاط ودور المجتمع.

• وساند بوضوح مطالب البرجوازية الصغيرة الحرفية والبرجوازية الوطنية في العمل على تصنيع البلاد وتنظيم التجارة وزيادة دور الشركات المحلية في التجارة العراقية، كما

---

٣٥٢ الجواهري، محمد مهدي. ذكرياتي. الجزء الأول. ط ١. دار الرافدين. دمشق. ١٩٨٨. ص ٥٣٤/٥٣٥.

أكد على أهمية وضرورة تطوير قطاع الدولة. وشن حملة فكرية وسياسية ضد البطالة، ثم أكد على أهمية دور النقابات في هذه العملية وضرورة تأمين التضامن العمالي. وركز على ضرورة حل المسألة الزراعية لصالح الفلاحين وصغار المزارعين والتطوير الرأسمالي للزراعة منطلقاً من طبيعة المرحلة ومهامها الأساسية. وجسد فهد، ومعاً الحزب، أهمية العناية بالتعاون والتنسيق العربي والتضامن لمواجهة المشكلات المشتركة. وأبدى عناية ملموسة بالقضية الكردية، كما ساند حق الشعب الكردي في تقرير مصيره وحقه في الاستقلال، والتي أشرنا إليها في مكان آخر من هذا الكتاب. وساند فهد بحارة التحالف الكفاحي بين العرب والكرد وشجب العنف والجور اللذين تعرضت لهما الحركة الكردية وبشكل خاص تشريد البارزانيين في أعقاب فشل حركات ١٩٤٦. وانعكست هذه القضايا بشكل عام في وثيقتين كان لفهد الدور الأكبر في وضعهما وإقرارهما في الكونغرس الحزبي الأول (١٩٤٤) وفي المؤتمر الوطني الأول للحزب (١٩٤٥)، وثيقتي الميثاق الوطني والنظام الداخلي على التوالي. وفي التقارير التي طرحها فهد والوثيقتين اللتين أقرهما الكونغرس والمؤتمر تجلت إحدى أبرز خصائص فهد، ونعني بها، قدرته على الربط العضوي السليم بين النضال الوطني والنضال اليومي للجماهير الكادحة والغالبية العظمى من السكان في سبيل تغيير أوضاعها المعيشية وحياتها الاقتصادية والتخلص من معاناتها. وكان لهذا الربط السليم دوره في تعبئة أوساط واسعة من الناس حول شعارات الحزب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي يمكن أن يجدها المرء في النقاط التي كانت مطروحة للنضال حينذاك، إضافة إلى ربطها بين الجانب الوطني للعملية النضالية والجانب الديمقراطي:

- إلغاء معاهدة ١٩٣٠ وقلع قواعد سن الذبان والشعبية.
- توزيع الأراضي على الفلاحين.
- يوم عمل ٨ ساعات للعمال،
- إطلاق الحريات الديمقراطية.

الموقف من "الأقلية القومية" في كردستان.

حل مجلس النواب وإجراء انتخابات حرة. ٣٥٣

ويمكن القول بأن فهد استطاع نقل الحزب من مواقع الصراع الداخلي والضعف الشديد إلى مواقع متقدمة نسبياً ومؤثرة في الساحة السياسية العراقية. وكانت منطلقاً مهماً وأساساً قوياً لدوره في فترة ما بعد الحرب. رغم أن الحكم لم يكف عن مطاردة الحزب والشبيوعيين واعتقالهم حيثما أمكن. وسمحت التطورات النسبية الجديدة الجارية على حياة الحزب الداخلية وعلاقاته ونشاطه، وفق المنظور اللينيني-الستاليني حينذاك، على توفير مستلزمات عقد الكونغرس الحزبي الأول ثم المؤتمر الوطني الأول للحزب.

## المبحث الأول

### الكونغرس الحزبي الأول والميثاق الوطني

#### ستراتيج وتكتيك الحزب الشيوعي العراقي

اعتبرت الأحزاب الشيوعية والعمالية منذ فترة مبكرة أن أحد مصادر قوتها الرئيسية يكمن في استنادها إلى المنهج العلمي، المادي الديالكتيكي والمادي التاريخي، عند دراسة وتحليل ومن ثم تحديد استراتيج وتكتيك أحزابها ومجمل الحركة العمالية ونشاطاتها السياسية. إذ أن وضع الإستراتيج والتكتيك السياسي السليم والعمل للتحزب يتطلب من حيث المبدأ الاعتماد على التحليل العلمي والمعرفة الموضوعية بواقع البلاد وتطورها التاريخي وظروفها الملموسة والخبرة المتراكمة للحركة العمالية والوطنية المحلية والإقليمية والدولية، إضافة إلى الأخذ بنظر الاعتبار حالة الجماهير ووعيها السياسي ومزاجها النضالي. ومن هنا يتبين أن استراتيج وتكتيك الحزب السياسي هو علم من جهة وفن قيادة الجماهير في النضال من جهة أخرى، و "أن هذا العلم، كما كتب لينين، يتطلب أولاً أخذ تجارب البلدان الأخرى بنظر الاعتبار، ولاسيما إذا كانت تلك البلدان رأسمالية أيضاً ولها مشاكل مشابهة. وثانياً

٣٥٣ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٢/٤٣.

وضع تأثير كل القوى والمجموعات والأحزاب والطبقات والجماهير في البلد المعني في الحسبان، وفي كل الأحوال ينبغي عدم بناء السياسة على أساس الأمانى والرغبات ومن منطلق استعداد مجموعة معينة أو حزب معين للحسم<sup>٣٥٤</sup>. ويؤكد لينين أيضاً بأنه عند رسم استراتيج وتكتيك حزب معين، يجب أخذ هذا الحزب تجارب الحركة الثورية في البلد المعني والبلدان الأخرى بنظر الاعتبار، وأنه لمن الخطأ استنساخ تكتيك الأحزاب الأخرى بشكل أوتوماتيكي. ودعا الشيوعيين إلى أخذ الظروف الوطنية الملموسة بنظر الاعتبار ودراستها وتفحصها من كل الجوانب<sup>٣٥٥</sup>.

يقول فكتور أدلر، نقلا عن فريدريك إنجلز حول لقاءه مع الاشتراكيين النمساويين قبل وفاته بقليل في العام ١٨٩٥: "إن نوعية النضال في كل بلد تحتاج إلى أسلوبها الخاص ووسائلها الخاصة وطريقتها الخاصة في العمل في البلد المعني وفي المرحلة المعنية"<sup>٣٥٦</sup>. ويذكر الكاتب بأن أدلر سبق أن صرح أمام إنجلز قبل ذلك بسنتين ما يلي: "إننا لو كنا نملك سلاحا ونعرف استعماله، لما التجأنا إلى الإضراب، بل لاستعملناه"<sup>٣٥٧</sup>.

إن مفهومي الاستراتيجية والتكتيك مرتبطان ببعضهما بصورة عضوية ونادرا ما يؤخذان على انفراد. وأي فصل بينهما يقود إلى ضياع الهدف المركزي وإلى مغامرة سياسية غير محسوبة العواقب<sup>٣٥٨</sup>. ورغم ذلك فأن لكل من هذين المفهومين محتواه الخاص به ووظيفته السياسية المحددة في العملية الثورية للبلد المعني. فوظيفة الإستراتيجية تكمن في تشخيص المهمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تستوجب طبيعة المرحلة معالجتها وإيجاد الحلول العملية لها لصالح الطبقة العاملة وحلفائها، إضافة إلى ضرورة تشخيص أدوات وطرق وأساليب النضال التي يراد ممارستها لتحقيق الهدف المركزي

---

354 Lenin• W. I. Werke. Bd. 31. Dietz Verlag. Berlin. 1961. S. 67.

355 Lenin• W. I. Werke. Bd. 31. Dietz Verlag. Berlin. 1961. S. 79.

٣٥٦ ماكس أيرميرس، فكتور أدلر. صعود وعظمة حزب اشتراكي، فينا، لايبزك ١٩٣٢، ص ٢٥٦.

٣٥٧ المصدر السابق نفسه.

358 Kleines politisches Woerterbuch. Dietz Verlag. Berlin. 1985. S. 937-939.



المبرر مرحلياً والذي يأخذ بنظر الاعتبار الظروف الموضوعية والأوضاع التاريخية الملموسة وميزان القوى التطبيقية في المرحلة المعنية والبلد المعني. وهذا يعني بدوره أن مهمة الاستراتيجية تشخيص الهدف المركزي الذي يراد تحقيقه، وتشخيص القوة الرئيسية التي يراد منها إنجاز هذه المهمة، وكذلك القوى الحليفة لها في هذا النضال، ومن ثم تشخيص العدو الرئيسي الذي يراد توجيه النضال ضده، إضافة إلى حلفائه. أما التكتيك السياسي فيمثل مختلف أدوات وطرق أو أساليب النضال التي يمارسها الحزب المعني في البلد المعني والمرحلة المعنية لتحقيق الاستراتيجية، إنها مجموعة كاملة من أساليب الكفاح الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي، كما أنها تجمع بين النضال البرلماني وغير البرلماني، والكفاح السلمي والكفاح العنفي، وكذلك الكفاح الهجومي أو الدفاعي أو التراجعي، إضافة إلى فن المساومات والاتفاقات والتحالفات الضرورية والاستفادة القصوى من مشكلات وتناقضات ومصاعب العدو الذي يراد خوض النضال ضده. من هذا يتبين أن التكتيك السياسي هو الكفاح اليومي الذي يفترض أن تخوضه الجماهير الشعبية والتصعيد المستمر لهذا الكفاح ورفع أهلية واستعداد ووعي الجماهير بأهمية خوضه والمساهمة الفعالة والمشاركة فيه. كتب لينين في هذا الصدد يقول: " إن التكتيك الماركسي يقوم على الربط المحكم بين أشكال مختلفة من طرق الكفاح وفي الانتقال الرشيق من شكل إلى آخر وبالرفع المستمر لوعي الجماهير وفي توسيع حجم الفعاليات الكفاحية المشتركة"<sup>٣٥٩</sup>.

في ضوء هذا الفهم لاستراتيجيات وتكتيك الحزب السياسي الماركسي - اللينيني وفق طريقة ومضمون تدريسهما في المدرسة الحزبية عمد فهد إلى وضع استراتيجيات وتكتيك الحزب الشيوعي العراقي للفترة من بداية عام ١٩٤١ إلى حين عقد الكونغرس الحزبي الأول في عام ١٩٤٤ والمؤتمر الوطني الأول في عام ١٩٤٥. إن الأخذ بالميثاق الوطني الذي أقره الكونغرس الحزبي الأول وصادق عليه المؤتمر الوطني الأول للحزب، يكون الحزب

الشيوعي قد دخل الساحة السياسية العراقية كأول حزب يستند إلى برنامج سياسي علمي في نضاله من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية في ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية<sup>٣٦</sup>. ومن خلال تحليل علاقات القوى المحلية والعالمية حاول فهد في مقالاته الإجابة عن المسائل المطروحة من قبل استراتيج وتكتيك النضال الطبقي للطبقة العاملة العراقية. ورأى بأن المهمات الرئيسية التي تستوجب الحل في تلك الفترة هي النقاط التالية التي ثبتها الميثاق الوطني للحزب:

١. النضال من أجل الاستقلال الوطني.
٢. النضال لإيجاد حكومة تعمل لمصلحة الشعب وجهاز حكومي يعمل لمصلحة الشعب ونظام ديمقراطي صحيح. . .
٣. حل مشكلة التمويل.
٤. (أ) تنمية الاقتصاد الوطني.
- (ب) رفع الإنتاج الزراعي بترقية الزراعة.
- (ج) تخليص الشعب من شركات الاحتكار الأجنبية.
٥. إيقاف عملية نشوء الإقطاع وإنشاء جمعيات تعاونية فلاحية.
٦. الدفاع عن مصالح العمال وتنفيذ قانون العمال رقم (٧٢) المعدل.
٧. النضال من أجل نظام ضرائبي يعفي ذوي الدخل الصغير.
٨. توسيع نطاق التعليم لأبناء الشعب من كلا الجنسين وبدون تمييز في القومية والمركز الاجتماعي. . .
٩. النضال من أجل حقوق المرأة.

---

360 Rathmann. L. U. A. Dr. Geschichte der Araber. Bd. 5. Dietz Verlag. Berlin. 1981. S. 52.

١٠. النضال من أجل إيجاد مساواة حقيقية للأقلية القومية الكردية ومراعاة حقوق الجماعات القومية والجنسية الصغيرة كالتركمان والأرمن واليزيدية.
١١. الاعتناء بالجندي العراقي المكلف، بصحته وتغذيته وتثقيفه وتربيته التربوية الديمقراطية، من أجل إلغاء الأساليب غير الإنسانية المتبعة في الجيش، كالضرب والسجن..
١٢. النضال من أجل الصداقة والتعاون السياسي والاقتصادي والثقافي مع الشعوب الديمقراطية وتأسيس علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي.
١٣. (أ) النضال في سبيل التقارب والتعاون السياسي بين الشعوب العربية، بين أحزابها وجماعاتها السياسية الديمقراطية، من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية لفلسطين والأقطار العربية المستعمرة والمحمية، ومن أجل استكمال استقلال العراق وسوريا ولبنان ومصر، ضد الصهيونية وضد الدول المستعمرة ..
- (ب) النضال في سبيل إيجاد حلف شريف، أداة لتنفيذ هذه الغاية.
١٤. النضال في سبيل التعاون الاجتماعي بين شعوب البلاد العربية.. من أجل تقوية التنظيمات الشعبية.
١٥. النضال "في سبيل التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية واستخدامها لرفع مستوى البلاد العربية الصناعي والزراعي ولغرض سعادة ورفاه شعوب البلاد العربية من أجل رفع الحواجز الجمركية، وتسهيل وسائل النقل والتبادل التجاري، ضد شركات الاحتكار الأجنبية ومصارفها وضد الهجوم الصهيوني الاقتصادي"<sup>٣٦١</sup>.
- ورأى فهد بأن القوة الرئيسية التي تتمكن من تنفيذ هذه المطالب، هي جبهة وطنية موحدة تضم كافة الأحزاب والقوى الوطنية والقومية التي تناضل من أجل نفس الأهداف

---

٣٦١ فهد. المؤلفات. مصدر سابق. ص ١٣٦/١٣٧.

أو قسم منها. وبذلك كان الحزب الشيوعي العراقي هو أول حزب طرح مثل هذا الشعار على الساحة السياسية العراقية وقتذاك، وناضل من أجل تحقيقها.<sup>٣٦٢</sup>

ولما كانت الأحزاب الوطنية الأخرى تنظر إلى الحزب الشيوعي بعين الحذر وتخشى من عواقب الاقتراب منه، وخشية من أن تبقى دعوات الحزب للجبهة الموحدة مجرد صرخة في واد، توجه الحزب بقيادة فهد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أو بالأحرى كلف فهد حسين محمد الشبيبي، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي، بالعمل على تشكيل حزب علني تحت أسم "حزب التحرر الوطني"، يعمل كواجهة للحزب. وراح الحزبان يوجهان النداءات إلى القوى الأخرى من أجل تشكيل الجبهة الوطنية التي ظلت مجرد أمنية. ولعل اضطرار الحزب إلى تشكيل حزب التحرر الوطني، كواجهة، والذي لم توافق الجهات الحكومية على منحه الإجازة، دليل واضح على طبيعة السلطة الحاكمة حينذاك وخشيتها الشديدة وعدائها الصارخ للشيوعية، إضافة إلى صعوبة هضم الحزب الشيوعي بسبب فلسفته المادية وإيديولوجيته الطبقيّة ونظامه الداخلي، خاصة وأنها منذ عام ١٩٣٨ أصدرت مادة خاصة في قانون العقوبات البغدادي حرمت بموجبه الدعاية للشيوعية واعتمدت الحكم على من يعتنق الشيوعية ويدعو لها. ولاشك في أن الأحزاب الأخرى كانت تعرف جيداً ماذا يريد الحزب الشيوعي بشعاراته الواضحة المطروحة في النظام الداخلي. ويبدو أن مطالبة فهد للأحزاب الوطنية الأخرى، التي كانت تمثل التجار والملاكين الصغار والبرجوازية الصناعية المتوسطة من أصحاب الورشات بتشكيل الجبهة الوطنية من جهة، واعتباره الفلاحين والمثقفين والشغيلة كلفاء رئيسيين للطبقة العاملة في النضال من أجل الاستقلال الوطني والديمقراطية، قد أثار الأحزاب الوطنية الأخرى وعقد من قدرة تشكيل تلك الجبهة في تلك الفترة من الانفتاح الديمقراطي النسبي في العراق في أعقاب الحرب العالمية

---

<sup>٣٦٢</sup> حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٣٥٨.

الثانية ولفترة قصيرة جداً<sup>٢٦٣</sup>. ومع ذلك فأن فهدا لم يستثن هذه الفئات الاجتماعية من التحالفات الوطنية بل توجه إليها عملياً وبصينغ مختلفة.

إن الطريقة التي تعامل بها فهد مع الحركات الماركسية في الفترة بين ١٩٤٢حتى استشهاده ثم تواصلت في الحزب بعده لم تكن تعبر عن مضمون التكتيك الذي يفترضه استراتيج الحزب حينذاك، ونعني به تعاون كل القوى السياسية الوطنية لتحقيق الهدف المركزي، تحقيق الاستقلال الوطني وإقامة حكومة وطنية ديمقراطية. إذ أنه لم يرفض التعاون معها فحسب، بل شن حملة واسعة ضدها من أجل تصفية وجودها السياسي بسبب تبنيها للماركسية وكونها منافسة للحزب ومشوشة على سياسته، وبسبب كونها تشكل الرتل الخامس في الحركة الشيوعية ومطايا البرجوازية في الحركة العمالية.. الخ، إذ أن الأهمية الثالثة حرمت عملياً تبني أية قوة سياسية أخرى للماركسية، فهي الحركة الفكرية والسياسية الوحيدة التي من حقها احتكار الماركسية في جميع أرجاء العالم. وبالتالي، كان فهد يتصرف بصدد هذه النقطة من موقعه في الأهمية لا من موقعه في الحركة الوطنية العراقية التي كانت تستوجب تعاون كل القوى اليسارية لمواجهة التدخل الاستعماري في شؤون العراق ورجعية سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة. وكانت في ذلك خسارة كبيرة. ولكن الواقع وضع فهد والحزب قبل وثبة كانون أمام ضرورة إيجاد لغة مشتركة مع بقية القوى اليسارية الماركسية منها وغير الماركسية، فدعا مع الآخرين إلى تشكيل جبهة تعاون اليسار، والتي تشكلت فعلاً وقاد نشاطها كامل قرانجى. كان فهد، وهو في سجنه، وكذلك قيادة التنظيم خارج السجن، بأن النضال ضد الحكم لا يمكن أن ينتصر دون تحقيق مثل هذا التعاون الواسع، وأن الحزب بمفرده لا يمكنه تحريك الجماهير الواسعة وقيادتها للتصدي لسياسات الحكومة حينذاك، بما فيها عقد معاهدة بورتسموث لتحل محل معاهدة ١٩٣٠.

---

٢٦٣ فهد. المؤلفات. مصدر سابق. ص ١٥٥ و ٢٦٢.

• وفي ما عدا ذلك كانت الرؤية الواضحة لفهد حول الأوضاع في العراق وحول المهام التي يفترض معالجتها في الفترة القادمة قد جعلته يبتعد عن طرح مهام تعجيزية أمام الحكومات المختلفة، كما ابتعد عن إلزام الحزب بمهام يصعب النهوض بها حتى لو جاء إلى السلطة، بسبب طبيعة المرحلة وميزان القوى الطبقية والإقليمية والدولية، ف جاء الميثاق الوطني الذي أقره الكونغرس الحزبي الأول مكثفاً جداً ومختصراً الكثير من مهام المرحلة، مما أعطى الانطباع بأنه لا يف حق عدد من المهام الجوهرية للمرحلة، نشير إلى فيما يلي إلى بعض منها:

• كانت النقطة الخامسة المتعلقة بالمسألة الفلاحية ذات طبيعة إصلاحية ضعيفة وغير ثورية وغير كافية لمعالجة إشكاليات الريف والزراعة العراقية. فالميثاق لم يحدد المهمة الرئيسية في الريف والاقتصاد العراقي خلال تلك المرحلة، إلى جانب النضال من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية، أي حل المسألة الزراعية من خلال إصدار قانون للإصلاح الزراعي يهدف إلى تصفية علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية التي كانت تستنزف الدخل القومي المنتج في الريف وتمنع عن الزراعة والريف تحقيق التراكم الرأسمالي الضروري فيهما. ولم يكن في مقدور توزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين حل المسألة الزراعية بالاتجاهات الأساسية المعروفة للمنهج الماركسي في بلد مثل العراق، التي تدفع باتجاه تغيير علاقات الإنتاج في الريف ونشر علاقات الإنتاج الرأسمالية والتخلص من الأساليب البالية في الإنتاج الزراعي وإدخال المكننة في الزراعة وتأمين زيادة الإنتاج وتنويعه وتحسين معدلات الغلة لصالح تأمين المواد الأولية للزراعة والسلع الضرورية للاستهلاك المحلي وتطوير التبادل التجاري الدولي. وكان الإصلاح الزراعي البرجوازي يعتبر الطريق الوحيد لتحسين مستوى حياة ومعيشة الفلاحين والاحتفاظ بهم في الريف وتقليص حجم الهجرة الفلاحية من الريف إلى المدينة، في حين كان الميثاق بعيداً عن الحل البرجوازي الديمقراطي للمسألة الزراعية.

• جاءت النقطة الرابعة من الميثاق عامة وغير واضحة المعالم تدعو إلى تنمية الاقتصاد الوطني. ولكن كيف؟ لم يطرح الميثاق الوطني إجابة ورؤية واقعية واضحة عن

هذه المسألة الحيوية، في حين كان على الميثاق أن يؤكد أهمية التوجه صوب التصنيع الوطني ودعم الدولة للقطاع الخاص لزيادة مساهمته في التنمية الصناعية وتطوير دور الدولة في منح القروض الصناعية للمستثمرين، إضافة إلى زيادة دور الدولة في العملية التنموية لتنمية القوى المنتجة المادية والبشرية ونشر علاقات الإنتاج الرأسمالية في الصناعة، وبشكل خاص في تصنيع النفط الخام، لا على مستوى بغداد العاصمة فحسب، بل على مستوى الأولوية المختلفة أيضاً. وكانت هذه المشكلة تتعلق بتطوير القوى المنتجة وخلق القاعدة المادية لتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق التراكم الرأسمالي. وكانت الدعوة الواضحة والملموسة لتنمية التصنيع تعني في الوقت نفسه توسيع قاعدة ونشاط البرجوازية الصناعية المتوسطة، وهي التي تقود بدورها إلى عدة نقاط مهمة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- نشر وتكريس العلاقات الإنتاجية الرأسمالية التي تؤدي بدورها إلى نمو وتطوير الطبقة العاملة وزيادة دورهما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- \* المساهمة في تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية وتصنيع الزراعة وتنشيط التناقض بين الإقطاعيين والرأسماليين الصناعيين.
- \* زيادة الموارد المالية المقطعة من الفائض الاقتصادي المتحقق في البلاد وتوجيهها نحو التثمين الإنتاجي والتراكم الرأسمالي.
- \* توسيع السوق الداخلية وتنشيط السيولة النقدية في الأسواق المحلية.
- \*تقليص الحاجة إلى استيراد السلع الصناعية الاستهلاكية.
- زيادة الحاجة إلى الهياكل الارتكازية المرتبطة بالتنمية الصناعية، وبالتالي سيساعد التصنيع الوطني على تنشيط وتطوير سلسلة من النشاطات الاقتصادية التي تشغل نسبة جديدة من البطالة القائمة في البلاد.
- ويلعب التصنيع الوطني دوراً مهماً في خلق وتنشيط منافسة ضرورية بين الشركات الأجنبية المصدرة للسلع المصنعة إلى العراق والمستوردة للمواد الأولية والبرجوازية

الكومبرادورية المتحالفة معها من جهة، والبرجوازية الصناعية المتوسطة والصغيرة بسبب رغبة الأخيرة في زيادة توظيفاتها وإنتاجها وتشغيلها وزيادة أرباحها، بينما يعمل التحالف الأجنبي والمحلي على إعاقة هذه العملية أطول فترة ممكنة.

• ولا شك في أن هذه الجوانب الإيجابية في التصنيع الوطني لم تكن خافية بالضرورة عن فهد، إذ ورد بعضها في معالجته لموضوع البطالة في العراق، كما عبر عن رأيه في الموقف الذي تتخذه الشركات الاحتكارية الأجنبية ضد تصنيع العراق وضد استخدام مورد النفط الخام في التصنيع العراقي. إلا أن فهد، كما يبدو، كان يريد الاختصار قدر الإمكان وعدم إغراق الميثاق بتفاصيل، إضافة إلى رغبته في عدم التوسع في وضع ميثاق وطني لحزب شيوعي كان يعمل بالسرية.

• لم يعالج الميثاق مسائل الثقافة و المثقفين والتعليم بصورة معمقة وواضحة ومن منطلق الفكر الماركسي الذي يعير أهمية خاصة للثقافة والمثقفين والحياة الثقافية عموماً. وهذا القصور لا يعني بدوره إغفال فهد لهذه النقطة، إذ غالباً ما كان يؤكد أهمية ودور المثقف في الحياة الاجتماعية والسياسية العراقية.

- وعالج الميثاق بصورة مقتضبة وناقصة لا تتناسب مع حجم وأهمية المسألة الكردية في العراق، وكذلك الأقليات القومية، والدور الذي يفترض أن يلعبه العراق في إطار البلدان العربية وعلى صعيد الإقليم والعالم.

ورغم هذه الملاحظات فإن إجراء أي مقارنة بين وثائق الحزب الصادرة عن الكونغرس الحزبي الأول، ومن ثم عن المؤتمر الوطني الأول وكتابات فهد وحسين الشيببي مع وثائق وبرامج وسياسات الأحزاب الأخرى آنذاك، ستوصل الإنسان إلى الاستنتاجات التالية:

١- تمكن الحزب الشيوعي العراقي منذ انعقاد الكونغرس الحزبي الأول والمؤتمر الوطني الأول أن يرسم سياسة عملية ويطرح على المجتمع رؤية واضحة حول "النضال من أجل الاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي". وكان الحزب يناضل بمختلف الوسائل السلمية من أجل تحقيق تلك الأهداف. ولم يطرح فهد فكرة "الثورة البروليتارية"، بل أن الحزب قد استغنى عن شعار "دكتاتورية البروليتاريا" في نظامه الداخلي، رغم نقده



الشديد الذي وجهه إلى عبد الله مسعود وجماعته لرفضهم الحديث عن فكرة دكتاتورية البروليتاريا وتثبيتها.

واستطاع الحزب بوسائل نشره المحدود وسرية العمل التي فرضت نفسها عليه، أن يستفيد من دار الحكمة وبعض المجالات العلنية لنشر أفكار وسياسات الحزب وموضوعاته البرنامجية على نطاق مناسب لتعبئة الناس حولها. وساهمت الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني برسائلها المعروفة، وعصبة مكافحة الصهيونية بجريدتها، العصبة، وجمعية مكافحة النازية والفاشية، في نشر الكثير من تلك الأفكار والكراسات والمقالات التي تعالج قضايا الفكر والسياسة من منطلقات الحزب الشيوعي العراقي.

وكان الحزب يدفع العمال إلى تقديم طلبات للحصول على إجازات لنقاباتهم من جهة، وكان من جهة أخرى يحرض العمال على تنظيم الأضرابات لتأمين أو ضمان حقوقهم المشروعة. كما حاول فهد بمختلف الأساليب المتوفرة إقناع الفلاحين على المشاركة في العمل السياسي، سواء عن طريق فتح الجمعيات أم خوض النضال لانتزاع تلك الحقوق المشروعة. ومن أجل هذا الغرض كلف بعض رفاقه لتأسيس "جمعية أصدقاء الفلاح"<sup>٣٦٤</sup>.

- كان استراتيج وتكتيك الحزب في مرحلة ما بعد الحرب، يتميزان بما يلي:
- تشديد النضال من أجل انتزاع الاستقلال وتكريس السيادة الوطنية.
- فضح الطابع الاستغلالي للرأسمالية وذكر أسباب الأزمات الاقتصادية.
- توضيح الدور التاريخي للاتحاد السوفييتي، كجبهة ضد الاستغلال الرأسمالي والرجعية والفاشية ومن أجل السلم والحرية والاستقلال الوطني.
- إلهاب حماس الشغيلة والجماهير وتوحيد نضالهم المشترك من خلال الفعاليات السياسية.
- تأسيس النقابات والجمعيات والمنظمات الجماهيرية، مثل اتحاد الطلبة.

---

٣٦٤ حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق. مصدر سابق. ص ٣٦٢.

- النضال من أجل تأسيس الجبهة الوطنية.
  - ربط العمل العلني بالسري في مجال العمل الحزبي.
  - توحيد أشكال النضال الثلاثة، الاقتصادية والسياسية والإيديولوجية.
- النضال من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

وإن كان الحزب بوضعه السري غير قادر على تحقيق هذه الأهداف المعقدة، فإنه لجأ إلى تشكيل حزب التحرر الوطني المشار إليه سابقاً، بيد أن الخطأ الذي يبدو لنا قد حصل في حينه يكمن في أن الهيئة المؤسسة لهذا الحزب كانت تضم أسماء شيوعية معروفة تماماً، الأمر الذي أدى إلى رفض الطلب وخسر الحزب المناورة المنشودة من تأسيسه أصلاً.

ورغم السرية الصارمة التي فرضها الحزب على نفسه بسبب ملاحقة الدولة لنشاطه ورفاقه، استطاع الحزب أن يدخل في نوع من العلاقات الإيجابية مع الأحزاب البرجوازية ذات الاتجاهات الوطنية والديمقراطية. وكانت تلك الأحزاب تحذر من التعامل مع الشيوعيين خشية اتخاذ مواقف قمعية ضدها من جانب السلطة وأجهزتها الأمنية. بيد أن الحزب، ورغم كل المشكلات حصل على ثقة بعضها.

## المبحث الثاني

### المؤتمر الوطني الأول للحزب وإقرار نظامه الداخلي

برز الحزب الشيوعي، الماركسي-اللينيني، في الحياة السياسية في العراق كظاهرة جديدة ومتميزة وذات أثر بارز وملموس فيها. وأشار فهد إلى أن الحزب ليس هدفاً بحد ذاته، بل هو الأداة الفعلية والوسيلة الضرورية لتحقيق الأهداف التي يناضل من أجلها. كما أكد بوضوح أن نهوض الحزب بمهامه وتنفيذ ميثاقه الوطني يستوجب منه لا من أجل تشكيل حزب شيوعي فحسب، بل العمل من أجل توفير عدد من المستلزمات الجوهرية في مثل هذا الحزب، منها بشكل خاص:

- بناء حزب ماركسي-لينيني، بولشفي من طراز جديد.

- صيانة وحدة الحزب وتعزيز لحمه تنظيماته وتوسيع قاعدته.
- المركزية الديمقراطية، أي اعتماد مبدأ خضوع الأقلية لقرارات الأكثرية. ولكن هذا المبدأ لا يعتمد خضوع الأكثرية للأقلية في قرارات القيادة المركزية للحزب فحسب، بل ويمنع على الحزبي أن يطرح وجهة نظره، إذا كان من الأقلية خارج إطار خليته الحزبية أو التبشير بها، رغم التزامه وتنفيذه لقرار الأكثرية، أي لا يسمح للأقلية بالتعبير عن رأيها أو نشره أو التصريح به، إذ يعتبر ضمن عملية الإخلال بالمركزية الديمقراطية وبوحدة الإرادة والعمل في الحزب الشيوعي، وأن ذلك سيدفع بالحزب إلى فوضى فكرية ويعرقل عملياً تنفيذ القرارات. ويفترض تنفيذ هذا المبدأ بما لا يتعارض مع العمل السري.
- الطاعة الحزبية الواعية، وينبثق عنها طاعة تنفيذ كل قرارات وتوصيات وسياسات الحزب من جانب هذا الرفيق أو ذاك وهذه الهيئة أو تلك، بغض النظر عن القبول بها أو رفضها أو عدم القناعة بها، إذ على العضو والمرشح الحزبي وكذا الهيئات الحزبية تنفيذ القرارات بغض النظر عن الموقف الذاتي.
- السرية التامة والصيانة الكاملة لأسرار الحزب والالتزام بالضبط الحديدي.
- ممارسة النقد والنقد الذاتي.
- رفض قبول الأفراد الذين يتبنون أفكاراً تحريفية وانتهازية في صفوف الحزب، إذ أن هؤلاء الأشخاص ليسوا سوى مطايا النفوذ المعادي للطبقة العاملة وحزبها السياسي.
- على العضو الحزبي أن يعترف ببرنامج الحزب ويتقيد بنظامه الداخلي وأن يساعد الحزب مادياً وأن يعمل في إحدى منظماته.
- وفي ما عدا ذلك ركز النظام الداخلي على ثلاث مسائل جوهرية هي:
- أن الحزب الشيوعي العراقي هو حزب الطبقة العاملة العراقية ويناضل في سبيل مصالحها الحيوية، ويلتزم في عمله مبدأ الأممية التي تدعو إلى الأخوة بين الشعوب، ويناضل ضد الفاشية، ويعتبر الأممية وحركة التحرر الوطني دعامتين أساسيتين تسندان حركة التحرر الوطني العراقية.

• وأنه يناضل في سبيل الاشتراكية وتحقيق العدالة الاجتماعية ويعمل من أجل إقامة دكتاتورية البروليتاريا باعتبارها الطريق للخلاص من دكتاتورية البرجوازية وبناء الاشتراكية. وأنه يستند في ذلك إلى "التعاليم الماركسية - اللينينية وأهدافها البعيدة المدى هي عين اهداف الأحزاب الشيوعية العالمية كما بينها ماركس-أنجلز-لينين-ستالين، وأن نظرتة إلى الكون وإلى جميع القضايا الاجتماعية مادية ديالكتيكة مستقاة من تلك التعاليم الثورية...".<sup>٣٦٥</sup>

• السعي للاستفادة من الأحزاب السياسية الوطنية باتجاه دفعها لاتخاذ مواقف تنسجم مع سياسة الحزب من خلال التعبئة الجماهيرية حول شعاراته ومن خلال دعوتها للتعاون دون شروط مسبقة أو التزامات معينة، ودعوتها للتعاون والتحالف، إذ رفع في حينها شعار "قووا تنظيم حزبكم، قووا تنظيم الحركة الوطنية".

• ممارسة تكتيكات سياسية فعالة تتجلى برفع شعارات وطنية وعملية تنسجم مع حاجات وتفكير الناس وقدراتهم النضالية، لتأمين التفاهم ومساهمتهم في النضال.

• التغلغل في صفوف الجماهير الواسعة وبشكل خاص بين الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الفعلية بنشاط الحزب من جهة، وتلك الجماعات الأخرى ذات التأثير الفكري والسياسي الواسعين على الناس، أي العمال والفلاحين والكسبة والحرفيين أولاً، ثم الطلاب والمثقفين والجنود ثانياً، من جهة أخرى. وقد تطلب هذا إيلاء الحزب عناية خاصة بمنظمات المجتمع المدني، أي بالمنظمات المهنية والنقابات وغير الحكومية ذات الارتباط الواسع بحركة ونشاط ومصالح الناس مثل النقابات والتنظيمات الاجتماعية والحركة النسوية والطلابية والشباب التي كان في مقدورها أن تلعب دوراً مزدوجاً هما: تأمين تنشيط هذه المجالات للتأثير في الحركة الجماهيرية وزجها في النضال وربط قضاياها بقضايا المجتمع والمصالح الوطنية العامة، وتأمين الحصول على أعضاء وكوادر للحزب من خلال العمل الفعال والمبادر في هذه المجالات.

٣٦٥ المصدر السابق نفسه. ١٥٦.

الاستفادة من الصحافة العلنية دون تحفظات لنشر أفكار وشعارات الحزب بالصورة المناسبة، خاصة وأن مجالات النشر عند الحزب كانت محدودة. وحذر فهد من محاولات بعض المناضلين اليساريين الانخراط في صفوف الأحزاب الوطنية للتأثير عليها من مواقع يسارية، إذ أن مثل هذه الخطوة يمكن أن تقود إلى صراعات غير مبررة في تلك الأحزاب وتسيء إلى العلاقات الوطنية بين الأحزاب.

الصدق والأمانة في ما ينشره الحزب في صحافته ودعايته من معلومات وأخبار ومشكلات وما ينقله إليهم من أوضاع بعيدا عن المبالغة أو الكذب أو طرح مسائل من نسج الخيال ولا تعبر إلا عن رغبات وتصورات أصحابها من أجل إدانة هذا السياسي الحاكم أو ذاك. وقد كسب هذا الموقف مصداقية واسعة وعميقة وثقة واحترام الجماهير وبعض الحاكمين، سواء كانوا من الأصدقاء أم الأعداء.

واعتمد فهد على تلك المبادئ وكذلك على كراس ستالين "في سبيل تكوين بولشفي"، الذي كان قد صدر في عام ١٩٣٥ ودرس في المدارس الحزبية في الاتحاد السوفييتي وكذلك في مدرسة كادحي الشرق الحزبية.

ومن هنا يتبين للإنسان بأن فهد حاول أن يكرس في الميثاق الوطني والنظام الداخلي مجموعة من المبادئ والأسس التي تحكم عمل الحزب لفترة غير قصيرة.<sup>٣٦٦</sup> إن تسجيل هذه الاتجاهات الأساسية في نشاط الحزب والتي دعا لها وثقف بها وأكدها فهد في عمله اليومي لا يعني بأي حال بأن الحزب ورفاقه وصحافته وممارساته اليومية لم يتجاوزها هنا وهناك أو ينحرف عنها بهذا القدر أو ذاك، وهو ما سنتطرق إليه في مجرى البحث وحيثما وجدنا ضرورة ذلك.

---

٣٦٦ فهد. المصدر السابق نفسه. النظام الداخلي للحزب الشيوعي العراقي. ص ١٥٣-١٨٣.

### المبحث الثالث

#### موقف الحزب الشيوعي العراقي من حركة شباط-مايس ١٩٤١

في الأول من أيلول/سبتمبر من عام ١٩٣٩ فجرت الدولة الألمانية الهتلرية الحرب العالمية الثانية بهدف هيمنة الإمبريالية الألمانية على العالم والإطاحة بالدولة الاشتراكية الجديدة وبالشيوعية وسحق الديمقراطية في العالم، إضافة إلى الرغبة في الانتقام من المنتصرين على ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، ونشر النظم الفاشية التابعة في بقية بلدان العالم. وفي العراق اختلفت المواقف بشأن الحرب، كما تابعنا ذلك سابقاً، ووقع انقلاب شباط-مايس ١٩٤١ ضد الوجود البريطاني في العراق وضد الحكومة الموالية للاستعمار البريطاني. وكان يوسف سلمان يدرك حرجة الموقف. فالاتحاد السوفييتي كان قد عقد مع الدولة الألمانية الهتلرية اتفاقية ميونيخ للسلام بين البلدين في عام ١٩٣٩، رغم أن القوات الألمانية كانت قد غزت تشيكوسلوفاكيا وبولونيا، وبالتالي لم يكن في حالة حرب مع ألمانيا، ولكن يدرك أيضاً بأن هذه الحرب الفاشية يفترض أن تشجب لأنها تريد تحويل العالم إلى مستعمرات لها حيث تسود عليهم النظرة الآرية العنصرية إزاء الشعوب الأخرى. وبالتالي كان الوضع حرجاً في الموقف من بريطانيا والقوات البريطانية التي كانت في حرب مع ألمانيا الهتلرية. هذا الموقف المعقد من جهة والتأييد الواسع النطاق الذي حظي به الانقلابيون من أوساط الشعب، بسبب كره الجماهير للاستعمار البريطاني من جهة أخرى، وضعت فهد والحزب في مأزق حرج. ولكن الأهمية التي كانت بطبيعة الحال ضد الاستعمار بشكل عام، إلا أنها كانت ضد الفاشية وضد الحرب التي أعلنتها وغزت الدول الأخرى. ولكن لك يكن من السهل الاجتهاد بموقف آخر، خاصة وان عدم تأييد الحكومة الجديدة كان يعني الانعزال عن الشعب، وبالتالي احتمال تلقي ضربة قاسية من الحكومة القائمة والحزب في بداية إعادة تكوينه. لهذا بادر فهد إلى توجيه رسالة باسم الحزب إلى رئيس وزراء الانقلاب حينذاك. رشيد عالي الكيلاني، يعبر في مضمونه عن هذا الموقف القلق إزاء الوضع. ونصت الرسالة على ما يلي:

فخامة رئيس الوزراء رشيد علي الكيلاني المحترم.

إن الحزب الشيوعي العراقي بهنيء فخامتكم على ما كسبتم من محبة ودعم بين الناس... ويقدر تماماً مدى صعوبة المسؤولية التي تحملون في هذه المرحلة الحرجة من تاريخنا... وإذا لم يكن (الحزب) قادراً على التعبير عن مشاعر التعاطف بطريقة مشروعة، فإنه لم يهمل اللجوء إلى وسائل أخرى، وربما يكون ببيانه، المعروف، قد سبق آخرين إلى تأييد الحركة وتعريف الناس بمعناها الحقيقي. وبتقديم دعمه هذا لم يكن الحزب يتصرف مصادفة أو كيفما اتفق، بل بما يتفق مع المعايير النابعة من التعاليم الثورية لماركس ولينين... وهذه التعاليم ستوجهنا أيضاً في تقييم اي شكل قد تتخذه الحركة في المستقبل...

إن الحزب يؤمن - وهذا ما أوضحه في ... "الشرارة"- بضرورة الاعتماد كلياً على سلطة أبناء الشعب الذين يجب السماح لهم -لذلك- بالتمتع بكل حقوقهم الدستورية بلا انتقاص. إن الاعتماد على قوة أخرى غير قوة الشعب أو السير بطريقة لا تتفق مع طموحاته، سيشكل خيانة لا تغتفر. وعلى هذا الأساس، وبهذه الروحانية، ومدفوعاً بإحساسه بالواجب الوطني، يشعر الحزب الشيوعي أنه مدعو لأن يقدم لفخامتكم رأيه في ما يتعلق بأمور معينة... ضارة بالحركة الوطنية.

أولاً، يأسف الحزب الشيوعي، بل يشتمئز من الأعمال الاستفزازية المدبرة ضد إخوتنا اليهود من قبل أدوات الاستعمار البريطاني من جهة ودعاة الاستعمار الألماني من جهة أخرى. إن الاعتداء على الحريات واقتحام البيوت وسلب الممتلكات وضرب الناس وقتلهم ليست، يا صاحب الفخامة، مخالفة للقانون والعدالة فحسب، بل إنها أمور تتعارض مع النزعة الطبيعية لهذه الأمة إلى الكرم والبسالة والنبيل... إن أمثال هذه الأعمال الإجرامية تؤذي سمعة الحركة الوطنية وتؤدي إلى إحداث شرخ في صفوف الجبهة الوطنية الموحدة، وبالتالي إلى الفشل، ومن يستفيد من هذا غير الاستعمار؟ وإنما إذ نعبر بهذا عن عدم موافقتنا، فأننا لا ننكر بشكل من الأشكال وجود خونة ينتمون إلى الطائفة اليهودية وقفوا

مع عصاة عبد الإله ونوري السعيد وأتباعهما الشريرة، ولكننا نشعر أن العقاب يجب إلا يعمهم جميعاً، استناداً إلى مواد القانون.

ثانياً، إننا من أصحاب الرأي القائل، في ما يخص الدعاية أنه يجب على الإدارة المختصة أن توجه العراقيين على أساس خطوط وطنية صحيحة، ولكننا لاحظنا مؤخراً، ويقلق غير قليل، ... أنها انحرفت إلى سبل لا يمكنها إلا إيذاء الناس ... لم نسمع مؤخراً إلا قرعاً للطبول حول "القضية العادلة" لقوى المحور ... وإنكم تتفقون معنا، بلا شك، يا صاحب الفخامة، أن القوى المذكورة ليست أقل إمبريالية من بريطانيا.

ثالثاً، هناك مسألة المساعدة الخارجية، إن بياناتكم المتكررة حول مناعة الحركة الوطنية ضد أية شائبة أجنبية كانت مطمئنة ... إن الاعتماد على أية مساعدة من أية دولة استعمارية يرقى إلى مستوى خيانة الحركة والسقوط في أحضان استعمار آخر، ومن المؤكد أن هذا ما لا يرغب فيه فخامتكم ... إننا نتوقف عند هذه النقطة نظراً للتقرير الواسع الانتشار، المنسوب إلى مصدر مسؤول، والقائل بأن قوات أجنبية ستصل إلى العاصمة بدعوى حماية استقلال العراق، جنباً إلى جنب مع الجيش العراقي الباسل. وإذا صح هذا، خلافاً لما نأمل، فهذا يعني أن حركتنا الوطنية قد تلطخت وأصبحت جزءاً من الحرب الإمبريالية الثانية، وهي حرب حذرنا من وجوب بقاء البلاد بمعزل عنها ... وبالإضافة إلى هذا، لقد أكدنا في الماضي، ونؤكد الآن مرة أخرى، أن الدولة الوحيدة التي نستطيع الاعتماد عليها من دون مخاطرة أو تهديد لسيادتنا الوطنية هي الاتحاد السوفييتي. إننا نعتقد أن فخامتكم تقاسموننا هذا الرأي. وقد يزعم البعض، خطأً، أن مساعدة الاتحاد السوفييتي ستجر وراءها الشيوعية إلى هذا البلد، ولكن تكفي الإشارة هنا إلى أن الاتحاد السوفييتي ساعد تركيا وإيران في حروبهما من أجل الاستقلال ولم يصبح البلدان شيوعيين. وبالإضافة إلى هذا، فإن الشيوعية ليست رزمة يمكن المرء أن يحملها من دولة إلى أخرى، بل هي حركة جماهيرية تنبع من شروط الإنتاج والتوزيع الاقتصادي بالدرجة الأولى.



وهناك مسألة أخرى ... هي مسألة المساجين السياسيين ... إننا نأسف لأن عطفكم لم يمتد حتى الآن ليشمل الجنود الشيوعيين الشجعان الذين صدرت الأحكام بحقهم في العام ١٩٣٨ ...

... ونكر كذلك دعوتنا السابقة إلى ضرورة محاربة ارتفاع تكاليف المعيشة.

وفي الختام، لقد رأينا من المناسب أن نعبر عن وجهات نظرنا في رسالة خاصة إلى فخامتكم بدلاً من أن نفعل ذلك في بيان علني موجه إلى الجمهور لكي يفسح في المجال أمامك للعمل بهدوء لما هو في صالح الحركة الوطنية، ولكننا لن نتردد في نشر وجهات النظر هذه ... إذ لمسنا أي انحراف هن أهداف الحركة كما حددها حزبنا. إننا لا ندعم أيًا كان إلا بمقدار ما ينفع الشعب، لأن رسالتنا تتلخص في خدمة الشعب، والشعب وحده".

الحزب الشيوعي العراقي ٣٦٧

٧ أيار (مايو) ١٩٤١

- إن القراءة المتأنية للرسالة تسمح لنا بتسجيل الملاحظات التالية:
- رغم كلمات المجاملة والاحترام لمركز رئيس الوزراء، فإن الرسالة كانت صريحة جداً في إدانتها للدولة الألمانية الفاشية الدكتاتورية ذات الأطماع الاستعمارية والكرهية العنصرية إزاء الشعوب والاتجاهات الفكرية والسياسية الأخرى.
- تأكيده على ضرورة الابتعاد عن الاعتماد على هذه الدولة الاستعمارية في سياستها الداخلية والخارجية والاعتماد على الشعب العراقي لا غير.
- تأكيد أهمية العودة إلى الشعب العراقي والدفاع عن مصالحه الحيوية والاستجابة لإرادته، وربط تأييده للحكومة الجديدة في مدى التزامها بمصالح الشعب واستقلال البلاد.
- الدعوة إلى سيادة الحرية والديمقراطية في البلاد.

٣٦٧ بطاطو، حنا د. العراق. الكتاب الثاني. الحزب الشيوعي. مصدر سابق. ص ١٠٧-١٠٩.

• يدين بصرامة وحزم الأعمال الإرهابية التي ارتكبت بحق المواطنين اليهود في العراق ويعتبرها مخالفةً للدستور ومسيئةً لسمعة الحركة الوطنية، ويطالب بتطبيق القانون حتى إزاء من يعتبرون خونة للوطن.

• الدعوة إلى إطلاق سراح السجناء الشيوعيين من منتسبي الجيش العراقي.

الدعوة إلى إقامة العلاقات الودية مع الاتحاد السوفييتي وطلب العون منه<sup>٧</sup> إذ لا تحمل هذه الدولة أطماعاً استعمارية، وهي تدعو إلى السلم والصداقة.

كما أكد في بداية الرسالة عن حقيقة واقعة، هي أن حكومة رشيد عالي الكيلاني حظيت بتأييد الشعب العراقي بسبب كراهية الشعب للاستعمار البريطاني وعملائه في الداخل.

وقد كان لهذا الرسالة الموجهة إلى رشيد عالي الكيلاني، وهي في الوقت نفسه موجهة إلى القوميين الذين كانوا يوجهون هذه الوزارة، أي الحزب السري أو اللجنة السرية، تأثير إيجابي غير مباشر على موافقة العراق على إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي في مقابل اعتراف الاتحاد السوفييتي بحكومة الانقلاب الجديدة. كما أمكن إطلاق سراح السجناء الشيوعيين ولم يشهد الضغط على الشيوعيين في هذه الفترة القصيرة من حكم القوميين. ولكن السؤال الذي يفترض الإجابة عنه هو: هل كان هذا الموقف من الناحية المبدئية صحيحاً أم خاطئاً؟

نعرف جميعاً بأن ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان العسكرية كانت قد عقدت حلفاً معادياً للاتحاد السوفييتي والكومنترن في عام ١٩٣٧، سمي بـ "الحلف المعادي للكومنترن" أي الحلف المعادي للشيوعية. وفي أعقاب ذلك وجدت الدول الرأسمالية المتطورة أن هذا الحلف يمكن أن يوجه ضد الاتحاد السوفييتي فوافقت على عقد اتفاقية تحالف بين ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا سميت بـ "اتفاقية ميونيخ" بتاريخ ١٩٣٨/٩/٢٩، بالرغم من قيام ألمانيا قبل ذلك باحتلال النمسا، أي في عام ١٩٣٨، ثم قامت باحتلال تشيكوسلوفاكيا بعد يومين لا غير من عقد تلك الاتفاقية، أي في ١٩٣٨/١٠/١. وكانت هذه الاتفاقية بدورها موجهة ضد الاتحاد السوفييتي وضد الأمم المتحدة الشيوعية. ولقد شجعت هذه الاتفاقية الدولة الألمانية على التحرك والتهيئة للقيام بعمليات

جديدة لاحتلال مناطق أخرى. وكانت كل من بريطانيا وفرنسا تطمحان إلى أن تقوم ألمانيا بغزو الاتحاد السوفييتي، وهو الذي لم يقع حينذاك، بل عمدت ألمانيا إلى اقتراح عقد اتفاقية جديدة مع الاتحاد السوفييتي من أجل تحييده مؤقتاً، بعد أن حيدت الدول الأخرى. وقبل ذلك، أي في ٢٩ تموز/ يوليو/ من عام ١٩٣٨، كان الاتحاد السوفييتي قد تعرض إلى اعتداء ياباني وتجاوز لحدوده، حيث جوبهت بهجوم معاكس أدى إلى تراجعها وتحرير الأراضي التي كانت قد احتلتها. وفي الحادي عشر من أيار/مايس ١٩٣٩ هاجمت القوات اليابانية جمهورية منغوليا الشعبية واحتلت جزء من أراضيها. وبسبب وجود اتفاقية دفاع مشترك بين الاتحاد السوفييتي ومنغوليا الشعبية منذ عام ١٩٣٦، فقد تقدمت القوات السوفييتية وخاضت معركة شرسة بالتعاون مع القوات المنغولية ضد القوات اليابانية المحتلة واستطاعت تحرير الأراضي المنغولية من الغزاة. وقد تحملت اليابان خسائر فادحة في الأرواح في هذه المعارك. ولم تكن القوات السوفييتية والمنغولية دون خسائر أيضاً.

وبعد توقيع اتفاقية عدم اعتداء بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفييتي بأسبوع واحد فقط قامت القوات الألمانية بغزو بولونيا واحتلالها. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن حكومة بولونيا كانت قد رفضت الدعم الذي أراد السوفييت تقديمه للدولة البولونية لمقاومة الغزو الألماني. وعلى أثر هذا الغزو أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا. وبقى الاتحاد السوفييتي على الحياد، رغم شجبه للعدوان على بولونيا واحتلالها. وبعد احتلال بولونيا وإعلان الحرب على ألمانيا من جانب بريطانيا وفرنسا توضحت الأهداف الألمانية بشكل كامل، إذ أصبح الاتحاد السوفييتي هدفها اللاحق، علماً بأن ألمانيا كانت تطمح بالحصول على عمق أوروبي وإمكانيات أوروبية أوسع لحربها ضد الاتحاد السوفييتي، إذ لم يكن هدفها الآني في عام ١٩٣٩، ولكنه كان هدفها الأساسي. والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن الاتحاد السوفييتي قد استفاد من اتفاقية عدم الاعتداء التي وقعها مع ألمانيا في عام ١٩٣٩ لكسب الوقت من أجل التهيئة لمقاومة العدوان الألماني المحتمل جداً. ومع ذلك فأن هناك الكثير من الاعتراضات والتحفظات والرفض

التي طرحت في حينها من جانب الشيوعيين الألمان ضد الاتفاقية، رغم أن قيادة الحزب الشيوعي الألماني بررت الاتفاقية في حينها واعتبرتها مفيدة للاتحاد السوفييتي<sup>368</sup>. ولم يكن عدم الموافقة محصوراً بالألمان، بل أن كثرة من السوفييت ومن الشيوعيين في بلدان أخرى وجدوا تلك الاتفاقية غير مقبولة وغير ذات جدوى وأن ألمانيا هي الأخرى تريد كسب الوقت للتهيئة للهجوم على الاتحاد السوفييتي، وأن هذه الاتفاقية يمكن أن تعطي الانطباع للسكان بأن لا مخاطر على الاتحاد السوفييتي، وبالتالي تضعف اليقظة إزاء الحرب والفاشية والعدوانية الألمانية، وتعطي الانطباع للشعوب الأخرى وكأن الاتحاد السوفييتي غير مهتم بقضيتهم ومصيرهم. ولم تكن هذه التحفظات دون أساس واقعي أو أنها كانت خاطئة، إذ دلت الأيام على صواب تلك التحفظات.

لقد وقفت الأممية الشيوعية في حينها ضد الدولة الهتلرية والفاشية وضد احتمالات الحرب، وتجلّى هذا في قرارات المؤتمر السابع واجتماعات اللجنة التنفيذية وسكرتارياتها، كما انعكس على مواقف الأحزاب الشيوعية عموماً. وبالتالي كان موقف الحزب الشيوعي العراقي منسجماً مع مواقف الأممية الشيوعية بشأن الموقف من الدولة الألمانية ومن الفاشية والحرب. وكان الخطأ الذي يفترض تسجيله هنا يكمن في التقسيم غير الواقعي الذي مارسه بعض الأحزاب الشيوعية، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، بين فترة الحرب قبل دخول الاتحاد السوفييتي، أي الفترة الواقعة بين شن الحرب في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٣٩ والثاني والعشرين من حزيران/يونيو من عام ١٩٤١، وفترة الحرب بعد دخول الاتحاد السوفييتي فيها، أي بعد شن الدولة الهتلرية العدوان على البلاد السوفييتية في الثاني والعشرين من عام ١٩٣٩ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وكان الحزب قد شجّب الحرب باعتبارها حرباً تدور بين دول استعمارية، ولكن في حقيقة الأمر كانت الحرب عدواناً هتلرياً صارخاً على النمسا وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا وبلدان أخرى لاحقة ثم كان لاحقاً على الاتحاد السوفييتي، وبالتالي كان يفترض أن يكون الشجب لألمانيا التي بدأت

---

368 Kuehnrich, Heinz. Die KPD im Kampf gegen die faschistische Diktatur 1933-1945. Dietz Verlag. Berlin. 1987. S. 136/137.

العدوان والحرب ابتداءً حتى قبل وبعد إعلان الحرب من جانب بريطانيا وفرنسا على ألمانيا، بغض النظر عن موقف الاتحاد السوفييتي كدولة لها مصالحها وسياساتها ومواقفها، التي يمكن أن تختلف عن مواقف وسياسات الأحزاب الشيوعية الأخرى، سواء كانت في الحكم أم خارجه.

إن العداة الثابتة للإمبريالية البريطانية لدى الشيوعيين العراقي، كجزء من عدا الشعب العراقي كان قائماً قبل العدوان على الاتحاد السوفييتي وبعده، وبالتالي فإن التمييز إزاء بريطانيا بين الفترتين لم يكن سليماً، والمساومة مع حكومة رشيد عالي الكيلاني التي كانت تريد التعاون مع دول المحور لم يكن صائباً، إذ كان لا بد من توجيه كل الجهود لانحار الجيوش الفاشية في الحرب. لقد كانت النظرة ضيقة في هذا الصدد. وقد أعاد الحزب النظر في موقفه حينذاك واعتبره خاطئاً، رغم أن إدانة الانقلاب حينذاك أو سياسة الانقلابيين بشكل حازم كانت تقود إلى مصاعب غير قليلة للحزب الفتى، ورغم أن التأييد لم يكن بدون شروط، ولكنه يبقى موقفاً خاطئاً. ويبدو أن زكي خيري أعتبر الموقف الأساسي للحزب الذي برز في رسالته إلى رشيد عالي الكيلاني صائباً حتى بعد مرور عشرات السنين على تلك الأحداث، ولم يعتبره خاطئاً بحجة أن الاستعمار البريطاني كان يريد التوسع في تفسير معاهدة ١٩٣٠، في حين كانت المعاهدة صريحة في موقفها من التعاون مع بريطانيا في حالة الحرب، رغم أن الشعب العراقي كان ضد المعاهدة أصلاً وناضل من أجل التخلص منها واعتبرها معاهدة استرقاقية . كتب زكي خيري يقول: "واستطاع الحزب بقيادة فهد أن يتخذ موقفاً صائباً وجريئاً من "حركة مايس ١٩٤١، فقد جاءت الحركة رداً على محاولات السلطات البريطانية التوسع في تفسير بنود معاهدة ١٩٣٠ والاستفادة من الوضع الدولي لفرض احتلال العراق من جديد فثار الشعور الوطني لدى الشعب العراقي ولجأت العناصر القومية في الجيش وقادت أول صدام مسلح ومكشوف ضد بريطانيا منذ ثورة العشرين.

وجرت "حركة مايس" أوسع جماهير الشعب للنشاط السياسي ومن شدة زخمها اضطرت أعضاء مجلس النواب والأعيان الملكيين إلى تأييد الحركة خوفاً من الشعب الغاضب فهرب

أقطاب النظام الملكي واستلم قادة الحركة الحكم<sup>٣٦٩</sup>. في حين وجد الحزب بقيادة فهد نفسه أمام إعادة تقييم لموقفه السابق مشيراً إلى ما يلي: "لا ينكر أن دول المحور استغلت ظروف الحكم الاستبدادي، وظروف حياة الجماهير السيئة فاستطاعت أن توجد لها أنصاراً ودعاة كثيرين، أي أنها أوجدت لها قاعدة اجتماعية بين الشعب العراقي لتسهل لها أمر الاستيلاء على العراق الذي كانت تطمح فيه، لما فيه من ثروات طبيعية ولمركزه الإستراتيجي، منذ عشرات السنين، غي أن أنصار ألمانيا النازية (والمحور على العموم) كانوا يتألفون من صنفين رئيسيين متميزين، أولهما الناس المخدوعون الذين أصيبوا بحمى الدعايات النازية، وهؤلاء وجدوهم من بين الناقلين على الوضع والكارهين للاستعمار البريطاني والوطنيين "المتعصبين" "والعرب المتعصبين" "والشبان المتحمسين" للحركة والتظاهر ومن الأميين، والأميين بالسياسة، وعبدة القوة ومن بين أشباههم، فهذا الصنف قد تخلى بالحقيقة عن موقفه السابق من النازية، إلا أن أفكاره المغلوطة الناتجة عن الجهل، والظروف الموضوعية لا تزال إلى حد بعيد موجودة وقابلة للاستغلال من قبل أي جهة رجعية. أما الصنف الثاني فهو الرتل الخامس بمعناه الصحيح، وهذا يتألف من أناس يحترفون مهنة الجاسوسية وخيانة الوطن، لقاء أجور أو مناصب عالية ومنافع شخصية. ومن الرجعيين ذوي المصالح الطبقية الذين يرون (نظرة خاطئة بالطبع) في الفلسفة النازية وأسلوب حكمها، في الاتفاق معها وخدمتها وسيلة للمحافظة على مصالحهم الطبقية"<sup>٣٧٠</sup>. ثم وصف الحركة الانقلابية بأنها مغامرة قام بها رشيد ورهطه في كلمته أمام الكونغرس الحزبي الأول العام ١٩٤٤ إذ قال، في معرض حديثه عن استفادة بريطانيا من تلك المغامرة لتهيمن على العراق، ما يلي: "لقد استغلت بريطانيا العظمى فشل مغامرة رشيد عالي

٣٦٩ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٦٠.

٣٧٠ فهد. كتابات الرفيق فهد. من وثائق الحزب الشيوعي العراقي. دار الفارابي-بيروت. الطريق

الجديد-بغداد. ١٩٧٦. ص ١١٩/١١٨.

ورهطه (مايس ١٩٤١) والإتيان بساسة الحكم (معظمهم الآن في الحكم) الفارين، إلى العراق وحمائهم... "٣٧١". لقد كان الانتقاد الذاتي خجولاً ولكنه مع ذلك كان واضحاً.

---

٣٧١ المصدر السابق نفسه . ص ١٢٠.

## خلاصة الكتاب الثالث

كان التحرر من الهيمنة العثمانية إنجازاً كبيراً لصالح المجتمع البدوي - الفلاحي المتخلف الذي عانى من ذات الأمراض والعلل التي كانت تعاني منها الإمبراطورية العثمانية الاستعمارية البالية، رغم محاولات التجديد التي بذلتها القوى المثقفة والواعية من ساسة الدولة العثمانية وعلمانييها.

وكان التحالف البريطاني الفرنسي، الذي أسقط الدولة العثمانية قد أوجد فرصة كبيرة لنهوض عقلائي ومعجل لمجتمعات الولايات الثلاث (بغداد والبصرة والموصل، ويضمن الأخيرة كردستان الجنوبية) التي كانت تحت الهيمنة العثمانية ما يقرب من أربعة قرون عجاف، إذ كان في مقدور بريطانيا، التي أصبحت هذه الولايات الثلاث في أعقاب الحرب العالمية الأولى من حصتها في تقسيم مناطق النفوذ الاستعماري في المنطقة بين الدول المنتصرة، أن تفتح أبواباً واسعة أمام شعوب هذه المنطقة، التي شهدت حضارات قديمة متقدمة وساهمت في بناء صرح الحضارة الإنسانية والتي تعثرت وسقطت في انقطاع وارتداد حضاري شديد وطويل الأمد، للتمتع بالحرية ومنجزات الحضارة الغربية الحديثة، تماماً كما تمتعت أوروبا بمنجزات حضارة هذه المنطقة والدولة العباسية وحضارة الأندلس وساعدتها على النهوض من كبوة القرون الوسطى. إلا أن الأهداف الاستعمارية لبريطانيا الرأسمالية، وكذا فرنسا في مناطق أخرى غير العراق، قد ضيقت الخناق وقلصت من فرص الاستفادة العقلانية من سقوط الدولة العثمانية ومن منجزات الحضارة الأوروبية الحديثة والمتقدمة للسير على طريق التمدن.

لقد كان هم سلطات الاحتلال البريطاني قد توجه صوب تعزيز مواقعها في العراق لضمان حصولها على ما كانت تسعى إليه عبر الحرب، أي السيطرة على طريق الهند وعلى الموارد الأولية في العراق، وخاصة النفط الخام، والسيطرة على أسواقه واستثمار رؤوس



أمواله شركاتها فيه وتحقيق الأرباح المجزية، إضافة إلى السيطرة على إمكانيات التنقيب عن الآثار التاريخية فيه، خاصة وأن العراق هو أحد أقدم مهد الحضارات القديمة.

ولكن بريطانيا انتهجت سياسية غير عقلانية وغير فعالة لتكسب الرأي العام العراقي وتساهم في تطوير الاقتصاد وتكسب الأرباح أيضاً، بل مارست سياسة وحيدة الجانب ولصالحها. فعمقت التناقض بينها وبين المجتمع العراقي منذ أن أخلت بالوعود التي قطعها من جهة، ومنذ أن بدأت تحاول التحالف مع القوى الرجعية وشيوخ العشائر والإقطاعيين من جهة أخرى، ومن ثم مارست سياسة فرق تسد بين سكان العراق العرب من أتباع المذهب السني وأتباع المذهب الشيعي التي كانت لها آثارها السلبية على المجتمع العراقي، والتي ما تزال متواصلة حتى الوقت الحاضر.

بدأت سلطات الاحتلال البريطانية محاولات جادة للحصول على عقود امتياز التنقيب عن النفط ون النخبة الحاكمة، ثم فرض التوقيع على اتفاقيات عسكرية وسياسية تضمن استمرار وجود بريطانيا في العراق عقوداً كثيرة. واشتد هذا النهج في أعقاب ثورة ١٩١٩ في السليمانية وثور العشرين في الوسط والجنوب بشكل خاص، مع مشاركة كردية فيها أيضاً. وكان ممثلو الحكومة البريطانية يساومون الحكومة العراقية على لك الأهداف في مقابل ربط ولاية الموصل، بما فيها إقليم كردستان الجنوبي، بالعراق الجديد الذي تم تكوينه في عام ١٩٢١. وكان هذا يعني رفض الاستجابة لمطالب الشعب الكردي في حينها بإقامة دولته المستقلة أو الحصول على الحكم الذاتي، في ضوء تلك الوعود التي أعطيت لقادتهم، حيث ألحقت بالعراق في عام ١٩٢٦ وفق قرار عصبة الأمم في مقابل التوقيع على عقود امتياز النفط الخام والتوقيع على معاهدة سياسية لها ملاحق عسكرية ومالية وفي مجال العدل، تم التفاوض عليها عدة سنوات ثم أقرت أخيراً في عام ١٩٣٠، أي قبل، وكشروط من أجل، رفع الانتداب عن العراق.

وفي الوقت الذي ساهمت بريطانيا بوضع دستور عراقي مدني وديمقراطي رصين إلى حدود بعيدة بالقياس إلى واقع العراق حينذاك، فإنها قد أخلت بهذا الدستور من خلال الممارسة العملية وعبر:

- التدخل الفظ في الشؤون الداخلية للعراق وفي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والعلاقات الخارجية.
- الدخول في تحالف رجعي يتناقض مع روح الدستور الديمقراطي. وكان شيوخ العشائر والإقطاعيون وكبار ملاكي الأراضي الزراعية والفئات الكومبرادورية من التجار الكبار وكبار الميسورين في المدن، إضافة إلى جمهرة من رجال الدين والمؤسسة الدينية المرتبطين عضويًا ومصليحياً بتلك الفئات الاجتماعية، على حساب مصالح الغالبية العظمى من المجتمع، لكي يضمّنوا مصالحهم، في حين كان هذا التحالف يتناقض مع جوهر النظام الرأسمالي السائد في بريطانيا وأهمية تحويل العراق رأسمالياً حينذاك.
- تعزيز العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية في الريف العراقي و ضد مصالح الفلاحين وتكريس هذه العلاقات تشريعاً من خلال نشاط خبراء بريطانيا في مجال علاقات الأرض الزراعية. وقد افترن بذلك وضع قيود فعلية على التنمية الصناعية في البلاد وعوائق أمام تطور الطبقة العاملة والبرجوازية الصناعية الوطنية.
- المشاركة الفعالة في تشويه الدستور العراقي من خلال تزوير الانتخابات النيابية وفرض تشكيل حكومات تدين بالولاء لبريطانيا بدلاً من أن يكون ولاؤها للشعب وخدمة مصالح المجتمع العراقي.
- ودعمت بريطانيا الحكومات العراقية المتعاقبة على اقتطاع الكثير من حقوق المواطنة ومصادرة الحريات العامة والديمقراطية، بما في ذلك حرية الإضراب والتجمع والتظاهر وتأسيس الأحزاب أو حرية النشر والصحافة والصحف أو غيرها من الحقوق.
- كما ساهمت في دعم جهود الحكومات العراقية المتعاقبة في حرمان الشعب الكردي من حقوقه المشروعة التي التزمت الحكومة العراقية بها أمام عصبة الأمم وفي رسائل متبادلة مع مجلس العصبة قبل إلحاق ولاية الموصل بالعراق وكذلك قبل رفع الانتداب رسمياً عنه في العام ١٩٣٢، وعمدت على تهميش دور الشعب الكردي في الحياة السياسية العراقية وفي قيادة البلاد والحكم المركزي. وفي ذات الوقت ساهمت في حرمان القوميات الأخرى من حقوقها المشروعة. وقد دفعت هذه الحالة الشعب الكردي إلى

خوض النضال وتعرض إلى الكثير من الحملات العسكرية الظالمة على امتداد الفترة موضوع البحث.

● كما فرضت اتفاقيات غير متكافئة في مجال استثمار النفط الخام وتصديره وتقاسم عوائده بين الشركات الاحتكارية والحكومة العراقية طيلة الفترة الواقعة بين ١٩٣٣ و١٩٥٠.

● كما لم توجه تلك الموارد المالية بصورة عقلانية لصالح التنمية الوطنية وتسريع وتوسيع ونشر البنية التحتية على نطاق العراق كله.

● ورغم وجود بعض الحريات العامة والحق في تأسيس الأحزاب والمنظمات والجمعيات، إلا أن الحكومات العراقية المتعاقبة، وبدعم من السلطات البريطانية ومن السفير البريطاني، إلى تقريم تلك الحريات ومصادرتها عملياً خلال الفترة الواقعة بين نهاية انقلاب بكر صدقي العسكري ونهاية الحرب العالمية الثانية.

ورغم كل تلك المعوقات عرفت هذه الفترة جملة من التطورات الإيجابية على صعيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية. فقد أمكن تحقيق إنشاء بعض المنشآت الصناعية وفق قانون حماية الصناعة الوطنية، كما نشأت بعض المنظمات والجمعيات التي تدافع عن مصالح الناس، ومنها جمعية أصحاب الصنائع، وازداد عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية وعدد التلاميذ والطلبة المسجلين فيها، إضافة على فتح مدارس للبنات، وإقامة بعض المعاهد الفنية والمهنية والكليات. وأمکن خلال ذات الفترة تطوير القوات المسلحة العراقية، الجيش والشرطة، التي لعبت دوراً سلبياً في التصدي لانتفاضات السكان في مناطق مختلفة وخاصة في كردستان العراق وفي الوسط والجنوب، وأصبحت أداة بيد السلطة لحماية مصالحها. ونفذ الجيش خلال هذه الفترة الواقعة بين تشكيل الحكومة العراقية ونهاية الحرب العالمية الثانية انقلابيين أولها في عام ١٩٣٦ والثاني في عام ١٩٤١. وقد قدر للانقلابين النجاح أولاً ثم الانهيار ثانياً. وكانت البداية لتدخل الجيش في السياسة العراقية. وأقامت القوات البريطانية جهازاً أمنياً أطلق عليه فيما

بعد جهاز التحقيقات الجنائية الذي لعب دوراً سلبياً في حياة البلاد وضد قوى المعارضة السياسية، وكان قياداً جديداً وشديداً على أفواه الشعب العراقي وحریتهم.

ونشأت خلال هذه الفترة برجوازية وطنية جديدة خرجت من تحت عباءة العوائل الميسورة في بغداد والبرجوازية التجارية وبعض كبار الملاكين الزراعيين، كما نشأت طبقة عاملة جديدة في تلك المؤسسات والمنشآت الحكومية التي كانت تابعة قبل ذلك لسلطات الاحتلال. وكانت أبرز مواقع نمو الطبقة العاملة هي السكك الحديدية والموانئ ومشاريع استخراج وتصدير النفط الخام وبعض المشاريع الصناعية المحلية ذات الطبيعة الاستهلاكية.

ورغم كل القيود والعراقيل برزت في العراق في هذه الفترة مجموعة من الأحزاب الوطنية، سواء بصورة علنية مجازة من قبل الحكومة ووفق قانون الجمعيات، أم بصورة سرية بسبب المواقف الرجعية والمنافية للقانون للحكومات العراقية المتعاقبة وإصدار تشريع معاقبة حملة ومروجي ما أطلق عليه بـ "المبادئ الهادمة". وظهرت هذه الأحزاب في العراق، سواء أكان ذلك في بغداد أم البصرة أم الموصل أم في كردستان. ولكنها كانت تعاني كلها من الملاحقة والضغط أو العمل السري المرهق الذي يحرم تلك الأحزاب من القدرة على أن تكون في سياساتها وفي بنيتها الداخلية وعلاقاتها الديمقراطية، إذ أن أجواء البلاد غير الديمقراطية تعكس عواقبها على نشاط وبنية وعلاقات تلك الأحزاب.

لقد أطل العراق، ورغم المصاعب التي واجهته على المجتمع المدني، ولكنه لم يتسن له الولوج فيه والتمتع بخصائصه في مجالات الحرية والديمقراطية والحقوق المدنية. وما حصل عليه في الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ من مواد تؤكد مدنية أو علمانية النظام الملكي وديمقراطية الحياة السياسية، حرم منها في الممارسة العملية، مما فسح في المجال لا للانقلابات العسكرية فحسب، بل ولمزيد من الكراهية بين الشعب العراقي بكل مكوناته من جهة، وبين سلطات الاحتلال، وفيما بعد السفارة والحكومة البريطانية، والحكومة العراقية وأجهزتها القمعية.

وكانت البطالة شائعة وتمس نسبة مهمة من القوى القادرة على العمل، كما كان الفقر واسعاً ويشمل نسبة عالية من السكان، في حين كانت نسبة الأغنياء ضئيلة جداً ولكنها متخمة بالمال. لقد كان المجتمع يعيش حالة تناقض وصراع مستمر تجلى بوضوح في الفترة الثانية من العهد الملكي، في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى سقوط النظام الملكي في ثورة تموز في العام ١٩٥٨.

## الملاحق

### الملحق رقم ١ القانون الأساسي العراقي

## ٣- القانون الاساسي العراقي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحن ملك العراق بناء على ما قرره المجلس التأسيسي صادقنا على قانوننا الأساسي وأمرنا بوضعه موضع التنفيذ .

### المقدمة

المادة الاولى : يسمى هذا القانون ( القانون الاساسي العراقي ) واحكامه نافذة في جميع انحاء المملكة العراقية .

المادة الثانية : العراق ذات سيادة مستقلة . حرة ملكها لا يتجزأ ، ولا يتنازل عن شيء منه وحكومته ملكية وراثية ، وشكلها نيابي .

المادة الثالثة : تعتبر مدينة بغداد عاصمة العراق ، ويموز عند الضرورة اتخاذ غيرها عاصمة بقانون .

المادة الرابعة : يكون العلم العراقي على الشكل والابعاد الآتية :

طوله ضعفا عرضه ويقسم افقياً الى ثلاثة ألوان متساوية ومتوازية ، اعلاها الأسود فالابيض فالاخضر ، على ان يحتوي على شبه منحرف احمر من جهة السارية تكون قاعدته العظمى مساوية لعرض العلم ، والقاعدة الصغرى مساوية لعرض اللون الابيض ، وارتفاعه ربع طول العلم ، وفي وسطه كوكبان ابيضان ذو سبعة أضلاع يكونان على وضع عمودي يوازي السارية . أما أوضاع العلم وشعار الدولة وشاراتها وأوسمتها فتعين بقوانين خاصة .

### الباب الاول - حقوق الشعب

المادة الخامسة : تعين الجنسية العراقية وتكتسب وتفقد وفقاً لاحكام قانون خاص .

المادة السادسة : لا فرق بين العراقيين في الحقوق امام القانون وان اختلفوا في القومية والدين واللغة .

المادة السابعة : الحرية الشخصية مصونة لجميع سكان العراق من التمرض والتدخل ، ولا يجوز القبض على أحدهم ، او توقيفه ، او معاقبته ، او إجباره على تبديل مسكنه ، او تعريضه لقبود او إجباره على الخدمة في القوات المسلحة الا بمقتضى القانون ، أما التعذيب ونفي العراقيين الى خارج المملكة العراقية فممنوع بتاتا .

المادة الثامنة : المساكن مصونة من التمرض ، ولا يجوز دخولها والتحرير فيها الا في الاحوال والطرائق التي يعينها القانون .

المادة التاسعة : لا يمنع أحد من مراجعة المحاكم ، ولا يجبر على مراجعة محكمة غير المحكمة المختصة بقضيته الا بمقتضى القانون .

المادة العاشرة : حقوق التملك مصونة فلا يجوز فرض القروض الاجبارية ، ولا حجز الاموال والاملاك ، ولا مصادرة المواد الممنوعة الا بمقتضى القانون . أما السخرة المهادية والمصادرة العامة للاموال المنقولة وغير المنقولة فممنوعة بتاتا . ولا ينزع ملك أحد الا لأجل النفع العام في الاحوال وبالطريقة التي يعينها القانون ، وبشرط التعويض عنه تعويضاً عادلاً .  
المادة الحادية عشرة : لا تفرض ضريبة الا بمقتضى قانون تشمل احكامه جميع الصنوف .  
المادة الثانية عشرة : للعراقيين حرية ابداء الرأي ، والنشر ، والاجتماع ، وتسايف الجمعيات والانضمام اليها ، ضمن حدود القانون .

المادة الثالثة عشرة : الاسلام دين الدولة الرسمي ، وحرية القيام بشعائره المألوفة في العراق على اختلاف مذاهبه محترمة لا تمس ، وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة ، وحرية القيام بشعائر العبادة وفقاً لعاداتهم ما لم تكن مخلة بالامن والنظام ، وما لم تناف الآداب العامة .  
المادة الرابعة عشرة : للعراقيين الحق في رفع عرائض الشكوى واللوائح في الامور المتعلقة بأشخاصهم ، او بالامور العامة الى الملك ومجلس الامة والسلطات العامة بالطريقة وفي الاحوال التي يعينها القانون .

المادة الخامسة عشرة : تكون جميع المراسلات البريدية والبرقية والتلغرافية مكتومة ومصونة من كل مراقبة وتوقيف الا في الاحوال والطرائق التي يعينها القانون .

المادة السادسة عشرة : للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم افرادها بلغاتها الخاصة والاحتفاظ بها على ان يكون ذلك موافقاً للمناهج العامة التي تعين قانوناً .

المادة السابعة عشرة : العربية هي اللغة الرسمية سوى ما ينص عليه بقانون خاص .

المادة الثامنة عشرة : العراقيون متساوون في التمتع بحقوقهم واداء واجباتهم ويعهد اليهم وحدهم بوظائف الحكومة بدون تمييز كل حسب اقتداره وأهليته ، ولا يستخدم في وظائف الحكومة غير العراقيين الا في الاحوال الاستثنائية التي تعين بقانون خاص ويستثنى من ذلك الاجانب الذين يجب او يجوز استخدامهم بموجب المعاهدات والمقاولات .

### الباب الثاني - الملك وحقوقه

المادة التاسعة عشرة : سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين ثم لورثته من بعده .

المادة العشرون : ولاية العهد لأكبر ابناء الملك سناً على خط عمودي وفقاً لأحكام

من الخزينة العمومية، الا بموجب قانون خاص هذا اذا لم يكن قانون الميزانية مساعداً على ذلك  
المادة السادسة والتسعون : يجب أن تدفع جميع الاموال التي يقبضها موظفو الحكومة  
للخزينة العمومية الموحدة ، وأن يعطى حساب عنها بحسب الاصول المقررة قانوناً .  
المادة السابعة والتسعون : لا يجوز تخصيص راتب ، او اعطاء مكافأة ، او صرف  
شيء من اموال الخزينة العمومية الموحدة ، لاية جهة الا بموجب القانون ، ولا يجوز إنفاق  
شيء من المخصصات الا بحسب الاصول المقررة قانوناً .  
المادة الثامنة والتسعون : يجب ان تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يعرف بقانون  
الميزانية وهذا يجب أن يحتوي على مخمن الواردات والمصاريف لتلك السنة .  
المادة التاسعة والتسعون : يجب أن يصدق مجلس الامة الميزانية في اجتماعه السابق  
لابتداء السنة المالية التي يرجع اليها ذلك القانون .  
المادة المائة : يجب ان يعرض وزير المالية على مجلس النواب : أولاً جميع اللوائح  
القانونية لتخصيص الاموال او تزييد التخصيصات المصدقة او تنقيصها او إلغائها ، وكذلك  
قانون الميزانية ، وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التي تعقدتها الحكومة .  
المادة الحادية والمائة : تجري المفاوضات في قانون الميزانية ويصوت عليها مادة فمادة على  
حدة ، ثم يصوت عليه ثانية بصورة إجمالية . أما الميزانية ذاتها فيصوت عليها فصلاً فصلاً .  
المادة الثانية والمائة : إذا مست ضرورة أثناء عظة المجلس الى صرف مبالغ مستعجلة لم  
يؤذن بصرفها في الميزانية ، او بقانون خاص ، فللملك الحق في إصدار مراسيم ملكية بموافقة  
مجلس الوزراء تقضي باتخاذ التدابير المالية كما جاء في الفقرة (٣٠) من المادة السادسة والعشرين  
المادة الثالثة والمائة : يجوز لمجلس الامة سن قانون لتخصيص مبالغ معينة لتصرف في سنين عديدة  
المادة الرابعة والمائة : يجب ان يسن قانون ينص على تأسيس دائرة لتدقيق جميع  
المصرفات وترفع بياناً الى مجلس الامة مرة على الاقل في كل سنة عما إذا كانت تلك المصرفات  
طبق المخصصات التي صدقها المجلس ، وأنفقت بحسب الاصول التي عينها القانون .  
المادة الخامسة والمائة : لا يجوز عرض لائحة قانونية او إبداء اقتراح على أحد المجلسين  
بما يوجب صرف شيء من الواردات العمومية إلا من قبل أحد الوزراء .  
المادة السادسة والمائة : لا يجوز لمجلس النواب ان يتخذ قراراً او يقترح تعديل لائحة  
تؤدي الى تنقيص المصاريف الناشئة عن المعاهدات التي قد صدقها مجلس الامة او المجلس  
التأسيسي الا بعد موافقة الملك .  
المادة السابعة والمائة : إذا دخلت السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها فإن كان



صدر منها لأجل القيام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الامة او المجلس التأسيسي ، فإن لم يصدق مجلس الامة هذه المراسيم فعل الحكومة ان تعان انتهاء صلاحها ، وتعتبر ملغاة من تاريخ هذا الاعلان ، ويجب ان تكون هذه المراسيم موقفاً عليها بتوقيع الوزراء كافة . وتشمل لفظة - القانون - المراسيم الصادرة بمقتضى احكام هذه المادة ما لم يكن في متنه قرينة تخالف ذلك .

٤٤» الملك يعقد المعاهدات بشرط أن لا يصدقها الا بعد موافقة مجلس الامة عليها .  
٤٥» الملك يختار رئيس الوزراء ، وعلى ترشيح الرئيس ، يعين الوزراء ويقبل استقالتهم من مناصبهم .

٤٦» الملك يعين اعضاء مجلس الاعيان ، ويقبل استقالتهم من مناصبهم .  
٤٧» الملك بناء على اقتراح الوزير المسؤول ، يعين ويعزل جميع الممثلين السياسيين ، والموظفين الملكيين ، والقضاة والحكام ، وينح الرتب العسكرية ، ما لم يفوض ذلك الى سلطة اخرى بمقتضى نظام خاص وله ان يمنح ايضاً الأوسمة والالقباب وغير ذلك من شارات الشرف .  
٤٨» للملك القيادة العامة لجميع القوات المسلحة ، وهو يعلن الحرب بموافقة مجلس الوزراء وله ان يعقد معاهدات الصلح بشرط ان لا يصدقها نهائياً الا بعد موافقة مجلس الامة ، وله ايضاً ان يعلن الاحكام العرفية وفقاً لاحكام هذا القانون .  
٤٩» تضرب النقود باسم الملك .

٥٠» لا ينفذ حكم الاعدام الا بتصديق الملك ، وللملك ان يخفف العقوبات ، او يرفعها بعفو خاص ، وبموافقة المجلسين يعلن العفو العام .

### الباب الثالث - السلطة التشريعية

المادة السابعة والعشرون : يستعمل الملك سلطته بإرادات ملكية تصدر بناء على اقتراح الوزير او الوزراء المسؤولين وبموافقة رئيس الوزراء ويوقع عليها من قبلهم .  
المادة الثامنة والعشرون : السلطة التشريعية منوطة بمجلس الامة مع الملك ، ومجلس الامة يتألف من مجلسي الاعيان والنواب ، وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها وإلغائها مع مراعاة احكام هذا القانون .

المادة التاسعة والعشرون : يفتتح الملك مجلس الامة بذاته ، او ينوب عنه في ذلك رئيس الوزراء ، او احد الوزراء ليقوم بمراسيم الافتتاح وإلقاء خطبة العرش .  
المادة الثلاثون : لا يكون عضو في مجلس الاعيان او مجلس النواب :  
٥١» من لم يكن عراقياً .

- ٢٢» من كان مدعياً بجنسية او حماية اجنبية .
- ٢٣» من كان دون الثلاثين من عمره في النواب ، ودون الاربعين من عمره في الاعيان .
- ٢٤» من كان محكوماً عليه بالافلاس ، ولم يعد اعتباره قانوناً .
- ٢٥» من كان محجوراً عليه ولم يفك حجره .
- ٢٦» من كان ساقطاً من الحقوق المدنية .
- ٢٧» من كان محكوماً عليه بالسجن مدة لا تقل عن سنة لجرمة غير سياسية ، ومن كان محكوماً عليه بالسجن لسرقة او رشوة او خيانة الامانة او تزوير او احتيال ، او غير ذلك من الجرائم المخلة بالشرف بصورة مطلقة .
- ٢٨» من كان له منفعة مادية مباشرة او غير مباشرة ناشئة عن عقد مع إحدى الدوائر العمومية العراقية ، الا اذا كانت المنفعة ناشئة عن كونه مساهماً في شركة مؤلفة من أكثر من خمسة وعشرين شخصاً ، ويستثنى من ذلك ملتزموا الاعشار ومستأجرو أراضي الحكومة واملاكها .
- ٢٩» من كان مجنوناً او معتوماً .
- ١٠» من كان من اقرباء الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص .
- وعلى كل حال لا يجوز اجتماع عضوية المجلسين في شخص واحد .
- المادة الحادية والثلاثون : يتألف مجلس الاعيان من عدد لا يتجاوز العشرين عضواً يعينهم الملك ممن نالوا ثقة الجمهور واعتماده بأعمالهم ، ومن لهم ماض مجيدي في خدمات الدولة والوطن .
- المادة الثانية والثلاثون : مدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات على ان يتبدل نصفهم في كل اربع سنين ، ويجوز إعادة تعيين الاعضاء السابقين ، والنصف الاول لاجل التبدل الاول يفرض بالاقتراع .
- المادة الثالثة والثلاثون : الرئيس ونائبيه ينتخبهم المجلس من بين أعضائه الى مدة سنة واحدة بتصديق الملك ، ويجوز إعادة انتخابهما .
- المادة الرابعة والثلاثون : يجتمع مجلس الاعيان عند اجتماع مجلس النواب ويعطل معه .
- المادة الخامسة والثلاثون : يعطى عضو الاعيان مخصصات سنوية تعادل خمسة آلاف روبية عن مدة الاجتماع فقط ، وألف ومايتين وخمسين روبية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع ، عدا مخصصات السفر .
- المادة السادسة والثلاثون : يتألف مجلس النواب بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور .
- المادة السابعة والثلاثون : تعين طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه اصول

التصويت السري ووجوب تمثيل الاقليات غير الاسلامية .

المادة الثامنة والثلاثون : دورة مجلس النواب اربعة اجتماعات عادية لكل سنة اجتماع يبدأ من اول يوم من شهر تشرين الثاني الذي يعقب الانتخابات ، واذا صادف اول الشهر عطلة رسمية فن اليوم الذي يليها ، مع مراعاة ما جاء في الفقرة ٢ من المادة ٢٦ بخصوص حل المجلس .

المادة التاسعة والثلاثون : يدعو الملك المجلس الى عقد جلساته العادية في العاصمة في اول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة مع مراعاة احكام المادة « ٣٨ » ، واذا لم يدع المجلس الى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور ، ويبدأ عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد اربعة اشهر الا اذا حل\* الملك المجلس قبل ختام هذه المدة او ممد اجل الاجتماع لان تمام الاشغال المستعجلة وعندما يمد اجل الاجتماع على هذه الصورة ينبغي ان لا تزيد مدته كلها على ستة اشهر .

ولمجلس ان يؤجل جلساته من حين الى حين وفقاً لنظام المجلس الداخلي ، وعلى المجلس ان يؤجل جلساته اذا أمر الملك بذلك مرات لا تتجاوز الثلاث في كل اجتماع الى مددات لا تتجاوز شهرين . وعند حساب مدة الاجتماع لا يحسب الزمن الذي استغرقته التأجيلات المتقدمة .

المادة الاربعون : اذا حل المجلس ، يجب ان يبدأ بإجراء الانتخابات مجدداً ، ويدعى المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير عادية في مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ الحل . وهذا الاجتماع يتبع الاحكام الواردة في المادة « ٣٩ » من هذا القانون في ما يتعلق بالتأجيل والتمديد ، وعلى كل حال ينبغي فض هذا الاجتماع في ٣١ تشرين الاول لكي ينتدىء الاجتماع العادي الاول من الدورة المذكورة في ابتداء تشرين الثاني ، واذا صادف الاجتماع غير العادي في شهري تشرين الثاني وكانون الاول ، يعتبر اول اجتماع عادي لتلك الدورة . واذا حل مجلس النواب لأمر ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من اجل ذلك الامر .

المادة الحادية والاربعون : يجوز تجديد انتخاب النائب السابق .

المادة الثانية والاربعون : لكل رجل عراقي أتم الثلاثين من العمر ، ولم يكن له احدى الموانع المنصوص عليها في المادة « ٣٠ » ، ان ينتخب لعضوية مجلس النواب . على انه لا يجوز له ان ينوب الا عن منطقة واحدة من المناطق التمثيلية التي تعين بقانون الانتخاب فقط ، واذا انتخب احد من أكثر من منطقة واحدة فله ان يختار المنطقة التي يرغب في تمثيلها خلال ثمانية ايام من تاريخ اخباره ، وللوظفين الذين ينتخبون حق الخيار بين قبول العضوية ورفضها ، والذي يقبل العضوية يجب عليه التخلي عن وظيفته في الحكومة خلال المدة المذكورة عدا الوزراء

المادة الثالثة والاربعون : يفصل مجلس النواب في المسائل المتعلقة بالصفات المؤهلة لانتخاب النواب ، وفي الطعن الموجه ضد انتخابهم ، وفي المنحلات والاستقالات المتعلقة بهم .

المادة الرابعة والاربعون : على مجلس النواب ان ينتخب كل سنة في جلسته الاولى رئيساً ونائبي رئيس وكاتبين من بين اعضائه ، وعليه ان يقدم نتيجة هذا الانتخاب الى الملك فيصدقه .  
ينوب عن الرئيس عند الاقتضاء احد نائبيه .

المادة الخامسة والاربعون : لكل عضو من اعضاء مجلس النواب ان يقترح وضع لائحة قانونية عدا ما يتعلق بالامور المالية التي سيأتي بيانها ، على شرط ان يؤيده فيه عشرة من زملائه ، واذا قبل المجلس هذا الاقتراح يودعه مجلس الوزراء لحن اللائحة القانونية ، وكل اقتراح يرفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في الاجتماع نفسه .

المادة السادسة والاربعون : للعضو ان يستقيل من مركزه ، بذلك بأن يقدم استقالته كتابة الى الرئيس ، ولا تنفذ الاستقالة ما لم يقبلها مجلس النواب .

المادة السابعة والاربعون : عند انحلال عضوية في مجلس النواب بسبب وفاة او استقالة او فقد الصفات اللازمة او تغيب عن المجلس يجب ان يجري انتخاب جديد في الحال بايعاز من الرئاسة .  
المادة الثامنة والاربعون : يعتبر العضو في مجلس النواب ممثلاً لعموم البلاد العراقية ، وليس لمنطقته التمثيلية .

المادة التاسعة والاربعون : العضو الذي يتغيب عن المجلس الى مدة شهر من غير إذن او عذر مشروع ، يعد مستقبلاً مع مراعاة المادة « ٤٦ » .

المادة العاشرة : يعطى النائب مخصصات تعادل أربعة آلاف ربية عن مدة الاجتماع فقط عدا مخصصات السفر ، واذا امتد زمن الاجتماع اكثر من اربعة اشهر يعطى كل نائب الف روية عن كل شهر من المدة الزائدة .

المادة الحادية والحسون : على النواب والاعيان قبل الشروع في اعمالهم ، ان يقسم كل منهم امام مجلسه بيمين الاخلاص للملك ، والمحافظة على القانون الاساسي ، وخدمة الامة ، والوطن ، وحسن القيام بواجب النيابة .

المادة الثانية والحسون : لا يباشر احد المجلسين اعمالهم ما لم يحضر الجلسة اكثر من نصف الاعضاء بواحد على الاقل .

المادة الثالثة والحسون : تصدر القرارات بأكثرية آراء الاعضاء الحاضرين ما لم ينص هذا القانون على خلاف ذلك ، واذا تساوت الآراء فللرئيس إذ ذلك صوت الترجيح . ولا تحصل اكثرية ما لم يصوت نصف الاعضاء الحاضرين ، ويبيد كل من الاعضاء رأيه بذاته ، وتعين طريقة إبداء الرأي في نظام المجلس الداخلي .

المادة الرابعة والحسون : لكل عضو من اعضاء مجلس الامة ان يوجه الى الوزراء اسئلة

واستيضاحات ، وتجري المناقشة فيها وفي اجوبتها على الوجه الذي يبين في النظام الداخلي لكل مجلس بعد مرور ثمانية ايام على الاقل من يوم توجيهها ، وذلك في غير حالة الاستعجال او موافقة الوزير  
المادة الخامسة والخمسون : يبت المجلس باللوائح القانونية مادة فمادة على حدة ثم يبت بها جملة  
المادة السادسة والخمسون : لا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول على المجلس ، ولا الإقامة  
على مقربة من أبوابه الا بطلب رئيسه .

المادة السابعة والخمسون : تكون جميع جلسات المجلسين علنية ، الا في الأحوال التي يطلب  
فيها أحد الوزراء ، او اربعة من الاعيان ، او عشرة من النواب ، ان تجري المداولة سراً ،  
في الأمر المبحوث عنه .

المادة الثامنة والخمسون : لا يجوز لأحد دخول كلا المجلسين ، ولا التكلم فيهما ، الا للاعضاء  
والوزراء او كبار الموظفين المنتدبين من قبل الوزراء عند غيابهم ، او من يدعوهم المجلس الى ذلك .  
المادة التاسعة والخمسون : لمجلس الاعيان وللمجلس النواب الحق في إصدار نظامات  
وتعليقات في ما يتعلق بالأمر الآتية :

١٥ « كيفية استعمال السلطة والامتيازات والضمانات الممنوحة للمجلس بموجب هذا  
القانون وطريقة المحافظة عليها .

٢٥ « تنظيم اعمال المجلسين وادارة مذاكرتهما منفردين او مجتمعين .  
المادة الستون : لا يوقف ، ولا يحاكم احد من اعضاء مجلس الأمة في مدة اجتماع المجلس  
ما لم يصدر من المجلس الذي هو منتسب اليه قرار بالأكثرية بوجود الأسباب الكافية لاتهامه ،  
او ما لم يقبض عليه حين ارتكابه جنائية مشهودة ، ولكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود  
نظام المجلس الذي هو منتسب اليه ، ولا تتخذ اية اجراءات قانونية ضده من أجل تصويت  
او بيان رأي ، او القاء خطبة في مداولات المجلس ومباحثاته ، واذ اوقف النائب لسبب  
ما أثناء عطلة المجلس فعلى الحكومة ان تعلم المجلس بذلك عند التمام مع اعطاء الايضاحات  
وبيان الأسباب الموجبة .

المادة الحادية والستون : للوزير الذي يكون عضواً في أحد المجلسين ، حق التصويت  
في مجلسه ، وحق الكلام في المجلسين ، وأما الوزراء الذين ليسوا من اعضاء أحد المجلسين  
فلهم ان يتكلموا في المجلسين دون ان يصوتوا ، وللوزراء او من يتوب عنهم في غيابهم حق  
الأسبقية على سائر الأعضاء في مخاطبة المجلسين .

المادة الثانية والستون :

١٥ « يجب أن ترفع جميع اللوائح القانونية الى أحد المجلسين فإذا قبلها ، ترفع الى الثاني

ولا تكون قانوناً ما لم يوافق عليها المجلسان ويصدقها الملك .

٢٢» يقرر المجلسان اللوائح المرغوبة اليهما من قبل الحكومة وبعد قبولها تعرض على الملك فلما أن يصدقها ، واما أن يعيدها مع بيان أسباب الإعادة في برهة ثلاثة أشهر الا اذا قرر أحد المجلسين تعجيلها فيقتضي تصديقها او اعادتها خلال خمسة عشر يوماً لإعادة النظر فيها مع بيان الاسباب الموجبة .

٢٣» اذا رفض المجلسان اللوائح القانونية فلا ترفع الى احدهما مرة ثانية خلال مدة الاجتماع .  
المادة الثالثة والستون : اذا رفض أحد المجلسين لأئحة قانونية مرتين ، وأصر الثاني على قبولها تتألف جلسة مشتركة من أعضاء مجلس الأعيان ومجلس النواب برئاسة رئيس مجلس الأعيان للمفاوضة في المواد المختلف فيها فقط ، فإذا قبلت اللائحة اكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء المجلس المشترك معدلة او غير معدلة ، فإنها تعتبر مصدقة من كلا المجلسين ، ولكنها لا تكتسب الصفة القانونية الا بعد تصديق الملك ، واذا لم تقبل بهذه الطريقة فلا ترفع مرة ثانية الى اي المجلسين في الاجتماع نفسه .

#### الباب الرابع - الوزارة

المادة الرابعة والستون : لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ، ولا يقل عن ستة ، ولا يكون وزيراً من كانت فيه احدى الموانع المبينة في المادة (٣٠) والوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين لا يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر ما لم يعين عضواً في مجلس الأعيان او ينتخب لمجلس النواب قبل ختام المدة المذكورة والوزير الذي يتقاضى راتب الوزارة لا يستحق تخصيصات العضوية في أحد المجلسين في الوقت نفسه ، ولا يجوز للوزير أن يشتري او يستأجر شيئاً من أملاك الدولة وأموالها .

المادة الخامسة والستون : مجلس الوزراء هو القائم بإدارة شؤون الدولة ، ويعقد برئاسة رئيس الوزراء ليقدر ما يجب اتخاذه من الإجراءات في الأمور المتعلقة بأكثر من وزارة واحدة وليبحث في جميع الأمور الخطيرة التي تقوم بها الوزارات ، ويعرض رئيس الوزراء ما يوصي به المجلس من الأمور على الملك لتلقي أوامره .

المادة السادسة والستون : وزراء الدولة مسؤولون بالتضامن أمام مجلس النواب عن الشؤون التي تقوم بها الوزارات ، ومسؤولون بصورة منفردة عن الاجراءات المتعلقة بوزارة كل منهم ، وما يتبعها من الدوائر . فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة بأكثرية الأعضاء الحاضرين ، فعليها أن تستقيل ، واذا كان القرار المذكور بمس أحد الوزراء فقط فعلى ذلك الوزير ان يستقيل ، وعلى المجلس أن يؤجل تصويت عدم الثقة مرة واحدة الى مدة لا تتجاوز ثمانية

أيام إذا طلب ذلك رئيس الوزراء ، أو الوزير المختص ، ولا يحل المجلس في هذه المدة .  
المادة السابعة والستون : يتصرف الوزير في جميع الأمور المتعلقة بوزارته وما يتبعها من الدوائر ، وذلك بموجب الأصول التي يعينها القانون .

### ﴿ الباب الخامس - السلطة القضائية ﴾

المادة الثامنة والستون : يعين الحكام بإرادة ملكية ، ولا يعزلون إلا في الأحوال المصرحة في القانون المخصوص المبينة فيه شروط أهليتهم ونصبهم ودرجاتهم وكيفية عزلهم .

المادة التاسعة والستون : تقسم المحاكم الى ثلاثة اصناف :

« ١٠ » المحاكم المدنية « ٢٠ » المحاكم الدينية « ٣٠ » المحاكم المخصوصية .

المادة السبعون : تعين كيفية تأسيس هذه المحاكم وأماكن انعقادها ودرجاتها وأقسامها واختصاصها وكيفية المراقبة عليها وتنفيذ أحكامها بقوانين خاصة مع مراعاة نصوص هذا القانون المادة الحادية والسبعون : المحاكم مصنونة من التدخل في شؤونها .

المادة الثانية والسبعون : يجب ان تجري جميع المحاكمات علناً ، الا اذا وجد سبب من الأسباب المبينة قانوناً في جواز عقد جلسات المحاكمة سراً ، ويجوز نشر أحكام المحاكم والمرافعات الا ما يعود منها الى الجلسات السرية ، وتصدر كافة الأحكام باسم الملك .

المادة الثالثة والسبعون : للمحاكم المدنية حق القضاء على جميع الأشخاص في العراق في كل دعاوي والأمور المدنية والجزائية ، والتي تقيمها الحكومة العراقية ، او تقام عليها عدا الدعاوي والأمور الداخلة في اختصاص المحاكم الدينية او المحاكم المخصوصة كما سيأتي بيانها في هذا القانون او في غيره من القوانين المرعية .

المادة الرابعة والسبعون : يشمل اختصاص المحاكم المدنية الأمور الحقوقية والتجارية والجزائية وفقاً للقوانين المرعية الا انه في مواد الاحوال الشخصية الخاصة بالأجانب ، وفي غير ذلك من المواد المدنية او التجارية التي جرت العادة الدولية على أن يطبق عليها أحكام قانون دولة أجنبية ، يكون تطبيق القانون المذكور على طريقة تعين بقانون خاص .

المادة الخامسة والسبعون : تقسم المحاكم الدينية الى :

« ١٠ » المحاكم الشرعية « ٢٠ » المجالس الروحانية الطائفية .

المادة السادسة والسبعون : تنظر المحاكم الشرعية وحدها في الدعاوي المتعلقة بأحوال المسلمين الشخصية والدعاوي المختصة بإدارة أوقافهم .

المادة السابعة والسبعون : يجري القضاء في المحاكم الشرعية وفقاً للأحكام الشرعية الخاصة بكل مذهب من المذاهب الإسلامية بموجب أحكام قانون خاص ، ويكون القاضي من مذهب

أكثريّة السكان في المحلّ الذي يعين له مع بقاء القاضيين السنيين والجمعقر بين في مدينتي بغداد والبصرة .  
المادة الثامنة والسبعون : تشمل المجالس الروحانية الطائفية : المجالس الروحانية الموسوية ،  
والمجالس الروحانية المسيحية ، وتؤسس تلك المجالس ، وتخول سلطة القضاء بقانون خاص  
المادة التاسعة والسبعون : تنظر المجالس الروحانية :

«١» في المواد المتعلقة بالنكاح والطلاق والتفريق والنفقة الزوجية وتصديق  
الوصايات ، ما لم تكن مصدقة من كاتب العدل ، خلافاً للأمور الداخلة ضمن اختصاص المحاكم  
المدنية في ما يخص أفراد الطائفة عدا الأجنبي منهم .

«٢» في غير ذلك من مواد الأحوال الشخصية المتعلقة بأفراد الطوائف عند موافقة المتقاضين .  
المادة الثمانون : تعين أصول المحاكمات في المجالس الروحانية الطائفية ، والرسوم التي  
تؤخذ فيها - بقانون خاص ، وتعين أيضاً بقانون الوراثة وحرية الوصية وغير ذلك ، من  
مواد الأحوال الشخصية التي ليست من اختصاص المجالس الروحانية الطائفية .

المادة الحادية والثمانون : تؤلف محكمة عليا لمحكمة الوزراء وأعضاء مجلس الأمة المتهمين  
بجرائم سياسية ، او بجرائم تتعلق بوظائفهم العامة ، وللمحاكمة حكام محكمة التمييز عن الجرائم  
الناشئة من وظائفهم ، وللبت بالأمور المتعلقة بتفسير القوانين وموافقها للقانون الاساسي .  
المادة الثانية والثمانون : اذا اقتضى اجراء محاكمة كما جاء في المادة السابقة ، تجتمع المحكمة  
العليا بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار اتهامي صادر من مجلس النواب بأكثريّة ثلثي الآراء  
من الاعضاء الحاضرين في كل قضية على حدة ، وتؤلف المحكمة من ثمانية اعضاء عدل الرئيس  
ينتخبهم مجلس الأعيان أربعة من بين أعضائه وأربعة من كبار الحكام ، وتنعقد برئاسة رئيس  
مجلس الأعيان .

المادة الثالثة والثمانون : إذا وجب البت في أمر يتعلق بتفسير أحكام هذا القانون ، اوفي  
ما إذا كان احد القوانين او الانظمة المرعية يخالف أحكام هذا القانون الاساسي ، تجتمع  
المحكمة العليا بإرادة ملكية تصدر بموافقة مجلس الوزراء .

المادة الرابعة والثمانون : إذا اقتضى تفسير القوانين او الانظمة في غير الأحوال المبينة في  
المادة السابقة بناء على طلب الوزير المختص ، يؤلف ديوان خاص برئاسة رئيس محكمة التمييز  
المدنية ينتخب اعضاؤه ثلاثة من بين حكام التمييز وثلاثة من كبار موظفي الإدارة وفقاً لقانون خاص  
المادة الخامسة والثمانون : يجب ان تحسم الدعاوي التي تنظر فيها المحكمة العليا وفقاً للقانون  
وبأكثريّة ثلثي المحكمة وقراراتها ليست تابعة للاستئناف والتمييز ، والأشخاص الذين يهتهم مجلس  
النواب يجب أن تكف بدعم عن العمل حالاً ، وإذا استقالوا فوجب دوام التعقيبات القانونية بحقهم .



المادة السادسة والثمانون : كل قرار يصدر من المحكمة العليا مبيئاً بخالفة أحد القوانين ، او بعض احكامه لاحكام هذا القانون الاساسي ، يجب أن يصدر بأكثرية ثلثي آراء المحكمة ، وإذا صدر قرار من هذا القبيل يكون ذلك القانون والقسم المخالف منه لهذا القانون الاساسي ملغياً من الأصل .

المادة السابعة والثمانون : تكون القرارات الصادرة من المحكمة العليا في الامور الميئنة في المادة الـ ٨٣» باستثناء ما جاء منها في المادة الـ ٨٦» والصادرة من الديوان الخاص في الامور الميئنة في المادة الـ ٨٤» بأكثرية آراء المحكمة والديوان ، ويجب تطبيقها في جميع المحاكم ودوائر الحكومة .  
المادة الثامنة والثمانون : تؤسس محاكم او لجان خصوصية عند الاقتضاء للأمور الآتية :  
١» لمحاكمة افراد القوات العسكرية العراقية عن الجرائم المصرح بها في قانون العقوبات العسكري  
٢» لفصل قضايا العشار الجزيئية والمدنية بحسب عاداتهم المألوفة بينهم بموجب قانون خاص .  
٣» لحسم الاختلافات الواقعة بين الحكومة وموظفيها فيما يختص بخدماتهم .  
٤» للنظر في الاختلافات المتعلقة بالتصرف في الاراضي وحدودها .  
المادة التاسعة والثمانون : اصول المحاكمة في المحاكم للخصوصية ، والرسوم التي تؤخذ فيها ، وكيفية استئناف أحكامها ، ونقضها او تصديقها ، تعين جميعها بقوانين خاصة .

#### الباب السادس - الامور المالية

المادة التسعون : تبقى جميع الضرائب والمكوس على ما تكون عليه عند البدء في تطبيق هذا القانون الى ان تتغير بقانون .

المادة الحادية والتسعون : لا يجوز وضع ضرائب الا بموجب قانون يصدق من قبل الملك بعد موافقة مجلس الامة عليه ، غير ان ذلك لا يشمل الاجور التي تأخذها دوائر الحكومة مقابل ما تقوم به من الخدمات العمومية ، او مقابل الانتفاع من أموال الحكومة .  
المادة الثانية والتسعون : يجب أن تجبي الضرائب من المكلفين من طبقات السكان بدون تمييز ، ولا يجوز ان يعفى عنها أحد منهم الا بموجب القانون .

المادة الثالثة والتسعون : لا يجوز بيع أموال الدولة ، او تفويضها او ايجارها او التصرف بها بصورة اخرى الا وفق القانون .

المادة الرابعة والتسعون : لا يعطى انحصار او امتياز لاستثمار مورد من موارد البلاد الطبيعية او لاستعماله ، او مصلحة من المصالح العامة ، ولا تعطى الواردات الاميرية بالالتزام الا بموجب القانون على ان ما يتجاوز منها ثلاث سنوات يجب ان يقترن بقانون خاص لكل قضية .  
المادة الخامسة والتسعون : لا يجوز للحكومة ان تعقد قرضاً ، او تتعهد بما يؤدي الى دفع مال

من الخزينة العمومية، لا بموجب قانون خاص هذا إذا لم يكن قانون الميزانية مساعداً على ذلك  
المادة السادسة والتسعون : يجب أن تدفع جميع الاموال التي يقبضها موظفو الحكومة  
للخزينة العمومية الموحدة ، وأن يعطى حساب عنها بحسب الاصول المقررة قانوناً .

المادة السابعة والتسعون : لا يجوز تخصيص راتب ، او اعطاء مكافأة ، او صرف  
شيء من اموال الخزينة العمومية الموحدة ، لاية جهة الا بموجب القانون ، ولا يجوز إنفاق  
شيء من المخصصات الا بحسب الاصول المقررة قانوناً .

المادة الثامنة والتسعون : يجب ان تصدق مخصصات كل سنة بقانون سنوي يعرف بقانون  
الميزانية وهذا يجب أن يحتوي على مخمن الواردات والمصاريف لتلك السنة .

المادة التاسعة والتسعون : يجب أن يصدق مجلس الامة الميزانية في اجتماعه السابق  
لايبتداء السنة المالية التي يرجع اليها ذلك القانون .

المادة المائة : يجب ان يعرض وزير المالية على مجلس النواب : اولاً جميع اللوائح  
القانونية لتخصيص الاموال او تزييد التخصيصات المصدقة او تنقيصها او إلغائها ، وكذلك  
قانون الميزانية ، وجميع اللوائح الخاصة بالقروض التي تعقدها الحكومة .

المادة الحادية والمائة : تجري المفاوضات في قانون الميزانية ويصوت عليها مادة فمادة على  
حدة ، ثم يصوت عليه ثانية بصورة إجمالية . أما الميزانية ذاتها فيصوت عليها فصلاً فصلاً .

المادة الثانية والمائة : إذا مست ضرورة أثناء عظة المجلس الى صرف مبالغ مستعجلة لم  
يؤذن بصرفها في الميزانية ، او بقانون خاص ، فللملك الحق في إصدار مراسيم ملكية بموافقة

مجلس الوزراء تقضي باتخاذ التدابير المالية كما جاء في الفقرة (٣٠) من المادة السادسة والعشرين  
المادة الثالثة والمائة : يجوز لمجلس الامة سن قانون لتخصيص مبالغ معينة لتصرف في سنين عديدة

المادة الرابعة والمائة : يجب ان يسن قانون ينص على تأسيس دائرة لتدقيق جميع  
المصرفات وترفع بياناً الى مجلس الامة مرة على الاقل في كل سنة عما إذا كانت تلك المصرفات

طبق المخصصات التي صدقها المجلس ، وأنفقت بحسب الاصول التي عينها القانون .

المادة الخامسة والمائة : لا يجوز عرض لائحة قانونية او إبداء اقتراح على أحد المجلسين  
بما يوجب صرف شيء من الواردات العمومية إلا من قبل أحد الوزراء .

المادة السادسة والمائة : لا يجوز لمجلس النواب ان يتخذ قراراً او يقترح تعديل لائحة  
تؤدي الى تنقيص المصاريف الناشئة عن المعاهدات التي قد صدقها مجلس الامة او المجلس

التأسيسي الا بعد موافقة الملك .  
المادة السابعة والمائة : إذا دخلت السنة المالية الجديدة قبل صدور قانون ميزانيتها فإن كان

مجلس الأمة مجتمعاً يجب على وزير المالية أن يقدم لائحة قانونية تتضمن تخصيصات موقفة إلى مدة لا تتجاوز شهرين، وعند ختام مدة التخصيصات يجوز لوزير المالية أن يقدم لائحة جديدة من هذا القبيل وهم جرا. بتكرر ذلك حسب اللزوم، وإن لم يكن مجلس الأمة مجتمعاً تراعى ميزانية السنة الماضية على أن لا يتخل ذلك بحق إصدار المراسيم المبحوث عنها في المادة (١٠٢) .  
المادة الثامنة والمائة : يقرر نظام مسكوكات الدولة بموجب قانون .

### الباب السابع - إدارة الاقاليم

المادة التاسعة والمائة : تعين المناطق الإدارية وأنواعها وأسماءها وكيفية تأسيسها واختصاص موظفيها وألقابهم في العراق بقانون خاص .

المادة العاشرة والمائة : يجب أن ينص القانون المذكور على تنفيذ ما يقتضى اتخاذه في بعض المناطق الإدارية من الوسائل لأجل ضمان القيام بما يخصها من الوجائب الناشئة من المعاهدات التي عقدها الملك بتصديق مجلس الأمة او التي عقدها بتصديق المجلس التأسيسي المادة الحادية عشرة والمائة: تدار الشؤون البلدية في العراق بواسطة مجالس بلدية بموجب قانون خاص، وفي المناطق الإدارية تقوم مجالس ادارية بالوظائف التي تناط بها بموجب قانون. المادة الثانية عشرة والمائة : يحق لكل طائفة تأليف مجالس في المناطق الادارية المهمة تختص بإدارة المسققات والمستغلات الموقوفة والتركات لاغراض خيرية وجمع ايرادها وصرفه وفقاً لرغبة الواهب، او للعرف الغالب بين الطائفة، وكذلك القيام بالنظارة على أموال الايتام وفقاً للقانون، وتكون المجالس المذكورة تحت اشراف الحكومة .

### الباب الثامن - تأييد القوانين والاحكام

المادة الثالثة عشرة والمائة : القوانين العثمانية التي كانت قد نشرت قبل تاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩١٤، والقوانين التي نشرت في ذلك التاريخ، او بعده، وبقيت مرعية في العراق حين نشر هذا القانون، تبقى نافذة فيه بقدر ما تسمح به الظروف مع مراعاة ما أحدث فيها من التعديل او الإلغاء بموجب البيانات والنظامات والقوانين الوارد ذكرها في المسادة الآتية، وذلك الى ان تبداها او تلغيتها السلطة التشريعية، او الى ان يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب احكام المادة «٨٦» .

المادة الرابعة عشرة والمائة : جميع البيانات والنظامات والقوانين التي اصدرها القائد العام للقوات البريطانية في العراق، والحاكم الملكي العام، والمندوب السامي، والتي اصدرتها حكومة جلالة الملك فيصل في المدة التي مضت بين اليوم الخامس من تشرين الثاني ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي، تعتبر صحيحة من تاريخ تنفيذها، وما يبلغ منها الى هذا

التاريخ يبقى مرعياً الى ان تبدله او تلغيه السلطة التشريعية او الى ان يصدر من المحكمة العليا قرار يجعلها ملغاة بموجب احكام المادة «٨٦» .

المادة الخامسة عشرة والمائة : يعتبر كل شخص بريئاً ومصوناً من كل ما يوجه اليه من المطالب بشأن الاعمال التي اتى بها بسلامة نية امتثالاً للتعليقات التي تلقاها من القائد العام للقوات البريطانية في العراق او الحاكم الملكي العام ، او المندوب السامي ، او حكومة جلاله الملك فيصل ، او من الموظفين الذين كان لهم امرة او صفة عسكرية او ملكية ، وذلك بقصد اخذ الحركات العدائية او توطيد الايمن والنظام العام وصيانتهما ، او تنفيذ الاوامر التي صدرت بمقتضى الاحكام العرفية بين اليوم الخامس من تشرين الثاني سنة ١٩١٤ وتاريخ تنفيذ هذا القانون الاساسي ، وكل عمل من الاعمال المذكورة في هذه المادة يعتبر واقعاً بسلامة نية ما لم يقدم المشتكي برهاناً على خلاف ذلك وكل دعوى او معاملة قضائية بشأن عمل من هذه الاعمال ترد ، وتعتبر باطله ما لم يبرهن المشتكي عليها .

المادة السادسة عشرة والمائة : جميع الاحكام الصادرة في الدعاوي المدنية والشرعية من المحاكم العثمانية قبل احتلال القوات البريطانية ، وكذلك الاحكام الصادرة في الدعاوي المدنية والشرعية من المحاكم التي اسست بعد الاحتلال المذكور ، او من الحكام السياسيين او معاونيهم ، فيما هو ضمن اختصاصهم تعتبر صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيساً نظامياً .

المادة السابعة عشرة والمائة : جميع الاحكام والقرارات الجزائية التي صدرت من المحاكم المؤسسة بعد احتلال القوات البريطانية ، او من المحاكم العرفية ، او العسكرية او من الحكام العسكريين ، او السياسيين ، او معاونيهم ، او غيرهم من الموظفين المأذون لهم بالنظر في الجرائم ، وكذلك العقوبات المتزلة بجميع الذين حوكموا في المحاكم المذكورة اولدى اولئك الاشخاص تعتبر جميعها صادرة من المحاكم المؤسسة في العراق تأسيساً نظامياً .

### الباب التاسع - تعديل احكام هذا القانون الاساسي

المادة الثامنة عشرة والمائة : يجوز لمجلس الامة خلال سنة واحدة ابتداء من تنفيذ هذا القانون أن يعدل اياً كان من الامور الفرعية في هذا القانون ، او الاضافة اليها لاجل القيام بأغراضه على شرط موافقة مجلس الامة بأكثرية ثلثي الآراء في كلا المجلسين .

المادة التاسعة عشرة والمائة : عدا ما نص عليه في المادة السابقة لا يجوز قطعياً ادخال تعديل ما على القانون الاساسي الى مدة خمس سنوات من تاريخ ابتداء تنفيذه ، ولا بعد تلك المدة أيضاً الا على الوجه الآتي :

كل تعديل يجب ان يوافق عليه كل من مجلس النواب والاعيان بأكثرية مؤلفة من ثلثي

أعضاء كلا المجلسين المذكورين ، وبعد الموافقة عليه يعل مجلس النواب ، وينتخب المجلس الجديد فيعرض عليه وعلى مجلس الاعيان التعديل المتخذ من المجلس المنحل مرة ثانية فإذا اقرن بموافقة المجلسين بأكثرية مؤلفة من ثلثي اعضاء كليهما أيضاً يعرض على الملك ليصدق وينشر

### الباب العاشر - مواد عمومية

المادة العشرون والمائة : في حالة حدوث قلاقل او ما يدل على حدوث شيء من هذا القبيل في أية جهة من جهات العراق ، او في حالة حدوث خطر من غارة عدائية على أية جهة من جهات العراق ، للملك السلطة بعد موافقة مجلس الوزراء على اعلان الاحكام العرفية بصورة مؤقتة في أنحاء العراق التي قد يمسها خطر القلاقل او الغارات . ويجوز توقيف تطبيق القوانين والنظامات المرعية بالبيان الذي تعلن به الاحكام العرفية وذلك في الامكنة وبالدرجة التي تعين بالبيان المذكور على ان يكون القانون بتنفيذ هذا البيان معرضين للتبعة القانونية التي تترتب على اعمالهم الى ان يصدر من مجلس الامة قانون مخصوص بإعفاثهم عن ذلك . اما كيفية ادارة الاماكن التي تطبق فيها الاحكام العرفية فتعين بموجب ارادة ملكية .

المادة الحادية والعشرون والمائة : اذا اقتضى تفسير حكم من الاحكام القانونية :

(١) ان كان التفسير خاصاً بأحكام هذا القانون الاساسي ، يعود الى المحكمة العليا على ما جاء في الباب الخامس من هذا القانون .

(٢) اذا كان التفسير خاصاً بأحد القوانين المتعلقة بإدارة الشؤون العامة، يعود الى الديوان الخاص على ما جاء في الباب الخامس من هذا القانون .

(٣) وفي غير ذلك من المواد ، يعود استنباط المعاني الى المحاكم العدلية المختصة بالدعاوي التي ينشأ عنها لزوم الاستنباط .

المادة الثانية والعشرون والمائة : تعتبر دوائر الاوقاف الاسلامية من دوائر الحكومة الرسمية وتدار شؤونها وتنظم امور ماليتها بمقتضى قانون خاص .

المادة الثالثة والعشرون والمائة : ينفذ هذا القانون من تاريخ اقراره بتصديق الملك .

كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من آذار سنة ١٩٢٥ واليوم الخامس والعشرين من شعبان سنة ١٣٤٣

وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع
ساسون	عبد المحسن	ي . الهاشمي
وزير المعارف	وزير الاشغال والمواصلات ووكيل وزير العدلية	وزير الاوقاف
عبد الحسين	مزاحم الامين الباجه جي	ابراهيم الحيدري

## قانون تعديل القانون الاساسي

نحن ملك العراق

بناء على ما قرره مجلس النواب والاعيان قد صادقنا على القانون الآتي :

المادة الاولى : يسمى هذا القانون قانون تعديل القانون الاساسي لسنة ١٩٢٥

المادة الثانية : تعتبر المادة (٢٣) فقرة ثانية للمادة (٢٢)

المادة الثالثة : اضيفت المادة الآتية وجعلت المادة ٢٣

للك ان يغيب عند مسيس الحاجة عن البلاد العراقية بقرار من مجلس الوزراء يجب نشره وينصب الملك قبل ان يغيب عن العراق نائباً عنه ، او (هيئة نيابية) ويعين الحقوق التي يفوضها اليهما ، وذلك بموافقة مجلس الوزراء .

ولا يقوم النائب او اي عضو من هيئة النيابة بحق من حقوق الملك إلا بعدد أن يحلف اليمين المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون الاساسي .

اذا كان مجلس الأمة مجتمعاً ، تؤدى اليمين أمامه بالصورة المبينة في المادة (٢١) المذكورة ، والا فتؤدى أمام مجلس الوزراء بحضور رئيسي الاعيان والنواب ، او من يقوم مقامهما . لا يكون الوزير نائباً او عضواً في هيئة النيابة ، وإذا كان أحد أعضاء مجلس الأمة نائباً او عضواً في هيئة النيابة فلا يشترك في مجلسه في مدة النيابة ، واذا امتد غياب الملك أكثر من أربعة أشهر ولم يكن مجلس الأمة مجتمعاً فبدعى حالاً الى الائتتام للنظر في الامر .

يجب أن يكون النائب او العضو في هيئة النيابة عراقي الجنسية ، ولا يقل عمره عن ثلاثين سنة ، ويجوز أيضاً تعيين احد اقرباء الملك المذكور الذي أكمل سن الثامنة عشرة .

المادة الرابعة : تعدل المادة ٣٥ بالصورة الآتية : -

يعطى عضو الاعيان عدا مخصصات السفر ، مخصصات سنوية تعادل (٥٠٠٠) ربية عن مدة الاجتماع العادي فقط ، و (١٢٥٠) ربية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع المذكور ، او عن كل شهر من مدة الاجتماع غير الاعتيادي .

المادة الخامسة : تعدل المادة (٣٩) بالصورة الآتية : -

يدعو الملك المجلس الى عقد جلساته العادية في العاصمة في اول يوم من شهر تشرين الثاني من كل سنة مع مراعاة أحكام المادة (٣٨) وإذا لم يدع المجلس في اليوم المذكور الى ذلك فيجتمع بحكم القانون ، ويبدأ عندئذ اجتماعه العادي الذي يمتد أربعة أشهر الا اذا حل الملك المجلس قبل ختام هذه المدة او مد اجل الاجتماع لاتمام الاشغال المستعجلة ، وعندما يمد اجل الاجتماع على هذه الصورة ، ينبغي أن لا تزيد مدته كلها على ستة أشهر .

المادة السادسة : تعدل المادة (٤٠) باضافة الكلمات الآتية كفقرة ثانية لها : -  
لعلك أن يدعو مجلس الامة للالتزام بصورة غير اعتيادية خارج مدة الاجتماع العادي  
للبت بأمر معينة تذكر عند الدعوة ، ويفض هذا الإجتماع بإرادة ملكية .  
المادة السابعة : تعدل المادة (٥٠) بالصورة الآتية : -

يعطى عضو مجلس النواب عدا مخصصات السفر ، مخصصات سنوية تعادل (٤٠٠٠)  
ربية عن مدة الاجتماع العادي فقط و (١٠٠٠) ربية عن كل شهر يزيد على مدة الاجتماع  
المذكور ، او عن كل شهر، من مدة الاجتماع غير الاعتيادي .

المادة الثامنة : تعدل المادة (٨٢) باضافة الكلمات الآتية : -

وإذا لم يتمكن الرئيس من الحضور فيترأس جلسة المحكمة نائبه .

المادة التاسعة : تعدل المادة (٨٣) باضافة الكلمات الآتية : -

تشكل المحكمة وتنصب بمقتضى ما جاء في المادة السابقة ، أما إذا لم يكن مجلس الامة  
مجتمعاً فيكون نصب الأعضاء المذكورين في المادة السابقة بمقتضى نص الإرادة الملكية التي  
تصدر بانعقادها .

المادة العاشرة : ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره .

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر تموز ١٩٢٥ ، واليوم السابع من شهر

فيصل

محرم سنة ١٣٤٤

وزير المعارف	وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء ووزير الخارجية
عبد الحسين الجلي	رؤوف الجاردي	حكمت سليمان	عبد المحسن السعدون
وزير العدلية	وزير الاوقاف	وزير الدفاع ووكيل وزير الاشغال والمواصلات	
ناجي السويدي	حمدي الباجهجي	صبيح نشأت	

نص المعاهدة العراقية - البريطانية الرابعة<sup>(١)</sup>  
معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا العظمى

صاحب الجلالة ملك العراق

وصاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور

الهند .

لما كانا راغبين في توثيق اواصر الصداقة والاحتفاظ بصلات حسن التفاهم وإدامتها ما بين بلاديهما .  
ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد تعهد في معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٦ الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جمادى الآخرة سنة ١٣٤٤ الهجرية بأن ينظر نظراً فعلياً في فترات متتالية مدة كل منها أربع سنوات في هل في استطاعته الالتحاق على ادخال العراق في عصبة الأمم .

ولما كانت حكومة جلالتة في بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية قد أعلنت الحكومة العراقية بلا قيد ولا شرط في اليوم الرابع عشر من شهر أيلول سنة ١٩٢٩ انها مستعدة لترشيح العراق للدخول لعصبة الأمم سنة ١٩٣٢ واعلنت لمجلس العصبة في اليوم الرابع عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٢٩ ان هذه هي نيتها . . .

ولما كانت المسؤوليات الانتدابية التي قبلها صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق ستنتهي من تلقاء نفسها عند إدخال العراق لعصبة الأمم .

ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية يريان ان الصلات التي ستقوم بينهما بصفة كونها ملكين مستقلين ينبغي تجديدها بعقد معاهدة تحالف وصداقة .

فقد اتفقا على عقد معاهدة جديدة لبلوغ هذه الغاية على قواعد الحرية والمساواة التامين والاستقلال التام تصبح نافذة عند دخول عصبة الأمم . . وقد عينا عنهما مندوبين مفوضين هما . .

( ١ ) تاريخ الوزارات العراقية ٣ / ٢٠ - ٢٣ - الكتاب الأبيض ٥٥ - ٦٠ - العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ١٥٠ - ١٥٤ ، تاريخ العراق السياسي ٢ / ٢٠٤ - ٢١٠ - العراق في ظل المعاهدات ٢٠٤ - ٢١٠ - العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ٢٢٥ - ٢٢٩ .



عن جلالة ملك العراق

( نوري السعيد ) رئيس الوزراء ووزير الخارجية . حامل وسام النهضة والاستقلال من الصنف الثاني . سي . ام . جي . دي . اس . أو  
وعن جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية وراء البحار وامبراطور الهند عن بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اللفنتن كرنل السير فرنسيس هنري همفريز . جي . اس . أف . أو . كي . سي . ام . جي .  
كي . بي . اي . سي . آي . أي . المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في العراق .  
اللذان بعد ان تبادلوا وثائق تفويضها فوجداها صحيحة قد اتفقا على ما يلي . . .

المادة - ١

يسود سلم وصداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق وبين صاحب الجلالة البريطانية ويؤسس بين الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق وتوطيداً لصداقتها وتفاهماها الودي وصلاتها الحسنة .  
وتجري بينهما مشاورة تامة وصریحة في جميع شؤون السياسة الخارجية مما قد يكون له مساس بمصالحهما المشتركة .

ويتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف ( وقد يخلق مصاعب للفريق الآخر ) .

المادة - ٢

يمثل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين لدى بلاط الفريق السامي المتعاقد الآخر ممثل سياسي يعتمد وفقاً للأصول المرعية .

المادة - ٣

اذا أدى نزاع بين العراق وبين دولة ثالثة الى حالة يترتب عليها حظر قطع العلاقات بتلك الدولة يوحد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيها لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم ووفقاً لأي تعهدات دولية اخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة - ٤

اذا اشتبك احد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم احكام المادة الثالثة اعلاه يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فوراً الى معونته بصفة كونه حليفاً وذلك دائماً وفق احكام المادة ( ٩ ) ادناه .  
وفي حالة خطر حرب محقق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فوراً الى توحيد المساعي في اتخاذ تدابير الدفاع المقتضية .

ان معونة صاحب الجلالة ملك العراق في حالة حرب أو خطر حرب محدد تنحصر في أن يقدم لصاحب الجلالة البريطانية في الأراضي العراقية جميع ما في وسعه ان يقدمه من التسهيلات والمساعدات . ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والأنهر والموانئ والمطارات ووسائل المواصلات .

المادة - ٥

آ - من المفهوم بين الفريقين الساميين المتعاقدين ان مسؤولية حفظ الأمن الداخلي في العراق وايضاً بشرط مراعاة احكام المادة ( ٤ ) اعلاه مسؤولية الدفاع عن العراق ازاء الاعتداء الخارجي تنحصران في صاحب الجلالة ملك العراق .

ب - مع ذلك يعترف جلالة ملك العراق بأن حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية بصورة دائمة في جميع الأحوال هما من صالح الفريقين الساميين المتعاقدين .

ج - فمن أجل ذلك وتسهيلاً للقيام بتعهدات صاحب الجلالة البريطانية وفقاً للمادة (٤) اعلاه يتعهد جلالة ملك العراق بأن يمنح صاحب الجلالة البريطانية طيلة مدة التحالف موقعين لقاعدتين جويتين ينتقيهما صاحب الجلالة البريطانية في البصرة أو في جوارها وموقعاً واحداً لقاعدة جوية ينتقيها صاحب الجلالة البريطانية في غرب نهر الفرات .

د - كذلك يأذن جلالة ملك العراق لصاحب الجلالة البريطانية في أن يقيم قوات في الأراضي العراقية في الأماكن الأنفة الذكر وفقاً لأحكام ملحق هذه المعاهدة . على أن يكون مفهوماً أن وجود هذه القوات لن يعتبر بوجه من الوجوه ولن يمس على الاطلاق حقوق سيادة العراق .

المادة - ٦

يعتبر ملحق هذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

المادة - ٧

تحل هذه المعاهدة محل معاهدتي التحالف الموقع عليهما في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ الميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤١ الهجرية مع الاتفاقات الفرعية الملحقة بها التي تسمى ملغاة عند دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

توضع هذه المعاهدة في نسختين في كل من اللغتين العربية والانكليزية ويعتبر النص الأخير النص المعول عليه .

المادة - ٨

يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنه عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة تنتهي من تلقاء نفسها وبصورة نهائية جميع المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً للمعاهدات

والاتفاقات المشار إليها في المادة ( ٧ ) من هذه المعاهدة وذلك فيما يختص بجلالته البريطانية . وبأنه اذا بقي شيء من هذه المسؤوليات فيترتب على صاحب الجلالة ملك العراق وحده .

ومن المعترف به ايضاً ان كل ما يبقى من المسؤوليات المترتبة على صاحب الجلالة البريطانية فيما يتعلق بالعراق وفقاً لأي وثيقة دولية اخرى ينبغي ان يترتب كذلك على جلالته ملك العراق وحده . وعلى الفريقين الساميين المتعاقدين ان يسادرا فوراً الى اتخاذ الوسائل المقتضية لتأمين نقل هذه المسؤوليات الى صاحب الجلالة ملك العراق .

المادة - ٩

ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه الى الاخلال او يخل بالحقوق والتعهدات المترتبة او التي قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين او عليه وفقاً لميثاق عصبة الأمم او معاهدة تحريم الحرب الموقع عليها في باريس في اليوم السابع والعشرين من شهر آب سنة ١٩٢٨ الميلادية .

المادة - ١٠

اذا نشأ خلاف ما يتعلق بتطبيق المعاهدة او تفسيرها فلم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان الى الفصل فيه بالمفاوضة رأساً بينهما يعالج الخلاف حينئذ وفقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم .

المادة - ١١

تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل الابرام بأسرع ما يمكن ثم يجري تنفيذها عند قبول العراق عضواً في عصبة الأمم . وتظل هذه المعاهدة نافذة مدة خمس وعشرين سنة ابتداءً من تاريخ تنفيذها . وفي أي وقت كان بعد عشرين سنة من تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة على الفريقين الساميين المتعاقدين ان يقوما بنهاءً على طلب احدهما بعقد معاهدة جديدة ينص فيها على الاستمرار على حفظ وحماية مواصلات صاحب الجلالة البريطانية الأساسية في جميع الأحوال .

وعند الخلاف في هذا الشأن يعرض ذلك الخلاف على مجلس عصبة الأمم .

وإقراراً لما تقدم قد وقع كل من المندوبين المتفاوضين على هذه المعاهدة وختمها بختمه .

كتبت في بغداد عن نسختين في اليوم الثلاثين من شهر حزيران سنة ١٩٣٠ ميلادية الموافق لليوم الثاني من شهر صفر سنة ١٣٤٩ هجرية .

نوري السعيد

فرنسيس هنري همغريز

اعتبرت منتهية من تاريخ نفاذ الاتفاق الخاص المعقود بين العراق وبريطانيا في ٤/ نيسان ١٩٥٥

## الملحق بالمعاهدة العراقية - البريطانية الرابعة

### ( الاتفاقية العسكرية )<sup>(١)</sup>

بعد المذكرة التي جرت بين العراق وبريطانيا . . اصدر المعتمد السامي البريطاني في العراق ( السير فرنسيس همفريز النصريح التالي الموجه الى وزير خارجية العراق ) . .

( أمرت ان أبلغ فخامتكم بأن القوات التي حولت حكومة صاحب الجلالة باقامتها في العراق وفق أحكام المادة ( ٥ ) من المعاهدة تتضمن وحدات من القوة الجوية الملكية مع النفقات التابعة لها ) .

#### نص الملحق

١ - يعين صاحب الجلالة البريطانية من حين الى آخر مقدار القوات التي يقيمها جلالتها في العراق وفقاً لأحكام المادة (٥) من هذه المعاهدة وذلك بعد مشاوره صاحب الجلالة ملك العراق في الأمر. ويقيم صاحب الجلالة البريطانية قوات في ( الهندي ) لمدة خمس سنوات بعد الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة وذلك لكي يمكن صاحب الجلالة ملك العراق من تنظيم القوات المقتضية للحلول محل تلك القوات . وعند انقضاء تلك المدة تكون قوات صاحب الجلالة البريطانية قد انسحبت من الهندي .

ولصاحب الجلالة البريطانية ايضاً ان يقيم قوات في الموصل لمدة حددها الأعظم خمس سنوات تبتدىء من الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة . وبعد ذلك لصاحب الجلالة البريطانية ان يضع قواته في الأماكن المذكورة في المادة ( ٥ ) من هذه المعاهدة . ويؤجر صاحب الجلالة ملك العراق مدة هذا التحالف صاحب الجلالة البريطانية المواقع المقتضية لاسكان قوات صاحب الجلالة البريطانية في تلك الأماكن .

٢ - بشرط مراعاة اي تعديلات قد يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على إحداثها في المستقبل تظل الحصانات والامتيازات في شؤون القضاء والعائدات الاميرية ( بما في ذلك الاعفاء من الضرائب ) التي تتمتع بها القوات البريطانية في العراق شاملة القوات المشار اليها في الفقرة الأولى اعلاه . وتشمل ايضاً قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف وهي القوات التي يحتمل وجودها في العراق عملاً

( ١ ) العراق في ظل المعاهدات ٢١٠ - ٢١٢ ، تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٢٣ - ٢٥ ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ١٥٥ - ١٥٧ ، تاريخ العراق السياسي ٢/ ٢١٠ - ٢١٢ ، الكتاب ابيض ٦٠ - ٦٣ ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ٢٣٠ - ٢٣٢ .

( ٢ ) الكتاب الأبيض ١٢ .

بأحكام هذه المعاهدة وملحقاتها او وفقاً لاتفاق يتم عقده بين الفريقين الساميين المتعاقدين . وأيضاً يواصل العمل بأحكام اي تشريع محلي له مساس بقوات صاحب الجلالة البريطانية المسلح . وتتخذ الحكومة العراقية التدابير المقتضية للتثبيت من كون الشروط المتبدلة لا تجعل موقف القوات البريطانية فيما يتعلق بالحصانات والامتيازات اقل ملائمة بوجه من الوجوه من الموقف الذي تتمتع به هذه القوات في تاريخ الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٣ - يوافق جلالة ملك العراق على القيام بجميع التسهيلات الممكنة لتنقل القوات المذكورة في الفقرة الأولى من هذا الملحق وتدريبها وإعالتها وعل منحها عين تسهيلات استعمال التلغراف اللاسلكي التي تتمتع بها عند الشروع في تنفيذ هذه المعاهدة .

٤ - يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يقدم بناءً على طلب صاحب الجلالة البريطانية وعلى نفقة صاحب الجلالة البريطانية ووفقاً للشروط التي يتفق عليها الطرفان الساميان المتعاقدان حرساً خاصاً من قوات صاحب الجلالة ملك العراق لحماية القواعد الجوية مما قد تشغله قوات جلالة البريطانية وفقاً لأحكام هذه المعاهدة وان يؤمن سن القوانين التشريعية التي قد يقتضيها تنفيذ الشروط الأتفة الذكر .

٥ - يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يقوم عند كل طلب يطلبه صاحب الجلالة ملك العراق بجميع التسهيلات الممكنة في الأمور التالية وذلك على نفقة جلالة ملك العراق . . .

أ - تعليم الضباط العراقيين الفنون البحرية والعسكرية والجوية في المملكة المتحدة .

ب - تقديم الأسلحة والعتاد والتجهيزات والسفن والطائرات من أحدث طراز متيسر الى قوات جلالة ملك العراق .

ج - تقديم ضباط بريطانيين بحريين وعسكريين وجويين للخدمة بصفة استشارية في قوات جلالة ملك العراق .

٦ - لما كان من المرغوب فيه توحيد التدريب والأساليب في الجيشين العراقي والبريطاني يتعهد جلالة ملك العراق بأنه اذا رأى ضرورة الالتجاء الى مدربين عسكريين أجانب فانهم يختارون من الرعايا البريطانيين . ويتعهد أيضاً بأن أي اشخاص من قواته من الذين يوفدون الى الخارج للتدريب العسكري يرسلون الى مدارس وكليات ودور تدريب عسكرية في بلاد جلالة البريطانية بشرط ان لا يمنع ذلك صاحب الجلالة ملك العراق من ارسال الأشخاص الذين لا يمكن قبولهم في المعاهد ودور التدريب المذكورة الى اي قطر آخر كان . ويتعهد أيضاً بأن التجهيزات الأساسية لقوات جلالاته وأسلحتها لا تختلف في نوعها عن أسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها .

٧ - يوافق جلالة ملك العراق على أن يقوم عند طلب صاحب الجلالة البريطانية ذلك بجميع التسهيلات الممكنة لمروور قوات صاحب الجلالة البريطانية من جميع الصنوف العسكرية عبر العراق ولنقل وخزن

جميع المؤن والتجهيزات التي قد تحتاج إليها هذه القوات في أثناء مرورها في العراق . وتتناول هذه التسهيلات استخدام طرق العراق وسككه الحديدية وطرقه المائية وموانئه ومطاراته . ويؤذن لسفن صاحب الجلالة البريطانية اذناً عاماً في زيارة شط العرب بشرط اعلام جلالة ملك العراق قبل القيام بتلك الزيارات للموانئ العراقية .

نوري السعيد

فرنسيس هنري همفريز

## الملحق بالمعاهدة العراقية - البريطانية الرابعة

### ( الاتفاقية المالية )<sup>(١)</sup>

كان هذا الملحق على شكل مذكرة صادرة في لندن بتاريخ ١٩/ آب/ ١٩٣٠ من المعتمد السامي البريطاني الى رئيس الوزراء ( نوري السعيد ) .

وكان مجلس الوزراء العراقي قبل ذلك قد قرر في ٢٤/ حزيران/ ١٩٣٠ ايفاد رئيس الوزراء - وزير الخارجية الى لندن للمفاوضة مع الجهات البريطانية - وكانت التعليقات التي أعطيت لرئيس الوزراء تشمل الأمور التالية<sup>(٢)</sup> .

- ١ - قضية امتياز النفط . . .
- توافق الحكومة على اقتراحات اللجنة الوزارية عدا سعر النفط الأسود الذي يجب ان يكون ( ٤٠٪ ) وعلى ان لا تصاف اية نفقة مما تستلزمه كلفة الانتاج وغيرها من النفقات .
- ٢ - قضية السكك الحديدية وحسبها حسب مقترحات الحكومة العراقية او تنفيذ ما اتفق عليه حسب نصوص الاتفاقية .
- ٣ - الغاء اعفاء شيخي المحمرة والكويت من الضرائب . والغاء مخصصات المعتمد السامي البريطاني .
- ٤ - تسجيل املاك الميناء باسم الحكومة العراقية .

### نص الملحق

لندن في ١٩/ آب/ ١٩٣٠

سيدي

عطفاً على محادثات لندن اقترح اعتبار النصوص التالية شاملة الاتفاق المعقود على حدة على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠/ حزيران/ ١٩٣٠ ان الاتفاق المؤلف من هذه المذكرة ومن جوابكم عليها سيكون من وثائق ابرام معاهدة التحالف . ويدخل حيز التنفيذ عند تبادل وثائق الابرام .

( ١ ) تاريخ العراق السياسي ٢/ ٢١٥ - ٢١٨ - تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٣٤ - ٣٧ - العراق في ظل المعاهدات ٢١٥ - ٢١٨ .

( ٢ ) تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٣١ .

١ - تنقل حكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وإيرلندا الشمالية الى الحكومة العراقية في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) من ملحق معاهدة التحالف الموضوعة في ٣٠ / حزيران / سنة ١٩٣٠ . . المطارات والمعسكرات التي في الهندي والموصل والتي تشغلها الآن قوات صاحب الجلالة البريطانية . وتتقبل الحكومة العراقية انتقال هذه المطارات والمعسكرات اليها بثالث الثمن الذي تشهد وزارة الطيران لحكومة المملكة المتحدة بصحته ويشمل ذلك المباني والمعامل والمؤسسات والانشاءات الدائمة الموجودة هناك ولا يدخل في هذا الحساب المباني العلنية التي تنتقل الى الحكومة العراقية بلا ثمن . ولا تتأخر الحكومة العراقية في دفع المبلغ الى حكومة المملكة المتحدة عن التاريخ الذي يتم فيه الانتقال المذكور .

وفي خلال المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) من ملحق معاهدة التحالف . . تظل قوات صاحب الجلالة البريطانية آمنة في اشغال مواقعها الحالية في الهندي والموصل والشعبية وفي استعمال أماكنها الحالية المخصصة لنزول الطائرات الاضطراري . ولا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع بدلات ايجار لهذه الأماكن تزيد على البدلات التي تدفعها الآن .

٢ - عند انسحاب قوات صاحب الجلالة البريطانية من الهندي والموصل وفق احكام الفقرة ( ١ ) من ملحق معاهدة التحالف اذا قررت حكومة المملكة المتحدة تأسيس قاعدة جوية بريطانية في جوار الحياينة تتخذ الحكومة العراقية حينئذ جميع التدابير الممكنة بتفسير أن يترتب في ذلك نفقات على أي كان من الحكومتين لانشاء سكة حديدية تصل تلك القاعدة الجوية بالسكك الحديدية العراقية .

٣ - لا تستوفي بدلات ايجار عن مواقع القاعد الجوية التي تؤجر من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية وفق أحكام المادة (٥) من معاهدة التحالف متى كانت تلك المواقع في أراض اميرية خالية . أما اذا كانت تلك البقاع في أراض غير اميرية فتجري جميع التسهيلات الممكنة لتحثيم عقد تلك الايجارات بشروط معقولة على أن تقوم الحكومة العراقية بعقد هذه الايجارات بناءً على طلب حكومة المملكة المتحدة وعلى نفقة الحكومة المتحدة . وتعفى الأراضي المأجورة من جميع الضرائب والرسوم . وتظل الايجارات نافذة المعقول ما دامت قوات صاحب الجلالة البريطانية شاغلة هذه القواعد وفق أحكام معاهدة التحالف السابق ذكرها أو وفق أحكام أي تمديد آخر لها . وعند انقضاء أجل ايجار المواقع المذكورة او لأجل ايجار أي منها بصورة نهائية اما ان تتسلم الحكومة العراقية نفسها المباني والمؤسسات والانشاءات الدائمة المبنية في تلك المواقع بثمن معقول مع اعتبار مقدار استعمالها . واما ان تجري التسهيلات المعقولة المقتضية لتمكين حكومة المملكة المتحدة من تصريفها على أفضل صورة ممكنة . وبعد انقضاء المدة القصوى المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) من ملحق معاهدة التحالف . وما دامت معاهدة التحالف نافذة المفعول لا تطالب حكومة المملكة المتحدة بدفع أجور استعمال أي كان من الأماكن الحالية المخصصة لنزول الطائرات الاضطراري في العراق .

٤ - تنفذ التدابير التالية المتخذة للتصرف بالسكك الحديدية العراقية وإدارتها بأسرع ما يمكن وفي خلال مدة لا يتعدى حدها الأقصى على كل حال سنة واحدة ابتداءً من دخول معاهدة التحالف حيز التنفيذ .



أ - تنقل حكومة المملكة المتحدة السكك الحديدية الشرعية الى الحكومة العراقية وتسجل باسم الحكومة العراقية . وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال تحول هيئة خاصة او نقابة ذات شخصية قانونية حتى الانتفاع التام على سبيل الاجبار أو غيره . وببديل إيجار اسمي وبشروط ترضاهها حكومة المملكة المتحدة . على أن تؤلف هذه الهيئة او مجلس الادارة بقانون خاص تسنه الهيئة التشريعية العراقية وتوافق على نصوصه كلتا الحكومتين .

ب - تكون النقابة بأجمعها مسؤولة عن ادارة السكك الحديدية العراقية وتدير شؤونها . ولها وحدها دون غيرها سلطة جمع رأس مال جديد باكتتاب عام . او بعقد قرض خاص مع سلطة التصرف بدخل هذه السكك الحديدية على أن تراعى في ذلك القيود المفروضة في القانون المار ذكره .

ج - يتألف رأس مال النقابة المذكورة مما يلي . . .

١ - يخصص لحكومة المملكة المتحدة ما قيمته ( ٢٧٥ ) لك روية من الأسهم الممتازة بفائدة ( ٦٪ ) ولا تتراكم هذه الفائدة لمدة عشرين سنة ابتداءً من تاريخ انتقال ملكية السكك الحديدية . . ولكنها تتراكم بعد انقضاء هذه المدة . ويحسب ( ٢٥ ) لك روية من هذا المبلغ قيمة رأس المال المدينة به السكك الحديدية لحكومة المملكة المتحدة على حساب التصفية .

٢ - يخصص للحكومة العراقية ( ٤٥ ) لك و ( ٨٥ ) ألف روية من الأسهم الممتازة بعين الشروط وهذا المبلغ يساوي المبالغ التي أقرضتها الحكومة العراقية للسكك الحديدية والتي أعفيت من الفائدة .

٣ - ايضاً يخصص للحكومة العراقية ( ٢٥٠ ) لك روية من الأسهم المتأخرة . وللحكومة العراقية الخيار في أن تشتري متى شاءت الأسهم المخصصة لحكومة المملكة المتحدة بقيمتها الأصلية .

د - يتألف مجلس ادارة النقابة من خمسة مديرين تعين اثنين منهم الحكومة العراقية واثنين منهم حكومة المملكة المتحدة . أما الخامس الذي يكون رئيس مجلس الادارة فيتم تعيينه باتفاق كلتا الحكومتين ويكون أول رئيس لمجلس الادارة مدير السكك الحديدية العراقية الحالي .

هـ - تكون النقابة مسؤولة عن اقتراض رأس المال المطلوب لاصلاح السكك الحديدية العراقية وتوسيعها ولا يتعهد أي كان من الحكومتين بضمان هذا القرض سواءاً كان فيما يتعلق بالفائدة أم برأس المال .

و - كل رأس مال تقترضه النقابة لاصلاح السكك الحديدية العراقية أو توسيعها يقدم على الأسهم المخصصة للحكومتين وفقاً للفقرة ( ج ) السابقة .

ز - تتقبل الحكومة العراقية بصفة كونها صاحبة الرقي للسكك الحديدية التابعة النهائية عما يظهر فيما بعد من ديون على هذه السكك غير مرتبة على النقابة . ومقابل هذه التبعة تحول حكومة المملكة المتحدة

الى الحكومة العراقية من الأسهم الممتازة ما تساوي قيمته الاسمية المبالغ التي لا يمكن استردادها مما قد تضطر الحكومة العراقية الى دفعه تسديداً لتلك الديون وذلك متى ثبتت صحة تلك الديون ثبوتاً تقتنع حكومة المملكة المتحدة به .

ح - توقعاً لانتقال السكك الحديدية وتأليف النقابة تبادر الحكومة العراقية الى منح عقود مدتها ثلاث سنوات وفق شروط المعاهدة لموظفي السكك الحديدية البريطانيين الذين قد يوحي بهم مدير السكك الحديدية العراقية . ولا تبطل هذه العقود بعد منحها الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة . أما مسألة منح هؤلاء الموظفين عقوداً لمدة أطول من هذه المدة فترك لقرار مجلس الادارة بعد تأليفه .

هـ - ان الملك الكائن في ميناء البصرة الموجود الان في حيازة حكومة المملكة المتحدة ينتقل الى الحكومة العراقية . وتقوم بادارة الميناء هيئة تدعى ( مجلس امناء الميناء ) . وهذه الغاية يسن العراق تشريعاً بنصوص يتفق عليها مع حكومة المملكة المتحدة لتأليف ( مجلس امناء الميناء ) له شخصية قانونية على أن لا يعدل هذا التشريع الا بموافقة حكومة المملكة المتحدة ما دام لحكومة المملكة المتحدة أي جزء كان من الدين المتعلق بالميناء .

وعند سن التشريع المذكور وتأليف ( مجلس امناء الميناء ) ينتقل الملك الكائن في الميناء الى الحكومة العراقية ويسجل باسمها . وفي عين الوقت الذي يتم فيه هذا الانتقال يمنح ( مجلس امناء الميناء ) حق الانتفاع التام على سبيل الاجبار أو الامتياز أو بواسطة أخرى مناسبة على أن توافق حكومة المملكة المتحدة بأي جزء كان من الدين .  
وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام .

ف . هـ . همفريز

وقد أجاب رئيس الوزراء ( نوري السعيد ) على المذكرة اعلاه بالجواب التالي (٢٣) . . .

لندن في ١٩ / آب / ١٩٣٠

سيدي

أتشرف بأن أخبركم بتسلم مذكرتكم بتاريخ هذا اليوم . والمبسوطة فيها النصوص المقتضى اعتبارها شاملة للاتفاق المعقود على حدة على جميع المسائل المالية المشار اليها في تبادل المذكرات الثاني بين فخامتكم وبينني عند امضاء معاهدة التحالف في ٣٠ / حزيران / ١٩٣٠ . وإنني أؤيد لكم أن مذكرتكم تبسط بكل وضوح الاتفاق الذي توصلنا اليه .

وتفضلوا يا سيدي بقبول فائق الاحترام .

نوري السعيد

## الملحق بالمعاهدة العراقية - البريطانية الرابعة

### ( الاتفاقية العدلية )<sup>(١)</sup>

ان جلالة ملك العراق

وجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية ما وراء البحار وامبراطور الهند .  
لما كان قد وقع في بغداد في اليوم العاشر من تشرين الأول ١٩٢٢ ميلادية الموافق لليوم التاسع عشر من  
شهر صفر ١٣٤١ هجرية في معاهدة تحالف بين صاحب الجلالة ملك العراق وصاحب الجلالة البريطانية .  
ولما كان صاحب الجلالة ملك العراق قد تعهد بموجب المادة ( ٩ ) من المعاهدة المذكورة بأن يقبل  
وينفذ الأحكام المعقولة التي قد يراها صاحب الجلالة البريطانية ضرورية في الأمور القضائية لصيانة مصالح  
الأجانب نظراً لعدم تطبيق الصيانات والامتيازات التي كانوا يتمتعون بها وفقاً للامتيازات الأجنبية او  
التعامل .

ولما كان قد وقع في بغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر مارس ١٩٢٤ ميلادية الموافق لليوم  
التاسع عشر من شهر شعبان ١٣٤٢ هجرية في اتفاقية تدعى فيما يلي . . . ( الاتفاقية العدلية ) .  
ولما كان من المعترف به أن أحكام الاتفاقية العدلية المذكورة لا تتلائم مع سوية العدالة التي تتوزع  
الآن في المحاكم العراقية وانه لم تبق حاجة بعد الى ترتيبات خاصة لصيانة مصالح الأجانب . . . فقد اتفقا  
على عقد اتفاقية جديدة على أساس المساواة . . . وعينا وكيلين لهما مفوضين لهذا الغرض هما :  
عن صاحب الجلالة ملك العراق - نوري باشا السعيد حامل وسام النهضة والاستقلال .  
وعن صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والممتلكات البريطانية ما وراء البحار وامبراطور  
الهند اللفنتن كولونيل السير ( فرنسيس هنري همفريز ) المعتمد السامي لصاحب الجلالة البريطانية في  
العراق .  
لذدان بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ووجدها طبقاً للأصول الصحيحة المرعية قد اتفقا  
على ما يأتي .

( ١ ) العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ١٦١ - ١٦٤ - تاريخ العراق السياسي ٢ / ٢٣٠ - ٢٣ - الاتفاقية العدلية ١ - ٤٠ .

#### المادة - ١

ان النظام القضائي الخاص المؤسس لمصلحة بعض الأجانب بموجب الاتفاقية العدلية يلغى فوراً ويطبق نظام قضائي موحد على جميع العراقيين والأجانب على حد سواء .

#### المادة - ٢

لأجل تسهيل تأسيس وتطبيق النظام الجديد قد اتفق على أنه سيكون من الضروري الاستمرار على استخدام عدد محدود من الخبراء القانونيين البريطانيين في وزارة العدلية وفي محاكم العراق ينتخبهم صاحب الجلالة ملك العراق بموافقة صاحب الجلالة البريطانية على أن يتحول هؤلاء الخبراء سلطات قضائية وفقاً لقوانين العراق . وعليه يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يستخدم تسعة خبراء قانونيين بريطانيين بشروط لا تقل ملائمة عن الشروط الموضوعية في اتفاقية الموظفين البريطانيين المؤرخة في ٢٥ / مارس / ١٩٢٤ ويعقود مدتها عشر سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ ويتعهد جلالتهم أيضاً بأن تشغل عادة الوظائف التالية بموظفين بريطانيين من الخبراء القانونيين السالفي الذكر .

أ - مستشار قضائي بريطاني .

ب - رئيس بريطاني لمحكمتي الاستئناف والتمييز .

ج - رؤساء بريطانيون لمحاكم البداية والكبرى في الأماكن الآتية . . ( بغداد - البصرة - الموصل ) وفي الأماكن الأخرى التي يتفق عليها فيما بعد .

#### المادة - ٣

يتعهد صاحب الجلالة ملك العراق بأن يضع نصوصاً لما يأتي . . .

أ - ان يكون للممثل القنصلي في العراق لأية دولة أجنبية في الأوقات المعقولة حرية المخابرة والاتصال مع أي فرد من رعايا تلك الدولة يكون تحت التوقيف في العراق .

ب - كل شخص يحضر بصفته فريقاً في قضايا جزائية او مدنية وليس لديه علم كان باللسان الرسمي المستعمل لفهم الاستجواب أو التحقيق أو المرافعة يكون له الحق في أن يطلب بأن تترجم له جميع المحاضر الى لغته عند ما يكون ذلك ممكناً . واذا لم يكن فالى اللغة الانكليزية او الفرنسية .

ج - ان لا يدخل داراً أو أبنية أخرى الا بأمر موقع من قبل حاكم . ويستثنى من ذلك عندما تكون الشرطة قائمة بتعقيب شخص وجد متلبساً بالجريمة او مفوضه بالقاء القبض .

#### المادة - ٤

في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب وفي غيرها من الأمور التجارية والمدنية التي جرت العادة على ان يطبق فيها قانون بلاد أخرى يجب أن يكون التطبيق المذكور وفقاً لقواعد القانون الدولي الخاص .

ينظر في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب من قبل المحاكم المدنية وذلك من دون مساس بأحكام اي قانون يتعلق باختصاص المحاكم المدنية او بسلطات القناصل فيما يتعلق بإدارة تركة رعاياهم مما قد يعترف بها باتفاقيات معقودة من قبل الحكومة العراقية وفي مسائل النكاح والطلاق والنفقة والمهر والوصاية على الصغار وانتقال الأموال المنقولة .

فلرئيس المحكمة التي تنظر في الدعوى وإذا كانت الدعوى استئنافية او تمييزية فلرئيس محكمة الاستئناف او التمييز التي تنظر في الدعوى ان يدعو القنصل الأجنبي الذي يخصه الأمر او ممثل القنصلية الى الحضور كخيار لا بداء المشورة في قوانين الأحوال الشخصية المختصة .

المادة - ٥

تحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقية العدلية المؤرخة في ٢٥ / آذار / ١٩٢٤ ميلادية الموافق لليوم ١٩ / شعبان / ١٣٤٢ هجرية والتي يبطل العمل بها من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ . يجب ابرام هذه الاتفاقية ويجري تبادل وثائق الابرام ببغداد حالما يكون ذلك ممكناً وتدخّل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ من تاريخ دخول تبادل وثائق الابرام . وتبقى نافذة العمل الى حين دخول العراق عصبة الأمم .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر آذار سنة ١٩٣١ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر شوال سنة ١٣٤٩ هجرية عن نسختين بالانكليزية والعربية .

وفي حالة الاختلاف يعتبر النص الانكليزي .

فرئيس هنري همفريز

نوري السعيد

وأبرمت الاتفاقية من قبل المجلس النيابي بالاجماع وكان عدد الحاضرين وقت ذاك ( ٤٧ ) نائباً من اصل ( ٨٨ ) نائباً .

أما تاريخ الابرام فقد وقع فيه اختلاف .

١ - فقد جاء في تاريخ الوزارات العراقية ( ٩٧ / ٣ ) انه كان في ١٤ / نيسان / ١٩٣١ .

٢ - وفي كتاب تاريخ العراق السياسي الحديث ( ٢٣٣ / ٢ ) انه تم في ٢١ / نيسان / ١٩٣١ .

## ذيل الاتفاقية العدلية<sup>(١)</sup>

في اليوم الذي وضعت فيه الاتفاقية العدلية موضع التنفيذ كتب رئيس الوزراء الى المعتمد السامي البريطاني الكتاب التالي . . .

سيدي

بالاشارة الى الاتفاقية العدلية التي وقعنا عليها هذا اليوم .

لي الشرف ان اؤكد بانه لما كان من المرغوب فيه القيام ببعض التعديلات في الاصول الجزائية بغية تنفيذ اغراض الاتفاقية على وجه العموم فان من المفهوم بان الحكومة العراقية ستعرض على مجلس الامة لائحة قانونية لهذا الغرض .

ان هذه اللائحة تتضمن احكاماً تحت الابواب المبينة في الجدول المربوط بهذا الكتاب . هذا ومن المفهوم بان تبادل وثائق ابرام الاتفاقية الموقع عليها في هذا اليوم سوف لا يجري الى ان يتم سن هذا التشريع .  
المخلص نوري السعيد

الجدول

- ١ - تعيين الحكام وسلطاتهم .
- ٢ - بخصوص التحقيقات الابتدائية .
- ٣ - صلاحية وتوزيع الاعمال في المحاكم الكبرى .
- ٤ - الاصول المتعلقة باوامر القبض .
- ٥ - النص على ترجمة المرافعات للاجانب .
- ٦ - النص بخصوص تحري دار السكن .
- ٧ - اصول الشهادات على ان يكون من جملتها .

( ١ ) تاريخ الوزارات العراقية ٣/ ٩٧ - ٩٨ - العراق في ظل المعاهدات ٢٣٣ - ٢٣٤ .

- آ - قبول شهادة الأزواج والابوين والاولاد . . . وعدمه .
- ب - تأمين كيفية عدم التفريق بسبب معتقد الشاهد الديني .
- ج - تنظيم كيفية قبول افادات الاعتراف .
- د - تأييد الشهادة .
- هـ - تلقي افضل الشهادات .

## المصادر

- المصادر باللغة العربية
- ابن أبي الحديد. شرح نهج البلاغة. في عشرين جزءاً. بيروت. مؤسسة الأعلمي. ١٩٩٥.
- أحمد، كمال مظهر د. صفحات من تاريخ العراق المعاصر. دراسات تحليلية. منشورات مكتبة البديليسي. بغداد. ١٩٨٧.
- الأزري، عبد الكريم. مشكلة الحكم في العراق. لندن. ١٩٩١. دون ذكر دار النشر.
- آل فرعون، فريق المزمهر. الحقائق الناصعة في الثورة العراقية لسنة ١٩٢٠ ونتائجها. ط ١. مطبعة النجاح. بغداد. ١٩٥٢.
- انطونيوس، جورج. يقظة العرب. ترجمة علي حيدر الركابي. دمشق. مطبعة الترقى. ١٩٤٦.
- البرقاوي، أحمد رفيق. العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا ١٩٢٢-١٩٣٢. منشورات وزارة الثقافة والإعلام. الجمهورية العراقية. سلسلة دراسات ٢١٧. دار الرشيد للنشر. بغداد. ١٩٨٠.
- الجزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال حتى الاستقلال. دار البراق. الطبعة الرابعة. لندن. ١٩٩٧.
- بزون، حسن. القرامطة بين الدين والثورة. مؤسسة الانتشار العربي. بيروت. لبنان. ١٩٩٧.
- بطاطو، حنا د. العراق. في ثلاثة كتب. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ط ١. ١٩٩٢.
- بطي، رفائيل. ذاكرة عراقية. الجزء الأول. دمشق. دار المدى. ٢٠٠٠.
- بغدادي، عباس. بغداد في العشرينات. بيروت.. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط ١. ١٩٩٨.
- التميمي، خالد د. محمد جعفر أبو التمن. دراسة في الزعامة السياسية العراقية. بالأصل رسالة دكتوراه. دمشق. دار الوراق للدراسات والنشر. ١٩٩٦.
- الجبوري، عبد الجبار حسن. الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي ١٩٠٨-١٩٥٨. بغداد. دار الحرية للطباعة.
- جميل، حسين. العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠. لندن. دار اللام. ١٩٨٧.
- الجواهري، محمد مهدي. ذكرياتي. الجزء الأول. ط ١. دمشق. دار الزاferدين. ١٩٨٨.



- الجيزاني، عبد الله. حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨ التجربة الفكرية والممارسة السياسية. الطبعة الأولى ١٩٩٤. بدون ذكر الدار والبلد الذي تمت فيه طباعة الكتاب.
- الجادرچى، كامل. مذكرات كامل الجادرچى وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي. بيروت. دار الطليعة.
- الحاج، عزيز. حنا بطاطو والحركة الشيوعية في العراق (الكتاب وترجمته العربية). كراس أصدره عزيز الحاج في مارس-آذار ١٩٩٨. باريس.
- حبيب، كاظم. مشكلات النفط في العراق. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٦٤.
- حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي. مطبعة الغري. النجف. العراق. ١٩٧٦.
- حديد، محمد. مذكراتي، الصراع من أجل الديمقراطية في العراق. لندن. دار الساقى. طبعة أولى. ٢٠٠٦.
- حسن، محمد سلمان د. التطور الاقتصادي في العراق. المكتبة العصرية. بيروت. ١٩٦٥.
- الحسني، عبد الرزاق. "تاريخ الوزارات العراقية". عشرة أجزاء في خمسة مجلدات. المجلد ٧-٨. الجزء ٧. مطبعة العرفان. صيدا-بيروت. ١٩٦٨.
- الحسني، عبد الرزاق. الثورة العراقية. بدون تاريخ. طبعة منقحة. المقدمة مكتوبة بتاريخ ١٣٧١ هجرية.
- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ العراق السياسي الحديث. الأجزاء الثلاثة. ط ٧. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد. ١٩٨٩.
- الحصري، أبو خلدون ساطع. الأعمال القومية لساطع الحصري. القسم الأول. (في ثلاثة أقسام. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. سلسلة التراث القومي. الطبعة الثانية. ١٩٩٠.
- حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق ١٩٤١-١٩٥٣. رسالة ماجستير. مطبعة النعمان النجف. ١٩٧٦.
- خاجادور، آرا. من تجارب شخصية في العمل النقابي العمالي في العراق. في الذكرى اليوبيلية الذهبية لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي. أيار ١٩٨٤.
- الخطاب، رجاء حسين حسني. العراق بين ١٩٢١-١٩٢٧. دار الحرية للطباعة. بغداد. ١٩٧٦. ص ٢١.

- خليل عادل غفوري. أحزاب المعارضة العلنية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٤. ط ١. منشورات وتوزيع المكتبة العالمية. بغداد. ١٩٨٤.
- خيرى، زكي. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. المجلد الأول. إصدار اليوبيل الذهبي. ط ١. لندن. ١٩٨٤.
- خيرى، زكي. صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. استوكهلم. (دون ذكر دار نشر). ١٩٩٥.
- خيرى، سعاد د. فهد والنهج الماركسي اللينيني في قضايا الثورة. دار الفارابي. بيروت. ط ٢. ١٩٧٤.
- الدرة، صباح د. التطور الصناعي في العراق-القطاع الخاص. مطبعة النجوم. بغداد. ١٩٦٨.
- الدكتور عبد الرحمن الجليلي. محاضرات في اقتصاديات العراق. معهد الدراسات العربية العالية. جامعة الدول العربية. مطبعة الرسالة. القاهرة. ١٩٥٥.
- دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. وزارة الإرشاد. بغداد. ١٩٦٠.
- الدوري، عبد العزيز د. مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي. دار الطليعة. بيروت. ١٩٨٢.
- ذهب، صاحب د. البترول العربي الخام في السوق العالمية. المطبعة العالمية. القاهرة. ١٩٦٩.
- الراوي، عبد اللطيف د. عصابة مكافة الصهيونية في العراق ١٩٤٥-١٩٤٦. دمشق. دار وهران. ١٩٨٦.
- ريزنيكوف، أ. الكومنترن والشرق - الاستراتيجي والتاكتيكات. ترجمة نصير سعيد الكاظمي (عزيز سباهي). بيروت. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. دار الفارابي. ط ١. ١٩٨٧.
- زكار، سهيل د. أخبار القرامطة. دمشق. دار حسان. ١٩٨٢.
- زكي، رمزي د. الاقتصاد السياسي للبطالة. الكويت. عالم المعرفة ٢٢٦. ١٩٩٧.
- السامر، فيصل د. ثورة الزنج. بيروت. مكتبة المنار. بغداد. دار أحياء التراث العربي. ١٩٧١.
- سلمان، محمد حسن د. التطور الاقتصادي في العراق. بيروت. المكتبة العصرية. ١٩٦٥.
- سليمان، حكمت سامي. نطق العراق. دمشق. دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر. ١٩٥٨.
- السهوردي، نجم الدين. التاريخ لم يبدأ غداً. حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني ٤١ و ٥٨ في العراق. ط ٢. شركة المعرفة. بغداد. ١٩٨٩.

- السيد علي، عبد المنعم د. تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة. في كتاب: القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية. الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. بيروت. ١٩٩٠.
- سيف، مالك. تجربتي في الحزب الشيوعي. بيروت. ١٩٧٤. (إصدار جهاز الأمن العراقي).
- شبر، حسن. تاريخ العراق السياسي المعاصر. في جزئين. الجزء الثاني. التحرك الإسلامي ١٩٠٠م-١٩٥٧م. بيروت. دار المنتدى للنشر. ١٩٩٠.
- شبيب، محمود. محمود سلمان طريق المجد إلى أرجوحة الأبطال. المؤسسة العراقية للدعاية والنشر. بغداد. ١٩٨٤.
- شوكت، ناجي. سيرة وذكريات ثمانين عاماً ١٨٩٤-١٩٧٤. الجزء الأول. مكتبة دار اليقظة العربية. بغداد. ١٩٩٠.
- الصباغ، صلاح الدين. فرسان العروبة. مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ. تقديم ومراجعة سمير السعيد. ط ١. الرباط. المغرب. تانيت للنشر. ١٩٩٤.
- صفوة، نجدة فتحي. العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب. صيدا - بيروت. منشورات المكتبة العصرية. ١٩٦٨.
- الطالباني، مكرم د. في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق. بغداد. شركة الطبع والنشر الأهلية. ١٩٦٩.
- الطاهر، عبد الجليل د. العشائر العراقية. بغداد. مكتبة المثنى. ١٩٧٢.
- عبد الرزاق، جعفر. الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ١٩٠٥-١٩٢٠. كتاب قضايا إسلامية معاصرة ٢٢.
- عبد الله، لطفي جعفر فرج د. عبد المحسن السعدون دوره في تاريخ العراق السياسي. مكتبة اليقظة العربية. بغداد. ١٩٨٨.
- عبده، محمد. علي بن أبي طالب، علي. شرح كتاب نهج البلاغة. ١-٤. بيروت. مؤسسة الأعلمي. ١٩٩٣.
- العبوسي، محمد جواد د. مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق. الجزء الأول. القاهرة. بدون تاريخ.
- العبيدي، خليل د. حول بعض قضايا التصنيع في العراق. رسالة دكتوراه. برلين. جامعة الاقتصاد. ١٩٦٥.

- العطية، غسان د. العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١. لندن. دار اللام. ١٩٨٨.
- العظمة، عزيز د. العلمانية من منظور مختلف. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط ٢. ١٩٩٨.
- علاوي، إبراهيم. البترول العراقي والتحرر الوطني. بيروت. دار الطليعة للطباعة والنشر. ط ١. ١٩٦٧.
- عُلي، أحمد. ثورة الزنج وقائدها علي بن محمد. دار الفارابي. بيروت. ١٩٩١.
- العلوجي، عبد الحميد واللامي، خضير عباس. الأصول التاريخية للنفط العراقي. الجزء الثاني. سلسلة الكتب الحديثة ٧٥. بغداد. الجمهورية العراقية. منشورات وزارة الإعلام. ١٩٧٥.
- العلوي، حسن. التأثيرات التركية في المشروع القومي العربي في العراق. لندن. دار الزوراء. ١٩٨٨.
- العمري، خيرى. يونس السبعواوي سيرة سياسي عصامي. . بغداد. منشورات وزارة الثقافة والإعلام. دار الرشيد للنشر. الجمهورية العراقية. سلسلة الأعلام المشهورين ١٢. ١٩٨٠.
- غالب، مصطفى د. القرامطة بين المد والجزر. بيروت. دار الأندلس. بدون تاريخ.
- غنيمة، يوسف رزق الله. نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق. لندن. دار الوراق للنشر. ط ٢. ١٩٩٧.
- فهد كتابات الرفيق فهد- يوسف سلمان يوسف. من وثائق الحب الشيوعي العراقي. بيروت. دار الفارابي - الطريق الجديد - بغداد. ١٩٧٦.
- فهد. المؤلفات. تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في اجتماعها المنعقد في كانون الأول ١٩٤٢.
- فياض، عبد الله د. مشكلة الأراضي في لواء المنتفك. مطبعة سلمان الأعظمي. بغداد. ١٩٥٦.
- القرآن الكريم. سورة الكافرون. سورة رقم ١٠٩. بيروت. طبعة دار الجيل.
- الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. دمشق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. ١٩٨٦.
- الكرباسي، حسن عباس. سير نضالية - في مذكرات - مهداة إلى الحزب الشيوعي العراقي. ليست معدة للنشر. برلين. الشهر العاشر من عام ١٩٨٢.
- كوتلوف، ل. ن. وليبيديف، ي. ا. الأردن. في كتاب "تاريخ الأقطار العربية المعاصر".
- اللاذقاني، محي الدين د. ثلاثية الحلم القرمطي. القاهرة. مكتبة المدبولي. ١٩٩٣.

- لازاريف. لازاريف، م. س. المسألة الكردية. ١٩١٧-١٩٢٣. دار الرازي. بيروت. ١٩٩١.
- لانكلي كاثلين م. تصنيع العراق. مكتبة دار المتنبي - مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر. بغداد-نيويورك. مطابع دار التضامن. بغداد. ١٩٦٣.
- لينين، ف. إ. الأعمال. الفروقات في الحركة العمالية الأوروبية. في: المجلد ١٦. الطبعة الألمانية. دار ديتس للنشر. برلين. ١٩٦١. ص ٣٥٤.
- لينين، ف. إ. المؤلفات. المجلد ٣١. باللغة الألمانية. دار ديتس للنشر. برلين. ١٩٥٩.
- لينين، ف. إ. تقرير في المؤتمر الثاني لعامة روسيا للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق. في كتاب حركة شعوب الشرق الوطنية التحريرية. دار الطبع والنشر باللغات الأجنبية. موسكو. بدون تاريخ.
- لينين، ف. إ. عن "الديمقراطية" والديكتاتورية. المختارات في عشر مجلدات. المجلد ٨. دار التقدم موسكو. ١٩٧٧.
- لينين، ف. إ. مشروع المبادئ في المسألة الوطنية ومسألة المستعمرات (إلى المؤتمر الثاني للأمم المتحدة الشيوعية. في ٥ حزيران/يونيو ١٩٢٠.
- لينين، ف. إ. موضوعات وتقرير عن الديمقراطية البرجوازية وديكتاتورية البروليتاريا. (٤ آذار-مارس) في المؤتمر الأول للأمم المتحدة المنعقد في ٢-٦ آذار ١٩١٩.
- لينين، ف. إ. حركة شعوب الشرق الوطنية التحريرية. دار الطباعة والنشر باللغات الأجنبية. موسكو. بدون تاريخ.
- ماكس أيرميرس، فكتور أدلر. صعود وعظمة حزب اشتراكي، فينا، لايبزيك ١٩٣٢.
- الملاح، عبد الغني. تاريخ الحركة الديمقراطية في العراق. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ط ٢. ١٩٨٠.
- النجار، عبد الوهاب حمدي. سياسة التجارة الخارجية في العراق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. رسالة ماجستير. الطبعة الأولى. مطبعة الأزهر. بغداد. ١٩٦٨. ص ٨٧. ٧٦٢
- نعمة، كاظم د. الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال. بيروت. الدار العربية للموسوعات. ط ٢. ١٩٨٨.
- الهلالي، عبد الرزاق. قصة الأراضي والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي. بيروت-القاهرة-بغداد. منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع. ط ١. ١٩٦٧.

- هوليداي، فريد. النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران. بيروت. دار أبن خلدون. ١٩٧٥.
  - وارنير، دورين د. الإصلاح الزراعي والإنماء في الشرق الأوسط. القاهرة. الدار القومية للطباعة والنشر. العدد ١٥٩. ١٩٦٣.
  - الوكيل، فواد حسين. جماعة الأهالي. . بغداد. دار الرشيد لنشر. سلسلة دراسات ١٨٢١٩٧٩.
  - ولسن، أرنولد ت. بلاد ما بين النهرين بين ولاءين. ترجمة فؤاد جميل. الجزء الثاني. بغداد. مطابع دار الجمهورية. ١٩٧١.
  - ياسين، باقر. تاريخ العنف الدموي في العراق. الوقائع - الدوافع والحلول. بيروت. دار الكونز الأدبية. ط ١. ١٩٩٩.
  - ياغي، إسماعيل أحمد. حركة رشيد عالي. دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية. بيروت. دار الطليعة. ١٩٧٤.
- المجلات والجرائد
- إبراهيم، علي. طالب النقيب . . . . مجلة آفاق عربية. العدد ٣. السنة ٢. ١٩٧٦. بغداد.
  - أبو سليمان. ذكريات وانطباعات عن الرفيق فهد. لقاء مع عبد الكريم حسون جار الله. مجلة الثقافة الجديدة. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٣٢. (٩). ١٩٨١
  - أحمد، كمال مظهر. الباحث عن العرش في مذكرات لويد جورج. في : مجلة "آفاق عربية". العدد ٩. السنة الثانية. ١٩٧٧. بغداد.
  - أحمد، كمال مظهر. حقائق أخرى عن مؤتمر شعوب الشرق. في مجلة "آفاق عربية". العدد ١٢. آب ١٩٧٦. بغداد.
  - جريدة "المؤتمر" نشر في العدد ٢٦٨ بتاريخ ٢٥-٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١ رشيد الخيون يقول عبود الشالجي
  - جريدة القاعدة. الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. العدد ٤. حزيران/يونيو. ١٩٤٣.
  - الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا الحركة الشيوعية في العراق.
  - الجزائري، زهير. شباب (فهد) وصبا الحركة الشيوعية في العراق. مجلة "الثقافة الجديدة". شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٣٢ (٩) السنة ٢٨. تموز/يوليو ١٩٨١.

- الحافظ صفاء د. المندلاوي، سالم. ذكريات من أدب العشرينات. حوار مع الأستاذ مصطفى علي. مجلة الثقافة الجديدة. عدد ٨-٩. آب -
- خيرى، سعاد د. نضال الطبقة العاملة العراقية من أجل قانون العمال. بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على صدور أول قانون للعمل في العراق. مجلة الثقافة الجديدة العراقية. بغداد. العدد ٨٥ /أيلول/سبتمبر ١٩٧٤.
- الشريف، ماهر د. فلسطين والمشرق العربي في نقاشات المؤتمر السابع للأمم المتحدة الشيوعية. القسم الأول. في: مجلة الثقافة الجديدة. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٢٥. تشرين الأول/كانون الأول ١٩٨٠.
- الشريف، ماهر د.. فلسطين والمشرق العربي في نقاشات المؤتمر السابع للأمم المتحدة الشيوعية. القسم الثاني. في: مجلة الثقافة الجديدة. الحزب الشيوعي العراقي. العدد ١٢٦. تشرين الأول/كانون الأول ١٩٨٠.
- مجلة الثقافة الجديدة: ديمتروف، جيورجي. هجوم الفاشية ومهمات الأمم المتحدة الشيوعية في النضال من أجل وحدة الطبقة العاملة ضد الفاشية. في : مقالة للدكتور ماهر الشريف. فلسطين والمشرق العربي في نقاشات المؤتمر السابع للأمم المتحدة الشيوعية. العدد ١٢٥

#### المصادر باللغات الأجنبية

- Al-Abboud, Abdul Amir Rahima. Zu den Entwicklungstendenzen des Aussenhandels der Republik Irak unter besonderer Beruecksichtigung des Exports. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966. S. 15.
- Bodagh, Jamil. Zu einigen Problemen der Rueckstaendigkeit der Produktivkraefte unter der Herrschaft der halbfeudalen Produktionsverhaeltnisse in der Landwirtschaft des Irak. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1966.
- CIA—The World Factbook 2000—Iraq.
- El-Obidi, Khalil Mohamed. Zur einigen Fragen der Industrialisierung im Irak. Dissertation yur Erlangung des Grades eines Doktors der Wirtschaftswissenschaften. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1965.
- Geschichte der kommunistischen Partei der Sowejetunion. Dietz Verlag. Berlin. 1975..
- Grunwald and Ronall. Industrialization in the Middle East. Council for Middle East Affairs Press. New York. 1960.
- Hoepli, Henry. England im Nahen Osten. Das Koenigreich Irak und die Mossulfrage. Verlag Palm & Enke in Erlangen. 1931.
- Horst Hemberger, Luty Maier, Heinz Petrak, Otto Reinhold, Karl-Heinz Schwank. Imperialismus heute. Dietz Verlag . Berlin. 2. Auflage. 1965. S. 57.

- Kleines politisches Woerterbuch. Dietz Verlag. Berlin. 1985.
- Kuehnrich, Heinz. Die KPD im Kampf gegen die faschistische Diktatur 1933-1945. Dietz Verlag. Berlin. 1987. S. 136/137.
- Lenin, W. I. Werke. Bd. 31. Dietz Verlag. Berlin. 1961.
- Malik, Hadi. Zur sozial/oekonomischen Problematik der Umgestaltung der irakischen Landwirtschaft. Dissertation. Hochschule fuer Oekonomie. Berlin. 1971.
- Marx, Karl. Das Kapital. Dietz Verlag. B. III. Berlin. 1959. S. 663.
- Marx, Karl. Randglossen zum Programm der deutschen Arbeiterpartei. Ausgewaehlte Schriften. B. II. Dietz Verlag. Berlin. 1960. S. 11.
- Pieck, W., Dimitroff, G., Togliatti, P., Die Offensive des Faschismus und die Aufgaben der Kommunisten im Kamp fuer die Volksfront gegen Krieg und Faschismus. Referate auf dem VII Kongress der KI(1935), Berlin 1960, S. 178.
- Protokoll 10. Plenum des Exekutivkommittees der KI. Moskau. 3. Bis 10. Juli 1929. Hamburg-Berlin. o.j.
- Rathmann, L. U. A. Dr. Geschichte der Araber. Bd. 5. Dietz Verlag. Berlin. 1981.
- Rosenberg, Alfred. Blut und Ehre. Ein Kampf fuer deutsche Wiedergeburt. Reden und Aufsaeze von 1919-1933. Zentralverlag NSDAP., Frz. Eber Nachf., Muenchen. 1934.
- Rundschau. Nr. 4. vom 15. September 1933. S 1310-1312.
- VII. Weltkongeress der kommunistischen Internationale. Resolutionen und Beschluesse. Verlags- genossenschaft auslaendischer Arbeiter in der UdSSR. Moskau-Leningrad. 1935.
- W. I. Lenin. Werke. Dietz Verlag. Berlin. Band 20
- Warriner, D. Land und Elend. Im Nahen Osten. Karo. 1950.
- Wawilow, S. I.- K. J. Woroschilow.- A. J. Wzschinski- P. I. Lebedew-Polijanski- - Petrow, F. N., F. A. Rotstein., O. J. Schmidt. Grosse Sowjet-Enzyklopaedie. Band 1. Union der sozialistischen Sowjetrepublik. 2. Auflage. Verlag Kultur und Rortschritt Berlin. 1952.
- Werner, Ernst & Mqrkov, Walter. Geschichte der Tuerken. Akademie Verlag. Berlin. 1979.